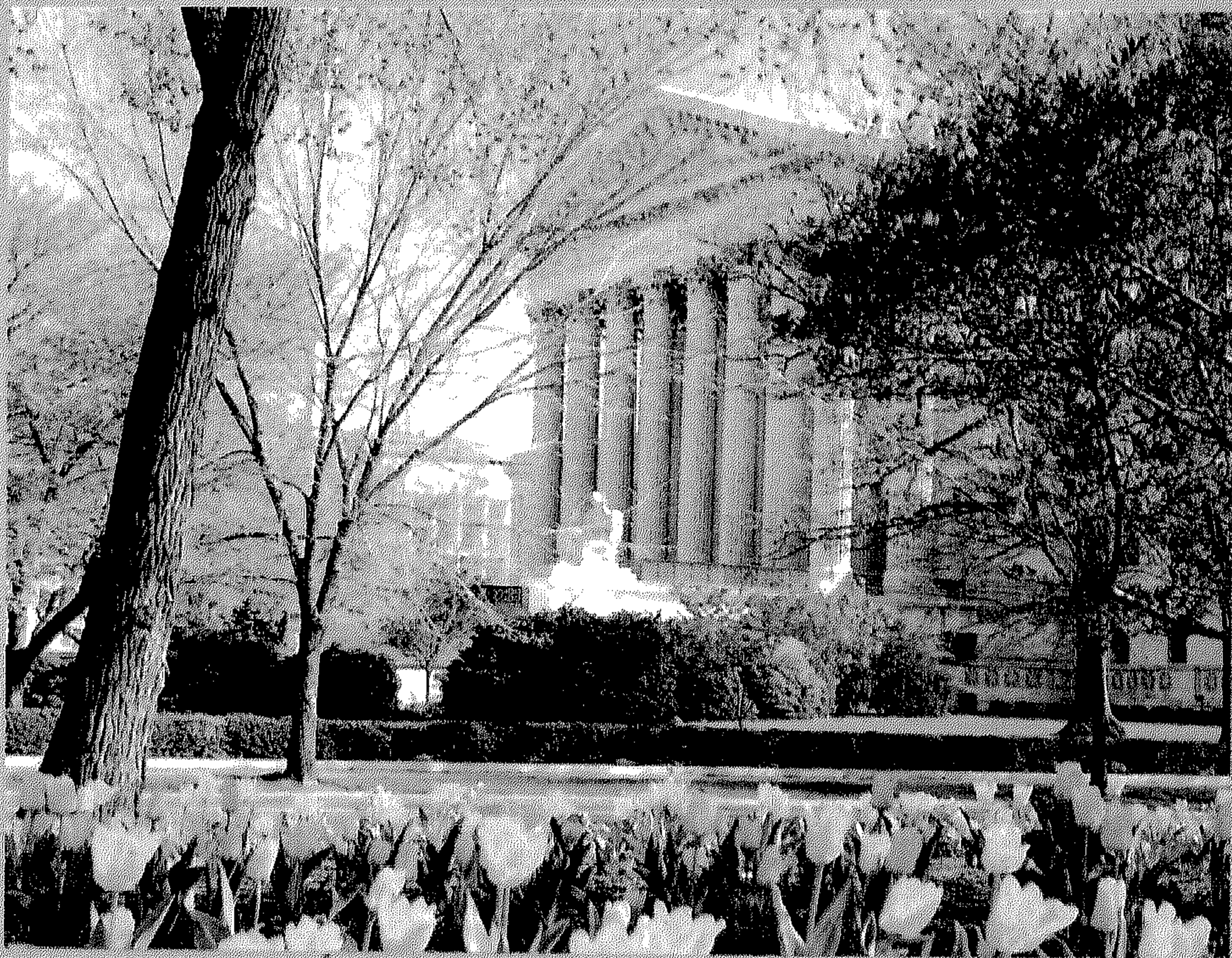


المحكمة العليا



ترجمة

الدكتور مصطفى رياض

تأليف

لورانس بوم

GIFTS OF 2002

U.S.GOVERNMENT

المحكمة العليا



Presented by the United States of America as a gift to
the Bibliotheca Alexandrina and the people of Egypt.
October 16, 2002

المحكمة العليا

الطبعة الخامسة الإنجليزية

تأليف : لورانس بوم

جامعة ولاية أوهايو

ترجمة : الدكتور مصطفى رياض



الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ كورنيش النيل - جاردن سيتي - القاهرة

THE SUPREME COURT, fifth edition, by Lawrence Baum.

Copyright © 1995 Congressional Quarterly Inc., 1414 22nd Street, N.W., Washington, D.C. 20037.

All RIGHTS RESERVED. No part of this publication may be reproduced or transmitted in any form or by any means, electronic or mechanical, including photocopy, recording, or any information storage and retrieval system, without permission in writing from the publisher.

ISBN 0-87187-817-8

حقوق النشر

الطبعة العربية الأولى (١٩٩٨): حقوق الطبع والنشر © محفوظة للناشر

الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

١٠٨١ شارع كورنيش النيل - جاردن سيتي - القاهرة

ت ٣٥٤٥٠٧٩ فاكس ٣٥٤٠٢٩٥

لا يجوز نشر أى جزء من هذا الكتاب أو اختزان مادته بطريقة الاسترجاع أو نقله على أى نحو أو بأى طريقة سواء أكانت إلكترونية أو ميكانيكية أو خلاف ذلك إلا بموافقة الناشر على هذا كتابة
ومقدماً

تم صف وإعداد أفلام هذا الكتاب بإدارة الإنتاج بالجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية

Composition and films

by

The Egyptian Society for the Dissemination of Universal Culture and Knowledge
(ESDUK)

1081 CORNICHE EL NIL, GARDEN CITY, CAIRO

98-960026

347.73

٣٤٧,٧٣

يوم ، لورانس .

المحكمة العليا / تأليف لورانس يوم ؛ ترجمة د. مصطفى رياض. - الطبعة العربية ١. - القاهرة :
الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية ، ١٩٩٨ .

٣٣٨ ص .

ترجمة لـ The Supreme Court

١. الولايات المتحدة . المحكمة العليا . ١. العنوان .

إلى لوريل و دافيد لايتلي

و

هاول وماديلين بوم

المحتويات

| صفحة | |
|------|---|
| ١٣ | تصدير |
| ١٧ | الفصل الأول : المحكمة |
| ١٩ | نظرة موضوعية |
| ٢٣ | موقع المحكمة العليا من النظام القضائي |
| ٢٠ | نظرة أولية على المحكمة العليا |
| ٢٩ | تاريخ المحكمة العليا |
| ٤٩ | الفصل الثاني : القضاة |
| ٥٠ | عملية الاختيار |
| ٧٩ | المؤهلون للترشيح |
| ٩٢ | ترك المحكمة |
| ٩٧ | خاتمة |
| ١٠٣ | الفصل الثالث : القضايا |
| ١٠٤ | رؤية عامة |
| | إقامة الدعاوى أمام المحاكم العليا : |
| ١٠٦ | الأطراف المتنازعة والمحامون ، وجماعات المصالح |
| ١٢٨ | قرار النظر فى القضايا : دور المحكمة العليا |
| ١٤٥ | تزايد عدد القضايا وأعباء المحكمة العليا |
| ١٥٠ | خاتمة |

| | |
|-----|--|
| ١٥٥ | الفصل الرابع: إصدار الأحكام |
| ١٥٥ | الأحكام وعملية التوصل إليها |
| ١٦٥ | العوامل المؤثرة على إصدار الأحكام : مقدمة |
| ١٦٧ | الأحوال القانونية |
| ١٧٣ | مناخ المحكمة العليا |
| ١٨٤ | قيم القضاة |
| ١٩٨ | التفاعل بين أعضاء الجماعة |
| ٢٠٨ | خاتمة |
| ٢١٥ | الفصل الخامس: المخرجات السياسية |
| ٢١٥ | مجالات نشاط المحكمة العليا |
| ٢٢٧ | الاتجاه النشط للمحكمة العليا: المراجعة القضائية |
| ٢٣٥ | اتجاه السياسات |
| ٢٤٦ | شرح سياسات المحكمة العليا |
| ٢٥١ | خاتمة |
| ٢٥٥ | الفصل السادس: تأثير المحكمة العليا |
| ٢٥٦ | النتائج بالنسبة للمتقاضين |
| ٢٦٠ | تنفيذ سياسات المحكمة العليا |
| ٢٧٨ | ربود فعل المجالس التشريعية وكبار التنفيذيين |
| ٢٩٤ | التأثير على المجتمع |
| ٣٠٤ | خاتمة: المحكمة العليا، والسياسة العامة، والمجتمع |
| ٣١١ | قائمة المصطلحات |
| ٣١٥ | ترشيحات المحكمة العليا |
| ٣٢١ | مراجع مختارة |
| ٣٢٧ | قائمة القضايا |

قائمة الجداول

| صفحة | |
|------|--|
| ٢٧ | ١ - ١ عرض مختصر لاختصاصات المحكمة العليا |
| ٣١ | ١ - ٢ مصدر القضايا التي نظرتها المحكمة العليا في الفترة الأخيرة |
| ٥٢ | ٢ - ١ ترشيحات المحكمة العليا منذ ١٩٢١ |
| ٧٣ | ٢ - ٢ تصويت مجلس الشيوخ على ترشيحات المحكمة العليا ١٩٤٩ - ١٩٩٤ |
| ٨١ | ٢ - ٣ بعض السمات المختارة للقضاة الذين تم تعيينهم منذ ١٩٧٣ |
| ٩٣ | ٢ - ٤ أسباب ترك المحكمة العليا منذ ١٩٦٥ - ١٩٩٤ |
| | ٣ - ١ عدد مرات المثل السابق أمام المحكمة (١٩٨٨ - ١٩٩١) |
| ١١٣ | للمحامين الذين ترافعوا في قضية واحدة أو أكثر في دورة ١٩٩٢ |
| ١٦١ | ٤ - ١ سمات مختارة لأحكام المحكمة العليا (دورة ١٩٩٢) |
| | ٤ - ٢ أحكام مختارة أصدرتها المحكمة العليا لصالح الحكومة |
| ١٧٧ | في قضايا ذات صلة بالمخدرات ١٩٨٩ - ١٩٩٣ |
| | ٤ - ٣ نسبة الأصوات الليبرالية التي أدلى لها بها القضاة في كافة |
| | القضايا التي أمكن تصنيف أصوات القضاة بها إلى أصوات |
| ١٨٧ | ليبرالية وأصوات محافظة (دورة ١٩٩٢) |
| | ٤ - ٤ متوسط نسب القضايا التي ساند فيها إثنان من القضاة الرأي |
| ١٩١ | نفسه دورتي عام ١٩٩١ - ١٩٩٢. |
| | ٤ - ٥ نسب الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا لصالح الأطراف في قضايا الحريات |

- ١٩٥ المدنية والتغير في عضوية المحكمة خلال دورتها من ١٩٥٨ - ١٩٩٢
- ٢٢٠ ١ - ٥ وصف الأحكام التي أصدرتها المحكمة العليا مصحوبة بآراء كاملة في دورة ١٩٩٢
- ٢٢٣ ٢ - ٥ النسب المئوية الخاصة بمجالات مختارة من القضايا المدرجة بجدول أعمال المحكمة العليا في عدد من العقود المختارة ما بين عامي (١٩٨٨ و ١٩٩٣)
- ٢٢٩ ٣ - ٥ عدد التشريعات الفيدرالية التي قضت المحكمة العليا بعدم دستورتيتها من عام ١٩٧٠ - ١٩٩٢
- ٢٣٢ ٤ - ٥ عدد القوانين المحلية وقوانين الولايات التي حكمت المحكمة العليا بعدم دستورتيتها (١٧٩٠ - ١٩٩٢)
- ٢٦٤ ١ - ٦ نسبة التحاق الطلاب السود بالمدارس الابتدائية والثانوية التي تضم أية طلاب بيض في إحدى عشرة ولاية من ولايات الجنوب ١٩٥٤ - ١٩٧٣
- ٢٧٧ ٢ - ٦ تشريعات مختارة صادرة عن الكونجرس تلغى أحكام المحكمة العليا القانونية ١٩٩١ - ١٩٩٢
- ٢٩٠ ٢ - ٦ تشريعات مختارة ألغت تفسيرات المحكمة العليا لتشريع الحقوق المدنية ١٩٨٢ - ١٩٩١

قائمة الأشكال

- ٢٥ ١ - ١ بنية محاكم الولايات الأكثر شيوعاً
- ٢٨ ٢ - ١ البنية الأساسية لنظام المحكمة العليا
- ١٤٦ ١ - ٣ القضايا المدرجة بالمحكمة العليا في كل دورة على أساس حساب متوسط كل خمس سنوات من ١٩٥٤ - ١٩٩٣
- ١٨٨ ١ - ٤ مقياس للأصوات التي أدلى بها القضاة في القضايا الناشئة عن دعاوى جنائية دورة ١٩٩٢
- ٢٢١ ١ - ٥ أحكام المحكمة العليا في المعارضات القاطعة المبنية على أساس عنصرى ضد من يحتمل اختياره من المحلفين ، ١٩٨٦ - ١٩٩٤
- ٢ - ٥ عدد القوانين الاقتصادية والقوانين التي تمس الحريات المدنية (قوانين فيدرالية، وقوانين ولايات، وقوانين محلية) والتي نقضتها

المحتويات ١١

| | |
|-----|--|
| ٢٤١ | المحكمة العليا منذ ١٩٠٠ إلى ١٩٨٠ (مدرجة على أساس العقود) |
| | ٦ - ١ أرقام تقديرية لعمليات الإجهاض القانونية وما |
| ٢٩٧ | يتصل بها من إجراءات السياسة الحكومية ١٩٦٦ - ١٩٨٨ |

قائمة الأطر

| | |
|-----|--|
| ٨٤ | التاريخ المهني لقضاة المحكمة العليا (١٩٩٤) |
| ١١٠ | نبذة عن ثلاثة محامين يشاركون كثيراً في قضايا المحكمة العليا الجماعات التي وقع عليها الاختيار لتقديم مذكرات «صديق المحكمة» أمام المحكمة العليا في قضيتين نظرتهما المحكمة في عام ١٩٩٣ |
| ١١٨ | |

تصدير

لا يغيب عن ذهن أى مواطن أمريكى يهتم بشئون الحكم ما للمحكمة العليا من أهمية. غير أن عامة الشعب لا يكادون يعرفون معظم قضاة المحكمة العليا، فقليلون من يمكنهم تذكر أسمائهم، ونادراً ما يتعرف السائحون عليهم إذا ما قابلوهم فى مقر المحكمة العليا.

ويحظى الكثير من أحكام المحكمة العليا باهتمام كبير، وكثيراً ما تكون محل مناقشات حامية الوطيس. فقد أثارت الأحكام الصادرة مؤخراً بشأن التنظيم الحكومى للإجهاض، وأداء الصلوات فى حفلات التخرج بالمدارس، جدلاً واسع النطاق. غير أن معظم الذين يمتدحون المحكمة العليا، لإصدارها أحكامها، أو يهاجمونها، لا يتوافر لديهم إلا معرفة محدودة بكيفية توصل المحكمة العليا لهذه الأحكام، والأسباب التى استندت إليها لإصدارها.

وقد توافر للأمريكيين المزيد من المعرفة عن المحكمة العليا مؤخراً. فقد عرفت الخلافات حول اختيار القضاة عدداً أكبر من الأمريكيين بشخصيات القضاة، كما أن الكثير من الناس قد توافر لديهم فهم أفضل لأسلوب اختيار القضاة. وقد ساعدت التحقيقات الصحفية، التى طرأ عليها التحسن، المهتمين بشئون المحكمة العليا للإلمام بأسلوب عملها. غير أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين اهتمام الناس بالمحكمة العليا ومعرفتهم بها.

ويعد هذا الكتاب محاولة لتضييق هذه الفجوة، إذ يقدم الكتاب دراسة للمحكمة العليا بوصفها مؤسسة سياسية، ويصف أسلوب عملها، ويقدم تفسيرات لمسلكها. ويهدف الكتاب أن يكون دليلاً مختصراً ولكنه شامل للمحكمة العليا، ومصدراً عاماً لمن أراد الإلمام بالمزيد من المعلومات عن المحكمة العليا.

والفصل الأول من الكتاب مقدمة تناقش دور المحكمة العليا على نحو عام، وتدرس موقع المحكمة العليا فى النظام القضائى، وتحلل عملها بوصفها مؤسسة، وتقدم ملخصاً لتاريخها.

ويتناول كل فصل من الفصول الأخرى جانباً من الجوانب الهامة للمحكمة العليا. فيلقى الفصل الثانى الضوء على القضاة من ناحية أسلوب اختيارهم، وخلفياتهم، وتاريخهم المهني، والظروف التي تدعوهم لترك المحكمة العليا. ويناقش الفصل الثالث العملية التي تصل بمقتضاها القضايا للمحكمة العليا لتختار من بينها ما تصدر بشأنه أحكاماً كاملة؛ كما يأخذ الفصل فى الاعتبار الآثار المترتبة على عبء العمل المتزايد على المحكمة العليا.

ويدرس الفصل الرابع دور المحكمة كصانع للسياسة فى تلك القضايا التي تقبلها لإصدار أحكام كاملة بشأنها. ويعد تقديم ملخص لإجراءات إصدار الأحكام، يتجه المؤلف إلى الغرض الرئيسى من هذا الفصل، ألا وهو العوامل التي تؤثر على اختيارات المحكمة من بين عدد من السياسات والأحكام البديلة. ويتناول الفصل الخامس أنواع القضايا التي تهتم بها المحكمة العليا، والسياسات التي تساندها، ومدى ظهور العنصر النشط فى صنعها للسياسات. ويوجه المؤلف اهتماماً خاصاً للتغيرات التي تطرأ على دور المحكمة كصانع للسياسة، ومصادر هذه التغيرات.

ويتناول الفصل الأخير بالدراسة أساليب استجابة صانعى السياسة الآخرين بالحكومة لأحكام المحكمة العليا، فضلاً عن تأثير المحكمة العليا على المجتمع الأمريكى بصفة عامة. ويختتم الفصل بملخص لما تتمتع به المحكمة العليا من أهمية كإحدى القوى التي تشكل الحياة الأمريكية.

وتعكس هذه الطبعة من الكتاب إسهامات قدمها عدد من الأشخاص كإضافات للطبعات السابقة، فعند مراجعتى لهذا الكتاب لإصدار هذه الطبعة تلقيت الكثير من المساعدة. فقد استفدت من الاقتراحات الواسعة التي أبداها كل من سوزان لورانس، ولين ماندر، وفرانك سوروف، وجون ستوكى. وقد قدمت جنيفر سيجال وكارين سوينسون مساعدات قيمة فى مجال البحث. كما يعكس الكتاب، مثلاً عكست الطبعة السابقة، ما تعلمته من زميلى بولاية أوهايو، وهما إليوت سلوتنيك وجريجورى كالديرا.

وقد قدم مكتب المدعى العام ومكتب الاستعلامات الخاص بالمحكمة العليا المعلومات التي احتجتها لتحديث الكتاب. كما قدم لى مسئول مكتب الاستعلامات بالمحكمة العليا، تونى هاوس، مقترحات نافعة للمراجعة. وقد عاوننى ريتشارد باسيل فى الاستفادة من بحثه حول جدول أعمال المحكمة العليا. وقد أفدت من معرفة لويس فيشر الواسعة حول تأثير أحكام المحكمة على حق النقض التشريعى. أما أبواى، روث كلاين بوم وإرفنج بوم، فلم يدخرا وسعاً فى معاونتى عن طريق تحديد مصادر المعلومات المتنوعة عن التطورات الخاصة بالمحكمة العليا، وتقديمها إلى.

أما العاملون بمطبعة CQ Press فقد قدموا ما اعتادوا تقديمه من عون نافع. وأذكر بالتقدير، على

الأخص جهود بريندا كارتز، وليديا جين دنكان، ونانسي لامرز، وأن أومالي. وكما هو الأمر دائماً، فإن حرفية محرري مطبعة C Q قد سهلت من عملي وجعلت النتائج أفضل. ولذلك أجد نفسي مديناً لهم وللكتير ممن قدموا إسهاماتهم في هذا الكتاب على مر السنوات.

الفصل الأول

المحكمة

أمضى الرئيس نيكسون صيف عام ١٩٧٤ فى صراع ليتجنب تنحيته من منصبه من خلال المساءلة السياسية. وقد كان تعويق مسار العدالة أخطر التهم الموجهة إليه: فقد اتهم بأنه قد قاد حملة التغطية على تورط الإدارة الأمريكية فى حادث اقتحام مقر لجنة الحزب الوطنى الديمقراطى بمجمع «وترجيت». غير أن الأدلة على هذا الاتهام جاءت مفتقرة إلى التحديد لأسباب عدة، منها رفض نيكسون تسليم تسجيلات صوتية لمحادثاته مع مساعديه حول مسألة وترجيت. وقد حولت اللجنة القضائية للكونجرس فى ما بين ٢٧ - ٣٠ يوليو بالتوصية بمساءلة نيكسون على أساس من ثلاث حجج مختلفة، غير أن رد فعل مجلسى النواب والشيوخ مجتمعين لم يكن واضحاً. ومع ذلك فقد أصدرت المحكمة العليا حكمها فى الرابع والعشرين من شهر يوليو بإلزام نيكسون بتقديم التسجيلات محل الخلاف إلى إحدى المحاكم الفيدرالية^(١). واستجاب نيكسون مضطراً لحكم المحكمة العليا. وفى الخامس من أغسطس قام نيكسون أيضاً بإعلان نصوص ثلاث محادثات هامة احتوتها هذه التسجيلات، وقد أكدت هذه التسجيلات تهمة التغطية على تورط إدارته فى حادث وترجيت. وفى الثامن من أغسطس، أعلن نيكسون، الذى أصبح يواجه تنحيته شبه المؤكدة من منصبه، استقالته وغادر مكتبه بالبيت الأبيض فى اليوم التالى.

وربما كان الإجهاض أكثر القضايا التى تتفرق حولها الآراء فى السياسة الأمريكية المعاصرة، حيث تنشأ الخلافات حول هذه القضية فى الإدارات الحكومية جميعها، وعلى كافة المستويات. وتضع المحكمة الشروط المنظمة لهذه الخلافات. وفى عام ١٩٧٣ أصدرت المحكمة حكمها فى قضية رو ضد ويسد Roe v. Wade. وقد صدر هذا الحكم الذى يبيح الإجهاض قانوناً فى وقت كانت فيه معظم الولايات تفرض قيوداً عامة على الإجهاض. فجاء الحكم ليرفع هذه القيود. وقد حددت أحكام المحكمة العليا فى السنوات التالية صلاحيات الحكومة فى اتخاذ الخطوات المعالجة لقضية الإجهاض. وفى عام ١٩٩٢، عندما ظن

معظم المراقبين أن المحكمة العليا ستتذكر لحكمها في قضية رو ضد ويد جاء الحكم مؤيداً «لوجهة النظر الأساسية» للحكم السابق غير أنه منح الولايات سلطات تنظيمية أوسع⁽²⁾. وعلى الرغم من أن هذا الحكم قد جاء نكسة للجهود التي تبذلها حملة حظر الإجهاض، فقد دعم جهوداً جديدة للحد من الإجهاض من خلال التشريعات الخاصة بالولايات.

ولما كان الأمريكيون في ثلاثة العقود الأخيرة قد اعتبروا الجريمة إحدى المشكلات القومية الكبرى، كما تصاعد قلقهم تجاه هذه المشكلة في أيامنا هذه بصفة خاصة، فقد انعكس هذا القلق في صورة تأييد قوى لتوقيع عقوبة الإعدام، حيث أصبح الكثيرون يرون فيها رادعاً للجرائم الخطيرة، وعقاباً مستحقاً لمرتكبيها. ولكن استخدام عقوبة الإعدام، يتوقف إلى حد كبير على قرارات المحكمة العليا، ولذلك فقد رأت المحكمة في عام ١٩٧٢، بعد مضي أربع سنوات على رفضها إبطال القوانين التي تقضى بتوقيع عقوبة الإعدام، رأت أن هناك ضرب جديد من القوانين يجوز إصداره بموجب الدستور⁽³⁾. ومنذ ذلك الحين أصدرت المحكمة العليا حكمها في العشرات من قضايا الإعدام، محددة بذلك الظروف التي يجوز فيها إصدار حكم الإعدام. وهذا الدور الحاسم الذي تلعبه المحكمة في ذلك المجال يفهمه هؤلاء الذين أثرت عليهم أحكام الإعدام بشكل مباشر، ألا وهم المحكوم عليهم بالإعدام، فيقول أحدهم «إننا نراقب أحكام المحكمة بالاهتمام نفسه الذي يراقب به الآخرون مباراة في كرة القدم⁽⁴⁾».

وتؤكد الأمثلة سالفه الذكر التأثير القوي الذي تمارسه المحكمة الدستورية على الحكومة والمجتمع الأمريكيين. وربما نشب الخلاف بين الأمريكيين حول مدى صلاحيات المحكمة، غير أنهم لا يساورهم شك في أهمية دورها. ومنذ الخمسينيات لعبت المحكمة الدستورية دوراً بارزاً في تسوية كبرى القضايا القومية.

ولهذا فمن الأهمية بمكان فهم المحكمة العليا، ومعرفة من هم الأفراد الذين يعملون بها، وكيفية اختيارهم، وما الذي يحدد القضايا وموضوعات النزاع التي تنظرها المحكمة؟ وكيف تختار المحكمة من بين البدائل المطروحة أمامها للحكم في القضايا المعروضة عليها؟ وفي أية المجالات السياسية يبدو تأثير المحكمة نشطاً واضحاً، وما هي السياسات التي تضعها المحكمة؟ وفي نهاية المطاف، ما الذي يحدث عند إعلان أحكام المحكمة، وما مدى تأثير هذه الأحكام؟

ويهدف كتابنا هذا إلى تقديم محاولة لفهم المحكمة العليا عن طريق الإجابة على هذه الأسئلة. فيمثل كل سؤال موضوع أحد فصول الكتاب. ويقدم الفصل الأول الهيكل التنظيمي للمحكمة، كما يوفر خلفية من المعلومات يهتدى بها القارئ في قراءته لفصول الكتاب التالية.

نظرة موضوعية

المحكمة العليا قانونياً وسياسياً

المحكمة العليا بوصفها هيئة قانونية: بادئ ذي بدء، تعد المحكمة العليا محكمة تحتل أعلى المراتب في النظام القضائي الفيدرالي، يقيد اختصاص محدد، مثلها في ذلك مثل المحاكم عامة، فلها أن تنظر في قضايا من نوع خاص، وتصدر أحكاماً بشأنها. وكذلك لا يمكنها حسم المسائل القانونية إلا في نطاق القضايا المعروضة أمامها، وهي في ذلك تنهج نهج المحاكم الأخرى. وعلى الرغم من الاختلافات التي لا تجعل للمحكمة العليا نظيراً بين المحاكم الأمريكية فإن أسلوب عملها، والمكانة التي تحتلها في النظام السياسي الأمريكي، يخضعان لحقيقة أنها ساحة للقضاء.

وربما كان اتخاذ المحكمة العليا لقراراتها من خلال إطار قانوني هو أهم سمة تميزها، حيث تقع الخيارات التي تنظرها المحكمة في إطار من تفسيرات القوانين القائمة، بينما يتولى الكونجرس سن تشريعات جديدة. وبذلك فإن المحكمة العليا تعمل من خلال قيود لا يشعر بوجودها مشرعو الكونجرس.

وبالإضافة إلى ذلك، فإننا نجد أن الاعتقاد الشائع بضرورة عزل السلطة القضائية عن العملية السياسية قد منح المحكمة العليا قدراً من الاستقلال الفعلي. فقضاة المحكمة العليا يتمتعون بالبقاء في مناصبهم مدى حياتهم، الأمر الذي يحررهم من الحرص على إرضاء القادة السياسيين أو الناخبين، وعادة ما ينأى القضاة بأنفسهم عن السياسات الحزبية، لأن ذلك الضرب من الأنشطة لا يليق بهم؛ ولأن الاتصال المباشر بين جماعات الضغط السياسي والقضاة يعد أمراً مستهجناً بصفة عامة، ولذلك فإن نشاط الجماعات ذات المصالح الخاصة يقتصر عامة على القنوات الرسمية، التي يدور من خلالها الحوار حول المسائل القانونية.

المحكمة العليا بوصفها هيئة سياسية: ينطوي القول باستقلال المحكمة العليا عن الاتجاهات السياسية على قدر من المبالغة، فعادة ما يشار إلى المحاكم كما لو أنها كانت، أو يجب أن تكون، هيئات «لا سياسية». ويعد ذلك في واقع الأمر وضعاً مستحيلاً: فالمحاكم تدخل تحت الهيكل التنظيمي للحكومة، وتخضع بموجب ذلك التعريف لكونها هيئات سياسية. وما يعنيه تعبير «لا سياسية» القضاء هو الانفصال عن العملية السياسية، وعدم تأثر قرارات المحاكم باعتبارات تتعدى الإطار القانوني. ويعد ذلك مستحيلاً أيضاً إذا ما أخذنا في الاعتبار عمل المحاكم عامة، وعمل المحكمة العليا خاصة.

وترجع السمة السياسية للمحكمة العليا أساساً إلى اتخاذها قرارات هامة في قضايا كبرى، الأمر الذي يثير اهتماماً عاماً حول هذه القرارات، ويدفع البعض لمحاولة التأثير عليها. ولذلك السبب فإن تعيينات

القضاة في المحكمة العليا كثيراً ما أثارت الممارك السياسية. ومن ناحية أخرى، نجد أن الجماعات ذات المصالح الخاصة تدفع بقضاياها وحججها إلى المحكمة العليا في محاولة منها للتأثير على عملها. كما أن قضاة المحكمة العليا قد يأخذون في اعتبارهم رد فعل الكونجرس تجاه قراراتهم، إذ أن أعضاء الكونجرس يبدون اهتماماً بأحكام المحكمة العليا، بل ويتمتعون ببعض السلطات التي تؤثر على عملها. أضف إلى ذلك تأثير المعتقدات السياسية للقضاة على عمليات التصويت التي يجرونها لاتخاذ القرارات، وعلى الآراء التي يدونونها في تلك القرارات.

ومما سبق يتضح لنا أنه يمكن النظر للمحكمة العليا بوصفها هيئة قضائية وهيئة سياسية في الوقت ذاته. ويتأثر عملها وأسلوب أدائها بالعملية السياسية والنظام القضائي. وقد أدى ذلك الوضع الذي يعوزه التحديد إلى أن تصبح المحكمة العليا أكثر تعقيداً من بعض النواحي بالمقارنة بالهيئات السياسية الأخرى، وأن تبرز كموضوع يثير اهتمام دارسي السلوكيات السياسية.

المحكمة العليا وصناعة السياسات

يدرس هذا الكتاب المحكمة العليا بصورة عامة، غير أن مؤلفه يولي اهتماماً خاصاً بدور المحكمة العليا في صناعة السياسات العامة، التي يمكن تفسيرها بأنها القواعد السيادية، التي تسعى الهيئات الحكومية من خلالها للتأثير على عمل الحكومة، وصياغة المجتمع بأكمله. وعلى سبيل المثال، فإن التشريعات التي توفر الدعم لزارعي القمح، والحكم الذي يصدره أحد القضاة في قضية خاصة بحادث سيارة، والقرار الصادر عن المحكمة العليا ليضع القواعد الخاصة بالإجراءات التي يتبعها رجال الشرطة، جميعها تعد أمثلة للسياسات العامة. ويمكننا النظر إلى المحكمة العليا بوصفها أحد مكونات نظام صانع للسياسات يضم كذلك الدرجات الأدنى من المحاكم فضلاً عن الهيئات الحكومية المختلفة.

صناعة السياسات من خلال التفسير القانوني: سبقت الإشارة إلى أن المحكمة العليا تقوم بصناعة السياسات العامة عن طريق تفسيرها للنصوص القانونية. إذ تعرض قضايا السياسات العامة على المحكمة العليا على هيئة مسائل قانونية تقوم المحكمة بتقديم الحلول لها بموجب ما تتمتع به من صلاحيات. وبذلك يختلف نشاط المحكمة العليا في صناعة السياسات من ناحية الشكل بصورة أساسية عن العمل الذي يقوم به الكونجرس.

فالمحكمة العليا لا تتعامل والمسائل القانونية على مستوى التجريد، وإنما تتصدى لإيجاد حلول لهذه المسائل من خلال النظر في قضايا خلافية محدودة بين الأطراف (أو الخصوم في بعض الأحيان) الذين يعرضون هذه القضايا أمامها. ويعني ذلك، ضمن ما يعني، أن لكافة قرارات المحكمة ثلاث زوايا: فهي

أحكام صادرة فى نزاعات محددة ترفع أمامها، وهى تفسير للمسائل القانونية المتضمنة فى تلك النزاعات، وهى تعبير عن موقف تجاه قضايا تتصل بالسياسات العامة أثارتها تلك المسائل القانونية.

ويقدم قرار المحكمة العليا الصادر بشأن قضية أوستن ضد الولايات المتحدة *Austin v. United States* فى عام ١٩٩٢ مثلاً لهذه الجوانب الثلاثة. فقد أقر ريتشارد أوستن بذنبه فيما يتصل بالتهمة الموجهة إليه بانتهاك قوانين ولاية ساوث داكوتا الخاصة بالمخدرات. ومن ثم فقد رفعت الحكومة الفيدرالية دعوى قضائية لمصادرة منزل أوستن المتنقل، ومحل إصلاح هياكل السيارات الذى يملكه، مستندة فى دعواها إلى القوانين الفيدرالية، التى تقضى بمصادرة محل نشاط جرائم المخدرات. وقد دفع أوستن بأن المصادرة تعد انتهاكاً للتعديل الثامن للدستور الأمريكى، الذى يمنع فرض غرامات مبالغ فى تقديرها، وذلك لعدم تناسبها وحجم جريمته، وقوبل دفاع أوستن بالرفض من قبل المحكمة الإقليمية الفيدرالية، وكذلك من قبل محكمة الاستئناف التى أصدرت حكمها المؤيد لدعوى الحكومة الفيدرالية. وفى نهاية المطاف، قبلت المحكمة العليا النظر فى هذه القضية، وتوصلت إلى قرار بشأنها.

وفىما يتصل بموضوع النزاع المحدد، قضت المحكمة العليا بنقض حكم محكمة الاستئناف، وأعادت القضية إليها لإعادة النظر فى دفاع أوستن، الأمر الذى اعتبر حكماً لصالح أوستن. ويلاحظ أنه فى حالة قيام المحكمة العليا بنقض حكم المحكمة الأدنى، فإنها عادة ماترسل إليها القضية لإعادة النظر فيها. أما فيما يتصل بالجانب القانونى الذى أثارتته قضية أوستن، فإن المحكمة العليا رأت أن مصادرة الممتلكات فى قضايا المخدرات تخضع للتعديل الثامن الخاص بمنع فرض الغرامات المبالغ فى تقديرها. وبذلك أصبح هذا الحكم واجب التطبيق على القضايا التالية ذات الصلة.

وأخيراً فإننا نجد أن الحكم الصادر عن المحكمة العليا فى قضية أوستن قد وضع حداً لسياسة مصادرة الممتلكات التى كانت الحكومة الفيدرالية تتبعها فى محاربة المخدرات. وقد أشار الحكم فى قضية أوستن، وكذا حكمان آخران صدرا فى البورة نفسها، إلى أن المحكمة العليا تدير ظهرها لتأييدها السابق لاستخدام قوانين المصادرة واللايات الأخرى التى تحقق هذا الغرض. وتعد هذه واحدة من حالات عديدة ترسى فيها المحكمة العليا اتجاهاتها السياسية فى سلسلة من الأحكام، وليس فى حكم رئيسى واحد. دور المحكمة العليا فى صناعة السياسات: تسهم المحكمة العليا من خلال أحكامها المنفردة واتجاهات هذه الأحكام بصورة كبيرة فى صناعة السياسات الحكومية المتعلقة ببعض القضايا المتنوعة الهامة، وقد أدت عوامل متعددة إلى تسهيل قيام المحكمة العليا بهذا الدور.

يبدو أحد هذه العوامل واضحاً فى كلمات قالها أليكسيس دى توكفيل، أحد المراقبين الفرنسيين منذ أكثر من قرن من الزمان: «لا تكاد تثار مسألة سياسية فى الولايات المتحدة حتى تتحول إن عاجلاً أو آجلاً

إلى مسألة قضائية⁽⁵⁾». إذ أن أحد الأسباب التي تدعو لانتقال الخلافات السياسية إلى ساحة القضاء هو وجود دستور مكتوب تقدم نصوصه أساساً لانتقاد مدى مطابقة الإجراءات الحكومية للقانون. ولأن العديد من المسائل السياسية ينظر في المحاكم الأمريكية، فإن الفرصة تكون متاحة للمحكمة العليا لإصدار أحكامها في عدد كبير منها.

أضف إلى ذلك أن المحكمة العليا، طوال الجانب الأكبر من تاريخها، رحبت بمثل هذه الفرص، ففي بداية الأمر كانت تؤكد على وضعها السيادي بوصفها حكماً قضائياً، ثم أصبحت فيما بعد تسعى مراراً من خلال هذه الفرص لإصدار أحكامها في القضايا الكبرى. وقد تعرضت المحكمة العليا بتناولها لمثل هذه القضايا لقدر غير قليل من النقد، ليس فقط لما أصدرته من أحكام محددة، وإنما أيضاً لاتجاهاتها النشطة عامة كصناعة للسياسات. وربما دل مصطلح الاتجاه القضائي النشط على معان عديدة، غير أن أهم عناصره هو قيام إحدى ساحات القضاء بإحداث تغييرات هامة في السياسات العامة، وخاصة في السياسات التي ترسيها هيئات أخرى⁽⁶⁾. وقياساً على هذا المعنى، فإنه يمكننا القول: إن المحكمة العليا قد أبدت قدراً كبيراً من الاتجاهات النشطة، الأمر الذي يثير خلافاً حول مدى شرعية أو حكمة مثل هذا المسلك. غير أن دور المحكمة العليا في صناعة السياسات تحده في الوقت ذاته ثلاثة شروط. أولاً، تضع الأحكام القليلة نسبياً التي تصدرها المحكمة العليا سنوياً حداً لقدرتها على صناعة السياسات. فقد أصدرت المحكمة العليا في دوراتها المنعقدة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٣ أحكاماً كاملة الحثيات في مائة وعشرة قضايا في المتوسط سنوياً. ويشير هذا العدد المحدود من القضايا التي تصدر المحكمة العليا بشأنه أحكاماً إلى أنها تتعامل مع طائفة منتخبة من قضايا السياسات، وإلى أنها لا تتناول بالضرورة القضايا المنتمية لمجالات أوسع. وحتى في تلك المجالات التي تتعامل معها المحكمة، فإننا نجد أنها لا تعدو عدداً محدوداً من القضايا التي يمكن أن تنشأ في فترة زمنية محددة.

ثانياً، تمارس المحكمة العليا اتجاهاً قضائياً محافظاً، وذلك بتجنبها للاتجاهات النشطة. ويبرز هذا المسلك في أحد جوانبه من التدريب الذي يتلقاه القضاة في مهنتهم، والمستمد من تراث القضاء الذي يؤكد على قيمة المحافظة، ومن جانب آخر يحرص القضاة على تجنب الجدل، وتعريض المحكمة للهجوم. ويبدو هذا الاتجاه المحافظ في رفض المحكمة النظر في عدة قضايا هامة غير أنها تثير الجدل، مثل الدعاوى القانونية التي رفعت ضد الاشتراك الأمريكي في حرب فيتنام⁽⁷⁾. كما يبدو هذا الاتجاه في قيام المحكمة بصورة متكررة، وإن لم تكن دائماً متسقة، باختيار قضاياها بمعايير ضيقة نسبياً بقدر الإمكان.

ثالثاً، يعد تأثير الاتجاهات النشطة للمحكمة العليا محدوداً بالأفعال التي يمارسها صانعو القرار الآخرون. فمن النادر أن يكون للمحكمة الكلمة الأخيرة كهيئة حكومية في قضايا السياسات التي تتناولها.

فعادة ما يتعين على المحاكم الأدنى والأجهزة الإدارية أن تطبق أحكام المحكمة العليا، وهذه الهيئات تحتفظ غالباً بقدر غير قليل من التحفظ عند وضع تلك الأحكام موضع التنفيذ. فعلى سبيل المثال، يرتبط تأثير الأحكام الخاصة بمهام التفتيش التي تقوم بها الشرطة برود فعل ضباط الشرطة تجاهها إلى درجة بعيدة. كما يؤثر الكونجرس ورئيس الجمهورية على الأسلوب الذي يجرى بمقتضاه تطبيق أحكام المحكمة ويمكنهما تخطي تفسيراتها للقوانين الفيدرالية ببساطة، وذلك بإدخال التعديلات عليها.

وقد تمكن الكونجرس باتباعه هذا الأسلوب من تجاوز العديد من التفسيرات الخاصة بقانون الحقوق المدنية التي أصدرتها المحكمة في السنوات الأخيرة. ولذلك فإنه من المحتمل ظهور خلافات واسعة بين أحكام المحكمة في قضية ما من ناحية، والسياسة العامة الناتجة عن إجراءات الحكومة تجاه القضية نفسها. ونظراً لما ورد ذكره من أسباب، فإن من يعتبر المحكمة العليا القوة المسيطرة في الحكومة الأمريكية بجانب الصواب بالتأكيد، غير أن المحكمة العليا على الرغم من ذلك تعد أحد صانعي القرار المهمين. وبالفعل يعد مدى الدور الذي تلعبه فريداً من نوعه بالنظر إلى طبيعة عملها كساحة من ساحات القضاء.

موقع المحكمة العليا من النظام القضائي

بنية النظام

تؤدي المحكمة العليا عملها من خلال نظام ينتظم المحاكم، ولذلك فإن بنية هذا النظام تؤثر بدرجة كبيرة على عملها. غير أننا إذا تحرينا الدقة يكون قد جانبنا الصواب في إشارتنا إلى نظام قضائي واحد في الولايات المتحدة، ففي كل ولاية يوجد نظام للمحاكم الفيدرالية جنباً إلى جنب مع نظام مستقل من المحاكم. ويمكن التمييز بين النظام الفيدرالي وأنظمة الولايات على أساس اختصاص المحاكم، إذ أن معظم اختصاصات المحاكم الفيدرالية يمكن تصنيفها إلى فئات ثلاث: أولى هذه الفئات تضم القضايا المدنية والجنائية التي تحكمها القوانين الفيدرالية بما فيها الدستور الأمريكي. فعلى سبيل المثال تنظر المحاكم الفيدرالية في قضايا سرقة البنوك بالإكراه لكونها انتهاكاً للقانون الجنائي الفيدرالي. كما تنظر كذلك القضايا المدنية التي تحكمها قوانين حماية حقوق المؤلف وبراءات الاختراع.

وتشمل الفئة الثانية جميع الحالات التي تدخل الحكومة الأمريكية طرفاً فيها، ولذلك تختص المحاكم الفيدرالية بالنظر في قضايا الاسترداد التي تطالب فيها الحكومة الفيدرالية برد القروض الطلابية، أو دعاوى التأمينات الاجتماعية التي يقيمها الأفراد ضد الحكومة الفيدرالية في حالات الاختلاف حول تحديد قيمة التأمينات.

أما الفئة الثالثة فهي تضم القضايا المدنية الخاصة بالمواطنين المقيمين في ولايات مختلفة إذا ما بلغ المبلغ موضع النزاع خمسين ألف دولار أمريكي؛ فإذا ما تحقق ذلك الشرط يجوز لأي من الطرفين إقامة الدعوى أمام إحدى المحاكم الفيدرالية. وعلى سبيل المثال، إذا ما طالب مواطن من نيوجيرسى مواطناً من تكساس بمبلغ مائة ألف دولار أمريكي كتعويض عن إصابات نتجت عن حادث سيارة، فإنه يجوز للمدعى (القاطن بنيوجيرسى) أن يقيم دعواه في إحدى المحاكم الفيدرالية، كما يجوز للمدعى عليه (القاطن بتكساس) أن ينقل القضية من محكمة الولاية إلى محكمة فيدرالية. وإذا لم يقدم أى من الطرفين على ذلك، فإن القضية تنظر في محكمة الولاية التي وقع فيها الحادث.

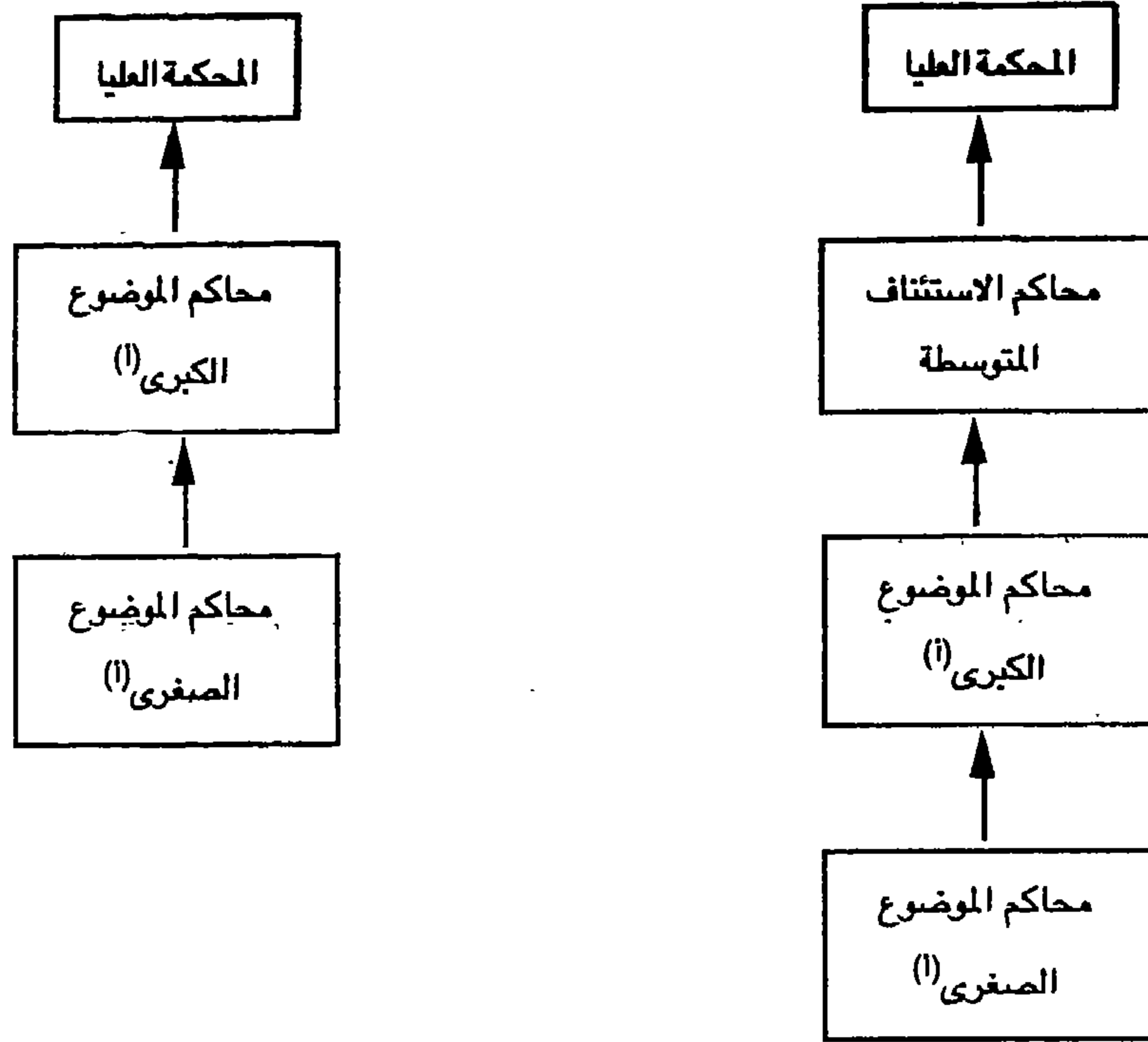
ولا تنتمي لهذه الفئات الثلاث غير قلة محدودة من القضايا. فأكثر أنواع القضايا شيوعاً، ألا وهي الدعاوى الجنائية، وقضايا الاعتداء على النفس، والطلاق، والمطالبة بسداد الديون تنظرها محاكم الولايات. فنجد أن محاكم الموضوع في إحدى الولايات الأكثر ازدحاماً في إلينوى أو فلوريدا تنظر في عدد من القضايا يفوق العدد الذى تنظره محاكم الموضوع الفيدرالية. غير أن القضايا التى تثير مسائل هامة تتعلق بالسياسات العامة يحكمها غالباً القانون الفيدرالى، ولذلك فعادة ما تنظر في إحدى المحاكم الفيدرالية. يترتب على ذلك القول إنه على الرغم من قلة عدد القضايا التى تنظرها المحاكم الفيدرالية بالنسبة لمحاكم الولايات فإن ذلك لا يقلل من شأن اضطلاعها بها.

بنية محاكم الولايات: على الرغم من وجود تباين ملحوظ في أنظمة محاكم الولايات غير أنه يمكننا تمييز عدد من الأنظمة العامة (انظر الشكل ١ - ١). يوجد في النظام الخاص بكل ولاية محاكم موضوع تنظر القضايا حال تقديمها بصفة أساسية، كما يوجد محاكم استئناف تراجع أحكام المحاكم الأدنى عند عرضها عليها بصفة أساسية. كما أن لمعظم الولايات نوعين من محاكم الموضوع، إحداها تقضى في القضايا الكبرى، والأخرى تقضى في القضايا الصغرى، ويتصل تعريف القضايا الجنائية الكبرى بما يحدده القانون من تعريف للجناية؛ بينما تعتبر القضايا التى تنظر في الخلافات حول مبالغ مالية كبيرة قضايا مدنية كبرى. وفي الأغلب الأعم، تنظر محاكم الموضوع المختصة بالقضايا الكبرى في القضايا المستأنفة من محاكم الموضوع المختصة بالقضايا الصغرى.

وهناك نمطان لبنية محاكم الاستئناف، ففي حوالى ربع عدد الولايات بما فيها العدد الأكبر من أقل الولايات سكاناً توجد محكمة استئناف واحدة، عادة ما يطلق عليها اسم محكمة الولاية العليا State Supreme Court، وتنظر هذه المحكمة في القضايا المستأنفة من محاكم الموضوع الكبرى. أما ثلاثة أرباع الولايات الأخرى فلها مجموعة من محاكم الاستئناف المتوسطة، التى تحتل المرتبة الأدنى مباشرة للمحكمة العليا. وتنظر هذه المحاكم المتوسطة ابتداء في معظم القضايا المستأنفة من المحاكم الابتدائية

شكل ١ - ١

بنية محاكم الولايات الأكثر شيوعاً



ملحوظة: يدل اتجاه السهم على أكثر أساليب الاستئناف شيوعاً.

(١) تتكون محاكم الموضوع الكبرى أو الصغرى أو كلاهما في معظم الولايات من مجموعتين مختلفتين أو أكثر من المحاكم. فعلى سبيل المثال تشمل محاكم الموضوع الصغرى في ولاية كاليفورنيا المحاكم البلدية municipal courts ومحاكم العدل justice courts

الكبرى. ويقع ضمن مهام محاكم الولايات العليا النظر في القضايا المستأنفة مباشرة من المحاكم الابتدائية أو من المحاكم المتوسطة، غير أنها غالباً ما تمارس حقها في اختيار النظر في الأحكام التي تصدرها المحاكم المتوسطة فيما يسمى بالاختصاص الاختياري discretionary jurisdiction، ومن ناحية أخرى يعرف الاختصاص بالنظر في القضايا الواجب الفصل فيها بالاختصاص التفويضي mandatory jurisdiction .

بنية المحاكم الفيدرالية: يوضح الشكل ١ - ٢ بنية المحاكم الفيدرالية. ويعتمد نظام المحاكم الفيدرالية في بنيته الأساسية على محاكم الأقاليم الفيدرالية التي تنتشر منها أربع وتسعون محكمة في أنحاء الولايات المتحدة: وتقع في كل ولاية ما بين محكمة واحدة إلى أربع من هذا النوع، وهناك محكمة إقليم فيدرالية واحدة في إقليم كولومبيا، وفي بعض الأراضي التابعة للسيادة الأمريكية، كما في جوام Guam. وتنظر محاكم الأقاليم في جميع القضايا الفيدرالية على المستوى الابتدائي عدا عدداً من أنواع القضايا التي تعرض على محاكم متخصصة.

كما توجد اثنتا عشرة محكمة استئناف في مرتبة تعلو على محاكم الأقاليم، كل منها يتمتع باختصاص النظر في قضايا الاستئناف في إحدى الدوائر القضائية الفيدرالية. وتقع إحدى تلك الدوائر في إقليم كولومبيا، بينما يشمل اختصاص كل من الدوائر الإحدى عشرة الأخرى ثلاث ولايات أو أكثر. فعلى سبيل المثال، تشمل الدائرة الثانية ولايات فيرمونت، ونيويورك، وكونتيكيت. وعادة ما تنتقل قضايا الاستئناف من محاكم الأقاليم في أحد الدوائر إلى محكمة الاستئناف للدائرة نفسها. وكذلك القضايا المستأنفة من محكمة الضرائب، ومن بعض الجهات الإدارية. وتنتقل قضايا براءات الاختراع وبعض الدعاوى المقدمة ضد الحكومة الفيدرالية من محاكم الأقاليم إلى محكمة خاصة للاستئناف تابعة للدائرة الفيدرالية، وكذلك قضايا الاستئناف من ثلاث محاكم ابتدائية متخصصة. أما محكمة الاستئناف العسكرية فإنها تنظر في القضايا التي تنتقل من المحاكم الأدنى التي ينظمها النظام العسكري.

اختصاص المحكمة العليا

تقع المحكمة العليا في المرتبة العليا للنظام القضائي الفيدرالي، وكما يوضح الجدول ١-١ فإن اختصاصها ينقسم إلى قسمين، القسم الأول من اختصاصها يمنحها إياها الدستور، وذلك للفصل كمحكمة ابتدائية في أنواع محددة من القضايا، ويطلق على هذا الاختصاص اسم الاختصاص الرئيسي original jurisdiction. ويجوز أن تعرض مثل هذه القضايا مباشرة على المحكمة العليا. ويتضمن الاختصاص الرئيسي للمحكمة العليا بعض القضايا التي تكون إحدى الولايات طرفاً فيها، وكذلك القضايا المتعلقة بالسفراء. ويمكن أن تقوم محاكم الأقاليم مقام المحكمة العليا في النظر في معظم هذه القضايا، غير أن المحكمة العليا وحدها تملك الفصل في النزاع الذي قد ينشأ بين ولايتين، وتعد أحكامها الصادرة في مثل هذه القضايا الأكثر عدداً من بين الأحكام التي تستند إلى اختصاصها الرئيسي، ومع ذلك فإنها لا تمثل في حدها ذاتها كثرة عددية، إذ أنه طبقاً لأحد الإحصاءات لم تصدر المحكمة إلا مائة وسبعين حكماً على امتداد تاريخها⁽⁸⁾.

الجدول ١ - ١

عرض مختصر لاختصاصات المحكمة العليا

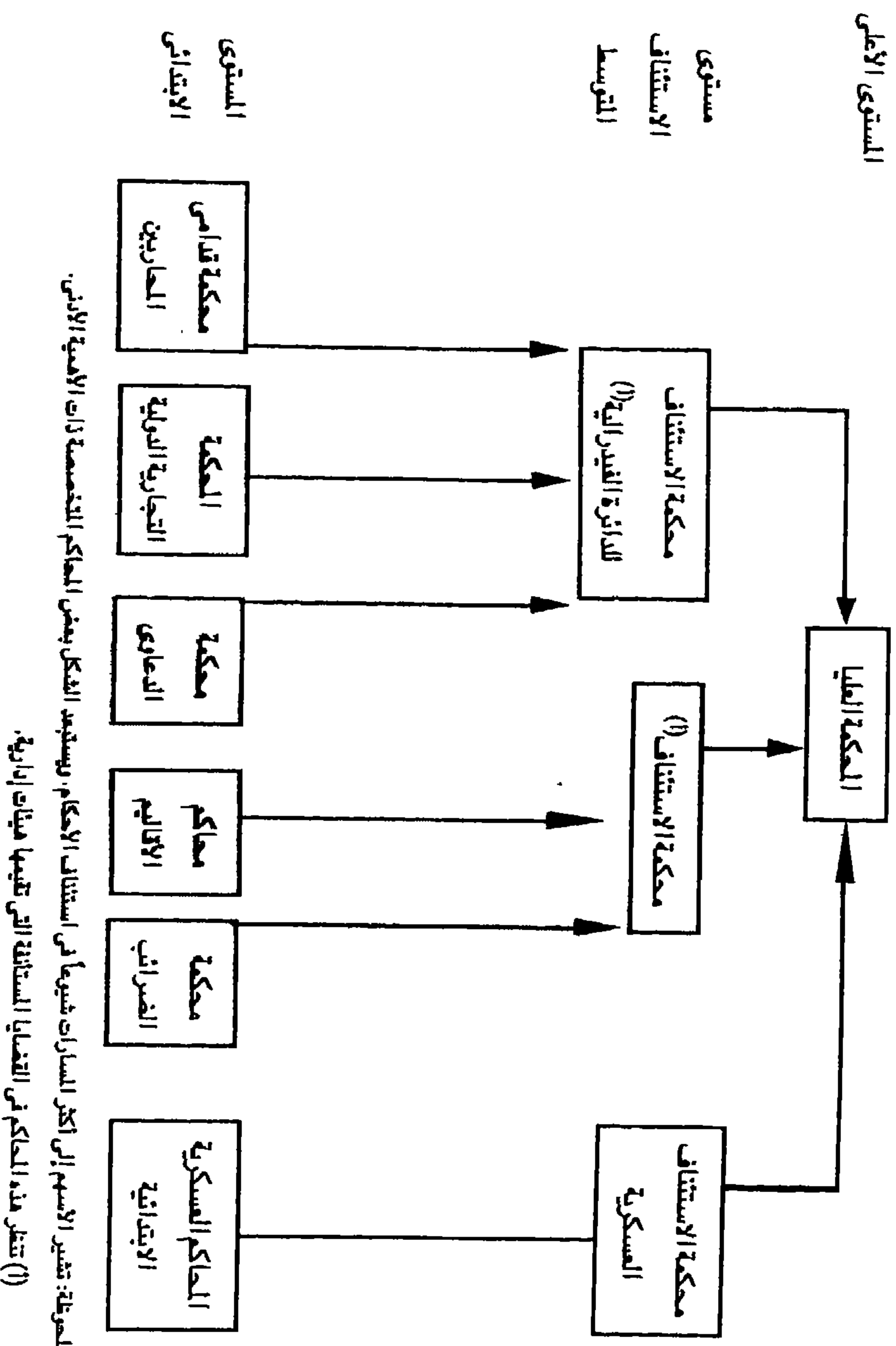
- أ. الاختصاص الاساسى
- ١ - النزاع بين الولايات^(١).
 - ٢ - بعض القضايا التى تقيمها الولايات.
 - ٣ - النزاع بين ولاية من الولايات والحكومة الفيدرالية.
 - ٤ - القضايا التى تمس أعضاء الهيئات الدبلوماسية الأجنبية.
- ب. اختصاص الاستئناف^(ب).
- ١ - كافة أحكام محاكم الاستئناف الفيدرالية ومحاكم الاستئناف الفيدرالية المخصصة.
 - ٢ - كافة أحكام محاكم الولايات العليا فى القضايا التى تقع فى دائرة اختصاصها وذلك فيما يتصل بمسائل القانون الفيدرالى.
 - ٣ - الأحكام الصادرة عن محاكم الأقاليم الفيدرالية الخاصة وهى المحاكم التى يرأسها ثلاثة من القضاة. (بالتفويض).
-
- (أ) لا يمكن تحديد ما إذا كان الاختصاص ملزماً، بينما تتعامل المحكمة العليا مع هذه القضايا حسبما تقرر وترى.
- (ب) لا تتضمن القائمة بعض الاختصاصات الأقل أهمية.

وتعد قضية ويومنج ضد أو كلاهوما Wyoming v. Oklahoma (١٩٩٢) واحدة من أحدث القضايا التى نظرتها المحكمة العليا على أساس من اختصاصها الرئيسى. فقد ألزم أحد قوانين ولاية أو كلاهوما منذ صدره عام ١٩٨٦ المرافق الكهربائية للولاية بشراء ١٠٪ على الأقل من الفحم الذى تستخدمه من مناجم الولاية. ونتج عن ذلك انخفاض فى كمية الفحم الذى تشتريه ولاية أو كلاهوما من ولاية ويومنج الأمر الذى أثر سلباً على إيرادات ويومنج من الضرائب على أعمال استخراج الفحم من المناجم. وقد أقامت ولاية ويومنج دعوى أمام المحكمة العليا واحتجت بأن القانون الذى أصدرته أو كلاهوما يمثل انتهاكاً للفقرة التجارية بالدستور الأمريكى. وقد قبلت المحكمة العليا النظر فى هذه الدعوى، وأحالتها كما هو متبع إلى قاض خاص special master (وغالباً ما يكون قاضياً فيدرالياً سابقاً فى مثل هذه الحالات) وذلك لجمع الحقائق واقتراح حكم على أساسها. وقد أوصى القاضى الخاص بإصدار حكم يجيب ويومنج إلى دعواها بصورة عامة مما يخلص منه إلى الحكم بعدم دستورية القانون الذى أصدرته أو كلاهوما فى ذلك الصدد. وقد أصدرت المحكمة العليا حكمها بأغلبية ستة أعضاء مقابل ثلاثة بتبنى توصية القاضى الخاص فى أغلب جوانبها.

ويطلق على القسم الثانى من اختصاص المحكمة العليا اختصاص الاستئناف، ويتضمن النظر فى القضايا التى لا يرضى أطرافها بأحكام المحاكم الأدنى. ويسمح النظام الفيدرالى بانتقال هذه القضايا من

الشكل ١ - ٢

البنية الأساسية لنظام المحكمة العليا



محاكم الاستئناف الفيدرالية ومن محكمتي الاستئناف المتخصصةين. كما يمكن أن تنتقل القضايا مباشرة من محاكم الأقاليم المتخصصة التي يترأسها ثلاثة من القضاة وتختص بالنظر في نوعيات قليلة من القضايا، منها على سبيل المثال الدعاوى بعدم دستورية نصوص معينة من القانون الفيدرالي لعام ١٩٩٢، الذي ينظم أعمال شركات التليفزيون القائمة على أساس الاشتراكات. غير أن معظم القضايا التي ترد من محاكم الأقاليم المتخصصة تتعلق بقضايا التصويت والانتخابات.

ويجوز أن تنتقل القضايا من محاكم الولايات العليا إلى المحكمة العليا إذا تضمنت دعاوى يناقشها القانون الفيدرالي بما في ذلك الدستور الأمريكي، وبالتحديد يمكن لقضية ما أن تنتقل من محكمة عليا بإحدى الولايات تملك اختصاص النظر فيها، ومثال ذلك القضية التي وردت من محكمة الشرطة بلويزفيل، ولاية كنتاكي^(٩). ويوضح الجدول رقم ١-٢ أن عدداً كبيراً من القضايا التي تعرض على المحكمة العليا، بل إن أغلبية القضايا التي تنظرها، ترد من المحاكم الفيدرالية وليس محاكم الولايات.

وقد تتسم القاعدة التي تنتقل بموجبها الدعاوى من محاكم الولايات إلى المحكمة العليا بعدم الوضوح التام، فالدعاوى التي تدرج تحت القانون الفيدرالي عادة ما تبدأ مسارها في محكمة فيدرالية. غير أن الدعاوى التي تقام في محاكم الولايات لتتظر على أساس قانون الولاية تتضمن في بعض الأحيان مسائل تتعلق بالقانون الفيدرالي. والامتثلة على ذلك شائعة في الدعاوى الجنائية. فالمتهم بالسطو يحاكم أمام محكمة الولاية. ولكن يجوز للمدعى عليه في أثناء إجراءات المحاكمة أن يدفع بأن حقوقه بموجب الدستور قد جرى انتهاكها في أثناء عملية التفتيش التي قامت بها الشرطة أو في أثناء استجوابه مما يكفل له انتقال القضية إلى المحكمة العليا للنظر في تلك الجزئية. ويكون للمحكمة العليا الحق في إصدار حكمها على الجانب الفيدرالي للدعوى فحسب لا المسائل التي يعالجها قانون الولاية، فالمحكمة العليا لا يمكنها الحكم ببراءة المدعى عليه، أو بإدانته بتهمة السطو.

إن القضايا التي ترفع أمام المحكمة تكاد تدخل جميعها في نطاق سلطتها القضائية، وعلى ذلك فإن للمحكمة أن تقرر النظر، أو عدم النظر فيها. ففي بادئ الأمر تقدم هذه الدعاوى على هيئة التماس للحصول على أمر بتحويل الدعوى Writ of certiorari، هو أمر يقضى بتحويل القضية من محكمة أدنى إلى المحكمة العليا، ويتعين على المحكمة العليا النظر في بعض القضايا المستأنفة. وقد حول الكونجرس اختصاص المحكمة العليا، عبر سلسلة من الخطوات بلغت ذروتها في عام ١٩٨٨، من اختصاص جبري في معظمه إلى اختصاص تمارس بموجب المحكمة العليا حق اختيار الدعاوى للنظر فيها حسب تقديرها. وحالياً تنظر المحكمة العليا قضايا الاستئناف التي ترد من عدد محدود من أنواع الدعاوى التي ترد مباشرة من محاكم الأقاليم التي يترأسها ثلاثة من القضاة.

وتنظر المحكمة العليا نسبة تقل عن واحد بالمائة من الدعاوى التى تقام أمام محاكم الولايات والمحاكم الفيدرالية. وتشير هذه النسبة إلى أن للمحاكم الأخرى متسعا لصناعة السياسات بصورة مستقلة، بل إن أحكامها تساعد فى تحديد التأثير النهائى لسياسات المحكمة العليا. وهكذا فإننا نجد أنه على الرغم من الموقع الهام الذى تشغله المحكمة العليا، فإنها ليست الجهة الوحيدة التى تحتكر هذه الأهمية.

نظرة أولية على المحكمة العليا

مقر المحكمة

لم تنتقل المحكمة العليا لتشغل مقراً خاصاً بها حتى عام ١٩٣٥. وخلال عشر السنوات الأولى لعملها مارست المحكمة مهامها أولاً فى نيويورك ثم فى فيلادلفيا. وقد انتقلت المحكمة العليا إلى واشنطن العاصمة فى مطلع القرن التاسع عشر شأنها فى ذلك شأن إدارات الحكومة الفيدرالية. وعلى مر المائة والثلاثين عاماً التالية لانتقالها استقرت فى مبنى الكابيتول، لتكون صلتها بالكونجرس صلة المتسأجر بالمؤجر. ويمرور الزمن، وجد قضاة المحكمة العليا أن مقر أعمالهم لا تقى بالغرض منها. وقد أدى ضيق المساحة إلى إنجازهم لأعمالهم فى منازلهم. وقد تزعم ويليام هوارد تافت كبير القضاة حملة ضغط مكثفة نتج عنها تخصيص الكونجرس للأموال اللازمة لإنشاء مقر خاص بالمحكمة العليا عام ١٩٢٩. وقد تم استكمال هذا المقر عام ١٩٣٥، غير أن القضاة حينئذ اعترضوا على فخامة المقر التى تعارضت مع أنواقهم. بل إن أحد القضاة أبدى سخريته بقوله هل يتوقعون أن ندخل ذلك المقر دخول الفاتحين^(١)؟. ولذلك فقد أثر بعض القضاة الاستمرار فى العمل بمنازلهم وعدم استخدام المقر الجديد الذى لم يشغل إلا عندما تم تعيين قضاة جدد.

ويتسم مقر المحكمة العليا بالفخامة فى واقع الأمر، فهو يرتفع لخمس طوابق، ويحتل مساحة مربعة مواجهة لمبنى الكابيتول. ويعتمد المبنى أساساً فى إنشائه على الرخام، وكذلك على الإسراف فى استخدام خشب البلوط من الداخل. ويتبع الأسلوب المعمارى المثال الكورينثى بهدف إضافة مسحة من الأبهة تتسق وجلال مبانى الكونجرس المجاورة. فلا غرو أن أطلق على المقر وصف «قصر الرخام».

ويضم المقر كل المرافق الضرورية لقيام المحكمة العليا بأعمالها. وتعد المحكمة جلساتها الرسمية فى قاعة المحكمة الواقعة بالدور الأول، حيث يعلى القضاة منصتهم فى مقدمة القاعة، بينما يجلس المشاركون والحضور فى المؤخرة وعلى امتداد جانبي القاعة، وتقع حجرة المداولة خلف قاعة المحكمة، وهناك يجتمع القضاة لإصدار الأحكام. وليس ببعيد عن قاعة المحكمة توجد حجرات تضم مكاتب مساعدى القضاة

الجدول ١ - ٢

مصدر القضايا التي نظرتها المحكمة العليا
في الفترة الأخيرة (بالنسبة المئوية)

| المحاكم الفيدرالية | | | | |
|--------------------|----------------|------------------|----------------|--|
| محاكم الاستئناف | محاكم الأقاليم | المحاكم المتخصصة | محاكم الولايات | |
| ٧٦,١ | ٠,٣ | ١,٢ | ٢٢,٤ | القضايا التي عرضت على المحكمة العليا (أ) |
| ٨٢,٩ | ٢,٧ (ج) | ٢,٧ | ١١,٧ | القضايا التي نظرتها المحكمة العليا (ب) |

ملحوظة: قضايا الاختصاص الأساسي غير متضمنة.

(أ) القضايا التي وافقت المحكمة أو رفضت نظرها من ٤-١٢ أكتوبر ١٩٩٣.

(ب) القضايا التي نظرتها المحكمة واستمعت فيها لدفاع الأطراف في دورة ١٩٩٢.

(ج) تعد هذه النسبة مرتفعة لأن المحكمة العليا نظرت ثلاث قضايا ناشئة عن توزيع تشريعي جديد للأقاليم بعد تعداد عام ١٩٩٠.

والعاملين. (أما مكتب كبير القضاة فهو ملحق بحجرة المداولة). وينتقل القضاة، مثلهم في ذلك مثل أعضاء الكونجرس، إلى مكاتب «أفضل» عندما تخلص بخروج زملائهم. فعلى سبيل المثال حل كلارنس توماس محل بايرون وايت عندما تقلد في عام ١٩٩٣. أما روث يادر جنسبرج فقد أقدمت عند تعيينها قاضية على خطوة غير مسبقة، إذ احتلت مكتباً بالنور الثاني بدلاً من استخدام مكتب كلارنس توماس القديم، الذي وجدته يفتقر إلى المساحة والإضاءة الجيدة^(١١).

هيئة المحكمة العليا

القضاة: ينص الدستور على مسئولية رئيس الجمهورية عن ترشيح قضاة المحكمة العليا ثم قيام مجلس الشيوخ بأغلبية الأصوات بالتصديق على ذلك الترشيح. كما ينص الدستور على أن يحتفظ القضاة بمناصبهم طالما التزموا «بالمسلك القويم»، ويعنى ذلك في واقع الأمر احتفاظهم بمناصبهم مدى الحياة إلا إذا اختاروا التنازل عنها طواعية، أو أقيلا على أساس من إجراءات يتم من خلالها توجيه اتهامات رسمية لهم. وفيما عدا هذه القواعد الأساسية، فإن المسائل المتعلقة بعدد القضاة ومؤهلاتهم وواجباتهم تقررها التشريعات الفيدرالية والممارسات السابقة.

ويعتمد التشكيل عادة على تسعة من القضاة، غير أن عدد القضاة تعرض للتغيير عدة مرات في أثناء

المائة عام الأولى من تاريخ المحكمة. فالقوانين القضائية لعام ١٧٨٩ تحدد العدد بستة من القضاة. وقد بدلت التشريعات التالية ذلك العدد إلى خمسة، وستة، وسبعة، وتسعة، وعشرة، ثم سبعة مرة أخرى وتسعة. واتصلت بواعى التغيير بالرغبة فى توفيق واجبات القضاة فى المحاكم الفيدرالية الأدنى من ناحية، كما اتصلت ببعض الأهداف السياسية للرئيس وللكونجرس من ناحية أخرى. وقد تم التعديل الأخير الذى حدد عدد القضاة بتسعة فى عام ١٨٦٩، ومن غير المحتمل إجراء أية تغييرات أخرى فى هذا الصدد.

وفى عام ١٩٩٤، تقاضى كل من القضاة المساعدين راتباً يقدر بـ ١٦٤,١٠٠ دولار، بينما تقاضى كبير القضاة ١٧١,٥٠٠ دولار. وقد تضاف بعض البدلات الشرفية مقابل قيام أعضاء المحكمة بالتدريس فى كليات الحقوق، ويتمتع بعض القضاة بثراء عريض يركنون إليه: فعلى سبيل المثال يمكن اعتبار ساندرا داي أوكونور، وجون بول ستيفنز، وروث باذر جنسبرج، وستيفن بريير فى عداد المليونيرات^(١٢).

وبطبيعة الحال تنحصر المهمة الأساسية للقضاة فى المشاركة فى اتخاذ الأحكام الصادرة عن المحكمة بصورة جماعية: فهم يقررون الدعاوى التى ينظرونها، ويصدرون الأحكام، ويحررون آراءهم ويساهمون فى صياغتها. وعادة ما يشارك تسعة الأعضاء جميعهم فى اتخاذ القرار، غير أن هناك عدة استثناءات.

فيجوز للقاضى على سبيل المثال أن يقرر عدم المشاركة فى إحدى القضايا لما يراه من تضارب فى المصالح يرجع إلى علاقته بأحد الخصوم أو بالدعوى، ويشار إلى إسقاط القاضى لأهليته فى نظر القضية برد القاضى لنفسه. ومن الأسباب الشائعة لرد القاضى لنفسه امتلاك القاضى لأسهم إحدى الشركات المتخاصمة فى دعوى من الدعاوى المعروضة أمام المحكمة. وفى عام ١٩٨٩ على سبيل المثال أصدرت القاضية أوكونور مذكرة أحاطت فيها القضاة الآخرين علماً بمصالحها المالية فى شركة والدتها وبما ترمى إلى علمها من أن الشركة تشمل أسهما للشركة الأمريكية للتغراف والتليفون AT & T. وتبع ذلك رد القاضية لنفسها فى عدد من القضايا كانت تلك الشركة طرفاً فيها^(١٣). وفى بعض الأحيان يرد القضاة أنفسهم حينما يشارك مكتب محاماة ملوك لقرىب لهم فى إحدى الدعاوى، الأمر الذى يوضح ما طرأ مؤخراً من زيادة حالات رد القضاة لأنفسهم. وقد أصدر سبعة من القضاة بياناً فى عام ١٩٩٢ يضع القواعد التى يرون اتباعها عند اتخاذ قرار بالمشاركة فى الدعوى التى يدخل فيها أحد أقاربهم ممثلاً فى مكتب للمحاماة طرفاً فيها. وقد أشار القضاة إلى أن بعض الخصوم قد يلجأون للتخطيط لإجبار أحد القضاة على رد نفسه وذلك أشار القضاة إلى أن بعض الخصوم قد يلجأون للتخطيط لإجبار أحد القضاة على رد نفسه، وذلك باختيارهم لمكتب محاماة بعينه يضمن رد قاض يقصدون رده عن المشاركة فى دعاوهم^(١٤).

وقد يتسم تضارب المصالح بغلبة الاتجاهات الشخصية. ومثال ذلك الحالة التي بدأت فصولها بالشهادة التي أدلى بها أحد المحامين بسان فرانسيسكو ضد تثبيت ويليام رينكويسست كبيراً للقضاة فى عام ١٩٨٦، متهماً إياه بالتورط فى سلوكيات منافية للأخلاق منذ أعوام خلت. وتبع ذلك رد رينكويسست لنفسه عن عدة قضايا شارك فيها هذا المحامى. وفى واقعة أخرى أدلى درو دايز الثالث Drew Days III، أستاذ القانون بجامعة ييل، فى عام ١٩٩١، بشهادته ضد تثبيت ترشيح كلارنس توماس كقاضى فى المحكمة العليا وذلك فى إحدى جلسات التحقيق التى عقدها مجلس الشيوخ لذلك الغرض. وبعد عامين تقلد درو دايز منصب نائب النائب العام الذى يمثل الحكومة الفيدرالية فى الدعاوى المعروضة أمام المحكمة العليا. وقد أثار تعيينه تساؤلات المراقبين عن ما إذا كان توماس سيرد نفسه عن كافة قضايا الحكومة الفيدرالية، غير أن تلك القضايا من الكثرة بحيث يصبح مثل هذا الإجراء غير عملي^(١٥). وفى هذا المثال الأخير وفى غيره من الأمثلة يرجع القرار إلى القاضى نفسه لتحديد ما إذا كان إجراء الرد مناسباً بموجب القانون الفيدرالى.

ويجوز للمحكمة العليا أن تمارس أعمالها من خلال ثمانية قضاة فحسب لفترة ممتدة من الزمن لأسباب تتعلق بمرض أحد القضاة، أو لوجود منصب خال لم يشغل بعد. وقد مارست المحكمة أعمالها فى مطلع عام ١٩٩١ بينما ينقص عدد أعضائها واحداً حتى حل كلارنس توماس بعد تثبيت ترشيحه محل ثيرجود مارشال. وقد فات توماس سماع الدفاع فى عدد من القضايا فامتنع لهذا الداعى عن المشاركة فى اتخاذ القرار بشأنها.

وعندما يشارك ثمانية قضاة فى اتخاذ القرار يرد احتمال انقسامهم أربعة ضد أربعة، وفى هذه الحالة يتأكد حكم المحكمة الأدنى، ولا تعلن نتيجة التصويت المنفردة، ولا تسجل آراء القضاة .

ويتطلب الحد الأدنى للتوصل إلى قرار ستة قضاة. ونادراً ما تعجز المحكمة عن استكمال هذا النصاب، غير أنه فى عام ١٩٨٧ لم تتمكن المحكمة من نظر قضية لأن ثلاثة من أعضائها الثمانية فى ذلك الوقت ردوا أنفسهم عن المشاركة^(١٦). ويمثل عدم التوصل إلى نصاب مثله مثل الحالة السابقة من الانقسام المتساوى للأراء تأكيداً لقرار المحكمة الأدنى.

وبالإضافة إلى اشتراك قضاة المحكمة العليا فى اتخاذ القرارات، فإنهم يصدرن بعض الأحكام منفردين بوصفهم قضاة للدوائر. إذ تنقسم الولايات المتحدة إلى دوائر قضائية فيدرالية. وفى بادئ الأمر كانت معظم دعاوى الاستئناف فى دائرة ما تنتظر أمام محاكم خاصة يتم تشكيلها من قاضى تحقيقات فيدرالى واثنين من قضاة المحكمة العليا يعهد إليهما بمهام قضاة الدائرة. واتسمت تلك المهام بالمشقة وخاصة فيما يتعلق بالسفر لمسافات طويلة. ولذلك فقد خفضت تباعاً مسئوليات القضاة فيما يتعلق

بانتقالاتهم في الدوائر القضائية حتى ألغيت تماماً عندما أنشأ الكونجرس محاكم الاستئناف في عام ١٨٩١.

ولا يزال تعيين قضاة المحكمة العليا لمهام الدوائر القضائية جارياً، ويقوم ثلاثة منهم بمهام مضاعفة. ويتولى قضاة الدوائر التعامل مع الدعاوى الخاصة، مثل التقدم بدعوى لإيقاف تنفيذ حكم لمحكمة أدنى (يمنع تنفيذه) حتى تصدر المحكمة العليا قرارها في النظر في القضية من عدمه. وعادة ما يتم توجيه الالتماس إلى قاضي الدائرة الذي قد يعرضه بدوره على قضاة المحكمة العليا مجتمعين. ومع ذلك فإن قاضي الدائرة غالباً ما يصدر حكمه في الالتماس المقدم بصفته الفردية. مثال ذلك ما حكمت به القاضية أوكونور عام ١٩٩٣ من رفض لالتماس لورنس باول ضابط الشرطة المدان في حادثة ضرب رودني كنج، وكان قد تقدم في هذا الالتماس بطلب لإطلاق سراحه مقابل كفالة في أثناء نظر محكمة الاستئناف لقضيته^(١٧). وفي حالة رفض قاضي الدائرة لالتماس ما، يمكن لصاحب الالتماس أن يتقدم به لقاض آخر. وعادة ما يحيل القاضي الآخر الالتماس للقضاة مجتمعين، الذين غالباً ما يرفضون الالتماس في مثل هذه المواقف. ففي عام ١٩٩٢، رفض القاضي ستيفنز التماساً لإيقاف تنفيذ حكم تقدم به والدا الطفلة جسيكا دي بوير بالتبني في أثناء النظر في نزاع قضائي، سلطت عليه الأوصاء، واتصل بحق حضانة الطفلة وعمرها آنذاك سنتان. وقد تقدم الأبوان بالتبني بالتماس ثان إلى القاضي هاري بلاكمن الذي عرض القضية على القضاة جميعهم، فجاء حكمهم بالرفض مرة أخرى، وجاءت الأصوات مؤيدة للحكم عدا صوت بلاكمن وحده^(١٨).

وتتعلق بعض الالتماسات بإيقاف الأحكام بقضايا قومية هامة، مثل اعتراض حرس السواحل لزوارق لاجئي هايتي، أو القيود التي تفرضها بعض الولايات على الإجهاض. كما تثار قضية أحكام الإعدام في عدد كبير من الالتماسات التي تطلب إلى المحكمة العليا الحكم بإيقاف التنفيذ أو إلغاء الإيقاف ذاته. وعند عرض هذه الالتماسات على أعضاء المحكمة جميعهم تبرز في بعض الأحيان الخلافات العميقة، وتكاد الأصوات تتساوى عند الاقتراع على الأحكام. ومن المتوقع أن يعكس تصويت القضاة على الالتماسات الخاصة بأحكام الإعدام وجهات نظرهم الخاصة بتلك القضية، وهي وجهات النظر التي يعبرون عنها في أحكام المحكمة المتصلة بقضايا الإعدام. فعلى سبيل المثال يبدي القاضي ستيفنز استعداداً يفوق ما يبديه القاضي أنتونين سكاليا لنقض أحكام الإعدام؛ كما أنه، أي القاضي ستيفنز، أكثر استعداداً للتصويت لصالح إيقاف تنفيذ هذه الأحكام.

وغالباً ما يتساوى القضاة التسعة في سلطاتهم الرسمية عدا كبير القضاة، وهو يمثل القيادة الرسمية للمحكمة العليا وللنظام القضائي الفيدرالي عامة. ويرأس كبير القضاة جلسات المحكمة العليا العامة

واجتماعاتها، كما يشرف على شئونها الإدارية. ويمثل لقبه الرسمي: «كبير قضاة الولايات المتحدة»، مسئولياته تجاه النظام القضائي الفيدرالى عامة. ويرأس كبير القضاة بحكم منصبه المؤتمر القضائي، وينقل إلى الكونجرس الآراء الصادرة عن المؤتمر فيما يتصل بالقضايا التشريعية. وعلى سبيل المثال، فقد قدم كبير القضاة رينكويسست حججاً ضد مشاريع لقوانين كانت كفيلاً بزيادة عدد القضايا التى تنظرها المحاكم الفيدرالية⁽¹⁹⁾. ويعد لقب «كبير القضاة» ذا أهمية خاصة بالنسبة لرينكويسست على الأقل؛ فقد ويخ عددًا من المحامين الذين أشاروا إليه بلقب «القاضى»⁽²⁰⁾، وأحياناً ما يتلقى القاضى بلاكمين خطابات موجهة إليه «ككبير للقضاة» فيبادر بإرسالها إلى رينكويسست ليثير حفيظته⁽²¹⁾.

وعلى الرغم من انشغال القضاة بأعمالهم المختصة بالقضاء، فإنهم يشاركون فى العديد من الأنشطة الخارجية. ويعد أكثر هذه الأنشطة شيوعاً هى إلقاء الكلمات والمحاضرات فى كليات الحقوق أو المؤتمرات القانونية. وما يقوله القضاة فى هذه المناسبات يعكس غالباً آراءهم فى القضايا القانونية، وقد تحدث بلاكمين كثيراً عن عمل المحكمة العليا فى بعض أحاديثه. غير أن ظهور القضاة للحديث أمام الجماعات ذات البرامج السياسية المحددة يثير الانتقاد فى بعض الأحيان. ففى عام ١٩٩٣ أثار بعض رجال الصحافة التساؤلات حول اشتراك كلارنس توماس فى مناسبات ترعاها بعض الجماعات المحافظة⁽²²⁾.

وفى بعض الأحيان يشارك القضاة فى العملية السياسية بصورة مباشرة، وتأخذ هذه المشاركة أساساً شكل التشاور مع رئيس الجمهورية. وتثير هذه المشاورات قلق مراقبى المحكمة العليا وخاصة عند احتمال تأثيرها على حياد القاضى. فعلى سبيل المثال، ناقش وارين برجر، الذى عينه ريتشارد نيكسون كبيراً للقضاة، عددًا من القضايا التى لم تكن قد حسمت بعد مع الرئيس، وقد تضمنت هذه القضايا بعض قضايا الحقوق المدنية⁽²³⁾. كما استمر آب فورتاس الذى عينه ليندون جونسون فى العمل بصورة نشطة كمستشار للرئيس فى عدد كبير من القضايا التى كان يمكن لبعضها أن ترفع أمام المحكمة العليا. كما أن فورتاس كشف معلومات عن مداولات المحكمة العليا فى قضيتين لمسئول بالمخابرات المركزية الأمريكية⁽²⁴⁾.

ويعد كل قاض على حدة شخصية قوية تمتلك القدرة على الإدلاء بصوت من تسعة أصوات لإصدار أحكام يكون لها أكبر الأثر على حياة الشعب الأمريكى. ومع ذلك فقضاة المحكمة العليا لا يتمتعون بالشهرة. وفى أحد الاستبيانات التى أجريت فى عام ١٩٨٩ طلب إلى المشاركين ذكر اسم القضاة المساعدين؛ فذكر ٢٣٪ منهم اسم ساندرا داي أوكونور، وجاء أنتونى كنيدي فى المرتبة الثانية بنسبة ٧٪، وتذكر ٩٪ أن ويليام رينكويسست هو كبير القضاة، بينما تذكر ٤٪ أن اسم قاضى أحد البرامج التليفزيونية: «محكمة الشعب» هو جوزيف وابنر⁽²⁵⁾.

وعلى الرغم من أن عامة الأمريكيين قد يألّفون وجوه القضاة الجدد لفترة قصيرة، فإن الذاكرة قلما تسعف. وكثيراً ما يكتشف القضاة أنه حتى زائري المحكمة العليا لا يتعرفون عليهم. وقد وقف القاضي هاري بلاكمين، الذي حرر الرأي القانوني الذي أجاز الإجهاض في قضية رو ضد ويد (١٩٧٣)، وقف جانباً في أثناء مظاهرة ضد الإجهاض أمام مقر المحكمة يراقب المتظاهرين بينما لم يتعرف عليه أحد منهم. وفي إحدى المرات طلب بعض السائحين من أنتوني كنيدي والقاضي السابق لويس باول أن يلتقطا لهم صوراً فوتوغرافية؛ بينما طلبت مجموعة أخرى من السائحين من جول بول ستيفنز أن يتنحى جانباً حتى يمكنهم أن يصوروا مقر المحكمة⁽²⁶⁾. ولا يمثل بقاء القضاة خارج دائرة الشهرة لهم أية مضايقات. وقد أبدى كاتب سيرة القاضي السابق ويليام برنان، الذي لم يعرفه الكثيرون على الرغم من إسهاماته الهامة في مجال قانون الحريات المدنية، أبدى ملاحظة مؤداها أن برنان «كان يستمتع بمزايا الشهرة دون أن يتعرض للمضايقات التي تصاحبها»⁽²⁷⁾.

الموظفون القانونيون والموظفون المساعدون الآخرون: يعاون القضاة في أعمالهم هيئة من الموظفين يزيد عدد أفرادها عن ثلاثمائة شخص، يقوم أغلبهم بمهام تتصل بالتحفظ وأعمال الشرطة تحت إشراف أحد مسئولى المحكمة العليا. وهناك ثلاثون موظفاً يعملون تحت إمرة المسئول الإداري للمحكمة، وتنحصر مسئوليته في الإعداد الإداري لكافة القضايا التي ترد للمحكمة. ويتولى معد الأحكام التي تصدرها المحكمة التحضير لإصدار السجل الرسمي لهذه الأحكام الذي يحمل عنوان تقارير الولايات المتحدة. ويقوم أمين مكتبة بالإشراف على المكتبات التي يضمها مقر المحكمة العليا.

غير أن أكثر موظفي المحكمة العليا تأثيراً على قرارات المحكمة هم الموظفون القانونيون. ويجوز لكل قاض أن يستخدم أربعة موظفين، ومع ذلك فقد فضل ويليام رينكويسست أن يستخدم ثلاثة موظفين فقط. (ومن المعروف أن رينكويسست من هواة لعب التنس، وقد أشار أحد الصحفيين أن الثلاثة الموظفين التابعين له هو «العدد المناسب لاستكمال فريق مزدوج من لاعبي التنس»)⁽²⁸⁾. والموظفون القانونيون خريجون جدد من كليات الحقوق يتميزون بتفوقهم في أثناء سنوات دراستهم في عدد من أفضل كليات الحقوق الأمريكية، ففي دورة عام ١٩٩٣ كان ثلاثة أرباع الموظفين القانونيين حاصلين على درجاتهم من جامعات (بيل، وشيكاغو، وستانفورد، وهارفارد)⁽²⁹⁾. ويلاحظ في السنوات الأخيرة قيام أغلب الموظفين القانونيين بالعمل السابق مع قضاة المحاكم الفيدرالية الأدنى. ويعد منصب الموظف القانوني بالمحكمة العليا مركزاً مرموقاً يتقدم له أكثر من ألف متقدم سنوياً⁽³⁰⁾. وكثيرون هم الذين يتقدمون لشغل هذا المنصب عند أكثر من قاض. ويحكى عن أحد الموظفين القانونيين السابقين قوله إنه «أحسن الاختيار فتقدم إلى تسعة القضاة جميعهم»⁽³¹⁾. وعادة ما يعمل الموظف القانوني مع القاضي لمدة عام، ثم يغادر المحكمة العليا ليبدأ في بناء

مستقبل قانونى باهر. وعلى سبيل المثال، نجد أن ويليام رينكويسست وجون بول ستيفنز وستيفن برير عملوا كموظفين قانونيين فى بادئ الأمر.

ويختلف عمل الموظفين القانونيين بما يتفق ومتطلبات القضاة الذين يعملون معهم. وهم عادة ما يقضون معظم وقتهم فى إعداد الالتماسات المقدمة إلى المحكمة العليا، وذلك بتلخيص المعلومات الواردة بها وبالمستندات الصادرة عن المحاكم الأدنى ورفعها للقضاة. كما يعمل الموظفون القانونيون فى القضايا التى قبلتها المحكمة العليا للنظر فيها، وذلك من خلال تحليل مادتها وقضاياها، وإعداد مسودات للآراء القانونية. ويضطر عبء العمل الكبير فى المحكمة العليا القضاة أن يفوضوا بعض المهام الهامة لموظفيهم القانونيين. ويمنح هذا التفويض للموظفين القانونيين بعض التأثير على عمل القضاة. وقد عبر بعض المراقبين عن مخاوفهم من هذا التأثير، فهم يرون أن الموظفين القانونيين أصبح لهم نصيب وافر من القوة. وعلى سبيل المثال، أثار اثنان من الصحفيين المحافظين فى عام ١٩٩٢ قضية تثير مواقف أنتونى كنيدي تجاه بعض القضايا، وهى مواقف بدت متحررة بصورة غير متوقعة، بأراء الفقيه لورانس ترايب من خلال أحد تلاميذ ترايب الذى يعمل موظفاً قانونياً فى مكتبه⁽³²⁾. وربما لا يقدر منتقدو تعاضم قوة الموظفين القانونيين قدرة القضاة على السيطرة على قراراتهم حق قدرها⁽³³⁾؛ غير أنه من الواضح رغم ذلك قيام الموظفين القانونيين بدور هام فى أعمال القضاة.

جدول أعمال المحكمة العليا

الجدول السنوى. تعقد المحكمة العليا دورة واحدة فى العام، تمتد من الإثنين الأول من شهر أكتوبر حتى بداية الدورة التالية فى العام التالى، وتعرف الدورة بالعام الذى بدأت فيه: فدورة أكتوبر ١٩٩٤ هى الدورة التى بدأت فى أكتوبر من عام ١٩٩٤. وعادة ما تقوم المحكمة العليا بمهامها الجماعية فى الأيام الأخيرة من شهر سبتمبر إلى الأيام الأخيرة من شهر يونيو. ويبدأ هذا العمل عندما يلتقى القضاة لإبداء الرأى فى عدد الالتماسات الكبير الذى تراكم أثناء الصيف، وينتهى عندما تصدر المحكمة العليا أحكامها فى جميع القضايا التى نظرتها خلال الدورة.

وينقسم نشاط المحكمة خلال معظم الدورة إلى جلسات تمتد كل منها لفترة أسبوعين تستمع خلالها لحجج المتخاصمين فى القضايا التى تنظرها، وتصدر أحكامها، وإلى عطلات تمتد إلى أسبوعين أو أكثر. ويجتمع القضاة معاً خلال الجلسات وتصبح هذه الاجتماعات أقل عدداً فى أثناء العطلات. وبعد أن تبدأ المحكمة آخر جلساتها فى منتصف شهر مايو، فإنها لا تنظر فى أية قضايا جديدة، وتعقد جلسة واحدة أو جلستين أسبوعياً لإعلان الأحكام.

ولا يصدر عن المحكمة العليا فى بداية دورتها غير القليل من الأحكام، وذلك نظراً للوقت الذى تتطلبه بعد سماع الحجج لتدوين آرائها والتوصل إلى موقف نهائى. ويعلن العدد الأكبر من الأحكام فى شهر يونيو، وقد صدر ثلث أحكام دورة ١٩٩٢ فى هذا الشهر، إذ يجتهد القضاة فى الانتهاء من أعمالهم مع نهاية الدورة. وتمثل هذه الفترة ضغطاً كبيراً على القضاة. ويصرح القاضى بلاكمن «إننا فى المحكمة العليا نقوم بأسوأ أعمالنا خلال شهور أبريل ومايو ويونيو» بسبب ذلك الضغط⁽³⁴⁾.

وتبدأ العطلة الصيفية عند توصل المحكمة العليا لأحكامها فى القضايا التى نظرتها خلال الدورة وإعلانها لهذه الأحكام. وتؤجل المحكمة تلك القضايا التى قبلت نظرها ولكن لم يتسع الوقت للاستماع لحجج أطرافها للدورة التالية. وعادة ما يقضى القضاة الصيف بعيداً عن واشنطن، ولكنهم يستمرون مع ذلك فى فحص الالتماسات الخاصة بالقضايا التى ترد إلى المحكمة. كما تستجيب المحكمة خلال هذه الفترة، وكذلك القضاة بصفتهم قضاة للدوائر، للطلبات التى تتعلق باتخاذ إجراءات من طابع خاص. وعندما يجتمع القضاة مع نهاية فصل الصيف لإبداء رأى فيما تراكم من الالتماسات، فإن الدورة تبدأ من جديد.

الجدول الأسبوعى: ويتسم جدول الأنشطة الأسبوعية مثله فى ذلك مثل الجدول السنوى بالانتظام إلى درجة كبيرة. فخلال نظر القضايا تعقد المحكمة جلساتها عامة من الإثنين إلى الأربعاء على مدى أسبوعين، وفى يوم الإثنين من الأسبوع الثالث. ويمكن للحضور أن يشاهدوا هذه الجلسات فى قاعة المحكمة. غير أن القضاة أكلوا من جديد عام ١٩٨٩ سياستهم التى تقضى بمنع إذاعة الجلسات.

وتعقد الجلسات عامة من العاشرة صباحاً حتى حوالى الثالثة بعد الظهر، وتتخلل هذه الفترة ساعة للراحة عند الظهر. وتستمع المحكمة لحجج الأطراف فى جميع الجلسات عدا جلسة الإثنين الأخيرة. وقد يسبق استماع المحكمة لهذه الحجج أعمال أخرى، فتعلن المحكمة يوم الإثنين قائمة بالأحكام التى أصدرتها فى الالتماسات المقدمة إليها، وبالإجراءات التى اتخذتها فى اجتماعها الذى عقدته يوم الجمعة السابق. كما يعلن القضاة آراءهم فى القضايا التى تم البت فيها، وعن قبول محامين جدد لتقديم القضايا أمام المحكمة. وتستغرق حجج الأطراف المتخاصمة معظم وقت الجلسات. وغالباً ما يحدد لها ساعة واحدة لكل قضية يتقاسمها الطرفان مناصفة. ولذلك يتسع وقت المحكمة لفحص أربع قضايا فى الجلسة الواحدة، أى اثنتى عشرة قضية أسبوعياً إذا ما كانت القضايا قد تم الإعداد الكامل لها.

وتعقد المحكمة العليا اجتماعين أسبوعياً خلال نظر القضايا. ويخصص اجتماع مساء الأربعاء لمناقشة القضايا التى عرضت يوم الإثنين. ويخصص اجتماع أطول يوم الجمعة لمناقشة القضايا التى عرضت يومى الثلاثاء والأربعاء، فضلاً عن المسائل الأخرى التى تتولى المحكمة النظر فيها، وأغلبها الالتماسات للنظر فى قضايا.

كما يعقد قضاة المحكمة العليا اجتماعاً يوم الجمعة الأخير من كل عطلة ليتعاملوا مع السيل المتدفق من الأعمال. ويخصص القضاة ما تبقى من الوقت في فترات العطلات لأعمالهم منفردين: فيدرسون التماسات النظر في القضايا، ويفحصون القضايا المدرجة للنظر فيها، ويدونون آراءهم ووجهات نظرهم في آراء القضاة الآخرين. ويستمر هذا العمل أيضاً طوال فترة نظر القضايا.

تاريخ المحكمة العليا

يهتم هذا الكتاب أساساً بالمحكمة العليا في الحاضر وفي الماضي القريب. غير أنه من الأفضل عند هذه النقطة أن نلقي الضوء على جوانب هامة من تاريخ المحكمة العليا حتى يمكن أن نفهم حاضرها، وأن يتوافر لدينا خلفية للإشارات التاريخية التي سترد لاحقاً.

المحكمة العليا من عام ١٧٩٠ حتى عام ١٨٦٥

تشكلت المحكمة العليا بنص صريح بالدستور الأمريكي، غير أن ماورد بخصوص المحكمة في الدستور جاء أقل بكثير مما جاء بشأن الكونجرس أو رئيس الجمهورية. وقد اعتمد قانون المحاكم الصادر عام ١٧٨٩، وهو القانون الذي أرسى نظام المحاكم الفيدرالية، على ما نص عليه الدستور فيما يتصل باختصاص المحكمة العليا ليكون أساساً لمنحها صلاحيات أعظم. ومع ذلك فلم يكن استخدام المحكمة العليا لصلاحياتها أمراً واضحاً، لأن حدود هذه الصلاحيات كان يشوبه اللبس. وأبرز مثال على ذلك اللبس موضوع المراجعة القضائية الذي يثير التساؤل حول سلطة المحكمة العليا فيما يتصل بإبطال القوانين الفيدرالية أو قوانين الولايات، أو أية إجراءات حكومية على أساس عدم اتساقها مع الدستور.

وقد كانت الخطى الأولى للمحكمة العليا خطى وثيدة، فلم تصدر في الفترة من عام ١٧٩٠ إلى عام ١٧٩٩ سوى القليل من الأحكام الهامة، وبلغ عدد القضايا التي نظرتها في هذه الفترة ذاتها حوالي خمسين قضية فقط. وجدير بالذكر أن العديد من المرشحين لمناصب القضاة في المحكمة العليا رفضوا ترشيحهم. كما أن قاضيين - أحدهما كبير القضاة جون جاي - استقالا ليتقلدا مناصب أكثر جاذبية في الحكومة. غير أن تحسناً كبيراً في أوضاع المحكمة العليا كان قد بدأ يطرأ في أثناء رئاسة جون مارشال لها في الفترة من ١٨٠١ إلى ١٨٣٥. وقد تمكن مارشال الذي عينه الرئيس جون أدامز من السيطرة على المحكمة بصورة غير مسبقة مدعماً السياسات التي تبناها. وكذلك مركز المحكمة العليا نفسه.

وكان أكثر الأمثلة تأكيداً لسلطة المحكمة العليا في أثناء رئاسة مارشال لها هو الحكم الذي أصدرته في قضية ماربوري ضد ماديسون (Marbury v. Madison) (١٨٠٣)، وأبطلت بمقتضاه أحد القوانين

الفيدرالية للمرة الأولى في تاريخها. وقد عبّر مارشال عن رأى مؤداه أنه في حالة عدم اتساق القانون الفيدرالي مع الدستور، يتعين على المحكمة العليا أن تدافع عن سيادة الدستور، وذلك بإعلانها عدم دستورية القانون غير المتسق، ورفضها تطبيقه. كما أعلنت المحكمة العليا بعد تلك القضية بعدة سنوات حقها في المراجعة القضائية لقوانين الولايات، وجدير بالذكر أن المحكمة العليا أبطلت في أثناء رئاسة مارشال لها أكثر من اثني عشر قانوناً من قوانين الولايات على أسس دستورية.

وقد أثار اتجاه المحكمة العدواني الاعتراضات والتهديدات، بل إن الرئيس توماس جيفرسون قام بمحاولة من خلال الكونجرس لتنحية أحد القضاة على الأقل من خلال توجيه المساءلة له. غير أن مهارة مارشال تمثلت في تجنب المواجهة، الأمر الذي ساعد على حماية المحكمة العليا من هجوم ناجح. وبمرور الزمن صارت الحقوق التي طالب بها ومكانة المحكمة العليا البارزة في عملية صنع السياسة أموراً تقبل بها مؤسسات الحكومة الأخرى، وعامة الأميركيين.

وقد كانت قضية سكوت ضد ساندفورد Scott v. Sandford (١٨٥٧) هي محك اختبار هذا القبول، وتعرف هذه القضية عامة باسم دريد سكوت Dred Scott، ولم تكن المحكمة العليا قد أبطلت قبل هذه القضية إلا قانوناً فيدرالياً غير ذي أهمية فيما يتصل بقضية ماربري ضد ماديسون. أما فيما يتصل بقضية دريد سكوت فقد حرر روجرتاني (١٨٦٢-١٨٦٤)، الذي خلف مارشال رئيساً للمحكمة العليا، رأى المحكمة الذي ذهب إلى أن الكونجرس قد تخطى سلطاته الدستورية بحظره العبودية في بعض المناطق الأمريكية. وقد صدر هذا الحكم ليضع حداً للجدل القانوني حول مسألة العبودية. غير أن الجدل زادت حدته وتعرضت المحكمة العليا لهجوم عنيف من قبل ولايات الشمال. وعلى الرغم من الضرر الذي ألحقته هذه الأحداث بمكانة المحكمة، فإنها تخطت الأزمة واحتفظت بسلطاتها الأساسية دونما تهديد حقيقي⁽³⁵⁾.

وقد اتسعت اهتمامات المحكمة العليا في هذه الفترة لتشمل ما هو أبعد من مركزها؛ فقد أبدت اهتماماً بقضايا السياسات العامة الكبرى. فكانت قضية الفيدرالية هي شغلها الشاغل، وهي القضية التي تحدد العلاقة القانونية بين الحكومة القومية وحكومات الولايات. وقد أيدت المحكمة في فترة رئاسة مارشال السلطة القومية تأييداً كبيراً. فقد اتجه مارشال إلى فرض القيود على سياسة الولاية عند تعارضها مع أنشطة الحكومة القومية، وخاصة سلطاتها في مجال تنظيم التجارة. ويتضح موقف مارشال في قضية جيبونز ضد أوغدن Gibbons v. Ogden (١٨٢٤) التي أصدرت المحكمة بشأنها حكماً بإبطال ابتكار منحتة إحدى الولايات في مجال النقل على السفن التجارية، وتعارض مع التنظيم القومي للتجارة ما بين الولايات. وكذلك يتضح موقفه في الحكم الصادر في قضية ماك كالوتش ضد ماريلاند McCulloch v. Maryland (١٨١٩) والقاضي بوضع حد لسلطة إحدى الولايات في فرض الضرائب على أحد المصارف

القومية. وعلى الرغم من أن المحكمة العليا برئاسة تاني لم تحتفظ بتأييدها للسياسات القومية بنفس القدر، غير أن تاني وزملاءه لم يغيروا من مسار المحكمة الذي اتخذته تحت رئاسة مارشال. وقد نتج عن ذلك الحفاظ على السلطات الدستورية للحكومة الفيدرالية؛ فقد نجحت المحكمة العليا في إعادة صياغة الحدود بين الحكومة القومية وحكومات الولايات بما يحقق دعم الحكومة القومية.

المحكمة العليا من عام ١٨٦٥ إلى عام ١٩٣٧

بعد انتهاء الحرب الأهلية الأمريكية واجهت المحكمة العليا العديد من القضايا التي أقرزها هذا الصراع. غير أنها لم تتناول مدى اتساق سياسة إعادة البناء فيما يختص بالتنظيم العسكري لولايات الجنوب مع الدستور، ويرجع ذلك، ضمن أسباب أخرى، إلى الحظر الذي فرضه الكونجرس على اختصاص المحكمة في ذلك المجال. ومع ذلك فقد أصدرت المحكمة العليا حكمها الذي يحظر محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية، وقد عُرف باسم من جانب ميليجان (١٨٦٦) Ex parte Milligan.

وما لبثت المحكمة العليا أن وجهت اهتماماتها تدريجياً إلى التنظيم الحكومي للنشاط الاقتصادي. ففي أواخر القرن التاسع عشر نشطت الأجهزة الحكومية بكافة مستوياتها لاتخاذ قوانين جديدة تنظم الأنشطة التجارية، منها على سبيل المثال القوانين الفيدرالية ضد الاحتكار، وقوانين الولايات لأعمال السكك الحديدية، والقوانين الفيدرالية، وكذلك قوانين الولايات الخاصة بشروط العمل. ولم يكن هناك موقفاً من إثارة نقط خلافة في المحاكم حول هذه القوانين من وجهة النظر الدستورية.

وعلى الرغم من أن المحكمة العليا أعلنت تأييدها للعديد من السياسات الحكومية المنظمة للتجارة في تلك الفترة، إلا أنها أصبحت أقل حماساً تدريجياً تجاه السياسات التنظيمية. وقد اتضح ذلك في تطوير بعض المبادئ الدستورية التي تحد من صلاحية الحكومة في التحكم في الأنشطة التجارية. وقد استخدمت المحكمة العليا هذه المبادئ على نحو متكرر لمهاجمة التشريعات التنظيمية، ففي العشرينيات من هذا القرن أصدرت المحكمة العليا أحكامها بعدم دستورية أكثر من ١٣٠ قانوناً منظماً للنشاط التجاري⁽³⁶⁾. وقد نقضت المحكمة العليا بعض التشريعات الفيدرالية على أساس افتقارها للأساس الدستوري الذي يسمح للكونجرس بسنّها. كما نقضت المحكمة قوانين أصدرتها الولايات والمحليات لأنها اعتبرت أساساً انتهاكاً للحقوق الاقتصادية التي يحميها التعديل الرابع عشر.

وقد انتقد مؤيدو التنظيم الاقتصادي هذه السياسة بشدة. وتعرضت المحكمة العليا مع مطلع العشرينيات لهجوم الليبراليين، لما رأوه من انحيازها لمصالح رجال الأعمال. غير أن المحكمة لم تواجه

تهديداً حقيقياً إلا عند دخولها في مواجهة مباشرة في الثلاثينيات مع الرئيس فرانكلين روزفلت والبرنامج الجديد The New Deal.

وقد تضمن برنامج روزفلت لمكافحة الكساد الكبير إجراءات واسعة النطاق للتحكم في الاقتصاد، فصدر قانون التوازن الزراعي للحد من الإنتاج الزراعي بما يسمح بتثبيت أسعار السلع. كما صدر قانون الإصلاح الصناعي القومي لإقرار الممارسات الصناعية والتجارية في إطار النشاط الصناعي الشامل. وقد قامت المحكمة بنقض هذين القانونين بالإضافة إلى عدد آخر من تشريعات الإصلاح الفيدرالية في سلسلة من أحكامها صدرت عامي ١٩٣٥ و ١٩٣٦، وذلك بأغلبية أصوات ٦ - ٣ و ٥ - ٤ بشكل عام. ونتج عن ذلك إضعاف «البرنامج الجديد» وتصعيد الهجوم على المحكمة العليا. وقد تزعم روزفلت منتقدي المحكمة؛ واقترح بعد إعادة انتخابه رئيساً بأغلبية ساحقة في عام ١٩٣٦ سن تشريع يقضى بتعيين قضاة إضافيين بعدد القضاة العاملين الذين تجاوزوا سن السبعين. وكان سينتج عن هذا التشريع زيادة مؤقتة في عدد قضاة المحكمة العليا ليصبحوا خمسة عشر قاضياً الأمر الذي كان سيسمح لروزفلت «بتعبئة» المحكمة بقضاة موالين لبرنامجه. غير أن المحكمة العليا أسقطت الدافع وراء هذا التشريع في أثناء مناقشة الكونجرس له. ففي عام ١٩٣٧ أصدرت عدداً من الأحكام المؤيدة لتشريعات البرنامج الجديد وتشريعات مشابهة أخرى بأغلبية بسيطة، وبذلك نقضت مواقفها وآراءها الجماعية التي كانت قد اتخذتها مؤخراً⁽³⁸⁾. ونتيجة لهذا التحول، الذي اعتبر عاملاً منقذاً جاء في حينه، توقفت خطة «تعبئة» المحكمة.

وقد حدث في أثناء مناقشة الكونجرس لمشروع روزفلت أن تقاعد أحد القضاة بينما استقال عدد آخر من القضاة في السنوات التالية، الأمر الذي أتاح لروزفلت فرصة السيطرة الأيديولوجية التي كان يسعى لتحقيقها من خلال تشريع «تعبئة» المحكمة. وقد وافقت المحكمة الجديدة التي قام روزفلت بتعيين أعضائها على التنظيمات الاقتصادية التي رفضتها المحكمة السابقة موافقة كاملة.

المحكمة العليا من عام ١٩٣٧ إلى الآن

التحول إلى قضايا الحريات المدنية: منذ تراجع المحكمة العليا عن مواقفها تجاه القضايا الاقتصادية في عام ١٩٣٦ فإنها دأبت على قبول السياسات الاقتصادية الرئيسية للحكومة مع استثناءات محدودة. وتتنظر المحكمة العليا العديد من القضايا ذات الصلة بالتنظيم الاقتصادي، غير أن هذا المجال تراجع في أهميته بالنسبة لأعمالها وأهم أحكامها.

لقد تحول اهتمام المحكمة العليا إلى الحريات المدنية في المقام الأول. وبالتحديد، تولى المحكمة

الجانب الأكبر من اهتمامها لتفسير النصوص القانونية التي تحمي حرية التعبير وحرية العقيدة الدينية والنصوص الخاصة بالحقوق الإجرائية للمدعى عليهم جنائياً وغيرهم، وكذلك لقضية المساواة فيما يتصل بالأقليات العرقية والجماعات الأخرى المحرومة من حقوقها في تعاملها مع الحكومة.

وخلال هذه الفترة تعرض موقف المحكمة العليا العام تجاه قضايا الحريات المدنية إلى قدر كبير من التغيرات. فقد أيدت المحكمة في بعض الأحيان التوسع في حماية الحريات المدنية تأييداً قوياً، بينما اتخذت مواقف أقل وضوحاً في أحيان أخرى. وقد ارتبط تغير مواقف المحكمة تجاه تلك القضايا بتغير أعضائها؛ غير أن العامل الثابت الأوحى ظل اهتمام قضية المحكمة العليا جميعهم بمعالجة قضايا الحريات المدنية.

الاتجاه النشط للمحكمة العليا في فترة رئاسة وارين: قدمت المحكمة العليا خلال الستينيات دعماً قوياً للحريات المدنية، وتتطابق هذه المرحلة مع الفترة الأخيرة لرئاسة وارين للمحكمة (١٩٥٣ - ١٩٦٩). وغالباً ما ترتبط سياسات المحكمة خلال هذه الفترة بشخص وارين. ومع ذلك فقد أدى قضاء ليبراليون أدواراً لا تقل أهمية عن دور وارين. يُذكر منهم على وجه الخصوص هوجوبلاك وويليام دوجلاس، وكان الرئيس روزفلت قد عينهما واستمرتا في عملهما في فترة رئاسة وارين، وكذلك ويليام برنان الذي عينه الرئيس أيزنهاور.

وبعد الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا في قضية براون ضد مجلس التعليم Brown v. Board of Education (١٩٥٤) أشهر الأحكام في فترة رئاسة وارين، ويقضى هذا الحكم بإلغاء سياسة الفصل العنصري في مدارس الولايات الجنوبية، نقطة البداية لعملية طويلة تمتد إلى يومنا هذا لإلغاء سياسة الفصل العنصري. كما ساندت المحكمة العليا حقوق الأمريكيين السود في العديد من المجالات الأخرى. وقد قامت المحكمة العليا خلال فترة الستينيات بتوسيع مدى الحقوق التي يتمتع بها المدعى عليهم جنائياً في محاكم الولايات، وتمثل ذلك في أحكامها الهامة فيما يتصل بحق الدفاع في قضية جيديون ضد واينرايت Gideon v. Wainwright (١٩٦٣)، ومهام الشرطة الخاصة بالتفتيش والضبط في قضية ماب ضد أوهايو Mapp v. Ohio (١٩٦١)، والتحقيق مع المشتبه فيهم في قضية ميراندا ضد أريزونا Miranda v. Arizona (١٩٦٦). وقد ساندت المحكمة العليا حرية التعبير بتوسيعها نطاق الحقوق التي يمنحها التعديل الأول للدستور الأمريكي في عدة مجالات، أهمها ما اتصل بالقذف والآداب العامة. كما طالبت المحكمة العليا في سلسلة من أحكامها التي بدأت بحكمها الصادر في قضية بيكر ضد كار Baker v. Carr (١٩٦٢)، بالمساواة بين الأقاليم التشريعية على أساس عدد السكان.

المحكمة العليا تحت رئاسة برجر وريנקويست وتبديل المواقف جزئياً. عندما تقاعد إيرل وارين في عام ١٩٦٩ خلفه في منصب كبير القضاة وارين برجر، وهو أول قاضٍ يعينه الرئيس نيكسون في المحكمة العليا. وقد عين نيكسون ثلاثة قضاة آخرين في عامي ١٩٧٠ و ١٩٧١ مشكلاً بذلك هيئة قضاة بالمحكمة العليا تغلب عليها وجهة النظر المحافظة عامة. وقد اتجه معدل تغيير القضاة إلى البطء بعد هذه التعيينات، غير أن الرؤساء الجمهوريين نوى النزعة المحافظة هم الذين قاموا بتعيين كافة القضاة خلال العشرين عاماً التالية، فقد عين جيرالد فورد قاضياً واحداً، وعين رونالد ريغان ثلاثة قضاة، بينما عين جورج بوش قاضيين. وقد قام ريغان في عام ١ٹ٨٦ بتعيين ويليام رينكويست، الذي سبق أن عينه نيكسون قاضياً واعتبر أكثر قضاة المحكمة اتجاهاً إلى المحافظة، خلفاً لوارين برجر في منصب كبير القضاة.

وقد اتجهت هذه التعيينات تدريجياً بالمحكمة العليا اتجاهاً محافظاً، وليس بالسرعة أو الحسم اللذين توقعهم العديد من المراقبين. ومع تناقص عدد القضاة الليبراليين تحول سجل أعمال المحكمة من مساندة معظم دعاوى الحريات المدنية التي نظرتها إلى رفض معظمها. ومع ذلك، فإن الكثير من الأحكام في القضايا الصغرى وبعض أحكام القضايا الكبرى جاءت مؤيدة لتفسيرات واسعة النطاق للحريات المدنية بل وصدرت في أثناء رئاسة رينكويست للمحكمة العليا.

وقد بدت بواكير الاتجاه المحافظ للمحكمة على نحو حاد في تناولها لحقوق المدعى عليهم جنائياً، حيث قامت بتقديم تفسيرات ضيقة لحقوقهم الإجرائية وذلك في سلسلة من الأحكام التي لم تثر اهتماماً كبيراً. وبعد حكم المحكمة العليا في قضية الولايات المتحدة ضد ليون *United States v. Leon* (١٩٨٤)، أحد أهم الأحكام في هذا المجال، فقد رأت المحكمة أن الأدلة التي تضبطها الشرطة بأساليب غير قانونية يجوز تقديمها للمحاكمة تحت ظروف معينة. كما وضعت المحكمة حدوداً للحماية القانونية فيما يتصل بحرية التعبير في بعض نواحيها. ففي قضية ميللر ضد كاليفورنيا *Miller v. California* (١٩٧٣)، منحت المحكمة العليا الحكومة سلطات أوسع للتحكم في المواد التي تخل بالآداب العامة، كما وضعت حدوداً في أحكام أخرى أصدرتها للحماية التي يمكن توفيرها لحرية تعبير الأفراد ووسائل الإعلام في مجالات أخرى مثل القذف. كذلك قدمت المحكمة تفسيرات ضيقة للعديد من نصوص التشريعات الفيدرالية التي تحظر التفرقة وخاصة في أواخر الثمانينيات.

وعلى الرغم من ذلك فإننا نجد في هذه المجالات استثناءات هامة للنمط العام للأحكام. فقد أصدرت المحكمة حكماً في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠ أبطلت بمقتضاها التشريعات التي تحظر إحراق العلم الأمريكي على أساس من حرية التعبير⁽³⁹⁾. كما أن المحكمة العليا في فترتي رئاسة بيرجر وريנקويست لم تلغ

القواعد التي أرسنها قضية «ميراندا» لاستجواب المشتبه فيهم وإن فسرتها على نحو ضيق عامة. كذلك قدمت المحكمة العليا في السبعينيات تأييدها الهام الأول من نوعه للمساواة القانونية بين الرجل والمرأة بإبطالها العديد من القوانين التي تفرق بين الجنسين.

غير أن هذه الاستثناءات أصبحت أقل شيوعاً على مر الزمن الذي شهد تحول مواقف المحكمة العليا إلى الاتجاه المحافظ. وتمثل أحكام المحكمة في قضية عقوبة الإعدام هذا الاتجاه. فقد كانت المحكمة العليا برئاسة برجر قد أبطلت القوانين التي تقضى بتوقيع عقوبة الإعدام على أساس عدم دستورتها وذلك في قضية فرمان ضد جورجيا Furman v. Georgia (١٩٧٢). وعلى الرغم من مساندتها لقوانين أحدث توقع عقوبة الإعدام في عام ١٩٧٦ فإنها كانت تخضع هذه القوانين وتطبيقاتها للفحص الدقيق. ولكن المحكمة اتجهت مع أواخر الثمانينيات إلى رفض سلسلة من الاعتراضات الهامة موجهة ضد التشريعات الخاصة بتوقيع عقوبة الإعدام، كما أنها أصبحت أقل تعاطفاً مع الدعاوى القائمة على مشكلات إجرائية في الحالات الخاصة بعقوبة الإعدام. ويمكن متابعة هذا التحول في عقيدة المحكمة في قضايا أخرى أيضاً. وعند تعيين جورج بوش لكларنس توماس في عام ١٩٩١، أصبح للقضاة المحافظين أغلبية قوية في المحكمة العليا، الأمر الذي توقع معه أغلب المراقبين تحولاً حاداً عن سياسات الحريات المدنية التي أيدتها المحكمة العليا برئاسة وارن. غير أن هذا التحول لم يتم في العامين التاليين. فقد انتخب بيل كلينتون رئيساً في عام ١٩٩٢، وكان تعيينه لروث بادر جنسبرج وستيفن براير في بداية فترة رئاسته - وهما أول قاضيين يعينهما رئيس ديمقراطي منذ عام ١٩٦٧ - مثاراً للشكوك حول اتجاهات المحكمة العليا. ولهذه الشكوك وجاهاها : فتاريخ المحكمة العليا يشير إلى صعوبة التنبؤ باتجاهاتها المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بأعضائها. ولذا فإن اختيار القضاة يعد أمراً على جانب كبير من الأهمية، وسيعرض الفصل التالي لهذا الأمر.

ملحوظات

1. *United States v. Nixon* (1974). Full legal citations for the cases mentioned in this book are provided in the Case Index.
2. *Planned Parenthood v. Casey* (1992).
3. *Furman v. Georgia* (1972); *Gregg v. Georgia* (1976).
4. Francis X. Clines, "Self-Esteem and Friendship in a Factory on Death Row," *New York Times*, January 12, 1994, A8.
5. Alexis de Tocqueville, *Democracy in America*, trans. Henry Reeve, rev. Francis Bowen (New York: Alfred A. Knopf, 1945), 1:280.
6. Bradley C. Carlton, "A Framework for the Analysis of Judicial Activism," in *Supreme Court Activism and Restraint*, ed. Stephen C. Halpern and Charles M. Lamb (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1982), 385-419.

7. *Mora v. McNamara* (1967); *Massachusetts v. Laird* (1970); *Sarnoff v. Shultz* (1972).
8. Henry J. Abraham, *The Judicial Process*, 6th ed. (New York: Oxford University Press, 1993), 171, updated by the author.
9. *Thompson v. City of Louisville* (1960).
10. Richard L. Williams, "Supreme Court of the United States: The Staff That Keeps It Operating," *Smithsonian*, January 1977, 42.
11. Claudia MacLachlan, "Ginsburg's New Digs," *National Law Journal*, September 6, 1993, 2.
12. "4 Justices Continue Worldwide, Paid Travel," *Washington Post*, May 19, 1993, A6.
13. Tony Mauro, "Marshall Nugget," *Legal Times*, July 19, 1993, 8.
14. Erwin N. Griswold and Ernest Gellhorn, "High Court Recusal: Just the First Steps," *National Law Journal*, April 11, 1994, A21, A22.
15. Tony Mauro, "Should Thomas Stay Out of SG's Cases?" *Legal Times*, April 12, 1993, 13.
16. Marcia Chambers, "Supreme Splits," *National Law Journal*, November 30, 1987, 37.
17. *Powell v. United States* (1993).
18. *DeBoer v. DeBoer* (1993).
19. "Chief Justice Issues 1992 Year-End Report," *The Third Branch* 25 (January 1993): 1-3.
20. David Margolick, "Here Comes the Chief Justice (Please Don't Call Him Judge)," *New York Times*, April 26, 1991, B1.
21. Reynolds Holding, "Blackmun Says Court Direction Disappointing," *San Francisco Chronicle*, June 10, 1992, A12.
22. Jeffrey Toobin, "The Burden of Clarence Thomas," *New Yorker*, September 27, 1993, 38-51; Bill Rankin, "Thomas's Atlanta Talk Raises Ethics Questions," *Atlanta Journal and Constitution*, May 7, 1993, A1, A5.
23. Seymour M. Hersh, "Nixon's Last Cover-Up: The Tapes He Wants the Archives to Suppress," *New Yorker*, December 14, 1992, 81.
24. James Rowen, "FBI Files Show Justice Violated Court Secrecy," *Milwaukee Journal*, January 21, 1990, 1A, 20A; see also Alexander Charns, *Cloak and Gavel: FBI Wiretaps, Bugs, Informers, and the Supreme Court* (Urbana: University of Illinois Press, 1992).
25. Richard Morin, "Wapner v. Rehnquist: No Contest," *Washington Post*, June 23, 1989, A21.
26. David G. Savage, *Turning Right: The Making of the Rehnquist Supreme Court* (New York: John Wiley & Sons, 1992), 210, 236; Linda Greenhouse, "Life and Times," *New York Times Magazine*, March 7, 1993, 84.
27. Kim Isaac Eisler, *A Justice for All: William J. Brennan, Jr., and the Decisions That Transformed America* (New York: Simon & Schuster, 1993), 247.
28. Savage, *Turning Right*, 306.
29. Information on the law clerks' backgrounds was provided by the Supreme Court's Public Information Office.
30. Joan Biskupic, "Clerks Gain Status, Clout in the Temple of Justice," *Washington Post*, January 2, 1994, A23.
31. John Greenya, "Super Clerks," *Washington Lawyer* 6 (May-June 1992): 40.
32. Rowland Evans and Robert Novak, "Justice Kennedy's Flip," *Washington Post*, September 3, 1992, A25.
33. See Mark Tushnet, "Thurgood Marshall and the Brethren," *Georgetown Law Journal* 80 (August 1992): 2110-2119.

34. Stuart Taylor, Jr., "Blackmun Provides a Peek at the People under Those Robes," *New York Times*, July 25, 1988, B6.
35. Robert G. McCloskey, *The American Supreme Court* (Chicago: University of Chicago Press, 1960), 98-100.
36. This figure was calculated from data in Congressional Research Service, *The Constitution of the United States of America: Analysis and Interpretation* (Washington, D.C.: Government Printing Office, 1987), 1885-2113.
37. The cases included *Carter v. Carter Coal Co.* (1936), *United States v. Butler* (1936), and *Schechter Poultry Corp. v. United States* (1935).
38. The cases included *National Labor Relations Board v. Jones & Laughlin Steel Corp.* (1937), *Steward Machine Co. v. Davis* (1937), and *West Coast Hotel Co. v. Parrish* (1937).
39. The cases were *Texas v. Johnson* (1989) and *United States v. Eichman* (1990).

الفصل الثانى

القضاة

صدق مجلس الشيوخ الأمريكى فى أكتوبر ١٩٩١ على ترشيح كلارنس توماس قاضياً بالمحكمة العليا. ولم يكن فوز توماس بهذا المنصب فوزاً سهلاً. فقد أثار ترشيحه، فى أول الأمر، اعتراضاً من قبل بعض الليبراليين الذين تخوفوا من تنامى الاتجاه المحافظ فى المحكمة العليا بتعيين قاض آخر معروف باتجاهاته المحافظة، كما أن بعض أعضاء مجلس الشيوخ أبدوا تشككهم فى قدراته الشخصية وأدائه المهنى. أضف إلى ذلك أن أنيتا هيل أستاذة القانون ومساعدة توماس السابقة فى هيتين من الهيئات الفيدرالية، أقامت ضده دعوى تحرش جنسى أمام اللجنة القضائية بمجلس الشيوخ، لذلك تأجل تصويت مجلس الشيوخ على ترشيح توماس، وأجريت تحقيقات للمرة الثانية حول التهمة الموجهة إليه. وقد أدت هذه التحقيقات، التى صارت محل اهتمام الأمريكيين عامة، إلى مزيد من المعارضة من جانب بعض أعضاء مجلس الشيوخ لترشيح توماس، غير أنه فى نهاية المطاف فاز بالتصديق على ترشيحه بأغلبية طفيفة بلغت ٥٢ صوتاً مقابل ٤٨.

وعلى الرغم من الإثارة التى صاحبت هذه الأحداث، فإن الأحداث التالية للتصديق على تعيين كلارنس توماس كانت أكثر إثارة. فقد نتج عن توجيه الاتهام له قيام مناقشة قومية حول التحرش الجنسى كان أحد نتائجها الزيادة الكبيرة فى قضايا التحرش التى كانت تقام على أساس من قانون الحريات المدنية. وقد نشبت معركة فى اللجنة القضائية حول تحديد المسئول عن تسرب المعلومات التى حولت اتهام هيل إلى قضية عامة. وقد دفع الغضب تجاه معاملة اللجنة لاتهام هيل الكثير من النساء لترشيح أنفسهن للمجالس العامة، كما أدى إلى زيادة الدعم العام لهن، الأمر الذى ساعد عدداً غير مسبوق من النساء على الفوز فى انتخابات الكونجرس لعام ١٩٩٢. وقد استمر الخلاف حول اتهام كلارنس توماس بالتحرش الجنسى، خاصة عند تلقيه دفعة جديدة فى عام

١٩٩٣ عندما صدر كتاب يشكك في مصداقية هيل، وماتلا ذلك من هجمات على الكتاب نفسه^(١).
ولذلك فقد ظل كلارنس توماس محط الاهتمام العام على مدى ثلاث سنوات بعد تعيينه قاضياً
بالمحكمة العليا؛ فقد جذب عمله الأنظار، وخضع للفحص والتدقيق على نحو لم يحدث في حالة زملائه
الآخرين، وبدأ المراقبون يتلمسون علامات لتأثير المراجعة التي عانى منها في أثناء محنة التصديق على
تعيينه على عمله في المحكمة^(٢). والأمر المؤكد هو أن توماس كان يشعر بالفعل بالمرارة لما تصور أنه معاملة
غير عادلة لقضيته؛ ولذلك فإنه، مثله مثل الأمريكيين في طول البلاد وعرضها، لم ينس ما حدث له في عام
١٩٩١.

ويعد التصديق على تعيين كلارنس توماس حدثاً فريداً في تاريخ المحكمة العليا. غير أن هذا الحدث
يؤكد حقيقة عامة ألا وهي أن المهتمين بشئون المحكمة العليا يشغلهم كثيراً معرفة القضاة معرفة جيدة.
ولاعجب أن يثير هذا الأمر اهتمامهم، فقضاة المحكمة العليا يؤثرون تأثيراً كبيراً على سياساتها. كما يعكس
هذا الحدث اتجاهها هاماً تنامي مؤخراً، هو الاتجاه المتزايد إلى «تسييس» عملية اختيار القضاة، إذ تبذل
شخصيات حكومية وغير حكومية جهوداً كبيرة للتأثير على عمليتي الترشيح لمناصب القضاة والتصديق
عليها.

وبحلول أواخر عام ١٩٩٤ بلغ عد المرشحين لشغل مناصب القضاة في المحكمة العليا ١٤٨ مرشحاً،
تقلد المنصب منهم ١٠٨ قضاة (انظر الملحق). وقد حظى أربعة منهم بالترشيح والتصديق مرتين، بينما
رفض ثمانية التعيين، أو توفاهم الله قبل أن يتقلدوا مناصبهم؛ وهناك ٢٨ قاضياً لم يحصلوا على تصديق
مجلس الشيوخ لترشيحهم^(٣). ويلقى هذا الفصل الضوء على العقود العديدة الماضية. «يبين الجدول ٢-١
الترشيحات الخمسين للمحكمة العليا منذ ١٩٢٠ وأسماء الواحد والأربعين قاضياً الذين تم اختيارهم منذ ذلك
التاريخ». ويعرض الفصل لعملية اختيار القضاة، وسماتهم الشخصية، وكيفية انتهاء خدمتهم بالمحكمة،
والأسباب التي تدعو لذلك.

عملية الاختيار

تبدأ عملية اختيار قاضٍ بالمحكمة العليا بخلو المنصب بسبب الوفاة أو الاستقالة. وبطبيعة الحال
لا تتاح هذه الفرصة على نحو منتظم. فعلى سبيل المثال قدم أربعة من القضاة استقالاتهم في السنوات
الثلاث الأولى من فترة رئاسة ريتشارد نيكسون، بينما أتيح لبيل كلينتون أن يقوم بتعيين قاضيين جديدين
خلال الثمانية عشر شهراً الأولى من فترة رئاسته. ومن ناحية أخرى، أدى عدم خلو أى منصب لمدة
أربعة أعوام في الفترة ما بين ١٩٧٧ إلى ١٩٨٠، إلى عدم إتاحة الفرصة للرئيس جيمس كارتر لتعيين

أى قاض بالمحكمة العليا، ليكون بذلك أول رئيس يشغل فترة رئاسة كاملة منذ أكثر من قرن، لانتاح له هذه الفرصة.

وتتسم العملية الرسمية التى يجرى بمقتضاها اختيار القضاة بالبساطة. فعند خلو المنصب يقوم الرئيس بترشيح اسم ليشغل ذلك المنصب فى حالة تصديق أغلبية أعضاء الكونجرس على ترشيحه. وعندما يخلو منصب كبير القضاة يجوز للرئيس ترشيح أحد قضاة المحكمة للمنصب، كما يجوز له أيضاً ترشيح قاض مساعد جديد، أو يجوز له ببساطة ترشيح كبير للقضاة من خارج نطاق المحكمة العليا. وعادة ما يتبع الرؤساء ذلك الخيار الأخير، ليتسع أمامهم مجال الاختيار. غير أن الرئيس ريجان قام بترقية القاضى ويليام رينكويسست إلى منصب كبير القضاة بعد تقاعد وارين برجر فى عام ١٩٨٦.

وحقيقة الأمر أن عملية الاختيار أكثر تعقيداً مما يوحى به وصفها الرسمى الذى يتسم بالتبسيط، فعندما يتخذ الرئيس ومجلس الشيوخ قراراتهم فإنهم يجدون أنفسهم محاطين بأشخاص وجماعات لهم مصالح أساسية فى تلك القرارات، ولذلك تعد عملية اتخاذ القرارات على جانب كبير من التعقيد. وإذا أردنا دراسة عملية اتخاذ القرارات تعين علينا بادئ ذي بدء أن نناقش دور هؤلاء المشاركين غير الرسميين فى اختيار القضاة، ثم ننتقل إلى كيفية اتخاذ الرئيس ومجلس الشيوخ لقرارهم.

المشاركون غير الرسميين

يسعى العديد من الأفراد والجماعات نوى الاتجاهات المختلفة للتأثير على قرار الرئيس ومجلس الشيوخ فيما يتصل باختيار قضاة المحكمة العليا، نظراً للأهمية الكبيرة لتلك المناصب. وإذا استثنينا كبار رجال الدولة، فإننا نجد أن هؤلاء المشاركين غير الرسميين ينقسمون إلى ثلاث مجموعات: رجال القانون، ومجموعات المصالح من غير القانونيين، والقضاة المحتملون.

رجال القانون: يتوافر لدى المحامين مصلحة خاصة فى التأثير على عملية اتخاذ القرار الخاص بعضوية المحكمة العليا، وقد تتسم آراؤهم بأهمية خاصة، فالمحكمة العليا ساحة من ساحات القضاة تثير اهتمام المحامين بحكم تخصصهم المهني. وتشغل نقابة المحامين الأمريكيين مكانة خاصة فى هذا المجال، إذ تمثل أكبر مجموعة فى إطار المهن القانونية تضم أكبر عدد من الأعضاء على المستوى القومى، ولذلك فإن النقابة تعد الصوت المسموع لمهنة المحاماة.

ويتصل جانب كبير من نشاط النقابة بالسياسة والسياسات الحكومية، بما فى ذلك تعيين القضاة الفيدراليين. وتسعى النقابة للتأثير على التعيينات من خلال «لجنة القضاء الفيدرالى» التى تضم خمسة عشر عضواً يختارهم رئيس النقابة على أساس إقليمي. وتنحصر مهمة اللجنة فى تقويم

الجدول ٢-١
ترشيحات المحكمة العليا منذ ١٩٢١

| الاسم | رشح بواسطة | حل في محل | سنوات الخدمة |
|---|------------|-------------|-------------------------|
| ويليام هوارد تافت (رئيس القضاة) | هاردينج | وايت | ٢٠ - ١٩٢١ |
| جورج سوزرلاند | هاردينج | كلارك | ٢٨ - ١٩٢٢ |
| بيرس بلكر | هاردينج | داي | ٢٩ - ١٩٢٣ |
| إليوارد سانفورد | هاردينج | بيتي | ٣٠ - ١٩٢٣ |
| هارلان فيسك ستون | كولاج | ماك كينا | ٤٦ - ١٩٢٥ |
| شارلز إيغانز هيوز (رئيس القضاة) | هوفر | تاقت | ٤١ - ١٩٣٠ |
| جون باركر | هوفر | (سانفورد) | لم يصدق على ترشيحه ١٩٣٠ |
| أوين دويرتس | هوفر | سانفورد | ٤٥ - ١٩٣٠ |
| بنجامين كاربنو | هوفر | هولز | ٣٨ - ١٩٣٢ |
| هوجو بلاك | ف. روزفلت | فان ليفنتر | ٧١ - ١٩٣٧ |
| ستانلي ريد | ف. روزفلت | سيزرلاند | ٥٧ - ١٩٣٨ |
| فيلكس فرانكلنر | ف. روزفلت | كاردونز | ٦٢ - ١٩٣٩ |
| ويليام لوجلاس | ف. روزفلت | برانديس | ٧٥ - ١٩٣٩ |
| فرانك ميرفي | ف. روزفلت | باتلر | ٤٩ - ١٩٤٠ |
| جيمس بيرنس | ف. روزفلت | ماك رينولدز | ٤٢ - ١٩٤١ |
| هارلان فيسك ستون (رئيس القضاة) ^(١) | ف. روزفلت | هيوز | ٤٦ - ١٩٤١ |
| روبرت جاكسون | ف. روزفلت | ستون | ٥٤ - ١٩٤١ |
| وايلي ريدج | ف. روزفلت | بيرنس | ٤٩ - ١٩٤٣ |
| هارولد بيرتون | ترومان | دويرتس | ٥٨ - ١٩٤٥ |
| فريد فينسون (رئيس القضاة) | ترومان | ستون | ٥٣ - ١٩٤٦ |
| توم كلارك | ترومان | ميرفي | ٦٧ - ١٩٤٩ |
| شيرمان ماثون | ترومان | راندج | ٥٦ - ١٩٤٩ |
| إيرل وارين (رئيس القضاة) | أيزنهاور | فينسون | ٦٩ - ١٩٥٣ |
| جون هارلان | أيزنهاور | جاكسون | ٧١ - ١٩٥٥ |
| ويليام برنتان | أيزنهاور | ميتون | ٩٠ - ١٩٥٦ |

| | | | |
|---------------------------------------|------------|----------|--|
| ٦٢ - ١٩٥٧ | ريت | أيزنهاور | شارلز ويتكر |
| ٨١ - ١٩٥٨ | بيرتون | أيزنهاور | بوتر ستيفارت |
| ٩٣ - ١٩٦٢ | ويتكر | كنيدى | بايرون وايت |
| ٦٥ - ١٩٦٢ | فرانكفورتر | كنيدى | أرثر جولدمبرج |
| ٦٩ - ١٩٦٥ | جولدمبرج | جونسون | آب فورتاس |
| ٩١ - ١٩٦٧ | كلارك | جونسون | ثيرجود مارشال |
| سحب الترشيح، ١٩٦٨ | (وارين) | جونسون | آب فورتاس (رئيس القضاة) ^(١) |
| لم يعد الترشيح جديراً بالنظر ١٩٦٨ (ب) | (فورتاس) | جونسون | هوهر ثورنبيرى |
| ٨٦ - ١٩٦٩ | وارين | نيكسون | وارين بيرجر (رئيس القضاة) |
| لم يصدق على ترشيحه، ١٩٦٩ | (فورتاس) | نيكسون | كليفيت هاينزدرث |
| لم يصدق على ترشيحه، ١٩٧٠ | (فورتاس) | نيكسون | ج. هاروك كارسويل |
| ٩٤ - ١٩٧٠ | فورتاس | نيكسون | هارى بلاكمين |
| ٨٧ - ١٩٧١ | بلاك | نيكسون | لويس بول |
| - ١٩٧١ | هارلان | نيكسون | وليام رينكوويست |
| - ١٩٧٥ | دوجلاس | فورد | جون بول ستفنز |
| - ١٩٨١ | ستيوارت | ريجان | ساندرا داى أوكونور |
| - ١٩٨٦ | بيرجر | ريجان | وليام رينكوويست (رئيس القضاة) ^(٢) |
| - ١٩٨٦ | رينكوويست | ريجان | انتوين سكاليا |
| لم يصدق على ترشيحه ١٩٨٧ | (باول) | ريجان | روبرت بورك |
| انسحب قبل صدور الترشيح الرسمي ١٩٨٧ | (باول) | ريجان | دوجلاس جنزبرج |
| - ١٩٨٨ | باول | ريجان | انتونى كنيدى |
| - ١٩٩٠ | بريتان | بوش | دافيد ساولتر |
| - ١٩٩١ | مارشال | بوش | كلارنس توماس |
| - ١٩٩٣ | وايت | كلينتون | روث بادر جنزبرج |
| - ١٩٩٤ | بلاكمن | كلينتون | ستيفن برونير |

القضاة

(١) تم ترشيحه رئيساً للقضاة فى أثناء خدمته كقاضى فى المحكمة العليا.
 (ب) عندما سحب ترشيح فورتاس لم يكن يوجد مكاناً شاغراً لمنصبه كأحد قضاة المحكمة العليا.

أهلية القضاة الفيدراليين الذين قد يقع عليهم الترشيح لشغل هذه المناصب. ويفضل أعضاء تلك اللجنة التابعة لنقابة المحامين الأمريكيين أن يفحصوا مؤهلات المرشحين المحتملين قبل اتخاذ الرئيس لقراره، غير أن الرؤساء لا يودون أن يمنحوا تلك اللجنة حق النقض لترشيحاتهم في المحكمة العليا. وقد كان الرئيس جيرالد فورد آخر الرؤساء الأمريكيين الذين سمحوا للجنة بأداء دورها عندما قدم لها خمسة عشر مرشحاً لدراسة مؤهلاتهم قبل أن يقع اختياره على جون بول ستيفنز. ومنذ ذلك الحين أصبح الرؤساء الأمريكيون يتخذون قراراتهم دون إخطار الاتحاد مسبقاً لترشيحاتهم، وبذلك صاروا أكثر قدرة على السيطرة على تحديد المرشحين.

وتكتفى لجنة نقابة المحامين الأمريكيين بتقويم القضاة المختارين عندما لا تخطر مسبقاً بالترشيحات، فتقوم اللجنة بالبحث والتقصي حول القضاة، ثم يصدر الأعضاء تقريراً عنهم الذي يندرج من «مؤهل تأهيلاً جيداً» إلى «مؤهل» أو «غير مؤهل». ولا يرغب أعضاء اللجنة بالطبع في إصدار تقرير بعدم الأهلية عندما يكون القاضي قد عين بالفعل. فلم يحدث أن صدر مثل هذا التقرير بأغلبية الأصوات حتى في حالة ج. هارولد كارسويل، الذي كانت أهليته موضع شكوك، ولذلك رفض مجلس الشيوخ ترشيحه في عام ١٩٧٠.

ومع ذلك فنظراً لما تتمتع به نقابة المحامين الأمريكيين من مكانة، فإن عملية تقويم القضاة، التي تقوم بها بعد اختيار القضاة، قد تؤثر على التصديق على ترشيحاتهم. وعادة ما تصوت لجنة نقابة المحامين الأمريكيين بالإجماع بأهلية أحد القضاة المرشحين، مما يعزز من مساندة مجلس الشيوخ لذلك المرشح. وعلى سبيل المثال تعد موافقة اللجنة بالإجماع على ترشيح روث بادر جنزبرج وستيفن بريير عاملاً مساعداً مهد الطريق أمام التصديق على ترشيحيهما. ومن ناحية أخرى فإن نتيجة التصويت السلبية للجنة، فيما يتصل بمرشحين وقع عليهما الاختيار مؤخراً، قللت من احتمال التصديق على تعيينهما. وفي عام ١٩٨٧ صوت عشرة أعضاء بأهلية روبرت بورك، بينما صوت أربعة أعضاء «بعدم أهليته»، ولم يبد عضو واحد «اعتراضه» (وهي درجة للتقويم لم تعد مستخدمة). وقد استخدم معارضو بورك من أعضاء مجلس الشيوخ الأصوات السلبية لدعم موقفهم الرفض للتصديق على ترشيحه، مما أضعف من موقفه. وفي عام ١٩٩١ صوتت اللجنة بأغلبية أعضائها «بأهلية» كلارنس توماس، وصوت عضوان «بعدم أهليته». ونتج عن ذلك أن استخدم معارضو تعيين توماس الاكتفاء بأهليته وحرمانه من تقويم الأهلية الأعلى، بالإضافة إلى الصوتين المعارضين، لإثارة الشكوك حول أهليته للمنصب.

وقد وجه النقاد الليبراليون، فيما مضى، الاتهام للجنة نقابة المحامين الأمريكيين بالميل نحو الاتجاه المحافظ، أما حالياً فإن المحافظين هم الذين يشكون من التحيز ضد الاتجاه المحافظ، ويضربون مثلاً يشير إلى أن أعضاء اللجنة الذين صوتوا ضد اختيار بورك قد أضافوا اعتبارات

أيديولوجية في تناولهم لمدى أهليته. وقد ساهم نقد المحافظين للجنة الاتحاد في التقليل من تأثيرها على اختيار القضاة.

وهناك جماعات قانونية أخرى وأفراد مستقلون يشاركون أيضاً في عملية الاختيار. فكثيراً ما يعبر كبار المحامين وأساتذة القانون عن آرائهم وتقويمهم للمرشحين في أثناء مناقشة مجلس الشيوخ لترشيحاتهم. ويمكن أن يكون لهذه الآراء تأثير كبير، فعلى سبيل المثال كان النقد الذي وجهه بعض كبار المحامين لمرشحي الرئيس نيكسون: كلمنت هاينزورث و ج. هارولد كارسويل معارضاً لقرار نقابة المحامين الفيدراليين لأهلية المرشحين مما لعب دوراً كبيراً في رفض مجلس الشيوخ لترشيحهما.

وفي بعض الأحيان يشارك قضاة المحكمة العليا العاملون في إبداء الرأي حول اختيار القضاة. وعلى الرغم من أن لقضاة المحكمة مصلحة خاصة في تحديد من سيصبحون زملاء لهم، فإنهم عادة ما يناون بأنفسهم عن عملية الاختيار. وعند مشاركتهم في عملية الاختيار فإنهم غالباً ما يرشحون قاضياً تكون له الصفات المؤهلة للتعين.

ويعد رئيس القضاة ويليام هوارد تافت أنشط قضاة المحكمة العليا في القرن العشرين في مجال الدعاية لمرشحي مناصب القضاء في المحكمة العليا. وقد تولى ويليام هوارد تافت منصب رئيس القضاة في الفترة من عام ١٩٢١ إلى عام ١٩٣٠، وقد شغل من قبل منصب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وكان دائماً على استعداد لإسداء النصيحة لمن خلفوه من رؤساء، بل والدعاية لأحد المرشحين. أما في خلال نصف القرن الماضي، فإن رئيس القضاة وارين برجر كان من أهم المشاركين في عملية الاختيار. وقد ساند ترشيح هاينزورث وكارسويل في مجلس الشيوخ، بل وساند بورك بعد تقاعده بعام. كما سعى برجر للتأثير على عملية الترشيح مقترحاً اسم صديقه الحميم هاري بلاكمن لإدارة الرئيس نيكسون، وساندرا داي أوكونور لإدارة الرئيس ريجان.

وفي بعض الأحيان يؤدي تدخل القضاة إلى نتائج حاسمة. فعلى سبيل المثال فإن بلاكمن ما كان ليرشح إذا لم يقدم برجر اسمه. غير أن القضاة لا يمكنهم الضغط على الرؤساء إلا بقدر، ويمكن للرؤساء أن يتجاهلوا توصياتهم أو يرفضوها. كما ينطبق ذلك بالطبع على اقتراحات قضاة المحاكم الأدنى. وفي عام ١٩٩٤ تقدم مائة قاض فيدرالي بطلب للرئيس كلينتون تأييداً لترشيح ريتشارد أرنولد القاضي بمحكمة الاستئناف للدائرة الثامنة. ولم يكن كلينتون معادياً لترشيح أرنولد، وهو صديق قديم من أركانسو، بل إنه كاد أن يرشحه، غير أنه انتهى إلى أن إصابة أرنولد بالسرطان، وعدم التيقن من شفائه منه تماماً يجعل من غير المناسب ترشيحه في ذلك الوقت⁽⁴⁾.

جماعات المصالح الأخرى: وهناك الكثير من الجماعات ذات المصالح الخاصة التي تسعى للتأثير على اختيار القضاة، لما لهم من أهمية في اتخاذ قرارات المحكمة العليا، وفي مرحلة الترشيح، تعد هذه الجماعات التي تكون على درجة من الأهمية من الناحية السياسية بالنسبة للرئيس في موقع جيد بحيث تؤثر تأثيراً كبيراً عليه. فعلى سبيل المثال عادة ما يهتم رئيس ديمقراطي بآراء جماعات العمل وجماعات الحقوق المدنية. وعادة ما يمكن لهذه الجماعات أن تتصل اتصالاً مباشراً بالرئيس، أو بكبار مستشاريه، مما يمثل أفضل الوسائل للتأثير على آراء الرئيس. كما يمكن لهذه الجماعات أن تعلن عن آرائها علناً. فعندما كان الرئيس كلينتون يفكر في خلف لبايرون وايت في عام ١٩٩٣، صرحت قيادات لجماعات نسائية مختلفة برغبتها في تعيين قاضية بالمحكمة العليا. والجماعات التي تعارض الرئيس من الناحية الفكرية يمكن أيضاً أن تؤثر على قرار الترشيح، وذلك بتهديده بالوقوف ضد التصديق على أى ترشيح لمن يعتبرون آراءه «متطرفة». وبعد تقاعد وايت أعلن قائد إحدى الجماعات المحافظة أنه «إذا جعل كلينتون هذا الترشيح معركة أيديولوجية، فإنه سيتحول إلى معركة قضائية رهيبية»⁽⁵⁾.

وما أن يعلن عن ترشيح من الترشيحات، حتى تنشط الجماعات للحصول على تصديق مجلس الشيوخ أو رفضه لذلك الترشيح. وتشيع معارضة الجماعات للمرشحين مقارنة باتخاذها لمواقف التأييد، وذلك لأن الجماعات التي تؤيد مرشحاً ما قد ترى التصديق مؤكداً حتى لو لم تقم بأى نشاط.

غير أن نشاط هذه الجماعات في مرحلة التصديق محدود وغير منتظم حتى أواخر الستينيات⁽⁶⁾. وفي عام ١٩٦٨ عارضت الجماعات المحافظة التصديق على ترشيح آب فورتاس، مرشح الرئيس جونسون لمنصب رئيس القضاة، بينما نشطت الجماعات الليبرالية تأييداً لفورتاس. وقد بدأت هذه الأنشطة التي انتهت وهزيمة فورتاس عهداً من اشتراك الجماعات ذات المصالح الخاصة، على نحو مكثف ونشط، مستهدفين التأثير على قرارات التصديق. وقد عارضت جماعات العمل وجماعات الحقوق المدنية ترشيح الرئيس نيكسون لكلمنت هاينزورث، و ج. هارولد كارسويل مما كان له الأثر في هزيمة المرشحين. وقد نشطت عدة جماعات ليبرالية ضد ترقية وليام رينكويسست لمنصب رئيس القضاة في عام ١٩٨٦، وأدى ذلك إلى حركة معارضة هامة، ولكن مجلس الشيوخ صدق في نهاية الأمر على ترشيح رينكويسست بأغلبية ثلثي أعضائه.

وقد أدى ترشيح الرئيس ريجان لروبرت بورك في عام ١٩٨٧ إلى نشاط غير مسبوق للجماعات ذات المصالح الخاصة⁽⁷⁾. فقد خشيت الجماعات الليبرالية أن يقوم بورك الذي يتبنى اتجاهها شديد المحافظة بدفع المحكمة العليا المنقسمة فكرياً في اتجاه اليمين. ووفقاً لذلك، فقد بذلت هذه الجماعات جهداً كبيراً لإيقاع الهزيمة ببورك. وقد تم التنسيق بين تحالفين لهزيمة بورك هما: مؤتمر الزعامة للحقوق المدنية الذي

يضم ١٨٥ جماعة معنية بالحقوق المدنية والحريات المدنية، والتي قادت من قبل معارضة ناجحة ضد كارسويل، والتحالف العدل الأصغر حجماً من أجل العدالة. وقد عقدت الجماعات المعارضة لبورك مؤتمرات صحفية، وأرسلت خطابات لمؤيديها، ونظمت الاجتماعات العامة، ونشرت إعلانات بالصحف، وقدمت معلومات للصحفيين، ومارست ضغوطاً مباشرة على أعضاء مجلس الشيوخ. وقد بلغ إجمالي ما أنفقته هذه الجماعات من ١٢ إلى ١٥ مليون دولار^(٨).

كما نشطت الجماعات الموالية لترشيح بورك، ومنها الإتحاد الأمريكي للمحافظين، واللجنة القومية للحق في الحياة، وجماعة الأخوة للشرطة. وكان أهم نشاط قامت به هذه الجماعات هو تشجيع مؤيديها لكتابة الخطابات، وإجراء المكالمات التليفونية لأعضاء مجلس الشيوخ. ولم تقم الجماعات الموالية لبورك بتعبئة جهودها على نحو يقارب سرعة جماعات المعارضة وكفافتها، ولذلك فقد كان المستوى الأعلى للنشاط المضاد لبورك عاملاً هاماً في عدم حصوله على تصديق مجلس الشيوخ. ويشير أحد المحللين المدققين إلى قيام المعارضة باستمالة عشرة أعضاء في مجلس الشيوخ لصفها، بينما لم يفلح مساندو بورك إلا في استمالة عضو واحد للتصويت لصالحه، وكان في ذلك فارقاً كافياً أنزل ببورك الهزيمة^(٩).

كما أثار ترشيح كلارنس توماس في عام ١٩٩١ نشاطاً كبيراً لهذه الجماعات. وكان من بين الجماعات المؤيدة لكلارنس توماس الغرفة التجارية الأمريكية، وجماعة الشباب الأمريكي من أجل الحرية. أما الجماعات المعارضة فقد كان من بينها مؤتمر الزعامة للحقوق المدنية، وتحالف العدل، إلى جانب بعض الجماعات الأخرى مثل اتحاد العمل الأمريكي، والإتحاد القومي لحقوق الإجهاض. ولم تستطع جماعات المعارضة في حملتها ضد التصديق على تعيين توماس أن تعد حملة تماثل في قوتها الحملة التي وجهت ضد بورك، غير أنها نجحت في إثارة قلق الليبراليين من أعضاء مجلس الشيوخ حول ترشيح كلارنس توماس مما ساهم في تصويت أغلبية الأعضاء الديمقراطيين ضد التصديق على ترشيحه.

ولم تثر الترشيحات التي تمت مؤخراً - مثل اختيار كلينتون لستيفن بريير في عام ١٩٩٤ - إلا اهتماماً محدوداً بين الجماعات ذات المصالح الخاصة. ولكن يمكننا القول بصفة عامة أن مستوى نشاط هذه الجماعات فيما يتصل بعملية التصديق، قد تزايد عن ذي قبل، ويعزى هذا التعبير إلى زيادة عدد هذه الجماعات، وتزايد نشاطاتها على نحو مكثف، وزيادة الوعي بأهمية الترشيحات للمحكمة العليا، وكذلك إلى استفادة قادة الجماعات من خبراتهم السابقة، ومن الجهود التي بذلها الآخرون للمشاركة الفعالة في التأثير على عملية التصديق^(١٠). كما اكتشفت الجماعات ذات الاتجاهات الأيديولوجية أن معارضتها لبعض المرشحين الذين يثور الجدل حولهم هي وسيلة جيدة لإثارة الاهتمام بقضاياها، والحصول على تبرعات من مؤيديها.

القضاة الذين تتوافر لديهم المؤهلات للترشيح للمنصب: غالباً ما ينظم الساعون لمناصب القضاء في المحاكم الفيدرالية الأدنى حملات نشطة للحصول على هذه المناصب، فهم يسعون للحصول على تأييد كبار المسؤولين الذين يقومون بعملية الاختيار، وكذلك من لهم قدرة على التأثير على هؤلاء المسؤولين. وبالفعل فإننا نجد أن من يتطلع تطلعاً جاداً للترشيح في تلك المناصب عليه أن يقوم بحملة تضمن ترشيحه. غير أن الأمر يختلف عند الترشيح للمحكمة العليا: حيث يتم الاختيار غالباً من بين قضاة لم ينشطوا لترشيح أنفسهم. ونظراً للأهمية الكبيرة التي يوليها الرؤساء الأمريكيون لتعيين قضاة هذه المحكمة، فإنهم يبحثون عن أفضل المرشحين الذين يحققون أهدافهم، ولا يتقيدون بالاختيار من بين الساعين علناً لهذه المناصب.

ولذلك فإن القضاة الذين تتوافر لديهم الأهلية لتقلد مناصب القضاة في المحكمة العليا يرون أن حملات الدعاية لأنفسهم قد تأتي بنتيجة عكسية.

ومع ذلك فهناك من يسعى للحصول على تلك المناصب ويحقق بعضهم نجاحاً. ولعل الحملة الناجحة التي قادها ويليام هوارد تافت هي أكثر الحملات التي تميزت بالتخطيط الدقيق. فلم يكن ويليام هوارد تافت راغباً في منصبه كرئيس للولايات المتحدة، وإنما كان يرغب في تولي منصب رئيس القضاة بالمحكمة العليا. ولذلك فقد عمل في أثناء توليه رئاسة الولايات المتحدة ليضمن اختياره لهذا المنصب في نهاية المطاف، وذلك بتعيين رئيس للقضاة تقدم به السن هو إدوارد وايت، مما يزيد من احتمال خلو المنصب في المستقبل القريب. وقد رد وايت جميل تافت بأن واصل الاحتفاظ بمنصبه على الرغم من متاعبه الصحية إلى أن حل رئيس جمهورى محل الرئيس وودرو ويلسون، وعندما توفى وايت في بداية فترة رئاسة الرئيس وارن هاردينج، حصل تافت على منصبه. وقد تم تعيين تافت بعد حملة مكثفة قادها بنفسه حتى قبل انتخاب هاردينج، رئيساً. وقد وصف أحد المعلقين حملة تافت وصفاً مناسباً عندما أشار إلى أن تافت قد «قام بتعيين نفسه بالفعل» في منصب رئيس القضاة⁽¹¹⁾.

أما تعيين شرمان (شاي) منتون فقد تم حسبما يروى المستشار ويليام دوجلاس، بقيامه بحملة متناهية في البساطة في عام ١٩٤٩. فبعد موافقة الرئيس ترومان على اختيار مرشح لأحد مناصب القضاة الخالية بالمحكمة العليا، قام منتون، وهو قاض فيدرالى وصديق حميم لترومان، بزيارته في البيت الأبيض، ودار بينهما هذا الحوار الذي نقله دوجلاس:

«ما الذى يمكن أن أقوم به من أجلك يا شاي؟».

«أريدك يا هارى أن تختارنى لشغل المنصب الخالى الجديد بالمحكمة العليا».

«هذا بالضبط ما سأفعله يا شاي»⁽¹²⁾.

وقد جاء تعيين روث بادر جنزبرج عقب حملة قام بها زوجها. فقد حشد مارتين جنزبرج - دون علم زوجته فيما يبدو - الدعم لترشيحها بين القانونيين والمنتمين للحركة النسائية⁽¹³⁾. وربما كانت جهوده التي بذلها لصالحها عاملاً حاسماً جعل من جنزبرج أبرز المرشحين، وبالتالي حقق ترشيحها النجاح.

ويمكن للساعين للترشيح أن يدعموا من فرصهم دون اللجوء إلى تنظيم حملات نشطة للتعيين في المحكمة العليا، إذ يمكنهم على سبيل المثال تولى المناصب العامة مما يلفت أنظار الرؤساء إليهم. وفي أوائل التسعينيات شكوا بعض المحامين من أن بعض قضاة محكمة الاستئناف الفيدرالية للدائرة الخامسة بنيو أورليانز «يجعلون من السياسة مطية للحكمة العليا» على حد قول أحد المحامين⁽¹⁴⁾. وعندما قام قاض بالدائرة الخامسة بنقض ما نص عليه قانون ولاية لويزيانا بحظر الإجهاض في سبتمبر من عام ١٩٩٢، كتب القاضي إميليو جاززا مؤيداً، وتضمن رأيه تلميحاً باستعداده للتصويت لصالح نقض الحكم في قضية رو ضد ويد متى أتيحت له الفرصة. وكان الرئيس بوش يفكر جدياً في ترشيح جاززا للمحكمة العليا في عام ١٩٩١؛ ولذلك فقد وجه الانتقاد إلى جاززا في إحدى افتتاحيات الصحف على نحو ساخر لعرضه رأيه «دون خجل» لإعلان اتفاقه مع موقف إدارة الرئيس بوش فيما يتصل بإحدى القضايا التي ظلت ذات وزن في اختيار مرشحي المحكمة⁽¹⁵⁾.

وعلى الرغم من توافر العديد من قصص نجاح المرشحين للمحكمة، فإن تنظيم الحملات للفوز بالترشيح هو أمر يخضع لظروف عدة. وبالطبع يفوق عدد الطامحين لمناصب القضاة بالمحكمة العليا الأماكن الشاغرة بها، كما أن الرؤساء يقومون بالترشيح بناء على أسبابهم الخاصة. ولذلك فقد أشار أحد المراقبين في عام ١٩٩٠ إلى «أن محاولة الفوز بترشيح الرئيس جورج بوش تتساوى نسبة نجاحها مع محاولة تعريض الإنسان نفسه للقتل بصاعقة تهبط من السماء»⁽¹⁶⁾. ومن ناحية أخرى فهؤلاء الساعون للترشيح لا يمكنهم ضمان بقاء الرئيس الذين يحاولون كسب وده في منصبه. فمحاولات جاززا للتقرب إلى بوش لم تعد لها قيمة عندما فشل بوش في إعادة انتخابه رئيساً بعد ستة أسابيع.

وعلى الرغم من أن هناك من يسعون بجد ليقع عليهم الاختيار لمناصب القضاة بالمحكمة العليا، فإن هناك من يرغبون عنها. فقد رفض العديد من المرشحين ترشيحهم أو انسحابهم عندما أصبح التصديق على ترشيحهم أمراً محتملاً. فقد رفض عضو مجلس الشيوخ هوارد بيكر ترشيح الرئيس نيكسون له في عام ١٩٧١، وأكد عدم اهتمامه بالترشيح مرة أخرى في عام ١٩٨٧ بقوله «إن المحكمة العليا يخيم عليها جو من الكآبة يفوق الجنازات»⁽¹⁷⁾. وفي عام ١٩٩٣ سحب حاكم مدينة نيويورك ماريو كومو اسمه من القائمة التي يختار منها الرئيس المرشحين على الرغم من أنه كان يمتلك من الصفات ما قد يجعله أبرز المرشحين لشغل مقعد بايرون وايت في المحكمة العليا⁽¹⁸⁾. أما في عام ١٩٩٤، فقد رفض عضو الشيوخ وزعيم الأغلبية

جورج ميتشل من ولاية مين ترشيحه، مفسراً رفضه بأنه لن يتمكن في حالة ترشيحه للمحكمة العليا من أن يعمل على كسب التصديق على المشروع الصحى للرئيس كلينتون فى الكونجرس، كما أضاف: «أنه ينبغي عليه أن يقوم بما يجب عليه القيام به لا بما يرغب فيه»⁽¹⁹⁾. (وربما أخذ ميتشل فى اعتباره احتمال اختياره رئيساً للعبة البيزبول، وهى وظيفة يفوق راتبها راتب القاضى بالمحكمة العليا بكثير).

غير أن تلك الحالات السابقة تعد استثناء من القاعدة، فمعظم الذين يعرض عليهم الترشيح، حتى وإن لم يسعوا إليه، لا يجدون ما يمنعهم من قبول هذا الترشيح. وعلى سبيل المثال فإن سكرتير الرئيس دوايت أيزنهاور الصحفى أشار إلى تعيين ويليام برنان فى عام ١٩٥٦، وقال «لم أقابل فى حياتى من يقول نعم بهذه السرعة بمجرد أن يعرض عليه الرئيس المنصب»⁽²⁰⁾.

ويجد المرشحون أنفسهم فى أيامنا هذه مضطرين لتنظيم حملة تضمن التصديق على ترشيحهم. إذ يقومون بزيارات لأعضاء مجلس الشيوخ (وقد حقق كلارنس توماس رقماً قياسياً عندما قام «بزيارات مجاملة» لأكثر من نصف أعضاء مجلس الشيوخ)، كما يتقدمون بالشهادة أمام اللجنة القضائية بمجلس الشيوخ. وتمثل هذه الشهادة تحدياً للمرشحين، وخاصة عندما يوجه أعضاء اللجنة لهم أسئلة حول آرائهم فى بعض القضايا القانونية. ويشيع الاعتقاد أنه من غير المناسب أن يكشف المرشحون عن مواقفهم تجاه قضايا قد تنظرها المحكمة، كما أن إجاباتهم قد تثير المعارضة للتصديق على ترشيحهم. غير أن أعضاء اللجنة القضائية غالباً ما يحاولون التأكد من آراء المرشحين، مما يساعدهم على عملية التقويم، كما أن رفض المرشحين الإجابة على الأسئلة قد يثير غضبهم.

وقد واجه أحدث المرشحين، وهما دافيد ساوتر وروث بادر جنزيرج، هذا التحدى على نحو مرضٍ. فقد قدما لأعضاء اللجنة بعض المعلومات عن آرائهما، ولم يقدموا على توضيح بعض المسائل التى قد تثير لهما المتاعب. أما روبرت بورك فقد كان فى وضع أكثر صعوبة، لأن آراءه فى العديد من القضايا مسجلة كتابة. وقد حاول بورك أن يظهر للجنة أنه أكثر اعتدالاً مما يبدو من كتاباته، مما نتج عنه أن اتهمته اللجنة بالبعد عن الصراحة.

ويمكن لتفاصيل شهادة المرشح والانطباع العام الذى يتركه، أن تكون على جانب من الأهمية فى الحالات التى لا يكون فيها التصديق مؤكداً. فمثول بورك أمام اللجنة لم يدع مجالاً للشك فى قدراته القانونية، غير أنه أثار مخاوف بعض أعضاء مجلس الشيوخ على أساس من مواقفه المحافظة وأسلوبه الشخصى. بينما طمأن مثول ساوتر أمام اللجنة من مخاوف أعضائها من اتجاهاته السياسيه وأسلوبه، وهكذا أدت شهادة بورك إلى هزيمته، بينما ضمنت شهادة ساوتر حصوله على تصديق مجلس الشيوخ على ترشيحه.

قرار الرئيس:

فى عام ١٩٩٢ نشرت إحدى المجلات مقالا تضمن قائمة «بألف سبب لعدم التصويت لصالح جورج بوش». وكان السبب الخامس فى هذه القائمة هو أن «هارى بلاكمن يبلغ من العمر ٨٤ عاما»⁽²¹⁾. وعلى الرغم من أن الدعاية شكلت إحدى نواحي نشر القائمة، فإن الإشارة إلى القاضى بلاكمن كانت جديدة: إذ يعد اختيار الرئيس لمرشحي المحكمة العليا من ضمن أهم القرارات التى يتخذها. ولهذا السبب فإن الرؤساء عادة مايولون ذلك الأمر قدراً كبيراً من اهتمامهم الشخصى. فهم قد يولكون مهمة اختيار معظم كبار المسؤولين بما فيهم قضاة المحاكم الأدنى إلى الآخرين، ولكنهم يلعبون دوراً نشطاً ملء المقاعد الشاغرة فى المحكمة العليا.

ولا يعنى ذلك أن يقوم الرئيس بهذه المهمة منفرداً. إذ أنه يتلقى عوناً كبيراً من كبار موظفيه بالبيت الأبيض وبوزارة العدل، فيما يتصل باختيار اللائقين للترشيح، واتخاذ القرار الأخير. وعندما أراد الرئيس كلينتون ترشيح أحد القضاة فى عام ١٩٩٣ استعان بمجموعة من خمسة وسبعين محامياً متطوعاً، قاموا بجمع المعلومات، وتحضير السيرة الشخصية المفصلة لاثنتين وأربعين من المرشحين⁽²²⁾.

أما جورج بوش فقد تحرك سريعاً ملء المقعدين الشاغرين خلال فترة رئاسته، فأعلن اختياره فى خلال أربعة أيام من إعلان ويليام برنان وثيوجود مارشال تقاعدهما. وقد تولى بعض المسؤولين بإدارته تحضير قائمة باللائقين للترشيح، غير أن بوش أراد أن يقطع الطريق أمام الأفراد والجماعات الساعين للتأثير على اختياره. ويشير إلى ذلك سكرتير بوش الصحفى، الذى أعلن بعد اختيار دافيد ساوتر «أن الجماعات ذات المصالح الخاصة كانت على استعداد لتعقيد مهمة الرئيس فى اختيار المرشحين»⁽²³⁾.

وقد استغرق كلينتون وقتاً أطول بكثير لتحديد مرشحيه فى عامى ١٩٩٣ و ١٩٩٤. فعندما أعلن القاضى وايت عن تقاعده فى مارس من عام ١٩٩٣، أجرى كلينتون ما أسماه أحد الصحفيين «أطول بحث عن مرشح للمحكمة العليا فى العصر الحديث»⁽²⁴⁾، إذ دام من منتصف شهر مارس حتى منتصف شهر يونيو. غير أن كلينتون لم يستغرق سوى خمسة أسابيع عند اختياره خلفاً للقاضى بلاكمن الذى أعلن قراره بالتقاعد فى أبريل من عام ١٩٩٤؛ غير أن بلاكمن كان قد أبلغ كلينتون بقراره قبل أن يعلنه بعدة أسابيع. وقد دل الوقت الذى استغرقه كلينتون فى تحديد مرشحيه على رغبته فى لعب دور نشط من خلال عملية اختيار المرشحين، وكذلك على الصعوبة التى واجهته فى الاختيار بين أبرزهم.

ويستند اختيار الرؤساء للمرشحين إلى مجموعة متنوعة من الاعتبارات يمكن تصنيفها إلى خمس فئات هى: الكفاءة والبعد الأخلاقى، على أساس «موضوعى»، والاتجاهات السياسية، ومكافأة

المقربين شخصياً وسياسياً، ودعم التأييد السياسى للرئيس؛ (وعلى مستوى آخر) توقعات التصديق على الترشيح.

الكفاءة والبعد الأخلاقى: لا تعد الاعتبارات «الموضوعية» دائماً على درجة كبيرة من الأهمية فيما يتصل باختيار قضاة المحاكم الفيدرالية الأدنى. فنظراً للتصور الذى لا يعلق أهمية كبيرة على تلك المحاكم كثيراً ما تضع وزارة العدل وأعضاء مجلس الشيوخ المهتمون بذلك الأمر اعتبارات أخرى للاختيار بغض النظر عن كفاءة القضاة. وكنتيجة لذلك تتراوح كفاءة مرشحي المحاكم الأدنى من أعلى الدرجات إلى أدناها.

أما فيما يختص باختيار مرشحي المحكمة العليا فإن عامل الكفاءة يعد عاملاً على جانب كبير من الأهمية، لأن الرؤساء يتوافق لديهم الدافع لاختيار رجال قانون على مستوى عال من الكفاءة والالتزام الأخلاقى، إذ أنه من المحتمل أن يتسبب المرشح الذى تنقصه إحدى هاتين الصفتين فى وضع الرئيس فى موقف حرج. كما أنه قد لا يحظى بتصديق مجلس الشيوخ على ترشيحه. أضف إلى ذلك أن معظم الرؤساء يكونون احتراماً كبيراً للمحكمة العليا، ولذلك فهم حريصون على الحفاظ على أعلى المستويات عند اختيار مرشحيها.

ويعكس اختيار الرؤساء بصفة عامة حرصهم على توافر الكفاءة فى المرشح. ولا يعنى ذلك أن المرشحين كافة يتمتعون بمهارات قانونية عالية، غير أن قليلين هم المرشحون الذين ثارت الشكوك حول قدراتهم.

أما فيما يتصل بالمسلك الأخلاقى لمعظم المرشحين فلم يكن أبداً محل اعتراض، على الأقل عند الحكم على ظاهره، غير أن هناك بعض الاستثناءات. فعلى سبيل المثال تعرض آب فورتاس عندما رشح ليكون رئيساً للقضاة، وكلمنت هاينزورث، وستيفن بريير للهجوم بسبب مزاعم تتعلق بقضايا مالية؛ كما وجهت انتقادات لفورتاس لاستمراره فى التشاور مع الرئيس جونسون، وهو لا يزال يشغل منصب مساعد قاض. وقد ساهمت التهم الموجهة لفورتاس وهاينزورث فى عدم حصولهما على تصديق مجلس الشيوخ على ترشيحهما. كما أن الحقائق تكشف حول تورط مرشح الرئيس ريجان بوجلاس جينزبرج فى قضايا مالية فى أثناء عمله بوزارة العدل، وعن تعاطيه الماريجوانا فى الماضى. وقد أحدثت هذه التهمة الأخيرة ضرراً بالغاً بترشيح جينزبرج الذى بادر بسحب اسمه من قائمة الترشيح. كما أن اتهام كلارنس توماس بالتحرش الجنسى ضد إحدى مساعداته فى أثناء عمله فى الحكومة الفيدرالية أدى إلى مثوله أمام لجنة تحقيق خاصة بمجلس الشيوخ الأمر الذى عرض التصديق على ترشيحه للخطر.

وتقوم الإدارات الأمريكية فى أيامنا هذه بالتدقيق فى سيرة المؤهلين للترشيح قبل ترشيحهم، وذلك

للتقليل من احتمالات وقوعها في حرج، فعلى سبيل المثال اتجهت إدارة الرئيس ريجان، بعد المصاعب التي واجهتها عند ترشيح جنزبرج، إلى التأكد من أن المرشح البديل له، وهو أنتوني كنيدي تخطو حياته من المشكلات، مما اضطر مستشار البيت الأبيض أ.ب. كالفاهوس أن يطرح على كنيدي قائمة من الأسئلة امتدت على مساحة إحدى وعشرين صفحة. ويقول كالفاهوس «إنه اضطر لتوجيه أسئلة ما كان ليوجهها جيرالدو (وهو جيرالدو ريفيرا مقدم برنامج تليفزيوني) لما تتضمنه من حرج». كما قام رجال مكتب التحقيقات الفيدرالي - الذين عانوا من الحرج لعدم معرفتهم بإدمان جنزبرج للمخدرات - بإجراء تحريات واسعة النطاق. وقد حدث أن استوقف كالفاهوس كنيدي في أثناء إحدى زيارته للبيت الأبيض ليخبره أن هذه التحريات كشفت عن مشكلة واحدة، ألا وهي أن ابنته لم تسدد غرامة للانتظار في المنوع. وقد تم ترشيح كنيدي عندما لم تظهر أية مشكلات أخرى⁽²⁵⁾.

ويمكن أن نعتبر عامل الكفاءة والبعد الأخلاقي معيارين يساعدان على تصفية القضاة اللائقين للترشيح بحيث يتم استبعاد بعضهم، غير أن عدداً كافياً من القضاة يتبقى مما يعطى الرؤساء فرصة واسعة لاختيار مرشحيهم.

الاتجاهات السياسية: وتعنى المواقف تجاه القضايا المتصلة بسياسات الإدارة الأمريكية. وقد تزايد الاهتمام مؤخراً بهذه الاتجاهات عند ترشيح القضاة للمحاكم الفيدرالية الأدنى؛ غير أنها كانت دائماً من أهم الاعتبارات عند اختيار قضاة المحكمة العليا، لأهمية دور المحكمة في التأثير على عملية صنع السياسات. كما أن الرؤساء يدركون أن قدرة من ينجحون في تعيينهم على التأثير على سياسات المحكمة تحسب لصالحهم. ويذكر أن ويليام هاورد تافت قال لمعينية الستة مهدداً: «إذا توفى أحدكم فلن أسامحكم»⁽²⁶⁾. ولذلك يسعى الرؤساء لتعيين من يشاركونهم الآراء في قضايا السياسات الهامة.

ويختلف الرؤساء في مدى اهتمامهم بالاتجاهات السياسية لمن يرشحونهم. فالرؤساء الذين يسعون لبدء عهد سياسي جديد يهتمون اهتماماً كبيراً بتحقيق التقارب بين مواقفهم ومواقف المحكمة العليا⁽²⁷⁾. ومثال ذلك ما قام به الرئيسان ريتشارد نيكسون وروناuld ريجان اللذان سعياً لدفع البلاد والمحكمة في اتجاه محافظ. ومن ناحية أخرى لا يولي الرؤساء الذين لا تتوافر لديهم جداول أعمال سياسية تتسم بالطموح، مثل هاري ترومان، اهتماماً كبيراً بالاتجاهات السياسية لمرشحيهم. وفي الفترات التي تلعب فيها المحكمة العليا دوراً بارزاً في التأثير على السياسات الحكومية، كما يحدث في أيامنا هذه، فإن الرؤساء يهتمون اهتماماً كبيراً بمواقف من ينوون ترشيحهم تجاه تلك السياسات. كما أن هناك قضايا محددة قد تثار في أية فترة وتكون ذات أهمية للرؤساء وحلفائهم السياسيين، ومثال ذلك قضية الإجهاض التي أثارت في السنوات

الأخيرة؛ وقد أشار بيل كلينتون إلى أنه ما كان ليرشح روث بادر جنزبرج لو لم يتأكد أنها تساند حق الاختيار في قضية الإجهاض⁽²⁸⁾.

ولا تتصف مهمة الرؤساء في الاطلاع على الاتجاهات السياسية لمرشحيهم بالسهولة دائماً، كما قد لايسهل عليهم تحديد الأثر الذي تحققه هذه الاتجاهات عند التصويت في المحكمة العليا. وهذا هو أحد الأسباب التي تدعو الرؤساء في كثير من الأحيان، إلى اختيار مرشحيهم من بين القضاة. ويقول إيوين ميز، المدعى العام في عهد الرئيس ريجان: «إن الفلسفة القضائية للقضاة واضحة، لأنهم اكتسبوا الخبرة، ويمكن الرجوع لأرائهم المسجلة»⁽²⁹⁾. وقد كان مرشحو ريجان جميعهم من القضاة. وعادة مايفحص المسؤولون سيرة القضاة بعناية. ومما يذكر أن إدارة الرئيس ريجان أسقطت القاضي الفيدرالي باتريك هيجنبوثام من تكساس من قائمة الترشيح، لأنه ذيل رأياً من آرائه بحاشية «يجوز تفسيرها بأنه مساند للحكم الصادر في قضية رو ضد ويد»⁽³⁰⁾. وبصفة عامة فإن من يتم تعيينهم في المحكمة العليا من القضاة العاملين لا يخيبون آمال مرشحيهم فيهم في غالب الأمر بالمقارنة بغيرهم من المستشارين⁽³¹⁾.

وسواء أكان المؤهلون للترشيح قضاة أو لا، فإنه يمكن قياس آرائهم من تصريحاتهم العلنية، ومن تعاملاتهم مع الأشخاص المقربين للرئيس. وفي بعض الأحيان يقوم الرؤساء أو مندوبون عنهم بتوجيه الأسئلة المباشرة لمن تتجه النية لترشيحهم، وذلك للتعرف على وجهات نظرهم. وقد قام فريقان من المسؤولين الإداريين، ثم الرئيس ريجان نفسه، بتوجيه الأسئلة إلى ساندرا داي أوكونور، وقد ناقش ريجان معها قضية الإجهاض بالإضافة إلى قضايا أخرى. وفي عام ١٩٩١ أشار الفقيه القانوني روبرت بورك إلى حالة لأحد المستشارين العاملين، ولم يكن اسمه قد ورد في قوائم الترشيح للمحكمة العليا، وقد ألزم هذا المستشار نفسه بمواقف بعينها، أملا في الحصول على الترشيح؛ ويقول بورك «إنه في بعض الأحيان كان يضطر لمراجعة هذه الالتزامات قبل أن يدلي برأيه في إحدى القضايا»⁽³²⁾.

غير أن السياسات التي اتبعتها بعض القضاة خيبت آمال الرؤساء الذين اختاروهم. فقد ساء الرئيس أيزنهاور الاتجاه الليبرالي لاثنتين من معينيه، وهما إيرل وارين وويليام برنان. وطبقاً لإحدى الروايات التي شاعت، على الرغم مما يبدو من عدم صحتها، فإن الرئيس أيزنهاور أجاب عندما سئل عن أخطائه كرئيس «إنه أخطأ مرتين وأن كلا الخطأين مستقران في المحكمة العليا»⁽³³⁾.

ومثل هذه الأحداث المخيبة للآمال ليست نادرة الحدوث، غير أن معظم المرشحين يبدون اتفاقاً أيديولوجياً مع الرؤساء الذين اختاروهم بعد تعيينهم؛ كما أن الرؤساء الذين حرصوا على اختيار مرشحين متوافقين مع اتجاهاتهم لم يعانون إلا من حالات محدودة نسبية، من خيبة الأمل. فقد نجح الرئيسان فرانكلين روزفلت وريتشارد نيكسون في الحصول على مايريدانه من معيניהم، بينما لم يلق الرؤساء الذين لم

يكونوا حريصين في اختيارهم، ووجهوا اهتمامهم لمعايير اختيار أخرى نفس النجاح، ومثال ذلك الرئيس أيزنهاور.

وعندما يخيب أمل الرؤساء الذين أبدوا حرصاً كبيراً في اختيار مرشحين، فإن السبب غالباً ما يرجع إلى تغيير القاضي لمواقفه بعد التحاقه بالمحكمة العليا. ويتمثل «فشل» نيكسون الوحيد في هذا الصدد في تحول مرشحه هاري بلاكمن - الذي عرف بسجله المحافظ في بداية عمله بالمحكمة العليا - تدريجياً في اتجاه مواقف أكثر ليبرالية. ويشير أحد مساعدي الرئيس ريجان إلى أنه عند نظر ريجان في ترشيح أنتوني كنيدي فإن الإدارة الأمريكية «توافر لها اليقين» بأن كنيدي سيصوت لنقض الحكم الصادر في قضية رو ضد ويد. «ويؤكد مساعد الرئيس ريجان أن موظفيه تحدثوا مع كنيدي في هذا الشأن بالإضافة إلى أن كنيدي، يدين بالمذهب الكاثوليكي مما أكد هذا التصور»⁽³⁴⁾. وبالفعل فقد أيد كنيدي في عام ١٩٨٩ رأياً لويليام رينكويسست بدا وكأنه يساند نقض الحكم في رو ضد ويد. ولكن يبدو أن كنيدي قد أعاد النظر في موقفه، فبعد ثلاث سنوات نجد أنه شارك مع زميلين له رأياً أكد الحكم في قضية رو في أغلب جوانبها⁽³⁵⁾.

وعلى أي الأحوال فإن القضاة لا يمكنهم إرضاء الرؤساء في كافة مايتخذونه من قرارات، وعلى الرغم من أن الرئيس نيكسون قد استحسن دون شك معظم ما صدر عن معينيه من آراء، فإنه بالتأكيد لم يسعد بتصويتهم ضد موقفه في قضية الولايات المتحدة ضد نيكسون Nixon v. United States في عام ١٩٧٤، فقد طلب إليه أعضاء المحكمة العليا بالإجماع تسليم تسجيلات لأحاديثه الخاصة. ويقال إنه عند معرفة نيكسون بالقرار «انفجر غاضباً وسب رئيس القضاة الذي عينه وأسرف في سب معينيه الآخرين بلاكمن وباول»⁽³⁶⁾.

وعلى الرغم من أن بعض القضاة وبعض قراراتهم لاتحقق ما يأمل فيه الرؤساء، فلا تزال سلطة الرئيس لاختيار مرشحيه إحدى الوسائل الفعالة المتاحة للرئيس لتشكيل سياسات المحكمة العليا. وسيعالج الفصل الخامس على نحو مفصل الآثار المترتبة على استخدام تلك السلطة.

مكافأة المقربين شخصياً وسياسياً: كان آب فورتاس من زملاء الرئيس لنون جونسون المقربين. ففي عام ١٩٤٨، ساهم فورتاس بمهاراته القانونية في الحفاظ على الفوز الذي حققه جونسون في أثناء خلاف وقع حول انتخابه بمجلس الشيوخ. وقد تزايدت شهرة فورتاس كمحام قدير واستمر في إسداء النصيحة لجونسون الذي اعتمد اعتماداً كبيراً على مشورته. ولذلك فقد كان من الطبيعي أن يختار جونسون فورتاس مرشحاً للمحكمة العليا عند أول فرصة سنحت له. وجاء الترشيح على سبيل المكافأة ورد الجميل حتى وإن كان فورتاس نفسه راغباً عن قبولها. كما أن التحاق فورتاس

بالمحكمة العليا جاء على أساس معرفة جونسون الوثيقة بقدراته وآرائه.

وقد سلك جونسون مسلكاً شائعاً عند اختياره لفورتاس. إذ تبلغ نسبة المرشحين المعروفين شخصياً للرؤساء الذين رشحوهم حوالي ٦٠٪ من المرشحين للمحكمة العليا⁽³⁷⁾. وقد أقدم معظم الرؤساء الذين سبقوا جونسون – فرانكلين روزفلت وترومان وكينيدي – على اختيار مرشحين يعرفونهم شخصياً. ويبدو أن ترشيح ترومان لزملائه السياسيين على سبيل مكافأتهم كان معياره الأساسي لاختيار مرشحي المحكمة العليا.

وتعد بعض التعيينات بالمحكمة العليا مكافآت مباشرة عن خدمات سياسية. فقد قام أيزنهاور باختيار إيرل وارين رئيساً للقضاة لأسباب يتعلق بعضها بما قدمه وارين من مساندة فعالة لأيزنهاور في مؤتمر الحزب الجمهوري في عام ١٩٥٢. فقد قام وارين الذي كان يشغل منصب حاكم كاليفورنيا ورئيس وفد الولاية آنذاك بتقديم الأصوات التي كان أيزنهاور في حاجة إليها فيما يتصل بإحدى القضايا المبدئية، الأمر الذي ساهم في ضمانه لترشيح الحزب الجمهوري له.

غير أن تعيين فورتاس بالمحكمة العليا، ومحاولة جونسون غير الناجحة لترقيته لمنصب رئيس القضاة لم تتكرر ثانية في ربع القرن الماضي. فمُنذ عهد الرئيس نيكسون الذي خلف جونسون اتجه الرؤساء للأخذ في الاعتبار معايير أخرى، وخاصة اتجاهات المرشح تجاه السياسات الحكومية. ويغلب على مرشحي تلك الفترة عدم معرفتهم بالرئيس الذي قام بترشيحهم أو معرفتهم به على نحو محدود. وربما كان ويليام رينكويست، الذي شغل منصباً مسئولاً في وزارة العدل في فترة حكم نيكسون، قريباً منه بحكم منصبه في الحكومة، غير أن نيكسون لم يكن يذكر اسمه صحيحاً قبل ثلاثة أشهر من ترشيحه، إذ كان يدعوه «رنشبرج»⁽³⁸⁾. أما جيرالد فورد فإن تعيينه جون بول ستيفنز دعا أحد المراقبين إلى القول بأن «الصدقة انتصرت على الأيديولوجية»⁽³⁹⁾. غير أن الصدقة كانت تربط ما بين ستيفنز والمدعى العام إيوارد ليفي وليس بين ستيفنز وفورد. وهناك من المعينين من كان على صلة بالرؤساء الذين رشحوهم، غير أن صلاتهم بهم لم تكن قريبة.

ومع ذلك فقد يسترجع معيار مكافأة المقربين أهميته التي فقدتها في السنوات الأخيرة، وذلك لما يتميز به من قوة في بعض الأحيان. وعلى أي الأحوال تظل إحدى عناصر المكافأة على جانب من الأهمية: إذ ينتمي حوالي ٩٠٪ من مرشحي المحكمة العليا للحزب الذي ينتمي إليه الرئيس، ونادراً ما يقوم الرئيس باختيار مرشحين من الحزب المنافس. ويعود السبب الأول إلى أن من يشاركون الرئيس الرأي عادة ما ينتمون لحزبه نفسه، كما يسود الشعور بأن مثل هذه الجائزة القيمة ينبغي تقديمها للمخلصين من رجال الحزب. أما المرشحون غير المنتمين لحزب الرئيس فإن اختيارهم يتم لاعتبارات أخرى تهم الرئيس.

فعلى سبيل المثال، كان ترشيح الرئيس نيكسون للويس باول ترشيحاً لحام بارز أعطى الفرصة لنيكسون أن يحقق هدفه من تعيين أحد أبناء الولايات الجنوبية بالمحكمة العليا، معززا بذلك فرص إعادة انتخابه في ذلك الإقليم.

دعم القاييد السياسي للرئيس: وإذا كانت الترشيحات تقدم كمكافأة لمن قدم خدمات سياسية للرئيس في الماضي، فإنها يمكن أن تستخدم سعياً للحصول على مزايا سياسية في المستقبل. وغالباً ما يختار الرؤساء قضاة تتوافر لديهم صفات معينة تجعلهم قريبين من الزعماء والناخبين الذين يتمتعون بالصفات نفسها.

وقد كان العامل الجغرافي طوال تاريخ المحكمة أكثر العوامل أهمية. إذ كان الرؤساء يسعون لضمان تمثيل كل أقاليم الولايات المتحدة بالمحكمة العليا، لإرضاء أكبر عدد من الناخبين. وقد عزز من هذا الاهتمام ما للتنوع الجغرافي من قيمة عملية، فحتى عام ١٨٩١ كان القضاة «يجولون في الدوائر» ليمارسوا مهامهم القضائية في المحاكم الفيدرالية الأدنى في أنحاء الولايات المتحدة، ولذلك كان من المعقول أن يقوم الرئيس باختيار مرشحي المحكمة العليا من الدوائر القضائية التي يمثلونها.

وقد ظل العامل الجغرافي محتفظاً بأهميته في بعض حالات الترشيح؛ بل إنه اكتسب أهمية خاصة أحياناً. ومثال ذلك محاولات نيكسون إلحاق أحد أبناء الولايات الجنوبية بالمحكمة العليا. ولكن مع إلغاء مسئوليات القضاة الخاصة بزيارة الدوائر، وتضاؤل الوعي الإقليمي بين الناخبين، لم يعد للعامل الجغرافي بصفة عامة أهمية كبيرة في عملية الاختيار. وقد نتج عن ذلك أن أصبحت المحكمة العليا أقل توازناً من الناحية الجغرافية.

وقد كان للاهتمام بتمثيل جماعات الأقليات العرقية والدينية في القرن العشرين تأثيره على بعض الترشيحات، غير أن هذا الاعتبار قلما اكتسب أهمية خاصة. وقد كان ترشيح أنتونين سكاليا الذي ينحدر من أصل إيطالي، علامة بارزة تضاف إلى رصيد ريجان، وبالمثل كان ترشيح كلينتون لروث بادر جنزبرج وهي أول قاضية يهودية منذ ١٩٦٩.

ومع ذلك فقد اكتسب التمثيل على أساس من العرق والنوع أهمية خاصة. وقد عكس ترشيح الرئيس بوش لكلاينس توماس خلفاً لثيروجود مارشال مدى الضغط الذي تعرض له للحفاظ على تمثيل الزنوج بالمحكمة. ويشير أحد الباحثين أن «النوع كان عاملاً حاسماً» في ترشيح ريجان لساندرا داى أوكونور في فترة ساد فيها الشعور بأنه يجب تعيين امرأة بالمحكمة العليا⁽⁴⁰⁾. وعندما وقع اختيار كلينتون على جينزبرج كان يؤكد مساندته للجماعات الساعية لتمثيل أكبر للمرأة في الحكومة الأمريكية.

ويمكن للرؤساء أن يستغلوا الترشيحات للمحكمة العليا لاكتساب مزايا سياسية بأساليب أخرى، ومثال

ذلك ترشيح توماس المعروف باتجاهاته المحافظة المتشددة، مما ساهم في دعم تأييد الجماعات المحافظة المهمة بالمحكمة العليا للرئيس بوش. بل إن الكاتب السياسي دافيد برودر يشير إلى اقتناع مستشاري الرئيس بوش بأن ترشيح توماس سيضع أعضاء مجلس الشيوخ من الديمقراطيين في وضع حرج، لأنهم لن يرغبوا في معارضة مرشح أسود. ويؤكد برودر أن التصديق على ترشيح توماس «حقوق ما كان مستشارو الرئيس بوش يأملون في تحقيقه على وجه التقريب. فقد وحد المحافظين وأحدث انقساماً بين الديمقراطيين»⁽⁴¹⁾.

وعلى الرغم من أهمية الترشيح للمحكمة العليا، فمن المشكوك فيه أن يكون له تأثير مباشر على عملية التصويت لاختيار رئيس الولايات المتحدة، فهو على الأرجح يساعد الرؤساء في الحصول على دعم الزعماء السياسيين والعناصر النشطة، الأمر الذي يحسن من موقفهم الانتخابي على نحو غير مباشر. وعلى أي الأحوال فإن استخدام التعيين في المناصب العليا للتقرب إلى الناخبين يعد تقليداً راسخاً. وعلى سبيل المثال، فإن ترشيح امرأة لا يعني أن الرئيس يسعى لتحقيق مكسب سياسي فحسب، وإنما يشير أيضاً إلى اعتقاده بأهمية التمثيل النسائي في المحكمة العليا، وما يعود به من مزايا على البلاد.

توقعات التصديق على الترشيح: ونظراً لأنه يتعين على المرشحين أن يواجهوا امتحاناً دقيقاً أمام مجلس الشيوخ، فإن الرؤساء يفضلون أن يتمكن مرشحوهم من الفوز بالتصديق بسهولة. إذ تتطلب معارك التصديق الصعبة من الرئيس استنزاف موارد سياسية ذات قيمة، كما أن إلحاق مجلس الشيوخ الهزيمة بالمرشح تعد هزيمة للرئيس في الوقت ذاته. وكما ورد سابقاً، فإن هذا الاعتبار يمنع الرؤساء من اختيار مرشحين تثار حول كفائتهم أو مسلكهم الأخلاقي شبهات. وبالمثل فإن الرؤساء يتجنبون ترشيح من يمكن أن يكون مثار اعتراض في مجلس الشيوخ بسبب آرائه القانونية تجاه بعض قضايا السياسات. وبالتحديد يتجه الرؤساء لاختيار مرشحين معتدلين نسبياً، ويتعدون عن ترشيح الليبراليين أو المحافظين المتشددين، رغبة منهم في تجنب معارك التصديق بمجلس الشيوخ. ويزيد من احتمال اللجوء إلى هذا الأسلوب في الاختيار عدم توافر الأغلبية لحزب الرئيس بمجلس الشيوخ.

وقد كان لذلك المعيار أهمية كبرى للرئيس كلينتون عند اختياره لروث بادر جنزبرج وستيفن بريير اللذين يعدان من الشخصيات المعتدلة. وعلى الرغم من أنهما يتبنيان اتجاهات أكثر ليبرالية مما يمكن للجمهوريين تقبله، فإن هذه الاتجاهات تعد أقل ليبرالية بالمقارنة باتجاهات العديد من المرشحين الذين يمكن أن يقع عليهم اختيار رئيس ديمقراطي. وقد نتج عن ذلك توقع حصولهما على فوز سهل بالتصديق في مجلس الشيوخ. وكان الاختيار قد وقع على بريير بعد تهديد أعضاء مجلس الشيوخ من الجمهوريين، بمعارضة ترشيح وزير الداخلية بروس بابيت لما رأوه من اتجاهاته المسرفة في الليبرالية، ولأنهم يخالفونه

الرأى بشأن سياساته تجاه الأراضي الفيدرالية في غرب البلاد. وعلى الرغم من أن احتمال التصديق على ترشيح باييت كان وارداً، فإن كلينتون فضل عدم الدخول في معركة مع مجلس الشيوخ في فترة عانى خلالها من ضعف موقفه السياسى، كما أنه أراد تركيز جهوده على قضايا أخرى مثل قضية الرعاية الصحية. بالإضافة إلى أن المعتدلين من أمثال جنزبرج ويريير قد يكونون أقرب لتوجهات كلينتون من غيرهم من المؤهلين للترشيح من الذين يتبنون آراء ليبرالية متشددة.

ولم يعط بعض الرؤساء أهمية لاعتبارات التصديق، فقد وقع اختيار الرئيس ريجان على روبرت بورك والرئيس بوش على كلارنس توماس على الرغم من توقعهما معارضة قوية من مجلس الشيوخ الذى يسيطر عليه الديمقراطيون لترشيحهما. غير أن كلا الرئيسين لم يتجاهلا هذا الاعتبار كلية. فقد اختار الرئيس بوش دافيد ساوتر الذى عرف باتجاهاته المحافظة، غير أنه لم يعبر كتابة أو قولاً عن آرائه فى القضايا القانونية الخلافية إلا فى أضيق الحدود؛ ولذلك فقد واجه أعضاء مجلس الشيوخ من الديمقراطيون مهمة صعبة عندما أريدوا جمع معلومات يستغلونها لمعارضة ترشيح ساوتر. (ومن المحتمل أن يتبع رؤساء آخرون النهج نفسه).

ملخص: يخضع الترشيح للمحكمة العليا لعدة معايير وتخدم أغلب ترشيحات الرؤساء أهدافاً متعددة. وتعد الاعتبارات التى نوقشت فيما سبق هامة لبعض الترشيحات، غير أن أهميتها تفاوتت بمرور الزمن وتغير المرشحين.

ونظراً لما تتمتع به المحكمة العليا من مكانة هامة، فإن ذلك الوضع ينعكس على عملية اختيار القضاة العاملين بها من ناحيتين على الأقل. ففى المقام الأول، يهتم الرؤساء اهتماماً كبيراً بالنظر فى اعتبارات الترشيح بدرجة تفوق اهتمام مندوبيهم بالترشيح للمحاكم الأدنى. وثانياً، يتجه اهتمام الرؤساء إلى عاملى الكفاءة والاتجاهات السياسية بدرجة تفوق اهتمامهم بالاعتبارات «السياسية» الخاصة بمكافحة المقربين ودعم التأييد السياسى. وإذا كان قضاة المحكمة العليا أكثر علماً بالقانون من قضاة المحاكم الأدنى، وكانت اتجاهاتهم السياسية معبرة على نحو دقيق عن آراء من رشحهم من الرؤساء، فإن ذلك يرجع بدرجة كبيرة إلى دوافع الرؤساء القوية لتحقيق هذه الأهداف.

تصديق مجلس الشيوخ على الترشيحات

ما إن يعلن الرئيس عن اختياره لأحد المرشحين ليشغل أحد المقاعد الخالية بالمحكمة العليا، حتى يتم تحويل الترشيح إلى مجلس الشيوخ للتصديق عليه. ويعرض الترشيح أمام اللجنة القضائية التى يقوم أعضاؤها بجمع معلومات شاملة عن المرشح، وعقد جلسات استماع يستمعون خلالها لشهادة المرشح

بالإضافة إلى الشهود الآخرين، تم تقوم اللجنة بالتصويت لرفع توصيتها لمجلس الشيوخ. ويعرض الترشيح بعد ذلك على المجلس لمناقشته ثم التصويت على التصديق عليه. ويعتمد تقدير الفترة الزمنية التي تستغرقها عملية التصديق أساساً على درجة الجدل المثار حول الترشيح، غير أن الاتجاه العام في السنوات الأخيرة اتجه إلى دراسة أسماء المرشحين دراسة مستفيضة مطولة.

دور مجلس الشيوخ: يمكن مقارنة دور مجلس الشيوخ في اختيار قضاة المحكمة العليا بدور المجلس في اختيار قضاة المحاكم الإقليمية. فعند اختيار قضاة المحاكم الإقليمية يكتسب أعضاء مجلس الشيوخ المنتمون لحزب الرئيس - بفضل عادة «معاملة أعضاء مجلس الشيوخ» - حق النقض فيما يتصل بتعيين من يمثل ولاياتهم؛ فإذا رفضوا ترشيحاً أيدهم في ذلك الرفض أعضاء المجلس جميعهم. ولذلك تقوم الإدارة عادة بالتشاور مع أعضاء مجلس الشيوخ المعنيين قبل إجراء أى ترشيح. وكثيراً ما يلعب أعضاء مجلس الشيوخ دوراً كبيراً في مرحلة الترشيح إذ يقترحون أسماء المرشحين، وفي بعض الأحيان يصرون على ترشيح مرشح بعينه. وهكذا فما أن تتفق الإدارة وأعضاء المجلس على مرشح ما، فإن مجلس الشيوخ عادة ما يصدق على الترشيح بأقل قدر من التدقيق.

ويختلف الموقف تماماً عند اختيار قضاة المحكمة العليا. فخلال هذا القرن لم يتمتع أعضاء مجلس الشيوخ الممثلين للولايات التي ينتمي إليها المرشحون بأية سلطات خاصة. وهكذا فإن دور مجلس الشيوخ في عملية الاختيار يوزع على أعضائه كافة. ويحدث في بعض الأحيان أن يقوم الرئيس بإجراء مشاورات مع عدد من أعضاء المجلس حول من ينوون ترشيحهم - وقد قام بذلك بيل كلينتون - ولكن هذه المشاورات تتم على أساس ما يتمتع به أعضاء المجلس من مكانة داخل المجلس، وفي علاقتهم بالإدارة الأمريكية، ولا صلة لها بالولايات التي يمثلونها.

ونظراً لأنه لا يمكن لأى عضو من مجلس الشيوخ أن يستخدم حق النقض ضد أى مرشح، فإن الرؤساء لا يشعرون بالحاجة في كثير من الأحيان للتشاور مع أعضاء المجلس. وبداية فإن مجلس الشيوخ لا يشغل مركزاً قوياً، إذ تعد عملية التصديق التي يقوم بها مجرد رد فعل لاختيارات الرؤساء، كما يفترض في كافة الأحوال أن ترشيحات الرؤساء تلقى قبول مجلس الشيوخ. وقد عبر مالكولم والوب عضو مجلس الشيوخ عن ولاية ويومنج عن هذا الافتراض في عام ١٩٩٣ بقوله «أعرف من البداية أنني غير مقتنع» بأى مرشح يختاره كلينتون. ولكننى سأصوت بالموافقة إلا إذا شابت شخصية المرشح العيوب، فهذا ما جلبه المجلس»⁽⁴²⁾.

غير أن مجلس الشيوخ يولى أهمية كبيرة لترشيحات المحكمة العليا، فيخضعها للفحص الدقيق الذي لا يتوافر لترشيحات المحاكم الإقليمية، كما أن رفض المجلس التصديق على بعض الترشيحات من حين

لآخر يذكرنا بأن عملية التصديق ليست تحصيل حاصل. ولا شك في أن ذلك يدعو الرئيس إلى أن يأخذ في حسبانته رد فعل مجلس الشيوخ المحتمل في ترشيحه للمحكمة العليا.

سجل مجلس الشيوخ: مع نهايات عام ١٩٩٤ رفض مجلس الشيوخ التصديق على ستة وعشرين ترشيحاً للمحكمة العليا من خلال التصويت أو الامتناع عن اتخاذ قرار. وتشكل هذه الحالات الست والعشرين حوالى سدس الترشيحات التى نظرها مجلس الشيوخ. وتعد هذه النسبة أعلى نسبة لرفض ترشيحات يقترحها الرئيس. فعلى سبيل المثال لم تتعد حالات رفض المجلس لترشيحات الرئيس لمناصب الوزراء تسع حالات.

وقد لاقت ترشيحات الرؤساء للمحكمة العليا فى القرن العشرين نجاحات تفوق ترشيحات الرؤساء فى القرن الماضى. فمنذ عام ١٩٠٠ لم تتعد حالات رفض مجلس الشيوخ لترشيحات الرؤساء - التى بلغت ستين ترشيحاً - خمس حالات فيما يلى بيانها: ترشيح الرئيس هوفر لجون باركر فى عام ١٩٣٠، وترشيح الرئيس جونسون لآب فورتاس ليرقى لمنصب رئيس القضاة فى عام ١٩٦٨ (وقد تم سحب ترشيحه بعد فشل مؤيدى فورتاس فى إنهاء محاولات التعطيل الرامية إلى رفض التصديق على ترشيحه)، وترشيح نيكسون لكلمنت هايتزورث فى عام ١٩٦٩ وج. هارولد كارسويل فى عام ١٩٧٠ (كلاهما لنفس المقعد)، وترشيح ريجان لروبرت بورك فى عام ١٩٨٧. أضف إلى ذلك أن اثنين من المرشحين الناجحين حصلوا على التصديق بأقل من ثلثى عدد أعضاء مجلس الشيوخ.

ويشير هذا السجل بما يحويه من نجاحات الاهتمام، غير أنه قد يقدم انطباعاً غير صحيح فيما يتصل بأسلوب مجلس الشيوخ فى التعامل مع ترشيحات المحكمة العليا، وخاصة منذ أواخر الأربعينيات. فقد قام مجلس الشيوخ خلال هذه الفترة بفحص الترشيحات فحصاً دقيقاً، كما يبدو من بعض الإجراءات المتبعة، مثل الفترات الممتدة لجلسات الاستماع. أما فيما يخص الترشيحات الثمانى والعشرين التى عرضت على مجلس الشيوخ منذ عام ١٩٤٩ وحتى نهاية عام ١٩٩٤، فإن المجلس رفض أربعة ترشيحات منها. وتلقت سبعة ترشيحات أكثر من عشرة أصوات سلبية، بينما واجه مرشحون آخرون معارضة حادة. ويوضح جدول ٢ - ٢ عرضاً لتصويت مجلس الشيوخ خلال تلك الفترة. والأمر المؤكد هو أن مجلس الشيوخ لم يمنح تصديقه لمرشحي المحكمة العليا بون فحص وتدقيق.

ويمكن تفسير ارتفاع معدل الترشيحات الناجحة فى القرن العشرين والمعارضة الحادة التى ثارت مراراً ضد المرشحين بالسبب ذاته، ألا وهو دواعى المعارضة للمرشحين⁽⁴³⁾.

دواعى المعارضة للمرشحين: قام الرئيس ريجان فى عام ١٩٨٦ بترشيح أنتونين سكاليا، وهو قاض فيدرالى معروف، وأحد المبرزين فى مجال البحوث القانونية، كما أنه معروف باتجاهاته المحافظة

المتشددة. وقد صدق مجلس الشيوخ بالإجماع على ترشيح سكاليا. وفي العام الذي يليه اختار ريجان روبرت بورك، وهو أيضاً قاض فيدرالى معروف، وفقهه قانونى معروف باتجاهاته المحافظة المتشددة. وقد رفض مجلس الشيوخ التصديق على ترشيحه، وكان من نصيبه أكبر عدد من الأصوات السلبية. وتلقى اختلافات النتائج هذه الضوء على بعض الظروف التى تحدد مدى قوة المعارضة للمرشحين.

وتتشابه معالجة مجلس الشيوخ للتصديق على ترشيح سكاليا وبورك من جانب واحد على درجة كبيرة من الأهمية: فكل المرشحين تلقى تأييداً من أعضاء المجلس المحافظين، فمن المتوقع ألا يقدم أعضاء المجلس الذين تتفق آراؤهم مع آراء المرشح على معارضة ترشيحه. وتعتمد قوة المعارضة للمرشح فى إحدى جوانبها على عدد الأعضاء الذين تختلف آراؤهم مع آراء المرشح بشدة، وقد عانى بورك من ذلك لتحول مجلس الشيوخ إلى أغلبية ليبرالية بعد انتخابات عام ١٩٨٦. ومع ذلك فإن أكثر العوامل أهمية يكمن فى استعداد أعضاء مجلس الشيوخ المخالفين للمرشح فى الرأى للتصويت ضده. ويتوقف ذلك الاستعداد على عدة عوامل يعد من أهمها العوامل الأربعة التالية ذكرها:

أحد هذه العوامل هو القوة السياسية التى يتمتع بها الرئيس داخل مجلس الشيوخ، فإذا كان الرئيس ضعيفاً من الناحية السياسية فإن من ينوون معارضته من بين أعضاء المجلس سيجدون أن شن حملة لهزيمة مرشحيه لن تستنزف قواهم وقد تنتهى بالنجاح. وتشير الأرقام إلى أن الرؤساء الذين كانت أحزابهم تتمتع بأغلبية فى مجلس الشيوخ حصل ٩٠٪ من مرشحيهم على تصديق المجلس بينما لم يحصل إلا ٦١٪ من مرشحي الرؤساء الذين واجهوا أغليات معارضة بالمجلس على التصديق على ترشيحاتهم⁽⁴⁴⁾. وقد نظر فى ترشيح سكاليا مجلس الشيوخ ولجنته القضائية اللذان تسيطر عليهما أغلبية جمهورية، بينما نظر فى ترشيح بورك مجلس الشيوخ الواقع تحت سيطرة الديمقراطيين. كما أن الترشيحات التى يقوم بها الرئيس فى نهاية فترة رئاسته تلقى المعارضة، وذلك لتدنى شعبيته، فبعض الرؤساء الذين يستعدون لمغادرة مناصبهم يشبهون بـ «بطة عرجاء» بالإضافة إلى أن المشاعر الحزبية تزداد قوتها. وتشير الأرقام إلى أن حوالى نصف المرشحين المختارين فى العام الأخير من فترة الرئاسة يلقون الهزيمة فى مجلس الشيوخ⁽⁴⁵⁾.

وثانى هذه العوامل – وهو عامل سياسى أيضاً – يتصل بدور الجماعات ذات المصالح الخاصة. فإذا شنت بعض هذه الجماعات التى يركن إليها عضو مجلس الشيوخ لانتخابه حملة ضد أحد المرشحين، فمن المحتمل أن يصوت عضو المجلس ضد هذا المرشح، توقعاً لمكاسب سياسية يحققها. ويصدق هذا الفرض بالطبع إذا كان موقف تلك الجماعات متطابقاً مع الرأى السائد فى الولاية التى يمثلها عضو مجلس الشيوخ. وبالإضافة إلى ذلك فإن المعارضة الشديدة التى تقوم بها الجماعات يمكنها زعزعة افتراض

الجدول رقم ٢-٢
تصويت مجلس الشيوخ علي ترشيحات المحكمة العليا ١٩٤٩ - ١٩٩٤

| اسم المرشح | عام | نتيجة التصويت |
|-------------------------------|--------|------------------------------|
| توم كلارك | ١٩٤٩ | ٧٣ - ٨ |
| شيرمان منتون | ١٩٤٩ | ٤٨ - ١٦ |
| إيرل وارين | ١٩٥٤ | لم تسجل نتيجة التصويت |
| جون هارلان | ١٩٥٥ | ٧١ - ١١ |
| ويليام برنان | ١٩٥٧ | لم تسجل نتيجة التصويت |
| تشارلز ويتيكر | ١٩٥٧ | لم تسجل نتيجة التصويت |
| بوتر ستيوارت | ١٩٥٩ | ٧٠ - ١٧ |
| بايرون وايت | ١٩٦٢ | لم تسجل نتيجة التصويت |
| أرثر جولدبرج | ١٩٦٢ | لم تسجل نتيجة التصويت |
| أب فورتاس | ١٩٦٥ | لم تسجل نتيجة التصويت |
| ثيرجود مارشال | ١٩٦٧ | ٦٩ - ١١ |
| أب فورتاس ^(أ) | ١٩٦٨ | تم سحب ترشيحه ^(ج) |
| هوفر ثورنبري | (١٩٦٨) | لم يتم التصويت |
| وارين برجر | ١٩٦٩ | ٧٤ - ٢ |
| كلمنت هاينزورث | ١٩٦٩ | ٤٥ - ٥٥ |
| ج. هارولد كارسويل | ١٩٧٠ | ٤٥ - ٥١ |
| هاري بلاكمن | ١٩٧٠ | ٩٤ - صفر |
| لويس باول | ١٩٧١ | ٨٩ - ١ |
| ويليام رينكويس | ١٩٧١ | ٦٨ - ٢٦ |
| جون بول ستيفنز | ١٩٧٥ | ٩٨ - صفر |
| ساندرا داي أوكونور | ١٩٨١ | ٩٩ - صفر |
| ويليام رينكويس ^(ج) | ١٩٨٦ | ٦٥ - ٢٢ |
| أنتونين سكاليا | ١٩٨٦ | ٩٨ - صفر |
| روبرت بورك | ١٩٨٧ | ٤٢ - ٥٨ |
| لوجلاس جينزيرج | (١٩٨٧) | لم يتم التصويت |
| أنتوني كنيدى | ١٩٨٨ | ٩٧ - صفر |
| دافيد ساوتر | ١٩٩٠ | ٩٠ - ٩ |
| كلارنس توماس | ١٩٩١ | ٥٢ - ٤٨ |
| روث بادر جينزيرج | ١٩٩٣ | ٩٦ - ٢ |
| ستيفن بريير | ١٩٩٤ | ٨٧ - ٩ |

المصدر: Elder Witt, *Congressional Quarterly's Guide to the Supreme Court*, 2d ed. (Washington, D.C.: Congressional Quarterly Inc., 1990), 998, updated by the author.

أ - لم تسجل نتيجة التصويت.

ب - للترقية لمنصب رئيس القضاة.

ج - تم سحب الترشيح عندما تعذر وضع حد لمحاولات التعطيل التي استهدفت رفض ترشيحه، وكانت نتيجة التصويت لإنهاء هذه المحاولات ٤٥ - ٤٢، بينما كان المطلوب لإنهائها ثلثي عدد الأصوات.

حصول المرشح على التصديق، مما يدفع معارضيهِ المحتملين إلى العمل على رفض ترشيحه. وقد قامت بعض الجماعات الليبرالية ببعض المعارضة لترشيح سكاليا، غير أنها كثفت هجماتها ضد ترشيح ويليام رينكويس رئيساً للقضاة في الوقت ذاته.

وثالث هذه العوامل يكمن في ما يبدو من مؤهلات المرشح. فالمرشحون الذين يمكن الطعن في قدراتهم أو أخلاقياتهم يصبحون محل معارضة، إذ أن الأصوات الموجهة ضد التصديق على ترشيحهم يمكن تفسيرها على أسس «موضوعية» لا «سياسية» في المقام الأول. كما يمكن أن يدفع القول بعدم كفاءة أحد المرشحين المعتدلين أيديولوجيا إلى معارضة التصديق. ويعد بورك استثناء من هذه القاعدة، لأنه - مثله مثل سكاليا - لم يواجه أية مشكلات حقيقية فيما يتصل بتقويم مؤهلاته.

ورابع هذه العوامل يتعلق بما يبدو من أهمية الترشيح ذاته، مما يجعل أعضاء المجلس يتدبرون ما إذا كانت جهودهم لرفض التصديق ستكون ذات قيمة. وربما كان التفسير الرئيسى للتدقيق الذي خضعت له ترشيحات الرؤساء مؤخراً راجعاً إلى تزايد أهمية المحكمة العليا في حسم قضايا السياسات الحكومية التي يثور الجدل من حولها. فإذا توافر للمرشح القدرة على تغيير سياسات المحكمة على نحو ملموس، فإن ترشيحه يحظى بأهمية خاصة. وقد كان سكاليا محافظاً متشدداً عندما رشح ليحل محل أحد المحافظين المتشددين، ألا وهو رئيس القضاة وارين برجر، غير أن بورك كان سيحل محل لويس باول وهو محافظ معتدل في فترة انقسمت فيها المحكمة أيديولوجيا، ولذلك فإن بورك في حالة التصديق على ترشيحه كان سيخل بالتوازن داخل المحكمة على نحو مؤثر.

ويمكن دراسة هذه الأفكار العامة على نطاق أوسع إذا ما ألقينا الأضواء على تعامل مجلس الشيوخ مع الترشيحات للمحكمة العليا من عام ١٩٦٨ حتى عام ١٩٩٤، ويمكن أن تنقسم قرارات المجلس في هذه الفترة إلى فئات ثلاث: منح التصديق دونما صعوبات تذكر، ومنح التصديق بعد الخوض في صعوبات حقيقية، ورفض التصديق على الترشيح.

التصديقات السهلة: من بين المرشحين السبعة عشر الذين عرضت أسماؤهم على مجلس الشيوخ للتصديق عليها فيما بين عام ١٩٦٨ وعام ١٩٩٤ فاز تسعة بتصديقات تميزت بالسهولة النسبية، وهؤلاء التسعة هم: وارين برجر، هارى بلاكمن، لويس باول، جون بول ستيفنز وساندرا داى أوكونور، وأنتونين سكاليا، وأنتونى كنيدي، وروث بادر جنزيرج، وستيفن بريير. وهناك خمسة لم يحصلوا على أصوات سلبية، بينما حصل باول على صوت سلبى واحد، وحصل كل من برجر وجنزيرج على ثلاثة أصوات سلبية، ويمكن أن نضم بريير لهذه الفئة على الرغم من أن تسعة أعضاء صوتوا ضد التصديق على ترشيحه.

ولا يعنى ذلك أن هؤلاء المرشحين حصلوا على تأييد مطلق. فبطبيعة الحال كان الديمقراطيون

الليبراليون يفضلون ترشيح من هم أقل محافظة من برجر وسكاليا. كما عارضت الجماعات المعارضة للإجهاض أوكونور وجنزبج. غير أن هؤلاء المرشحين لم تؤثر في مواقفهم تلك التحديات القوية لأن مؤهلاتهم الموضوعية لم ترق إليها الشكوك، ولأن مواقفهم الأيديولوجية لم تثر قلق أعضاء مجلس الشيوخ إلا بدرجة محدودة.

وقد ساعدت الظروف على نجاح مرشحين آخرين إلى جانب سكاليا. ومن المحتمل أن بلاكمين كان سيفوز بالتصديق على ترشيحه على أي حال، غير أن حصوله على التصديق كان مؤكداً لرغبة المجلس الجماعية في تجنب المعركة الثالثة على التوالي ضد ترشيحات الرئيس نيكسون. وقد اختلف المراقبون حول مدى ليبرالية جنزبج، غير أن وجودها في المحكمة العليا قد قلل من حدة الاتجاهات المحافظة السائدة بالمحكمة.

ويعد التصديق على ترشيح بريير حالة خاصة. فلم يكن هناك شكاً في قدراته محامياً وقاضياً، وقد كسب احترام الديمقراطيين والجمهوريين في أثناء عمله باللجنة القضائية التابعة لمجلس الشيوخ. ولذلك فقد بدا اختياره أمراً موفقاً للعديد من أعضاء المجلس المحافظين. ولهذه الأسباب حصل بريير على تأييد واسع النطاق، وفاز بتصديق سهل بالفعل.

ومع ذلك فقد صوت تسعة أعضاء جمهوريين ضد التصديق على ترشيحه. كما أن هناك من أعلنوا أنهم لا يتفقون مع ليبرالية بريير التي بدت لهم مسرفة. كما أشار بعض المعارضين إلى استثمار بريير لأمواله في شركة تأمين لويدز بلندن، مما مهد الطريق لعدة اتهامات تتصل باقتناده للحرص لاستثماره في مجال غير آمن، واشتراكه السابق في عدد من القضايا على الرغم مما بدا من تضارب في المصالح المالية، واحتمال أن يقوم بريير برد نفسه كقاض في المحكمة العليا في الكثير من الحالات لتجنب مثل هذا التضارب. غير أن الأعضاء الآخرين رفضوا هذه الحجج، ولم يتعرض ترشيح بريير للشك مطلقاً إلا في حالة الكشف عن معلومات تضر بموقفه، وقد كان هذا الأمر مستبعداً أيضاً.

التصديقات الصعبة: حصل بعض المرشحين على التصديق بصعوبة، ومن هؤلاء المرشحين نذكر ويليام رينكويسست عند ترشيحه كقاض في عام ١٩٧١، وكريستين للقضاة في عام ١٩٨٦؛ وكلايرنس توماس في عام ١٩٩١؛ ويقدر أقل من الصعوبة حصل دافيد ساوتر على التصديق على ترشيحه في عام ١٩٩٠. وفي كل حالة من هذه الحالات أثار الاتجاه المحافظ للمرشح معارضة الجماعات ذات المصالح وأعضاء المجلس الليبراليين.

وعند ترشيح رينكويسست للمرة الأولى في عام ١٩٧١، تزعم مؤتمر الزعامة للحقوق المدنية حركة المعارضة لهذا الترشيح. وكانت حجة معارضي رينكويسست أن مواقفه المحافظة من الحريات المدنية بلغت

حداً من التطرف لا يلبق بقاوض في المحكمة العليا. غير أن الإقرار بكفافته القانونية أضعف المعارضة ضده. وبذلك اضطر المعارضون لأن يقيموا حججهم على أسس أيديولوجية خالصة، مما لم يكن له القوة الكافية لإقناع بعض الأعضاء الليبراليين للتصويت ضد ترشيحه. وقد حصل رينكويسست على التصديق بأغلبية ٦٨ صوتاً مقابل ٢٦.

وقد اتسم نشاط رينكويسست كقاوض بالمحافظة مثلما كان متوقعاً، ولذلك فقد أثار احتمال ترقيته لمنصب رئيس القضاة في عام ١٩٨٦ معارضة قوية من جماعات المصالح أعضاء المجلس الليبراليين. وقد سعى المعارضون إلى كسب التأييد بإثارة الشكوك حول أخلاقيات رينكويسست؛ فقد اتهموه بتهديد ناخبي أريزونا ذوي الأصول السوداء والأسبانية في الستينيات، وبالإشتراك في اتخاذ قرار في عام ١٩٧٢ على الرغم من مسئوليته السابقة في المشاركة في وضع السياسات الحكومية موضع التحدي، وكذلك شرائه عقارين ورد في حجتهم حظر بيعهما لأي أفراد ينتمون إلى جماعات الأقليات العرقية أو الدينية.

وقد جذبت هذه الاتهامات الأنظار على نحو كبير غير أنها لم تكن كافية لتوسيع مدى المعارضة الليبرالية. كما استفاد رينكويسست من السيطرة الجمهورية على مجلس الشيوخ. ولذلك تم التصديق على ترشيحه بأغلبية ٦٥ صوتاً مقابل ٣٣ بفارق عشرة أصوات عن التصديق السابق في عام ١٩٧١. وقد صوت الديمقراطيون من الولايات الشمالية، عدا قلة منهم، ضد رينكويسست، بينما صوت الأعضاء الآخرون لصالحه.

وقد أثار ترشيح دافيد ساوتر في عام ١٩٩٠ معارضة بعض أعضاء مجلس الشيوخ من الليبراليين بالإضافة إلى بعض الجماعات ذات المصالح، وذلك لما شكله ترشيحه من احتمال أن يشغل ساوتر المحافظ مقعد ويليام برنان الليبرالي في وقت انقسمت فيه المحكمة بالتساوي ما بين المحافظين والليبراليين. غير أن مؤهلات ساوتر الموضوعية كانت جيدة للغاية؛ كما لم يكشف تاريخه السابق عن آرائه فيما يتصل بقضايا السياسات. ولذلك فقد أشار أحد المعلقين إلى أن «أهم العوامل التي حققت الفوز لساوتر هي أنه لم يكن روبرت بورك»⁽⁴⁶⁾. فما أن أبدى ساوتر ما أفاد بأنه أكثر اعتدالاً من بورك فيما يتصل بآرائه وأسلوبه الشخصي، حتى بات التصديق على ترشيحه مؤكداً. وقد كانت نتيجة التصويت ٩٠ مقابل ٩.

ومن ناحية أخرى، فقد فاز كلارنس توماس بالتصديق على ترشيحه بعد عام من التصديق على ترشيح ساوتر بأقل فارق في نتيجة التصويت في القرن العشرين. وقد عارض ترشيح توماس العديد من الجماعات الليبرالية بسبب اتجاهه المحافظ، غير أن المعارضة لترشيحه داخل المجلس لم تنتشر بسرعة. ويعود ذلك إلى الشعور السائد بأن اتجاه المحكمة نحو المحافظة مستمر حتى وإن رفض المجلس ترشيح

توماس. كما أن الكثير من الديمقراطيين أيدوا استمرار تمثيل السود بالمحكمة. وقد نظمت إدارة الرئيس بوش حملة فعالة للحصول على التصديق لترشيح كلارنس توماس.

وقد ازدادت المعارضة ضد التصديق على ترشيح توماس بعد أن أدلى بشهادته أمام اللجنة القضائية. فقد أجاب توماس على الأسئلة التي وجهت إليه مقدماً آراءه بالتفصيل فيما يتصل ببعض القضايا القانونية. غير أنه رفض أن يتخذ موقفاً بخصوص بعض القضايا الأخرى، وتنصل جزئياً من أقوال أعلنها في الماضي. وقد أدى ذلك إلى تزايد القلق تجاه آرائه، وخاصة رأيه في قضية الإجهاض، وكذلك تجاه أمانته وقدراته. وقد انقسمت اللجنة بالتساوي (٧ ضد ٧) بشأن ترشيحه، ولم تقدم أية توصية لمجلس الشيوخ. غير أنه بدا أن توماس سيحصل على التصديق بعد أن أعلن معظم الأعضاء عن موافقهم على الرغم من كونه تصديقاً بفارق ضئيل في الأصوات. وقد أدى اتهام أنيتا هيل لتوماس بالتحرش الجنسي، وجلسات الاستماع التي عقدت للتحقيق في ذلك الأمر، إلى معارضة بعض الأعضاء للتصديق على ترشيحه، غير أن الأعضاء الآخرين التزموا بمواقفهم السابقة.

وقد جاءت نتيجة التصويت بأغلبية ٥٢ صوتاً مقابل ٤٨ على أساس من التوزيع الحزبي داخل المجلس، غير أن عضوين جمهوريين عارضوا التصديق، وأحد عشر عضواً ديمقراطياً أيدوه. وجدير بالذكر أن الأعضاء الديمقراطيين الذين أيدوا التصديق ينتمون أساساً لولايات الجنوب، ولذلك فإن تأييدهم يعود لما شعروا به من تأييد دوائرهم الانتخابية ذات الأغلبية السوداء لترشيح توماس⁽⁴⁷⁾. ومثل هذه الاستجابة من جانب أعضاء مجلس الشيوخ تؤكد دور الرؤية الشعبية لقضايا التصديق، التي يثار حولها الجدل في عصرنا هذا.

هزيمة المرشحين: صوت مجلس الشيوخ لرفض ثلاثة ترشيحات من أربعة تم رفضها منذ عام ١٩٦٨ في الفترة بين عامي ١٩٦٨ و ١٩٧٠. وكان أب فورتاس - أحد القضاة العاملين بالمحكمة - أول من فشل في الحصول على تصديق المجلس على ترشيح الرئيس جونسون له رئيساً للقضاة في عام ١٩٦٨. وكانت اتجاهات فورتاس الليبرالية القوية، التي ظهرت في أثناء عمله في فترة رئاسة وارن الليبرالي، مثار معارضة المحافظين من أعضاء مجلس الشيوخ منذ المراحل المبكرة، كما أن بعض الجمهوريين أرادوا منع التصديق على ترشيح فورتاس، وذلك لحفظ المقعد الشاغر حتى يُعين رئيس جديد - كان من المتوقع أن يكون جمهورياً - ليقوم بالترشيح له في عام ١٩٦٩. وقد أشار المعارضون إلى واقعيتين أثارتا الشكوك حول التزام فورتاس الأخلاقي: الواقعة الأولى هي استمرارية مشاوراته مع الرئيس حول أمور السياسات بينما كان يشغل منصب قاض في المحكمة العليا، والواقعة الثانية هي قيامه بإلقاء تسع محاضرات بالجامعة الأمريكية بواشنطن العاصمة تقاضى عنها خمسة عشر ألف دولار تم جمعها من الشركات التجارية. وقد

وافقت اللجنة القضائية على الترشيح الذي تساوت بشأته الأصوات، ثم واجه الترشيح إجراءات لتعطيل التصديق عليه في داخل المجلس. وقد جاءت نتيجة التصويت لإنهاء هذه الإجراءات أقل أربعة عشر صوتاً من الأصوات اللازمة وهي الثلثان؛ وقد كان أغلب المعارضين تقريباً من الجمهوريين والديمقراطيين الذين يمثلون الولايات الجنوبية، وبناء على طلب فورتاس تم سحب ترشيحه.

وقد استقال فورتاس من عمله بالمحكمة العليا في عام ١٩٦٩. ووقع اختيار الرئيس ريتشارد نيكسون على كلمنت هاينزورث، الذي كان يشغل منصب رئيس القضاة في إحدى محاكم الاستئناف الفيدرالية، ليحل محل فورتاس. وقد أثار ترشيح هاينزورث معارضة جماعات العمال والجمعية الوطنية لتقدم الملونين بسبب سجل هاينزورث القضائي. وقد سعى الأعضاء الليبراليون في مجلس الشيوخ الذين أثار قلقهم هذا السجل إلى الانتقام لهزيمة فورتاس. كما وجه إلى هاينزورث اتهام بعدم الالتزام الأخلاقي : فقد شارك في النظر في قضيتين تتعلقان بفرع لشركات يمتلك أسهماً فيها، كما أنه قام بشراء أسهم من شركة أخرى في الفترة ما بين اتخاذ المحكمة قراراً لصالحها وإعلانها لهذا القرار. وقد أثارت هذه الاتهامات المزيد من المعارضة من جانب الأعضاء المعتدلين. وفي نهاية المطاف رفض مجلس الشيوخ ترشيح هاينزورث بأغلبية ٥٥ صوتاً في مقابل ٤٥ صوتاً، وقد شاركت أقلية كبيرة من الجمهوريين في التصويت ضد الترشيح.

وقد قام نيكسون بعد ذلك بترشيح قاضي استئناف آخر هو ج. هارولد كارسويل. وقد تمثل اتجاه أغلب أعضاء مجلس الشيوخ بعد المعركة ضد هاينزورث في مساندة المرشح التالي. بل إن أحد الأعضاء تنبأ بأن مرشح نيكسون الجديد «لن يواجه صعوبات في التصديق على ترشيحه إلا إذا كان قد ارتكب جريمة قتل لتوه»⁽⁴⁸⁾. غير أن ترشيح كارسويل أثار معارضة فورية تقريباً من جانب جماعات الحقوق المدنية لما اعتقدته هذه الجماعات من معاداة كارسويل لصالحها. وقد تلقت تلك المعارضة دعماً بعد الكشف عن عدد من الحقائق التي أشارت إلى معارضة كارسويل للنشطة لحقوق السود المدنية. كما أن كارسويل واجه انتقادات بشأن ما أشيع عن نقص كفايته القانونية. وقد شهد الدارسون القانونيون بأن قدراته محدودة، كما أظهرت البيانات أن نسبة كبيرة من أحكامه قد تم رفضها في محاكم الاستئناف. ولم يستطع مؤيدو كارسويل أن يواجهوا الهجوم عليه بنجاح، فرفض ترشيحه بأغلبية ٥١ صوتاً في مقابل ٤٥ صوتاً على أساس من توزيع الأصوات المقارب لنتيجة هاينزورث.

وتختلف هزيمة روبرت بورك في عام ١٩٨٧ عن هزيمة المرشحين الثلاثة الذين سبقوه، فلم يحدث أن وجهت ضده اتهامات تمس كفايته أو أخلاقه. غير أن الأعضاء الليبراليين ساورهم القلق تجاه اتجاهاته المحافظة المتشددة فيما يتصل بقضايا الحريات المدنية، واحتمال إخلاله بالتوازن الأيديولوجي داخل

المحكمة. وقد تولت الجماعات ذات المصالح حملة واسعة ضد التصديق على ترشيحه، كما تزعم إيوارد كنيدي، عضو مجلس الشيوخ عن ولاية ماساشوستس، المعارضة ضد بورك داخل المجلس. وقد تزايد القلق تجاه آراء بورك بعد أن أدلى بشهادته أمام اللجنة القضائية حيث أعلن بالتفصيل عن مواقفه من قضايا مثل حق الخصوصية.

وقد كان لتزايد مشاعر القلق ودرجة المعارضة غير المسبوقة للجماعات ذات المصالح أثرهما في هزيمة بورك. ويعد الموقف السياسي الضعيف للرئيس ريجان عاملاً هاماً أيضاً: فإلى جانب سيطرة الديمقراطيين على المجلس، فإن شعبية ريجان تدنت داخل مجلس الشيوخ وخارجه. وعلى الرغم من هذه العوامل، فإن الاحتمال كان قائماً لفوز بورك بالتصديق إذا ما قامت الإدارة الأمريكية بتنظيم حملة قوية لصالحه. وعلى أي حال، فقد رفض ترشيح بورك بأغلبية ٥٨ صوتاً مقابل ٤٢. وجاء التصويت مطابقاً للتوزيع الحزبي عدا أصوات ثمانية من الأعضاء، وقد تسببت المعارضة القوية وغير المتوقعة للديمقراطيين من الولايات الجنوبية في تشكيل هذه النتيجة.

ملخص : لعب مجلس الشيوخ منذ عام ١٩٦٨ دوراً أكثر إيجابية في فحص الترشيحات للمحكمة العليا. وكان أحد الأسباب التي دفعت المجلس للعب هذا الدور هو تزايد جهود الجماعات ذات المصالح الخاصة الموجهة لهزيمة بعض المرشحين. كما تمثل سبب آخر في تزايد الوعي بأن كل تعيين بالمحكمة العليا يمكن أن يؤثر تأثيراً بالغاً على السياسة القومية. وتعود أهمية قضية مثل الإجهاض إلى السببين معاً. وقد نتج عن هذه التطورات أن تحولت معارك التصديق الخاصة بترشيح روبرت بورك وكلارنس توماس إلى موضوعات تجذب الجماهير. كما أننا نجد أن التصديق على ترشيح شخصيات لا تثير الخلافات نسبياً مثل دافيد ساوتر وروث بادر جنزيرج خضعت للفحص الدقيق.

وعلى الرغم من هذه الاعتبارات جميعها، فلا يزال معظم المرشحين يفوزون بالتصديق على ترشيحاتهم وأغلبهم لا يواجهون صعوبات حقيقية. ولعل أحد أسباب نجاح المرشحين أن الرؤساء غالباً ما يختارون مرشحين من المتوقع قبول مجلس الشيوخ لهم. كما أنه من المهم أن نلاحظ أنه من المفترض بداية أن يقوم مجلس الشيوخ بالموافقة على التصديق. وعلى أساس هذا الفرض فإن الرؤساء يتمتعون بالجانب الأكبر من سلطة التعيين لمناصب القضاة في المحكمة العليا.

المؤهلون للترشيح

تحدد عملية الاختيار لقضاة المحكمة العليا سمات الأشخاص الذين يشغلون مقاعد القضاة بالمحكمة

وتثير سمات القضاة الاهتمام في حد ذاتها، لأنها تدل على الأساليب التي تؤدي إلى شغل تلك المراكز المرموقة في النظام السياسي الأمريكي. كما أن فهم المحكمة العليا لا يكتمل إلا بأخذ هذه السمات في الاعتبار، لما لها من أثر في خيارات القضاة السياسية.

وتمثل الطرق المؤدية إلى المحكمة العليا أهمية خاصة، كما أنها تساهم في إلقاء الضوء على الأسباب التي تجعل القضاة متشابهين في سمات بعينها. وقد تغيرت هذه الطرق بمرور الزمن. وفيما يلي دراسة للفترة الممتدة من فترة رئاسة فرانكلين روزفلت حتى يومنا هذا، وهي فترة شهدت اختيار ثلاثة وثلاثين قاضياً، بدءاً بهوجو بلاك في عام ١٩٣٧ وانتهاءً باستيفن بريير في عام ١٩٩٤. ويعرض جدول ٢ - ٣ بعض المعلومات الخاصة بهؤلاء القضاة: كما تلخص الصفحات التالية للجدول سيرة حياة قضاة المحكمة العليا في عام ١٩٩٤.

التاريخ المهني

المهن القانونية: لا يتطلب الدستور أن يكون اختيار قضاة المحكمة العليا من بين المحامين. ومع ذلك فإن واقع الأمر قد جعل الاختيار محصوراً في هذه الفئة دون غيرها. ويفترض أغلب المشاركين في عملية الاختيار أنه لا يمكن إلا لمن تلقى تدريباً قانونياً أن يحسن أداء مهامه في المحكمة العليا. وإذا أقدم الرئيس على ترشيح غير المحامين للمحكمة العليا، فإن هذا الافتراض بالإضافة إلى عدد المحامين الكبير بالمجلس كفيل برفض التصديق.

ولذلك يمثل استعداد المرشح للحصول على درجة علمية في القانون والقدرة على ذلك، أهم الشروط التي لا يمكن التسامح بشأنها. وقد التزم معظم قضاة المحكمة في المائة عام الأولى من تاريخها بالعرف السائد في ذلك الوقت، ألا وهو التدريب على يد أحد المحامين العاملين. وفي عديد من الحالات كان هؤلاء من المحامين البارزين في مهنتهم⁽⁴⁹⁾. وقد كان جيمس بيرنز الذي اختير في عام ١٩٤١ آخر القضاة الذين درسوا القانون عن طريق التدريب؛ وقد اتبع خلفاؤه ما يعد حالياً الأسلوب التقليدي للدراسة في كليات الحقوق. وقد حصل عدد كبير من القضاة على درجاتهم العلمية في القانون من كليات مرموقة. فقد حصل سبعة من القضاة التسعة العاملين بالمحكمة العليا في عام ١٩٩٤ على درجاتهم من هارفارد أو ييل أو ستانفورد.

المناصب العليا: ومثلما تمثل الثقافة القانونية أولى الخطوات الهامة على طريق الوصول إلى المحكمة العليا، فإن شغل إحدى المناصب العليا في الحكومة أو المهن القانونية يعد آخر الخطوات الهامة على الطريق لما تعنيه من تمتع شاغلها بالمصداقية. وربما كان من بين أقل المحامين شهرة أو قضاة

الجدول ٢ - ٣
بعض السمات المختارة للقضاة الذين تم تعيينهم منذ ١٩٧٣

| القاضي | السن ^(١) | الإقامة ^(٢) | كلية حقوق | المركز عند التعيين ^(٣) | سنوات عمله | الاختيارية ^(٤) | المناصب | المناصب الإلزامية ^(٥) |
|------------|---------------------|------------------------|-----------------------------|-----------------------------------|------------|---------------------------|--------------------------|----------------------------------|
| بلاك | ٥١ | ألاباما | ألاباما | عضو مجلس الشيوخ | ١ | عضو مجلس الشيوخ | - | - |
| ريد | ٥٣ | كنتاكي | كولومبيا | كبير مساعدي النائب العام | - | مجلس الولاية التشريعي | كبير مساعدي النائب العام | مجلس الولاية التشريعي |
| فراנקفورتز | ٥٦ | ماساشوسيتس | هارفارد | استاذ قانون | - | - | مجلس الولاية التشريعي | مجلس الولاية التشريعي |
| لوجلاس | ٤٠ | واشنطن | كولومبيا | رئيس لجنة الضمان والاستبدال | - | حاكم ولاية | - | رئيس لجنة الضمان والاستبدال |
| ميرفي | ٤٩ | ميشيغن | ميشيغن | النائب العام | ٧ | عضو مجلس الشيوخ | النائب العام | النائب العام |
| بيرنز | ٦٢ | ساوث كارولينا | لم يحصل على درجة في القانون | عضو مجلس الشيوخ | - | عضو مجلس الشيوخ | - | - |
| جاكسون | ٤٩ | نيويورك | ألبراني | النائب العام | - | - | النائب العام | النائب العام |
| رلدج | ٤٨ | أيدا | كولورادو | محكمة الاستئناف الأمريكية | ٤ | - | - | - |
| برتون | ٥٧ | أوهايو | هارفارد | عضو مجلس الشيوخ | - | عضو مجلس الشيوخ | - | - |
| فينسون | ٥٦ | كنتاكي | سنتر (كنتاكي) | وزير الفزارة | ٥ | مجلس النواب | وزير الفزارة | وزير الفزارة |
| كلارك | ٤٩ | تكساس | تكساس | النائب العام | - | - | النائب العام | النائب العام |
| متون | ٥٨ | إنديانا | إنديانا | محكمة الاستئناف الأمريكية | ٨ | عضو مجلس الشيوخ | مساعد الرئيس | مساعد الرئيس |
| واري | ٦٢ | كاليفورنيا | كاليفورنيا | حاكم ولاية | - | حاكم ولاية | - | - |
| هارلان | ٥٥ | نيويورك | نيويورك | محكمة الاستئناف الأمريكية | ١ | - | مساعد النائب العام | مساعد النائب العام |
| بريخان | ٥٠ | نيوجيرسي | هارفارد | محكمة الولاية العليا | ٧ | - | - | - |
| ويتكر | ٥٦ | مونتانا | كانساس سيتي | محكمة الاستئناف الأمريكية | ٢ | - | - | - |
| ستينرات | ٤٣ | أوهايو | بيل | محكمة الاستئناف الأمريكية | ٤ | مجلس المدينة | - | - |
| وايت | ٤٤ | كولورادو | بيل | وكيل النائب العام | - | - | وكيل النائب العام | وكيل النائب العام |
| جولبرج | ٥٤ | إلينوي | نورث ويستون | وزير العمل | - | - | وزير العمل | وزير العمل |

| | | | | | | | |
|----------------------------|---|----|---------------------------|------------|----------------|----|----------|
| مجلس حكومي | - | - | عمل خاص | بيل | أقليم كولومبيا | ٥٥ | فورتاس |
| كبير مساعدي النائب العام | - | ٤ | كبير مساعدي النائب العام | هاورد | نيويورك | ٥٩ | مارشال |
| مساعد النائب العام | - | ١٢ | محكمة الاستئناف الأمريكية | سانت بول | ميسوتا | ٦١ | برجر |
| - | - | ١١ | محكمة الاستئناف الأمريكية | هارفارد | ميسوتا | ٦١ | بلاكمن |
| مجلس الولاية لشئون التعليم | - | - | عمل خاص | واشنطن ولي | فرجينيا | ٦٤ | باول |
| مساعد النائب العام | - | - | مساعد نائب العام | ستانفورد | أريزونا | ٤٧ | رينكويست |
| - | - | ٥ | محكمة الاستئناف الأمريكية | نورث وسترن | إلينوى | ٥٥ | ستيفنز |
| مجلس الولاية التشريعي | ٦ | ٦ | محكمة الاستئناف للولاية | ستانفورد | أريزونا | ٥١ | أوكونور |
| مساعد النائب العام | - | ٤ | محكمة الاستئناف الأمريكية | هارفارد | إقليم كولومبيا | ٥٠ | سكاليا |
| - | - | ١١ | محكمة الاستئناف الأمريكية | هارفارد | كاليفورنيا | ٥١ | كينيدي |
| النائب العام للولاية | - | ١٢ | محكمة الاستئناف الأمريكية | هارفارد | نيهامبشاير | ٥١ | ساوتر |
| لجنة فرص العمل المتكافئة | - | ١ | محكمة الاستئناف الأمريكية | بيل | إقليم كولومبيا | ٤٢ | توماس |
| - | - | ١٢ | محكمة الاستئناف الأمريكية | هارفارد | إقليم كولومبيا | ٦٠ | جنزبرج |
| - | - | ١٣ | محكمة الاستئناف الأمريكية | هارفارد | ماساشوسيتس | ٥٦ | بريتر |

المصدر: Leon Friedman and Fred L. Israel, *The Justices of the United Supreme Court 1789 - 1969: Their Lives and Major Opinions* (New York: R.R. Bowker Co., 1969; 1978 supplement); (Harold W. Chase and Craig R. Ducat, *Constitutional Interpretation*, 2d ed. (St. Paul: West, 1979), 1361 - 1376; Elder Wirt, *Congressional Quarterly's Guide to the U.S. Supreme Court*, 2d ed. (Washington, D.C.: Congressional Quarterly Inc., 1990), 860 - 880; updated by the author.

أ - السن عند التعيين.

ب - محل السكن الأساسي قبل الاختيار.

ج - المناصب الواردة في هذا العمود وما يليه فيدرالية إلا إذا أثير إلى غير ذلك.

د - أعلى منصب

هـ - أعلى منصب إداري مع حذف المناصب الأقل شأنًا.

محاكم الموضوع بالولايات من يتمتعون بالأهلية اللازمة لترشيحهم لمناصب القضاة بالمحكمة العليا، غير أن مراكزهم المتواضعة ستثير الشكوك حول أهليتهم. كما أن شاغلي المناصب العليا في الحكومة أو المهن القانونية يلفتون أنظار الرؤساء والمسؤولين عن عملية الترشيح.

وقد شغل المرشحون الثلاثة والثلاثين الذين تم تعيينهم منذ عام ١٩٣٧ أربعة أنواع من المناصب عند تعيينهم. فقد شغل عشرة قضاة مناصب فيدرالية تنفيذية؛ وعمل سبعة منهم، بما فيهم رئيس القضاة رينكويس، في وزارة العدل. (ولا شك أن هذا العدد الكبير يعود إلى اشتراك وزارة العدل في عملية الاختيار). أما القضاة الثلاثة الآخرون فقد شغلوا مناصب رئيس لجنة الضمان والاستبدال (بوجلاس)، ووزير الخزانة (فينسون)، ووزير العمل (جولدرج).

وقد شغل ستة عشر قاضياً، بما فيهم القضاة الثمانية العاملون في ١٩٩٤، منصب قضاة استئناف عند اختيارهم. وقد شغل أربعة عشر منهم ذلك المنصب في محاكم الاستئناف الفيدرالية؛ بينما شغل الإثنان الآخران (برينان وأوكونور) منصبيهما في محاكم الولايات. وينتمي خمسة من القضاة الفيدراليين الأربعة عشر (رتلدج، وبرجر، وسكاليا، وتوماس، وجنيزج) إلى دائرة إقليم كولومبيا، التي تقع تحت نظر الرئيس والمسؤولين الآخرين بالعاصمة مباشرة.

وقد شغل أربعة من القضاة السبعة الآخرين المعينين منذ ١٩٣٧ مناصب اختيارية مرموقة، فكان منهم ثلاثة أعضاء بمجلس الشيوخ (بلاك، وبيرنز، وبيرتون)، أما الرابع فقد شغل منصب حاكم كاليفورنيا (وارين). أما الثلاثة الآخرون فقد شغلوا مناصب غير حكومية في مجال العمل الخاص بالمحاماة أو التدريس بالجامعة، وقد حقق كل منهم مكانة مرموقة ونجاحاً كبيراً في مجاله. فقد كان فيلكس فرانكفورت واحدًا من أشهر دارسى القانون، وقد توافرت له خبرة عريضة بالحكومة الفيدرالية، على المستويين الرسمي وغير الرسمي. وقد حقق أب فورتاس نجاحاً كبيراً كمحام في واشنطن، كما شغل مناصب تنفيذية، وترافع في قضية هامة أمام المحكمة العليا، وأصبح مستشاراً للرئيس. أما لويس باول، أحد زعماء المهن القانونية، فقد شغل منصب رئيس نقابة المحامين الأمريكيين

الطريق إلى المحكمة العليا: وتقع عدة مجموعات من الخطوات تمثل بدائل للطريق إلى المحكمة العليا ما بين الخطوة الأولى والخطوة الأخيرة. ويعد تولى عدد من المناصب الحزبية الاختيارية أكثر البدائل شيوعاً. فعلى مر تاريخ المحكمة العليا عمل كثير من قضاتها قبل تعيينهم بالسياسة حتى وصلوا إلى مناصب هيأت لهم فرصة الترشيح للمحكمة. وينطبق ذلك على ثمانية من القضاة الثلاثة والثلاثين الذين ينتمون إلى تلك الفئة. وهناك من القضاة، كما هو الحال مع إيرل وارين، من شغل مناصب سياسية خلال معظم تاريخهم المهني. فقد عمل وارين بالمحاماة ثلاثة أعوام فحسب، ثم شغل عدداً من المناصب، بعضها

التاريخ المهني لقضاة المحكمة العليا (١٩٩٤)

ويليام هـ. رينكويسست (من مواليد عام ١٩٢٤)

حصل على درجته العلمية من جامعة ستانفورد في عام ١٩٥٢

عمل موظفاً بالمحكمة العليا من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٣

عمل بالمحاماة من ١٩٥٣ إلى ١٩٦٩

عمل بوزارة العدل الأمريكية من ١٩٦٩ إلى ١٩٧١

عُيِّنَ بالمحكمة العليا في عام ١٩٧١

عُيِّنَ رئيساً للقضاة في عام ١٩٨٦

جون بول ستيفنز (من مواليد عام ١٩٢٠)

حصل على درجته العلمية من جامعة نورث وسترن في عام ١٩٤٧

عمل موظفاً بالمحكمة العليا من ١٩٤٧ إلى ١٩٤٨

عمل بالمحاماة من ١٩٤٩ إلى ١٩٧٠

عُيِّنَ قاضياً بمحكمة الاستئناف الأمريكية من عام ١٩٧٠ - ١٩٧٥

عُيِّنَ بالمحكمة العليا في عام ١٩٧٥

ساندرا داى أوكونور (من مواليد عام ١٩٣٠)

حصلت على درجتها العلمية من جامعة ستانفورد في عام ١٩٥٢

عملت وكيلة لنائب المقاطعة من ١٩٥٢ إلى ١٩٥٣

تفرغت لمسئولياتها الأسرية من ١٩٥٣ إلى ١٩٦٥

عملت مساعدة للنائب العام للولاية من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٩

عضو بالمجلس التشريعي بأريزونا من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٥

قاض بمحكمة الموضوع بأريزونا من ١٩٧٥ - ١٩٧٩

قاض بمحكمة استئناف أريزونا ١٩٧٩ - ١٩٨١

عينت بالمحكمة العليا في عام ١٩٨١

أنتونين سكاليا (من مواليد ١٩٣٦)

حصل على درجته العلمية من جامعة هارفارد في عام ١٩٦٠

عمل بالمحاماة من ١٩٦٠ إلى ١٩٦٧

قام بالتدريس في كليات الحقوق من ١٩٦٧ إلى ١٩٧١

مناصب قضائية في الحكومة الفيدرالية من ١٩٧١ إلى ١٩٧٧

قام بالتدريس في كليات الحقوق من ١٩٧٧ إلى ١٩٨٢

قاض بمحكمة الاستئناف الأمريكية من ١٩٨٢ إلى ١٩٨٦

عُيِّنَ بالمحكمة العليا في عام ١٩٨٦

أنتوني كنيدي (من مواليد ١٩٣٦)

حصل على درجته العلمية من جامعة هارفارد في عام ١٩٦١

عمل بالمحاماة من ١٩٦١ إلى ١٩٧٥

قاض بمحكمة الاستئناف الأمريكية من ١٩٧٥ - ١٩٨٨

عُيِّنَ بالمحكمة العليا في عام ١٩٨٨

دافيد هـ. ساوتر (من مواليد ١٩٣٩)

حصل على درجته العلمية من جامعة هارفارد في عام ١٩٦٦

عمل بالمحاماة من ١٩٦٦ إلى ١٩٦٨

عمل بمكتب النائب العام لولاية نيوهامبشاير من ١٩٦٨ - ١٩٧٨

النائب العام لولاية نيوهامبشاير من ١٩٧٦ إلى ١٩٧٨

قاض بمحكمة الموضوع بنيو هامبشاير من ١٩٧٨ إلى ١٩٨٣

مستشار بمحكمة نيوهامبشاير العليا من ١٩٨٣ إلى ١٩٩٠

قاض بمحكمة الاستئناف الأمريكية ١٩٩٠

عين بالمحكمة العليا في عام ١٩٩٠

كلارنس توماس (من مواليد ١٩٤٨)

حصل على درجته العلمية من جامعة بيل في عام ١٩٧٤

عمل بمكتب النائب العام لولاية ميزوري من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٧

عمل محامياً لشركة مونسانتو من ١٩٧٧ إلى ١٩٧٩

عمل مساعداً للشئون التشريعية مع أحد أعضاء مجلس الشيوخ من ١٩٧٩ إلى ١٩٨١

عمل مساعداً لوزير التعليم الأمريكي من ١٩٨١ إلى ١٩٨٢

شغل منصب رئيس لجنة فرص العمل المتكافئة من ١٩٨٢ إلى ١٩٩٠

قاض بمحكمة الاستئناف الأمريكية من ١٩٩٠ إلى ١٩٩١

عين بالمحكمة العليا في عام ١٩٩١

روث بادر جينزبرج (من مواليد عام ١٩٢٣)

حصلت على درجتها العلمية من جامعة كولومبيا في عام ١٩٥٩

عملت موظفة بالمحكمة الفيدرالية الإقليمية من ١٩٥٩ إلى ١٩٦١

عملت باحثة بإحدى كليات الحقوق من ١٩٦١ إلى ١٩٦٣

قامت بالتدريس في كليات الحقوق من ١٩٦٣ إلى ١٩٨٠

قاض بمحكمة الاستئناف الأمريكية من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٣

عينت بالمحكمة العليا في عام ١٩٩٣

ستيفن ج. بريير (من مواليد ١٩٣٨)

حصل على درجته العلمية من جامعة هارفارد في عام ١٩٦٤

عمل موظفاً بالمحكمة العليا من ١٩٦٤ إلى ١٩٦٥

عمل بوزارة العدل الأمريكية من ١٩٦٥ إلى ١٩٦٧

قام بالتدريس في كليات الحقوق من ١٩٦٧ إلى ١٩٨٠

عضو اللجنة القضائية التابعة لمجلس الشيوخ من ١٩٧٤ إلى ١٩٧٥، ومن ١٩٧٩ إلى ١٩٨٠

قاض بمحكمة الاستئناف الأمريكية من ١٩٨٠ إلى ١٩٩٤

عين بالمحكمة العليا في عام ١٩٩٤

المصدر : Based on information in Kenneth Jost, *The Supreme Court Yearbook 1992- 1993*

(Washington, D.C.: Congressional Quarterly Inc., 1994), 239 - 254; updated by the author

ملحوظة : عدا في حالة القاضي ستيفن بريير الذي أشير إلى عمله بمجلس الشيوخ لا يذكر إلا المنصب الرئيسي الذي شغله قاضي المحكمة

العليا في كل مرحلة من مراحل تاريخه المهني.

بالاختيار، والبعض الآخر بالتعيين. وقد اختير وارين نائباً عاماً بولايته عندما كان في السابعة والأربعين، ثم حاكماً لثلاث فترات مما جعله أحد زعماء الحزب، ودفع باسمه في ترشيحات الرئاسة للحزب الجمهوري. (وقد كان المرشح لمنصب نائب الرئيس في عام ١٩٤٨). وبالنسبة للآخرين فإن الانتقال من ممارسة المحاماة إلى السياسة جاء متأخراً بعض الشيء، فقد شغل هوجو بلاك بعض المناصب السياسية الصغرى في بداية حياته العملية في ألاباما، غير أنه لم يتخل عن المحاماة تماماً إلى أن انتخب عضواً بمجلس الشيوخ وقد بلغ الأربعين من عمره، وكانت الخطوة التالية هي التحاقه بالمحكمة العليا.

غير أن معظم القضاة الذين تم تعيينهم بالمحكمة العليا منذ عام ١٩٣٧ اتخذوا من ممارسة المحاماة طريقاً آخر، ثم انتقلوا في إحدى مراحل حياتهم المهنية إلى شغل منصب إداري أو قضائي مرموق، وظلوا يشغلونه حتى تم اختيارهم لمنصب القضاة بالمحكمة العليا؛ أو شغلوا سلسلة من المناصب الإدارية والقضائية تبعها التحاقهم بالمحكمة العليا. ويختلف التاريخ المهني لهؤلاء القضاة في طول الفترة التي قضوها في شغل تلك المناصب في الفترة «الانتقالية». فقد طالت هذه الفترة بالنسبة لبعضهم، غير أنها مثلت بالنسبة لهم جانباً هاماً في إعدادهم للعمل بالمحكمة العليا. وعلى سبيل المثال، فقد أمضى دافيد ساوتر عشر سنوات في العمل بمكتب النائب العام لولاية نيوهامبشاير، وتولى منصب النائب العام في السنتين الأخيرتين. كما عمل بالقضاء في ولاية نيوهامبشاير لمدة اثني عشر عاماً قبل تعيينه بمحكمة الاستئناف الفيدرالية في عام ١٩٩٠. وبالنسبة للقضاة الآخرين فإن المناصب الانتقالية التي شغلوها لم تكن إلا محطة على الطريق. فقد شغل بيرون وايت وأرثر جولدبرج مناصب في إدارة الرئيس جون ف. كينيدي لفترة تقل عن عامين قبل أن يرشحهما كنيدي للمحكمة العليا.

وهناك مجموعة ثالثة محدودة العدد من القضاة الذين وصلوا إلى مناصبهم بالمحكمة العليا من القطاع الخاص مباشرة دون شغل مناصب انتقالية، وقد سبقت الإشارة إلى هؤلاء القضاة الثلاثة: فرانكفورت وفورتاس وباول. وقد حقق كل منهم لنفسه مكانة مرموقة في مجال المحاماة أو التدريس الجامعي، وجذبوا الأنظار لما أدوه من خدمات للحكومة الأمريكية في أثناء تاريخهم المهني.

وقد شغل أربعة من القضاة العاملين بالمحكمة في عام ١٩٩٤ مناصبهم بعد سلسلة من الخطوات غير المعتادة، فقد عين كلارنس توماس في عدد من المناصب الحكومية، كما عمل محامياً مشاركاً لإحدى الشركات لمدة عامين. وبعد ثماني سنوات من العمل كرئيس للجنة الفيدرالية لفرص العمل المتكافئة تم تعيينه بإحدى محاكم الاستئناف الفيدرالية في عام ١٩٩٠. أما ساندرا أوكونور فقد شغلت بعض المناصب الحكومية بالتعيين وبالاختيار قبل أن تعين قاضية في محكمة الموضوع بأريزونا في عام ١٩٧٥؛ وقد شغلتها مسئولياتها العائلية عن متابعة عملها لعدة سنوات. وقد قام ستيفن بريير وروث بادر جنزبرج بالتدريس

الجامعى قبل تعيينهما بمحاكم الاستئناف الفيدرالية. غير أنهما كانا يخصصان جانباً كبيراً من وقتهما للنشاط السياسى، فقد عملت جنزيرج كمستشارة لاتحاد الحريات المدنية الأمريكى، والتحق براير بعضوية اللجنة القضائية التابعة لمجلس الشيوخ لفترتين قصيرتين.

ويتضح من العرض السابق أن هناك طرق متعددة تؤدى من عضوية نقابة المحامين إلى المناصب التى عادة ما يرشح شاغلوها لمقاعد المحكمة العليا. ولذلك فإن القضاة التسعة العاملين بالمحكمة العليا فى أى وقت من الأوقات يثرون عملها بخبراتهم المتنوعة التى اكتسبوها من تاريخهم المهنى. ويجمع هؤلاء القضاة انتماءهم للمهنة القانونية، ونجاحهم فى الوصول إلى أعلى المستويات فى مجالها، أو فى مجال العمل الحكومى مما رشحهم لشغل مقاعد المحكمة العليا.

سمات مسار التاريخ المهنى

يلقى التاريخ المهنى للقضاة الضوء على بعض السمات الهامة التى يتميزون بها، كما يؤكد الدور الذى تلعبه المصادفة فى تحديد المرشحين لهذه المناصب.

السن: لا يعين الشباب بالمحكمة العليا. وقد كان معظم القضاة الذين عينوا فى القرن العشرين فى العقد السادس من عمرهم عند تعيينهم، أما باقى القضاة فمعظمهم كان قد تخطى الستين عاماً. وقد كان ويليام بوجلاس أصغر المعينين إذ عين فى سن الأربعين، أما المعينون الثلاثة الآخرون: بوتر ستيوارت وبيرون وايت، وكلارنس توماس، فقد عينوا قبل بلوغهم سن الخامسة والأربعين.

وربما أشار هذا الأمر الدهشة. فمن المتوقع أن يحرص الرؤساء على اختيار مرشحين أصغر نسبياً ليضمنوا طول الفترة التى يقضيها «قضاتهم» فى المحكمة العليا؛ وبذلك يمكنهم التأثير على سياسات المحكمة مستقبلاً. ولعل السبب الرئيسى الذى يعوق اختيار الرؤساء للقضاة على هذا الأساس هو طول الفترة الزمنية اللازمة لكى يصل المؤهلون للترشيح للمراكز المرموقة التى يشغلها معظم من يتم ترشيحهم، ويحققوا المكانة التى تؤهلهم للترشيح لشغل مقاعد المحكمة العليا.

وقد سعى معظم الرؤساء المحدثين لاختيار مرشحين من القضاة الأصغر سناً فى حدود الاعتبار السابق. فقد كان توماس فى الثالثة والأربعين من عمره عند اختياره؛ وتراوحت أعمار مرشحي ريجان وبوش الأربعة ما بين الخمسين والواحد والخمسين. ويعكس هذا النمط اهتمام الرؤساء الكبير بالتأثير على اتجاه المحكمة فى المستقبل. ويخالف هذه القاعدة بوضوح اختيار كلينتون لروث باور جنزيرج عندما كانت فى الستين من عمرها، مما جعلها أكبر المعينين سناً منذ عشرين عاماً مضت.

الطبقة الاجتماعية والعرق والنوع: لم تمثل عضوية المحكمة العليا فى أى وقت من الأوقات الطبقات الاجتماعية للشعب عامة؛ فمعظم القضاة نشأوا فى أسر ميسورة الحال نسبياً. وقد أوضحت إحدى الدراسات أن ثلث عدد قضاة المحكمة العليا ينتمون للطبقة العليا، وربعهم ينتمون إلى الطبقة المتوسطة العليا. ولاتزيد نسبة القضاة الذين نشأوا فى الطبقة المتوسطة الدنيا، أو ما دون ذلك فى المستوى الاجتماعى، عن الربع⁽⁵⁰⁾.

غير أن الخمسين عاماً الماضية شهدت نسبة مرتفعة وغير مسبقة من القضاة نوى الخلفيات الاجتماعية الدنيا؛ وينطبق ذلك بصفة خاصة على الديمقراطيين. ومع ذلك، فالقضاة الجدد نشأوا فى ظروف أفضل من المتوسط. وشمل تشكيل المحكمة فى عام ١٩٩٤ قاضياً واحداً ينتمى إلى الطبقة العليا (جون بول ستيفنز)، وأربعة من الطبقة المتوسطة العليا، وثلاثة من الطبقة المتوسطة، وقاض واحد عانت أسرته من الفقر المدقع (كلارنس توماس).

ويمكن تفسير انتماء القضاة إلى الطبقات العليا بالمجتمع على أساس من مسار تاريخهم المهني. فبادئ ذى بدء يجب أن يحصل القاضى على تعليم قانونى، وسبيله مههد لأبناء الطبقات العليا نظراً لتكاليف التعليم والتدريب القانونى الباهظة. ثانياً، إن أبناء هذه الطبقات يتمتعون بفرص متنوعة فى اختيار مهنتهم بعد حصولهم على درجاتهم العلمية. فمن توافرت لديهم القدرة المادية على الدراسة بكليات الحقوق العريقة ينجحون فى الحصول على مناصب فى المكاتب القانونية الناجحة.

وقد تغير هذا النمط إلى حد ما منذ عام ١٩٣٧، ويعود جانب من الأسباب إلى زيادة الفرص المتاحة للحصول على التعليم القانونى. فقد عانى وارين برجر من ضيق ذات اليد، غير أنه حرص على الانتظام فى كلية الحقوق فى المساء بينما عمل فى مجال التأمينات فى أثناء النهار، كما أن الزيادة فى حجم المهن القانونية والقضاة والحكومة الفيدرالية فتح الأبواب أمام أشخاص ينتمون إلى الطبقات الأدنى، ممن لم يكن لهم فرصة لدخول هذا المجال فيما سبق. وإذا صحت هذه التفسيرات فإنه من المتوقع أن تظل نسبة القضاة المنتمين للطبقات الأدنى كبيرة نسبياً، بل قد تزيد فى المستقبل.

وإذا استثنينا ثيرجود مارشال وكلارنس توماس وساندرا داى أوكونور وروث بادر جنزبرج، فإن كل قضاة المحكمة العليا كانوا من الرجال البيض. وهذا النمط سهل الفهم. حتى وقت قريب كان النساء والمنتمون لأقليات عرقية يجدون صعوبة بالغة فى الحصول على تعليم قانونى لموانع مختلفة بعضها قانونى، وكنتيجة لذلك كان عدد المؤهلين للترشيح الذين تخطوا معيار الاختيار الأول قليلاً للغاية. كما أن التحيز ضد النساء والأقليات العرقية وضع العقبات أمام تقدمهم فى المهن القانونية وفى مجال السياسة، وهكذا لم يصل منهم إلا عدد قليل لشغل المناصب التى يختار أصحابها للترشيح لعضوية المحكمة العليا.

وقد سبقت الإشارة للتاريخ المهني غير المعتاد الذي سلكه توماس وأوكونور وجنزبرج، كما تفرد مارشال بتاريخه المهني، إذ أنه قضى معظمه مستشاراً قانونياً لصندوق التعليم والدفاع القانوني للجمعية الوطنية لتقدم الملونين، وتعكس هذه الطرق غير المعتادة العوائق التي واجهت النساء والأقليات العرقية ومنعتهما من اتباع الطرق المعتادة للوصول إلى مقاعد المحكمة العليا، فما كان لطلب مارشال العمل بمكتب كبير للمحاماة أن ينظر فيه وذلك لانتمائه العرقي. أما أوكونور وجنزبرج فإنهما سعتا للعمل في ذلك المجال؛ وعلى الرغم من تخرجهما بتفوق من كليات حقوق عريقة فقد رفض طلبهما. فلم يتح لأوكونور التي حصلت على المركز الثالث عند تخرجها من ستانفورد إلا عرض للعمل كسكرتيرة قانونية؛ بينما لم تتلق جنزبرج التي حصلت على المركز الأول عند تخرجها من كولومبيا على أية عروض للعمل. وقد قالت فيما بعد: «امرأة، ويهودية وأم؛ ثلاث معوقات، إنه كثير للغاية»⁽⁵¹⁾. وقد عملت جنزبرج موظفة في مكتب قاض فيدرالي لأحد الأقاليم، ولكن فيليكس فرانكفورت القاضي بالمحكمة العليا شطب اسمها على أساس أنها امرأة.

ويعكس التمثيل المتزايد للنساء والمنتمين للأقليات العرقية تزايد قدراتهم للحصول على مراكز مرموقة تجعلهم مؤهلين للترشيح للمحكمة العليا. أضف إلى ذلك تزايد استعداد الرؤساء للنظر في أمر ترشيحهم. ومع ذلك فمن المحتمل أن يظل الرجال البيض هم الأكثر عدداً داخل المحكمة لبعض الوقت، لما يتمتعون به من مزايا عديدة.

ويجدر بنا التساؤل عن تأثير شغل الرجال البيض الذين ينتمون للطبقات العليا في المجتمع لمعظم مقاعد المحكمة العليا، على سياسات المحكمة. أما فيما يتصل بالنوع والعرق فيمكننا التساؤل عن مدى النظر بعين الرعاية لمطالب الأقليات والنساء إذا ما ظفرت هذه الجماعات بتمثيل، ولو محدود، بالمحكمة في وقت مبكر⁽⁵²⁾. ولكن من الصعب أن نصل إلى إجابات محددة.

وتتسم الأمور بقدر أكبر من التعقيد إذا ما تأملنا ما للطبقة الاجتماعية من تأثير، إذ يتجه من يشغلون الطبقات الاجتماعية والاقتصادية العليا إلى تكوين مواقف اجتماعية وسياسية تختلف عن المواقف الشائعة في الجماعات المنتمية للطبقات الدنيا. ولكننا لانستطيع أن نعمم هذا الحكم. كما أن بعض الذين نشأوا فقراء نسبياً أصابوا قدراً من الثراء في مقتبل عمرهم، كما هو الحال مع وارين برجر، وقد تختلف درجات التعاطف لدى من انتقل من الطبقات الدنيا إلى الطبقة العليا من الأشخاص الذين أحيطت نشأتهم بمزايا اجتماعية واقتصادية. وجدير بالذكر أن القضاة المنتمين لأصول متواضعة يضمون بين صفوفهم محافظين متشددين، مثل وارين برجر، وكلارنس توماس، بالإضافة إلى ليبراليين مثل إيرل وارين وثيرجود مارشال. وإذا ما عكست قرارات المحكمة العليا «ضمير الطبقة المتوسطة العليا بصفة أساسية»، فإن ذلك يعود من أحد نواحيه إلى نشأة معظم القضاة في هذه الطبقة⁽⁵³⁾.

العمل القضائي السابق: عندما تم تعيين ويليام رينكويسست بالمحكمة العليا فى عام ١٩٧١، لم يكن حتى هذا الحين قد عمل بالقضاء، غير أن من شغلوا مقاعد المحكمة العليا بعد تعيينه لم تنقصهم الخبرة السابقة كقضاة، ولا يزال رينكويسست عضو المحكمة الوحيد الذى لم يكتسب تلك الخبرة قبل تعيينه.

ولا يعد اختيار القضاة نوى الخبرة تقليداً جديداً: فقد شغل معظم قضاة المحكمة العليا مناصب القضاء فى المحاكم الأدنى. ويعتقد الكثير من المعلقين أن هذه الخبرة مطلوبة، بل وضرورية، للعمل بالمحكمة العليا. ومن ناحية أخرى يرى بعض المحافظين أن عدم توافر خبرة العمل بالمحاكم الأدنى يشجع الاتجاهات النشطة للقضاة.

غير أن المقارنة بين القضاة الذين حصلوا على خبرة العمل بالمحاكم الأدنى، والقضاة الذين لم يحصلوا على هذه الخبرة، لا تظهر فروقاً فى أدائهم. فعلى سبيل المثال، تزعم إيرل وارين، الذى لم يحظ بأية خبرة فى المحاكم الأدنى، والقاضى السابق ويليام برينان فى الحركة النشطة بالمحكمة العليا فى أثناء رئاسة وارين لها. وكان أقوى معارضيهما جون مارشال هارلان الذى انتقل من محكمة استئناف فيدرالية للمحكمة العليا، وفيلكس فرانكفورتر الذى جاء من كلية الحقوق بجامعة هارفارد. وبعد هؤلاء القضاة الأربعة قضاة متميزين بغض النظر عما اكتسبوه أو لم يكتسبوه من خبرة فى المحاكم الأدنى.

ومن السهل تفسير عدم وجود فارق فى الأداء، فمن بين القضاة العشرين الذين اكتسبوا خبرة فى المحاكم الأدنى والمعينين منذ عام ١٩٢٧، لا يوجد إلا قاض واحد امتدت خبرته بالعمل فى المحاكم الأدنى لثلاثة عشر عاماً؛ بينما لم تتخط خبرة عشرة قضاة خمس سنوات أو أقل. ولا شك فى أن العمل بالمحاكم الأدنى، حتى وإن امتد لفترة قصيرة، يشكل رؤية القاضى، ولكن فترة ثلاث وأربع سنوات - بل حتى ثلاث عشرة سنة - لا يمكن مقارنة تأثيرها على أسلوب تفكير القاضى واتجاهاته فيما يتصل بقضايا السياسات بالتأثير الناتج عن الفترة الأطول التى تلقى خلالها تعليمه القانونى ومرانه المهنى. وربما منحت الخدمة فى المحاكم الأدنى القضاة مزية واحدة، ألا وهى تذليل الصعوبات التى يواجهها القضاة الجدد، غير أنه لا ينبغي المبالغة فى قيمة هذه المزية، إذ أن أوجه الخلاف ما بين المحكمة العليا والمحاكم الأخرى تمثل تحدياً حتى لأكثر القضاة خبرة.

ويستفيد الرئيس من اختيار المعينين من بين قضاة المحاكم الأدنى، إذ أن أصواتهم وآراءهم تعد مؤشرات للمواقف التى سيتخذونها عند تعيينهم بالمحكمة العليا. ونظراً لأن الرؤساء المحدثين وجهوا اهتمامهم خاصة إلى الاتجاهات السياسية لمرشحيهم، فلا عجب أن المرشحين الثمانية الأخيرين كانوا من القضاة العاملين عند اختيارهم. غير أن الرئيس بيل كلينتون أبدى اهتماماً كبيراً باختيار شخصيات عامة

من خارج الهيئة القضائية. ولعل ذلك يفسر إقدامه على ترشيح الحاكم ماريو كومو في عام ١٩٩٣، وعضو مجلس الشيوخ جورج ميتشل في عام ١٩٩٤ لو كانا قد قبلتا ترشيحهما.

النشاط السياسي الحزبي: ويشترك معظم القضاة الحاليين في مساهمتهم بدرجات متفاوتة في النشاط السياسي الحزبي. وعلى سبيل المثال شغل أنتونين سكاليا عدة مناصب في إدارتي الرئيسين نيكسون وفورد. وأعد أنتوني كنيدي عرضاً لانتخاب ريجان في أثناء حكمه لولاية كاليفورنيا. كما نشط ويليام رينكويست وساندرا داي أوكونور نشاطاً حزبياً في إطار الحزب الجمهوري بولاية أريزونا، أما أوكونور فقد كانت زعيمة الأغلبية في مجلس أريزونا للشيوخ. وقد عمل كلارنس توماس مع جون دانفورت في أثناء شغله لمنصب النائب العام لولاية ميزوري، بعد انتخابه عضواً بمجلس الشيوخ، وقد شغل توماس بعد ذلك مناصب مختلفة في فترتي حكم ريجان وبوش.

ويعكس هذا النمط الأساليب التي يتم اختيار القضاة بمقتضاها. إذ يقع اختيار الرؤساء، وإن لم يأخذوا في اعتبارهم عنصر الكفاءة السياسية، على من ساهموا في نجاح حزبهم. ويعد النشاط الحزبي أيضاً وسيلة لجذب أنظار الرؤساء ومساعدتهم والمسؤولين عن قرارات الترشيح. بل أكثر من ذلك فإن هذا النوع من النشاط قد يتيح للقائمين به الفوز بالمراكز المرموقة التي تعدهم ليكونوا مرشحين لانتقن المحكمة العليا.

وقد شهدت المحكمة على مر تاريخها الكثير من القضاة الذين انتقلوا إليها بعد مشاركة سياسية أدت بهم إلى الفوز بمنصب مرموقة عن طريق الانتخاب. ولا يوجد من القضاة الحاليين من شغل مثل هذه المناصب إلا أوكونور التي شغلت إحدى المناصب الكبرى عن طريق الانتخاب، ثم انتقلت من منصبها بمجلس أريزونا التشريعي لتكون قاضية. وما كانت أوكونور لتكون القاضية الوحيدة ذات النشاط الحزبي لو أن كلينتون رشح ماريو كومو أو جورج ميتشل أو وزير الداخلية (وحاكم أريزونا السابق) بروس بابيت، وقد كان بابيت أحد أبرز المؤهلين للترشيح في عام ١٩٩٤، غير أن ستيفن بريير هو الذي حصل على الترشيح. وعلى أي حال فإن معظم القضاة لهم قدر من الإسهام السابق لتعيينهم في مجال السياسات الحزبية.

دور الحظ: إن الوصول إلى مقاعد المحكمة العليا لا يتم من خلال إجراءات ثابتة، ولكن الترقى من عضوية نقابة المحامين إلى المحكمة العليا يداخله عنصر الحظ إلى جانب عدة عناصر أخرى. ويلعب الحظ دوره على مرحلتين. ففي المرحلة الأولى، غالباً ما يكون الحظ ضرورياً للحصول على المناصب العليا في الحكومة أو المهن القانونية، بحيث يلتفت شاغلو هذه الوظائف أنظار المسؤولين عن الترشيح للمحكمة العليا؛ فليس ضرورياً أن تشغل «أنسب» الشخصيات مقاعد الوزارة أو مناصب قضاة الاستئناف. أما في المرحلة الثانية، فإن الظروف المواتية تعد مسئولة إلى حد كبير عن إمكانية الترشيح لمقاعد المحكمة والفوز بها.

ويمكن القول إن الانتماء إلى حزب سياسى معين فى وقت مناسب يعود بالفائدة على من يحتمل اختيارهم قضاة بالمحكمة العليا. وقد قام الرؤساء الجمهوريون وحدهم باختيار المعينين بالمحكمة من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٩٢. ونتيجة لذلك ضاعت الفرصة من أيدي المؤهلين للترشيح من الديمقراطيين الليبراليين. أضف إلى ذلك أن المؤهلين للترشيح يتلقون دعماً أكبر إذا شغل أحد أصدقائهم أو معارفهم مركزاً مرموقاً. وقد حالف الحظ دافيد ساوتر عندما انتخب صديقه الحميم (وارين ريدمان) عضواً بمجلس الشيوخ، وعين (جون سنونو) الذى يحترمه ويثق فى قدراته رئيساً لهيئة موظفى الرئاسة.

ويمكن القول أيضاً إن كل من فاز بالتعيين بالمحكمة قد استفاد على نحو عام من سلسلة من الأحداث المؤاتية. فقد لفت ويليام برنان انتباه النائب العام فى أثناء فترة رئاسة أيزنهاور لأنه ألقى خطاباً فى مؤتمر بدلاً من زميل له بالمحكمة العليا بولاية نيوجيرسى منعه المرض من الحضور. ويصرح جون بول ستيفنز بأن قيامه بعمل خيرى طوعية لخدمة أحد العملاء أدى إلى نشر دعاية طيبة عنه، مما ساهم فى حصوله على منصب قضائى (54).

غير أن هذا الاعتبار لا تعنى أن التعيين الرئاسى لتوجهات المحكمة يتم على نحو عشوائى. فعادة ما يختار الرؤساء الديمقراطيون مرشحين معروفين باتجاهاتهم الليبرالية، كما يتجه الجمهوريون لاختيار الشخصيات المحافظة، وإنما تعنى أن هناك من يفوزون بمقاعد المحكمة العليا من خلال الحظ والظروف المؤاتية، لا من خلال إجراءات ثابتة. وتشير ساندرا داي أوكونور إلى تعيينها (55) فى تواضع وواقعية بأنه «ضربة حظ».

ترك المحكمة

لم يغير الكونجرس من عدد القضاة الذين يشكلون هيئة المحكمة العليا منذ أكثر من قرن، ولا يحتمل إجراء مثل هذا التغيير فى المستقبل القريب.. ولذلك لا تتم عملية الاختيار لمرشحين جدد إلا عندما يترك القضاة العاملون بالمحكمة.

الاستقالة الطوعية والتقاعد

عندما تقاعد هارى بلاكمن فى عام ١٩٩٤ صرح بأنه «ليس من السهل أن يقدم على هذه الخطوة ولكنه يعلم أن الوقت قد حان فى إشارة منه لبلوغه سن الخامسة والثمانين» (56). وقد صرح أيضاً بأن الخامسة والثمانين سن متقدمة للغاية، وأنه لا يود أن يتقدم به العمر على نحو لا يمكن قبوله، ومن ثم يطلب إليه التقاعد، مثل ما حدث فى حالة القاضى أوليفر وندل هرلز الابن (وقد كان قاضياً متميزاً غير أن أدائه

الجدول ٢ - ٤
أسباب ترك المحكمة العليا من ١٩٦٥ إلى ١٩٩٤

| العام | اسم القاضي | السن | الأسباب الأساسية للتقاعد | الفترة الزمنية من ترك المحكمة حتى الوفاة |
|----------|------------|--------|---|--|
| ١٩٦٥ | جولبرج | ٥٦ | تعيينه سفيراً للولايات المتحدة بالأمم المتحدة | ٢٤ عاماً |
| ١٩٦٧ | كلارك | ٦٧ | تعيين ابنه نائباً عاماً | ١٠ أعوام |
| ١٩٦٩ | فورتاس | ٥٨ | الضغوط لاحتمال تورطه في انتهاكات ذات بعد أخلاقي | ١٣ عاماً |
| ١٩٦٩ (١) | وارن | ٧٨ | تقدمه في السن | ٥ أعوام |
| ١٩٧١ | بلاك | ٨٥ | تقدمه في السن وسوء حالته الصحية | شهوراً واحداً |
| ١٩٧١ | هارلان | ٧٢ | تقدمه في السن وسوء حالته الصحية | ٢ شهور |
| ١٩٧٥ | توجلاس | ٧٧ | تقدمه في السن وسوء حالته الصحية | ٤ أعوام |
| ١٩٨١ | ستيفارت | ٦٦ | تقدمه في السن | ٤ أعوام |
| ١٩٨٦ | برجر | ٧٨ | مسئوليات لجنة الذكرى المائتين للمستور الأمريكي، وربما تقدمه في السن أيضاً | - |
| ١٩٨٧ | باول | ٧٩ | تقدمه في السن ومشكلات صحية | - |
| ١٩٩٠ | بريتان | ٨٤ | تقدمه في السن وسوء حالته الصحية | - |
| ١٩٩١ | مارشال | ٨٣ (ب) | تقدمه في السن وسوء حالته الصحية | عامان |
| ١٩٩٣ | وايت | ٧٦ (ب) | الرغبة في إتاحة الفرصة لغيره، وربما تقدمه في السن أيضاً | - |
| ١٩٩٤ | بلاكمن | ٨٥ | تقدمه في السن | - |

المصادر : 877 - 868 Congressional Quarterly Inc., 1990) Washington, D.C.: Congressional Quarterly Inc., 2d ed. (Washington, D.C.: Elder Witt, *Congressional Quarterly's Guide to the U.S. Supreme Court*, 1990).
biographical sources; newspaper stories.

(١) كان وارن قد أعلن نيته للتقاعد في عام ١٩٦٨.
(ب) أعلن ما رشان نيته للتقاعد عند ما بلغ الثانية والثمانين، أما وايت فقد أعلن هذه النية عندما بلغ الخامسة والسبعين.

لمهامه بدأ في التدهور قبل تركه منصبه في سن التسعين⁽⁵⁷⁾. وما لم يقله بلاكمن، غير أن الكثير من المراقبين استطاعوا تخمينه، هو رغبة بلاكمن الليبرالي المعتدل أن يقوم رئيس ديمقراطي باختيار من يخلفه. وكان بلاكمن قد صرح قبل عامين أنه سيظل محتفظاً بمقعده «حتى حلول الثالث من نوفمبر عام ١٩٩٢» - وهو اليوم الذي يختار فيه الناخبون ما بين الرئيس جورج بوش وبيل كلينتون⁽⁵⁸⁾.

ويوضح تقاعد بلاكمن بعض الحقائق العامة حول الأسباب التي دعت القضاة لترك المحكمة في السنوات الأخيرة؛ ويوضح الجدول رقم ٢ - ٤ هذه الأسباب. فبدأي ذى بدء ظل بلاكمن محتفظاً بمقعده حتى سن متقدمة؛ فلم يتخل عن منصبه في أى وقت من الأوقات ليلتحق بعمل آخر. وجدير بالذكر أنه في السنوات العشر الأولى من تاريخ المحكمة استقال العديد من القضاة من مناصبهم سعياً وراء فرص أكثر جاذبية، ولكن عدداً قليلاً أقدم على هذه الخطوة من بين قضاة القرن العشرين. وكان آخر هؤلاء آرثر جولدبرج الذي استقال في عام ١٩٦٥ ليتولى منصب سفير الولايات المتحدة بالأمم المتحدة. ويكمن السبب في تمسك القضاة بمناصبهم لسبب بسيط هو المكانة التي تحتلها المحكمة العليا وتأثيرها على الحياة الأمريكية، الأمر الذي يجعلهم راغبين عن ترك مناصبهم.

غير أن بلاكمن تقاعد قبل أن تؤثر أمراض الشيخوخة على أدائه، مما يمثل اتجاهاً يختلف عن الاتجاه الذي ساد في القرن التاسع عشر عندما لم يكن القضاة يتركون مناصبهم إلا عند الوفاة. وجدير بالذكر أن آخر القضاة الذين توفوا وهم يشغلون مناصبهم كان رئيس القضاة فريد فينزون في عام ١٩٥٣. (وكانت المحكمة على وشك إعادة النظر في قضية براون ضد مجلس التعليم، وقد شعر القاضي فيلكس فرانكفورتر بأن فينزون يضع العراقيل أمام وصول المحكمة لحكم قاطع يقضى برفع سياسة التفرقة العنصرية عن المدارس. وقد صرح فرانكفورتر لأحد الموظفين السابقين أن وفاة فينزون كانت بالنسبة له «أول دليل على وجود العناية الإلهية»⁽⁵⁹⁾).

وبينما ترك بعض القضاة المحدثين المحكمة قبل الوفاة، فإن هناك عدد قليل من القضاة ظلوا يعملون وهم يعانون من مشاكل صحية كبيرة. فعلى سبيل المثال، صرح ويليام برينان وثيرجود مارشال بأنهما سيواصلان العمل بالمحكمة العليا مدى الحياة. بل إن مارشال زاد على ذلك بأن طلب إلى موظفيه في حالة «وفاته أن يقيموا جسده ويدلوا بأصواتهم بدلاً منه»⁽⁶⁰⁾. غير أن القاضيين تركا مناصبيهما عندما شعرا بضرورة التقاعد. فقد تقاعد برينان في عام ١٩٩٠ بعد إصابته بجلطة بسيطة. أما مارشال الذي أعلن تقاعده في عام ١٩٩١ فقد صرح لأحد الصحفيين «أنه بلغ من العمر أرذله ويشعر بدنو أجله»⁽⁶¹⁾. وقد أجل ويليام بوجلاس تقاعده في عام ١٩٧٥ حتى صار من المؤكد أنه لن يسترد صحته، كما أن تأجيله لتقاعده تسبب في تعطيل أعمال المحكمة خلال ذلك العام، غير أنه تقاعد بالفعل في نهاية المطاف.

ويمكن القول أن استعداد القضاة للتقاعد يتصل في إحدى نواحيه بالسياسات التي يضعها الكونجرس. فمنذ عام ١٨٦٩ شجع المشرعون بالكونجرس القضاة الذين تقدمت بهم السن على التقاعد بضمانهم لاستمرار صرف مرتباتهم بعد التقاعد. وفي يومنا هذا يجوز للقضاة الذين بلغوا السبعين من العمر على الأقل، والذين شغلوا مناصب بالمحاكم الفيدرالية لفترة لا تقل عن عشر سنوات، أو القضاة الذين بلغوا الخامسة والستين وشغلوا مناصب بالمحاكم الفيدرالية لخمس عشرة عاماً على الأقل، يجوز لهم التقاعد والاستمرار في صرف مرتباتهم السابقة على فترة تقاعدهم. كما يجوز للقضاة الذين تنطبق عليهم الشروط السابقة أن يتقاعدوا، وأن يحصلوا أيضاً على أية زيادة في المرتبات التي تمنح للقضاة العاملين إذا ما قاموا بأداء بعض الأعمال في المحاكم الفيدرالية - يعادل حجمها ربع الأعمال التي يقوم بتأديتها القضاة العاملون، (ويعفى القضاة الذين يعانون من مشاكل صحية من هذا الشرط). ومن ثم لا يصبح الحافز المادي وحده أثر في مواصلة القضاة عملهم بالمحكمة العليا.

ولا يعد قرار بلاكمن بالتقاعد من حيث ارتباطه بانتخاب رئيس ديمقراطي الحالة الوحيدة التي وضع فيها قاض في اعتباره من سيخلفه. فعندما تقاعد بايرون وايت الديمقراطي في عام ١٩٩٣، أشار أحد الصحفيين إلى «الإشاعات التي تكررت على مر السنوات السابقة بشأن الملل الذي يعانيه وايت من عمله بالمحكمة العليا، ورغبته في التقاعد إذا تم انتخاب رئيس ديمقراطي»⁽⁶²⁾. كما أن أحد أسباب بقاء برينان ومارشال في مناصبهما بعد تخطيها سن الثمانين هو أن القاضيين الليبراليين لم يرغبوا في أن يقوم رئيس جمهوري باختيار من يحل محلهم. وقد شغل ذلك الاعتبار نفسه دوجلاس الليبرالي، كما أنه لم يكن يرغب في أن يتولى جيرالد فورد الذي سعى لتقديمه للمساواة قبل عدة سنوات تعيين من يخلفه.

الضغوط الخارجية

ويغض النظر عن الحوافز المادية التي قد تغري القضاة بالتقاعد، فإن الكونجرس والرئيس قد يحاولان أن يدفعوا قضاة بعينهم للتقاعد، ويتوافر لدى الرؤساء الدافع القوي لأن يقوموا بمثل هذا العمل إذ يمكنهم أن يرشحوا قضاة من اختيارهم، ولذلك فهم ينتظرون بفارغ الصبر الفرصة لخلو مقاعد القضاة. وقد شعر ثيرجود مارشال عند مرضه بنفاد صبر الرئيس نيكسون الذي كان يسأل عن حالته الصحية. وقد سمح مارشال لأطبائه بتقديم تقرير عن حالته الصحية للرئيس نيكسون «على شريطة أن يختم التقرير بعبارة ليس بعد»⁽⁶³⁾. ويقول مارشال إنه تعرض للضغط بصورة مباشرة من إدارة الرئيس كارتر في عام

فقد اتصل به اثنان من مساعدي الرئيس، واقترحا عليه أن يسارع بالتقاعد، حتى يتمكن الرئيس كارتر من تعيين قاض جديد. وأشار المساعدان إلى إصابة مارشال بنوبة قلبية وإلى متاعبه الصحية الناشئة عن الجلطات والالتهابات الرئوية؛ كما أشارا إلى الخيارات السيئة المحتملة التي قد يقدم عليها رئيس جمهوري مثل رونالد ريجان عند ترشيحه لمن يخلفه. وقد أنهى مارشال المكالمات التليفونية غاضباً⁽⁶⁴⁾.

غير أن بعض الرؤساء حظوا بدرجة كبيرة من النجاح. فعلى سبيل المثال يشير القاضي بوتستر تيوارت إلى نجاح الرئيس كنيدى فى إقناع فيليكس فرانكفورت بالتقاعد بعد أن أثرت حالته الصحية على أدائه بالمحكمة العليا⁽⁶⁵⁾. كما نجح ليندون جونسون فى دفع القاضي توم كلارك إلى التقاعد فى عام ١٩٦٧، وذلك بتعيين ابنه رامزى نائباً عاماً. ونظراً لأن الحكومة الفيدرالية تعد طرفاً فى عدد كبير من القضايا التى تعرض على المحكمة العليا، لم يجد القاضي كلارك مناصباً من التخلي عن منصبه على أساس من تضارب المصلحة.

ويمكن للرؤساء أيضاً أن يغروا القضاة بالتقاعد عندما يعرضون عليهم مناصب أخرى. فقد أقنع فرانكلين روزفلت جيمس بيرنز بالاستقالة من المحكمة العليا، وذلك بإسناد منصب رئيسى له فى مجال المجهود الحربى فى أثناء الحرب العالمية الثانية. كما عرض ليندون جونسون على آرثر جولديبرج منصب سفير الولايات المتحدة بالأمم المتحدة، ومارس من الضغوط الشخصية ما جعل جولديبرج يقبل المنصب. أما بايرون وايت فقد رفض اقتراح الرئيس ريجان بتولى رئاسة مكتب التحقيقات الفيدرالى.

وقد يلجأ الرؤساء إلى وسيلة أخرى تختلف تماماً عن الوسائل السابقة، وهى تقديم القضاة للمساءلة أو تهديدهم بذلك، إذ ينص الدستور على أن القضاة، مثل المسؤولين الفيدراليين الآخرين، يجوز عزلهم من مناصبهم عن طريق إجراءات مساءلة بتهم «الخیانة أو الرشوة أو أية جرائم أخرى أو الجنحة»⁽⁶⁶⁾. ويذكر أن الرئيس توماس جفرسون سعى للسيطرة على الهيئة القضائية التى ينتمى أغلب أعضائها للاتجاه الفيدرالى المعادى له، وذلك من خلال استخدام مبدأ مساءلة القضاة، وقد قدم الكونجرس بالفعل أحد قضاة الأقاليم الفيدراليين للمساءلة، وأصدر حكماً بإدانتته فى عام ١٨٠٣. وقد عرض القاضي صمويل تشيس نفسه للمساءلة، باشتراكه فى حملة الرئيس جون أدامز لإعادة انتخابه فى عام ١٨٠٠، وبتوجيهه بعض الملاحظات غير الحكيمة التى اتسمت بطابع حزبي لهيئة محلفى ولاية ماريلاند فى عام ١٨٠٣. وقد قدم تشيس للمساءلة على أساس تعامله مع المحاكمات السياسية فى المقام الأول، غير أن مجلس الشيوخ برأه من هذا الاتهام فى عام ١٨٠٥. وقد وضع حصوله على البراءة حداً لخطط جفرسون الرامية إلى تقديم غيره من القضاة للمساءلة.

ولم يحدث أن قدم قاض للمساءلة منذ ذلك الحين. ويرجع أحد الأسباب إلى أن قضية تشيس جعلت من المساءلة وسيلة غير شريفة لإقصاء القضاة من مناصبهم. غير أن الحوار تجدد مؤخراً حول احتمال توجيه المساءلة لاثنتين من القضاة. وقد جرت محاولات عديدة لتنحية ويليام بوجلاس (كان أكثرها جدية محاولتي عام ١٩٦٩ و عام ١٩٧٠)، وقد كان الدافع وراء هذه المحاولات هو معارضة اتجاهاته الليبرالية القوية، ولكن الأسباب المعلنة أشارت إلى تعاملاته المالية مع إحدى المؤسسات، وكتابات خارج نطاق عمله القضائي. وقد كان الرئيس نيكسون يشجع الجهود الرامية لمساءلة بوجلاس بطريقة خفية⁽⁶⁷⁾. غير أن اللجنة الخاصة للمجلس لم تصل إلى اتفاق بشأن قرار مساءلة بوجلاس مما وضع حداً للأمر كله.

وقد كان من المحتمل أن يقدم آب فورتاس للمساءلة وينحى من منصبه لو لم يبادر بتقديم استقالته في عام ١٩٦٩⁽⁶⁸⁾. فقد كانت الانتقادات قد وجهت لفورتاس بسبب تعاملاته المالية عندما لم ينجح ترشيحه كرئيس للقضاة في عام ١٩٦٨، وقد تكشف بعد عام أن فورتاس وقع عقداً مدى الحياة كمستشار لمؤسسة ولفسون، وتقاضى مبالغ مالية من المؤسسة نفسها في أثناء محاكمة مديرها في قضية فيدرالية. وقد نظمت إدارة الرئيس نيكسون حملة ضغط ضد فورتاس من خلال وسائل الإعلام والمحكمة العليا ذاتها. ولم تكن تفسيرات فورتاس مقنعة، وما لبث أن تقدم باستقالته. وقد أوضحت استقالته المبكرة مدى النجاح الذي كان يمكن لجهود المساءلة أن تحققه، والنتائج الخطيرة التي كانت ستترتب عليها في غالب الأمر.

ولا يبدو أن حادثة فورتاس ستتكرر مستقبلاً، وتعد إحدى الأسباب التي تدعو إلى هذا الظن أنها ماثلة في أذهان القضاة الذين يدركون الحاجة لتجنب التعاملات المالية المشبوهة. وقد أوضح عزل ثلاثة قضاة فيدراليين من خلال إجراءات المساءلة من عام ١٩٨٧ إلى عام ١٩٨٩ أن المساءلة خيار قائم، غير أنها خيار يتم اللجوء إليه في حالة توافر أدلة قوية على ارتكاب مخالفات جسيمة، غالباً ما تتضمن دعاوى الفساد.

ومن ثم فإن توقيت تقاعد القضاة يعكس في المقام الأول اتجاهات القاضي وحالته الصحية وسنه، وبذلك يتاح لمن يرغب في التأثير على تشكيل عضوية المحكمة العليا أن يلعب دوراً في ذلك المجال عندما يخلو أحد المقاعد بالمحكمة، غير أنه يصعب التحكم في إخلاء هذه المقاعد من شاغليها.

خاتمة

إن أحد الموضوعات التي عالجها هذا الفصل تمثل في أثر الإدراك القوي بأهمية المحكمة العليا في اختيار قضاتها. وتتوافر المصلحة لدى الرؤساء للسيطرة على تعيين القضاة وهم يراعون عامل الكفاءة

والتوجهات السياسية فيمن يرشحونهم. ويقوم مجلس الشيوخ بفحص دقيق للترشيحات التي يقع عليها اختيار الرئيس لشغل مقاعد المحكمة العليا، بدرجة تفوق مراجعة المجلس لأية ترشيحات رئاسية لمنصب أخرى. وتحاول الجماعات ذات المصالح الخاصة دائماً التأثير على عملية اختيار القضاة. ونظراً للمكانة العالية التي يتمتع بها قضاة المحكمة العليا، فإن من ينظر في ترشيحهم هم الشخصيات التي نجحت في الوصول إلى مراكز مرموقة في مجال القانون أو المجال السياسي؛ كما أن الدور الهام الذي تؤديه المحكمة العليا يجعل قضاتها راغبين عن التقاعد من مناصبهم.

وتتسم عملية اختيار القضاة بالتعقيد. فعضوية المحكمة العليا ليست درجة وظيفية يرتقى إليها من يستحقها بالترتيب، بل إن المرشحين لعضويتها يمرون بمراحل متعددة يشارك فيها أطراف كثيرة، ويجري خلالها تقويم اعتبارات مختلفة، وفضلاً عن ذلك يكون للحظ دور هام. وتعد عملية الاختيار على جانب كبير من الأهمية نظراً للصلة القوية بين عضوية المحكمة وقراراتها، وتعالج الفصول التالية هذه الصلة بالتفصيل.

ملحوظات

1. David Brock, *The Real Anita Hill* (New York: Free Press, 1993); Jane Mayer and Jill Abramson, "The Surreal Anita Hill," *The New Yorker*, May 24, 1993, 90-96.
2. Jeffrey Toobin, "The Burden of Clarence Thomas," *The New Yorker*, September 27, 1993, 38-51.
3. The four who were nominated and confirmed twice include three individuals elevated from associate justice to chief justice (Edward White, Harlan Stone, and William Rehnquist) and one (Charles Evans Hughes) who resigned from the Court and was later appointed chief justice. Douglas Ginsburg is counted as a nominee even though he withdrew from consideration in 1987, before he was officially nominated.
4. "Excerpts From Clinton's Remarks Announcing His Selection for Top Court," *New York Times*, May 14, 1994, 10.
5. Joan Biskupic, "Promises, Pressure in Court Search," *Washington Post*, March 21, 1993, A13.
6. This discussion is based in part on Gregory A. Caldeira and John R. Wright, "Lobbying for Justice: The Rise of Organized Conflict in the Politics of Federal Judgeships" (Paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, San Francisco, August 1990).
7. Michael Pertschuk and Wendy Schaezel, *The People Rising: The Campaign against the Bork Nomination* (New York: Thunder's Mouth Press, 1989); Patrick B. McGuigan and Dawn M. Weyrich, *Ninth Justice: The Fight for Bork* (Washington, D.C.: Free Congress Research and Education Foundation, 1990); Mark Gitenstein, *Matters of Principle: An Insider's Account of America's Rejection of Robert Bork's Nomination to the Supreme Court* (New York: Simon & Schuster, 1992).

8. Richard Hodder-Williams, "The Strange Story of Judge Robert Bork and a Vacancy on the United States Supreme Court," *Political Studies* 36 (December 1988): 628.
9. Gregory A. Caldeira and John R. Wright, "Lobbying for Justice: Organized Interests and the Bork Nomination in the United States Senate" (Paper presented at the annual meeting of the American Political Science Association, Chicago, September 1992).
10. Caldeira and Wright, "Lobbying for Justice: The Rise of Organized Conflict," 17-29.
11. Henry J. Abraham, *Justices and Presidents: A Political History of Appointments to the Supreme Court*, 3d ed. (New York: Oxford University Press, 1992), 186.
12. William O. Douglas, *The Court Years, 1939-1975: The Autobiography of William O. Douglas* (New York: Random House, 1980), 247.
13. Eleanor Randolph, "Husband Triggered Letters Supporting Ginsburg for Court," *Washington Post*, June 17, 1993, A25.
14. "Lawyers' Comments about the Fifth Circuit," *Almanac of the Federal Judiciary*, vol. 2 (5th Cir.) (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1992), 1-2.
15. "No Litmus Test Needed Here," *New York Times*, September 25, 1992, A12. The case was *Sojourner T. v. Edwards* (5th Cir. 1992).
16. David A. Kaplan, "Campaigning for the High Court," *Newsweek*, July 2, 1990, 61.
17. "No Wonder They're So Stiff," *California Lawyer*, December 1987, 12.
18. Dan Balz and Ruth Marcus, "Cuomo Withdraws Name for Supreme Court Post," *Washington Post*, April 8, 1993, A1, A18.
19. Douglas Jehl, "Mitchell Rejects President's Offer of Seat on Court," *New York Times*, April 13, 1994, A8.
20. Abraham, *Justices and Presidents*, 266.
21. "1,000 Reasons Not to Vote for George Bush," *Spy Magazine*, July-August 1992, 40.
22. Ann Devroy and Ruth Marcus, "High Court Playoffs Rival Hoops for Tension, Personal Drama," *Washington Post*, June 15, 1993, A12.
23. David S. Broder and Helen Dewar, "Bush Opens Fight for Court Nominee," *Washington Post*, July 25, 1990, A1.
24. Joan Biskupic, "Looking at Human Problems, with Judicial Restraint," *Washington Post*, July 20, 1993, A6.
25. David G. Savage, *Turning Right: The Making of the Rehnquist Supreme Court* (New York: John Wiley & Sons, 1992), 180-181. The quotation is on 180.
26. Henry F. Pringle, *The Life and Times of William Howard Taft* (New York: Farrar & Rinehart, 1939), 854.
27. This formulation is adapted from one presented in Sheldon Goldman, "Judicial Appointments and the Presidential Agenda," in *The Presidency in American Politics*, ed. Paul Brace, Christine B. Harrington, and Gary King (New York: New York University Press, 1989), 19-47.
28. "Ginsburg, Economy, Budget Encourage Upbeat Clinton," *Congressional Quarterly Weekly Report*, June 19, 1993, 1602.
29. Fred Barnes, "Reagan's Full Court Press," *New Republic*, June 10, 1985, 18.
30. Savage, *Turning Right*, 169.
31. Data supporting this conclusion are presented in David W. Rohde and Harold J. Spaeth, *Supreme Court Decision Making* (San Francisco: W. H. Freeman, 1976), 107-109.
32. Nat Hentoff, "Litmus Law," *Washington Post*, July 14, 1992, A13.

33. Alyssa Sepinwall, "The Making of a Presidential Myth" (letter), *Wall Street Journal*, September 4, 1990, A11.
34. Savage, *Turning Right*, 177.
35. *Webster v. Reproductive Health Services* (1989); *Planned Parenthood v. Casey* (1992).
36. J. Anthony Lukas, *Nightmare: The Underside of the Nixon Years* (New York: Viking Press, 1976), 569.
37. Robert Scigliano, *The Supreme Court and the Presidency* (New York: Free Press, 1971), 95, updated by the author.
38. Abraham, *Justices and Presidents*, 319.
39. Kim Isaac Eisler, *A Justice for All: William J. Brennan, Jr., and the Decisions That Transformed America* (New York: Simon & Schuster, 1993), 259.
40. Barbara A. Perry, *A "Representative" Supreme Court? The Impact of Race, Religion, and Gender on Appointments* (New York: Greenwood Press, 1991), 122.
41. David Broder, "Bush Was Spoiling for a Fight from the Start," *Chicago Tribune*, October 20, 1991, sec. 4, 3.
42. Holly Idelson, "White's Exit Gives Democrats First Appointment in 26 Years," *Congressional Quarterly Weekly Report*, March 20, 1993, 667.
43. See Charles M. Cameron, Albert D. Cover, and Jeffrey A. Segal, "Senate Voting on Supreme Court Nominees: A Neoinstitutional Model," *American Political Science Review* 84 (June 1990): 525-534; and John D. Felice and Herbert F. Weisberg, "The Changing Importance of Ideology, Party, and Region in Confirmation of Supreme Court Nominees, 1953-88," *Kentucky Law Journal* 77 (1988-1989): 509-530.
44. These percentages are based on figures in Jeffrey Segal, "Senate Confirmation of Supreme Court Justices: Partisan and Institutional Politics," *Journal of Politics* 49 (November 1987): 1008, updated by the author. Percentages differ among sources, chiefly because of differences in assignment of partisan affiliation to some presidents.
45. Based on *ibid.*, updated by the author. Nominations made during a president's fourth year but after the president's reelection are not included.
46. Calvin Trillin, "How to Become a Supreme Court Justice," *San Francisco Chronicle*, October 7, 1990, This World section, 5.
47. L. Marvin Overby, Beth M. Henschen, Michael H. Walsh, and Julie Strauss, "Courting Constituents? An Analysis of the Senate Confirmation Vote on Justice Clarence Thomas," *American Political Science Review* 86 (December 1992): 997-1003.
48. "Here Comes the Judge," *Newsweek*, February 2, 1970, 19. Quoted in John Massaro, *Supremely Political: The Role of Ideology and Presidential Management in Unsuccessful Supreme Court Nominations* (Albany: State University of New York Press, 1990), 105.
49. For this observation and for much of the information on which the analysis in this section is based, I am indebted to John R. Schmidhauser, *Judges and Justices: The Federal Appellate Judiciary* (Boston: Little, Brown, 1979), 41-100.
50. Lee Epstein, Jeffrey A. Segal, Harold J. Spaeth, and Thomas G. Walker, *The Supreme Court Compendium* (Washington, D.C.: CQ Press, 1994), 180-192. This source was also used to classify the justices sitting in 1994, except for Stephen Breyer.
51. Elaine Shannon, "Justice for Women," *Vogue*, October 1993, 392.
52. See William J. Daniels, "Justice Thurgood Marshall: The Race for Equal Justice," in *The Burger Court: Political and Judicial Profiles*, ed. Charles M.

- Lamb and Stephen C. Halpern (Urbana: University of Illinois Press, 1991), 235.
53. Schmidhauser, *Judges and Justices*, 99.
 54. Richard C. Reuben, "Justice Stevens: I Benefited from Pro Bono Work," *Los Angeles Daily Journal*, August 11, 1992, 11.
 55. Laurence Bodine, "Sandra Day O'Connor," *American Bar Association Journal* 69 (October 1983): 1394.
 56. "Departing Justice Blackmun Garner's Clinton's Praise," *Congressional Quarterly Weekly Report*, April 9, 1994, 859.
 57. Douglas Jehl, "Mitchell Viewed as Top Candidate for High Court," *New York Times*, April 7, 1994, A1.
 58. Tony Mauro, "Court 'Name Game' Enters New Inning," *Legal Times*, November 9, 1992, 10.
 59. Richard Kluger, *Simple Justice* (New York: Alfred A. Knopf, 1976), 656.
 60. Stephen Chapman, "Octogenarian Justices Are No Asset to the Court," *Chicago Tribune*, July 4, 1991, sec. 1, 11.
 61. Neil A. Lewis, "Marshall Urges Bush to Pick 'the Best'," *New York Times*, June 29, 1991, 7.
 62. Linda Greenhouse, "White Announces He'll Step Down from High Court," *New York Times*, March 20, 1993, 1.
 63. From an interview with Marshall conducted by Carl Rowan, quoted in "The Justice and the President," *Washington Post*, September 11, 1987, A23.
 64. Juan Williams, "Marshall's Law," *Washington Post Magazine*, January 7, 1990, 29.
 65. Reported in Fred Graham, *Happy Talk: Confessions of a TV Newsman* (New York: W. W. Norton, 1990), 127.
 66. U.S. Constitution, art. 2, sec. 4.
 67. John Ehrlichman, *Witness to Power: The Nixon Years* (New York: Simon & Schuster, 1982), 122.
 68. Laura Kalman, *Abe Fortas: A Biography* (New Haven, Conn.: Yale University Press, 1990), 359-376; and Bruce Allen Murphy, *Fortas: The Rise and Ruin of a Supreme Court Justice* (New York: William Morrow, 1988).

الفصل الثالث

القضايا

قامت شركة هازن للورق فى عام ١٩٨٦ بفصل والتر ف. بيجنز الذى كان يشغل منصب المدير الفنى. وقد أقام بيجنز دعوى أمام محكمة الإقليم الفيدرالية بولاية ماساشوسيتس يتهم فيها الشركة بأنها فصلته لى تحرمه من حقه فى المعاش، وأنها بعملها هذا انتهكت عدة قوانين من بينها القانون الفيدرالى بشأن التفرقة فى العمل على أساس السن. وقد عارضت شركة هازن هذا الاتهام، غير أن المحكمة حكمت لصالح بيجنز. وعندما استأنفت الشركة الحكم أمام محكمة الاستئناف ببوسطن، صدقت المحكمة على الحكم لصالح بيجنز. بعد ذلك توجهت الشركة إلى المحكمة العليا بطلب للنظر فى القضية معارضة ما أثبتته المحكمة بانتهاكها لقانون التفرقة فى العمل على أساس السن. وقد قبلت المحكمة نظر القضية وأصدرت فى أبريل ١٩٩٢ حكمها الذى نقض حكم محكمة الاستئناف بشأن قانون التفرقة فى العمل، وأعاد القضية للمراجعة.

وهذا التسلسل للأحداث ينطبق على نمط عام لقضايا المحكمة العليا، ولكنه يعتبر مختلفاً من أحد الأوجه. فأغلب المتنازعين لا تصل خلافاتهم إلى المحاكم. كما أن أغلب القضايا التى يتم إدراجها بالمحاكم، سواء أكانت قضايا مدنية أو جنائية، تتم تسويتها قبل إجراءات المحاكمة. أما القضايا التى يصدر بشأنها أحكام، فإن نسبة قليلة منها هى التى يقدم فيها الطرف الخاسر على التقدم للمحكمة العليا بطلب للنظر فيها. أضيف إلى ذلك أن احتمال موافقة المحكمة العليا على تحويل القضية إليها للنظر فيها هو احتمال ضئيل. وبذلك فإن النظر فى قضية شركة هازن للورق ضد بيجنز Hazen Paper Company v. Biggins يعد حدثاً فريداً تقدر نسبة حدوثه بواحد إلى مليون.

وبعالمج هذا الفصل إعداد جدول أعمال المحكمة العليا، وهى العملية التى يتم من خلالها اختيار القضايا التى تنظرها المحكمة، وتصدر أحكاماً بشأنها من بين الأعداد الكبيرة المرفوعة إليها. يستعرض

القسم الأول عملية إعداد جدول أعمال المحكمة العليا على نحو عام، بينما يتناول القسمان الثاني والثالث أسلوب تقديم القضايا أمام المحكمة العليا، مع إلقاء الضوء على الأطراف المتنازعة والمحامين والجماعات ذات المصالح، والمعايير التي تلجأ إليها المحكمة في اختيارها للقضايا. ويختتم الفصل بمناقشة تنامي حجم العمل الذي تؤديه المحكمة العليا وأثر ذلك على أدائها.

رؤية عامة

المشاركون

تؤدي ثلاث فئات من المشاركين أنوارها في إعداد جدول أعمال المحكمة العليا. ويشغل الفئة الأولى صانعو السياسات الذين يمكن أن تؤثر أعمالهم على جدول أعمال المحكمة من نواح مختلفة. ويعد دور الكونجرس على جانب كبير من الأهمية لما له من سلطة كبيرة فيما يتصل باختصاصات المحكمة العليا في مجال الاستئناف. وتمنح هذه السلطة الحق للكونجرس في تحديد نوع القضايا التي يجوز للمحكمة العليا أن تنظرها، وتحديد المحاكم الأدنى التي تنتقل منها هذه القضايا. وعلى سبيل المثال فقد تضمن قانون حماية العلم الأمريكي الصادر في عام ١٩٨٩ نصاً بتحويل الدعاوى بعدم دستورية هذا القانون من المحاكم الإقليمية الفيدرالية إلى المحكمة العليا مباشرة. كما أن هذا النص شجع المحكمة العليا على قبول إحدى القضايا المتصلة بحرق العلم والنظر فيها على وجه السرعة^(١).

كما يؤثر الكونجرس على إعداد جدول الأعمال بإصدار تشريعات تؤثر قضايا قانونية. فعلى سبيل المثال ترتب على إصدار قانون الحقوق المدنية في عام ١٩٦٤، والقوانين التالية له، إقامة عدد كبير من الدعاوى قامت المحكمة من خلالها بتعريف التفرقة وتحديد التعويضات القانونية المتاحة لمن يثبت تعرضه للتفرقة. أما قانون إصدار الأحكام المعدل الصادر في عام ١٩٨٤ فقد ترتب على إصداره تشكيل لجنة لوضع إرشادات لإصدار الأحكام في القضايا الفيدرالية؛ وما أن بدأ تنفيذ هذه الإرشادات في عام ١٩٨٧ حتى أصبحت القضايا التي تتطلب تفسيراً لها تشغل جانباً دائماً من عمل المحكمة العليا.

وتشمل الفئة الثانية من المشاركين في إعداد جدول الأعمال المتقاضين والمحامين وجماعات المصالح التي يمكن أن تؤثر على اختيار المحكمة للقضايا. والمحكمة العليا، مثلها مثل المحاكم الأخرى، لا يمكنها أن تنظر في القضايا بمبادرة منها. إذ تعتمد المحكمة على الأشخاص والهيئات الذين يقيمون الدعاوى في الأساس والذين يرفعونها أمامها. ويجب على المحكمة أن تتعامل مع حقائق القضايا التي تصلها. فلا

تستطيع المحكمة العليا أن تتناول بمحض إرادتها إحدى القضايا لما تحتويه من حقائق ترشحها للنظر فيها مقارنة بغيرها من القضايا إذا لم ترفع هذه القضية أمامها. كما أن القضايا التي تثيرها الأطراف المتنازعة تقوم بدورها في تحديد مدى خيارات المحكمة بالنسبة للقضايا المعروضة.

ثالثاً، تعد المحكمة العليا نفسها مشاركا هاما في عملية إعداد جدول الأعمال. غير أن مشاركة المحكمة في هذه العملية هي مشاركة سلبية، إذ تتمتع المحكمة بسلطة مطلقة لعدم إصدار حكم كامل في أية قضية ترفع أمامها. فبغض النظر عن عدد القضايا المرفوعة أمام المحكمة بشأن مسألة محددة، وما يبدو من أهميتها، فلا يوجد ما يلزم المحكمة بالنظر في كافة الجوانب المتصلة بها. فعندما توافق المحكمة على النظر في إحدى القضايا، فإنها تحدد المسائل التي ستتناولها في هذه القضية، وتعد المحكمة صاحبة الكلمة الأخيرة في إعداد جدول أعمالها من هذه الزاوية. وأفضل مثال على ذلك قضية ماب ضد أوهايو (١٩٦١)، حينما عالجت المحكمة العليا الدعوى المرفوعة أمامها لا على أساس كونها قضية خروج على الآداب العامة حسب الدعوى المقدمة، وإنما على أساس كونها قضية أصدرت بشأنها قراراً هاماً بشأن عمليتي التفتيش والضبط اللتين تمارسهما الشرطة.

كما يمكن للمحكمة أن تشجع على إقامة الدعاوى أمامها في موضوعات محددة، أو لا تشجع على إقامتها، وذلك من خلال الإشارات التي تتلمسها الأطراف المتنازعة في أحكامها. فعلى سبيل المثال أصدرت المحكمة حكمها في عام ١٩٩٣ بأن الحكم الصادر ضد إحدى المؤسسات بسداد مبلغ عشرة ملايين دولار على سبيل التعويضات الجزائية لا ينال من حقوقها الدستورية. ومن المحتمل أن يثنى هذا الحكم بعض الأطراف المتنازعة عن إقامة دعاوى معارضة لمثل هذه الأحكام⁽²⁾. وفي بعض الأحيان تتسم الإشارات بالوضوح التام. فقد أصدرت المحكمة العليا قرارها فيما يتصل بتفسير القانون الخاص بمظاهر الفساد والاحتيال في المؤسسات في عام ١٩٨٩. وقد أشار القاضي سكاليا، الذي خالف القرار الصادر بالاشتراك مع ثلاثة من زملائه، إلى أنه سيصدر حكمه بعدم دستورية ذلك القانون إذا أقيمت دعوى أخرى في المستقبل تعارض شرعيته⁽³⁾.

تقويم دور المحكمة

ويعد دور المحكمة العليا في إعداد جدول أعمالها مزيجاً من الأنوار الخاصة بمعظم المحاكم الأخرى والكونجرس في وضع جداول أعمالها. وتتشابه المحكمة العليا بينما تختلف عن الكونجرس في اعتمادها على السلطة التشريعية لتحديد اختصاصها وعلى الأطراف المتنازعة للنظر في القضايا التي يرفعونها أمامها. غير أن الكونجرس، خلافاً للمحكمة العليا، يجوز له تناول أية قضايا يقع عليها اختياره، ولا يوجد

إلا أقل عدد من الحدود لما يمكن للكونجرس أن يقوم به. كما أن الكونجرس يؤدي أعماله بمبادرة ذاتية دون حاجة لمن يطلب إليه القيام بعمل ما.

غير أن السلطة التي تتمتع بها المحكمة العليا فيما يتصل باختيار القضايا التي تنظرها تجعلها أقرب شبيهاً بمجلس تشريعي لا بمحكمة. وبينما تتوافر لدى المحاكم جميعها بعض الصلاحيات لاختيار الدعاوى المرفوعة أمامها، فإن المحكمة العليا وحدها تتمتع بالحرية الكاملة في رفض النظر في القضايا التي تعرض عليها. ويعزز عدد الدعاوى الكبير المعروض على المحكمة العليا من موقفها من زاويتين: إذ يستطيع القضاة أن ينتقوا منها القضايا التي ينظرونها، كما أنهم يجدون في غالب الأمر كافة المسائل التي يودون معالجتها بين هذا العدد الكبير من القضايا.

ويمكن للمحكمة العليا أن تمارس سيطرتها على جدول أعمالها من إحدى النواحي الهامة: فاختيارها للقضايا التي تنظرها لا يضع القضاة تحت ضغوط قوية. أما حينما يحدد الكونجرس القضايا التي سيتم تناولها جدياً، فإنه يستجيب لضغوط لاتخاذ قراراته بالنسبة لقضايا معينة. فجماعات المصالح الخاصة تطالب الكونجرس بدراسة مسائل معينة. وهناك قضايا تحتاج إلى البت السريع، كما أن الموضوعات المتكررة مثل الميزانية يجب تناولها على نحو منتظم. ولا تخضع المحكمة العليا لهذه الضغوط. ولذلك فإن سلطة المحكمة الشكلية في رفض القضايا لا تحدها إلا أقل الحدود، الأمر الذي يمنح المحكمة من الناحية العملية قدراً كبيراً من السيطرة على جدول أعمالها.

إقامة الدعاوى أمام المحكمة العليا: الأطراف المتنازعة، والمحامون، وجماعات المصالح.

أدرجت في دورة عام ١٩٩٣ بالمحكمة العليا ٦٩٠٠ دعوى⁽⁴⁾. ويعرض هذا القسم لأسلوب إقامة هذه الدعاوى أمام المحكمة وبواعي إقامتها بالإشارة إلى النشاط الذي تقوم به ثلاث مجموعات من المشاركين: الأطراف المتنازعة في القضايا، والمحامون الممثلون للأطراف، وجماعات المصالح التي كثيراً ما تلعب دوراً في عملية التقاضي، سواء أكان هذا الدور هامشياً أو رئيسياً. ويعالج هذا القسم أنشطة التقاضي الخاصة بالحكومة الفيدرالية، وهي المشارك صاحب الوجود الأهم والأكبر في القضايا التي تنظرها المحكمة العليا.

المتقاضون

يوجد على الأقل طرفان أساسيان في كل قضية تعرض على المحكمة العليا. وبالطبع يعمل أحد المتقاضين على الأقل على بدء إجراءات التقاضي ويدفعها إلى أعلى مراتب النظام القضائي.

وكما هو متوقع فإن أطراف النزاع في المحكمة العليا لا يشكلون فئة متجانسة⁽⁵⁾. ويعتبر الأفراد هم

العدد الأكبر الذين يتقدمون للمحكمة العليا للنظر في قضاياهم، وأكثرهم من المدعى عليهم في قضايا جنائية. أما المستأنف ضدهم، الذين يقاضيه المدعى عليهم، فأغلبهم من حكومات الولايات والهيئات الحكومية من المستويات المحلية إلى المستويات الفيدرالية. كما يكون المستأنف ضدهم من الأفراد في حالات عديدة. وفي أحيان عديدة يكون المتقاضون من الشركات. كما تدخل الجماعات غير الربحية واتحادات العمال كأطراف متنازعة في القضايا المعروضة للنظر أمام المحكمة العليا. وكما يتضح من اختلاف فئات المتقاضين، فإنه يصعب إصدار تعميمات بشأن المشاركين في القضايا التي تنظرها المحكمة.

دوافع الأطراف المتنازعة: لعل أهم المسائل المتعلقة بأطراف النزاع هي الأسباب التي تدعوهم للدخول في إجراءات التقاضي، وتصعيد قضاياهم لمستوى المحكمة العليا. ويمكن تصنيف دوافع الأطراف المتنازعة إلى قسمين يمثلان «نوعين نمطيين» لعملية التقاضي بالمحكمة العليا، كما توجد بعض القضايا التي تختلط فيها هذه الدوافع.

ويمكننا أن نطلق على النمط الأول التقاضي «العادي» نظراً للكثرة النسبية في قضاياها. وعادة ما تقيم الأطراف المتنازعة دعاواها أمام القضاء أو تستأنف الأحكام الصادرة ضدها لرغبتها في تحقيق مصلحة شخصية، أو مصلحة تتصل بالعمل على نحو مباشر. ويتقدم المدعون بقضايا الضرر الشخصي للمحكمة، لأنهم يعتقدون أنهم غالباً ما سيحصلون على فائدة مادية من الدعوى. كما أن من تصدر ضدهم أحكام يلجأون لاستئنافها اعتقاداً منهم أن النجاح في مرحلة الاستئناف واحتمال كسب قضاياهم يبرران ما يعانونه من متاعب التقاضي ونفقاته.

وأوضح مثال للتقاضي العادي يتضح في قضية شركة سي إس إكس للنقل ضد إيستروود CSX Transportation v. Easter Wood (١٩٩٣)^(٦). ففي عام ١٩٨٨ لقي توماس إيستروود مصرعه عندما اصطدمت الناقلة التي كان يقودها بإحدى قطارات شركة سي إس إكس. وقد لجأت أرملته ليزي إيستروود إلى محكمة الإقليم الفيدرالية شاكية ما يطلق عليه «الموت الخطأ» لزوجها. وقد أصدرت المحكمة حكمها لصالح شركة سي إس إكس. وقد استأنفت إيستروود الحكم، وأصدرت محكمة الاستئناف حكماً لصالحها فيما يتصل بدعوى واحدة للإهمال، وحكماً لصالح الشركة فيما يتصل بدعوى الإهمال الأخرى. وقد لجأ الطرفان إلى المحكمة العليا لنظر القضية، وقد قبلت المحكمة العليا نظر القضية، وأقرت محكمة الاستئناف في حكمها بشقيه. وقد وافقت المحكمة على نظر القضية مستهدفة توضيح ما نص عليه القانون بشأن قضية هامة وهي العلاقة بين قانون أمن السكك الحديدية الفيدرالي وقوانين الولاية الخاصة بالإهمال في مجال السكك الحديدية. غير أن الشاغل الرئيسي لطرفي النزاع كان القيمة المالية المتضمنة في موضوع النزاع، وليس القضية في معناها القانوني الواسع.

ويمكننا أن نطلق على النمط الثانى التقاضى «السياسى»؛ حيث لا تسعى الأطراف المتنازعة لتحقيق مصلحة خاصة، وإنما للدفاع عن السياسات التى يعتنقونها. وغالباً ما يتضمن التقاضى السياسى بذل الجهود للحصول على حكم قضائى يدعم الأهداف السياسية للمتقاضين. فعلى سبيل المثال يمكن لإحدى الجماعات - التى تهتم بحماية البيئة - أن تقيم دعوى للحصول على تفسير متشدد لقانون تلوث الهواء. كما يمكن للساعين لتطبيق مبدأ المساواة على المعوقين أن يعارضوا إحدى الممارسات بشركة ما على أساس انتهاكها لحماية المعوقين المنصوص عليها فى القانون الفيدرالى.

ومن أمثلة التقاضى السياسى المحض، القضية الخاصة بعرض مشهد ميلاد السيد المسيح فى قاعة محكمة بإحدى المقاطعات، ورفع شعار الشمعدان اليهودى على مبنى تابع لإحدى مقاطعات بيتسبرج. وقد طالب الممثلون المحليون لاتحاد الحريات المدنية الأمريكية المدينة والمقاطعة بعدم السماح بعرض هذه الرموز الدينية فى عام ١٩٨٦، غير أن طلبهم قوبل بالرفض. ومن ثم قام الفرع المحلى للاتحاد ورئيسه وعدد آخر من الأفراد بإقامة دعوى ضد المدينة والمقاطعة أمام المحكمة الإقليمية الفيدرالية لوقف هذين العرضين. ولم يكن لدى المدعين مصلحة خاصة فى التقاضى عدا عدم اضطرابهم لرؤية ما لا يرغبون فى رؤيته. فقد جاءت الدعوى معبرة أساساً عن أهداف اتحاد الحريات المدنية الأمريكية فيما يتصل بالفصل بين الكنيسة والدولة. وقد صدر الحكم لصالح استمرار العرضين، غير أن محكمة الاستئناف نقضت ذلك الحكم. وقد نظرت المحكمة العليا هذه القضية فى عام ١٩٨٩ وانقسمت آراء القضاة؛ فمنهم من أيد عرض الشمعدان اليهودى واتخذ موقفاً ضد مشهد ميلاد السيد المسيح؛ وقد رأى أغلب القضاة أن مشهد الميلاد يفوق محتواه الدينى رمز الشمعدان. وجاءت النتائج، مثلها مثل القضية ذاتها، ذات صلة بأهداف الأطراف السياسية لا بمصلحتهم الشخصية⁽⁷⁾.

وهناك عدد كبير من القضايا يتوافر بها عناصر عادية وسياسية جنباً إلى جنب. فعلى سبيل المثال، يمكن للأفراد أو الشركات أن يقيموا دعاوى بهدف الكسب المباشر، غير أنهم قد يهتمون ببعض القضايا السياسية العامة الناشئة عن القضية الأصلية فى أثناء نظرها. وفى القضايا التى ترفعها الهيئات الحكومية قد يصعب الفصل بين العناصر العادية والعناصر السياسية؛ فالمدعون العموميون يقيمون الدعاوى الجنائية لخدمة الأهداف الخاصة للهيئات التى يمثلونها، غير أن هذه الأهداف ترتبط بهدف سياسى أعم، ألا وهو محاربة الجريمة.

وتزيد نسبة القضايا التى يمكن تصنيفها على أساس انتمائها الكامل أو الجزئى لنمط التقاضى السياسى كلما ارتقينا درجات النظام القضائى، بحيث يصبح هذا النوع من التقاضى شائعاً فى المحكمة العليا. ولا دخل للمصادفة فى هذا النمط. فالتقاضى العادى ينتهى مبكراً نسبياً للفائدة التى تعود على

الأطراف المتنازعة عند تسوية الخلاف، أو حتى عند الهزيمة وعدم الرغبة في مواصلة الخصومة، غير أن المتقاضين السياسيين غالباً ما يحصلون على انتصارات هامة إذا ما دفعوا قضاياهم إلى أعلى درجات المحاكم، فحكم محكمة الموضوع، وإن كان لصالحهم، قد لا يفيد كثيراً في دعم أهداف سياساتهم. وغالباً ما يجذب التقاضى السياسى جماعات المصالح التى تساهم فى تحمل الأعباء المالية والأعباء الأخرى الخاصة بإقامة الدعاوى.

ومع ذلك فإن أغلبية القضايا التى تنظرها المحكمة العليا يمكن تصنيفها تحت نمط التقاضى العادى، والنسبة الأكبر من هذه القضايا هى قضايا جنائية يتقدم بها المدعى عليهم مستهدفين إلغاء أحكام صدرت ضدهم بالسجن. كما تقيم الشركات التجارية الدعاوى أمام المحكمة إذا توافرت لديها مصلحة اقتصادية تبرر أحكامها للمحكمة العليا. وتتعلق قضايا أخرى بشكاوى فردية متعددة تتفاوت فى حجمها؛ وفى هذه الشكاوى يتجه الشاكون إلى المحكمة العليا بوصفها الملاذ الأخير لتحقيق العدالة.

وتشيع القضايا القائمة على التقاضى السياسى بين القضايا التى توافق المحكمة على نظرها، لأن مثل هذه القضايا غالباً ما تمس المشكلات القانونية العامة التى تثير اهتمام القضاة. غير أن جدول أعمال المحكمة لا يخلو من التقاضى العادى، كما يتضح من قضية إيستروود. كما أن المتقاضين فى القضايا الكبرى، التى تجذب أنظار جماعات المصالح، غالباً ما تحركهم دوافع المصلحة الذاتية.

المحامون

لم يحدث إلا فى حالات قليلة أن خلفت أحكام المحكمة العليا أثراً عميقاً كالتى خلفها حكمها فى قضية رو ضد ويد فى عام ١٩٧٣، والداعى لإصدار تشريع يبيح الإجهاض. غير أن المحامين اللذين شاركوا فى مناقشة هذه القضية الهامة أمام المحكمة العليا لم تتوافر لهما خبرة واسعة فى مجال التقاضى أمام المحكمة. فقد دافعت جاى فلويد التى كانت تشغل منصب مساعد النائب العام عن قانون ولاية تكساس الذى يمنع الإجهاض، ولم تكن قد دافعت عن أية قضية أمام المحكمة العليا من قبل. أما سارة ودينجتون التى عارضت هذا القانون، فقد كانت تقف أمام المحكمة العليا فى ثانى قضية تتناولها فى حياتها العملية، وقد كانت قضيتها الأولى تتناول الموضوع نفسه أمام إحدى محاكم الأقاليم الفيدرالية⁽⁸⁾.

أما الحكم الصادر فى قضية شركة كين ضد الولايات المتحدة Keene Corporation v. United States (١٩٩٣) فلا يمثل حكماً ذا أهمية. وقد اتسمت هذه القضية بالتعقيد، وعرضت لاختصاص محكمة الدعاوى الفيدرالية. ولم يتأثر بالحكم فيها إلا عدد قليل من الأشخاص. غير أن طرفى النزاع استعانوا بمحاميين خبيرين. فقد مثل مكتب المدعى العام بوزارة العدل الحكومة الفيدرالية فى هذه القضية؛

نبذة عن ثلاثة محامين يشاركون كثيراً

جويل كلاين: فى عام ١٩٩١، اشترك جويل كلاين مع هـ. باروفار الثالث وبول سميث وريتشارد تارانتو لتأسيس مكتب المحاماة بواشنطن يتخصص فى التقاضى أمام محاكم الاستئناف وأمام المحكمة العليا بصفة خاصة. وقد عمل كلاين مثله مثل زملائه كموظف بالمحكمة العليا. كما عمل باروفار وتارانتو سابقاً بمكتب المدعى العام. وقد تقدم كلاين بدفاع شفوى فى ثلاث قضايا أمام المحكمة العليا فى دورة عام ١٩٩٠، وفى دورة عام ١٩٩١، تولى الدفاع عن أحد طلاب المدارس الثانوية فى قضية خاصة بتوافر التعويضات المالية لانتهاك القانون الفيدرالى، الذى يحظر التفرقة على أساس النوع بين طلاب المدارس (فرانكلين ضد مدارس مقاطعة جوينت للعامه Franklin v. Gwinnett County Public Schools ، ١٩٩٢)، كما دافع عن اثنين من موظفى السكك الحديدية فى قضية تتعلق بمدى دستورية قوانين ولاية مونتانا التى تحدد اختصاص المحاكم فى نظر القضايا (شركة برلينجتون نورثرن للسكك الحديدية ضد فورد Burlington Northern Railroad Co. v. Ford ، عام ١٩٩٢). وبالإضافة إلى عمل الشركاء الأربعة فى كتابة المذكرات القانونية، فإنهم مثلوا أمام المحكمة للدفاع عن عشر قضايا خلال دورتي عام ١٩٩١ وعام ١٩٩٢.

لورنس جولد: عمل لورنس جولد محامياً باتحاد العمل الأمريكى منذ ١٩٧٤، وأصبح المستشار العام للإتحاد فى عام ١٩٨٤. ويمارس جولد عمله فى جهات مختلفة، غير أنه يشارك بصفة خاصة فى قضايا الإتحادات التابعة لاتحاد العمل الأمريكى أمام المحكمة العليا. وبالإضافة إلى إعداده لعرائض القضايا والاستشارات، فإن جولد كثيراً ما يشارك فى الدفاع الشفوى من بعض القضايا. وقد قام فى السنوات الأخيرة بالمثل أمام المحكمة العليا دفاعاً عن نقابات العاملين بصناعة الصلب، والعاملين بصناعة السيارات، واتحاد الطيارين المدنيين، واتحاد عمال المناجم. وقد تناوت هذه القضايا مجموعة مختلفة من المشكلات تراوحت بين حق الاتحادات فى إقامة دعوى للضرر (جروفز ضد مصانع رينج سكرو Groves v. Ring Screw Works ، ١٩٩٠) وسلطة المكتب الفيدرالى للإدارة والميزانية لوقف العمل باللوائح التى تقترحها الهيئات الإدارية (بول ضد

وكان المحامى الذى دافع عن موقف الحكومة هو لورانس والاس، الذى عمل بمكتب المدعى العام على مدى أربعة وعشرين عاماً، ومثل أمام المحكمة العليا عشرات المرات. وكان محامى الخصم هو ريتشارد تارانتو الذى عمل سابقاً بمكتب المدعى العام، كما عمل موظفاً بالمحكمة العليا، ويمثل موكله أمامها من خلال مكتب المحاماة الخاص به. وقد كانت هذه القضية الرابعة التى يترافع عنها تارانتو أمام المحكمة العليا على مدار عامين.

وتوضح القضيتان السابقتان الفارق بين مجموعتين من المحامين الذين يشاركون فى أعمال التقاضى أمام المحكمة العليا^(٩). تتكون المجموعة الأولى من المحامين الذين يمثلون أمام المحكمة فى قضايا معدودة؛ وكثير منها لا يمثل أمام المحكمة إلا مرة واحدة. وكما هو الحال مع سارة ودينجتون يتولى هؤلاء

فى قضايا المحكمة العليا

اتحاد عمال الصلب المتحدين Dole v. Steelworkers of America (١٩٩٠).

ركس لى: عمل ركس لى موظفاً بالمحكمة العليا ومارس المحاماة كمهنة حرة قبل أن يشغل منصب عميد كلية الحقوق بجامعة بريجام يونج. وقد شغل منصب المدعى العام فى إدارة الرئيس ريجان من ١٩٨١ إلى ١٩٨٥. ثم عمل بعد ذلك فى واشنطن فى إحدى فروع مكتب محاماة مقره بشيكاغو، ودافع عن عدد من القضايا أمام المحكمة العليا. ومنذ عام ١٩٨٩ يشغل لى منصب رئيس جامعة بريجام يونج، غير أنه يحتفظ بصلة بمكتب شيكاغو، ويواصل المثول أمام المحكمة العليا. وقد تقدم بالدفاع أمام المحكمة عن اتحاد ألعاب القوى القومى فى خلافه حول عقوبات انتهاك قانون الاتحاد (اتحاد ألعاب القوى القومى ضد تاركانيان، National Collegiate Athletic Association NCAA v. Tarkanian، ١٩٨٨)، وعن إحدى شركات البترول فى قضية بشأن سلطة الحكومة الفيدرالية فى تنظيم أسعار الغاز الطبيعى (موبيل أويل ضد شركات التوزيع المتحدة، Mobil Oil v. United Distribution, Companies، ١٩٩١)، وعن مدينة لوس انجلوس فى قضية عارض فيها أحد ملاك المساكن قوانين كاليفورنيا بشأن العوائد (نوردلينجر ضد هان، Nordlinger v. Hahn، ١٩٩٢). وإذا ما أخذنا القضايا التى دافع عنها لى فى أثناء عمله كمُدع عام فى الاعتبار، فإن مجموع القضايا التى شارك فيها أمام المحكمة العليا يبلغ أكثر من خمسين قضية.

المصادر: Kevin T. McGuire, *The Supreme Court Bar: Legal Elites in the Washington Community* (Charlottesville: University Press of Virginia, 1993); Paul Reidinger, "Rex Lee Returns," *American Bar Association Journal*, January 1, 1988, 64; Supreme Court decisions; biographical sources; reports in the news media.

المحامون الدفاع عن قضاياهم منذ البداية، ويواصلون تمثيل عملائهم عندما تحول قضاياهم لتنظرها المحكمة العليا. وعلى الرغم من أنهم قد يفضلون التنازل عن قضاياهم فى هذه المرحلة لمن هم أكثر خبرة بالمثول أمام المحكمة العليا، فإنهم يتمسكون بهذه القضايا لعدم رغبتهم غالباً فى إضاعة فرصة المثول أمام أعلى سلطة قضائية بالبلاد. ويذكر أن أحد المحامين الشبان «أشار إلى ما نصحه به والداه من ضرورة التمسك بالدفاع عن إحدى القضايا فى المحكمة العليا، لأنها قد تكون الفرصة الوحيدة التى تسنح له»⁽¹⁰⁾. وينتمى معظم هؤلاء المحامين إلى عضوية نقابة محامى المحكمة العليا، التى لا تتصف شروطها بالتشدد. ويعد أهم شروط العضوية ممارسة المحامين لمهنة المحاماة بإحدى الولايات لفترة لا تقل عن ثلاث سنوات؛ ولا تشترط الخبرة فى الدفاع عن القضايا أمام المحكمة العليا. ويتقدم الكثير من المحامين الذين لا

الجدول ٣-١

عدد مرات المثل السابق أمام المحكمة (١٩٨٨ - ١٩٩١)
للمحامين الذين ترفعوا في قضية واحدة أو أكثر في دورة ١٩٩٢

| المحامون | | | عدد مرات المثل السابق |
|----------|-----------------------------|----------------|-----------------------|
| آخرون | التابعون لمكتب المدعى العام | العدد الإجمالي | |
| ١٥٤ | ٤ | ١٥٨ | - |
| ١٤ | ١ | ١٥ | ١ |
| ٧ | ١ | ٨ | ٢ |
| ٢ | ١ | ٣ | ٣ |
| ٢ | ٣ | ٥ | ٤ |
| ١ | - | ١ | ٥ |
| ١ | ١ | ٢ | ٦ |
| - | ١٠ | ١٠ | ٧ أو أكثر |
| ١٨١ | ٢١ | ٢٠٢ | |

ملحوظة: يشار إلى المحامي الذي ترفع في قضية أو أكثر في دورة ١٩٩٢ مرة واحدة فقط. كما تضم فئة «آخرون» محامى الحكومة الفيدرالية من غير العاملين بمكتب المدعى العام. وهناك بعض المحامين الذين مثلوا أمام المحكمة قبل عام ١٩٨٨ ولذلك فإن هذا الجدول لا يمثل مستوى الخبرة العام تمثيلاً دقيقاً.

يتوقعون أن تأتيهم فرصة المثل أمام المحكمة العليا لعضوية نقابتها مدفوعين برغبتهم في إضفاء الأهمية على أسمائهم. وقد وصف القاضى لويس باول ما تقوم به نقابة محامى المحكمة العليا بأنه «إصدار الشهادات التي يضعها أصحابها في أطر ويضعونها في مكاتبهم - في حالة عملهم بالمحاماة - وذلك لإعطاء انطباع جيد (إن لم يكن لخداع) عملاتهم المحتملين»^(١١).

وتضم المجموعة الثانية المحامين الذين كثيراً ما يشاركون في قضايا المحكمة العليا. وأبرز أعضاء هذه المجموعة هم المحامون العاملون بمكتب المدعى العام؛ ويعد المثل أمام المحكمة العليا تخصصهم الأساسى. أما المحامون غير العاملين بالحكومة الفيدرالية فإنهم شغلوا مناصب سابقة في مكتب المدعى العام، أو عملوا كموظفين بالمحكمة العليا، والعديد منهم لهم مكاتبهم الخاصة، كما هو الحال مع تارانتو

الذى يمثل دفاعه عن قضايا عملائه أمام المحكمة العليا جانباً هاماً من عمله. وهناك عدد من المحامين الذين يمثلون جماعات المصالح الخاصة، ويشاركون فى القضايا التى ترفع أمام المحكمة العليا بانتظام. ويوضح العرض التالى نبذة عن ثلاثة من المحامين المنتمين لتلك المجموعة وثيقة الصلة بالمحكمة العليا. وبخلاف المحامين الآخرين تبدأ مشاركة محامى هذه المجموعة الثانية فى القضايا التى تصل للمحكمة العليا لنظرها من مستوى الاستئناف.

وتعد المجموعة الأولى من المحامين الذين يمثلون أمام المحكمة العليا فى قضايا معبودة أكبر بكثير من المجموعة الثانية التى تضم كبار المحامين. وكما يوضح الجدول رقم ٣ - ١، فإن معظم المحامين الذين مثلوا أمام المحكمة العليا فى دورتها لعام ١٩٩٢ كانوا يدافعون عن أولى قضاياهم أمام المحكمة. وبالطبع فإن المحامين الذين يشاركون كثيراً فى أعمال التقاضى فى المحكمة العليا يتولون الدفاع عن نسبة أكبر من القضايا بالمقارنة بعددهم المحدود. وتدخل الحكومة الفيدرالية بممثليها من كبار المحامين طرفاً فى أغلبية قضايا يتم اختيارها على أساس مدى أهميتها. ولا تقتصر أنشطة المحامين نوى الصلة الوثيقة بالمحكمة العليا على الدفاع عن دعاوهم وتحضير المذكرات القانونية فحسب، وإنما تشمل الاستشارات التى يقدمونها فى قضايا يتولاها محامون أقل منهم خبرة.

وقد عبر مؤخراً قضاة المحكمة العليا وبعض المراقبين من خارج هيئة المحكمة عن شكواهم تجاه نقص كفاءة الكثير من المحامين الذين يمثلون أمام المحكمة. وقد أشار أحد الصحفيين بعد سماعه دفاع المحامين فى إحدى القضايا التى نظرتها المحكمة العليا فى عام ١٩٩٠ إلى «أن أحد المحامين على الأقل، وربما كليهما كان سيؤدى خدمة أفضل لعميله إذا ما ادعى المرض ولزم فراشه فى ذلك اليوم»⁽¹²⁾. وتوجه هذه الشكاوى عادة تجاه المحامين الذين لا تتوافر لهم إلا خبرة قليلة بالتقاضى أمام المحكمة العليا. غير أن المحامين المشاركين للمرة الأولى قد يثبتون جدارتهم، ومع ذلك فغالباً ما تنقصهم الخبرة فى إقناع القضاة. وإذا ما نظرنا إلى النظام القضائى بصفة عامة، فإننا نلاحظ وجود علاقة بين ثراء الأفراد أو المؤسسات ومستوى الخدمات القانونية المتاحة لهم. ولا شك أن الثراء أثره على تمثيل الأطراف المتنازعة بالمحكمة العليا. فعلى سبيل المثال تستعين الشركات الكبرى صاحبة المصالح فى القضايا المعروضة على المحكمة بأفضل المحامين. فقد أقدمت شركتان كبيرتان للتبغ، كانتا طرفى نزاع فى قضية خاصة بالاحتكار فى عام ١٩٩٣، على الاستعانة باثنين من أفضل الخبراء فى موضوع القضية، هما فيليب آريدا أستاذ القانون بجامعة هارفارد، وروبرت بورك وهو أيضاً خبير فى قوانين مكافحة الاحتكارات غير المشروعة الذى لم ينجح فى الحصول على التصديق على ترشيحه للمحكمة العليا عام ١٩٨٧⁽¹³⁾.

غير أن الصلة بين أطراف النزاع ومستوى الخدمات القانونية التى يستعينون بها هى صلة متعددة

الجوانب، فكثير من المحامين الذين يمثلون أمام هيئة المحكمة مراراً، والذين يتميزون بمهارات قانونية عالية، يمثلون قطاعات فقيرة أو قليلة الحيلة من المجتمع، وخير مثال على ذلك هيدان كوفنجتون، الذي ينتمي لجماعة شهود يهوه، ويترجود مارشال الذي ينتمي لصندوق الدفاع القانوني التابع للجمعية الوطنية لتقدم الملونين. كما أننا نجد أن محامى الولايات والحكومات المحلية يواجهون محامين أكثر منهم خبرة في قضايا الحقوق والحريات المدنية، وغالباً ما يخسرون قضاياهم أمامهم، ومع ذلك فقد ضاقت الفجوة بين هاتين الفئتين، نظراً لما يتلقاه محامو الولايات من تحضير جيد للتعامل مع قضايا المحكمة العليا. وبالإضافة إلى ما سبق فإن الشركات التي تستعين بمحامىها للدفاع عن قضاياها أمام المحكمة العليا بدلاً من الاستعانة بمختصين من الخارج لا تحصل على خدمة قانونية جيدة في أغلب الأمر⁽¹⁴⁾.

وهناك من الفقراء من يسعون لتقديم دعاواهم أمام المحكمة العليا، دونما مساعدة من جماعات المصالح الخاصة، أو من المحامين، وهذا يضعهم في موقف يتسم بالصعوبة. غير أنه في حالة قبول المحكمة لدعاواهم، فإنها تعين محامياً متميزاً لتمثيلهم. وعلى الرغم من ضالة المكافأة التي يتلقاها المحامون من المحكمة العليا، فإنهم نادراً ما يرفضون هذا التكليف.

جماعات المصالح

يتميز أعضاء جماعات المصالح بقدرتهم على اقتناص الفرص: فهم يوجهون جهودهم حيث يتوقعون تحقيق الفوز. ولذلك تهتم هذه الجماعات اهتماماً خاصاً بقرارات المحكمة العليا. فهذه القرارات ترسى قواعد السياسات العامة لقضايا متنوعة، مثل الاحتكار والخروج على الآداب العامة. وتأخذ هذه الجماعات في اعتبارها أن التأثير على هيئة المحكمة هو السبيل لتحقيق أهدافها، أو محاربة الجماعات الأخرى ذات الأهداف المخالفة لها. ونظراً لأن الكثير من جماعات المصالح تتأثر بقرارات المحكمة، فإن جانباً كبيراً من أنشطتها توجه نحو أعمال المحكمة. ولذلك فإننا نجد أن جماعات المصالح تشارك مشاركة كبيرة في عملية صناعة السياسات من خلال نشاطها في قضايا المحكمة العليا، فضلاً عن أعمال الهيئات الحكومية الأخرى.

الاشكال التي تتخذها أنشطة الجماعات: تسعى الجماعات التي تحاول التأثير على القرارات التشريعية إلى تقديم قضاياها أمام أعضاء الكونجرس؛ ولذلك فإن أحد أهدافها الأولى هو الاتصال بهؤلاء الأعضاء. ولكن ذلك لا ينطبق على محاولات الجماعات التأثير على هيئة المحكمة العليا. فليس من اللائق الاتصال بالقضاة مباشرة. ووفقاً لهذه القاعدة، فإن قضاة المحكمة العليا، عادة ما يتجنبون الاتصال بأطراف النزاع وبالجماعات التي تؤيدهم.

غير أن جماعات المصالح يمكنها السعى للتأثير على هيئة المحكمة بأساليب أخرى. وقد سبقت الإشارة في الفصل الثاني، إلى قدرة هذه الجماعات على المشاركة غير الرسمية في ترشيح القضاة والتصديق على تعيينهم. ولا شك أن الجماعة التي تساهم في اختيار أعضاء المحكمة، يمكنها أن تؤثر على سياستها على نحو كبير.

وهناك أسلوبان يمكن لجماعات المصالح من خلالهما أن تدخل طرفاً في القضايا المعروضة أمام هيئة المحكمة. ويتمثل الأسلوب الأول في مساهمة هذه الجماعات في تقديم الدعاوى أمام هيئة المحكمة. ويجوز لجماعات المصالح، إذا توافر لها المركز القانوني، أن تتقدم بهذه الدعاوى بأسمائها على أساس أن هذه القضايا تمسها على نحو مباشر. وعادة ما تفتقر المؤسسات التي تعمل كجماعات للمصالح، في المقام الأول، إلى المركز القانوني. غير أن هناك استثناء تمثل في قضية المنظمة القومية للمرأة ضد شايدلر National Organization for Women v. Scheidler (١٩٩٤)، حيث قاضت كبرى المنظمات النسائية بعض الأفراد والجماعات الذين شاركوا في مظاهرات وأنشطة متطرفة أخرى أمام العيادات الخاصة بالإجهاض. غير أن المؤسسات الأخرى التي يمكن اعتبارها جماعات المصالح، وبصفة خاصة الشركات التجارية والحكومات، كثيراً ما تدخل طرفاً في القضايا المعروضة أمام المحكمة العليا.

وإذا لم تدخل جماعات المصالح طرفاً مباشراً في القضايا، فإنه يمكنها «رعاية» إحدى القضايا التي تتعلق بمشكلة تهمها، وهي بذلك تقدم خدمات المحاماة وتحمل تكاليفها منذ البداية. ولا تتمتع بهذه الرعاية^(١٥) إلا نسبة ضئيلة من القضايا نظراً للتكاليف الباهظة والصعوبات العملية التي تتحملها الجماعات الراعية. غير أن القضايا التي تنظرها المحكمة بالفعل، وخاصة القضايا ذات الأهمية الكبرى، غالباً ما تكون تحت رعاية هذه الجماعات. وقد أوضحت إحدى الدراسات أن نصف الأحكام الهامة التي أصدرتها المحكمة العليا منذ عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩١، كانت في قضايا تعهدتها جماعات المصالح بالرعاية^(١٦). كما أنه يجوز لهذه الجماعات أن تشارك في قضايا بدأها آخرون وذلك بالمساهمة في تحمل التكاليف المالية وتقديم الاستشارات والخدمات القانونية.

ويتمثل الأسلوب الثاني في مشاركة جماعات المصالح في الدفاع أو تقديم المذكرات بحيث تؤثر على قرار المحكمة بقبول القضايا أو على أحكامها في القضايا التي قبلتها. وإذا تمت لإحدى الجماعات السيطرة الفعلية على قضية من القضايا، فإن محاميها يقدمون مذكرات مؤيدة لقبول المحكمة العليا النظر في القضية أو معارضة لها. وإذا قبلت المحكمة النظر في القضية لأهميتها، فإن محامي جماعات المصالح يتقدمون بالمزيد من المذكرات، ويشاركون في الدفاع أمام هيئة المحكمة.

وإذا لم تتم لجماعة من جماعات المصالح السيطرة على قضية من القضايا، يجوز لها أن تتقدم

بحججها للمحكمة فيما يسمى بـمذكرات «صديق المحكمة» *amicus curiae*، إذ يجوز لأي شخص أو لأي هيئة أن يتقدم بمذكرة «صديق المحكمة» لاستكمال حجج الأطراف المتنازعة بعد موافقة الأطراف المعنية أو بعد الحصول على إذن من المحكمة. (ولا يحتاج ممثلو الحكومة القانونيون الحصول على إذن). وإذا أخذنا القضايا البيئية في الثمانينيات في الاعتبار بوصفها قضايا نمطية، فإن الأطراف المتنازعة تعطي موافقتها في أغلب الحالات⁽¹⁷⁾. وتمنح المحكمة الإذن بتقديم مذكرات «صديق» فيما يقرب من كل الحالات المقدمة إليها. ففي عام ١٩٩٠ أعطت المحكمة العليا الإذن لـ ١١٤ طلباً من ١١٥⁽¹⁸⁾. ويمكن لمذكرات «الصديق» أن تقدم لمناقشة ما إذا كانت قضية من القضايا تستحق النظر، أو لمناقشة جوانب القضية المختلفة مباشرة إذا كانت قد قبلت للنظر. ويمكن لمقدم مذكرة «الصديق» أن يشارك في الدفاع الشفوي إذا سمحت له المحكمة بذلك. غير أنه من النادر أن تمنح المحكمة هذا الحق لمقدمي مذكرات «الصديق» من خارج هيئات الحكومة الفيدرالية.

وتعد مذكرات «الصديق» هي أكثر السبل شيوعاً التي تمنح الفرصة لأطراف أخرى بجانب الأطراف المتنازعة للمشاركة في إجراءات التقاضي أمام المحكمة. وعلى سبيل المثال، فإن القضايا التي تلقتها المحكمة العليا أو نظرتها في بورتها لعام ١٩٨٢ تضمنت أكثر من ثلاثة آلاف حالة (بما في ذلك الحالات المتعددة في القضية الواحدة) قدمت جماعات المصالح منفردة بشأنها مذكرات «الصديق» تعبر عن رأيها أو شاركت بعضها البعض في تقديمها⁽¹⁹⁾. وكما هو متوقع يشجع تقديم مذكرات «الصديق» بصفة خاصة في القضايا التي تنظرها المحكمة العليا لأهميتها. فقد قدمت هذه المذكرات في الدورات التي امتدت من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩١ في ٨٤٪ من القضايا التي نظرتها المحكمة لأهميتها. وقد بلغ متوسط المذكرات المقدمة أربع مذكرات في تلك القضايا. ونظراً لأن الأفراد والجماعات يمكنهم الاشتراك في تقديم مذكرات الصديق، فإن عدد المشاركين يكون كبيراً: يصل في المتوسط إلى أربعة من «الأصدقاء» في المذكرة الواحدة⁽²⁰⁾.

وتجذب بعض القضايا الكبرى أعداداً كبيرة من مذكرات «الصديق» تلقت المحكمة العليا مذكرات «الصديق» بشأن قضية ويبستر ضد خدمات الصحة الإنجابية *Webster v. Reproductive Health* (١٩٨٩) الخاصة بتنظيم الإجهاض، حققت أرقاماً قياسية في عددها، إذ بلغ عددها ثمانين مذكرة تمثل آراء أكثر من ٤٠٠ من جماعات المصالح الخاصة، وحوالي ٢٥٠ عضواً بالكونجرس، وأكثر من ١٠٠٠ من أعضاء المجالس التشريعية بالولايات، فضلاً عن بعض النواب العموميين بالولايات والأفراد وممثلي الحكومة الفيدرالية⁽²¹⁾. وكثيراً ما تجذب إحدى القضايا اهتمام عدد كبير من الجماعات التي تدرك أهميتها بالنسبة لمصالحها. ولذلك فقد أثارت على سبيل المثال إحدى القضايا الخاصة بالتنظيم الفيدرالي لشركات الإرسال

التليفزيونى الخاصة اهتمام جماعات العاملين بذلك النشاط التى بادرت بتقديم مذكرات «الصديق» أو المشاركة فى تقديمها، فضلاً عن شركات التليفون المحلية وولاية كونتيكت، والإتحاد القومى للمدن، واتحاد الحريات المدنية الأمريكى⁽²²⁾.

ويعكس الإقبال الكبير على تقديم مذكرات «الصديق» السهولة النسبية لاتخاذ هذه المذكرات وسيلة للمشاركة فى أعمال المحكمة، غير أن تكاليف إعداد هذه المذكرات وتقديمها ليست منخفضة؛ وقد أوضحت إحدى الدراسات أن تكلفة إعداد المذكرة الواحدة تبلغ ٨٠٠٠ دولار⁽²³⁾. ومع ذلك فمشاركة العديد من الجماعات فى تحمل النفقات وتذليل الصعوبات يتيح لها تقديم مذكرات الصديق من وقت لآخر على الأقل. كما تعلق جماعات المصالح أهمية كبيرة على إعداد هذه المذكرات وتقديمها، وذلك للرأى السائد بما لها من تأثير على القضاة، أضف إلى ذلك أنها تعود بالنفع على تلك الجماعات نفسها، فعلى حد قول أحد زعمائها «يتعين على جماعة المصالح أن تثبت لأعضائها أن جهودهم تكفل بالنجاح. ويعد تقديم مذكرات «الصديق» أسهل السبل لتحقيق هذا الهدف»⁽²⁴⁾.

وتقوم جماعات المصالح ببذل الجهود للضغط على هيئة المحكمة خارج نطاق إجراءات التقاضى؛ ومثال ذلك ما قامت به الجماعات المؤيدة للإجهاض والجماعات المعارضة له من مسيرات ومظاهرات فى أثناء نظر المحكمة العليا بعض قضايا الإجهاض، مستهدفة الضغط على القضاة على نحو غير مباشر. وقد حاول الإتحاد القومى للمرأة ذات مرة أن يقيم اتصالاً مباشراً بقضاة المحكمة، وذلك بتشجيع مؤيديه على إرسال برقيات إلى رئيس القضاة ويليام رينكويسست تعبيراً عن معارضتهم للنقض المحتمل للحكم الصادر فى قضية رو ضد ويد (١٩٧٣). كما نظمت الجماعات المعارضة للمطبوعات الجنسية حملة بريدية من نوع آخر فى أواخر الستينيات وأوائل السبعينيات، إذ أرسلت إلى القاضى ويليام برينان فى منزله «يومية» مئات الرسائل التى تحوى مواد فاحشة، لكى يتعرف على «ما يحمله البريد من مواد مخلة بالآداب العامة»⁽²⁵⁾.

وأخيراً تسعى جماعات المصالح للتأثير على التغطية الإعلامية لقرارات المحكمة⁽²⁶⁾. فعلى سبيل المثال تقدم الغرفة التجارية الأمريكية عرضاً عاماً للقضايا التى ستنظرها المحكمة قبل موعد بداية الدورة؛ كما تصدر كثير من الجماعات نشرات صحفية عن قضايا محددة ستقوم المحكمة بنظرها. ويعد أكثر العوامل أهمية هو قيام ممثلى الجماعات بالاشتراك فى محاورات، بعد صدور الأحكام، وذلك لتقديمها من أفضل زاوية ممكنة. ويعد اتحاد الحريات المدنية الأمريكية، الذى يحتل موقعاً مناسباً على الناحية الأخرى المواجهة للمحكمة العليا، أكثر المصادر التى يستخدمها الصحفيون الذين يغطون أحكام المحكمة العليا. ويدرك زعماء الجماعات أن الأثر الذى تثيره أحكام المحكمة يعتمد فى إحدى جوانبه على أسلوب عرضها.

الجماعات التي وقع عليها الاختيار لتقديم مذكرات
«صديق المحكمة» أمام المحكمة العليا في قضيتين
نظرتهما المحكمة في عام ١٩٩٣

دوبرت ضد ميريل دو للمنتجات الدوائية Daubert v. Merrel Dow Pharmaceuticals
موضوع القضية: ما هو المعيار المناسب لقبول الأدلة العلمية أو رفضها في محاكم الموضوع
الفيدرالية؟

الجماعات المشاركة :

الولايات المتحدة
ولاية ساوث داكوتا
الغرفة التجارية الأمريكية
إتحاد الصناعات الدوائية
دورية نيو إنجلاند الطبية
مجلس الدفاع عن الموارد الطبيعية
إتحاد محامى الموضوع بالولايات المتحدة
المجلس الاستشارى للمسئولية عن المنتجات
الكلية الأمريكية للطب الشرعى

ويسكونسن ضد ميتشل Wisconsin v. Mitchell

موضوع القضية: هل يعد القانون الذى يشدد الحكم الصادر ضد المتهمين المدفوعين بنوافع
عرقية، انتهاكاً لحرية التعبير؟

الجماعات المشاركة :

الولايات المتحدة
ولاية أوهايو
مقاطعة كوك، ولاية إلينوى
إتحاد حكام الولايات القومى
لجنة العلاقات البشرية بمقاطعة لوس أنجليس
إتحاد الحريات المدنية الأمريكية
صندوق الدفاع القانونى والتعليم التابع للجمعية الوطنية لتقديم الملونين
إتحاد القانون الآسيوى
مجلس ويسكونسن لحرية المعلومات
محامو القضاء الجنائى بكاليفورنيا
لجنة المحامين للحقوق المدنية التى يكفلها القانون
مؤيدو الأسلوب الأمريكى
الرابطة الأخوية للشرطة

ترتيب المجموعات في المحكمة: تشارك المئات من جماعات المصالح سنوياً في القضايا التي تنظرها المحكمة العليا، على نحو أو آخر. ويضم هذا العدد الكبير كل الجماعات تقريباً التي تمارس الجانب الأكبر من نشاطها في الكونجرس والمجال التنفيذي. ويقدم الشكل المطبوع على صفحة ١١٧ قائمتين لبعض المشاركين في تقديم مذكرات «صديق المحكمة» بشأن قضيتين نظرتهما المحكمة في عام ١٩٩٢. وليس من المستغرب أن تركز كثير من جماعات المصالح اهتمامها بالمحكمة العليا، إذ أن هذه الجماعات توجه جهودها تجاه المؤسسات التي يمكن أن تمارس ضغوطاً عليها على نحو مؤثر، مستهدفة بذلك التأثير على السياسات الحكومية. وبما أن المحكمة العليا تقرر مسائل تقراوح ما بين علاقات العمال بالمديرين، وحرية التعبير، وسلطات حكومات الولايات، فإن جماعات المصالح ترى أنه من حسن التدبير أن تشارك في أعمالها.

وقد زادت مشاركة جماعات المصالح في القضايا التي تنظرها المحكمة العليا على نحو كبير خلال الأعوام الماضية؛ فبينما لم تنلق المحكمة مذكرات ودية في أغلب القضايا التي نظرتها خلال الخمسينيات، فإنها تتلقى في يومنا هذا العديد من هذه المذكرات في القضايا التي تنظرها⁽²⁷⁾. ولا يثير هذا التعبير الدهشة أيضاً. فقد ازداد عدد جماعات المصالح النشطة في نواحي الحكم المختلفة، كما ازدادت معدلات نشاطها ازدياداً كبيراً. وقد شجع النجاح الواضح لبعض الجماعات في تشكيل سياسات المحكمة العليا، المحاولات التي تبذلها جماعات أخرى للوصول إلى الهدف ذاته. كما أن زيادة الاهتمام بدور المحكمة العليا كصانعة للسياسة يذكر الجماعات بأهمية تحقيق أهدافها من خلال القضايا التي تنظرها.

ويمكننا أن نصنف الجماعات التي تشارك في أعمال المحكمة العليا إلى أربع فئات على نحو عام. وتضم أكبر فئة الجماعات الاقتصادية المكونة من الأعمال التجارية الخاصة، والاتحادات التجارية، والنقابات المهنية، واتحادات العمال، وجماعات المزارعين. ولهذه الجماعات تواجد ملموس في المحكمة العليا يوازى تواجدها في المؤسسات الأخرى، وذلك لعددها الكبير وتمويلها الجيد نسبياً. وتتضمن أعمال المحكمة كثيراً مما تهتم به هذه الجماعات. إذ يتأثر العاملون في مجال التجارة بصفة خاصة بمعظم ما تصدره المحكمة من قرارات، وتكاد القضايا جميعها التي تنظرها المحكمة تؤثر عليهم على نحو أو آخر. وكثيراً ما تثار القضايا حول علاقة الولايات بالإدارة الفيدرالية فيما يتصل بالضرائب التي تفرضها الولايات، أو محاولاتها تنظيم الأنشطة التجارية، أو حول قضايا الحقوق المدنية فيما يتصل بتطبيق القوانين التي تحظر التفرقة، على أصحاب الأعمال.

وتتكون الفئة الثانية من جماعات تمثل قطاعات من سكان الولايات المتحدة لا تخضع في تعريفها للبعد الاقتصادي. ويعد صندوق الدفاع القانوني والتعليم التابع للجمعية الوطنية لتقدم الملونين أكثر هذه

الجماعات أهمية، ويشار إليه أحياناً بصندوق الدفاع القانوني للجمعية الوطنية لتقدم الملونين، أو ببساطة «الصندوق»، ويمثل الصندوق قطاعات من السكان على أساس من الجنس أو العرق أو النوع⁽²⁸⁾. وقد تولت الجمعية الوطنية لتقدم الملونين تأسيس هذا الصندوق كجماعة مستقلة تتولى إقامة الدعاوى بنفسها في عام ١٩٣٩، وقد استقل الصندوق حالياً عن المؤسسة الأم. ويقوم الصندوق بإقامة الدعاوى عن طريق محاميه وعدد كبير من المحامين الذين يقدمون المساعدة في كافة أنحاء الولايات المتحدة؛ وقد وجه الصندوق جهوده، في البداية، للحصول على حق التصويت للمواطنين السود، ورفع سياسة التفرقة العنصرية عن مدارس جنوب الولايات المتحدة، وهما قضيتان لا تزالان على درجة من الأهمية إلى يومنا هذا. كما عمل الصندوق على توفير التطبيق الفعال للقوانين الفيدرالية التي تحظر عقوبة الإعدام والتفرقة في مجال العمل.

وقد شجع النجاح الذي حققه الصندوق في المحكمة العليا على نشأة هيئات مماثلة، مثل صندوق التعليم والدفاع القانوني المكسيكي - الأمريكي والعديد من جماعات التقاضي التي تمثل المرأة. وقد شاركت الجماعات الدينية في قضايا المحكمة العليا منذ زمن بعيد، غير أن مشاركتها قد زادت على نحو كبير في السنوات السابقة⁽²⁹⁾.

وتمثل جماعات الفئة الثالثة مواقف أيديولوجية عامة، ولا تنحصر في اهتمامات قطاعات محددة من المجتمع، ويعد اتحاد الحريات المدنية الأمريكي خير مثال على تلك الجماعات⁽³⁰⁾. وقد تأسس هذا الاتحاد في أعقاب الحرب العالمية الأولى كهيئة ترعى الحقوق المدنية. وقد اعتمد الاتحاد دائماً على إقامة الدعاوى كوسيلة لتحقيق أهدافه. وعلى الرغم من أن الاتحاد معروف بدفاعه عن حرية التعبير خلال تاريخه، فإنه يشارك في كافة مجالات الحريات المدنية. ويبدأ الاتحاد في اتخاذ إجراءاته على أساس الشكاوى التي تقدم لفروعه المحلية بشأن انتهاكات الحقوق المدنية؛ ويرشح الاتحاد محامين متطوعين للدفاع عن القضايا التي يرون أنها جديرة بالاهتمام. وإذا قررت المحكمة العليا نظر هذه القضايا، فإن المكتب القومي للاتحاد يتولى معالجتها. وقد أنشأ الاتحاد في الأعوام الماضية عدداً من المشروعات الخاصة، أدار من خلالها حملات منظمة لإقامة الدعاوى في بعض المجالات الهامة، كحقوق المرأة، وعقوبة الإعدام، والسجون، والأمن القومي. ويعد اتحاد الحريات المدنية الأمريكي أحد الجماعات التي تهدف إلى تحقيق أهداف السياسات الليبرالية. ومن هذه الجماعات «نادى سبير» الذي يكرس جهوده القانونية لقضايا حماية البيئة، واتحاد تنظيم الأسيرة الأمريكي الذي يولى حقوق الإجهاض اهتماماً خاصاً، وقد دخل هذا الاتحاد طرفاً في قضية اتحاد تنظيم الأسيرة جنوب شرق بنسلفانيا ضد كيسبي *Planned Parenthood v. Casey*، وهي القضية التي أصدرت المحكمة العليا بشأنها قراراً هاماً في عام ١٩٩٢، يؤكد الحكم في قضية رو ضد ويد من أغلب نواحيه. وفي عام ١٩٦٠ أقدم رالف نادر على عمل رائد بتأسيسه مكاتب للمحاماة تتولى

القضايا التي تخدم الصالح العام من منطلق ليبرالى. وقد دخلت هذه المكاتب طرفاً فى دعاوى خاصة بحقوق المستهلكين والحريات المدنية والبيئية. وتوجه أحد هذه المكاتب، وهى جماعة المواطن العامة للبحوث، بعض اهتمامها للقضايا الخاصة بتأكيد الفصل بين السلطتين التشريعية والتنفيذية. وقد صدرت عدة قرارات هامة فى القضايا التي عالجتها تلك المكاتب، ومنها حكم المحكمة العليا الذى وضع حداً لنقض الكونجرس للوائح الإدارية الداخلية⁽³¹⁾.

ومن ناحية أخرى، لم تقدم الجماعات التي تتبنى مواقف محافظة من القضايا القانونية على الاشتراك فى الدعاوى إلا مؤخراً عندما نشط بعضها⁽³²⁾. فعلى سبيل المثال تؤيد جماعة «الأمريكيين أنصار التطبيق الفعال للقانون» بعض التفسيرات الحرفية للحقوق الإجرائية الخاصة بالمدعى عليهم جنائياً؛ بينما تدخل جماعة «الأمريكيين المتحدين من أجل الحياة» طرفاً فى قضايا الإجهاض إلى جانب قضايا أخرى. وهناك العديد من مكاتب المحاماة المحافظة التي تتبنى قضايا الصالح العام، ومنها مؤسسة واشنطن القضائية، غير أن بعض هذه الجماعات توقفت عن نشاطها منذ الثمانينيات⁽³³⁾.

ويعد المركز الأمريكى للقانون والعدالة إحدى الجماعات الحديثة نسبياً، وهى جماعة تتبنى الاتجاهات المحافظة، وقد أنشأها الزعيم الدينى بات روبرتسون فى عام ١٩٩١⁽³⁴⁾. ويقف المركز الأمريكى للقانون والعدالة موقفاً مشابهاً لموقف اتحاد الحريات المدنية الأمريكى، غير أنه يوجه اهتمامه لدعم القيم المسيحية المحافظة؛ كما أنه يعطى أولوية لتقديم العون للطلاب الذين يرغبون فى المشاركة فى الأنشطة الدينية، والمشاركين فى الأنشطة المعارضة للإجهاض. وقد قام جاي آلان سيكولو، وهو أبرز محامى هذه الجماعة، بالدفاع عن عدد من القضايا المتعلقة بهاتين المجموعتين فى المحكمة العليا.

أما الفئة الرابعة التي تشارك فى أعمال التقاضى بالمحكمة العليا فهى الحكومات التي تلعب دور جماعات المصالح. وتعد الحكومة الفيدرالية طرفاً يتمتع بطبيعة خاصة، وسيأتى ذكرها فى مكان آخر من هذا الفصل. وكثيراً ما تلجأ جهات الحكم المحلى وحكومات الولايات للمحكمة العليا كأطراف فى قضايا، كما تتقدم بالعديد من مذكرات «الصدى». وقد جرت العادة أن تشترك عدة ولايات فى تقديم المذكرات التي تدعم مصالحها المشتركة فى إحدى القضايا. وقد حدث أن شاركت الولايات الخمسين جميعها فى مذكرة «الصدى» تطالب المحكمة بنظر قضية أيفى ضد شركة كيماويات دياموند شامروك Ivy v. Diamond Shamrock Chemicals Co. (١٩٩٤)، وهى القضية التي تناولت اختصاص المحكمة الفيدرالية ومحاكم الولايات. كما تقدم الجماعات التي تمثل عدداً من حكومات الولايات، مثل الإتحاد القومى للمدن الأمريكية، أيضاً مذكرات «الصدى». وقد كان الإتحاد القومى للمدن طرفاً فى قضية كبرى نظرتها

المحكمة العليا في عام ١٩٧٦، وتناولت سلطة الحكومة الفيدرالية فيما يختص بتنظيم الحكومات المحلية وحكومات الولايات⁽³⁵⁾.

سياسات الجماعات وأساليبها: أصدرت المحكمة العليا حكمها في قضية براون ضد مجلس التعليم Brown v. Board of Education (١٩٥٤) برفض التفرقة بين طلاب المدارس العامة على أساس الجنس. وقد تولى صندوق الدفاع القانوني للجمعية الوطنية لتقدم الملونين الدفاع عن قضية براون وأربع قضايا أخرى متصلة بها، وجاء الفوز الذي حققه الصندوق تنويجاً لحملته الطويلة لرفع سياسة التفرقة العنصرية. وكان الصندوق قد بدأ تحديه للتفرقة الصارخة ضد الطلاب السود في التعليم الجامعي والمهني بزعامة ثيرجود مارشال؛ وقد ساعد النجاح الذي حققه في تلك القضايا على اتخاذ المحكمة العليا قرارها الشامل في قضية براون.

وتعد حملة الصندوق في تلك القضية علامة بارزة في التاريخ القانوني الأمريكي، وقد تناولتها عدة مؤلفات، وقدمت في عدد من الأفلام التليفزيونية. وفي أحد هذه الأفلام لعب سيدني بواتييه دور مارشال. ويذكر أن مارشال قال إن سيدني فاقه في الأداء أمام المحكمة، وفسر ذلك بأن سيدني تلقى عائداً مادياً يفوق ما حصل هو عليه⁽³⁶⁾. غير أن طريق الفوز في قضية براون لم يكن سهلاً كما يبدو من منظورنا اليوم. «وإذا كان التعبير العسكري في الإشارة إلى حملة التقاضي مفيداً» كما قال أحد الخبراء، فإن حملة منع التفرقة «دارت في ميدان يتطلب تغييراً متكرراً في المناورة»⁽³⁷⁾. وقد بذل زعماء الصندوق جهوداً كبيرة لجمع الأموال اللازمة لتنفيذ حملتهم للتقاضي، كما عنوا بالتنسيق بين عدد من القضايا التي لم يبدأوها بأنفسهم. ولعل أهم عنصر في هذه القضية هو مهارة المحامين وتقانيهم إلى جانب توافر الظروف المواتية. الأمر الذي حقق للصندوق نجاحه في رفع سياسة التفرقة العنصرية عن المدارس. وجدير بالذكر أن احتمال نجاح جماعات المصالح بما فيها الصندوق ذاته في تحقيق أهدافها، إذا لم تكن الظروف مواتية، هو احتمال ضئيل.

ويمكننا أن نأخذ دروساً مشابهة إذا ما تأملنا إحدى حملات التقاضي الحديثة، والتي أصابت نجاحاً أيضاً⁽³⁸⁾. وقد حقق مشروع حقوق المرأة، التابع لاتحاد الحريات المدنية الأمريكي الذي أنشئ في عام ١٩٧٢، الفوز في عدة قضايا في المحكمة العليا خلال عقد الثمانينيات (ويواصل المشروع نشاطه منذ ذلك الحين). وقد أرسى المشروع في أثناء عمله عدداً من السوابق الهامة التي تؤيد الحقوق القانونية للمرأة بموجب التعديل الرابع عشر. ويعود نجاح المشروع، في إحدى نواحيه، إلى الأسلوب الذي جرت عليه روث بادر جنزبرج، وهي إحدى مؤسسيه؛ وقد اتخذت جنزبرج حملة رفع التفرقة العنصرية عن المدارس نموذجاً لها. وقد سعت جنزبرج لكسب تأييد المحكمة للأهداف القانونية للمشروع، وذلك برفع سلسلة من القضايا

التي اختارتها بعناية لما تحويه من حقائق وما تثيره من مشكلات على نحو يقدم أهداف المشروع تقديمًا إيجابيًا. غير أن المشروع لم يتمكن من السيطرة على كافة القضايا في هذا المجال نظراً لقيام أفراد وجماعات أخرى بتقديم الدعاوى؛ وأن جنزيرج وجدت نفسها مضطرة للدفاع عن قضية لا تتفق وسياساتها، لأن أحد محامى اتحاد الحريات المدنية الأمريكى انفرد برفعها أمام المحكمة العليا. وقد اتخذت المحكمة العليا في عام ١٩٧٦ موقفاً أساسياً يقضى بإجراء مراجعة دقيقة، بموجب التعديلين الخامس والرابع عشر، للقوانين التي لا تسوى بين الرجل والمرأة في المعاملة. غير أن أغلب القضاة لم يوافقوا على تفسير «المراجعة الدقيقة» الذي سعت جماعات الدفاع عن حقوق المرأة لتقديمه، وقد أقرت المحكمة العليا في السبعينيات والثمانينيات عدة قوانين لا تسوى بين الرجل والمرأة. وقد حققت قضايا المشروع النجاح لأن التغير الاجتماعى جعل القضاة أكثر اهتماماً بموضوع التفرقة بين الجنسين، غير أن هذا النجاح جاء محدوداً، لأن أغلب القضاة لم يبدوا استعداداً لقبول كل ما يطالب به المدافعون عن حقوق المرأة.

ولا تخطط معظم الجماعات لحملات التقاضى على المدى البعيد، غير أنها جميعاً تواجه قرارات استراتيجية وأخرى تكتيكية. ومن الواضح أنه يجب على محامى هذه الجماعات أن يحددوا دائماً الحجج التي يعرضونها في القضية. وأهم هذه القرارات هو قرار رفع الدعاوى أمام المحكمة العليا. وعلى المستوى التكتيكي فإن جماعة المحامين تأخذ في الاعتبار ما إذا كان الدفاع عن قضية معينة في وقت معين سيخدم أهدافها. أما على المستوى الاستراتيجى، فإن الجماعات يجب أن تحدد حجم الجهد المبذول للتأثير على هيئة المحكمة، وتقرر ما إذا كانت ستوجه لهذا الغرض أم لأساليب العمل السياسية الأخرى. وهناك الكثير من الاعتبارات التي تؤثر على هذا القرار لعل أهمها ما يبدو من استعداد هيئة المحكمة لتأييد مواقف الجماعات. فعلى سبيل المثال، يعتمد الإتحاد القومى للأسلحة النارية في معارضته للقوانين التي تحد من استخدام الأسلحة النارية، أمام المحكمة العليا، على توقعه لقيام المحكمة بإقرار هذه القوانين أو إلغائها⁽³⁹⁾. وبشكل عام، فإن تنامي الاتجاه المحافظ للمحكمة خلال السبعينيات والثمانينيات شجع الجماعات المحافظة على تقديم قضاياها أمام المحكمة العليا، بينما أثنت الجماعات الليبرالية عن تقديم قضاياها.

أهمية جماعات المصالح: تتوافر لدى جماعات المصالح القدرة على التأثير على ما تتخذه المحكمة العليا من قرارات من نواحٍ عديدة. وفيما يلي عرض لدورها في تحديد ما تنتظره المحكمة العليا من قضايا. ويمكننا أن نصنف القضايا، من هذه الزاوية، إلى ثلاث فئات.

وتشمل أولى هذه الفئات وأكبرها القضايا التي ترفع أمام المحكمة العليا بدون مشاركة جماعات المصالح. وتمثل القضايا العادية، التي أشرنا إليها سابقاً، الجانب الأكبر من هذه القضايا. ولكن

الموضوعات في هذه القضايا من الضيق بحيث لا تثير اهتمام أى من هذه المجموعات. وترفع مثل هذه القضايا أمام المحكمة العليا لتوافر الدوافع لدى أطراف النزاع ومحاميهم، بالإضافة إلى توافر التمويل اللازم لإجراءات التقاضى. وتنطبق مثل هذه الشروط على القضايا التجارية ذات مصادر التمويل والأهمية المالية الكبيرة. كما تنطبق على كثير من القضايا الجنائية، التى يواجه فيها المدعى عليهم أحكاماً طويلة بالسجن، ولا يجنون أنفسهم مضطرين لتحمل أتعاب المحاماة أو أى نفقات أخرى.

وتشمل الفئة الثانية القضايا التى كان من الممكن أن تنظرها المحكمة دون مشاركة جماعات المصالح، غير أنها قضايا تشارك فيها واحدة من هذه الجماعات، أو أكثر، على نحو ما. ويمكن لجماعات المصالح أن تقدم العون لأحد الأطراف المتنازعة بتقديم خدمات المحاماة، أو بالتمويل لضمان نظر قضايا معينة أمام المحكمة العليا، وكذلك لتحقيق بعض السيطرة على المواقف التى تتخذها الأطراف. وفى كثير من الحالات تقدم جماعات المصالح مذكرات «الصديق» التى تدعم طلب الأطراف نظر دعاوهم أمام المحكمة.

وتشمل الفئة الثالثة القضايا التى ما كان لها أن تصل إلى المحكمة العليا دون رعاية جماعات المصالح. وهناك العديد من القضايا القانونية الهامة في مجال الحريات المدنية يعجز الأفراد المستقلون عن التقدم بها أمام المحكمة العليا. فبطبيعة الحال، يصعب على أحد الآباء أو حتى مجموعة من الآباء أن يقوموا بالإعداد لقضية تحقق رفع التفرقة العنصرية عن المدارس وتمويلها بأنفسهم. ويقدم لنا تاريخ المحكمة العليا مثلاً آخر، حيث أصدرت المحكمة قراراتها الخاصة بالحقوق القانونية للفقراء فى قضايا قليلة للغاية، ويعود السبب إلى أن الفقراء نادراً ما يتحملون تكاليف التقاضى. وفى عام ١٩٦٥، أنشأت الحكومة الفيدرالية برنامج الخدمات القانونية، كجماعة مصالح تمثل الفقراء. وفى الفترة ما بين عامى ١٩٦٦ و ١٩٧٥ نظرت المحكمة أكثر من مائة وخمسين قضية رفعت أمامها تحت رعاية هذا البرنامج. وقد تمخض عن هذه القضايا سلسلة من قرارات المحكمة الهامة بشأن حقوق الفقراء⁽⁴⁰⁾.

غير أنه من المؤكد أن هذه الفئة الأخيرة لا تضم إلا نسبة قليلة من القضايا التى ترفع أمام المحكمة، نظراً لأن رعاية جماعات المصالح لمثل هذه القضايا أمر نادر الحدوث نسبياً. ومع ذلك فإنه فى غالب الأمر تتصدى جماعات المصالح لرعاية تلك القضايا التى يتوافر لها القدر الأكبر من احتمالات قبول المحكمة العليا النظر فيها، وإصدار أحكام هامة بشأنها. وتتسم رعاية الجماعات للقضايا بأهمية خاصة فى مجالى التفرقة العنصرية وقوانين الفقراء، إذ يساهم نشاط جماعات المصالح فى تقديم نوع من القضايا ما كان ليصل إلى المحكمة العليا عن أى طريق آخر. وبالطبع فإن جماعات المصالح قادرة على تقديم المزيد، وفى إمكانها التأثير على قرار المحكمة للنظر فى هذه القضايا، فضلاً عن التأثير على اتجاه الحكم ذاته. ويأتى تفصيل ذلك فى مكان آخر من هذا الفصل، وفى الفصل الرابع.

الحكومة الفيدرالية كأحد أطراف النزاع

تعد الحكومة الفيدرالية أكثر الأطراف المتنازعة مثولاً أمام المحكمة العليا. فعلى سبيل المثال، دخلت الحكومة الفيدرالية طرفاً في ٤٠٪ من القضايا المرفوعة أمام المحكمة لنظرها، والقضايا التي أصدرت المحكمة بشأنها أحكاماً بعد سماع الدفاع، وذلك في دورة عام ١٩٩٢⁽⁴¹⁾. كما أن الحكومة الفيدرالية تعد أكثر جماعات المصالح أهمية في المحكمة العليا. وتتخذ الحكومة في قضاياها مواقف بشأن القضايا الكبرى، كالأجهزة، وتوازن السلطة ما بينها وبين حكومات الولايات. وفي أحيان كثيرة تشارك الحكومة الفيدرالية كصديق في القضايا الأخرى، كما شاركت في ٤١ قضية قدمت للمحكمة العليا في دورة ١٩٩٢، أو ما يعادل ثلث إجمالي القضايا التي نظرتها المحكمة في تلك الدورة.

ويترتب على ذلك أن مجموعات المحامين الأكثر تأثيراً على المحكمة العليا هم المحامون العاملون في مكتب المدعي العام بوزارة العدل. ولا يزيد عدد هؤلاء عن العشرين إلا قليلاً، وهم مسئولون مع ذلك عن تمثيل الحكومة الفيدرالية أمام المحكمة العليا، فيقررون ما إذا كانوا سيرفعون قضايا الحكومة الفيدرالية أمام المحكمة العليا؛ ولا يتاح رفع القضايا أمام المحكمة بدون موافقة المدعي العام إلا لعدد قليل من الوكالات الفيدرالية. ويقوم هؤلاء المحامون أيضاً بمعظم الأعمال القانونية التي تخص المحكمة العليا والتي تشارك فيها المحكمة الفيدرالية، بما في ذلك الالتماسات الخاصة بجلسات الاستماع، وكتابة المذكرات، والمثول أمام هيئة المحكمة للدفاع عن القضايا.

ويختص مكتب المدعي العام بعلاقة فريدة من نوعها بالمحكمة العليا، وهي علاقة تعتمد على المشاركة. ويمثل هذه العلاقة وجود مكتب تخصصه المحكمة العليا بمقرها للمحامين العاملين بمكتب المدعي العام لاستخدامه عند تواجدهم بالمحكمة. وعلى درجة أكبر من الأهمية، نجد أن المحكمة العليا كثيراً ما توجه الدعوة إلى المدعي العام للمشاركة في القضايا التي تنظرها، وذلك لتقديم المذكرات، أو المثول أمام المحكمة للدفاع؛ ومثل هذه الدعوات نادراً ما توجه إلى أي جهة أخرى.

وتعد القيود التي يفرضها مكتب المدعي العام ذاتياً على الالتماسات الموجهة للمحكمة العليا لنظر القضايا إحدى جوانب علاقة المشاركة هذه. فقد بلغ عدد القضايا التي أدرجها مكتب المدعي العام لتنظرها المحكمة العليا في دورة عام ١٩٩٢، ٢٨ قضية في مقابل ٢٧١٤ قضية رفعها الخصوم؛ ويقل عدد القضايا التي ترفعها الحكومة الفيدرالية أمام المحكمة العليا عن عدد قضايا خصومها، لأنها قليلاً ما تخسر قضاياها في المحاكم الأدنى، غير أن هذا العدد المحدود من الالتماسات الحكومية للنظر في قضاياها يعكس بصورة أساسية استعداد المدعي العام للتنازل عن تقديم بعض القضايا، وترجع أحد

أسباب هذا الموقف إلى الرغبة في تخفيف أعباء العمل عن المحكمة، والحفاظ على مصداقية المدعى العام أمام هيئة المحكمة.

ويشير بعض المراقبين إلى الحرية الكبيرة التي يتمتع بها المدعى العام بعيداً عن سيطرة الرئيس والنائب العام. وبالفعل، فإن مكتب المدعى العام يتمتع باستقلالية تفوق الوحدات الإدارية الأخرى، ويعزز هذه الاستقلالية وجود تلك العلاقة الخاصة بين المكتب والمحكمة العليا. ويمكن للمدعى العام أن يجادل على أساس أن القضايا التي يطالبون مكتبه برفعها أمام المحكمة ستنال من مصداقية المكتب، وبالتالي فعاليتها بوصفه ممثلاً للهيئة التنفيذية. ويتوافر للجهات الإدارية جميعها قدر كبير من الحرية لاتخاذ قراراتها فيما يتصل بالأعمال اليومية. غير أن مكتب المدعى العام يعمل في إطار عام يحدده الرئيس والنائب العام، ولذلك فإن المسؤولين بوزارة العدل والبيت الأبيض يلعبون دورهم في اتخاذ قرارات معينة⁽⁴²⁾.

ويؤثر هذا الإطار العام على المواقف العامة التي يتخذها مكتب المدعى العام للتقاضى. وقد أوضحت ربيكا سالوكار، في دراستها التي قامت بها حول قضايا الحقوق الفردية التي يكون للمدعى العام فيها حق الاختيار فيما إذا كان سيعرضها على المحكمة العليا، أن استعداد الحكومة لاتخاذ موقف ليبرالى يكون أكثر في فترات تولى الرؤساء الديمقراطيين للحكم منه في فترات تولى الرؤساء الجمهوريين⁽⁴³⁾. ويعكس هذا الاختلاف، من أحد جوانبه، سلطة الرئيس بشأن اختيار المدعى العام. فقد اتسمت آراء المحامين الثلاثة الذين شغلوا منصب المدعى العام في فترتي رئاسة ريجان وبوش، بالمحافظة في أغلب القضايا، ولذلك فقد توافقت اتجاهاتهم واتجاه الرئيس. وإذا نحينا آراء المدعين العموميين الخاصة جانباً، فإننا نجد أنهم يبذلون جهدهم لتقديم وجهة النظر الحكومية. وقد شغل إيريون جريزولد منصب المدعى العام في أثناء فترتي رئاسة جونسون ونيكسون، واتجهت مواقفه القانونية نحو المحافظة في أثناء فترة رئاسة نيكسون⁽⁴⁴⁾.

ولا يعد التدخل الحكومى في قضايا معينة، أمراً نادر الحدوث: ففي بعض الأحيان، يفتح المدعى العام نفسه الباب للتدخل الحكومى، عندما يطلب التوجيهات من رؤسائه. وفي أحيان أخرى، يحاول الرئيس أو كبار موظفيه أن يؤثروا على موقف المدعى العام في قضية من القضايا التي تهمهم. وقد وقعت مثل هذه التدخلات كثيراً في أثناء فترة رئاسة ريجان، نظراً لأن المسؤولين في البيت الأبيض ووزارة العدل قد توافرت لهم مصلحة قوية في الضغط على المحكمة العليا لتغيير مبادئها بشأن قضايا معينة، مثل قضية الإجهاض⁽⁴⁵⁾.

وتشير التعيينات التي قام بها الرئيس كلينتون، في فترة مبكرة من رئاسته، إلى تأثير الرئيس على مكتب المدعى العام. وخير مثال على ذلك تعيينه لدرو دايز مدعياً عاماً، إذ أن دايز معروف بتمسكه الشديد

بالمبادئ الليبرالية، كما يتضح من نشاطه في صندوق الدفاع القانوني للجمعية الوطنية لتقدم الملونين، وفي مؤلفاته كأستاذ للقانون بجامعة ييل. كما شغل الرئيس كلينتون المناصب القانونية الأخرى في إدارته بشخصيات تعتنق الآراء الليبرالية.

وقد ظهر أثر تغير الإدارة الأمريكية في بعض المواقف القانونية التي اتخذها مكتب المدعي العام في بداية دورة المحكمة العليا لعام ١٩٩٣: ففي أربع قضايا، خالف المكتب المواقف التي اتخذها سابقاً في أثناء فترة رئاسة بوش. فعلى سبيل المثال، فإن قانون الحقوق المدنية لعام ١٩٩١، كان قد وضع قواعد جديدة تجعل من السهل على الأفراد كسب قضايا الحقوق المدنية. وقد رأت إدارة الرئيس بوش أن القواعد الجديدة لا ينبغي أن تطبق على القضايا المعروضة أمام المحكمة في تاريخ صدور القانون. غير أن دايز اتخذ موقفاً معاكساً، ولكن المحكمة العليا رفضت موقفه⁽⁴⁶⁾. وفي قضية أخرى، سعى دايز لفرض تفسير محدود لأحد القوانين التي تحظر استغلال الأطفال في الأعمال المنافية للآداب بالمقارنة بتفسير سلفه. وقد أعادت المحكمة القضية إلى إحدى محاكم الاستئناف لإعادة النظر فيها. غير أن الإدارة الأمريكية تعرضت لنقد شديد لتغييرها موقفها، وقد أصدر مجلس الشيوخ قراراً بالإجماع يهاجم فيه الحكومة. وقد طالب كلينتون وزارة العدل، في محاولة منه لاحتواء الضرر السياسي الذي وقع على حكومته، أن تعد مراجعة للقانون ليكون أكثر شمولاً. وجدير بالذكر أن البيت الأبيض لم يكن قد أطلع مسبقاً على موقف الحكومة الجديد بشأن القضية، ولذلك لم يقدم على التدخل⁽⁴⁷⁾.

وتحاول جماعات المصالح، في بعض الأحيان، أن تؤثر على المواقف التي يتخذها المدعي العام في القضايا التي تهمها، وعادة ما يتم ذلك من خلال اتصالاتها بالمسؤولين الحكوميين. وقد أثارت إحدى قضايا الضرائب في عام ١٩٩٤ درجة غير عادية من الضغط. وقد حدث أن أثارت قوانين كاليفورنيا، التي تفرض الضرائب على المؤسسات الدولية متعددة الجنسيات التي يملكها أجانب، خلافات بين الولايات المتحدة وحكومات الدول الأخرى⁽⁴⁸⁾. وقد ساندت إدارة الرئيس بوش المعارضة الدستورية لقوانين كاليفورنيا وذلك في قضية أقامها أحد المصارف البريطانية. وعندما عرضت القضية مرة أخرى أمام المحكمة العليا في عام ١٩٩٣، وجدت إدارة الرئيس كلينتون نفسها في موقف صعب. فقد وعد كلينتون، خلال حملته الانتخابية، بتأييد موقف ولاية كاليفورنيا، غير أنه تعرض بوصفه رئيساً للولايات المتحدة لضغط كبير من الحكومات الأجنبية التي ساندت الطرف الآخر. بل إنه تلقى تهديدات بالانتقام من الشركات التي يملكها أمريكيون. وفي نهاية المطاف، قدمت الإدارة الأمريكية مذكرة الصديق تؤيد موقف ولاية كاليفورنيا بعد محاولات لتجنب اتخاذ موقف محدد في هذه القضية.

وعلى الرغم من أن وزارة العدل هي الممثل القانوني الرئيس للحكومة الفيدرالية، فإن للكونجرس

مكتبين قانونيين تابعين له، هما مكتب المحامي العام، ومكتب المحامي القانوني لمجلس الشيوخ⁽⁴⁹⁾. وقد تزايدت مشاركة الكونجرس في القضايا المرفوعة أمام المحكمة العليا، ويعود السبب الرئيسي لتلك المشاركة إلى الزيادة المطردة لرفض المدعى العام مساندة القضايا التي تهم الكونجرس. وهناك عدة أمثلة في الأعوام العشرين الأخيرة تشير إلى أن المدعى العام لم يدافع عن بعض القوانين التي تعرضت للهجوم عليها على أسس دستورية. وفي إحدى هذه الحالات، تدخل الكونجرس في قضية مصلحة الهجرة والجنسية ضد تشادها (Immigration and Naturalization Service v. Chadha) (١٩٨٣)، وذلك من أجل الدفاع عن سلطته لنقض القرارات الإدارية، وكان المدعى العام يؤيد الموقف الحكومي الذي لا يعتبر نقض الكونجرس لهذه القرارات عملاً دستورياً. وقد حدث في موقف آخر، أن شارك أعضاء من الكونجرس، من ولايتي بنسلفانيا ونيوجيرسي، في قضية دالتون ضد سبكتر (Dalton v. Specter)، وهي دعوى أقيمت ضد الحكومة الفيدرالية، في محاولة لمنع إغلاق ساحة بناء خاصة بسفن الأسطول بفيلا دلفيا. وقد نظرت المحكمة العليا الدعوى في عام ١٩٩٤؛ وتولى آرلاند سبكتر، عضو مجلس الشيوخ عن ولاية بنسلفانيا، الدفاع أمام المحكمة معارضاً إغلاق ساحة بناء السفن، بينما قام المدعى العام درو دايز بتقديم الرأي الحكومي المعارض⁽⁵⁰⁾.

قرار النظر في القضايا: دور المحكمة العليا

تبنى الناخبون في ولاية كاليفورنيا، في عام ١٩٨٨، قراراً هو الأول من نوعه، يضع قيوداً على حملات التبرع للمرشحين لانتخابات الولايات، على نحو كبير. وقد عكس تصويتهم مدى القلق السائد تجاه أثر المال على العملية السياسية، وخاصة فيما يتصل بالمزايا الخاصة التي تتمتع بها جماعات المصالح التي تقدم تبرعات كبيرة تملأ خزائن المرشحين. ولكن بعد مضي عامين، أصدرت إحدى المحاكم الفيدرالية الإقليمية حكماً بإلغاء هذا القرار لعدم دستوريته. وأقرت محكمة الاستئناف الحكم السابق في عام ١٩٩٢ بأغلبية صوتين مقابل صوت واحد، وقد قامت ولاية كاليفورنيا ورعاة القرار الأساسيون بتقديم التماس للمحكمة العليا بنظر القضية، وبالتالي لتوضيح السلطات التي يجوز للولايات ممارستها لتمويل الحملات الانتخابية. غير أن المحكمة العليا رفضت نظر القضية⁽⁵¹⁾.

وتعد هذه القضية واحدة فقط من كثير من القضايا التي تنسم بالأهمية، ومع ذلك فقد رفضت المحكمة نظرها. وقد رفضت المحكمة مؤخراً عدة التماسات للنظر في قضايا تتعلق بحظر الإجهاض في بعض الولايات، وإعادة هيكلة صناعة التليفونات على أساس عادل، وكثيراً ما ترفض المحكمة النظر في قضايا تكون قد جذبت الانتباه على المستوى العام، ومثال ذلك رفضها النظر في قضية أوليفر نورث المتهم

بالتورط في بيع أسلحة لإيران، وتحويل عائد البيع إلى جماعة «الكونترا» المتمردة في نيكاراغوا، في أثناء فترة رئاسة ريجان.

وتعالج المحكمة العليا معظم القضايا بالأسلوب نفسه: فالمحكمة ترفض نظرها. ففي دورتها لعام ١٩٩٢ بلغت نسبة قبول المحكمة للقضايا قضية واحدة في مقابل ثلاثين قضية، كما أصدرت قراراتها بخصوص نظر بعض القضايا على أساس من أهميتها بنسبة قضية واحدة مقابل ستين قضية⁽⁵²⁾. وتؤكد هذه النسبة ما أشرنا إليه سابقاً من سلطة المحكمة العليا الواسعة لوضع جدول أعمالها.

الخيارات المتاحة للمحكمة

وعندما تفحص المحكمة العليا الالتماسات المقدمة إليها، فإن قبولها نظر الدعوى أو رفضها لا يمثل الخيارين الوحيدين أمامها. فخيارات المحكمة العليا أوسع وأكثر تعقيداً. فعلى سبيل المثال، لا تنتظر المحكمة الدعاوى منفصلة بعضها عن بعض؛ ففي كثير من الأحيان، تنتظر المحكمة في دعاوى يربط بينها خط متصل. ويجوز للقضاة قبول نظر إحدى القضايا، مستهدفين توضيح إحدى قرارات المحكمة السابقة أو الإضافة إليها في نفس المجال. ويجوز لها أيضاً أن تقبل النظر في عدة قضايا تختص بمسألة واحدة، وذلك لمعالجتها على نحو أكثر اكتمالاً مما تتيحه قضية واحدة، كما أنه يجوز للقضاة أن يرفضوا إحدى القضايا لأنهم لا يجدونها مناسبة لمناقشة المسألة التي يوبون إبداء الرأي فيها.

وعندما تقبل المحكمة نظر إحدى القضايا، فإنه يجوز للقضاة أن يختاروا معالجة بعض المسائل التي تتضمنها هذه القضية. وكثيراً ما توجه المحكمة اهتمامها إلى مسألة بعينها ترد في التماس نظر الدعوى، وفي بعض الأحيان، تطلب المحكمة إلى الأطراف أن يعالجوا مسألة لم ترد في الالتماسات المقدمة منهم. وبغض النظر عن المسائل التي تعالجها الأطراف المتنازعة، فإن المحكمة تحتفظ بحقها في تحديد المسائل التي ستتولى النظر فيها وفقاً لما تعتقده. وعلى سبيل المثال، فقد نظرت المحكمة دعوى خاصة بتقاضى إحدى المقاطعات مبالغ مالية في مقابل السماح بإقامة تجمع سياسي، واشتكى كبير القضاة رينكويسست من أنه على الرغم من أن المحكمة قد وافقت على النظر في مسألة محددة، فإن الرأي الذي أصدره أغلبية القضاة، انصب على مسائل أخرى. ويضيف رينكويسست إن المسألة الأساسية التي حصلت القضية على أساسها على حق النظر، لم ترد فيما حرره القضاة إلا في «فقرة تفتقر إلى الوضوح والالتزام في الجزء الأخير من رأيهم»⁽⁵³⁾. وتشير القاضية أوكونور إلى وجه الصعوبة فيما حدث، في تعليقها على قضية أخرى نظرتها المحكمة في دورتها لعام ١٩٩٢، فهي ترى أن ظلماً ما يقع على الطرف الخاسر عندما تقرر المحكمة

النظر في إحدى المسائل التي لا يجد الطرف الخاسر فرصة لمعالجتها⁽⁵⁴⁾. وعلى الرغم من ذلك فإنه كثيراً ما يقدم القضاة على تغيير أبعاد القضايا بعد أن يقبلوها.

وعندما تقبل المحكمة العليا قضية من القضايا، فإنها تحدد أسلوب نظر هذه القضية. فيجوز لها أن تعالج القضية معالجة كاملة، وذلك يعنى أن تطلب المحكمة إلى الأطراف المتنازعة تقديم مذكرات جديدة بشأن أهمية القضية، ثم تعقد جلسات للدفاع تمثل فيها الأطراف المتنازعة أمام هيئة المحكمة، وفى نهاية المطاف تصدر قراراً بشأن أهمية القضية ورأياً كاملاً يفسر قرارها. كما يجوز للمحكمة أن تعالج القضية معالجة مختصرة. وعادة ما يعنى ذلك الخيار أن القضية سيتم نظرها بون الحاجة إلى تقديم الأطراف لمذكرات جديدة، أو سماع المحكمة لدفاع الأطراف؛ وتعتمد المحكمة العليا فى هذه الحالة على ما قدمته الأطراف من مستندات. وتعالج المحكمة العليا حوالى نصف القضايا التى تنظرها معالجة مختصرة.

وغالباً ما يقع اختيار المحكمة على معالجة القضايا معالجة مختصرة فى أحيان كثيرة. فعلى سبيل المثال يجوز للمحكمة عندما ترسى مبدأ قانونياً جديداً أن تقبل قضايا أخرى مستهدفة تحويلها إلى المحاكم الأدنى لإعادة النظر فيها على ضوء المبدأ الجديد. وقد قبلت المحكمة نظر إحدى القضايا فى اليوم الأول من دورتها لعام ١٩٩٣، ثم حوالتها لمحكمة الاستئناف بالدائرة التاسعة «لإعادة النظر فيها على ضوء قضية دوبرت ضد شركة ميريل دو للمنتجات الدوائية، *Daubert v. Merrell Dow Pharmaceuticals* التى أصدرت بشأنها المحكمة قراراً حديثاً يرسى قواعد استخدام الأدلة العلمية فى القضايا الفيدرالية⁽⁵⁵⁾. غير أنه على الرغم من أن المحكمة العليا تعالج بعض قضاياها معالجة مختصرة، فإنها تتوصل، فى بعض الأحيان، إلى إصدار قرار بشأن أهمية القضية التى تنظرها، وتصدر رأياً بشأنها فى عدة فقرات، أو حتى عدة صفحات. ويشار إلى مثل هذه الآراء بأنها صادرة عن هيئة المحكمة عامة، ولا تصدر عن قضاة معينين، غير أن لهذه الآراء نفس القوة القانونية للآراء التى تحمل توقيع القضاة⁽⁵⁶⁾. وعندما تلجأ المحكمة إلى ذلك الإجراء فإن القضاة يعبرون، فى بعض الأحيان، عن شكواهم لعدم تلقيهم معلومات كاملة من أطراف القضية، مما كان يحتم عليهم عدم إصدار حكم بشأنها. وقد شكى القاضى كنيدي من هذا الأمر فى إحدى القضايا التى عولجت بهذا الأسلوب فى عام ١٩٩١⁽⁵⁷⁾.

ويجوز للمحكمة أيضاً أن تتجنب إصدار قرار فى أية قضية، حتى بعد قبول نظرها، وذلك بإصدار تأشيرة تعرف بالاختصار DIG، أى «رفضت لقبولها على غير أساس». وتصدر هيئة المحكمة هذه التأشيرة بشأن عدد قليل من القضايا فى كل دورة، وذلك عندما يرى القضاة أن المذكرات التى تقدمت بها الأطراف، فيما يتصل بأهمية الدعوى، أو دفاعهم عن دعاوهم، لا يتناسب وإصدار هيئة المحكمة قراراً بشأن القضية.

وعلى سبيل المثال، فقد تقدم أحد المسجونين فى قضية كافانو ضد رولر Cavanaugh v. Roller بالتماس إلى المحكمة العليا يعارض فيه إجراءات ولاية ساوث كارولينا الخاصة بالإفراج تحت المراقبة، غير أنه اتضح للقضاة فى أثناء مرحلة الدفاع أن قانون ولاية ساوث كارولينا الخاص بهذا النوع من الإفراج قد تم تعديله منذ شهور قليلة، مما لا يجعل إقامة هذه الدعوى مبرر، ولذلك أصدرت المحكمة بشأنها تأشيرة «رفضت قبولها على غير أساس» بعد أربعة أسابيع من انتهاء مرحلة الدفاع⁽⁵⁸⁾.

إجراءات الغريبة

تلجأ المحكمة إلى اتباع سلسلة معقدة من الإجراءات لغريبة التماسات الدعوى، ومما يزيد من تعقيد هذه الإجراءات أن هناك تمييزان بين أنواع القضايا. أولها التفرقة بين القضايا التى تطلب المحكمة العليا تحويلها إليها من المحاكم الأدنى، ويرجع فيها إلى تقدير المحكمة. وتلك التى تلتزم المحكمة بنظرها، وهى الاستئنافات. وقد كان عدد القضايا المستأنفة، قبل عام ١٩٨٨، يفوق عددها فى الوقت الحالى، وكانت المحكمة ترفض معظمها، أو تعالجها معالجة مختصرة، لتتجنب تناولها تناولاً كاملاً. وفى عام ١٩٨٨، قصر الكونجرس حق الاستئناف على القضايا التى يصدر بشأنها أحكام من قبل ثلاثة من قضاة المحاكم الفيدرالية الإقليمية. وفى يومنا هذا لا يصل المحكمة إلا عدد محدود من القضايا المستأنفة، يبلغ عددها فى المتوسط حوالى اثنتى عشرة قضية فى كل دورة⁽⁵⁹⁾. غير أن المحكمة العليا تحتفظ بالخيار الذى يسمح لها بإصدار أحكام فى هذه القضايا، دون الاستماع لدفاع الأطراف، أو إصدار قرار كامل بشأنها. كما تميز المحكمة، على مستوى آخر، ما بين الدعوى التى تسدد رسومها، وما يعرف بقضايا الفقراء، ويتطلب هذا التمييز مناقشة موسعة.

القضايا التى سددت رسومها وقضايا الفقراء: لا يزيد عدد القضايا التى «سددت» رسومها عن ثلث القضايا التى تصل إلى المحكمة العليا، ويبلغ رسم إدراج القضية الواحدة ثلاثمائة دولار، مع تقديم كافة النسخ المطلوبة من المستندات. أما بقية القضايا، وهى أغلبية متزايدة، فهى تقدم من قبل الفقراء الذين لا يطالبون بسداد رسوم التقاضى، أو النسخ المتعددة. وأغلب قضايا الفقراء تقدم من السجناء فى المؤسسات الفيدرالية أو التابعة للولايات. (ويجوز أن يُمنح المستأنف ضده أيضاً وضع الفقراء).

كما يحق للمدعى عليهم جنائياً، الذين توافر لهم دفاع قانونى معفى من الرسوم فى المحاكم الفيدرالية الأدنى، وذلك لانخفاض دخلهم، أن يقيموا دعاوهم على أساس أنها «قضايا فقراء» تلقائياً أمام المحكمة العليا. كما يجب على غيرهم من المتقاضين أن يتقدموا بإقرار يثبت حاجتهم لإدراج دعاوهم على أساس أنها «قضايا فقراء». ولم تحدد المحكمة العليا حتى الآن شروطاً دقيقة توضح متى يمكن للمتقاضين

أن يطالبوا بمعاملتهم على أساس وضع الفقر. فعادة ما تقبل المحكمة التماسات وضع الفقراء دون تدقيق. غير أن المحكمة رفضت في السنوات الأخيرة التماسات تقدم بها عدد من المتقاضين يطالبون فيها بالحق في أن يعاملوا كفقراء في قضايا معينة على أساس أنهم ليسوا فقراء، أو لأنهم تقدموا بالتماسات غير جادة، أو يغلب عليها التقاهة، أو سوء النية.

بل إن المحكمة زادت على ذلك بأن أصدرت رفضاً عاماً لالتماسات العديد من المتقاضين الذين أدرجوا عدداً كبيراً من دعاواهم على أساس أنها «قضايا فقراء». وفي عام ١٩٩٣ طلبت المحكمة إلى كبير موظفيها عدم قبول أية التماسات أخرى للنظر في الدعاوى غير الجنائية، لا تكون رسومها قد سددت، وذلك في حالة أحد الأفراد الذي كان قد تقدم بخمسة وثلاثين التماساً من قبل، وكذا في حالة أخرى لشخص أدرج واحد وعشرين دعوى - منها عشر دعاوى قدمها في فترة لا تتجاوز أربعة أشهر⁽⁶⁰⁾. غير أن هذه الإجراءات من جانب المحكمة لا تؤثر إلا على قلة من المتقدمين بـ «قضايا الفقراء».

وتقبل المحكمة العليا نسبة ضئيلة من التماسات الفقراء لتصدر بشأنها قرارات كاملة، على أساس من أهميتها، وقد بلغت هذه النسبة ثلث الواحد بالمائة من القضايا في دورة عام ١٩٩٢، بينما بلغت نسبة القضايا التي سددت رسومها في الدورة نفسها أربعة بالمائة⁽⁶¹⁾. ويمكن تفسير المعدل المنخفض لقبول هذا النوع من القضايا بعدم استحقاق كثير منها للنظر، وبلجوء عدد كبير من المتقاضين برفع دعاواهم دونما مساعدة قانونية. غير أنه مع زيادة أعداد الالتماسات الخاصة بقضايا الفقراء، فإن النسبة الضئيلة التي تقبل تعنى تراكم أعداد كبيرة من القضايا - ففي دورة عام ١٩٩٢ نظرت المحكمة أربع عشرة قضية شكلت جانباً هاماً من عمل المحكمة في مجال الإجراءات الجنائية.

المرحلة السابقة للغربة: قائمة المناقشة: يتخذ القرار النهائي للنظر في الدعاوى المقدمة أمام المحكمة العليا في اجتماع هيئة المحكمة، غير أن هناك بعض الالتماسات التي قد تناقش خارج هذا الاجتماع⁽⁶²⁾. ويتولى رئيس القضاة إدراج الدعاوى في قائمة تعرف باسم قائمة المناقشة، إذا ما رأى أنها تستحق أن تعالج معالجة كاملة، وي طرح رئيس القضاة هذه القائمة أمام هيئة المحكمة للتصويت عليها. ويجوز للقضاة الآخرين أن يضيفوا بعض الدعاوى إلى هذه القائمة، وهناك من القضاة من يضيفون أعداداً كبيرة منها، غير أن معظم الدعاوى المدرجة بالقائمة النهائية هي القضايا التي وضعها رئيس القضاة. ولا تقبل المحكمة تلقائياً النظر في الدعاوى التي لا تدرج بهذه القائمة.

وتهدف قائمة المناقشة إلى الحد من عبء العمل بالمحكمة العليا؛ غير أنها تعكس أيضاً الاعتقاد بأن أغلب الالتماسات لا تحتاج إلى مراجعة جماعية، وذلك لأنها لا ترقى للمستوى الذي لا يسمح بقبولها. فكثير من الالتماسات لا تثير مسائل عامة، كما أن الكثير منها لا يستند على أسس قانونية سليمة. وقد صرح

القاضي برينان، في عام ١٩٨٩، أن المحكمة في كل دوراتها تتلقى مئات الالتماسات «التي لا تقوم على أي أسس قانونية بل لا تثير من المسائل ما يستحق إعادة نظر المحكمة»⁽⁶³⁾.

وقد أشارت الدراسة التي أجراها جريجوري كالديرا وجون رايت إلى أن القضاة يختارون الدعاوى التي يدرجونها في قائمة المناقشة على أسس متنوعة تدل على ما قد يكون لنظرها من قيمة، وتتراوح هذه الأسس ما بين الخلافات التي تنشأ بين اثنين من المحاكم الأدنى بشأن القضايا التي تنظرها، وقضايا الحريات المدنية⁽⁶⁴⁾. غير أن القضاة لا يقتنعون بأهمية معظم القضايا. ففي دورة عام ١٩٩٢ لم تدرج في قائمة المناقشة سوى ربع عدد القضايا التي سددت رسومها، وغالباً ما كان عدد قضايا الفقراء أقل كثيراً⁽⁶⁵⁾. وتتلقى المحكمة حالياً أعداداً كبيرة من الالتماسات بالمقارنة بعام ١٩٨٢، ولذلك فإن احتمال عدم إدراج الدعاوى بقائمة المناقشة يعد أكبر كثيراً في يومنا هذا.

أسلوب العمل في اجتماع هيئة المحكمة: يدرس القضاة الدعاوى المدرجة في قائمة المناقشة في اجتماعاتهم. ويبدأ رئيس القضاة، أو القاضي الذي أضاف إحدى القضايا إلى القائمة، مناقشة الدعوى. ثم يقوم القضاة بترتيب أقدميتهم بإبداء الرأي، وعادة ما يعلنون نتيجة تصويتهم. وإذا لم تنتج المناقشات في توضيح مواقف القضاة، يجرى القضاة تصويتاً رسمياً، بترتيب أقدميتهم أيضاً. وعلى الرغم من استبعاد القضايا غير الهامة في مرحلة ما قبل الاختيار، فإن معظم الالتماسات المقدمة في اجتماع القضاة تقابل بالرفض، وقد بلغت نسبة الدعاوى المرفوضة في عام ١٩٨٢⁽⁶⁶⁾ ٧٠٪ من القضايا التي سددت رسومها.

وتناقش معظم القضايا مناقشة مختصرة في اجتماع هيئة المحكمة، وعادة ما يعلن القضاة المواقف التي توصلوا إليها منفردين قبل الاجتماع. وعلى هذا الأساس، يعد الاجتماع مقتصراً عادة على إحصاء أصوات القضاة فيما يعرض من قضايا.

غير أن بعض القضايا تناقش مناقشة موسعة، وتمتد في بعض الأحيان إلى اجتماعات أخرى، إذ يمكن للقضاة أن يطالبوا بإعادة وضع القضية على قائمة المناقشة في اجتماعات لاحقة. وقد يكون السبب في ذلك الرغبة في الحصول على معلومات إضافية، مثل البيان الكامل للقضية في المحاكم الأدنى. وقد يطالب القاضي بإعادة مناقشة القضية لتتاح له الفرصة لتقديم رأي يخالف رأي زملائه، إذا ما اتجهوا لرفض نظر القضية، وبذلك يحاول القاضي أن يغير من قرار هيئة المحكمة. وقد أشار القاضي ستيفنز إلى أن إعادة المناقشة «قد تدفع القضاة الآخرين، في بعض الأحيان، على تغيير آرائهم، وعلى قبول الالتماس الذي ما كان ليقبل على أي نحو آخر»⁽⁶⁷⁾.

وعند قبول المحكمة نظر إحدى الدعاوى، فإنها تقرر أيضاً ما إذا كانت ستستمع إلى دفاع

الأطراف، أو تكتفى بمعالجة القضية معالجة مختصرة على أساس المستندات المقدمة إليها. ويكفى أربعة من أصوات القضاة للمرافعة، ويجوز أن تعقد جلسة استماع للقضايا التي لم يسمح لأطرافها بالمرافعة، وتقوم المحكمة بإصدار قرار بشأن أهمية تلك القضايا في نفس الجلسة، وبذلك تُدمج مرحلتا اتخاذ القرار في مرحلة واحدة.

ولا تصدر المحكمة رأياً لشرح قبولها للقضية أو رفضها، ولا تعلن نتيجة الأصوات الفردية على نحو منتظم. غير أن القضاة يسجلون، في بعض الأحيان، اختلافهم في الرأي، عندما ترفض هيئة المحكمة نظر بعض الدعاوى. ويجوز لهم في هذه الحالة أن يقرنوا أصواتهم بأرائهم. ويعد بيرون وايت أكثر من خالفوا زملائهم في تلك الاجتماعات في الوقت الحالي، ويرى وايت أن المحكمة يجب أن تقبل القضايا التي تتخذ بشأنها المحاكم الأدنى مواقف خلافية، كما يعد هاري بلاكمين أيضاً من القضاة الذين يعبرون عن خلافهم مع هيئة المحكمة، فقد أعلن عن معارضته المبدئية لعقوبة الإعدام في قضية كالينز ضد كولينز Callins v. Collins في عام ١٩٩٤، ومنذ ذلك الحين يسجل بلاكمين معارضته لكافة القرارات الراقضة التي اتخذتها المحكمة بشأن عدم النظر في القضايا التي يطلب إليها فيها إعادة نظر في أحكام الإعدام. غير أنه من المتوقع أن يقتصر الخلاف مع الرأي السائد برفض القضايا على حالات قليلة بعد تقاعد وايت وبلاكمين. وعلى أي حال، فإن الآراء المخالفة في هذه المرحلة عادة ما تقدم في صيغة مختصرة. غير أن هناك استثناء من هذه القاعدة، يتمثل في الرأي المطول الذي قدمه القاضي سكاليا إلى المحكمة في عام ١٩٩٤ مطالباً بنظر إحدى القضايا الخاصة بمعارضة لوائح مدينة أوريجون، فيما يختص بالعقارات المطلة على الشواطئ⁽⁶⁸⁾.

دور كاتب المحكمة: ويعد أهم مهام الكتبة العاملين في مكاتب القضاة المساعدة في فحص طلبات الاستماع⁽⁶⁹⁾. وقد شارك ثمانية من القضاة التسع، عدا جون بول ستيفنز، في عام ١٩٩٤، في اتخاذ القرار بشأن نظر القضايا، ويعود ذلك الإجراء إلى عام ١٩٧٢. وقد وزعت الالتماسات والمستندات الأخرى الخاصة بالقضايا على الكتبة التابعين للقضاة الثمانية، وقد أعد الكتبة المذكرات لهذه القضايا لتشمل ملخصاً لوقائعها، وحجج الأطراف، والتوصية بقبول نظر القضية أو رفضها. ثم طلب بعض القضاة إلى الكتبة التابعين لهم فحص المذكرات والتعليق عليها، لتوافر لهم وجهة نظر أخرى بشأن هذه القضايا.

ونظراً لضيق الوقت، يعتمد القضاة اعتماداً كبيراً على التحليلات التي يقدمها الكتبة. ويعد ويليام برينان، الذي تقاعد في عام ١٩٩٠، آخر القضاة الذين اعتابوا قراءة الالتماسات نفسها. وقد عبر بعض القضاة والمراقبين عن قلقهم بشأن اعتماد القضاة على الجهد الجماعي للكتبة فيما يتصل بإعداد المذكرات، نظراً للتأثير الذي تتركه تحليلات الكتبة على قرارات المحكمة بنظر قضية أو رفضها⁽⁷⁰⁾. وقد تمكن القاضي

ستيفنز من تجاوز هذه المشكلة برفضه الاشتراك في ذلك العمل الجماعي، غير أنه يفوض كتيبه في كثير من مسؤولياته. وقد صرح ستيفنز في عام ١٩٨٢، أن كتيبه يفحصون الالتماسات كلها ويختارون منها عدداً قليلاً يعتقدون أنني يجب قراءته بنفسى. وكتيجة لذلك «لا أفحص الأوراق فيما يزيد عن ٨٠٪ من القضايا المدرجة»⁽⁷¹⁾.

ومما يثير الدهشة أن الكتبه لا يتلقون أى تدريب منظم على هذا الجانب من عملهم، مما يقلل من كفاءتهم. ويرى المحامى العام السابق كينيث ستار، أن المحكمة العليا لا تحسن اختيار القضايا التي تنظرها. وأشار إلى أن أحد الأسباب قد يكون «تفويض بعض العناصر الهامة من العملية القضائية، لمحامين يتميزون بقدرات عالية غير أنهم يفتقدون للخبرة» - وهو بقوله هذا يشير إلى الكتبه الذين يشاركون مشاركة جماعية في اختيار القضايا⁽⁷²⁾. وتعكس ملاحظات ستار، إلى حد ما، التدريب المحدود لهؤلاء الكتبه.

ويغض النظر عن مدى صحة نقد ستار، فإنه لا شك مصيب فيما أشار إليه من أهمية الدور الذي يلعبه كتبه المحكمة العليا. غير أننا لا ينبغي أن نبالغ في تقدير تأثير الكتبه على قرارات المحكمة العليا بنظر قضاياها. فعلى سبيل المثال، فإن الأغلبية العظمى من الالتماسات تواجه بنفس الموقف من أى قاض أو كاتب: وهو الرفض الواضح. كما أن الكتبه يحاولون صياغة التوصيات التي تعكس أهداف القضاة ووجهات نظرهم، ولو أن هذه المهمة تتسم بالصعوبة عندما يشترك الكتبه في تحرير المذكرات لثمانية من القضاة بدلاً من واحد. بالإضافة إلى ذلك، نجد أن القضاة أنفسهم يشاركون مشاركة كاملة في عملية الاختيار، في تلك المرحلة التي يعتمد اتخاذ القرار فيها على آرائهم الخاصة، وذلك عن طريق اختيار القضايا من قائمة المناقشة.

معايير اختيار القضايا التي تنظرها المحكمة:

يتمتع قضاة المحكمة العليا بحرية اختيار القضايا التي ينظرونها على الأسس التي يحدونها، وهم غير مطالبين بتبرير اختياراتهم أو تفسيرها. وعندما تقرر المحكمة العليا نظر قضية، فإنها كثيراً ما تضيف إلى رأيها تعليلاً لقبول القضية، غير أن هذا التعليل عادة ما يكون مقتضياً وغير واضح. ونادراً ما تقدم المحكمة تبريراً لرفضها التماسات النظر في الدعوى.

وتنص القاعدة العاشرة من قواعد المحكمة العليا على الخطوط العريضة التي تقبل المحكمة العليا على أساسها نظر القضية، وذلك بتحديد عدد من الشروط الواجب توافرها في الدعوى. وتؤكد القاعدة على دور المحكمة العليا في ضمان وضوح القوانين واتساقها، وتشمل المعايير الخاصة بقبول الدعوى، والتي

تنص عليها القاعدة العاشرة، وجود قضايا قانونية هامة لم تصدر المحكمة بشأنها قرارات من قبل، والخلافات التي قد تنشأ بين محاكم الاستئناف بشأن مسألة قانونية، والخلاف بين قرارات المحاكم الأدنى وقرارات المحكمة العليا السابقة، والخروج على «الإجراءات القانونية المعتادة والمقبولة» في المحاكم الأدنى. وتعد هذه المعايير معايير منطقية، غير أنها تقدم تصوراً غير واقعي لمهام المحكمة العليا، واهتمامات قضاتها. ونظراً لذلك، ينبغي علينا أن نلقى نظرة شاملة على معايير اتخاذ المحكمة العليا لقراراتها بشأن نظر القضايا. ويدل النمط الذي تتبعه المحكمة في مراجعة قراراتها، وجمع الأدلة من مصادر مختلفة، كتصريحات القضاة على سبيل المثال، على وجود عدة اعتبارات هامة.

المعايير الفنية: ترفض المحكمة العليا التماسات نظر القضايا، إذا لم يتوافر لها متطلبات فنية خاصة. فبادئ ذي بدء، يجب أن تخضع التماسات التي سددت رسومها، مثلها مثل التماسات الأخرى، لنص القاعدة رقم ثلاثة وثلاثين من قواعد المحكمة العليا، التي تحدد المتطلبات الواجب اتباعها بشأن حجم الكلمات المطبوعة، والهوامش، ونوع الورق، وتنسيق النص، ولون الغلاف، والحد الأقصى لطول التماس. وتتشدّد المحكمة في تحرى هذه القاعدة. فعلى سبيل المثال، فقد رفضت المحكمة مذكرة الصديق في عام ١٩٩١، لأنها طبعت على ورق أخضر تقل درجته عن الدرجة المطلوبة، فجاء مطابقاً للون المذكرات المؤيدة للأطراف صاحبة التماس، ومخالفاً للون المذكرات المؤيدة للمستأنف ضدهم⁽⁷³⁾. غير أن المحكمة لا تتشدد في تطبيق هذا الشرط على التماسات الفقراء، ومع ذلك يجوز لها رفض مثل هذه التماسات إذا خرجت على القواعد الواجبة على نحو بعيد.

ثانياً، وعلى مستوى أكبر من الأهمية، تفرض المحكمة الشروط الفنية نفسها، التي تفرضها المحاكم الأخرى للنظر في القضايا. ويعد الاختصاص والمصلحة العاملين الأساسيين المتمثلين في هذه الشروط. فإذا أقيمت دعوى تقع خارج اختصاص المحكمة العليا، فإن المحكمة لا تقبل نظرها. وعلى سبيل المثال، لا تقبل المحكمة نظر قضايا الولايات التي لم تتناول مسائل تتصل بالقانون الفيدرالي.

ويعنى عامل المصلحة أن المحكمة لا يجوز لها نظر القضايا إلا إذا كانت الأطراف التي قدمتها ماثلين أمامها على نحو صحيح. ويعد أهم عناصر هذا الشرط، وجود مصلحة حقيقية ومباشرة للطرف الذي أقام الدعوى فيما يترتب عليها من نتائج. وعلى هذا الأساس، لا يدخل في نطاق القضايا التي تنظرها المحكمة القضايا الافتراضية، أو تلك القضايا التي تقام بتفويض من شخص آخر، أو «القضايا الودية» بين أطراف لا يعدون خصوماً، أو القضايا التي «فقدت ارتباطها» بالواقع العملي (وأصبحت افتراضية) نظراً لأنه لم يعد لنتيجة القضية تأثير على الأطراف المتنازعة.

وتعد الصعوبات التي تواجه دعاوى الأطراف المعارضة لبعض الممارسات الحكومية، على أساس من

عدم دستوريته، أحد آثار شرط المصلحة: إذ لا يستطيع الأفراد أو الجماعات المعارضون لهذه الممارسات أن يتقدموا بأنفسهم لرفع الدعاوى إلا إذا كان لهم فيها مصلحة مباشرة؛ فإذا لم تتوافر لهم المصلحة في رفع الدعوى، فإنهم يجب أن يبحثوا عن طرف تتوافر له المصلحة ليكون هو الطرف الرسمي لدعواهم. فعلى سبيل المثال، لا يستطيع صندوق الدفاع القانوني للجمعية الوطنية لتقدم الملونين أن يتقدم بدعاوى باسمه ضد سياسة التفرقة العنصرية في المدارس؛ ولذلك فإنه يتجه لمساندة القضايا التي ترفع في الأقاليم، بأسماء الطلاب أنفسهم.

وفي بعض الأحيان، يكون من السهل تطبيق هذه المتطلبات الفنية. ففي نوفمبر من عام ١٩٩٢، نظرت المحكمة العليا قضية بشأن استخدام اعتراف المدعى عليهم ضدهم في قاعة المحكمة: وعندما توفي المدعى عليه بعد أربعة أشهر، اتفق القضاة جميعهم على رفض القضية لأنها فقدت أهميتها العملية⁽⁷⁴⁾. ومع ذلك، ففي بعض الأحيان ينشأ خلاف حول تطبيق القواعد. فقد رفضت المحكمة قضية مونتانا ضد إيملاي Montana v. Imlay (١٩٩٢)، على أساس أن قرارها لن يؤثر على الفترة التي سيقضيها إيملاي في السجن، وذلك يعنى أنه لا مصلحة للأطراف في القضية. غير أن القاضي وايت أعلن اختلافه مع ذلك الرأي قائلاً إن القضية تنسم بالأهمية بالنسبة لأطرافها، لأن قرار المحكمة العليا ربما يؤثر في طول الفترة التي يقضيها إيملاي بالسجن.

وفي بعض الأحيان، تعكس اختلافات القضاة في الرأي بشأن الشروط الفنية، آراءهم حول أهمية القضايا. فعلى سبيل المثال، فإن أكثر القضاة استعداداً لقبول حق التقاضي للجماعات البيئية في إقامة الدعاوى، هم بصفة عامة القضاة المؤيدون لسياسة هذه الجماعات. وكما يتضح من المثال السابق، فإن قاعدتي الاختصاص القضائي وحق التقاضي لا يفرضان قيوداً على اختيار المحكمة لقضاياها وحسب، وإنما هما وسيلتان لتنظيم الأحكام التي تصدرها المحكمة بما يتفق وأهداف القضاة.

وتمثل المعايير الفنية وسائل اختيار أولية، ترفض بعض القضايا على أساسها. غير أن معظم القضايا تنطبق عليها هذه المعايير، ولذلك يتعين على المحكمة أن تستخدم معايير أخرى للاختيار.

الخلاف بين المحاكم: يعطى القانون الفيدرالي للأفراد الذين يطالبون بالتعويض عن الأضرار، الحق في مقاضاة الحكومة الفيدرالية فيما يتصل بالأضرار الشخصية التي تقع عليهم نتيجة لما يزعمون أنه خطأ الحكومة. ويشتمل هذا القانون نصاً يمنع المحكمة من نظر أى دعوى «تنشأ في دولة أجنبية». وبموجب هذا النص رفضت إحدى محاكم الأقاليم الفيدرالية دعوى تقدمت بها أرملة عامل أمريكي في القارة المتحدة الجنوبية (أنتاركتيكا)، على أساس أنها دولة أجنبية. وبعد أن أقرت محكمة الاستئناف للدائرة التاسعة رفض الدعوى، قبلت المحكمة العليا نظر القضية. وقد أصدرت المحكمة العليا حكمها في قضية

سميث ضد الولايات المتحدة (Smith v. United States) (١٩٩٣)، بأن أنتاركتيكا هي بالفعل دولة أجنبية.

ونادراً ما تناقش مشكلة وضع أنتاركتيكا بالنسبة لقانون المطالبة بالتعويض عن الضرر، ويشير أحد المعلقين «أن ذلك يحدث مرة كل عشرين عاماً تقريباً». ويضيف أن هذه المشكلة «لا تمثل أهمية خاصة للأمريكيين عامة، أو للقوانين الفيدرالية المتزايدة باستمرار»⁽⁷⁵⁾. ويعود السبب في قرار المحكمة نظر هذه القضية، أنه حدث منذ عدة سنوات مضت أن أصدرت محكمة استئناف إقليم كولومبيا حكمها في قضية أخرى، على أساس أن أنتاركتيكا ليست دولة أجنبية، طبقاً لقانون المطالبة بالتعويض عن الضرر، ولذلك فقد شكل حكم محكمة الاستئناف للدائرة التاسعة في قضية سميث خلافاً في تفسير القانون. وقد عبر أربعة من القضاة على الأقل عن رأيهم باستحقاق القضية للنظر، مستهدفين بذلك تسوية هذا الخلاف، ولا تعد قضية سميث مع ذلك قضية نادرة الحدوث. إذ تنص القاعدة العاشرة من قواعد المحكمة على نظر المحكمة العليا للقضية التي يختلف بشأنها المحاكم الأدنى. (وجدير بالذكر أن ذلك النص لا يعنى الخلاف بين المحاكم الأدنى بشأن نتيجة القضايا). وتعود أهمية نظر المحكمة العليا لهذا النوع من القضايا إلى أن القضاة يعملون على اتساق القوانين عن طريق تسوية الخلافات.

وتتجه المحكمة العليا اتجاهاً كثيراً لنظر القضايا المتعلقة بالخلاف حول تفسير القوانين، وينقل بيرى قول موظفى المحكمة الذين أجرى معهم حوارات: إن أول ما يلفت نظرهم فى أى التماس هو جود خلاف حقيقى⁽⁷⁶⁾. كما يرى جريجورى كالديرا وجون رايت أن الخلاف بين المحاكم يعد أقوى الاعتبارات التي تؤدي إلى قبول المحكمة نظر القضية⁽⁷⁷⁾. وبالفعل فإن نسبة كبيرة من القضايا التي تنظرها المحكمة تشتمل على مثل هذه الخلافات، كما أن المحكمة العليا، تحت رئاسة رينكويسست، تتجه اتجاهاً كبيراً لنظر تلك القضايا⁽⁷⁸⁾.

غير أن ذلك لا يعنى أن المحكمة العليا تقبل القضايا الخلافية جميعها. وقد أشار أحد الباحثين إلى أن المحكمة، فى نورتها عام ١٩٨٩، رفضت نظر أكثر من مائتى قضية اختلفت محاكم الاستئناف بشأن تفسيرها القانونى⁽⁷⁹⁾. ويوضح هذا العدد السبب الرئيسى الذى يجعل المحكمة غير قادرة على نظر القضايا الخلافية كلها: فعددها يفوق بكثير قدرة المحكمة على معالجتها. وعلى الرغم من أن القضاة يتحرون التدقيق فى اختيار مثل هذه القضايا لنظرها، فإن بعض المراقبين يرون أن قبول المحكمة لهذه القضايا يحرم قضايا أخرى هامة من الوصول إلى المحكمة⁽⁸⁰⁾.

ويعتمد قبول المحكمة العليا للقضايا الخلافية، على مدى الخلاف وأهمية النتائج المترتبة عليه. ومع ذلك فالمحكمة العليا تقبل نظر بعض القضايا محدودة الأهمية التي يختلف بشأنها محكمتان، مثل قضية

القارة المتجمدة الجنوبية التي أشرنا إليها سابقاً، وترفض نظر قضايا هامة اختلفت بشأنها عدة محاكم. غير أنه في نهاية المطاف، قد لا تجد المحكمة العليا مفرأً من معالجة القضايا الهامة التي تنقسم حولها آراء العديد من المحاكم. ومثال ذلك الخلاف الذي نشأ بين محاكم الولايات حول استخدام نقاط التفتيش لضبط قائدى السيارات من السكارى؛ وقد أقرت المحكمة العليا هذا الإجراء فى عام ١٩٩٠ بعد رفضها لعدة دعاوى تتعلق بالإجراء نفسه⁽⁸¹⁾.

أهمية القضايا: ويغض النظر عن القضايا الخلافية، فإن استعداد المحكمة العليا لنظر القضايا رهن بأهميتها. وتؤكد القاعدة العاشرة هذا المبدأ الذى تلتبس له مبرراً جيداً فى تعظيم أثر المحكمة العليا فى المجتمع بإصدارها أحكاماً تمس أكبر عدد من الناس، وإثارتها قضايا السياسات الهامة. وجدير بالذكر أن تطبيق ذلك المعيار يؤدي إلى استبعاد معظم القضايا التى تصل إلى المحكمة العليا. وتتطلب قواعد المحكمة أن يقدم الطرف الملتبس فى الصفحة الأولى من التماسه قائمة بالمسائل التى تتضمنها القضية. ويمكننا إدراك الحكمة من هذا الشرط إذا ما استعرضنا الالتماسات المقدمة للمحكمة، فأغلبها يثير مسائل محدودة لا تستحق عناية المحكمة العليا. غير أن المحكمة قد تنظر القضايا محدودة الأهمية، من وقت لآخر، خاصة إذا نشأ بشأنها خلاف كبير بين قضاة المحكمة العليا وقضاة المحاكم الأدنى، غير أن نظر تلك القضايا استثناء من القاعدة.

وقد يرى قضاة المحكمة العليا أن إحدى القضايا تتسم بالأهمية لأسباب مختلفة. غير أن هناك من القضايا ما يتسم بأهمية خاصة، بغض النظر عن المسائل العامة التى تتضمنها، وأفضل مثال لذلك النوع من القضايا قضية الولايات المتحدة ضد نيكسون (١٩٧٤) بشأن تسليم الرئيس نيكسون تسجيلات لمحادثاته لإحدى المحاكم الفيدرالية. أما فى أغلب الأحيان، فإن أهمية القضايا تعود إلى إثارتها لمسائل قانونية أو سياسية عامة، فمن المؤلف أن تنظر المحكمة قضايا بشأن حقوق لاجئى هايتى أو بشأن سلطة الحكومة فى تنظيم الشعائر الدينية⁽⁸²⁾. وهناك قضايا أخرى تتناول مسائل فنية غير أن لها أثراً على جانب كبير من الأهمية، ومثال ذلك أحقية الشركات التى ترسل منتجاتها عبر الولايات بريدياً فى تحصيل ضريبة المبيعات من عملائها فى هذه الولايات، وتحويلها إلى الولاية التى يقع بها مقرها، ويؤثر الحكم فى هذه القضية على مصير مليارات الدولارات من دخل ضرائب الولايات⁽⁸³⁾. وعلى نحو عام، قد يرى قضاة المحكمة العليا أن بعض القضايا السياسية تستحق الاهتمام المتواصل لأهميتها. وذلك يفسر اهتمام المحكمة العليا المستمر بالقضايا التى تتعلق بالمبادئ الفيدرالية، واحتلال قضايا الحريات المدنية مكاناً بارزاً فى جدول أعمالها فى يومنا هذا.

وعلى الرغم من أن بعض القضايا ذات الأهمية الظاهرة تتمتع بفرصة طيبة لقبول المحكمة العليا

نظرها، فإنها ترفض في كثير من الأحيان. فقد يصوت القضاة ضد نظر مثل هذه القضايا لأسباب متعددة، منها موافقتهم على أحكام المحاكم الأدنى، أو رغبتهم في تأجيل معالجة بعض القضايا الصعبة، وجدير بالذكر أن قبول القضايا الخلافية أدى بالمحكمة إلى رفض بعض القضايا ذات الأهمية النسبية، التي لا تتضمن آراء خلافية.

التوجيهات السياسية: ولا تشير القاعدة العاشرة للمحكمة العليا إلى آراء القضاة الشخصية فيما يتصل بتعريف السياسات الصالحة كمعيار لتقبل المحكمة القضايا أو رفضها. غير أن لهذه الآراء ثقلها في توجيه اختيار المحكمة لقضاياها. ونظراً لأن اختيار القضايا يمثل جانباً هاماً من دور المحكمة في التأثير على صناعة السياسات، فإن القضاة يلجأون إلى وضع جدول أعمال المحكمة على نحو يخدم توجهاتهم السياسية.

ويشير رئيس القضاة رينكويسست إلى الأثر المباشر للأهداف التي يضعها القضاة في اعتبارهم، ويصرح بأن الشكوك التي تساور القضاة بشأن الأحكام التي تصدرها المحاكم الأدنى، هي أكثر الأسباب شيوعاً التي يصوت القضاة على أساسها لقبول نظر القضايا⁽⁸⁴⁾. ويؤكد القضاة وكتبة المحكمة أن المحكمة تقبل نظر القضايا في بعض الأحيان، لأن الأحكام التي أصدرتها المحاكم الأدنى بشأنها «سيئة للغاية»⁽⁸⁵⁾. ولعل ذلك يدل على نقض المحكمة العليا لمعظم أحكام المحاكم الأدنى عند مراجعتها لها، وهذا صحيح بالفعل، فلم تتخط نسبة إقرار المحكمة العليا لأحكام الأدنى ٣٧٪⁽⁸⁶⁾ في القضايا التي نظرتها وأصدرت بشأنها آراء كاملة في دورة عام ١٩٩٢؛ وهي نسبة تقل كثيراً عن مثيلتها في المحاكم الاستئناف التي يتعين عليها النظر في كافة القضايا المعروضة أمامها. وتشير الحقائق السابقة إلى أهمية توافر عنصر الخلاف بين المحكمة العليا والمحاكم الأدنى كمعيار لاختيار المحكمة العليا للقضايا.

ويعكس تقويم القضاة لأحكام المحاكم الأدنى، بالضرورة، مواقفهم الأيديولوجية. فإذا ما صدر عن إحدى المحاكم حكماً يتسم بالمحافظة، فإن احتمال معارضة قضاة المحكمة العليا الليبراليين لهذا الحكم يفوق المعارضة المحتملة من القضاة المحافظين. وكنتيجة لذلك، فإن الاتجاه الأيديولوجي السائد في المحكمة العليا يترك أثره على اختيار المحكمة للقضايا التي تنظرها. ونظراً للتحول الذي شهدته المحكمة العليا نحو المحافظة منذ عام ١٩٦٩، فإن اتجاهها لقبول نظر القضايا التي صدرت بشأنها أحكاماً ليبرالية قد تزايد على مر السنوات.

وقد يتخذ القضاة قراراتهم على أساس من توجهاتهم السياسية على نحو أكثر تعقيداً، وذلك إذا ما أخذوا في الاعتبار تقديرهم للحكم الذي ستصدره المحكمة العليا إذا ما قبلت نظر إحدى القضايا. وكثيراً ما يصوت القضاة ضد نظر القضايا التي يخشون صدور أحكام لا ترضيهم بشأنها، إذا ما قبلت المحكمة

العليا نظرها. وقد توصل هو. بيرى إلى أن القضاة وكتبة المحكمة عادة ما يطلقون على هذا الإجراء اسم «الرفض الدفاعي». وينقل بيرى قول أحد القضاة إنه «على الرغم من اعتقاده بأن الحكم الصادر عن إحدى محاكم الولايات العليا هو حكم خاطئ، فإنه يصوت ضد نظر القضية، لأنه في حالة إقرار الحكم سيعيد حكم المحكمة العليا سابقة في ذلك المجال⁽⁸⁷⁾».

ويمارس «الرفض الدفاعي» على وجه الخصوص القضاة الذين ينتمون إلى الأقلية الأيديولوجية بالمحكمة العليا، (كالقضاة الليبراليين في المحكمة التي يرأسها رينكويسست)، نظراً لتخوفهم من النتائج المحتملة عند نظر بعض القضايا. غير أن القضاة، بصفة عامة، قد يلجأون للرفض الدفاعي إذا ما توقعوا اتخاذ المحكمة قرارات لا يرضون عنها. فعلى سبيل المثال، رفضت المحكمة العليا في أواخر عام ١٩٩٢ نظر قضية، صدر حكم المحكمة الأدنى فيها بإلغاء الحظر الذي فرضه جوام على عمليات الإجهاض. وقد أدلى القضاة الخمسة، الذين أبدوا معارضتهم في قرار سابق للحظر الذي تقرضه بعض الولايات على الإجهاض، بأصواتهم ضد نظر القضية، وتعود معارضتهم في الأغلب إلى اتفاقهم وقرار المحكمة الأدنى. غير أن القضاة الأربعة المعروف عنهم مساندتهم لإجراءات الحظر كان في إمكانهم التصويت لصالح نظر القضية، وكانت أصواتهم كفيلة بقبول نظرها. ومع ذلك فقد خالف ثلاثة منهم قرار رفض نظر القضية، وهم سكاليا ورينكويسست ووايت؛ أما رابعهم وهو كلارنس توماس، فقد صوت ضد نظر القضية. وربما اتفق القضاة الأربعة ألا يصوتوا لصالح نظر القضية، فإذا ما نظرتها المحكمة فإنه قد لا يمكنهم تجنب الحكم النهائي بعدم دستورية إجراءات حظر عمليات الإجهاض⁽⁸⁸⁾.

ومن ناحية أخرى، فإن القضاة قد يصوتون لصالح نظر إحدى القضايا إذا ما توافر لديهم الاعتقاد أن الحكم سيتفق وتوجهاتهم. ومثال ذلك قضية باين ضد ولاية تينيسي Payne v. Tennessee (١٩٩١). وكانت المحكمة العليا قد أصدرت حكمها في قضية بوث ضد ولاية ماريلاند Booth v. Maryland (١٩٨٧)، الذي نص على أنه لا يجوز لهيئة المحلفين أن تأخذ في الاعتبار الأقوال الصادرة عن «الضحايا فور تعرضهم للاعتداء»، عند اتخاذهم قراراً بتوقيع عقوبة الإعدام. غير أن نتيجة التصويت لصالح اتخاذ قرار المحكمة كان خمسة أصوات مقابل أربعة، ويتقاعد باول وبرينان لم تعد هناك أغلبية تؤيد المبدأ الذي أقر الحكم في قضية بوث. ولذلك فقد قبلت المحكمة نظر قضية تشير المسألة ذاتها في بداية دورة عام ١٩٩٠، وبدا وكأنها تنوى نقض الحكم في قضية بوث. ولكن المحكمة رأت خلال مرحلة الدفاع أنها لن تصل إلى تلك النتيجة لأسباب فنية، فبادرت برفض القضية. وبعد عدة أسابيع قبلت المحكمة نظر قضية باين، وخصتها بسرعة النظر حتى يتخذ بشأنها حكم قبل نهاية الدورة، وطالبت الطرفين بمعالجة المسألة المتعلقة بمدى صحة الحكم بنقض المبدأ الذي أرسته قضية بوث - وهي مسألة لم يتطرق إليها كلا الطرفين

فى التماسهما. وفى آخر أيام تلك الدورة جاء قرار المحكمة العليا متوقعاً، فقد أصدرت المحكمة العليا حكمها فى قضية باين بنقض الحكم الصادر فى قضية بوث بأغلبية ستة أصوات مقابل ثلاثة⁽⁸⁹⁾.

وقد توصل سول برينر وجون كروى إلى أدلة تفيد بأن توجهات القضاة تؤثر على قراراتهم بالتصويت لصالح نظر القضايا أو رفضها، من نواح متعددة⁽⁹⁰⁾. وقد أوضحت أنماط التصويت أن تصويت القضاة بقبول دعوى يكون أكثر احتمالاً فى حالة اختلافهم مع قرار المحكمة الأدنى، أو إذا ما توقعوا أن يصدر الحكم لصالح الطرف الذى صدر حكم المحكمة الأدنى لصالحه، أو إذا ما شكلوا أغلبية ذات اتجاه أيديولوجى موحد، وتشير هذه النتائج إلى أهمية نور التوجهات الفردية فى اختيار القضايا، وما تتسم به عملية تقدير القضاة لمعايير الاختيار من تعقيد.

شخصية مقدم الالتماس: قامت المحكمة العليا، فى أثناء دورتها فى عام ١٩٩٢، بدراسة ٢٨ التماساً من الحكومة الفيدرالية، ووافقت على نظر ١٩ منها. كما قدمت الحكومة للمحكمة سبع مذكرات «الصدى» لمساندة التماسات نظر بعض القضايا، ووافقت المحكمة على ست منها. وبذلك نجح مكتب المدعى العام فى الحصول على موافقة المحكمة العليا لنظر ٢٥ قضية، وهى نسبة نجاح بلغت ٧١٪. ومن ناحية أخرى فإن المحكمة وافقت على نظر ٧٢ قضية من بين ٦٢٠٠ التماس قدم لها فى هذه الدورة، أى أن نسبة قبولها بلغت حوالى ١٪⁽⁹¹⁾.

ويمكننا تفسير معدل النجاح الكبير لقضايا الحكومة على أساس المزايا التى يكتسبها الطرف الحكومى دائم الحضور فى إجراءات التقاضى بالمحكمة العليا، كما وصفه مارك جالانتير⁽⁹²⁾. وتتقدم الحكومة الفيدرالية بقضايا يفوق عددها أية قضايا يقدمها طرف آخر أمام المحكمة العليا. ويوفر هذا الوضع للحكومة ثلاث مزايا على الأقل.

تتمثل المزية الأولى فى قدرة المدعى العام على الاختيار من ضمن عدد كبير من القضايا الحكومية، فلا يقدم منها أمام المحكمة العليا إلا القضايا التى يزيد احتمال قبول المحكمة نظرها. فمن تتوافر له قدرة الاختيار يتمتع بفرصة كبيرة لقبول المحكمة العليا نظر القضايا التى يقع عليها اختياره.

أما المزية الثانية، فهى أن مكتب المدعى العام محل تقدير المحكمة العليا وثقتها، لما يقوم به المدعى العام من اختيار للقضايا التى يرفعها أمامها من بين الأعداد الكبيرة للقضايا الحكومية. فلو تقدمت الحكومة الفيدرالية بأعداد كبيرة من الالتماسات، مثل أطراف النزاع الأخرى، فإن عبء العمل على المحكمة العليا سيكون أكبر بكثير مما هو عليه الآن. ولذلك فإن المدعى العام يلعب دوراً هاماً فى تخفيف الضغوط على المحكمة العليا. ويرد القضاة الجميل بالنظر إلى التماسات الحكومة بعين الرعاية. أضف إلى ذلك أن القضاة يعلمون أن الحكومة لا تقدم إلا القضايا الجديرة بالنظر، وبالتالي فإنهم يميلون إلى اعتبارها جديرة

بالنظر فعلاً.

وتتمثل المزية الثالثة في معالجة مكتب المدعى العام لأعداد كبيرة من قضايا المحكمة العليا، الأمر الذي يكسب محامىي المكتب خبرة واسعة في التعامل مع هيئة المحكمة لا تتوافر إلا لقلّة من المحامين. وكنتيجة لذلك، فإن قدرات الحكومة تفوق قدرات أطراف النزاع الآخرين فيما يتصل بتقديم القضايا على نحو جدير بقبول المحكمة العليا لها.

وبالطبع، فإن تمثيل المدعى العام للحكومة الفيدرالية، التي تعد طرفاً يتمتع بمكانة فريدة، يذلل الكثير من الصعوبات، وتترك هذه المكانة أثرها على تعامل المحكمة العليا مع الحكومة على أساس من المشاركة. وتمثل الهيئة التنفيذية أهمية خاصة للمحكمة العليا في مجال تنفيذ قراراتها. غير أن تواجد الحكومة على الدوام كطرف في الدعاوى التي تنظرها المحكمة، هو العامل الأساسى الذى يفسر ما يحققه مكتب المدعى العام من نجاح كبير فى الحصول على موافقة المحكمة العليا لنظر القضايا الحكومية.

كما تتمتع بعض أطراف النزاع الأخرى وجماعات المصالح ببعض المزايا فيما يتصل بنظر قضاياها أمام المحكمة العليا، ويمكن للشركات أن تستعين بمحامين يتوافر لديهم خبرة واسعة فى التعامل مع القضايا أمام المحكمة العليا، منهم من عمل سابقاً بمكتب المدعى العام، والمحامون الذين يدافعون عن قضايا جماعات المصالح، مثل اتحاد العمل الأمريكى، ينمون مهاراتهم فى التعامل مع المحكمة العليا. وقد صرح بعض القضاة أنهم قد يميلون لنظر القضايا التي تتقدم بها جماعات المصالح التي يثقون في أنشطتها⁽⁹³⁾. غير أن جماعات المصالح وأطراف النزاع الأخرى لا تتمتع بالمزايا المتنوعة التي تحقق النجاح لمكتب المدعى العام فيما يتصل بقبول المحكمة العليا للقضايا الحكومية.

غير أن بعض الجماعات تحقق معدلاً كبيراً من النجاح، متمثلاً في قبول المحكمة نظر قضاياها. فعلى سبيل المثال، نجح برنامج الخدمات القانونية الذي أسس لتوفير خدمات المحاماة للفقراء بدعم فيدرالى في خلال الستينيات والسبعينيات، في الحصول على موافقة المحكمة على نظر ٦٤٪ من القضايا التي تقدم بها. غير أن هذا النجاح عادة ما يعكس أولويات القضاة وتوجهاتهم، أكثر مما يعكس المزايا الخاصة للجماعات. فقد كان خصوم برنامج الخدمات القانونية أكثر نجاحاً في الحصول على استجابة المحكمة لنظر قضاياهم، الأمر الذي يشير إلى أن محتوى القضايا التي قدمها البرنامج هو العامل الذي جعل المحكمة تقبل نظرها⁽⁹⁴⁾.

تجنب القضايا المعضلة: ترفض المحكمة العليا بعض القضايا، على الرغم من أهميتها، نظراً لتوافر بعض السمات التي تجعل من قبولها أمراً شائكاً، وتنقسم هذه السمات إلى فئتين.

ففى الفئة الأولى، لا ترى المحكمة أن وقائع بعض القضايا ملائمة لنظرها، وخاصة فيما يتصل

بالقرار الذى يتوقع القضاة الوصول إليه. فقد تكون الوقائع مضطربة بدرجة لا تسمح باتخاذ المحكمة قراراً واضحاً، أو قد تتطلب من القضاة اتخاذ قرارهم على أسس تختلف عن الأسس التى يودون الاعتماد عليها. وفى بعض القضايا الأخرى، قد تؤثر ظروف النزاع أو شخصية أطرافه تأثيراً سلبياً على الحكم الذى يحتمل أن تصدره المحكمة.

وفى بعض الأحيان، يختار القضاة نظر «أفضل» القضايا التى تعالج إحدى المسائل، بعد رفضهم لعدد كبير من القضايا على أساس من عدم ملائمة وقائعها. وفى عام ١٩٦١ عزم القضاة على إرساء حق الفقراء فى الحصول على دفاع مجانى فى قضايا الجنايات. وقد بحث القضاة وكتبه المحكمة عن قضية تناسب وقائعها إرساء هذا المبدأ. وقد رفضت المحكمة عدداً كبيراً من القضايا إلى أن قبلت التماس كلارنس جيدون، الذى كانت دعواه مثالية لأغراض المحكمة. ويعود ذلك، فى إحدى نواحيه، إلى محتوى القضية الخاص بجناية محدودة نسبياً، لاقتحام المدعى عليه صالة لألعاب البلياردو بنية ارتكاب جنحة؛ ويبدو أن المحكمة رأت أن نقض إدانة جيدون لن يتسبب فى إثارة غضب الرأى العام بالدرجة التى قد يسببها نقضها لحكم غيرها من القضايا ذات الوقائع العنيفة⁽⁹⁵⁾.

أما فيما يختص بالفئة الثانية، فإن القضاة قد يسعون لتجنب نظر بعض المسائل نظراً لطبيعتها الخلافية، التى تجعل اتخاذ القرار أمراً صعباً، والأهم من ذلك كان يمكن أن تتعرض المحكمة العليا للهجوم بسبب القرارات التى توصلت إليها. وخير مثال يتمثل فى رفض المحكمة الحكم على مدى دستورية اشتراك الولايات المتحدة فى حرب فيتنام. وعلى الرغم من أهمية هذه المسألة، فإن المحكمة رفضت نظر القضايا التى أثارها ما بين عامى ١٩٦٧ و ١٩٧٢. أما فى السنوات الأخيرة، فقد رفضت المحكمة العليا نظر عدة قضايا، كانت على قدر من الأهمية فيما يبدو، بشأن رعاية الحكومة للأنشطة الدينية. وقد تعرضت المحكمة للنقد بسبب قراراتها فى ذلك المجال، وربما تسبب هذا النقد فى سعى بعض القضاة لتجنب المزيد منه، وذلك برفضهم نظر القضايا الخلافية التى تتناول الصلة بين الحكومة والأديان.

وفى كثير من الأحيان، ترفض المحكمة معالجة القضايا الشائكة على نحو مؤقت، ثم تقبل نظرها بعد فترة تكون قد تعرضت فيها «للبحث والتدقيق» فى المحاكم الأدنى. وفى كثير من الأحيان تقرر المحكمة نظر هذه القضايا بون إبطاء. وتقوم المحكمة بالفعل بإيجاد الحلول لبعض القضايا المثيرة للجدل والخلاف، فقد عالجت المحكمة، فى دوراتها الأخيرة، مسائل متعلقة بالقواعد الحكومية فيما يتصل بالإجهاض، وتطبيق القوانين الجنائية على «إثارة الكراهية». وقد كانت المحكمة العليا على استعداد لنظر بعض القضايا بشأن المعارضة الدستورية للقوانين التى تحظر إحراق العلم الأمريكى فى عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٠، على الرغم من إثارة ذلك الموضوع لمشاعر الأمريكيين على نحو كبير⁽⁹⁶⁾. ولذلك يمكننا القول أن القضاة يعالجون عدداً لا

بأس به من القضايا الشائكة.

ملخص: يعتمد قرار المحكمة العليا بنظر القضايا أو رفضها على مجموعة معقدة من الاعتبارات، وتعكس هذه الاعتبارات المدى الواسع للأهداف التي يرغب القضاة في تحقيقها من خلال اختيارهم للقضايا التي يعالجونها. وتعتمد عملية التصويت لنظر القضايا على آراء القضاة الشخصية التي تعكس وجهات نظرهم، والقيم التي يؤمنون بها. ويختلف القضاة في إعطاء الأولوية لحل المسائل الخلافية التي تنشأ في المحاكم الأدنى، ويلجأون إلى أساليب مختلفة لتقويم أهمية القضايا. كما يختلف القضاة، على نحو أساسي، فيما يتصل بتوجهاتهم السياسية.

ويعنى ذلك، أن اختيار المحكمة للقضايا التي تنظرها على نحو كامل، تعتمد مثل كافة أنشطتها الأخرى، على عضويتها من القضاة في وقت محدد. غير أنه بغض النظر عن عضوية المحكمة، فإن معظم القضايا تواجه بالرفض. غير أن تركيب القضايا التي تقبلها المحكمة بالفعل في دورة محددة، وتبلغ بضع عشرات فحسب، تعكس هوية القضاة العاملين في تلك الدورة.

تزايد عدد القضايا وأعباء المحكمة العليا

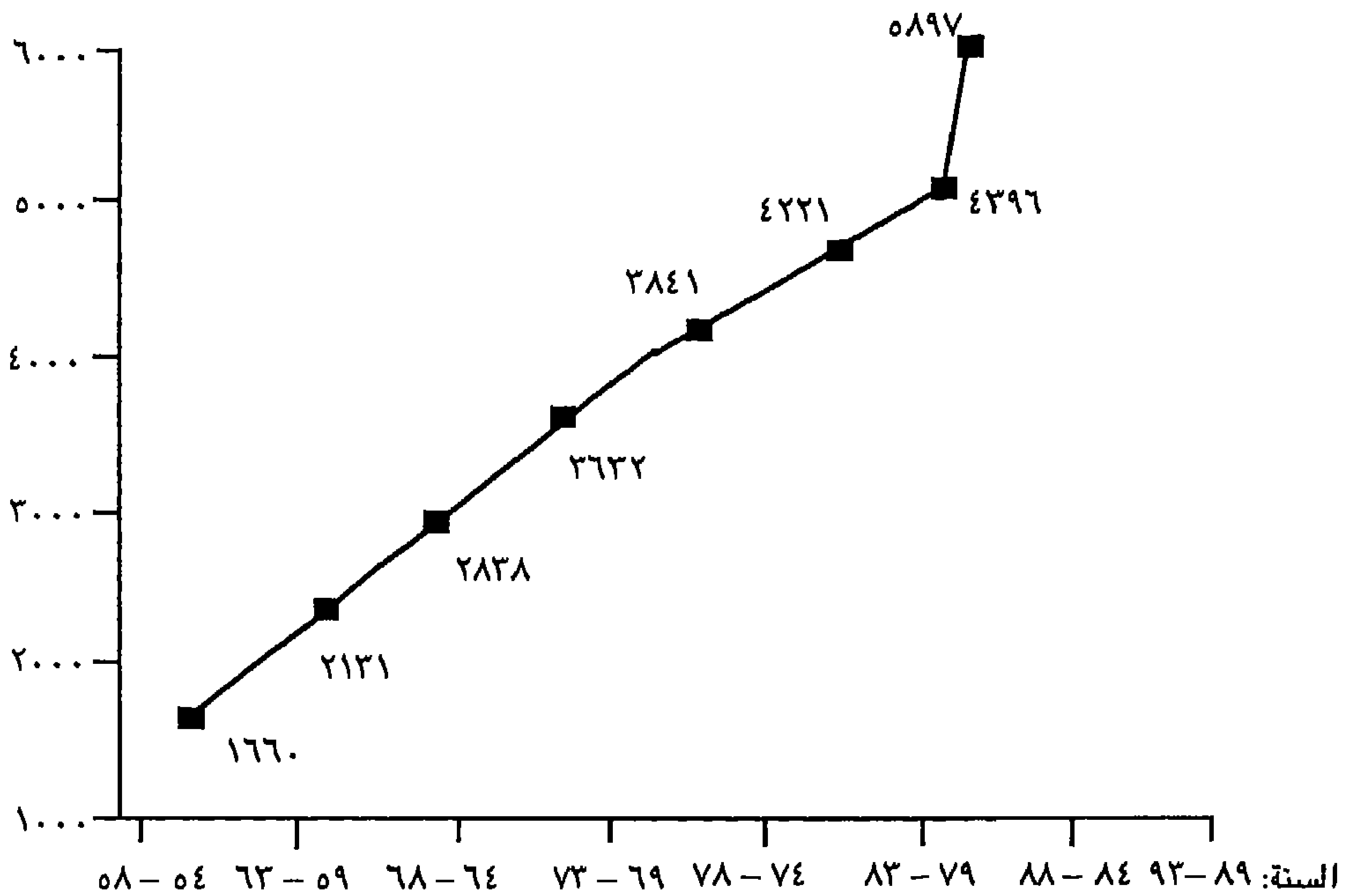
تزايد عدد القضايا

تقدمت الأطراف المتنازعة بـ ٦٨٩٧ قضية في دورة المحكمة العليا لعام ١٩٩٣. ويعكس هذا الرقم زيادة ضخمة في عدد القضايا على مدى عشرات السنوات السابقة. فحتى عام ١٩٦١، لم يصل عدد القضايا المقدمة إلى المحكمة العليا في الدورة الواحدة إلى الألفين؛ وقد كانت دورة ١٩٧٩ أول دورة تتلقى خلالها المحكمة أربعة آلاف قضية. ويوضح الشكل ٣-١، تزايد عدد القضايا من عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٩٣.

تفسير التزايد في عدد القضايا: وترجع الزيادة في عدد القضايا المرفوعة أمام المحكمة العليا إلى مصادر عديدة على مدى الأربعين سنة الماضية. فبادئ ذي بدء، تعكس هذه الزيادة التغيرات التي طرأت على المجتمع الأمريكي. فقد زاد عدد سكان الولايات المتحدة بنسبة تزيد عن ٦٠٪ ما بين عامي ١٩٥٠ و ١٩٩٠، وبالتالي زادت احتمالات رفع القضايا أمام المحكمة العليا. وطبقاً لأدق التقديرات فإن معدلات الجريمة في تلك الفترة، فاقت معدلات الزيادة السكانية. وقد أثرت هذه الزيادة بالضرورة على تزايد عدد القضايا الجنائية التي تصل إلى المحكمة العليا. كما أن وعى الأمريكيين بحقوقهم قد تزايد، وأبدى المزيد منهم الاستعداد للعمل الفعال - بما في ذلك اللجوء للتقاضى - كي يحموا ما يعتبرون أنه حقوقهم. وقد لعبت

الشكل ٣ - ١
القضايا المدرجة بالمحكمة العليا في كل دورة
على أساس حساب متوسط كل خمس سنوات
من ١٩٥٤ إلى ١٩٩٣

أعداد القضايا المدرجة



المصدر: Lee Epstein, Jeffrey A. Segal, Harold J. Spaeth, and Thomas G. Walker, *The Supreme Court Compendium: Data, Decisions, and Developments*. (Washington, D.C.: Congressional Quarterly, 1994), 60-61; United States Supreme Court, *October Term, 1993: Statistical Sheet No. 28*, duplicated 1994.

جماعات المصالح دوراً في هذه العملية بمساعدتها للأفراد في إجراءات التقاضي. وتعد الإجراءات التي تتخذها مؤسسات الدولة الأخرى، المصدر الثاني لتزايد أعداد القضايا. فقد سن الكونجرس عدة أنواع من التشريعات، مثل قوانين الحقوق المدنية في الستينيات والسبعينيات التي أوجدت مصادر جديدة للتقاضى. كما ساعدت القرارات الصادرة عن جهات التشريع والادعاء على زيادة

أعداد القضايا الجنائية بالولايات، وكثير من هذه القضايا يصل في النهاية إلى المحكمة العليا. ويتمثل المصدر الثالث، وربما كان أكثر المصادر أهمية، في الدور الكبير الذي تلعبه المحكمة العليا، وذلك باستعدادها لإسقاط المتطلبات العادية لإدراج القضايا، الأمر الذي أتاح لعدد كبير من المتقاضين المعدمين التقدم بالتماسات الفقراء إلى المحكمة العليا. وقد كان لإرساء المحكمة العليا مبدأ حصول المدعى عليهم الفقراء على خدمات دفاع مجانية، مع إعفائهم من تكاليف الاستئناف الأول، أكبر الأثر في زيادة فرصهم لمعارضة الأحكام بإدانتهم.

أما المصدر الرابع لتزايد عدد القضايا، فيعود إلى اتجاه السياسة العامة للمحكمة على المدى الطويل. فمُنذ الأربعينيات وحتى يومنا هذا، أبدت المحكمة تعاطفاً كبيراً مع معارضي الإجراءات الحكومية الذين يستنون في دعاوهم لانتهاك هذه الإجراءات للحريات المدنية. وقد برز هذا الاتجاه، على نحو واضح، في الستينيات على وجه الخصوص. وقد شجع هذا التعاطف الأفراد الذين اعتبروا أن حقوقهم قد انتهكت، لرفع قضاياهم أمام المحكمة العليا. وربما كان لتأييد المحكمة العليا للحريات المدنية، أثره الكبير في مجالين هما: الإجراءات الجنائية حيث شجعت المحكمة العليا القضايا التي يقيمها المدعى عليهم من خلال تفسيرها للعمليات الإجرائية في أضيق الحدود؛ وقضية المساواة التي تولت فيها المحكمة مساندة حقوق الأقليات العرقية، والجماعات المحرومة، الأمر الذي أثار تحديات للممارسات الحكومية، على أساس من الضمانات الدستورية للحماية التي توفرها القوانين للكافة.

ويفسر معدل تزايد عدد القضايا أثر القوى سالفة الذكر. فقد زاد عدد الالتماسات بدرجة كبيرة خلال الستينيات، ثم اتجه العدد إلى الثبات في السبعينيات، وقد يعود السبب في ذلك إلى رد فعل الأطراف المتنازعة تجاه تنامي الاتجاه المحافظ للمحكمة. أما في الثمانينيات والتسعينيات فلم يتغير عدد الالتماسات مسددة الرسوم على نحو كبير. غير أن عدد قضايا الفقراء تضاعف في الفترة ذاتها. وتعد القضايا الجنائية هي المصدر الأول لقضايا الفقراء. ولذلك فإن إحدى تفسيرات الزيادة الكبيرة في حجم الالتماسات يكمن في زيادة القضايا الجنائية والأحكام بالسجن. ويشير تفسير آخر محتمل إلى التغييرات التي تطرأ على قواعد إصدار الأحكام الفيدرالية، على نحو يقيد حرية القضاة في إصدار أحكامهم. ونتيجة لهذه التغييرات، تتوافر لدى المدعى عليهم الأسباب لاستئناف الأحكام بإدانتهم بدلاً من السعي لتخفيفها⁽⁹⁷⁾.

استجابة المحكمة لتزايد عدد القضايا

نظرة تاريخية: لا يعد تزايد القضايا المقدمة للمحكمة العليا، في الفترة السابقة، ظاهرة غير مسبوقة. فقد حدث خلال معظم المراحل التي مر بها تاريخ المحكمة العليا أن واجهت زيادات كبيرة في عدد

القضايا المرفوعة أمامها، وقد أثارت هذه الزيادات، منذ أواخر القرن التاسع عشر على الأقل، شكاوى القضاة الذين تحملوا أعباء تفوق قدراتهم، وعجزوا عن ممارسة أعمالهم على نحو فعال. وكنتيجة لهذا الوضع، سعى القضاة والمراقبون المتعاطفون معهم لتحقيق سيطرة أكبر للمحكمة على القضايا المعروضة أمامها، وذلك بزيادة الحرية المتاحة للقضاة في تحديد القضايا التي ينظرونها.

وقد استجاب الكونجرس، على نحو إيجابي، لتلك الشكاوى، في العديد من التشريعات التي أصدرها. نذكر منها تشريعين على درجة كبيرة من الأهمية: الأول تمثل في إصدار قانون محاكم الاستئناف لعام ١٨٩١، وقد أنشئ بموجب هذا القانون عدد من محاكم الاستئناف المتوسطة، كما منح هذا القانون المحكمة العليا اختصاصاً اختيارياً في عدد غير قليل من القضايا لأول مرة. وتمثل التشريع الثاني في إصدار قانون نظام القضاء الإتحادي الأمريكي لعام ١٩٢٥، وقد حدد هذا القانون أسلوب رفع القضايا أمام المحكمة العليا عن طريق الالتماسات التي يمكن للمحكمة رفضها، كبديل عن تقديمها كقضايا مستأنفة يجوز للمحكمة رفضها.

وقد كان لقانون عام ١٩٢٥ أعظم الأثر في تخفيف أعباء القضاة، وذلك بإتاحة الفرصة لهم للتركيز على جانب من القضايا المرفوعة أمامهم. كما أن القانون نفسه أعطى المحكمة حريتها في تحديد مجال نشاطها، وأنواع القضايا التي تعالجها، وبورها في مجال صناعة السياسة.

هموم معاصرة: على الرغم من أهمية قانون عام ١٩٢٥، من نواحٍ عديدة، فإنه لم يضع حداً لتزايد أعداد القضايا والمسائل القانونية المرفوعة أمام المحكمة العليا. وما زال القضاة والمهتمون بشئون المحكمة العليا يشكون من زيادة أعباء المحكمة، بسبب تزايد أعداد القضايا، ويرون أن المحكمة تنوء بالأعباء التي تسبب لها المشكلات، كما تسبب المشكلات للتشريعات الفيدرالية.

وتتمثل المشكلات التي تجلبها أعداد القضايا المتزايدة في عدم قدرة المحكمة العليا على أداء أعمالها بكفاءة. إذ أن القضاة يتعرضون لضغوط عمل قد لا تسمح لهم بالتزام الدقة في أعمالهم، وخاصة فيما يتصل بالقضايا التي يعالجونها على أساس من أهميتها. ويرى بعض المراقبين أن القضاة لا يولون كتابة آرائهم عناية كبيرة، ولا يخصصون الوقت الكافي للتوصل إلى قرارات جماعية، ويعهدون بجانب كبير من مسؤولياتهم لكتبة المحكمة⁽⁹⁸⁾.

أما المشكلات التي تسببها زيادة أعداد القضايا للتشريعات الفيدرالية، فتتمثل في عدم قدرة المحكمة العليا على القيام بمهمتها لإيجاد حلول للعدد الأكبر من المسائل القانونية التي تعرض عليها. وإذا افترضنا قيام المحكمة العليا بزيادة أعداد القضايا التي تنظرها، بالمعدل الذي تزيد به الالتماسات المقدمة إليها، فإن أعباء العمل الملقاة عليها يصبح من الصعب معالجتها. ولتجنب هذه النتيجة فقد تشدد القضاة، على مر

السنوات، في وضع المعايير الخاصة بقبول القضايا. وقد نتج عن ذلك رفضهم لقضايا بدت تستحق المعالجة. وقد أكد رينكويسست تلك الحقيقة بقوله، في عام ١٩٨٧: «إن المحكمة ترفض إعادة النظر في قضايا تتعلق بمسائل هامة في القانون الفيدرالي، لم يسبق معالجتها من قبل، وما كانت المحكمة لترفض نظر هذه القضايا، وإصدار الأحكام بشأنها منذ ثلاثين عاماً مضت»⁽⁹⁹⁾.

مواجهة المشكلات: يمكن للقضاة أنفسهم مواجهة مشكلة تزايد أعباء العمل على نحو فعال، وذلك بنظر عدد أقل من القضايا. وحتى وقت قريب، لم يكن القضاة على استعداد لاتخاذ هذه الخطوة، ربما لإدراكهم أنها ستؤدي إلى الإبقاء على عدد كبير من القضايا الهامة دون حل. غير أنه في السنوات الأخيرة، تناقصت أعداد القضايا التي تقبلها المحكمة العليا، وتصدر بشأنها أحكاماً كاملة، على نحو كبير. فقد كان متوسط عدد القضايا التي تقبلها المحكمة ١٨٠ قضية في الدورة، وذلك على امتداد دوراتها ما بين عامي ١٩٨١ و ١٩٨٧. أما في دورات ١٩٩٠ - ١٩٩٢ فقد انخفض المتوسط ليصبح ١٢٠ قضية في المتوسط، وكان عدد قضايا عام ١٩٩٢ الذي بلغ ٩٢ قضية، أقل عدد منذ عام ١٩٥٢. (وبلغ عدد القضايا التي قبلتها المحكمة في عام ١٩٩٣، ٩٩ قضية)⁽¹⁰⁰⁾. ويمكن تفسير ذلك الانخفاض، من إحدى جوانبه، بعاملين خارجين، لا دخل للمحكمة فيهما: فقد ألغى الكونجرس في عام ١٩٨٨ كافة الفئات المتبقية تقريباً من القضايا التي يلزم للمحكمة العليا نظرها، كما أن الحكومة الفيدرالية تقدمت بعدد أقل من الالتماسات. غير أن السبب الرئيسي لذلك الانخفاض هو المعايير المتشددة التي وضعتها المحكمة لقبول القضايا.

وبالطبع، فإن قبول المحكمة العليا لعدد أقل من القضايا يخفف أعباءها، بينما قد يزيد من مشكلات التشريعات الفيدرالية، وتبقى الكثير من القضايا، التي كان يتعين إيجاد حلول لها، دون حل. وقد عبر القاضي السابق بايرون وايت عن شكواه بشأن تناقص الاستعداد لدى المحكمة العليا لنظر القضايا المرفوعة أمامها⁽¹⁰¹⁾. ويتمثل أحد الحلول المقترحة للخروج من هذه الأزمة، هو إنشاء محكمة جديدة تحول إليها بعض القضايا التي تنظرها المحكمة العليا. وعلى مدى الأعوام العشرين الأخيرة، قدمت عدة اقتراحات بشأن إنشاء محاكم جديدة، أو هيئة قضاة تشغل مرتبة أعلى من محاكم الاستئناف الفيدرالية، وأدنى من المحكمة العليا. واتجهت بعض الاقتراحات إلى إنشاء محكمة جديدة تقدم العون للمحكمة العليا في غريبة القضايا. غير أن أكثر الاقتراحات التي خضعت للدراسة الجادة هي التي نادت بإنشاء هيئات تتولى إصدار الأحكام في بعض القضايا بدلاً من المحكمة العليا. وعلى سبيل المثال، فقد اقترح هاول هفلين، عضو مجلس الشيوخ عن ولاية ألاباما، تشكيل هيئة خاصة من قضاة محاكم الاستئناف الفيدرالية، لنظر القضايا غير الدستورية التي تحولها المحكمة العليا إليها⁽¹⁰²⁾.

وقد يوافق الكونجرس على إحدى هذه الاقتراحات في المستقبل؛ غير أن فكرة إنشاء هيئة جديدة

تشارك المحكمة العليا أعمالها، أثارت قدراً كبيراً من المعارضة؛ إذ يرى الكثيرون أن نقل بعض اختصاصات المحكمة العليا إلى محكمة جديدة يشكل تغييراً كبيراً في بنية الحكومة، ولن يقدم الكونجرس على اتخاذ هذه الخطوة إلا إذا توافر إجماع قاطع لصالحها. ولا يتوافر مثل هذا الإجماع إلى يومنا هذا.

خاتمة

يتمثل الموضوع الرئيسي لهذا الفصل فيما تتمتع به المحكمة العليا من قدرة على وضع جدول أعمالها. وعلى الرغم من أن الكونجرس والأطراف المتنازعة يلعبون دوراً هاماً في وضع جدول أعمال المحكمة العليا، غير أن ما تنظره المحكمة من قضايا، يخضع على نحو بعيد، لسيطرتها، إذ يجوز للقضاة أن يختاروا قلة من القضايا، من بين مدى واسع من المسائل القانونية والسياسية المرفوعة أمامها، ليتولوا معالجتها على نحو كامل.

وقد تعرض استخدام المحكمة العليا لسلطتها، في وضع جدول أعمالها، لبعض النقد؛ غير أن القضاة يحسنون استخدام سلطتهم لتحقيق أهدافهم. إذ يختارون القضايا أو يرفضونها على أساس من الأهداف الجماعية أو الفردية، مثل تجنب المسائل الشائكة، وإيجاد حلول للخلافات القانونية، وإقرار السياسات التي تتفق وتوجهات القضاة. وعلى هذا النحو، يكون اختيار القضاة للقضايا التي يصدرون بشأنها أحكاماً كاملة، عاملاً يحدد دور المحكمة العليا في مجال صناعة السياسات. كما يلجأ القضاة لعملية الاختيار هذه لتخفيف أعباء العمل الناتجة عن تزايد أعداد القضايا.

وتصدر المحكمة العليا، بطبيعة الحال، أحكاماً في القضايا التي تختارها؛ ويعتمد دورها في نهاية المطاف على تلك الأحكام. ويعرض الفصل التالي لعملية إصدار المحكمة العليا لأحكامها.

ملحوظات

1. 18 U.S. Code sec. 700(d).
2. *TXO Production Corp. v. Alliance Resources Corp.* (1993).
3. *H. J. Inc. v. Northwestern Bell Telephone Co.*, 492 U.S. 229, 256 (1989).
4. United States Supreme Court, *October Term, 1993: Statistical Sheet No. 28*, duplicated 1994.
5. This summary of the distribution of litigants across categories is based in part on Gregory A. Caldeira and John R. Wright, "Parties, Direct Representatives, and Agenda-Setting in the Supreme Court" (Paper presented at the annual conference of the Midwest Political Science Association, Chicago, April 1989).
6. Descriptions of this case and of the Pittsburgh case (see note 7) are based on the opinions in and records of the cases and on reports in the news media.

7. The case was *County of Allegheny v. American Civil Liberties Union* (1989).
8. Sarah Weddington, *A Question of Choice* (New York: G. P. Putnam's Sons, 1992), 64.
9. This discussion is based in part on Kevin T. McGuire, *The Supreme Court Bar: Legal Elites in the Washington Community* (Charlottesville: University Press of Virginia, 1993).
10. McGuire, *The Supreme Court Bar*, 113.
11. Tony Mauro, "Marshall Nugget," *Legal Times*, December 6, 1993, 11.
12. Tony Mauro, "Double Trouble over Double Jeopardy," *Legal Times*, April 2, 1990, 9.
13. The case was *Brooke Group Ltd. v. Brown & Williamson Tobacco Corp.* (1993).
14. McGuire, *The Supreme Court Bar*, 157-159.
15. Caldeira and Wright, "Parties, Direct Representatives, and Agenda-Setting," tables 1 and 2.
16. Lee Epstein, "Interest Group Litigation during the Rehnquist Court Era," *Journal of Law & Politics* 9 (Summer 1993): 715-717.
17. Susan Hedman, "Friends of the Earth and Friends of the Court: Interest Groups as Amici Curiae in Environmental Litigation before the United States Supreme Court" (Paper presented at the annual conference of the American Political Science Association, Atlanta, August-September 1989), table 2.
18. Epstein, "Interest Group Litigation," 650.
19. Gregory A. Caldeira and John R. Wright, "Amici Curiae before the Supreme Court: Who Participates, When, and How Much?" *Journal of Politics* 52 (August 1990): 793. This figure is based on a broad definition of interest groups, discussed later in this section.
20. Epstein, "Interest Group Litigation," 645.
21. Based in part on Susan Behuniak-Long, "Friendly Fire: Amici Curiae and *Webster v. Reproductive Health Services*," *Judicature* 74 (February-March 1991): 262. This source gives a total of 78 briefs, not counting a brief by the federal government on whether to hear the case and a private group's brief that the Court did not allow to be filed.
22. Linda Greenhouse, "In Big Cases, Lots of Briefs and 'Friends'," *New York Times*, December 24, 1993, B10. The case was *Turner Broadcasting System v. Federal Communications Commission* (1994).
23. Gregory A. Caldeira and John R. Wright, "Why Organized Interests Participate as Amici Curiae in the U.S. Supreme Court" (Paper presented at the annual conference of the American Political Science Association, Atlanta, August-September 1989), 11.
24. Karen O'Connor and Bryant Scott McFall, "Conservative Interest Group Litigation in the Reagan Era and Beyond," in *The Politics of Interests: Interest Groups Transformed*, ed. Mark P. Petracca (Boulder, Colo.: Westview Press, 1992), 271.
25. "Abortion Lobby," *National Law Journal*, November 28, 1988, 6.
26. This paragraph is based primarily on Richard Davis, *Decisions and Images: The Supreme Court and the Press* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1994).
27. Epstein, "Interest Group Participation," 645.
28. See Stephen L. Wasby, "Interest Groups in Court: Race Relations Litigation," in *Interest Group Politics*, ed. Allan Cigler and Burdett Loomis (Washington, D.C.: CQ Press, 1983), 251-274.

29. Gregg Ivers, "Religious Organizations as Constitutional Litigants," *Polity* 25 (Winter 1992): 243-266.
30. See Samuel Walker, *In Defense of American Liberties: A History of the ACLU* (New York: Oxford University Press, 1990).
31. *Immigration and Naturalization Service v. Chadha* (1983).
32. See Lee Epstein, *Conservatives in Court* (Knoxville: University of Tennessee Press, 1985).
33. O'Connor and McFall, "Conservative Interest Group Litigation," 263-281.
34. James H. Andrews, "Religious Right Fights for Rights," *Christian Science Monitor*, February 7, 1994, 14; Tim Stafford, "Move Over ACLU," *Christianity Today* 37 (October 25, 1993): 20-24.
35. *National League of Cities v. Usery* (1976).
36. George Stevens, Jr., "His Life's Work: When Thurgood Marshall Saw the Movie," *Washington Post*, January 29, 1993, A23.
37. Mark V. Tushnet, *The NAACP's Legal Strategy against Segregated Education, 1925-1950* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1987), 145-146.
38. Karen O'Connor, *Women's Organizations' Use of the Courts* (Lexington, Mass.: Lexington Books, 1980); Ruth B. Cowan, "Women's Rights through Litigation: An Examination of the American Civil Liberties Union Women's Rights Project, 1971-1976," *Columbia Human Rights Law Review* 8 (Spring-Summer 1976): 373-412; Tracey E. George and Lee Epstein, "Women's Rights Litigation in the 1980s: More of the Same?" *Judicature* 74 (April-May 1991): 314-321; David Von Drehle, "Redefining Fair with a Simple, Careful Assault," *Washington Post*, July 19, 1993, A1, A8.
39. See Cris Carmody, "Gun Lobby Trying New Tactics," *National Law Journal*, April 5, 1993, 3, 34.
40. Susan E. Lawrence, *The Poor in Court: The Legal Services Program and Supreme Court Decision Making* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1990).
41. Data on the 1992 term discussed here and later in this section were provided by the Office of the Solicitor General.
42. See Rebecca Mae Salokar, *The Solicitor General: The Politics of Law* (Philadelphia: Temple University Press, 1992); Cornell W. Clayton, *The Politics of Justice: The Attorney General and the Making of Legal Policy* (Armonk, N.Y.: M. E. Sharpe, 1992), 52-61; and Louis Fisher, "Is the Solicitor General an Executive or a Judicial Agent? Caplan's Tenth Justice," *Law & Social Inquiry* 15 (Spring 1990): 305-320.
43. Salokar, *The Solicitor General*, 159.
44. *Ibid.*, 170-171.
45. Charles Fried, *Order and Law: Arguing the Reagan Revolution—A Firsthand Account* (New York: Simon & Schuster, 1991); Douglas W. Kmiec, *The Attorney General's Lawyer: Inside the Meese Justice Department* (New York: Praeger, 1992).
46. Linda Greenhouse, "U.S. Shifts Stance in Court Appeals," *New York Times*, September 28, 1993, A13; Joan Biskupic, "At the Supreme Court, a New Solicitor General Takes a New Stand," *Washington Post*, October 11, 1993, A13. The civil rights cases were *Landgraf v. USI Film Products* (1994) and *Rivers v. Roadway Express* (1994).
47. Michael Isikoff and Ruth Marcus, "Clinton Enters Child Pornography Dispute," *Washington Post*, November 12, 1993, A1, A4; Joan Biskupic, "For Solicitor General's Office, New Directions in Old Cases," *Washington*

- Post*, February 22, 1994, A1, A7. The case was *Knox v. United States* (1993).
48. This discussion is based on press reports, including Viveca Novak, "Tilting at Taxes," *National Journal*, August 7, 1993, 1972-1975; and Tony Mauro, "The Whole World Is Watching for SG's Move," *Legal Times*, July 19, 1993, 7. The case was *Barclays Bank v. Franchise Tax Board* (1994).
 49. This discussion is based primarily on Rebecca Mae Salokar, "Legal Counsel for Congress: Protecting Institutional Interests," *Congress and the Presidency* 20 (Autumn 1993): 131-155.
 50. Linda Greenhouse, "Justices to Study Base-Closing Suit," *New York Times*, October 19, 1993, A7.
 51. William Carlsen, "U.S. High Court Refuses to Revive Campaign Initiative," *San Francisco Chronicle*, June 30, 1992, A11. The case was *California Fair Political Practices Commission v. Service Employees International Union* (1992).
 52. "Statistical Recap of Supreme Court's Workload during Last Three Terms," *United States Law Week* 62 (August 17, 1993): 3124.
 53. *Forsyth County v. The Nationalist Movement*, 120 L. Ed. 2d- 101, 116 (1992).
 54. *Evans v. United States*, 119 L. Ed. 2d- 57, 75 (1992).
 55. *Rincon v. United States* (1993); *Daubert v. Merrell Dow Pharmaceuticals Co.* (1993).
 56. On per curiam opinions in general, see Stephen L. Wasby, Steven Peterson, James Schubert, and Glendon Schubert, "The Per Curiam Opinion: Its Nature and Functions," *Judicature* 76 (June-July 1992): 29-38.
 57. *Hunter v. Bryant* (1991).
 58. See Joan Biskupic, "Even Deciding Not to Decide, Justices Still Get Their DIGs In," *Washington Post*, December 1, 1993, A2.
 59. This figure is taken from data provided by the Office of the Solicitor General.
 60. *Day v. Day* (1993); *In re Sassower* (1993).
 61. "Statistical Recap" (August 17, 1993), 3124.
 62. This examination of the discuss list and of the conference are based in part on H. W. Perry, Jr., *Deciding to Decide: Agenda Setting in the United States Supreme Court* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1991), 43-51, 85-91.
 63. *In re McDonald*, 489 U.S. 180, 188 (1989).
 64. Gregory A. Caldeira and John R. Wright, "The Discuss List: Agenda Building in the Supreme Court," *Law & Society Review* 24 (1990): 807-836.
 65. *Ibid.*, 813 n. 12.
 66. *Ibid.*, 820.
 67. *Singleton v. Commissioner of Internal Revenue*, 439 U.S. 940, 945-946 (1978).
 68. *Stevens v. City of Cannon Beach* (1994).
 69. This discussion of the clerks' roles is drawn in part from Perry, *Deciding to Decide*, 51-84; and Dan T. Coenen, review of Perry, *Deciding to Decide*, in *Constitutional Commentary* 10 (Winter 1993): 180-193.
 70. Tony Mauro, "Ginsburg Plunges into the Cert Pool," *Legal Times*, September 6, 1993, 8.
 71. John Paul Stevens, "Some Thoughts on Judicial Restraint," *Judicature* 66 (November 1982): 179.
 72. Kenneth W. Starr, "Trivial Pursuits at the Supreme Court," *Wall Street Journal*, October 6, 1993, A19.
 73. Ruth Marcus, "Seeing Green (Two Kinds) at the Supreme Court," *Washington Post*, July 25, 1991, A15.
 74. *United States v. Green* (1993).

75. Starr, "Trivial Pursuits at the Supreme Court," A19.
76. Perry, *Deciding to Decide*, 246.
77. Gregory A. Caldeira and John R. Wright, "Organized Interests and Agenda Setting in the U.S. Supreme Court," *American Political Science Review* 82 (December 1988): 1109-1127.
78. Jeffrey A. Segal and Harold J. Spaeth, *The Supreme Court and the Attitudinal Model* (New York: Cambridge University Press, 1993), 201.
79. Arthur D. Hellman, "Unresolved Intercircuit Conflicts: The Nature and Scope of the Problem," Final Report, Phase 1, Federal Judicial Center, December 1991.
80. Kenneth S. Geller and Roy T. Englert, Jr., "So Many Cases, So Little Time," *Legal Times*, July 23, 1990, S23-S24.
81. *Michigan Department of State Police v. Sitz* (1990).
82. *Sale v. Haitian Centers Council* (1993); *Church of the Lukumi Babalu Aye v. City of Hialeah* (1993).
83. *Quill Corporation v. North Dakota* (1992).
84. William H. Rehnquist, "Oral Advocacy: A Disappearing Art," *Mercer Law Review* 35 (1984): 1027.
85. Perry, *Deciding to Decide*, 265-268.
86. "The Supreme Court, 1992 Term," *Harvard Law Review* 107 (November 1993): 376.
87. Perry, *Deciding to Decide*, 198-207. The quotation is on 200.
88. *Ada v. Guam Society of Obstetricians and Gynecologists* (1992). See Tony Mauro, "Deciding Not to Decide," *Legal Times*, December 7, 1992, 10, 12.
89. See Tony Mauro, "Justices Shift Cases, Set Stage for Reversal," *Legal Times*, February 25, 1991, 14-15. The earlier case was *Ohio v. Huertas* (1991).
90. Saul Brenner and John F. Krol, "Strategies in Certiorari Voting in the United States Supreme Court," *Journal of Politics* 51 (November 1989): 828-840.
91. These data were provided by the Office of the Solicitor General.
92. Marc Galanter, "Why the 'Haves' Come Out Ahead: Speculations on the Limits of Legal Change," *Law & Society Review* 9 (Fall 1974): 97-125.
93. This finding is from the unpublished research of political scientists Karen O'Connor and Lee Epstein.
94. Lawrence, *The Poor in Court*, 87.
95. Nathan Lewin, "Helping the Court with Its Work," *New Republic*, March 3, 1973, 18. The case was *Gideon v. Wainwright* (1963).
96. *Texas v. Johnson* (1989); *United States v. Eichman* (1990).
97. Linda Greenhouse, "Paupers' Cases Reshape High Court's Caseload," *New York Times*, January 28, 1991, A13; Tony Mauro, "High Court Swamped by Poverty Cases," *Legal Times*, February 14, 1994, 8.
98. See, for example, Paul M. Bator, "What Is Wrong with the Supreme Court?" *University of Pittsburgh Law Review* 51 (Spring 1990): 685-687.
99. "Chief Justice Urges National Appeals Court, Repeal of Court's Mandatory Jurisdiction," *The Third Branch*, July 1987, 1, 5.
100. Calculated from data in "Statistical Recap of Supreme Court's Workload during Last Three Terms," in *United States Law Week*, various years; 1993 term data are from United States Supreme Court, *October Term, 1993: Statistical Sheet No. 28*.
101. See Tony Mauro, "White Winds It Up—and Wings Home," *Legal Times*, July 5, 1993, 10.
102. "Subcommittee Reports Out Study Committee Bill: Includes JSAS Reform," *The Third Branch* 24 (April 1992): 2.

الفصل الرابع

إصدار الأحكام

عندما ترفض المحكمة العليا نظر بعض القضايا، فإن قرارها هذا، يؤثر على الأطراف المتنازعة وغالباً ما يؤثر على أطراف أخرى أيضاً. غير أن أهمية الدور الذي تلعبه المحكمة العليا، يتمثل على نحو أساسي، في القرارات الموضوعية التي تصدرها في القضايا التي تنظرها، فمثل هذه القرارات تؤثر على الأمريكيين كافة. ويعرض هذا الفصل للمنهج الذي تتبعه المحكمة العليا في التوصل إلى أحكامها بشأن القضايا الهامة، والأسباب التي تدعوها لاتخاذ قراراتها الموضوعية.

الأحكام وعملية التوصل إليها

عناصر الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا

يمكننا تحليل أحكام المحكمة العليا إلى عنصرين؛ يتمثل إحداهما في معالجة المحكمة لمصالح أطراف القضية، وتصل القضايا إلى المحكمة العليا على أساس أنها خلافات بين متقاضين متنازعين، وقد يكون لهذه الأطراف مصالح سياسية عامة، غير أنها، على وجه الخصوص تطلب من المحكمة العليا إلغاء الأحكام الصادرة ضدها في المحاكم الأدنى. فمن صدرت ضدهم أحكام بالإدانة، أو من حرموا من مستحقات مادية، يتوجهون إلى المحكمة العليا لنقض الأحكام التي صدرت ضد مصالحهم.

وقد تقر المحكمة العليا الأحكام الصادرة عن المحاكم الأدنى، فلا تقدم على إحداث تغيير في المعالجة التي تلقتها الأطراف المتنازعة بشأن دعاواها. ومن ناحية أخرى، قد تعدل المحكمة العليا أحكام المحاكم الأدنى أو تنقضها من كافة جوانبها أو بعضها. وإذا تحرينا الدقة في استخدام المصطلحات، فإن «النقض» يتضمن إلغاء كاملاً لحكم المحكمة الأدنى، بينما يدل «التعديل» على إلغاء لبعض جوانب الحكم على نحو

محدود. كما يجوز للمحكمة العليا أن تبطل أحكام المحكمة الأدنى، ويشبه الإبطال في تأثيره قرار المحكمة بنقض الأحكام.

وقد يحدث في بعض القضايا أن يكون للأحكام الصادرة بشأنها صدى واسع، وذلك لما تتسم به أطراف النزاع من أهمية. وخير مثال على هذه القضايا قضية الولايات المتحدة ضد نيكسون (١٩٧٤)، فقد أدى الحكم الذي أصدرته المحكمة العليا بإلزام نيكسون بتسليم بعض الشرائط المسجلة لإحدى المحاكم الفيدرالية، إلى ضمان استقالته من منصبه. وكثيراً ما لا يكون لمعالجة المحكمة العليا لمصالح الأطراف المتنازعة تأثيراً واضحاً على الأمريكيين عامة. غير أن العنصر الثاني في الأحكام التي تصدرها المحكمة العليا قد يمثل أهمية خاصة، وذلك عندما تضع المحكمة قواعد قانونية عامة تتعامل على أساسها مع الأطراف المتنازعة. وتضمن المحكمة هذه القواعد في رأيها الذي تحرره. وفي معظم القضايا التي تنظرها المحكمة لأهميتها، فإن المحكمة تقرن الحكم برأى يفسره. ويقوم عادة خمسة من القضاة على الأقل بتأييد هذا الرأي، ليمثل بياناً رسمياً للمحكمة العليا.

ويعد تقديم حيثيات الحكم أحد الجوانب الذي يتضمنه رأي المحكمة. فعندما تنقض المحكمة العليا حكماً بالإدانة الجنائية، فإنها تقدم تفسيراً للمبادئ التي أدت بها لإصدار حكمها، وتسعى لإقناع من يقرأون رأيها بصحته. وإذا أصدرت المحكمة العليا حكماً بنقض أحكام المحاكم الأدنى، أو تعديلها، فإنها عادة ما تعيد القضية إلى تلك المحاكم لإعادة النظر؛ ويتمثل الجانب الثاني من رأي المحكمة العليا في توجيه المحاكم الأدنى لأسلوب إعادة النظر في هذه القضايا. فعلى سبيل المثال، إذا ما نقضت المحكمة العليا حكماً لإحدى محاكم الاستئناف بشأن قضية من قضايا حرية التعبير، فإنها تحدد في رأيها القواعد التي يجب على محكمة الاستئناف أن تتبعها في القضية لتفسير التعديل الأول للدستور.

ويتمثل الجانب الثالث والأهم في رأي المحكمة العليا، في وضع المبادئ القانونية العامة التي يمكن تطبيقها في قضايا أخرى، وهي مبادئ يلتزم بها نظرياً قضاة المحاكم الأدنى في القضايا ذات الصلة. وتعد المبادئ المجتمعة التي تقرها المحكمة العليا في إحدى المجالات القانونية تجسيداً لسياستها في تلك المجالات.

وتلقى قضية زوبرست ضد منطقة كاتالينا فوتهيلز التعليمية Zobrest v. Catalina Foothills School (١٩٩٣)، الضوء على ما لأراء المحكمة العليا من أهمية. وكان زوجان من ولاية أريزونا قد طالبوا المنطقة التعليمية للمدارس العامة المحلية بتعيين مترجم للغة الإشارات ليساعد ابنهما الأصم الذي يدرس بإحدى المدارس الثانوية الدينية. وقد رفضت المنطقة التعليمية طلبهما على أساس أن الاستجابة له يعد انتهاكاً للفقرة الخاصة بالمؤسسات الدينية في التعديل الأول. وقد قاضى الوالدان المنطقة، وعارضوا

رأيها محتجين بأن القانون الفيدرالى الخاص بحقوق الطلبة المعوقين ينص على إلزام المجلس التعليمى بتحمل نفقات مترجم الإشارات. وفى نهاية المطاف، أصدرت المحكمة العليا حكمها لصالح الوالدين. ولو لم تقرن المحكمة حكمها برأى لكان هذا الحكم قاصراً على طالب واحد فى منطقة تعليمية واحدة. غير أن المحكمة العليا حررت رأياً يقضى بأن توفير مترجمى لغة الإشارة للطلاب الصم بالمدارس الدينية، مقبول من وجهة النظر الدستورية، الأمر الذى يترك أثراً على أعداد كبيرة من الطلاب الذين يدرسون بهذه المدارس.

ومتى ما تصدر المحكمة حكمها لصالح أحد الأطراف، فإنها تحدد الأساس الذى يستند إليه حكمها. إن أنه كثيراً ما يمكن تبرير الأحكام على أسس مختلفة، غير أن الأساس الذى تستند إليه المحكمة يساعد على تحديد الأثر الذى ستركه هذه الأحكام على المدى البعيد. فإذا ما أصدرت المحكمة العليا حكمها بنقض أحد أحكام الإعدام لصالح أحد المدعى عليهم فإنها تستند إلى أساس واحد من مجموعة كبيرة من الأسس لتبرير حكمها. وتتراوح هذه الأسس ما بين وجود خطأ فى محاكمة المدعى عليه إلى الاحتجاج بعدم دستورية عقوبة الإعدام فى كافة الظروف. وبطبيعة الحال، فإن الحكم الذى يستند على الأساس الثانى يكون تأثيره أكبر بكثير من الحكم الذى يستند على الأساس الأول.

إجراءات إصدار الأحكام

عرض القضايا أمام المحكمة: فى أحوال كثيرة، تشير المذكرات المقدمة إلى المحكمة، عند التقدم بالتماسات نظر القضايا، إلى ما للقضايا من أهمية. غير أنه ما أن تقبل المحكمة العليا المرافعة فى إحدى القضايا وإصدار حكم بشأنها، فإن محامى الأطراف يتقدمون بمذكرات جديدة تركز على الوقائع الموضوعية للقضية. كذلك يتقدم أفراد آخرون وجماعات بمذكرات «صديق المحكمة»، تبين وجهات نظرهم بشأن أهمية القضية، فى تلك المرحلة من مراحل نظر المحكمة العليا لها.

وتتناول مادة هذه المذكرات، على نحو عام، المسائل القانونية التى تتضمنها القضية. وتقوم الأطراف بجمع الأدلة المساندة لتفسير النصوص الدستورية والتشريعات المؤيدة لموقفها. وكثيراً ما تتطرق الأطراف فى مذكراتها إلى الحجج السياسية، فى محاولة لإقناع القضاة أن مواقفها ليست قانونية فحسب، وإنما تمثل سياسات عامة جيدة أيضاً.

ويستكمل المحامون المادة الواردة فى مذكراتهم فى دفاعهم الذى يلقيه أمام هيئة المحكمة. وتمنح المحكمة فترة زمنية محددة لدفاع الأطراف، وفى معظم القضايا التى تنظرها المحكمة فى الوقت الحالى، يمنح كل طرف نصف ساعة لإلقاء دفاعه أمام المحكمة. ويحدث فى بعض الأحيان أن يشترك محامو

الأطراف مع المحامين المتقدمين بمذكرات «صديق المحكمة» في الفترة الزمنية المخصصة للدفاع، وغالباً ما تكون الحكومة الفيدرالية هي الطرف المشارك.

ويعطى الدفاع أمام هيئة المحكمة الفرصة للمحامين للإضافة إلى ما قدموه في مذكراتهم وتوضيحه. كما يعطى الفرصة للقضاة لتوجيه الأسئلة إلى المحامين سعياً لاستيضاح المسائل التي تشغلهم؛ ويعد هذا الجانب من مرحلة الدفاع على جانب كبير من الأهمية. وكثيراً ما يقاطع القضاة المحامين في أثناء دفاعهم لإلقاء الأسئلة، أو إبداء التعليقات، وبذلك يكون للقضاة السيطرة على تتابع الحجج التي يقدمها المحامون. ويختلف القضاة فيما يتصل بقيامهم بتوجيه الأسئلة إلى المحامين. وقد كان القاضي أنتونين سكاليا، على مدى عدة سنوات، أكثر القضاة توجيهاً للأسئلة. وفي دورة عام ١٩٩٢، شاركه في ذلك الاتجاه دافيد ساوتر والقاضية الجديدة روث بادر جنزبرج؛ وقد أدى ذلك إلى إيجاد تفاعل حوارى غير مسبوق بين القضاة والمحامين^(١). وقد لاحظ الصحفي تونى مورو، فى ديسمبر ١٩٩٢: «يبدو أن القضاة لا يستطيعون التوقف، بل إنهم كثيراً ما يقاطعون الإجابة عن أحد الأسئلة بتوجيه سؤال آخر»^(٢). وبالفعل، تسببت جنزبرج فى إثارة بعض المشكلات لمقاطعتها تتابع الأسئلة التي يوجهها زملاؤها من القضاة. ومن ناحية أخرى، يندر أن يوجه كلارنس توماس أية أسئلة، فلم يوجه أية أسئلة على الإطلاق فى دورة ١٩٩٣^(٣).

كما يختلف القضاة أيضاً فى الأسلوب الذى يتبعونه فى توجيه الأسئلة^(٤). إذ يتسم أسلوب كبير القضاة رينكويسست بالتشدد فى بعض الأحيان، وقد يوبخ المحامين الذين يتجاوزون حدودهم. وقد حدث أن ضاق ذات مرة باهتمام أحد المحامين بإلقاء دفاعه بلغة منمقة، وقد أنهى هذا المحامى دفاعه بالتعبير عن رغبته بأن ينقش على قبره «الطريق الذى لم يتبع وليس الخطاب الذى لم يوجه»، فسأله رينكويسست ساخراً «عن الحجج التى لم تقدم»^(٥). ومن ناحية أخرى، يتسم أسلوب جون بول ستيفنز بالدماثة والتواضع. أما ساوتر فإنه يواصل توجيه أسئلته دون كلل فى بعض الأحيان، وقد أرهق أحد المحامين، ذات مرة، بأسئلة متواصلة على مدى ثلاثين دقيقة.

وكثيراً ما يوجه القضاة أسئلتهم مستهدفين توضيح المسائل التى تشغلهم، غير أنهم يوجهون الأسئلة أيضاً لتوجيه أنظار زملائهم لجوانب القضايا المعروضة. ويشير رينكويسست إلى ذلك الهدف بقوله «إن اجتماع القضاة لسماع الدفاع يتيح لهم الفرصة الوحيدة لدراسة القضايا مجتمعين»^(٦)، قبل أن يجمعهم الاجتماع الخاص بمناقشتها. وقد لاحظ المراقبون أنه، قبل تعيين جنزبرج، كان القضاة المحافظون يحتفظون بمزية توجيه أحكام المحكمة، عن طريق توجيه معظم الأسئلة فى أثناء المرافعة^(٧). وعندما تشير أسئلة القضاة الآراء المتعارضة للقضايا، فإن محاولات التأثير على بعضهم البعض تبدو واضحة، ومثال ذلك

الأسئلة التي وجهها كل من جنزيرج وسكاليا، في مجال النقاش الذي جرى عام ١٩٩٣ بشأن تعريف التحرش الجنسي^(٨).

وكثيراً ما يحاول المراقبون التنبؤ بآراء القضاة في القضايا، أو بحكم المحكمة العليا من المرافعة، فيصيبون أو يخطئون. وعلى أي حال، لم يكن التنبؤ برأي وارين برجر صعباً في إحدى القضايا. إذ أنه نسي أن ميكروفونه مفتوح «واتجه بحديثه إلى القاضي برينان في أثناء إلقاء أحد المحامين لدفاعه، معبراً عن اعتقاده "بزيف كل ما نطق به ذلك المحامي". وقد ارتجت القاعة بما قاله ليصل إلى أسمع الجميع»^(٩).

الأحكام الأولية: بعد المرافعة، تناقش المحكمة القضايا، كل على حدة في أحد اجتماعاتها في الأسبوع نفسه. وتتخذ هذه الاجتماعات صورة جلسات مغلقة، لا يحضرها إلا القضاة. وتتبع المناقشة نظاماً محدداً^(١٠). فيرأس كبير القضاة الجلسة، ويبدأ بتخليص القضايا المعروضة، ويعبر عن آرائه الشخصية بشأنها، وعادة ما يدلي بصوته فيما يتصل بالحكم. ويلى كبير القضاة في تقديم الآراء والأصوات، بقية القضاة، بدءاً من أقدمهم خدمة بالمحكمة العليا، وانتهاء بأحدثهم. وعادة ما يقدم القضاة الجدد آراءهم باختصار، لأن زملاءهم عبروا عن آراء مشابهة. ولا يعقب إعلان القضاة لآرائهم إلا مناقشات قليلة، أو قد لا يعقبه في بعض الأحيان، أية مناقشات على الإطلاق. وعندما ينتهي بحث القضية، يقوم كبير القضاة بالإشارة إلى نتيجة الأصوات التي قد يعترض عليها بعض الزملاء إذا كان موقف أحد القضاة غير واضح.

وربما يتوقع البعض أن يدير القضاة مناقشات حرة حول القضايا، فيتناقشون باستفاضة، ويتبادلون الحجج؛ غير أن أعباء العمل الملقة على عاتق المحكمة العليا لا تسمح للقضاة بالوقت الكافي لإجراء مثل هذه المناقشات المطولة. كما أن القضاة لا يديرون مثل هذه المناقشات فيما بينهم، لسبب آخر لا يقل أهمية عن السبب الأول، ألا وهو، أنهم يحضرون هذه الاجتماعات وقد استقرت آراؤهم فيما يتصل بالقضايا المعروضة على نحو تام، وذلك بعد قراءة الوثائق، والاستماع إلى المرافعة، بل وفي كثير من الأحيان، بعد مناقشة القضايا مع كتبتهم القانونيين. أضف إلى ذلك، أن آراءهم بشأن القضايا تتأثر بتوجهاتهم السياسية التي غالباً ما تكون قوية. ولذلك فإن القضاة، عادة، لا يغيرون آراءهم على ضوء أية مناقشات تجري في هذه الاجتماعات. وقد صرح كبير القضاة رينكويسست أن تغيير القضاة لآرائهم في أثناء الاجتماع «هو الاستثناء من القاعدة»، وأن المناقشة الطويلة لا تترك إلا أثراً ضئيلاً على مواقفهم^(١١). وتمشياً مع رأيه هذا كان رينكويسست يحاول أن يسرع في مناقشة القضايا في هذه الاجتماعات، ومع ذلك فإن أحد القضاة قدم آراءه في مناقشة إحدى القضايا باستفاضة. «فقد ألقى سكاليا محاضرة على زملائه الجدد بالمحكمة العليا، عن مساوئ الإجراء الإيجابي وخاصة من جانب المرأة، وقد دامت محاضرتة خمس

عشرة دقيقة. وعندما انتهى من حديثه، ابتسمت القاضية أوكونور، ووجهت إليه الحديث منادية إياه بالاسم الذى اشتهر به، قائلة 'مهلا يانينو، وكيف تظننى حصلت على منصبى هذا؟' (12).

وبعد انتهاء جلسة المناقشة التى تعقد مرتين أسبوعياً، يُعهد إلى كل قاض بكتابة رأى المحكمة فى إحدى القضايا. وإذا كان رئيس القضاة قد أدلى بصوته مع الأغلبية، فإنه يكلف القضاة بهذه المهمة. وفى الحالات الأخرى، فإن أقدم القضاة من بين القضاة الذين يمثلون الأغلبية يقوم بمهمة التكليف هذه. ونظراً لأن الكثير من نتائج التصويت غير متوازنة، فإن كبير القضاة عادةً ما يكون ضمن الأغلبية. وإذا لم تتوافر أغلبية، لأن بعض القضاة يريدون أن يعلقوا أحكامهم، أو لأن آراء القضاة قد تشعبت فى طرق مختلفة، فإن كبير القضاة يقوم بتكليف القاضى الذى سيحرر رأى المحكمة.

التوصل إلى الأحكام النهائية: يتولى القاضى، الذى عُهد إليه بتحرير رأى المحكمة فى إحدى القضايا، تحضير مسودة أولية. ويسترشد القاضى بالآراء التى قدمت فى الاجتماع بشأن التبريرات المناسبة لحكم المحكمة. كما يجوز للقضاة الآخرين أن يشاركوا فى العمل وذلك بإعادة النظر فى مواقفهم، أو بكتابة آراء بديلة، خاصة إذا كانوا قد صوتوا إلى جانب الأقلية. وخلال هذه المرحلة يمكن أن تتغير آراء القضاة حول القضية، حتى قبل الانتهاء من تحضير مسودة الرأى.

وما أن يتم تحرير الرأى وتوزيعه على القضاة، حتى يصبح، فى غالب الأمر، محور المناقشات. وبطبيعة الحال، فإن القاضى الذى عُهد إليه بتحرير الآراء، يرغب فى الحصول على تأييد أكبر عدد من زملائه بقدر الإمكان. ويسعى كاتب التقرير إلى إقناع زملائه من القضاة، الذين يمثلون الأقلية، بتغيير مواقفهم، كما أنهم يجدون أنه من الضرورى أن يثبتوا حلفاءهم أو من يشاركونهم الرأى فى مواقفهم. وعلى الأقل يسعى القاضى الذى يحرر هذه الآراء للمحافظة على رأى الأغلبية، ويدعم هذا الرأى ومبرراته. ليصبح بياناً رسمياً تصدره المحكمة. وقد لا يحالف النجاح القضاة فى مهمتهم هذه، فقد تتبنى المحكمة رأياً آخر يعبر عنه أحد القضاة، ويتفق مع النتيجة النهائية أو يختلف عنها.

وتركز المناقشات، خلال هذه المرحلة على صياغة الرأى. وربما يكون القاضى المكلف بكتابة رأى المحكمة، ومن يكتبون الرأى المنافس، على استعداد لتغيير الحجج أو الطرق التى يعبرون بها عن هذه الحجج من أجل إرضاء القضاة الآخرين، وبذلك يحصلون على تأييدهم. وقد تتسم هذه المرحلة بالتعقيد والصعوبة إذا كانت الخلافات بين أعضاء هيئة المحكمة عميقة، وقد تكون النتيجة، فى مثل هذه الأحوال، صدور رأى نهائى ينقصه الوضوح والترابط.

ويحدث فى بعض الأحيان ألا يحصل رأى من الآراء على موافقة الأغلبية. ويوضح الجدول رقم ٤-١ الذى يقدم عدة سمات للأحكام التى أصدرتها المحكمة فى نورتها لعام ١٩٩٢، صدور حكمين بنون رأى

الجدول ٤ - ١

سمات مختارة لأحكام المحكمة العليا (دورة ١٩٩٢)

| السمة | العدد | النسبة |
|---|-------|--------|
| عدد الأحكام | ١١٢ | - |
| نتيجة التصويت على قرار المحكمة ^(١) | | |
| بالإجماع | ٤٩ | ٤٤ |
| بدون إجماع | ٦٣ | ٥٦ |
| تأييد رأي المحكمة | | |
| الإجماع فيما يتصل بالرأي الكامل | ٣٢ | ٢٩ |
| الإجماع فيما يتصل بجزء من الرأي | ٨ | ٧ |
| الأغلبية دون إجماع | ٦٦ | ٥٩ |
| الأغلبية فيما يتصل بجزء من الرأي | ٤ | ٤ |
| لم تتوافر الأغلبية للرأي | ٢ | ٢ |
| القضايا | | |
| الآراء المخالفة (ب) | ٦١ | ٥٤ |
| الآراء الموافقة (ج) | ٤٥ | ٤٠ |
| إجمالي عدد | | |
| الآراء المنشقة | ٨٢ | - |
| الآراء المسيرة | ٦٢ | - |

ملحوظة: الأحكام المشار إليها صدرت على أساس أهمية القضايا، وأدرجت في القسم التمهيدي لتقارير المحكمة العليا (نسخة المحامين).

(١) يشير الحكم إلى النتيجة التي تمس الطرفين. ولا يحسب الخلاف الجزئي صوتاً.

(ب) الآراء التي توصف بأنها «مخالفة وموافقة» تعد مخالفة، والآراء التي توصف بأنها «آراء منفصلة» تعد موافقة.

(ج) تتلق بعض الآراء الموافقة تماماً مع رأي المحكمة.

للأغلبية، وصدر أربعة أحكام لم تحظ إلا أجزاء منها برأي الأغلبية. كما أنه من الجائز ألا توجد أغلبية تساند نتيجة معينة لصالح أحد أطراف القضايا. وقد اضطر القاضي ستيفنز أن يتبنى موقفاً لا يوافق عليه موافقة كاملة في قضية هيئة ترنر الإذاعية ضد لجنة الاتصالات الفيدرالية Turner Broadcasting System v. Federal Communications Commission، ١٩٩٤، حتى يمكن تجنب مثل ذلك الموقف.

وإذا لم يكن هناك رأي للأغلبية، فلن يكون هناك بياناً رسمياً بموقف المحكمة العليا من النواحي القانونية في القضية. ويقل اللبس إذا كان الرأي على الجانب الراجح الذي يوقعه أغلبية القضاة - «رأي

الأغلبية» - يحدد النقاط التي تبني عليها مساندة الأغلبية. وفي بعض الأحيان، تصدر المحكمة بكامل هيئتها رأياً مختصراً يحقق الهدف ذاته. ويسعى قضاة المحاكم الأدنى والمراقبون للتعرف على المواقف المشتركة للقضاة الذين أصدروا رأى الأغلبية، غير أن هذه المهمة قد تتسم بالصعوبة. فعلى سبيل المثال، اجتمعت آراء هيئة المحكمة فى قضية رايت ضد وست Wright v. West (١٩٩٢)، على رفض المعارضة التي تقدم بها أحد السجناء بشأن إدانته، غير أن آراء القضاة عبرت عن خمسة اتجاهات مختلفة لتبرير هذا الرفض، ولم يتوافر لى رأى من الآراء الخمسة الأغلبية، فلم يصوت أكثر من ثلاثة قضاة على كل رأى على حدة. وقد نتج عن ذلك عدم وضوح الخلفية العامة لحكم المحكمة.

الآراء المساييرة والآراء المنشقة: فى أغلب الأحوال، تحصل آراء المحكمة على أغلبية الأصوات وليس على الإجماع. وقد تتخذ الآراء المنشقة لرأى الأغلبية صورتين. أولاً، يجوز للقاضى أن يدلى بصوت مخالف، لا يتفق فيه مع النتيجة التي توصلت إليها المحكمة العليا فيما يتصل بالتعامل مع أطراف القضية. فعلى سبيل المثال، إذا نقضت المحكمة العليا حكماً بالإدانة الجنائية، فإن القاضى الذى يؤمن أنه كان من الواجب إقرار الحكم لا نقضه، سيخالف رأى المحكمة. ثانياً، يجوز للقاضى أن يتفق مع رأى المحكمة، ويوافق على النتيجة التي توصلت إليها فى قضية ما، غير أنه يخالفها الرأى بشأن المبررات التي وردت فى رأيها. ويشيع هذان النوعان من الخلاف؛ ففي دورة عام ١٩٩٢، كما يوضح الجدول ٤ - ١، لم يحظ إلا ٢٩٪ من الآراء بموافقة القضاة جميعهم.

وغالباً ما يحرر القاضى الذى يختلف مع رأى الأغلبية رأيه كتابة أو يشارك أصحاب الآراء المساييرة أو الآراء المنشقة. ونظراً لأن هذه الآراء لا تعد تعبيراً رسمياً عن هيئة المحكمة، فإنها تختلف بنوعيتها اختلافاً كبيراً فى الشكل والأسلوب. والسبب ذاته، فعادة ما تكشف هذه الآراء عن وجهات نظر كاتبها، وغالباً ما يعبر كاتبوها عن آرائهم بأسلوب يشيع فيه استخدام الأساليب البلاغية مقارناً بالأسلوب الذى يحرر به رأى الأغلبية. ففي أحد الآراء المنشقة، فى عام ١٩٩٢، استخدم بول ستيفنز مصطلح «السادة» ليشير ساخراً إلى قدامى ملاك المساكن فى كاليفورنيا، الذين منحهم القانون مزايا تتعلق بسداد ضرائبهم تفوق مزايا المشترين الجدد (13).

وتسجل الآراء المنشقة كتابة لعدة أسباب. فهذه الآراء تسمح للقضاة ذوى الآراء المخالفة بالتعبير عن اختلافهم مع هيئة المحكمة فى الرأى وتبرير هذا الاختلاف، وهم بذلك قد يمهدون الطريق أمام غيرهم من القضاة لتبنى وجهة نظرهم. وعلى المدى القصير، يُمكن للرأى المنشق تغيير حكم المحكمة ببيان كيفية تفهم المحاكم الأدنى لهذا الحكم بصورة ضيقة، أو حث الكونجرس على إلغاء تفسير المحكمة لأحد التشريعات. ففي قضية لي ضد وايزمان (١٩٩٢)، حظرت المحكمة العليا أداء رجال الدين للصلوات فى حفلات

التخرج في المدارس العامة؛ غير أن القاضي أنتونين سكاليا، حرر رأياً منشقاً، وُجّه فيه المسئولين بالمدارس لكيفية أداء الصلوات في حفلات التخرج، مع الالتزام، على الأقل من وجهة نظره، بحكم المحكمة. وعندما يخالف أكثر من قاض رأي المحكمة، يجوز للمخالفين أن يحرروا رأياً واحداً، كما يجوز لهم تحرير آراء متعددة. وفي قضية شو ضد رينو Shaw v. Reno (١٩٩٣)، وهي قضية تتعلق بالتفرقة العنصرية فيما يتصل بتحديد الأقاليم التشريعية، كتب القضاة الأربعة المخالفون آراءهم منفصلين. وفي مثل هذه الأحوال فإن القضاة الذين خالفوا المحكمة الرأي، عادة ما يعبرون عن اتفاقهم فيما يتصل بآرائهم.

وتمثل مقولة هاري بلاكمن: «إنني أوافق على النتيجة التي توصلت إليها المحكمة العليا في هذه القضية، ولكنني لا أستطيع اتباع الطريق الذي اتخذته المحكمة العليا للوصول إلى هذه النتيجة»^(١٤)، أحد أنواع الآراء المسايرة التي تختلف مع رأي الأغلبية. وفي بعض الأحيان، تتسع هوة الخلاف بين القضاة حول المبادئ التي تأسس عليها الحكم. وتعد قضية أنكنبراند ضد ريتشاردز Ankenbrandt v. Richards (١٩٩٢)، مثلاً على مثل هذه الخلافات، فقد رأت المحكمة أنه يجوز لإحدى المحاكم الفيدرالية نظر قضية أقامتها زوجة ضد زوجها السابق، على الرغم من الاستثناء الخاص «بالعلاقات الأسرية» في جانب من اختصاص المحاكم الفيدرالية. أما القاضي بلاكمن، فقد عبر في رأيه عن عدم وجود هذا الاستثناء. وفي أحيان أخرى، يكون الخلاف أكثر تحديداً. وعلى سبيل المثال، حررت القاضية أوكونور رأياً موافقاً لهيئة المحكمة، ومتفقاً مع رأي الأغلبية في قضية مايكل هـ. ضد جيرالد د. Michael H. v. Gerald D. (١٩٨٩)، غير أنها سجلت رأياً مخالفاً بشأن أحد الهوامش الذي يحمل أهمية خاصة.

كما يقوم القضاة الذين يشاركون الأغلبية الرأي بتحرير نوع آخر من الآراء المسايرة. وفي معظم هذه الآراء يقدم القضاة تفسيراً لرأي الأغلبية، مستهدفين التأثير على ردود أفعال الناس التي يثيرها حكم المحكمة. وفي بعض الأحيان يتضمن الرأي نصحاً مباشراً للمحكمة الأدنى التي ستحول إليها القضية. وفي كثير من الأحيان يسعى القضاة الذين يحررون الآراء المسايرة لتطبيق حكم المحكمة العليا على قضايا أو مواقف أخرى. فعلى سبيل المثال، شارك القاضي توماس المحكمة رأيها الذي أعلنت فيه أن نظام الجامعات العام في ولاية ميسيسيبي يتضمن عدة أوجه تثير قضايا تتعلق بالتفرقة العنصرية على نحو خطير، غير أن توماس حرر رأياً مسايراً عبر فيه عن وجهة نظره التي تدعو ألا يلزم هذا الحكم ولاية ميسيسيبي بإغلاق الجامعات التي خصصت عبر تاريخ الولاية لدراسة السود.

وحتى في حالة وجود رأي للأغلبية، فإن القضاة قد ينقسمون على نحو معقد. ففي قضية المملكة العربية السعودية ضد نلسون Saudi Arabia v. Nelson (١٩٩٣)، شارك القاضي كنيدي المحكمة

العليا رأيها في جانب من حكمها وخالفها في جانب آخر. كما اتفق القاضى وايت مع حكم المحكمة العليا ولم يتفق مع رأيها المعلن، ولذلك فقد قام بتحرير رأى مساير وقد حرر القاضى بلاكمن رأيا «موافقاً من أحد الجوانب ومخالفاً من جوانب أخرى» ومتفقاً إلى حد ما مع تعامل المحكمة مع أطراف النزاع - كما شارك بلاكمن القاضى وايت فى رأيه، وشارك كنيدي فى بعض رأيه. أما القاضى ستيفنز فقد حرر رأيا منشقاً وشارك كنيدي فى جانب من رأيه. وقد أبدى القاضى ساوتر ملاحظة عند إعلان حكم المحكمة تشير إلى افتقاد الحكم فى القضية إلى إجماع حقيقى»⁽¹⁵⁾.

إعلان الحكم: تنتهى عملية صياغة الحكم فى قضية ما، عندما ينتهى القضاة من تحرير كافة الآراء ويقررون الآراء التى سينضمون إليها. يلى ذلك إعلان الحكم فى جلسة علنية.

وعادة ما يتولى القاضى الذى حرر رأى الأغلبية قراءة جانب من الرأى. وبطبيعة الحال، يمكن للقضاة أن يوجهوا الأنظار للجوانب التى يودون إبرازها عن طريق اختيار ما يقرأونه. فعلى سبيل المثال «كان كبير القضاة رينكويست فى إعلانة للأحكام فى القضايا الجنائية يسرد جميع التفاصيل المؤلة للجريمة وذلك فى جميع القضايا تقريباً»، مما يشير إلى أن كبير القضاة «يهتم اهتماماً خاصاً بإبراز الجرم الذى ارتكب تمهيدا لتوقيع العقوبة على الجانى»⁽¹⁶⁾. أما القاضى بايرون وايت الذى يعتبر قراءة أجزاء من الحكم مضيعة للوقت، فإنه عادة ما يعلن نقض حكم المحكمة الأدنى أو إقراره، ويوجه من أراد الاستزادة من المعلومات إلى قراءة الرأى الذى حرره⁽¹⁷⁾. ويجوز للقضاة الذين يخالفون هيئة المحكمة الرأى، أن يقرأوا آراءهم ؛ غير إنه يقال أن كبير القضاة رينكويست يتبع قاعدة غير مكتوبة، تسمح لكل قاض له رأى مخالف أن يتلو رأيه فى قضية واحدة فحسب فى الدورة الواحدة⁽¹⁸⁾.

ولا يمكن تحديد فترة زمنية ثابتة لمعالجة القضايا، خلال مراحلها المختلفة من إدراجها بالمحكمة إلى إعلان الحكم؛ فإن ذلك يعتمد فى المقام الأول على مدى تراكم القضايا التى تدرج للمرافعة، والوقت الذى يحتاجه القضاة للاستقرار على الحكم والآراء. وفى يونيو من عام ١٩٩٣، أصدرت المحكمة أحكامها فى قضايا كانت قد أدرجت فى الفترة، ما بين أكتوبر ١٩٩٠ وأكتوبر ١٩٩١.

وفى حالة صدور حكم المحكمة فى قضية ما أو رفض نظرها، يجوز للطرف الخاسر أن يتقدم بطلب لإعادة نظرها، غير أن مثل هذه الالتماسات نادرة ما يستجاب لها⁽¹⁹⁾. وعلى سبيل المثال، ساند ائتلاف كبير مكون من هيئات دينية، وجماعات للمصالح وبعض الأساتذة فى مجال القانون الدستورى، أحد الالتماسات لإعادة نظر إحدى القضايا المتعلقة بالحرية الدينية، كانت المحكمة العليا قد تبنت بشأنها قاعدة قانونية جديدة أثارت دهشة الكثيرين. وعلى الرغم من تلك المظاهرة الكبيرة، فقد رفضت المحكمة التماس إعادة النظر⁽²⁰⁾.

العوامل المؤثرة على إصدار الأحكام: مقدمة

في يونيو من عام ١٩٩٢، أصدرت المحكمة العليا حكمها في قضية تنظيم الأسرة ضد كيسى التى تناولت مدى عدم دستورية قوانين ولاية بنسلفانيا الخاصة بالإجهاض. ولم يتوافر لهذا الحكم رأى للأغلبية. غير أن رأياً مشتركاً استثنائياً صدر على غير العادة، حرره القضاة أوكونور وكينيدى وساوتر، أوضح موقف المحكمة. فقد أقر الرأى المشترك كافة قوانين بنسلفانيا محل الاعتراض، عدا واحداً منها. وقد تضمن هذا الرأى القول بأن القيود المفروضة على تنظيم الولايات لعمليات الإجهاض، والتى أقرها الحكم فى قضية رو ضد ويد (١٩٧٣)، يجب أن تعدل من أجل السماح للولايات بمزيد من السلطات التنظيمية. غير أن الحكم أكد من جديد «الحكم الأساسى» فى قضية رو. وقد حرر القاضيان ستيفنز وبلاكمن الآراء الموافقة والمخالفة، وقد رأى القاضيان أن كافة قوانين بنسلفانيا المتعلقة بالإجهاض، ينبغى إلغاؤها، وأنه يجب الحفاظ على الحكم فى قضية روبونما تغيير. أما كبير القضاة رينكويسست والقضاة وايت وسكاليا وتوماس، فقد شاركوا فى تحرير الآراء الموافقة والمخالفة التى كتبها رينكويسست وسكاليا، وعبرا فيها عن تأييدهما لقوانين بنسلفانيا، وضرورة نقض الحكم فى قضية رو.

وقد انتظرت الجماعات المؤيدة للإجهاض وتلك المعارضة له، الحكم فى قضية كيسى، وقد تملكته مشاعر الخوف والترقب، إذ أن الكثير من الناس توقعوا تخلى المحكمة العليا عن الحكم فى قضية رو ضد ويد. وكان قد بدا من مواقف القضاة فى قضية ويبستر ضد خدمات الصحة الإنجابية (١٩٨٩)، بالإضافة إلى تقاعد بعض القضاة وتعيين آخرين محلهم فى عام ١٩٩٠ و ١٩٩١، أن هذه العوامل ستؤدى فى وقت ما إلى نقض الحكم فى قضية رو. وبالفعل، اتخذ القضاة المواقف المتوقعة منهم فى قضية كيسى. غير أن محررى الرأى المشترك عبروا عن موقف أكثر تأييداً فى قضية رو عما كان متوقعاً، مصدريين بذلك حكماً مفاجئاً.

وإذا أردنا أن نصل إلى تفسير لحكم المحكمة فى قضية كيسى، فإننا لن نعلم يقيناً الدواعى التى دعت المحكمة لإصدار حكمها. وكغيرهم من صانعى القرار، يتأثر القضاة باعتبارات متنوعة تتفاعل على نحو معقد. غير أنه يتوافر لنا بعض الفهم للعوامل المؤثرة فى إصدار المحكمة لأحكامها وتدل آراء القضاة فى قضية كيسى على ما دار فى عقول القضاة من اتجاهات تقدم لنا من المعرفة ما لا يتوافر من مصادر أخرى. ولهذا السبب، تعد هذه القضية عاملاً مساعداً فى تحويل العوامل التى تؤثر على إصدار المحكمة لأحكامها.

وقد انصب اهتمام القضاة فى هذه القضية، كما هو الحال فى القضايا الأخرى، على مهمة تفسير

القانون. وفي هذه الحالة بالذات، اتجه اهتمام القضاة إلى تفسير الدستور وأحكام المحكمة السابقة. وقد ادعى كل قاض قام بتحرير رأى من الآراء أن رأيه هو الأكثر اتساقاً مع القواعد القانونية المطبقة. وقد أكد الرأى المشترك أفضلية الالتزام بالحكم فى قضية رو على أساس أنه يمثل سابقة. غير أن رينكويس وسكاليا عبرا عن رأى مؤداه أن الحكم فى قضية رو لا يتفق مع الدستور، وعلى هذا الأساس ينبغي نقضه. وقد كان القضاة يدركون بأنهم يصدرون حكماً فى قضية لها صدى جماهيرى كبير. وقد انتهى الرأى المشترك إلى أن نقض الحكم فى قضية رو سيؤدى إلى «تدمير كبير لاداعى له لشرعية المحكمة العليا» فى نظر الأمريكيين. وقد عبر سكاليا عن استيائه لوقوع المحكمة تحت «ضغوط سياسية» فيما يتصل بقضية الإجهاض، ترواحت ما بين المسيرات والاعتراضات والكتابة إلى قضاة المحكمة. وقد وجه اللوم إلى المحكمة ذاتها لأنها جلبت هذه الضغوط على نفسها بإصدارها أحكام لا تتفق اتفاقاً كاملاً مع القوانين الأمريكية. وقد اتهم سكاليا المحكمة فيما يتصل بهذا الحكم وأحكام أخرى بإصدار أحكام متصلة بالقيم عوضاً عن مهمتها الأساسية فى تفسير القانون. وقد أشار بلاكمن إلى أنه بلغ من العمر ثلاثة وثمانين عاماً، وأنه بعد تركه المحكمة العليا فإن «عملية التصديق على خلف له قد تركز على القضية التى أمامنا اليوم»، وجدير بالذكر أن انتقاد سكاليا لحكم المحكمة، وقبول بلاكمن له، أوضح أن المواقف التى يتخذها القضاة فيما يتعلق بقانون الإجهاض تعكس أفكارهم عما يمثل السياسة السليمة والقوانين المحكمة. كما يلاحظ أن بلاكمن وستيفنز، وهما القاضيان اللذان ساندتا تقديم الحماية القانونية الواسعة لعمليات الإجهاض، هما القاضيان اللذان أدليا بأكبر عدد من الأصوات والآراء التى تتسم بالليبرالية فى قضايا الحريات المدنية بشكل عام؛ بينما تحتفظ سجلات المحكمة بأكبر عدد من الأصوات المحافظة لثلاثة من القضاة الأربعة الذين سعوا لنقض الحكم فى قضية رو. ويعكس هذا التوزيع حقيقة أن فهم القضاة للمسائل القانونية فى قضية كيسى يدل على توجهاتهم السياسية التى تتسم بتنوع واضح.

وتعد أحكام المحكمة فى نهاية المطاف نتاج عمل جماعى، وبينما يغيب عن علمنا كيفية تفاعل الآراء التى عبر عنها القضاة فى أثناء معالجتهم لقضية كيسى، فإن هناك من الإشارات ما يسمح لنا بالتعرف على ما قد يكون للعلاقات بين القضاة من تأثير على اتخاذ قراراتهم. فقد عبر سكاليا عن رأيه بلغة عنيفة، منتقداً الرأى الجماعى، ومشيراً إليه بوصفه «حكماً يضم أكثر الحجج فظاعة»، بل ويصف إحدى عباراته «بأنها تفوق الاحتمال». ولم تكن تلك المرة الأولى التى يلجأ فيها سكاليا لهذا الأسلوب، ففي رأيه الذى حرره عام ١٩٨٩، فى قضية ويبستر، هاجم سكاليا القاضية أوكونور هجوماً عنيفاً لامتناعها عن اتخاذ موقف فيما يتصل بنقض الحكم فى قضية رو. ويمكننا القول أن أسلوب سكاليا أثار القاضية أوكونور وزملائها من محررى الرأى المشترك، ضد موقف سكاليا. وعلى أى حال، يبدو أنه من المحتمل أن المشاركة فى تحرير

ذلك الرأى، وهو إجراء غير عادى، عكس صلة زمالة حميمة بين القضاة الثلاثة مما عزز من قرارهم فى اتخاذ موقف وسط.

ويمكن القول إن أحكام المحكمة، بصفة عامة، تشكلها نفس القوى العامة التى ساهمت فى تشكيل الحكم فى قضية كيسى، وهى : نص القانون، والعوامل البيئية التى تحيط بهيئة المحكمة، والقيم الشخصية التى يؤمن بها القضاة، وتفاعلهم مع بعضهم البعض. وإذا ما فحصنا هذه العوامل فيمكننا أن نفهم أسلوب المحكمة فى التوصل إلى أحكامها.

الأحوال القانونية

تتطلب كل قضية من قضاة المحكمة العليا، العمل على اختيار التفسير القانونى، من ضمن مجموعة من التفسيرات، لنصوص غالباً ما تكون من التشريعات الفدرالية. ويعتمد القضاة فى عملهم هذا على عدة أساليب أثبتت جدارتها على مر الزمن، ألا وهى: تحليل «المعنى الحرفى» للكلمات المراد تفسيرها؛ والكشف عن نوايا المشرعين الذين صاغوا هذه النصوص، ودراسة الأحكام السابقة للمحكمة، أى سوابق الأحكام.

أهمية نص القانون فى إصدار الأحكام:

إلى أى مدى يؤثر نص القانون على أحكام المحكمة العليا؟ هناك خلاف كبير حول هذه المسألة. فبعض القضاة وفقهاء القانون يرون أن القانون هو العنصر الرئيسى فى تحديد أعمال المحكمة العليا. وقد عبر القاضى أوين روبرتس أفضل تعبير عن هذا الرأى فى أحد الأحكام التى أصدرتها المحكمة العليا فى عام ١٩٣٦. وكان القاضى روبرتس مدركاً لما سيواجهه هذا الحكم من نقد عنيف. وقد أراد روبرتس أن يقلل من حدة هذا النقد بتقديمه نظرية تفسر إصدار المحكمة لأحكامها، وقد عرفت نظريته هذه باسم «الفقه الآلى».

أحياناً ما يقال إن المحكمة العليا تسيطر على ما يتخذه نواب الشعب من قرارات وتلغيها، وهذا فهم خاطئ لدور المحكمة العليا. فعند ما تتم معارضة أحد قوانين الكونجرس فى المحاكم على نحو سليم، وعلى أساس عدم اتساقه مع الدستور، فإن السلطة القضائية لا تضطلع إلا بمهمة واحدة، ألا وهى: مقارنة نص الدستور بنص التشريع موضع المعارضة، والحكم بمدى مطابقة التشريع لنص الدستور، وذلك يعنى أن كل ما تقوم المحكمة بعمله، أو كل ما يتوافق لديها من سلطة لعمله، ينحصر فى إعلان حكمها بخصوص مسألة من المسائل بعد دراستها. وهى بذلك تمارس سلطة واحدة، إن جاز لنا أن نطلق عليها هذا الاسم، هى سلطة الحكم⁽²¹⁾.

ويختلف معظم مراقبي المحكمة العليا مع وصف القاضي روبرتس لأحكام المحكمة، لما في ذلك الوصف من إهمال للعنصر البشري. وهناك من المعلقين من يذهب إلى أبعد من ذلك، إذ يرون أن القضاة يحررون آراءهم بلغة قانونية، غير أنهم، في حقيقة الأمر، يتجاهلون القانون ويصدرون الأحكام في القضايا وفقاً لما يتصورونه عن ماهية السياسة السليمة.

وأعتقد أن هذا الرأي مبالغ فيه. إذ أن نص القانون يساعد المحكمة على تحديد أحكامها، لأن هذه الأحكام لا تصدر إلا في سياق قانوني. كما أن القضاة مدربون وفقاً لتقاليد تؤكد الرجوع إلى النص القانوني كقاعدة لاتخاذ الأحكام القضائية. أضف إلى ذلك أن جمهوراً من القانونيين يتلقون تلك الأحكام بالنقد، على أساس مدى التزامها بأكثر التفسيرات القانونية قبولاً. ولعل أكثر العوامل أهمية هو صياغة القضاة لأفكارهم في لغة قانونية، وهذه اللغة تحدد تفكير القضاة، وتضع قيوداً على خياراتهم.

ولأن القضاة يعدون أحكامهم في سياق القانون، فإن سلطة النص كما يدركونه قد توجههم بشكل قوى في اتجاه يختلف عن توجهاتهم الشخصية. فقد وجهت القاضية أوكونور، وذلك عند تحريرها لرأي الأغلبية في إحدى قضايا عام ١٩٩٤، نقداً شديداً للصياغة التي يوجهها القضاة في بعض الولايات لأعضاء هيئة المحلفين في القضايا الجنائية، لشرح معنى «الشك المعقول». غير أنها أوضحت أن هذا التوجيه ينبغي أن يتم إقراره لأنه لا يعارض الدستور. وقد لخص أحد الصحفيين هذا الرأي بقوله «إن المحكمة العليا تمارس دوراً مترفعاً في بعض الأحيان»⁽²²⁾. وإذا انتقلنا إلى مثال آخر، فإننا نجد أن القاضيين لويس باول وبوتر ستيورات صوتا لإقرار قوانين عقوبة الإعدام على الرغم من معارضتهما الشخصية لهذه العقوبة. وقد كانت وجهة نظرهما أن التعديل الثامن للدستور لا يمكن تفسيره على أي نحو آخر⁽²³⁾. وننقل في هذه الصدد قول القاضي أنتوني كنيدي، الذي وافق على مضض على الحكم الذي صدر في عام ١٩٨٩، بشأن إلغاء قانون ولاية تكساس الخاص بحرق العلم الأمريكي. فقد صرح كنيدي أن حقيقة الأمر تشير إلى أنه «ينبغي على القضاة في بعض الأحيان أن يصدروا أحكاماً لا يوافقون عليها شخصياً؛ ويقوم القضاة على إصدار مثل هذه الأحكام لأنها أحكام صحيحة؛ صحيحة بمعنى أن الدستور ونص القانون يجعل من هذه الأحكام ضرورة حتمية»⁽²⁴⁾.

غير أن ذلك لا يعني أن نص القانون يسيطر سيطرة كاملة على أحكام المحكمة، فحتى إذا أراد القضاة أن يحترموا النص القانوني فحسب، فإنه من النادر أن يتوافر اليقين الكامل في القوانين بما يسمح لهم بمثل هذا النهج السلبي. ولذلك نجد أن المحكمة العليا تختلف عن محاكم الاستئناف في هذا الصدد، إذ يجب أن تصدر محاكم الاستئناف أحكامها في كافة القضايا المرفوعة أمامها. وكثيراً ما يصرح قضاة هذه المحاكم بأن القضايا التي يصدرون أحكاماً بشأنها، لا يمكن الحكم فيها إلا على وجه واحد لا

يتغير. غير أن المحكمة العليا عادة ما تختار النظر في القضايا التي تتضمن لبساً في تطبيق نصوص الدستور أو التشريعات. ونتيجة لذلك لا يجد القضاة أمامهم من خيار سوى إصدار أحكامهم الخاصة. أضف إلى ذلك، أن الكثير من القضاة لا يرضون باتباع نهج سلبى حتى لو كان ذلك ممكناً. فعادة ما يكون للقضاة توجهات سياسية قوية بشأن المسائل التي تعرض أمامهم، ويرغبون في أن تعكس أحكام المحكمة هذه التوجهات. ولهذا السبب فهم لا يكتفون بممارسة الحرية التي يوفرها اللبس القانونى، بل إنهم يستخدمون هذه الحرية لدفع السياسات التي يفضلونها قدماً. ويقول القاضى كنيدي إن القضاة «مقيدون بالحقائق، ونص القانون، وقواعد المنطق، والاستنتاج القانونى، والأحكام السابقة، غير أنهم مقيدون أيضاً بحسهم الأخلاقى والتصرف اللائق»⁽²⁵⁾. ويعبر القاضى ثيرجود مارشال عن هذه الفكرة على نحو أبسط بقوله «إن القاضى يقدم على فعل ما يعتقد أنه صحيح ثم يتيح لنص القانون الفرصة لموازنة موقفه»⁽²⁶⁾. وتعد كثرة الخلافات بين القضاة أفضل دليل على عدم سيطرة نص القانون سيطرة كاملة على أحكام المحكمة. فلا تصدر هيئة المحكمة أحكامها بالإجماع بشأن القضايا أو القواعد القانونية التي تفحصها، إلا فى عدد محدود من الحالات. ويعكس هذا الخلاف صعوبة توافر عنصر اليقين فى المسائل القانونية التي تنظرها المحكمة، واختلاف وجهات نظر القضاة حول هذه القضايا.

وسائل التفسير

ويمكننا أن ندرك الدور الذى يلعبه النص القانونى فى أحكام المحكمة إدراكاً كاملاً، بمراجعة الأساليب التى تلجأ إليها المحكمة لتفسير نصوص القانون. «المعنى الحرفى»: يعد تحليل المعنى الحرفى للعبارات محل الدراسة هو الأسلوب الأساسى الذى تتبعه المحكمة، إذ لا يكاد يكون هناك مجالاً للخلاف حول البحث عن المعنى الحرفى للوصول إلى تفسير النص، وكان هذا هو العامل الأوحيد فى تقدير القاضى هوجو بلاك (١٩٣٧-١٩٧١)؛ ويشير القاضى ويليام برينان إلى أن بلاك عارض أحد الأحكام فى اجتماع للمحكمة العليا لتضمنه كلمة لم يرد ذكرها بالدستور الأمريكى⁽²⁷⁾.

ويستبعد القضاة عدداً كبيراً من التفسيرات المحتملة للنصوص القانونية لأنها لا تتوافق مع النص الحرفى للقانون. فعلى سبيل المثال، ينص التعديل الثانى والعشرون للدستور الأمريكى على «ألا يرشح أى شخص لمنصب رئيس الجمهورية أكثر من مرتين». ولذا فإن المحكمة العليا لا يمكنها تبرير الحكم بترشيح أحد الأشخاص لمنصب الرئاسة لفترة ثالثة.

غير أن المحكمة العليا نادراً ما تواجه مثل هذه القضايا السهلة. إذ تتناول أغلب الأحكام التى

تصدرها المحكمة نصوصاً يشوبها اللبس، ومثال ذلك التعديل الرابع عشر الذى ينص على حماية «قواعد الإجراءات القانونية» دون تفسير واضح لها. كما أن هناك من النصوص ما يحمل معنى صريحاً، غير أنها قد تخضع لتفسيرات مختلفة. فعلى سبيل المثال، ينص التعديل الأول على «عدم جواز إصدار الكونجرس لقوانين تحد من حرية التعبير»، غير أن القضاة والمعلقين اختلفوا فيما بينهم حول تفسير «حرية التعبير»، بل وحول تفسير كلمة «التعبير». ويعلق الفقيه القانونى كاس سانشتاين على هذه المسألة بقوله «إن كلمات الدستور لا تنقل لنا ما نحن بحاجة لمعرفة بشأن العديد من القضايا الدستورية الأساسية»⁽²⁸⁾.

وتبرز هذه المشكلة، فى أغلب الأمر، فيما يتعلق بالتشريعات الفيدرالية. فعلى سبيل المثال، عرض المدعى عليه فى قضية سميث ضد الولايات المتحدة *Smith v. United States* (١٩٩٣)، مبادلة بندقية آلية مقابل كمية من الكوكايين قدمها له ضابط سرى. وقد صدر ضد المدعى عليه حكماً قاسياً بموجب قانون فيدرالى يدعو لتوقيع مثل هذه العقوبات على المدعى عليهم الذين «يستخدمون» أسلحة نارية فى جرائم المخدرات. غير أن الخلاف نشب حول معنى «يستخدمون»، وهل تشير إلى استخدام الأسلحة النارية كسلاح فحسب، أم فى أغراض أخرى أيضاً. ويعد كلا التفسيرين مقبولاً، وقد تبنت محكمتان فيدراليتان للاستئناف كليهما، بل إن قضاة المحكمة العليا أنفسهم انقسموا وأصدروا حكماً بأغلبية ستة أصوات مقابل ثلاثة يفيد «باستخدام» سميث للبندقية الآلية فعلياً، وذلك بعرضها للمبادلة. ولم تكن لهذه القضية، مثلها فى ذلك مثل قضايا أخرى، معنى واضح يمكن للقضاة تبنيه.

نوايا واضعى القوانين أو المشرعين: عندما لا يكون المعنى الحرفى للنص القانونى واضحاً، فإنه يجوز للقضاة فحص نوايا المشرعين، وتتوافر الأدلة بشأن النوايا التشريعية فى تقارير لجان الكونجرس ومناقشات المجلس، وهو ما يطلق عليه «التاريخ التشريعى» للقانون. أما الأدلة الخاصة بنوايا واضعى الدستور، فإنها محفوظة بسجلات الجمعية الدستورية التى عقدت فى عام ١٧٨٧.

وفى بعض الأحيان، تكون نوايا واضعى النصوص الدستورية أو مشرعى الكونجرس واضحة تمام الوضوح، ومع ذلك ففى أحيان كثيرة، تفتقد إلى الوضوح. فقد لا تتوافر تصريحات للجهة التى أصدرت النصوص حول إحدى المسائل؛ كما أن المجال لم يتسع لأعضاء الكونجرس الذين حرروا التعديل الرابع عشر للدستور فى لغة فضفاضة، لبيان كافة المسائل التى يمكن لهذا التعديل أن يتناولها. كما أن الأدلة حول النوايا قد تكون متناقضة. فعندما يتبنى الكونجرس تشريعاً ما، فإن أعضائه قد يقدمون تفسيرات مختلفة لنص التشريع، مستهدفين التأثير على قضاة المحاكم. ويتضح مثال ذلك فى قانون الحقوق المدنية لعام ١٩٩١، وهو القانون الذى أدخل تغييرات على لغة القانون فى عدد من قضايا الحقوق المدنية. ويقدم أعضاء الكونجرس من المحافظين أو الليبراليين، فى تصريحاتهم وبياناتهم، وجهات نظرهم لما تعنيه الصياغة

الجديدة. وفي مثل هذه الحالة، يمكن للقضاة أن يقدموا من الأدلة ما يتوافق مع آرائهم النهائية. ويقول أحد القضاة الفيدراليين إن استخدام التاريخ التشريعي يشبه «البحث عن الأصدقاء وسط الزحام»⁽²⁹⁾. غير أننا نبالغ في حقيقة أن القضاة، في استشهادهم بالتاريخ التشريعي، مجرد انتهازيين. فإننا نجد، على سبيل المثال، أن استخدام القاضي كنيدي للأدلة الخاصة بنوايا الكونجرس، في إحدى قضايا الحريات المدنية الهامة، كاد أنه يؤثر على حكمه، وبالتالي على حكم المحكمة فيما يتعلق بأحد التشريعات التي يعود تاريخها إلى عام ١٨٦٦⁽³⁰⁾.

ويعد الرجوع إلى النوايا، كوسيلة للتفسير، موضع جدل عميق فيما يتصل بالتفسيرات الدستورية. فهناك من يرى أن المحكمة العليا يجب أن تلتزم بنوايا المشرعين بقدر الإمكان؛ وهناك من يرون أنه من المناسب أن تقوم المحكمة بتفسير الدستور على أساس لغوي معاصر، وما تؤمن به من مبادئ أو قيم. ويعد هذا الجدل جدلاً أيديولوجياً إلى حد كبير، يهدف الليبراليون من خلاله إلى الحصول على حرية تبنى تفسيرات واسعة المدى للحقوق الدستورية. فعلى سبيل المثال، يشير القضاة المحافظون إلى ما يدل على أن محرري التعديل الثامن لم يكونوا ينظرون إلى عقوبة الإعدام بوصفها «عقوبة قاسية أو غير عادية»، بينما يرى الليبراليون أن المحكمة العليا يجب أن تفسر التعديل الثامن على ضوء اختلاف المقاييس الخاصة بتوقيع العقوبات.

وفي الأعوام القليلة الماضية، ناقش القضاة استخدام النوايا التشريعية من أجل تفسير التشريعات. وقد تمسك القاضي سكاليا برفضه الرجوع للتاريخ التشريعي، محتجاً بأنه يمثل أساساً غير شرعي لإصدار الأحكام، وسانده في ذلك الرأي زملاؤه من المحافظين، غير أن القضاة الليبراليين، وأبرزهم جون بول ستيفنز، لا يزالون يفضلون استخدام التاريخ التشريعي⁽³¹⁾. ويعكس انقسام الرأي هذا الظروف السياسية خارج المحكمة العليا. فعلى امتداد السنوات الأخيرة، سيطر الديمقراطيون على الكونجرس بصفة عامة، بينما احتفظ الجمهوريون بمنصب الرئاسة. ولذلك فإن الاعتماد على التاريخ التشريعي يدعم التفسيرات الليبرالية للتشريعات. ونظراً لأن المحكمة العليا عادة ما تحيل تفسير التشريعات التي يشوبها اللبس للسلطة التنفيذية، فإن تجنب الرجوع للتاريخ التشريعي يدعم من موقف الإدارات المحافظة.

الأحكام السابقة: وتعد الأحكام السابقة التي أصدرتها المحكمة العليا، مصدراً آخر لتوجيه عملية إصدار الأحكام؛ وتعد قاعدة الإبقاء على الأحكام *stare decisis*، قاعدة قانونية أساسية. وبموجب هذه القاعدة، فإنه من المتوقع أن تلتزم المحاكم بتفسيراتها القانونية السابقة، كما تلتزم بأحكام المحاكم الأعلى. وبغض النظر عن المبدأ القانوني، فإن للأحكام السابقة قيمة عملية. فعندما يتبع القاضي حكماً سابقاً، فإنه

يعتمد على تجربة سابقة، بدلا من إقدامه على تبني اتجاهات جديدة، ربما اتسمت بالمخاطرة في مجال التفسير القانوني. كما أن اتباع الأحكام السابقة يبسط من مهمة صياغة الأحكام. ولا تلتزم المحكمة، من الناحية الفنية، بتبني كافة ما تنص عليه الأحكام السابقة، بل تلتزم بالقاعدة القانونية الضرورية لإصدار الحكم، وهو ما يطلق عليه أساس الحكم. أما بقية النص أو التفاصيل غير الأساسية فلا تتوافر لها قوة الإلزام القانونية. فقد تقدم المحكمة العليا على إلغاء إحدى الضرائب الخاصة المفروضة على الصحف، على أساس أن التعديل الأول يحظر فرض أية ضرائب على المنشورات إذا كانت لا تفرض على نحو متساو على المنتجات الأخرى. وهذا هو أساس الحكم في القضية. أما إذا تضمن رأي المحكمة أمثلة لقواعد أخرى تنظم إصدار الصحف، وتمثل انتهاكاً للتعديل الأول، فإن هذه الأمثلة - التي لا تعد ضرورية للحكم في هذه القضية - تعتبر تفاصيل عابرة. غير أن الخط الفاصل بين أساس الحكم وتفاصيله ليس من السهل تحديده.

وحتى إذا التزم القضاء بالرجوع إلى الأحكام السابقة التزاما كاملاً، فإن ذلك الإجراء لا يضمن التخلص من اللبس الذي يؤثر على التفسير القانوني. وتتناول أغلب القضايا المعروضة أمام المحكمة العليا مسائل تعد مختلفة بعض الشيء عن القضايا أو عن المسائل التي أصدرت بشأنها أحكاماً سابقة، وبذلك نجد أنه من النادر أن يؤدي الحكم السابق إلى التوصل إلى أحكام جديدة على نحو قاطع. وعادة ما يقوم القضاء «بفحص» الأحكام السابقة، واستبعاد ما لا ينطبق على مواقف معينة. وفي عام ١٩٩٢، أصدرت المحكمة العليا حكمها بأنه لا يجوز لأحدى المدن تجريم «التعبير عن الكراهية» الموجهة لأشخاص، على أساس عرقى. ومع ذلك، فقد أصدرت حكمها، في العام التالي، بأن حكمها السابق لا يمنع من تشديد العقوبة الجنائية، على المدعى عليهم، إذا كان الدافع وراء جريمتهم دافعاً عنصرياً⁽³²⁾.

وفي بعض الأحيان، تتجه المحكمة العليا إلى إهمال الأحكام السابقة، وقد تكرر ذلك بنسبة عالية على امتداد العقود القليلة السابقة. فتشير الإحصاءات إلى أن المحكمة العليا نقضت أحكاماً سابقة في مائة حالة ما بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٩٠، وذلك بالمقارنة بست وتسعين حالة خلال تاريخها منذ نشأتها حتى عام ١٩٦٠⁽³³⁾. ويبدو ضعف هذا العامل في إحدى المسائل الخاصة بتقرير ما إذا كان القانون الفيدرالي الخاص بالحد الأدنى للأجور، يمكن تطبيقه على موظفي الولايات والحكومات المحلية. ففي عام ١٩٦٨، أصدرت المحكمة العليا حكمها بأن القانون الفيدرالي يمكن تطبيقه؛ وفي عام ١٩٧٦ نقضت المحكمة حكمها السابق، وأصدرت حكماً يفيد بعدم جواز تطبيق ذلك القانون؛ أما في عام ١٩٨٥ فقد نقضت المحكمة حكمها السابق والتزمت بموقفها الأسبق في عام ١٩٦٨ - وقد تنبأ القاضي رينكويس، في رأيه المخالف، أن المحكمة ستغير موقفها مرة أخرى⁽³⁴⁾. وفي بعض الأحيان، تسقط المحكمة العليا حكماً سابقاً، في فترة

زمنية أقل بكثير: ففي حكمها الصادر بشأن قضية الولايات المتحدة ضد بيكسون United States v. Dixon (١٩٩٣)، أصدرت المحكمة حكمها بنقض تفسير للمخاطرة المزدوجة التي يتعرض لها المدعى عليهم جنائياً.

وفى كثير من الأحيان، تحافظ المحكمة العليا على الأحكام السابقة، على نحو رسمي، بينما تعمل في واقع الأمر على إضعاف تأثير هذه الأحكام أو أهملها تماماً. ففي رأى حرره القاضي سكاليا في عام ١٩٩٣، سخر من زملائه لرفضهم نقض الحكم في قضية ليمون ضد كورتسمان Lemon v. Kurtzman (١٩٧١)، وهو الحكم الذي حدد القواعد التي تقرر ما إذا كانت الإجراءات الحكومية تنتهك الفقرة الخاصة بالمؤسسات الدينية في التعديل الأول.

ها هو ذا الحكم في قضية ليمون يظهر من جديد بينما مثله مثل القول الذي يظهر في أفلام الرعب، بعد أن يتعرض للقتل مراراً وتكراراً. وأعتقد أن السر يكمن في سهولة التخلص من هذا الحكم. فإننا نلجأ إليه ليفزعنا (ورفزع مستمعينا) عندما نرغب في ذلك، غير أننا نتوافر لدينا القدرة لإعادته إلى قبره عندما نريد... فمثل هذا الوحش المسالم والوديع، يستحق أن يحتفظ به على الأقل في حالة متجمدة فقد نحتاجه يوماً ما⁽³⁵⁾.

غير أن المحكمة تلتزم بالأحكام السابقة في حالات تفوق بكثير الحالات التي تنقضها فيها وذلك على نحو مباشر أو ضمني، وكثيراً ما يتبنى القضاة الأحكام السابقة حتى ولو لم يتفقوا معها. وبطبيعة الحال، فإن معظم القضاة يؤمنون بالمبدأ القائل بأن «أية مخالفة لقاعدة الإبقاء على الأحكام، تتطلب تبريراً من نوع خاص. ويمكننا القول إن قاعدة الالتزام بالأحكام السابقة»⁽³⁶⁾، مثلها مثل الالتزام بالنص القانوني، لا تفرض سيطرتها على أحكام المحكمة، وإنما تساهم في تشكيلها والتأثير عليها.

مناخ المحكمة العليا

يتعرض أعضاء الكونجرس باستمرار في أثناء أدائهم لأعمالهم، للتعامل مع أشخاص يريدون التأثير عليهم، فهناك الناجبون الذين يسعون للحصول على مساندة الحكومة، والصحفيون الذي يبحثون عن الأخبار المثيرة، والمنتصرون لجماعات الضغط الذين يدافعون عن مواقف جماعات المصالح، كما أن هناك الرئيس ومسئولو السلطة التنفيذية، الذين يريدون أن يحصلوا على مساندة أعضاء الكونجرس، بشأن مقترحاتهم التشريعية. وقد يحاول أعضاء الكونجرس تجاهل كل هؤلاء، لكنهم لا يفعلون، لأن استمرارهم في مناصبهم وفعاليتهم كمشرعين يعتمدان، إلى حد كبير، على مد جسور العلاقات الطيبة بينهم وبين الناجبين، وجماعات المصالح، وآخرين في بيئتهم السياسية.

وتعد المحكمة العليا مؤسسة من نوع مختلف. وقد عبر القاضي هارولد برتون عن هذا الاختلاف، عندما سئل عن انتقاله من الكونجرس إلى المحكمة العليا، فأجاب «إن هذا الانتقال يشبه الانتقال من السيرك إلى الدير»⁽³⁷⁾. فعدم وجود سن محدد للتقاعد يحرر القضاة من القلق تجاه الحفاظ على مناصبهم، ولا يتعرض القضاة للحملات التي تشنها جماعات الضغط على نحو مباشر. كما أنهم لا يساورهم القلق بشأن نقض المحاكم الأعلى لأحكامهم، مثلما يحدث لقضاة المحاكم الأدنى؛ ولذلك فهم يتمتعون بدرجة كبيرة من العزلة والحرية مما لا يتوافر لغيرهم من المسؤولين الحكوميين.

ولكن ذلك لا يعنى أن المحكمة العليا معزولة تماماً عن المناخ السياسى، فنظراً لأهمية أحكامها، يسعى أشخاص آخرون وجماعات مختلفة للتأثير على أحكامها. وكثيراً ما تدعو القضاة الحاجة للسعى إلى الحصول على تأييد الأشخاص أو المؤسسات من حولهم. ولذلك يمكن القول أن العناصر العامة لمناخ المحكمة تتوافر لها، على نحو جماعى، تأثير كبير على أحكامها.

الرأى العام

لا تصح الإشارة إلى وجود رأى عام بشأن عدد كبير من المسائل القانونية، لأن قليلين هم المطلعون على مثل هذه المسائل أو المهتمون بها. فمن غير المحتمل أن يتوافر رأى عام حول مسألة ما إذا كانت ولاية أوريجون قد انتهكت قانون تنظيم السكك الحديدية المعدل لعام ١٩٧٦، بفرضها ضريبة قيمة على هيئة السكك الحديدية، فى الوقت الذى أعفت أنشطة تجارية وصناعية أخرى من الضريبة نفسها، وهى القضية التى نظرتها المحكمة العليا فى عام ١٩٩٤⁽³⁸⁾. غير أن أحكاماً كثيرة أخرى تتناول مسائل هامة، مثل الجريمة والحقوق المدنية، يكون للرأى العام فيها صوت مسموع. وهناك من الأحكام ما يدخل دائرة الضوء، ويصبح موضوعاً للجدل، مثل أحكام المحكمة العليا الهامة فيما يتصل بالإجهاض.

وعندما يكون للرأى العام تواجد ملموس فى مسألة من المسائل، فإن القضاة يكونون على علم به. إذ تنشر وسائل الإعلام نتائج استطلاعات الرأى، وتقدم المعلومات عن المواقف الشعبية، كما أن أعضاء المحكمة العليا يتلقون رسائل تتناول القضايا التى أصدرها بشأنها أحكاماً، أو التى ما زالوا ينظرونها، وخاصة ما يخص قضية الإجهاض.

ولأن قضاة المحكمة العليا لا يضعون فى اعتبارهم إعادة انتخابهم، ولا يقومون بأعمالهم على أساس أنهم نواب عن الشعب، فإن الدافع لا يتوافر لديهم للاستجابة للرأى العام مثلما يفعل مشرعو الكونجرس. ومع ذلك فإن القضاة قد يهتمون بالرأى العام، إذا ما أرادوا أن يكتسبوا شعبية. وهناك على الأقل عدد من القضاة أبدوا اهتماماً بشعبيتهم، لما لهم من طموحات سياسية. وعلى الدرجة نفسها من الأهمية، يهتم

القضاة بموقف الأمريكيين من المحكمة العليا، لأن احترام المحكمة، يصبح عاملاً مساعداً في حالة وجود صراع بينها وبين الجهات الحكومية الأخرى، ويزيد من استعداد الأمريكيين لتنفيذ أحكامها.

ولا نعرف على وجه التأكيد كيف يؤثر الرأي العام على أحكام المحكمة العليا. ولاشك أن القضاة، في بعض الأحيان، يتبنون مواقف معينة، لأنهم على دراية بمواقف الناس بشأن مسألة من المسائل، ويريدون أن ينحازوا إلى جانب الشعب. ومع ذلك، فمن الصعب تحديد مثل هذه المواقف. ففي بعض الأحيان، يشير الرأي الذي تحرره المحكمة، مثلما هو الحال في الرأي المشترك في قضية تنظيم الأسرة ضد كيسى، على نحو مباشر إلى آراء الشعب، أو يشير إلى الحاجة للاحتفاظ بشرعية المحكمة في أعين الشعب. وتدل مثل هذه الإشارات إلى نظرة القضاة للرأي العام بوصفه أحد العوامل الجديرة بالاعتبار.

غير أن المحكمة العليا تتبنى، في بعض الأحيان، سياسات غير شعبية بدرجة كبيرة. وتتفصل بذلك عن الرأي العام على نحو لا نجده في الكونجرس. وعلى سبيل المثال، فإن أحكام المحكمة، التي تحد من الممارسات الدينية في المدارس العامة، والتي تقضى بنقل الطلاب بعيداً عن مناطقهم السكنية للحفاظ على التوازن العرقي في المدارس، لم تلق إلا تأييد الأقلية، وأثارت معارضة عنيفة من جانب قطاعات عريضة من العامة

وتعد أحكام المحكمة العليا بشأن حرق العلم الأمريكى مثلاً صارخاً لاتباعها سياسات غير شعبية. وعندما ألغى القضاة قانون ولاية تكساس الذي يحرم حرق العلم الأمريكى في قضية تكساس ضد جونسون Texas v. Johnson (١٩٨٩)، كان القضاة يعلمون أن حكمهم هذا لا يتصف بالشعبية، ولن يكون له صدق شعبي طيب. وقد أثار الحكم استنكار الرأي العام. وقد أشارت استطلاعات الرأي أن أغلبية الأصوات بنسبة ٣ إلى ١، تفضل إجراء تعديل دستوري لنقض ذلك الحكم⁽³⁹⁾. ولكن المحكمة العليا أقدمت، في العام التالي، على نقض قانون فيدرالى يحظر حرق العلم الأمريكى بنفس أغلبية الأصوات (خمس أصوات ضد أربعة)، وذلك في قضية الولايات المتحدة ضد أيكمان United States v. Eichman (١٩٩٠).

وعندما تقدم المحكمة على اتخاذ موقف غير شعبي، فإن القضاة يحاولون في بعض الأحيان أن يقدموا حكمهم على نحو يحد من النقد. ففي قضية ولاية تكساس ضد جونسون، أكد رأي الأغلبية الذي حرره برينان، والرأي المسابر الذي حرره كنيدي، احترام القضاة للعلم الأمريكى. وفي قضية ر.أ.ف. ضد مدينة سانت بول R.A.V. City of St. Paul (١٩٩٢)، التي صدر بشأنها حكم ألغى قوانين المدينة التي تحظر حرق الصليب كعمل من أعمال التحرش العرقي، توجه القاضى سكاليا، الذي حرر رأى المحكمة العليا، إلى معارضى الحكم بقوله «بالتأكيد أن إحراق الصليب علناً أمر مذموم، غير أن السبل تتوافر لمدينة

سانت بول لمنع مثل هذا العمل، دون الإضرار بالتعديل الأول⁽⁴⁰⁾. ويبين من هذه الإشارات أن القضاة قد يتجاهلون الرأي العام في بعض القضايا، غير أنهم ما زالوا مهتمين برؤود الأفعال الشعبية. ويغض النظر عن التأثير المباشر للرأي العام على المحكمة العليا، فإن الأثر الأعظم للرأي العام يتم على نحو غير مباشر، وذلك بتشكيل آراء القضاة ورؤيتهم للقضايا. فقد يكون الرفض الشعبي الواسع للمشاركة الأمريكية في حرب فيتنام، الأثر في تشجيع المحكمة العليا على نقض العقوبات التي صدرت ضد معارضي الحرب في عدة قضايا. وفي السنوات الأخيرة، يحتمل أن تكون أحكام المحكمة قد تأثرت بمشاعر القلق العام تجاه مشكلة القيادة تحت تأثير الخمر، ومشكلة التحرش الجنسي بالأطفال⁽⁴¹⁾.

كما يحتمل أن يكون الاهتمام العام بمشكلة المخدرات قد أثر على أحكام المحكمة العليا منذ أواخر الثمانينيات. فقد أبدت المحكمة منذ ذلك الحين استعداداً واضحاً للموافقة على الإجراءات الحكومية التي تهدف إلى السيطرة على المخدرات، وذلك في قضايا تتراوح ما بين اختبارات الكشف عن تعاطي المخدرات وإجراءات التفتيش والضبط، (ويوضح الجدول ٤ - ٢ بعض هذه الأحكام)، ولا تعكس هذه الأحكام تنامي الاتجاه المحافظ للمحكمة بشأن الحريات المدنية فحسب، بل إنها تكشف أيضاً عن رغبة بعض القضاة في مساندة الإجراءات الحكومية ضد ما يعتبره أغلب الناس، مشكلة قومية كبرى. وقد وجه القاضي ثيرجود مارشال اتهاماً للقضاة، في رأيه المخالف في إحدى هذه القضايا، فأشار إلى أن أغلبية القضاة قد «تأثرت بالأفكار الملحة التي تدور في المجتمع، حول وضع حد لمشكلة المخدرات»⁽⁴²⁾. ومنذ عام ١٩٩٢، أصدرت المحكمة العليا أحكامها ضد الحكومة في بعض القضايا الخاصة بضبط المتعلقات الخاصة بالمتهمين في جرائم المخدرات⁽⁴³⁾؛ وقد تعكس هذه الأحكام الأخيرة التطور الذي طرأ على الرأي العام، على نحو يعكس عدم وضوح الموقف الشعبي، فيما يخص ناحية واحدة على الأقل من الحرب ضد المخدرات. وربما يعد تأثير الرأي العام على المحكمة العليا، مقارناً بتأثيره على أجهزة حكومية أخرى، محدوداً وغير ملموس، غير أنه تأثير حقيقي. وقد انتهى رئيس القضاة رينكويسست إلى الرأي التالي فيما يتصل بتأثير الرأي العام:

لا مفر من تأثر القضاة، بوصفهم أشخاصاً سويين، بالرأي العام، على المدى الطويل، مثلهم في ذلك مثل غيرهم من الأشخاص الذين يعملون في وظائف أخرى. وإذا حدث وقرر أحد القضاة، عند تعيينه بالمحكمة العليا، أن يعزل نفسه عن كل مظاهر الرأي العام، فإنه لن يحقق الكثير. فإنه إذا لم يتأثر بالرأي العام المعاصر، فإنه سيكون متأثراً بأحوال الرأي العام عند تاريخ التحاقه بالمحكمة العليا⁽⁴⁴⁾.

الجدول ٤ - ٢

أحكام مختارة أصدرتها المحكمة العليا لصالح الحكومة في قضايا ذات صلة بالمخدرات،

١٩٨٩ - ١٩٩٣

اتحاد موظفي الخزانة القومية ضد فون راب National Treasury Employees Union v. Von Raab (١٩٨٩)

لا يحظر التعديل الرابع، الذي ينص على حماية الأفراد من إجراءات التفتيش والضبط التي لا تستند إلى أساس معقول، الشرط الخاص بإجراء اختبار تعاطي المخدرات على الموظفين المتقدمين للتعيين في وظائف خاصة بالجمارك الأمريكية (٥ أصوات مقابل ٤)

قسم للتوظيف ضد سميث Employment Division v. Smith (١٩٩٠)

لا ينتهك تشريع ولاية أوريغون، الذي يحظر استخدام إحدى المواد المخدرة المشتقة من الصبار الأمريكي والمعروفة باسم «البيوت» في احتفالات الكنيسة الأمريكية الأصلية، الحماية التي يوفرها التعديل الأول بشأن حرية الممارسة الدينية. (٦ أصوات مقابل ٣)

هارملين ضد ميشيغن Harmelin v. Michigan (١٩٩١)

لا يعد قانون ولاية ميشيغن الذي يوقع عقوبة السجن مدى الحياة واستبعاد إخلاء سبيل المدانين ووضعهم تحت المراقبة، في جرائم حيازة ما يزيد عن ٦٥٠ جراماً من الكوكايين، انتهاكاً للتعديل الثامن الذي يحظر توقيع عقوبات قاسية وغير عادية (٥ أصوات ضد ٤)

الولايات المتحدة ضد ألفاريز - ماكاي United States v. Alvares - Machain (١٩٩٢)

لا تحظر معاهدة تسليم المجرمين، القائمة بين الولايات المتحدة والمكسيك، اختطاف أحد المشتبه فيهم في جريمة قتل موظف بإدارة تنفيذ قوانين المخدرات، ونقله قسراً من المكسيك إلى الولايات المتحدة لتقديمه للمحاكمة. (٦ أصوات مقابل ٣)

ولاية مينسوتا ضد ديكerson Minnesota v. Dickerson

يجوز لضابط الشرطة ضبط المواد المخدرة أو المواد المحظورة الأخرى في أثناء إجراءاته لتفتيش شخص قانوني لأحد المشتبه فيهم بهدف البحث عن أسلحة. (٩ أصوات مجتمعة).

رأى الخاصة: وسائل الإعلام والمجتمع القانوني:

ويوازي تأثير الرأي العام على أحكام المحكمة العليا، تأثير عدد من الجماعات. وتمثل وسائل الإعلام والمجتمع القانوني جماعتين تثير آرائهما اهتمام قضاة المحكمة العليا.

ويقال إنه بعد التصديق على تعيين القاضي كلارنس توماس أنه قام بإلغاء كافة اشتراكات الصحف

التي كان يطالعها⁽⁴⁵⁾. غير أنه يبدو أن معظم القضاة يهتمون بمتابعة وسائل الإعلام لأعمال المحكمة العليا؛⁽⁴⁶⁾ فيقرأون الأخبار التي تنشر عن المحكمة العليا ويصدر عنهم ردود أفعال بشأنها، ويحاولون في بعض الأحيان التأثير على التغطية التي تقوم بها وسائل الإعلام. وهناك من القضاة من يلتقي بالصحفيين في جلسات غير مخصصة للنشر.

ويشير كل هذا الاهتمام بوسائل الإعلام إلى أنها قد تؤثر على أعمال القضاة، وحقيقة الأمر، أن وسائل الإعلام تكتسب أهميتها على أساس أنها المصدر الأول الذي تعتمد عليه المحكمة العليا في جمع المعلومات عن الرأي العام، وآراء صانعي السياسات الآخرين، وقد يؤثر اهتمام القضاة بالتغطية الإيجابية لموضوع ما على الخيارات التي يتوصلون إليها عند إصدارهم الأحكام. ويعبر أحد موظفي المحكمة العليا السابقين عن رأيه قائلاً إن أحكام القضاة تقع تحت تأثير «قراعتهم اليومية لجريدة واشنطنجتون بوست»⁽⁴⁷⁾.

وكما هو الحال بالنسبة للرأي العام، فإنه من الصعب تحديد تأثيرات معينة لوسائل الإعلام. ولعل الاستثناء المحتمل لهذه القاعدة هو حكم المحكمة العليا في قضية صحف ريتشموند ضد ولاية فرجينيا Richmond Newspapers Inc. v. Virginia (١٩٨٠). وقد كانت المحكمة العليا قد أصدرت حكمها في قضية جانيت ضد دي باسكال Gannett v. DePasquale (١٩٧٩)، وقد نص هذا الحكم على جواز قيام القضاة بمنع الجمهور، بما فيهم الصحفيون، من حضور الإجراءات السابقة على المحاكمة، وقد تضمن الحكم ما يفيد أن الدستور لا يعطى الحق للجمهور لحضور المحاكمات، وبطبيعة الحال، هاجمت الصحافة هذا الحكم، وأقدم أربعة قضاة على اتخاذ خطوة غير عادية وذلك بنشرهم بياناً علنياً عن الحكم في هذه القضية ومغزاه. ولم يمض سوى عام واحد، «وتراجعت» المحكمة عن حكمها وذلك في الحكم الذي أصدرته في قضية صحف ريتشموند، فأكدت أن التعديل الأول يمنح الجمهور حق حضور معظم المحاكمات. ويشير أحد المعلقين إلى أن المحكمة ما كانت لتصدر مثل هذا الحكم «لو لم تتعرض للنقد فيما يتصل بقضية جانيت»⁽⁴⁸⁾.

وتعود أهمية المجتمع القانوني إلى أنه يمثل جماعة مهنية مرجعية، فأغلب معارف القضاة ينتمون إلى هذا المجتمع. وتتطلب أعمال معظم القضاة التعامل مع المحامين وقضاة المحاكم الأدنى على مستوى واسع. كما أن المحامين يمثلون المصدر الأول للتقويم الفني للمحكمة العليا، وخاصة من خلال المراجعات التي تنشرها محليات الحقوق، ويحررها طلبتها. ويساعد المجتمع القانوني في تقديم الاعتبارات القانونية التي تمثل أهمية للقضاة، عند تقرير أحكامهم. وإذا ساد رأي خاص ببعض المسائل القانونية بين المحامين أو بين قطاع منهم يشكل أهمية لأحد القضاة، فإن هذا الرأي قد يؤثر على القرار الذي يتبناه القاضي.

ويمكن أن يكون للمراجعات القانونية نوع آخر من التأثير، فكثيراً ما تناقش هذه المقالات في المذكرات، ويقوم القضاة وكتبة المحكمة بقراءتها ، لأنها تمثل مصدراً من مصادر المعلومات التي تدخل في اعتبار المحكمة عند إصدارها لأحكامها. وكثيراً ما يشير القضاة إلى هذه المقالات لدعم مواقفهم، وفي بعض الأحيان قد تساعد هذه المقالات على تحديد هذه المواقف. وبالفعل، فإن معظم هذه المقالات موجهة إلى القضاة. وقد صرح محرر إحدى المقالات عن الإجهاض في عام ١٩٨٩، أن الهدف الأساسي من كتابة مقاله هو التأثير على القاضية ساندرا داي أوكونور، كما أن أحد القضاة الفدراليين نشر رسالة موجهة إلى كلارنس توماس تتناول مسائل بشأن الحريات المدنية، وذلك على صورة مقال للمراجعة القانونية⁽⁴⁹⁾. وفي بعض الأحيان، يحرر أعضاء المحكمة من جانبهم مراجعات قانونية للتأثير على المجتمع القانوني. وهم بعملهم هذا، يؤكدون أهمية ذلك المجتمع بالنسبة لهم.

المتقاضون وجماعات المصالح

وقد يكون للمتقاضين وجماعات المصالح تأثير على سياسات المحكمة العليا بمجرد إقامتهم الدعاوى أمام المحكمة العليا. فما أن تقبل المحكمة قضية من القضايا حتى يتاح لهذه الأطراف التأثير على قرارها بأهمية القضية. ونظراً لأن الاتصال بالمحكمة يشترط أن يتم من خلال القنوات الرسمية، فإن إمكانية وقوع المحكمة تحت تأثير المتقاضين أو جماعات المصالح يتم على نحو أساسي من خلال دفاع الأطراف في مذكراتهم المكتوبة ومرافعاتهم؛ وبالفعل، فإن القضاة يولون اهتمامهم للمادة التي يقدمها المتقاضون وجماعات المصالح. وتعرض الآراء المقدمة إلى المحكمة الحجج التي يستند إليها أطراف القضية، وكثيراً ما تشير إلى المواقف التي عبر عنها محررو المذكرات المقدمة من صديق المحكمة. وعندما يقوم القضاة باستجواب دقيق للمحامين خلال المرافعة، فإنهم يسعون للبحث عن إجابات للرد على بعض الحجج القوية التي وردت في دفاع الطرف الآخر.

وإحدى النتائج المترتبة على تلك العملية هي تقديم المحامين لحججهم في صورة قد تؤثر على أسلوب تفكير القضاة، وعلى أدائهم في نهاية المطاف. ويرى لي إيشتين وجوزيف كويلكا أن معارضي عقوبة الإعدام والقيود التي تفرضها بعض الولايات على الإجهاض، كان من الممكن أن ينجحوا في مساعدتهم لو أنهم اتخذوا مواقف تعالج مصادر قلق القضاة المعتدلين في المحكمة العليا⁽⁵⁰⁾.

وبصفة عامة فإن مستوى دفاع الطرفين في قضية من القضايا يترك تأثيراً لا شك فيه على القضاة. وجدير بالذكر أن الحكومة الفيدرالية تحقق نجاحاً كبيراً في كسب القضايا الموضوعية. فقد بلغت نسبة نجاح الحكومة الفيدرالية في كسب قضاياها ٧٢٪ ما بين عامي ١٩٨٩ و١٩٩٢⁽⁵¹⁾، ويعود أحد أسباب هذا

النجاح إلى الخبرة التي تتوافر لمحامى مكتب المدعى العام، كما أن هناك محامون آخرون تتوافر لهم خبرة الدفاع أمام المحكمة العليا، وتبدو هذه المزية واضحة في صالحهم عند مثولهم أمام المحكمة العليا. وفي بعض الأحيان، يبدو تأثير الدفاع الجيد واضحاً جلياً. ففي إحدى القضايا التي نظرتها المحكمة عام ١٩٩١، بشأن السلطات الخاصة بقضاة محكمة الضرائب، تقدم المدعى العام السابق إيريون جرينولد بمذكرة «صديق المحكمة» تدافع عن سلطة القضاة. وقد حكمت المحكمة لصالح القضاة، واستخدمت موقف جرينولد كتبرير لحكمها. وصرح محامى الطرف الخاسر أن مذكرة جرينولد كان لها «الأثر الحاسم في إصدار المحكمة لحكمها»⁽⁵²⁾.

غير أنه لا ينبغي لنا أن نبالغ في تقدير التأثير الذى يتركه دفاع الأطراف على ما تصدره المحكمة من أحكام. والمحكمة العليا لا تعتمد اعتماد كاملاً على المتقاضين للحصول على المعلومات والحجج؛ كما يمكن أن يكون للقضاة آراء مسبقة في القضايا التي يتناولونها، على نحو لا يعطى فرصة للمحامين لتغيير هذه الآراء. ويصدق ذلك على معظم القضايا الهامة. ففي قضية ريجنتس ضد باكي Regents v. Bakke (١٩٧٧)، وهى أهم قضية نظرتها المحكمة بشأن الإجراء الإيجابى في مجال القبول الجامعى، اجتمعت آراء القضاة على رداة مراقبة محامى آلان باك، وقد علق القاضى وايت في أثناء دفاعه هامساً «إنه أمر غير معقول»؛ بينما صرح قاض آخر بأن «دفاع هذا المحامى كان بمثابة فاصل كوميدى»⁽⁵³⁾. غير أن باك كسب القضية، والتحق بكلية الطب التى كان يسعى للالتحاق بها. ولم يكن وارداً أن يتأثر القضاة في قضية يمثل هذه الأهمية، بضعف أداء المحامى الذى يتولى الدفاع عنها.

وإذا نحينا الحجج القانونية جانباً، فإن القضاة قد تبدر منهم استجابة تجاه شخصيات المتقاضين وجماعات المصالح في قضية من القضايا. ولاشك أن نجاح الحكومة الفيدرالية في المحكمة العليا يعكس حقيقة «كونها» الحكومة الفيدرالية. كما يمكن أن يتأثر القضاة بأرائهم الإيجابية أو السلبية بشأن المتقاضين.

وقد ثارت في إحدى المرات ملاحظة تشير إلى احتمال تأثر أحد القضاة الجدد بأرائه فيما يتصل بجماعات المصالح، مما قد ينعكس على مواقفه في بعض القضايا. فبعد أن نال كلارنس توماس التصديق على تعيينه قاضياً بالمحكمة العليا، صرحت زوجته فيرجينيا لامب توماس، في مقال بإحدى المجلات، أن «كلارنس سيعطى فرصة عادلة لكافة الأطراف، غير أنها تشعر أنه لا يدين لأى من الجماعات التى عارضت التصديق على ترشيحه بأى شئ». وقد علق أحد محررى الأعمدة الصحفية على ذلك بقوله «إن زوجة قاض بالمحكمة العليا تصرح فيما يمكن اعتباره نصاً واضحاً بأن لزوجها الحق في أن يحمل في نفسه بعض

الضغائن»⁽⁵⁴⁾. غير أنه من غير المحتمل أن تكون أية ضغائن ضد جماعات مصالح معينة قد أثرت على مواقف كلارنس توماس في القضايا التي تنظرها، على نحو واضح.

الكونجرس ورئيس الجمهورية

ويمثل عدد من المؤسسات المستولة عن صناعة السياسات، أهمية خاصة بالنسبة للمحكمة العليا. إذ تقوم بعض الهيئات الإدارية والمحاكم الأدنى بوضع أحكام المحكمة العليا موضع التنفيذ. ويلعب رئيس الولايات المتحدة دوراً في تطبيق هذه الأحكام، ويساهم في تشكيل الاتجاهات العامة نحو المحكمة العليا، وفي بعض الأحيان يتفاعل مع القضاة. أما الكونجرس فإنه يمارس سلطة كبيرة إزاء المحكمة العليا بوصفها إحدى مؤسسات الدولة، كما يمارس الكونجرس سلطة تغيير السياسات التي تضعها المحكمة. ولذلك فإن قضاة المحكمة العليا قد يأخذون في اعتبارهم ما تتمتع به هذه الجهات من سلطات في صياغة السياسات، وخاصة الكونجرس والرئيس، عندما يدلون بأصواتهم، أو يحررون آراءهم.

الكونجرس: يتمتع الكونجرس بمجموعة مؤثرة من السلطات التي تؤثر على عمل المحكمة العليا. إذ يمكن للكونجرس أن يحد من اختصاص المحكمة العليا في ما يتصل بنظر القضايا المستأنفة، غير أن مدى سيطرة الكونجرس على اختصاص المحكمة العليا لا يزال أمراً يفتقد إلى الوضوح. وعلى الرغم من أن الدستور يحظر تخفيض مرتبات القضاة، غير أن الكونجرس يقوم بتحديد الزيادة المقررة لهذه المرتبات، وقيمة الزيادة. ويمارس الكونجرس سيطرته الكاملة على ميزانية المحكمة العليا. كما يحدد الكونجرس عدد القضاة العاملين بالمحكمة. وقد أقدم على تغيير عدد القضاة عدة مرات، غير أن العدد الحالي، وهو تسعة من القضاة، قد صار ثابتاً على نحو يصعب معه تغييره. كما يمكن للكونجرس أن يلحق تغييرات على سياسات المحكمة العليا، ويتم ذلك في كثير من الأحيان بإصدار تشريعات جديدة لها سلطة إسقاط أحكام المحكمة فيما يتصل بالتشريعات.

ويفضل القضاة تجنب إعطاء الكونجرس الفرصة لإلغاء الأحكام التي يصدرونها. وربما أثر هذا الموقف من جانب القضاة على الأحكام الصادرة من المحكمة، فقد يتراجع القضاة عن موقف سياسي يهدد بإثارة الهجمات ضد المحكمة العليا كمؤسسة. وقد يصل القضاة إلى حل وسط مع أعضاء الكونجرس، على نحو ضمنى في تفسيرهم للقوانين، فيتخذون من المواقف ما يرضى أغلب أعضاء الكونجرس، حتى يتجنبوا تعرض أحكامهم للإلغاء⁽⁵⁵⁾.

ويتضح تأثير الكونجرس على المحكمة العليا بصورة واضحة في فترات المواجهة بين المؤسستين. ففي بدايات القرن التاسع عشر، على سبيل المثال، واجهت المحكمة العليا، برئاسة جون مارشال، هجمات

من جانب الكونجرس، بسبب سياساتها النشطة، وقد كان مارشال، بوصفه أكثر قضاة المحكمة تأثيراً، حريصاً على عدم الإسراف في إصدار الأحكام التي تغضب معارضيه. ولعل أكثر الأحداث إثارة من ذلك النوع، ما ورد ذكره سابقاً من تغيير المحكمة لموقفها تجاه تشريع البرنامج الجديد، من المعارضة إلى التأييد في عام ١٩٣٧، في الوقت الذي كان الكونجرس يدرس خطة الرئيس روزفلت التي ترمي إلى حشد أنصاره بالمحكمة العليا.

وقد تراجعت المحكمة العليا تراجعاً يتسم بالذكاء في أواخر الخمسينيات. فمنذ عام ١٩٥٤ إلى عام ١٩٥٧، أثارت المحكمة العليا استياء الكونجرس والأمريكيين بوجه عام، بتوسيعها في الحريات المدنية في عدة مجالات. وقد قدم أعضاء الكونجرس مشاريع لقوانين تهاجم سياسات المحكمة العليا، وتضع حدوداً لاختصاصها، وقد لاقت بعض هذه المشروعات اهتماماً جاداً. وفي عام ١٩٥٨ وعام ١٩٥٩، أصدرت المحكمة بعض الأحكام التي نأت بها عن السياسات التي أغضبت الكونجرس، بما فيها حكم نقض حكمها السابق بشأن سلطات الكونجرس في مجال التحقيق في الأنشطة التخريبية. وقد ساهم هذا «الانسحاب التكتيكي»⁽⁵⁶⁾، كما وصفه أحد المعلقين، في وضع حد لهجمات الكونجرس على المحكمة العليا. وقد كتب أحد المحامين من واشنطن إلى صديقه القاضي هوجو بلاك - الذي عارض الحكم - بعد إصدار المحكمة لحكمها بشأن تحقيقات الكونجرس، مشيراً إلى أن الدفاع الوحيد الذي يمكن أن يبرر إصدار هذا الحكم، هو أنه وسيلة لحماية موقف المحكمة وذلك بتجنب هجمات الكونجرس، وأضاف قائلاً «إن هذا السبب هو المبرر الخفي لاتخاذ أغلبية القضاة هذا الحكم»⁽⁵⁷⁾.

ولم يحدث منذ الخمسينيات أن تراجعت المحكمة العليا عن مواقفها على نحو واضح. بل إن المحكمة قد أبدت مقاومة واضحة لضغوط الكونجرس. فقد تعرضت مواقفها لهجوم الكونجرس بشأن عدد من قضايا الحريات المدنية، وكان من بين هذه القضايا رفع التفرقة العنصرية عن المدارس، وتقسيم الأقاليم التشريعية، والإجهاض، وممارسة الصلوات بالمدارس، وحرق العلم الأمريكي. ففي كافة هذه القضايا، بذل الكونجرس جهوداً لإسقاط أحكام المحكمة، أو وضع حدود لاختصاصها، أو العمل على تحقيق الهدفين معاً. غير أن المحكمة التزمت بسياساتها غير الشعبية بالرغم من ذلك، ولم تقدم على تغيير بعض أحكامها إلا عندما أصبحت توجهاتها تميل إلى المحافظة على نحو أكبر. وهكذا فإننا نرى أن القضاة لا يترددون في إصدار الأحكام التي تثير الخلاف مع الكونجرس.

غير أنه من المحتمل أن يكون الكونجرس قد مارس في السنوات الأخيرة، كما هو الحال في الماضي، ضغوطاً غير مباشرة على ما للمحكمة من خيارات سياسية. فعندما تقرر المحكمة إجراء للكونجرس، كما هو الحال في حكمها الصادر عام ١٩٩٣، بشأن إجراءات مجلس الشيوخ في قضايا المساعة⁽⁵⁸⁾، أو

عندما ترفض دعوى بعدم دستورية تشريع من التشريعات، فإن أحد الأسباب التي تكمن وراء أحكام المحكمة في هذه الحالات، هو تجنب تحدى الكونجرس على نحو مباشر. كما يمكن القول أن القضاة يضعون في اعتبارهم ربود الأفعال المحتملة للكونجرس عند قيامهم بتفسير التشريعات. وبالطبع فإن هذا النوع من التأثير غير المباشر يصعب التأكد منه.

الرئيس: وتربط الرئيس بالمحكمة العليا علاقة متعددة الجوانب، مما يتيح الفرصة لاحتمال تأثير الرئيس على هيئة المحكمة. وقد ورد ذكر عاملين هامين من عوامل التأثير فيما سبق. إذ تمنح سلطة ترشيح القضاة الرؤساء قدرة كبيرة على تحديد مسار المحكمة العليا، كما يساهم الرئيس في تشكيل سياسة التقاضي التي تتبعها الحكومة الفيدرالية، الأمر الذي يؤثر على أحكام المحكمة، ويتم ذلك عن طريق تعيين الرؤساء لمن يشغلون منصب المدعى العام، والتدخل الذي قد يمارسونه في بعض الأحيان في قضايا معينة. أما العامل الثالث لتأثير الرؤساء على القضاة فيتمثل في العلاقات الشخصية بين الرؤساء والقضاة فقد يحدث أن يكون بعض أعضاء المحكمة على صلة زمالة بالرؤساء الذين يقومون باختيارهم فيما بعد. كما أن القضاة قد يتفاعلون مع الرؤساء في أثناء فترة عملهم بالمحكمة. وهناك من القضاة من يداوم على زيارة البيت الأبيض، مثل أب فورتاس، وذلك لأغراض اجتماعية أو استشارية. ولا تضطر هذه العلاقات القضاة إلى مساندة موقف الرئيس في القضايا التي ينظرونها، غير أنها قد يكون لها أثر غير مباشر على استجابة القضاة للقضايا التي يهتم بها الرؤساء.

كما أن الرؤساء يساهمون في تحديد مدى فعالية المحكمة، وذلك بمحاولتهم التأثير على استجابة هيئات أخرى لما تصدره المحكمة من أحكام، وكذلك التأثير على الرأي العام تجاه المحكمة. فيمكن للرئيس أن يساند اتخاذ الكونجرس لإجراءات موجهة ضد المحكمة العليا، وقد قام بذلك الرئيسان فرانكلين روزفلت ورونالد ريغان، كما يمكن للرئيس الدفاع عن المحكمة ضد تهديدات الكونجرس. ويمكن للرؤساء أن يمدوا يد العون للمحكمة بتنفيذ سياساتها. وقد يمتنعون عن المساعدة. ويمكنهم أن يلجأوا بثقلهم خلف المحكمة العليا تدعياً لمركزها، كما يمكن إضعاف التأييد الشعبي بتوجيه النقد لها.

ونظراً لأن الرؤساء قادرون على مساعدة المحكمة أو إلحاق الضرر بها، باتباعهم هذه الأساليب، فإن من مصلحة القضاة الحفاظ على علاقة طيبة مع الرئيس، مثلما يحافظون على علاقاتهم الطيبة مع الكونجرس. ولذلك فإننا نجد أن الرؤساء، مثلهم مثل أعضاء الكونجرس، يمارسون تأثيراً غير مباشر على ما للمحكمة من خيارات سياسية. غير أن ذلك لا يعني أن الرؤساء يمكنهم الحصول على ما يريدون من المحكمة بممارسة الضغوط عليها. فخلال فترة حكم الرئيس ريغان، وجه الرئيس ومسئولو وزارة العدل النقد للمحكمة العليا ولبعض قضاتها، ولكن المحكمة لم تتراجع عن مواقفها بسبب تعرضها لهذه الهجمات. كما

باعت محاولة الرئيس نوايت أيزنهاور بالفشل عندما سعى للتأثير على أحد القضاة على نحو مباشر، فقد فشل في إقناع إيرل وارين، وهو القاضي الذي رشحه بنفسه، بعدم تأييد رفع التفرقة العنصرية عن المدارس. ويقال إن وارين طلب من الرئيس أيزنهاور «ألا يدس أنفه فيما لا يعنيه»⁽⁵⁹⁾. ويوضح هذا المثال إحدى النقاط الهامة، وهي أن السلطة الواسعة التي يتمتع بها الرؤساء والكونجرس، عادة ما لا تلقى نجاحاً في السيطرة على سياسات المحكمة العليا.

قيم القضاة

تأثير التوجهات السياسية

في عام ١٩٧١، قام الرئيس ريتشارد نيكسون بترشيح ويليام رينكويست، الذي كان يشغل منصب مساعد النائب العام، قاضياً بالمحكمة العليا. وقد حفل تاريخ رينكويست بالكثير من المواقف المحافظة تجاه القضايا السياسية والقانونية - وقد عبر عن آرائه المحافظة في أثناء عمله كاتباً قانونياً بالمحكمة العليا، وكمنشرك في الساحة السياسية بولاية أريزونا، ثم كعضو في إدارة الرئيس نيكسون. وقد أثار ترشيح رينكويست معارضة الليبراليين الذين توقعوا انعكاس آرائه المحافظة على مواقفه وآرائه كقاض بالمحكمة العليا. غير أن رينكويست صرح أمام اللجنة القضائية التابعة لمجلس الشيوخ «بأن التزامه الأساسي، إذا ما حصل على التصديق على ترشيحه، سيكون تجاهل معتقداته الخاصة تجاهلاً تاماً»⁽⁶⁰⁾.

غير أن سجل رينكويست كقاض بالمحكمة العليا، أكد توقعات معارضيه في عام ١٩٧١. فقد اتسمت مواقفه بالاتجاه المحافظ المتشدد، وخاصة فيما يتعلق بقضايا الحريات المدنية، ونادراً ما بدر عنه ما أثار دهشة المراقبين بالمحكمة العليا. وخير مثال على اتساق مواقفه المحافظة قبل تعيينه قاضياً بالمحكمة العليا وبعد ذلك، موقفه الذي يدعو لعدم نقض الأحكام الجنائية لمجرد تقديم اعتراف لا إرادي ضمن الأدلة - وقد عبر رينكويست عن رأيه هذا بحماس كبير في أثناء عمله ككاتب قانوني بالمحكمة في عام ١٩٥٢، وردد الرأي نفسه في أثناء شغله منصب رئيس القضاة في عام ١٩٩١⁽⁶¹⁾.

ومن الواضح أن معتقدات رينكويست الخاصة أثرت على مواقفه كقاض بالمحكمة العليا تأثيراً كبيراً. ويصدق ذلك على زملائه بالمحكمة العليا. وعلى الرغم من ظهور بعض الاختلاف بين آراء بعض القضاة ومواقفهم قبل التحاقهم بالمحكمة العليا وبعد التحاقهم بها، فإن النجاح غالباً ما يحالف المراقبين في توقعاتهم للمواقف المنتظرة من المرشحين بعد تعيينهم⁽⁶²⁾. كما أن تعبير القضاة عن آرائهم الخاصة بقضايا السياسات خارج المحكمة يتفق ومواقفهم من القضايا التي ينظرونها.

ويعد ذلك أمراً طبيعياً. فإن قضاة المحكمة العليا، عندما يفصلون في بعض القضايا التي ينظرونها، يصلون إلى نتائج مختلفة، ويلجأون إلى تقسيم مبادئ قانونية مختلفة تبريراً لمواقفهم. ولذلك السبب فإن خيارات القضاة ينبغي أن تعتمد على اعتبارات أخرى. فلولم يتوافر لدى القضاة توجهات سياسية قوية تجاه القضايا التي يعالجونها، فربما صدرت أحكامهم بونما اعتبار لهذه التوجهات. غير أن معظم القضاة يعتقدون، عند تعيينهم بالمحكمة العليا، آراء واضحة في الكثير من قضايا السياسات التي سيطالبون بمعالجتها، كما أنهم يكونون آراء واضحة في قضايا أخرى عندما يواجهون دعاوى تثير تلك القضايا. وكنتيجة لذلك، فإن توجهاتهم السياسية تصبح عاملاً قوياً يشكل خياراتهم من بين البدائل المتاحة للسياسات القانونية. ويتخذ قضاة المحكمة العليا قراراتهم، مثلهم في ذلك مثل صانعي السياسات الآخرين، على أساس مواقفهم السياسية الخاصة. ونظراً لأن المحكمة العليا تتمتع بقدر من الحرية من الضغوط المحيطة بها، فإن توجهاتها السياسية قد تلعب دوراً في قراراتها الجماعية، يفوق الدور المتاح لأعضاء الجهات التنفيذية والتشريعية.

ويرى بعض الدراسين أن التوجهات السياسية للقضاة تمثل في جوهرها تفسيراً كاملاً للأحكام التي يصدرونها⁽⁶³⁾. غير أنني أعتقد أن توجهات القضاة السياسية تعمل جنباً إلى جنب مع بعض القوى الهامة الأخرى، كالمناخ السياسي. ولا شك أن توجهات القضاة السياسية تقدم أفضل تفسير للخلافات التي تنسم بها مواقف القضاة التسعة من القضايا نفسها، إذ لا يتاح لعامل آخر أن يؤدي إلى مثل ذلك التباين في مواقف القضاة. ولذلك فإن من يسלטون الأضواء على مواقف المرشحين لمنصب القضاء بالمحكمة العليا، محقون: إذ تتباين مواقف الأشخاص في المحكمة العليا بتباين شخصياتهم، فالتوجهات السياسية تؤثر على مسلك القضاة عند تعيينهم على نحو أساسي.

وبطبيعية الحال تتبع الآراء السياسية لقضاة المحكمة العليا عن مصادر متنوعة، تتشابه عامة والمصادر المؤثرة على المواقف السياسية. وقد علق رئيس القضاة رينكويست ساخراً على «احتمال تعرضه في أثناء فترة طفولته لمؤثرات شكلت مواقفه المحافظة»⁽⁶⁴⁾، غير أن نشأة القاضي قد تمثل قاعدة أساسية للقيم التي يعبر عنها في أثناء عمله بالمحكمة العليا. وقد تؤثر بعض الخبرات عميقة الأثر، مثل الخدمة العسكرية في زمن الحروب، على ردود أفعال القضاة لقضايا مثل الحماية الدستورية لمن يقومون بإحراق العلم الأمريكي⁽⁶⁵⁾. وقد يكون لتاريخ القضاة المهني أثره: فقد انعكست خبرة القاضي بلاكمين، التي اكتسبها في أثناء عمله كمحام لمستشفى مايو على مدار تسع سنوات، على الأهمية التي خص بها وجهة نظر العاملين بالمهن الطبية، الأمر الذي أثر على مواقفه من بعض القضايا، مثل قضية الإجهاض. ونظراً

لانتحاء القضاة إلى قطاعات مختلفة، واكتسابهم للمعرفة من خلال ذلك الانتماء، فإن كل قاض يتفرد بمجموعة من المواقف الخاصة تؤثر على عمله بالمحكمة.

البعد الأيديولوجي

المواقف الليبرالية والمواقف المحافظة: قد يمكننا فهم توجهات القضاة التي تنعكس على أصواتهم وآرائهم، على أساس أيديولوجي. فمعظم القضايا التي تنظرها المحكمة يمكن وصف مواقف أطراف النزاع بها بالليبرالية أو المحافظة. ويسهل وصف مواقف الأطراف في قضايا الحريات المدنية؛ فالحرص على توفير الحماية القانونية للحريات يعد موقفاً ليبرالياً. وتتناول بعض قضايا الحريات المدنية الحقوق التي يوفرها الدستور والتشريعات الفيدرالية فيما يتصل بالمساواة في المعاملة أمام الهيئات الحكومية والهيئات الخاصة. ويتعاطف الليبراليون مع هذه القضايا التي يتخذ أصحابها موقفاً مناهضاً لعدم المساواة على نحو يفوق رد فعل المحافظين. كما أن الليبراليين يعلقون أهمية كبيرة، بالمقارنة بموقف المحافظين، على الحقوق الإجرائية، التي تتضمن الحقوق الخاصة بالمدعى عليهم جنائياً، وبعض الحقوق الجوهرية، كحرية التعبير، وحرمة الحياة الخاصة. ومن ناحية أخرى فإن المحافظين يعلقون أهمية كبيرة على القيم التي تقابل هذه الحقوق، مثل تحقيق الكفاءة في الحرب ضد الجريمة.

ويصعب تصنيف المواقف الليبرالية والمواقف المحافظة، فيما يتعلق بالقضايا الاقتصادية. غير أن الموقف الليبرالي يتعاطف بصفة أساسية مع «المطحونين» اقتصادياً، ومع السياسات التنظيمية التي تهدف لخدمة هذه الفئة من الناس. فعلى سبيل المثال، يتجه الموقف المحافظ لتأييد رجال الأعمال في خلافهم مع نقابات العمال، ويساند جهودهم للحد من التنظيمات الحكومية لأعمالهم.

وهناك من الدعاوى المقامة أمام المحكمة العليا، ما لا يمكن تصنيف أطراف النزاع بها، إلى ليبراليين ومحافظين. ويصدق ذلك على خلافات الحدود بين ولايتين من الولايات، ومعظم القضايا التي تتناول العقود التجارية. كما يصدق ذلك على الدعاوى المتعلقة بالصدام بين نوعين من الحريات المدنية، كالمساواة، وحرية التعبير، على سبيل المثال. وفي بعض القضايا، يبرز الخلاف حول تصنيف الجانبين، فهل يمكن تصنيف الحكم الذي يصدر لصالح الحكومة الفيدرالية ضد عدد من الدائنين في إحدى دعاوى الإفلاس، حكماً ليبرالياً أم محافظاً، أم لا يصلح كلا التصنيفين لوصف هذا الحكم؟ غير أن معظم الدعاوى التي تفصل فيها المحكمة العليا تكون بين طرفين يسهل تصنيفهما إلى طرف محافظ وطرف ليبرالي.

الأيديولوجية والأحكام: إذا جاز لنا أن نصنف المواقف المتعارضة، في معظم الدعاوى، لمواقف ليبرالية ومواقف محافظة، فإنه يمكننا تصنيف النمط الذي يتبعه القضاة في الإدلاء بأصواتهم، وذلك على

الجدول ٣-٤

نسبة الأصوات الليبرالية التي أدلى بها القضاة في كافة القضايا
التي أمكن تصنيف أصوات القضاة بها إلى أصوات ليبرالية وأصوات محافظة
(دورة ١٩٩٢)

| القاضي | الأصوات الليبرالية |
|----------|--------------------|
| بلاكمن | ٦٨,٩ |
| ستيفنز | ٦٧,٨ |
| ساوتر | ٥٥,٢ |
| وايت | ٤٦,٠ |
| أوكونور | ٤٤,٨ |
| كنيدى | ٤٢,٥ |
| سكاليا | ٣٩,١ |
| توماس | ٣٦,٨ |
| رينكويست | ٣٣,٣ |

ملاحظة: يبلغ عدد القضايا لكل قاض ٨٧ قضية. وتصنف الأصوات في الأحكام التي اتخذت بالإجماع على أساس الطرف الذي صدر الحكم لصالحه. وفي حالة عدم توافر الإجماع للأحكام، تصنف الأصوات على أساس ما إذا كان القاضي قد أدلى بصوته لصالح النتيجة الأكثر ليبرالية أم الأكثر محافظة فيما توصل إليه أعضاء المحكمة

أساس من عدد المرات التي يساندون فيها الجانب المحافظ والجانب الليبرالي. ويوضح الجدول ٤ - ٣، النمط الأيديولوجي لإدلاء القضاة بأصواتهم في دورة عام ١٩٩٤. كما يوضح الجدول أن كل قاض من القضاة أدلى بعدد كبير من الأصوات لصالح كلا الطرفين. غير أن القضاة يختلفون في توجهاتهم الأيديولوجية على نحو كبير. فقد ساند القاضي بلاكمن الجانب الليبرالي بما يوازي ضعف عدد المرات التي ساند فيها كبير القضاة رينكويست هذا الجانب.

وكما سبقت الإشارة، فإن الأصوات التي يدلى بها القضاة والآراء التي يحررونها، تعكس تأثير عوامل كثيرة ومتبانية. ولهذا السبب لا يمكننا القول إن القاضي ساوتر ليبرالي، لمجرد أنه ساند المواقف الليبرالية في أغلب الأصوات التي أدلى بها. غير أن احتمال إدلاء ساوتر بعدد أكبر من الأصوات لصالح

الشكل ٤ - ١

مقياس للأصوات التي أدلى بها القضاة في القضايا الناشئة عن دعاوى جنائية
دورة ١٩٩٢

| المجلد / | أصوات القضاة | | | | | | | | | | الأصوات/ |
|-----------------------|--------------|--------|-------|---------|------|-------|--------|-------|----------|------------|----------|
| الصفحة ^(١) | ستيفنز | بلاكمن | ساوتر | أوكونور | وايت | كنيدي | سكاليا | توماس | رينكويست | الليبرالية | |
| ١٢١-٤١١ | + | + | + | + | + | + | - | + | + | ٨ | |
| ١٢٢-١٠٣ | + | + | + | + | - | + | + | + | - | ٧ | |
| ١٢٤-٣٣٤ | + | - | + | + | + | + | + | - | - | ٦ | |
| ١٢٢-٥٨١ | + | + | + | - | - | + | + | - | - | ٥ | |
| ١٢٥-٥٥٦ | + | - | + | - | + | + | + | - | - | ٥ | |
| ١٢٣-٤٠٧ | + | + | + | - | + | + | - | - | - | ٥ | |
| ١٢٣-٣٥٣ | - | + | + | + | + | - | - | - | - | ٤ | |
| ١٢٢-٢٦٠ | + | + | + | + | - | - | - | - | - | ٤ | |
| ١٢٥-٢٩٠ | + | + | + | + | - | - | - | - | - | ٤ | |
| ١٢٢-٢٠٣ | + | + | + | - | - | - | - | - | - | ٣ | |
| ١٢٤-١٣٨ | + | - | + | - | - | - | + | - | - | ٣ | |
| ١٢٣-٥٠٨ | + | + | - | - | + | - | - | - | - | ٣ | |
| ١٢٤-٤٤ | + | + | - | + | - | - | - | - | - | ٣ | |
| ١٢٢-١٨٠ | + | + | - | - | - | - | - | - | - | ٢ | |
| ١٢٢-٤٠٦ | + | + | - | - | - | - | - | - | - | ٢ | |
| ١٢٢-٦٢٠ | + | + | - | - | - | - | - | - | - | ٢ | |
| ١٢٣-١٨٨ | + | + | - | - | - | - | - | - | - | ٢ | |
| ١٢٤-٣٠٦ | + | + | - | - | - | - | - | - | - | ٢ | |
| ١٢٥-٣٢١ | + | + | - | - | - | - | - | - | - | ٢ | |
| مجموع | | | | | | | | | | | |
| الأصوات | | | | | | | | | | | |
| الليبرالية | ١٨ | ١٦ | ١١ | ٧ | ٦ | ٦ | ٥ | ٢ | ١ | | |

ملحوظة : يعرض الجدول للقضايا الناشئة عن دعاوى جنائية أصدرت المحكمة العليا بشأنها أحكاماً لا يتوافر لها إجماع الأصوات. يشار للأصوات الليبرالية بالرمز +، وللأصوات المحافظة بالرمز - . ولم يحدث أن تخلف أي من القضاة عن المشاركة في هذه القضايا. ويفصل الخط الأفقي المتعرج القضاة إلى مجموعتين وفقاً للقواعد المتبعة في تحليل المقياس. ويمكن تفسير علامة - على يسار الخط وعلامة + على يمينه على أنها أصوات لا تتفق والتصنيف الأيديولوجي للقضاة.

(١) تشير الأرقام إلى مجلدات تقارير المحكمة العليا الأمريكية، نسخة المحامين، وأرقام الصفحات بها.

الجانب المحافظ هو احتمال وارد، إذا ما واجه مجموعة مختلفة من القضايا، وتعرض لظروف مختلفة. ومع ذلك فإذا اعتبرنا دورة عام ١٩٩٢ دورة نموذجية، فإنه يمكننا القول إنه نظراً لوجود خلاف فى مواقف القضاة، الأمر الذى يعكس بصفة أساسية الخلافات فى توجهاتهم السياسية، فإن ساوتر يعد أكثر محافظة من بلاكمين وستيفنز، وأكثر ليبرالية من رينكويسست وتوماس. وبالفعل فإن مواقف القضاة النسبية تتجه إلى الثبات من دورة لأخرى. ويؤكد هذا الثبات أهمية التوجهات السياسية فى تشكيل المواقف التى يتخذها أعضاء المحكمة العليا.

ويعد تصنيف القضاة على أساس من مواقفهم الليبرالية أو المحافظة على نحو عام، أمراً معقولاً، لأنه يمكننا أن نرصد اتساقاً أيديولوجياً كبيراً فى المواقف التى يتخذونها فى العديد من القضايا. فالقاضى الذى يتسم آرائه بالمحافظة فى قضايا حرمة الحياة الخاصة، من المحتمل أن يتخذ مواقف محافظة فى قضايا الخلاف بين رجال الأعمال والعمال. والقضاة فى ذلك الصدد يتشابهون وصانعى السياسات الآخرون.

غير أن هذا الاتساق ليس مطلقاً. فقد يتسم أحد القضاة بالليبرالية تجاه القضايا الاقتصادية، والمحافظة تجاه قضايا الحريات المدنية. فعلى سبيل المثال، كان القاضى بيرون وايت يخص قيمة المساواة وحدها بالمساندة، من بين كافة الحريات المدنية الأخرى. أما القاضى سكاليا، الذى يتسم بدرجة عالية من المحافظة فى معظم القضايا، فإنه كثيراً ما يساند المبادئ القانونية الليبرالية فى القضايا المتعلقة بحرية التعبير.

أما فى مجال بعض السياسات المحددة، فإن درجة الاتساق تكون أكبر إلى حد ما. ويمكن توضيح درجة الاتساق هذه عن طريق مقياس معين. فإذا تسنى لنا ترتيب القضاة التسعة الذين تتراوح مواقفهم بين أقصى درجات الليبرالية إلى أقصى درجات المحافظة، بالأسلوب نفسه فى كافة المسائل التى ترد فى فئة من القضايا مثل القضايا الجنائية، فإنه يمكننا الحصول على نمط مميز من توزيع الأصوات فى قضايا تلك الفئة. وفى كل مرة يدلى أكثر القضاة محافظة بصوته لصالح أحد المواقف الليبرالية فى قضية من القضايا، فإن كافة القضاة يشاركونه الرأى. وفى كل مرة يدلى فيها ثانى أكثر القضاة محافظة بصوته لصالح موقف ليبرالى، فإن القضاة السبعة الأكثر ليبرالية يشاركونه الرأى، وهلم جرا. ويشير أى انحراف عن هذا النمط، إلى وجود عدم اتساق أيديولوجى. ويقتصر استخدام «المقياس» على الأحكام التى لا تصدر بإجماع الأصوات، وهى توضح التوزيع الفعلى للأصوات الليبرالية والأصوات المحافظة. لبيان مدى مطابقتها للنمط المتوقع.

ويمثل شكل ٤ - ١ مقياساً للقضايا الجنائية التى نظرتها المحكمة العليا فى دورتها لعام ١٩٩٢.

ويوضح الشكل أن القضاة اختلفوا على نحو كبير بشأن مساندتهم للمدعى عليهم جنائياً، من ستيفنز وبلاكمن في الطرف الأقصى من الموقف الليبرالي، إلى رينكويسست في نهاية الطرف المحافظ. وقد جاءت الانقسامات بين القضاة متسقة، فيما يتصل بكل قضية على حدة، مع التوجهات الأيديولوجية لمواقف القضاة عامة. فعلى سبيل المثال، عندما انقسمت المحكمة العليا إلى سبعة أصوات مقابل صوتين لصالح الأصوات المحافظة، خالف ستيفنز وبلاكمن رأي الأغلبية في ست حالات من سبع. كما أن هناك العديد من الاستثناءات للاتساق الأيديولوجي الكامل، وبعض هذه الاستثناءات لافت للنظر. ففي قضية ولاية مينسوتا ضد ديكريسون (١٩٩٢)، لماذا انضم بلاكمن إلى توماس وريנקوست في رأي مخالف للحكم الذي قضى بأن ضبط الشرطة للأدلة تم على نحو مناف للدستور؟ وقد تعكس هذه الانحرافات عن الاتساق الأيديولوجي موقف القاضي تجاه قضية معينة، أو قد تعكس تأثير اعتبارات أخرى لا صلة لها بالتوجهات السياسية. وعلى أي حال، فإن مثل هذه الانحرافات تذكرنا بأن انقسامات الرأي بين القضاة لا تتبع دائماً التوجهات الأيديولوجية.

أنماط الاتفاق: ويكشف تحليل أنماط اتفاق القضاة في الرأي، زاوية أخرى تتعلق بالانقسامات الأيديولوجية بين القضاة. ولكل اثنين من القضاة الذين خدموا في دورتي المحكمة لعام ١٩٩١ و ١٩٩٢، يبين الجدول ٤-٤ متوسط النسبة التي ساندوا فيها الرأي نفسه في خلال دورتين. وبينما يسلط الشكل ٤-١ الأضواء على توزيع الأصوات، فإن الجدول ٤ - ٤ يهتم بالمبادئ، ويعد القضاة الذين أدلوا بصوتهم لصالح النتيجة نفسها، غير أنهم لم يساندوا الرأي نفسه، مختلفين في الرأي.

ويوضح الجدول أن هناك أزواج من القضاة يتفقان سوياً في عدد أكبر من المرات، مقارنة بأزواج آخرين. ولا يثر ذلك الأمر الدهشة، إذ تزيد نسبة الاتفاق بين القضاة الذين تتقارب مواقفهم الأيديولوجية بالنسبة لأحكام المحكمة العليا، فعلى سبيل المثال أيد سكاليا آراء توماس في ست قضايا من سبع، وبلغت نسبة اتفاق زوجين جمعا أربعة من أكثر القضاة محافظة ٧٧٪. كما يسجل الجدول نسباً عالية للاتفاق بين ستيفنز وبلاكمن، وبين القضاة الذين يعتنقون مبادئ أيديولوجية معتدلة. غير أن ستيفنز وبلاكمن اتفقا مع سكاليا في قضيتين من خمس. وعلى الرغم من انخفاض نسبة الاتفاق هذه، فإنها تشير إلى أنه في كثير من الأحيان يتفق أكثر القضاة اختلافاً في الرأي على مساندة نفس التفسيرات القانونية.

غير أنه يجب علينا أن نتوخى الحذر، فلا نرتب نتائج هامة على أنماط الاتفاق العامة. فبادئ ذي بدء، كما يوضح لنا الشكل ٤-١، فإن آراء القضاة لا تنقسم دائماً على نحو متوقع. إذ كثيراً ما تبرز على السطح تحالفات غير متوقعة في القضايا التي يصعب تحديد انتماءات أطرافها تجاه الليبرالية أو المحافظة.

الجدول ٤-٤

متوسط نسب القضايا التي ساند فيها إثنان من القضاة الرأي نفسه
دورتى عام ١٩٩١-١٩٩٢

| القاضى | القضاة | | | | | | |
|-----------|--------|---------|-------|------|-------|-----------|--------|
| | بلاكمن | أوكونور | ساوتر | وايت | كنيدى | رينكويسست | ثيرجود |
| ستيفنز | ٧٤ | ٥٧ | ٥٨ | ٥٨ | ٥٤ | ٤٦ | ٤٣ |
| بلاكمن | ٦١ | ٥٩ | ٦١ | ٦١ | ٥٧ | ٥١ | ٤٧ |
| أوكونور | ٦١ | ٦٩ | ٦٦ | ٦٦ | ٦٨ | ٧٠ | ٦٧ |
| ساوتر | ٦٩ | ٦٩ | ٧١ | ٧١ | ٧٤ | ٦٩ | ٦٧ |
| وايت | ٧١ | ٧١ | ٧١ | ٧١ | ٧١ | ٧٥ | ٦٨ |
| كنيدى | ٧١ | ٧١ | ٧١ | ٧١ | ٧١ | ٧٦ | ٧٢ |
| رينكويسست | ٧١ | ٧١ | ٧١ | ٧١ | ٧١ | ٧٦ | ٧٢ |
| توماس | ٧٤ | ٨١ | ٨١ | ٨١ | ٨١ | ٨١ | ٨١ |
| | ٨٦ | ٨٦ | ٨٦ | ٨٦ | ٨٦ | ٨٦ | ٨٦ |

المصدر: "The Supreme Court, 1991 Term," *Harvard Law Review* 106 (November 1992): 379.

"The Supreme Court, 1992 Term," *Harvard Review* 107 (November 1993): 373.

ملحوظة : تعبر الأرقام عن متوسطات نسب القضايا فى كل دورة من الدورتين، وذلك عند اتفاق اثنين من القضاة على رأى نفسه، وتشمل القضايا التى صدر بشأنها أحكاماً بالإجماع وبدونه.

كما يجدر بنا ألا نفترض أن أنماط الاتفاق تعكس تحالفات مدبرة، أو تمثل تكتلات للقضاة. غير أن ذلك لا يعنى أن القضاة يجهلون وجود أنماط للاتفاق فيما بينهم، بل إن القضاة نوى الاتجاهات المتقاربة يعملون فى بعض الأحيان جنباً إلى جنب، كما كان الحال مع إيرل وارين وويليام برينان فى خلال فترة الستينيات. غير أن الحلفاء الذين يدينون بنفس الاتجاهات الأيديولوجية لا يعملون دائماً جنباً إلى جنب. كما أن القضاة الذين يتفقون فى الرأى، فى كثير من القضايا، قد لا تجمعهم صلات شخصية حميمة. وعندما تنمو التحالفات، فإنها تكون نتاج الاتفاق حول مسائل قضائية وليس العكس. وبعد الاشتراك فى التوجهات وليس العمل المشترك أفضل تفسير لاتجاه بعض القضاة للاتفاق فى آرائهم.

توجهات القضاة والتغير السياسى

إن عملية تغير سياسات المحكمة العليا يصعب تحليلها على نحو منتظم، لأن المسائل التى تبحثها

المحكمة تتسم بالتغير المستمر. فعلى سبيل المثال، فإن انخفاض نسبة الأحكام التي تصدر لصالح دافعي الضرائب، قد تعكس تغيراً في سياسات المحكمة تجاه قوانين الضرائب، أو قد تعكس ببساطة تغييراً في نوعية قضايا الضرائب التي تنظرها المحكمة؛ وليس من السهل دائماً التمييز بين الاحتمالين. ومع ذلك يتضح، في بعض الأحيان، تغير التوجه الجماعي للمحكمة تجاه مجال من مجالات السياسات أو مجموعة من المجالات كالحريات المدنية، على سبيل المثال.

وقد تحدث هذه التغيرات نتيجة للعديد من الأسباب، غير أن أهم أسباب تغير سياسات المحكمة يعود إلى ما سبق ذكره في مناقشة التوجهات السياسية، من تغير توجهات القضاة الجماعية. فقد يغير القضاة آراءهم، أو قد يطرأ تغيير على عضوية المحكمة العليا. ويثبت الواقع العملي أهمية كلا العاملين.

تغيير القضاة لآرائهم: يبدأ القضاة الجدد عملهم بالمحكمة العليا، وهم يؤمنون بقيم أساسية استقرت في نفوسهم. غير أنهم يتعرضون كأعضاء في المحكمة العليا لمؤثرات جديدة، ويواجهون بعض المسائل في صورة جديدة. وينتج عن ذلك استقرار في توجهات القضاة عندما يدلون بأصواتهم، ويحررون آراءهم، غير أن هناك العديد من التغيرات الطفيفة - وفي بعض الأحيان، تكون هذه التغيرات أساسية - فيما يتصل بآرائهم.

فمن المحتمل أن يغير القضاة مواقفهم تجاه مسائل معينة بعد عدة سنوات من العمل بالمحكمة، وعادة ما يحدث ذلك نتيجة لزيادة خبراتهم بالقضايا التي تتناول مثل هذه المسائل. ففي قضية فرمان ضد ولاية جورجيا (١٩٧٢)، خالف هاري بلاكمن حكم المحكمة العليا، الذي قضى بعدم دستورية قوانين الإعدام القائمة آنذاك، وذلك على الرغم من «استيائه وكراهيته لتلك العقوبة». وبعد أربع سنوات، عندما أصدرت المحكمة حكمها بشأن مجموعة جديدة من القوانين التي توقع بموجبها عقوبة الإعدام، كان بلاكمن أحد أربعة قضاة رأوا أن كافة القوانين المعروضة مقبولة من الناحية الدستورية⁽⁶⁶⁾. غير أن بلاكمن اتجه تدريجياً نحو التشكك في قيمة عقوبة الإعدام في الواقع العملي. وفي نهاية المطاف في عام ١٩٩٤، أعلن في أحد آرائه أنه يعتقد أنه قد أخطأ في عامي ١٩٧٢ و ١٩٧٦؛ وشرح وجهة نظره الجديدة كما يلي:

لقد حاولت على مدى عشرين عاماً - بل لقد جاهدت - جنباً إلى جنب مع أغلبية القضاة في هذه المحكمة، أن أقوم بتطوير أحكام جوهرية وإجرائية تؤدي إلى إكساب عقوبة الإعدام ما هو أبعد من صبغة العدل الظاهرية. وأشعر الآن بضرورة يملها على توجهي الفكري، وحسي الأخلاقي، لأعلن ببساطة تراجعى عن موقفى، لما أراه من فشل تجربة عقوبة الإعدام؛ إذ أنني لا أرى أن أستمر في الاستسلام لما تتوهمه المحكمة من أن العدل قد تحقق، والحاجة لمراجعة الأحكام لم يعد لها وجود⁽⁶⁷⁾.

وإذا استثنينا مواقف القضاة من بعض القضايا ذات الطابع الخاص، فإن القضاة يحتفظون بالموقف

الأيدولوجى الأساسى نفسه طوال تاريخهم المهنى. والقضاة الليبراليون من أمثال ثيرجود مارشال يعتنقون المبادئ الليبرالية منذ تعيينهم بالمحكمة العليا، ويظلون ليبراليين على وجه العموم. ويصدق الأمر نفسه عادة على القضاة المحافظين، من أمثال ويليام رينكويست. وعندما يتحول موقف أحد القضاة، بالنسبة لموقف هيئة المحكمة بأكملها، فإن ذلك عادة ما يحدث لأن بعض التعيينات الجديدة قد غيرت من مركز الثقل الأيدولوجى للمحكمة، بينما لا يزال القاضى يحتفظ بأرائه العامة نفسها. ويبدو ذلك واضحاً فى حالة القاضى جون بول ستيفنز، الذى احتل موقعاً فى الطرف الأقصى من الاتجاه الليبرالى للمحكمة، عندما حل قضاة محافظون محل القضاة الأكثر ليبرالية.

ولا يعد التغير المحدود فى موقف القضاة الأيدولوجى أمراً نادر الحدوث، غير أنه قد يكون من الصعب الكشف عن هذا التغير، لأنه تغير محدود. فعلى سبيل المثال، لا يمكننا التأكد ما إذا كانت ساندر داي أوكونور قد مالت إلى الاتجاه الليبرالى.

وتعد حالة القاضى بلاكمن مثلاً لتلك الحالات النادرة نسبياً التى يبدو فيها أن آراء القضاة الأساسية قد تعرضت لتغير جوهري. فقد عين بلاكمن قاضياً بالمحكمة العليا فى عام ١٩٧٣ بعد ترشيح الرئيس نيكسون له، وفى الفترة المبكرة من عمله بالمحكمة اتخذ بلاكمن صف القضاة المحافظين الآخرين، بصفة أساسية، وقد أطلق عليه وعلى كبير القضاة برجر: «توأم مينسوتا»، فقد كانت صداقتهما تعود إلى أيام الصبا فى ولاية مينسوتا. وفى دورة ١٩٧٣، اتفق بلاكمن مع برجر فى الآراء الخاصة بـ ٨٤٪ من الأحكام، ولم يتفق إلا بنسبة ٤٩٪ فقط مع ويليام برينان الليبرالى⁽⁶⁸⁾. غير أن بلاكمن اتجه تدريجياً إلى موقف الوسط فى المحكمة العليا. ومنذ دورة ١٩٨٠، أصبحت معدلات موافقته مع برينان أعلى من معدلات موافقته مع برجر. وفى عام ١٩٨٥، وهى الدورة الأخيرة التى ترأسها برجر، زادت نسبة موافقته مع برينان بنسبة ثلاثين فى المائة، وبحلول أوائل التسعينيات، أصبح بلاكمن أحد أكثر قاضيين ليبراليين بالمحكمة العليا.

وقد تسبب إحلال قضاة محافظين محل قضاة ليبراليين، ضمن أسباب أخرى، فى هذا التحول الذى شهدته المحكمة فى اتجاه الليبرالية. غير أن مواقف بلاكمن أصبحت أكثر ليبرالية على نحو واضح. ويعد تغييره لرايه فيما يتصل بعقوبة الإعدام، مثلاً مثيراً لتغيير أكثر شمولاً. وعلى الرغم من عدم وضوح أسباب ذلك التغير، فإنه يبدو أن تجاريه فى معالجة القضايا التى نظرتها المحكمة، وخاصة قضية رو ضد ويد، التى قام بتحرير رأى المحكمة فيها، كانت عاملاً هاماً. كما يبدو أن بلاكمن أراد أيضاً أن يحافظ على التوازن الأيدولوجى فى المحكمة العليا، فى وقت اتجهت فيه إلى المحافظة⁽⁶⁹⁾.

ولعل تغير آراء القضاة، كمجموعة، فيما يتصل بقضية معينة، أكثر شيوعاً من التحولات الأيدولوجية الفردية. وقد سبقت الإشارة إلى أساليب تأثير الرأى العام على رؤية القضاة لقضية من القضايا فى وقت

معين. وفي بعض الحالات، يمكن للأحداث الخارجية، مثل الحروب والحركات الاجتماعية، أن تؤثر على القضاة تأثيراً كبيراً، الأمر الذي يؤثر على مواقفهم الأساسية تجاه القضايا التي ينظرونها. ويمكن اعتبار مثل هذا التأثير نوعاً خاصاً من التأثير البيئي على المحكمة العليا.

ويتعلق أكثر الأمثلة وضوحاً بالوضع القانوني للمرأة. فقد منحت المحكمة العليا، برئاسة وارين، في خطوة غير مسبقة، مساندتها لمبدأ المساواة بين الجنسين، بموجب القانون. غير أنها لم تهاجم النصوص القانونية التي تعامل الرجل والمرأة على أساس مختلف، وكانت هيئة المحكمة التي رأسها خلف وارين أكثر محافظة في معظم القضايا، ومع ذلك فقد أصدرت سلسلة من الأحكام استهدفت مساندة المساواة القانونية بين الرجل والمرأة. وما يبدو من تغير غير متوقع في موقف هيئة المحكمة، يمكن تفسيره جزئياً على أساس زيادة القضايا التي تعارض سياسة التفرقة بين الجنسين، غير أنه يبدو أن السبب الرئيسي لذلك الموقف هو تأثير حركة تحرير المرأة على آراء القضاة، فيما يتصل بالأدوار الاجتماعية للنساء. وقد اتخذ معظم قضاة المحكمة العليا من المحافظين والمعتدلين مواقف مساندة للمساواة بين الجنسين في السبعينيات، ما كان لبعض القضاة الليبراليين أن يتخذوها في الستينيات. ويوضح هذا المثال احتمال وقوع تغيرات هامة في الآراء الجماعية للقضاة في قضايا السياسات.

التغير في عضوية المحكمة: وعلى الرغم من أن تحول مواقف القضاة العاملين يمكن أن يتسبب في تغيرات سياسية كبرى بالمحكمة، فإن مثل هذه التغيرات، في كثير من الأحيان، تنتج عن التعيينات الجديدة بالمحكمة. وربما كان تغير عضوية المحكمة أهم مصدر للتغيرات السياسية بالمحكمة. وبالفعل فإن أهمية التعيينات تتضح من خلال العرض السابق: فإذا اعتبرنا أن سياسات المحكمة العليا هي نتاج لتوجهات القضاة أنفسهم إلى حد بعيد، وإذا نظرنا إلى هذه التوجهات بوصفها توجهات ثابتة، فإن تغير هذه السياسات سيتم بسهولة، عن طريق إحلال قاضٍ يعتنق توجهات سياسية مغايرة محل القاضي الذي يترك منصبه بالمحكمة.

ويوضح سياسات المحكمة تجاه الحريات المدنية منذ الخمسينيات ما لتغير العضوية من أهمية. ويوضح الجدول ٤ - ٥ نسب الأحكام الصادرة لصالح الأطراف التي تقدمت بدعاوى خاصة بالحريات المدنية خلال الفترة من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٧٢، وهي فترة شهدت مجموعات متباينة من القضاة في المحكمة العليا. ونظراً لأن تغير محتوى قضايا الحريات المدنية يمكن ألا يقدم صورة صحيحة لهذه النسب، فإن الجدول يوضح أيضاً ضبطاً تعديلياً على أساس محتوى القضايا فيما يتصل بمساندة الحريات المدنية على أساس أسلوب إحصائي.

وقد كانت الفترة المبكرة من تاريخ المحكمة العليا، تحت رئاسة وارين، تتسم بالانقسام الدقيق بين

الجدول ٤-٥

نسب الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا لصالح الأطراف في قضايا الحريات المدنية والتغير في عضوية المحكمة خلال دورتها من ١٩٥٨ إلى ١٩٩٢

| نسب الأحكام الموائية للحريات المدنية | القضاة الجدد (الرؤساء الذين رشحوهم) | | |
|--------------------------------------|-------------------------------------|------------------------------|---|
| نورات المحكمة | النسب الفعلية | النسب المعدلة ^(١) | والقضاة الذين تركوا المحكمة |
| ١٩٦١ - ١٩٨٥ | ٥٧,٨ | ٥٧,٨ | |
| ١٩٦٨ - ١٩٦٢ | ٧٤,١ | ٧٨,٩ | القضاة الجدد: وايت، جولدبرج (كنيدي)، فورتاس، مارشال (جونسون) القضاة الذين تركوا المحكمة: ويتيكر، فرانكفورت، جولدبرج، كلارك |
| ١٩٧٥ - ١٩٦٩ (ب) | ٤٨,٨ | ٥٩,٤ | القضاة الجدد: بروجر، بلاكمين، باول، رينكويس (نيكسون). القضاة الذين تركوا المحكمة: وارين، فورتاس، بلاك، هارلان. |
| ١٩٨٠ - ١٩٧٥ (ب) | ٣٩,١ | ٥١,٨ | القضاة الجدد: ستيفنز (فورد). القضاة الذين تركوا المحكمة: بوجلاس |
| ١٩٨٥ - ١٩٨١ | ٣٧,٢ | ٥٠,٤ | القضاة الجدد: أوكونور (ريجان) القضاة الذين تركوا المحكمة: ستيفارت |
| ١٩٨٩ - ١٩٨٦ | ٤١,٧ | ٤٩,٥ | القضاة الجدد: سكاليا، كنيدى (ريجان) القضاة الذين تركوا المحكمة: بروجر ، بول |
| ١٩٩٢ - ١٩٩٠ | ٤٠,١ | ٣٨,٢ | القضاة الجدد: ساوتر، توماس (بوش) القضاة الذين تركوا المحكمة: برينان، مارشال |

(أ) وضعت النسب المعدلة على أساس أسلوب إحصائي لضبط التغيرات في محتوى قضايا الحريات المدنية التي أصدرت المحكمة العليا بشأنها أحكاماً، وقد قدم لورانس باوم وصفاً لهذا الأسلوب في "Measuring Policy Change U.S. Supreme Court," *American Political Review* 82 (September 1988): 905- 912.

(ب) تشمل الفترة من ١٩٦٩ إلى ١٩٧٥ جانباً من دورة ١٩٧٥ التي شارك فيها ويليام بوجلاس في المحكمة العليا، وتشمل الفترة من ١٩٧٥ إلى ١٩٨٠ جانباً من الدورة التي شارك فيها جون بول ستيفنز في المحكمة العليا.

الليبراليين والمحافظين. فمُنذ عام ١٩٥٨ حتى عام ١٩٦١، كان هناك انقساماً ثابتاً نسبياً بين الكتلة الليبرالية المكونة من أربعة من القضاة وكتلة القضاة الذين تراوحت مواقفهم ما بين الاعتدال والمحافظ، والمكونة من خمسة قضاة. وقد اتسمت أحكام المحكمة العليا بدرجة كبيرة من الليبرالية بمقاييس العشرينيات والثلاثينيات، غير أن الجدول يوضح أن الأطراف الذين تقدموا بدعاوهم في مجال الحريات المدنية، لم يحصلوا على حكم لصالحهم إلا فيما يزيد بقليل عن نصف الدعاوى التي تقدموا بها ما بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦١.

وقد أوجدت تعيينات الرئيس كينيدي في عام ١٩٦٢، أغلبية ليبرالية بالمحكمة العليا. وقد أشار أحد كتبة المحكمة إلى ذلك الأمر في بورة عام ١٩٦٢، بقوله إن تلك التعيينات كانت «نقطة تحول في التاريخ الحديث للمحكمة العليا»⁽⁷⁰⁾. وقد حافظت تعيينات جونسون، في أواخر ذلك العقد، على هذه الأغلبية. وقد كانت الفترة ما بين عامي ١٩٦٢ و١٩٦٨ أكثر الفترات ليبرالية في تاريخ المحكمة العليا. فقد أرست المحكمة العليا القواعد لمواقف ليبرالية، على نحو واضح، في مجالات متنوعة من السياسات، وازدادت نسبة الأحكام الصادرة لصالح قضايا الحريات المدنية على نحو كبير.

وفي ما بين عامي ١٩٦٩ و١٩٩٢، قام الرؤساء الجمهوريون وحدهم بتعيين قضاة المحكمة العليا، وسعى الرؤساء جميعهم، عدا فورد، لاستخدام التعيينات لدفع المحكمة العليا نحو الاتجاه المحافظ. وقد نتج عن ذلك أن ضمت المحكمة العليا مجموعة أكثر محافظة من القضاة. غير أن تأثير ذلك التغيير في عضوية المحكمة العليا على سياساتها تجاه الحريات المدنية لا يتسم بالوضوح تماماً. فقد التزمت المحكمة ببعض سياساتها في أثناء فترة رئاسة وارن، بل وصار لها توجهات ليبرالية جديدة في بعض القضايا، مثل حقوق المرأة. غير أن المحكمة العليا، تحت رئاسة برجر، كانت بصفة عامة أقل تأييداً للحريات المدنية، مقارنة بفترة الستينيات. كما اتجهت المحكمة العليا، تحت رئاسة رينكويست، اتجاهاً متزايداً لاتخاذ مواقف محافظة في بعض القضايا الأساسية المتصلة بالمبادئ. وكما يوضح الجدول ٤-٥ فإن التعيينات المتتالية من عام ١٩٦٩ إلى عام ١٩٧٥، تبعها نقص كبير في نسبة الأحكام الصادرة لصالح الحريات المدنية، وإذا ما أخذنا في اعتبارنا تغير محتوى القضايا، فإن انخفاضاً كبيراً آخر في مجال مساندة الحقوق المدنية قد صار أمراً واقعاً، بعد أن حل دافيد ساوتر وكلارنس توماس محل اثنين من كبار القضاة الليبراليين في أوائل التسعينيات.

ويدعونا عدم حدوث تحول كبير في سياسات المحكمة العليا في السبعينيات والثمانينيات، إلى الحذر من المبالغة في تقدير تغير عضوية المحكمة. غير أن التطور الذي طرأ على سياسات المحكمة جدير بالملاحظة. فهو يدل على أن التعيينات هي الآلية الأكثر أهمية في تغيير سياسات المحكمة العليا، كما يشير

ذلك التطور إلى أن التغيرات المستقبلية في سياسات المحكمة ستكون انعكاساً للتعيينات الجديدة بها. فإذا أحل الرئيس كلينتون قضاة ليبراليين محل عدد من القضاة المحافظين، على سبيل المثال، فإن النتيجة المحتملة ستكون تحولاً كاملاً عن الموقف المحافظ للمحكمة العليا.

قيم ودور المحكمة العليا وأعضاؤها:

ولا تعد التوجهات السياسية النوع الوحيد من القيم التي قد تؤثر على أحكام المحكمة العليا. فإن اختيارات القضاة أيضاً قد تتأثر بقيم ودور المحكمة العليا وأعضائها وأرائهم عن المسلك المناسب للمحكمة العليا وأعضائها، وذلك لأن تصور أعضاء أية مؤسسة، سواء أكانت محكمة أو مجلس تشريعي، لأسلوب أداء المهام، تنظم أعمال المؤسسة، وتؤثر على الأحكام في مجال السياسات.

ويمكن لعدد متنوع من قيم ودور المحكمة العليا وأعضائها، أن تؤثر على مسلكهم؛ فيمكن لأرائهم الخاصة بأفضلية صدور أحكام بإجماع الآراء، أن تؤثر على مدى مخالفتهم للأحكام التي تصدرها المحكمة العليا. وقد تحدد أراؤهم حول شرعية ممارسة الضغوط على الزملاء في مجال إصدار الأحكام، نتائج بعض القضايا. غير أن أكثر هذه القيم أهمية يتعلق بما يضعه القضاة في اعتبارهم عند توصلهم إلى الأحكام والحاجة إلى الدور القضائي النشط.

ومن الواضح أن عدة عوامل متباينة تساهم في تشكيل الأصوات التي يدلي بها القضاة، والآراء التي يحررونها من عدة نواح أساسية. وتعتمد الأهمية النسبية لهذه العوامل جزئياً على ما يعتقد القضاة أنه واجبهم. إذ يلتزم القضاة بصفة خاصة بالحفاظ على التوازن بين توجهاتهم السياسية القوية في العديد من القضايا، وما يتوقع منهم من إصدار أحكام على أساس تقديم تفسيرات دقيقة للقانون. ويمكن للقضاة الحفاظ على هذا التوازن بأساليب مختلفة. وعندما سئل القاضي هوجو بلاك، ذات مرة، عن رؤيته لمهمته الأساسية «لمعت عيناه، ولوح بيده اليمنى، وأجاب بحماس لا يشوبه أي تردد 'أن أحقق العدل'»⁽⁷¹⁾. ولكن عندما طالب أحد أصدقاء أوليفر ونديل هولز صديقه أن «يحقق العدالة»، أجاب: «إن ذلك ليس من شأنى، فمهمتى هي ممارسة وظيفتى وفقاً لقواعدها»⁽⁷²⁾. وربما تبسط هذه العبارات آراء بلاك وهولز، غير أنها تشير إلى الخلافات التي قد توجد بين القضاة عند محاولتهم الموازنة بين الاعتبارات القانونية والسياسية، ومع ذلك لا تتسم هذه الخلافات بالحدة، كما يبدو في بعض الأحيان. وعلى سبيل المثال، نجد أن بعض القضاة يبدو أكثر استعداداً، في وقت من الأوقات، لنقض الأحكام السابقة للمحكمة العليا، غير أن مواقفهم تجاه الأحكام السابقة في حد ذاتها، تعد أقل أهمية من مواقفهم تجاه السياسات التي تجسدها هذه الأحكام السابقة بالذات. وفي الستينيات، نقضت المحكمة أحكاماً محافظة سابقة في مجال الحريات المدنية

فى اثنتين وثلاثين قضية، غير أنها لم تنقض إلا حكماً ليبراليا واحداً سابقاً. ومن ناحية أخرى، نقضت المحكمة فى الثمانينيات عشرة أحكام ليبرالية سابقة، وحكمين سابقين يتسمان بالمحافظة، فى مجال الحريات المدنية⁽⁷³⁾. وبطبيعة الحال، فقد كان المحافظون فى الستينيات، والليبراليون فى الثمانينيات، هم الأكثر التزاماً بأحكام المحكمة العليا السابقة.

ويعد العنصر الجوهرى للنشاط القضائى، هو إجراء تغييرات سياسية هامة؛ غير أن القضاة كثيراً ما يؤكدون قيمة التحفظ القضائى، وتجنب الألوان النشطة، لما توحى به من عدم الشرعية. لكن آراء القضاة لم تتفق جميعها حول هذا الرأى؛ فبعض القضاة، مثل ويليام برينان، دافعوا دفاعاً قوياً عن النشاط القضائى. وكثيراً ما يصنف مراقبو المحكمة العليا بعض القضاة على أساس أنهم قضاة نشطون، بينما يصنف آخرون على أساس ميلهم للتحفظ. ومع ذلك، فإننا نجد أن تاريخ المحكمة العليا يلقى الضوء على أنوار نشطة قامت بها. ففى خلال العشرينيات وأوائل الثلاثينيات، نقضت المحكمة العليا قوانين وضعتها الحكومة لتنظيم الأعمال التجارية. وكان القضاة المحافظون أكثر استعداداً لنقض هذه القوانين، بينما طالب القضاة الليبراليون بالمحكمة العليا وخارجها بممارسة التحفظ القضائى. وعلى الرغم من ذلك، فقد قامت المحكمة العليا، منذ الأربعينيات، بنقض القوانين التى تتعارض مع الحريات المدنية، فى المقام الأول. وكان الليبراليون هم الأكثر استعداداً للعمل على إلغاء هذه القوانين، بينما كان المحافظون ينادون بالتحفظ القضائى. ويشير هذا العرض التاريخى إلى أن المواقف المتصلة بنشاط أعضاء المحكمة، أو ميلهم للتحفظ؛ قد استخدمت بشكل رئيسى لتبرير اختيارات سياسية، وليس لتحديد هذه الاختيارات فى حد ذاتها.

غير أن هذا لا يعنى أن آراء القضاة عن النشاط القضائى، أو أى قيم أخرى متصلة بقيم ودور المحكمة العليا وأعضائها، ليس لها تأثير عليهم. فلاشك أن مثل هذه القيم تساهم فى تشكيل السبل التى يتصور القضاة من خلالها واجباتهم. ولكن يبدو أن تصور القضاة لما تمثله السياسة العامة السليمة يكون له أثر أساسى أكبر على اختياراتهم.

التفاعل بين أعضاء الجماعة

هيئة شبه جماعية

إذا ما تتبعنا الدراسات التاريخية للمحكمة العليا، فإننا نجد أن أكثر الأحداث أهمية تتعلق بالتفاعل بين القضاة فى القضايا الكبرى. فعلى سبيل المثال، قام رئيس القضاة إيرل وارين، فى بداية عهده برئاسة المحكمة العليا، بما أطلق عليها دوجلاس «عملية دبلوماسية بارعة»، حوالت الانقسام الحاد بين أعضاء

المحكمة فيما يتصل بقضية براون ضد مجلس التعليم ١٩٥٤، إلى إجماع في الحكم الصادر بشأنها⁽⁷⁴⁾. كما أننا نجد أن القضاة قد تباروا على مدى عدة أشهر للتأثير على نتيجة الحكم في قضية رو ضد ويد (١٩٧٣)⁽⁷⁵⁾.

غير أن القضاة والمقربين لهم، كثيراً ما يقدمون صورة مختلفة تمام الاختلاف للمحكمة العليا، فيصورون قضاة المحكمة العليا وهم يعملون بمعزل عن بعضهم البعض، ويتخذون قراراتهم منفصلين. وقد أشار أحد دارسى القانون، وكان قد شغل وظيفة كاتب بالمحكمة العليا، إلى ذلك الأمر بقوله:

إن لدينا في واقع الأمر تسع محاكم منفصلة. وينفصل كل قاض عن زملائه، بل وينعزل عنهم. ولا يتعامل القضاة مع بعضهم البعض إلا في اجتماعات تتسم بالرسومية الشديدة. وهم يدلون بأصواتهم حسبما يرون، ثم يعودون إلى عزلتهم في مكاتبهم مرة أخرى⁽⁷⁶⁾.

وعلى الرغم مما يبدو من تناقض هاتين الصورتين، فإن كليهما يتسم بالدقة. فهما يصوران وجهين مختلفين للواقع نفسه. فمن إحدى النواحي، نجد أن هناك شروط عديدة تحد من تفاعل القضاة، وتؤثر عليهم. وأهم هذه العوامل هو عبء العمل الذي تتحمله المحكمة العليا. فالمناقشات التي تدور في الاجتماعات ينبغي أن تختصر. وفي كثير من الأحيان، لا يتسع وقت القضاة لتبادل الآراء خلال عملية تحرير الآراء وتجميعها. ويقال «إن دافيد ساوتر اعتاد على زيارة زملائه في مكاتبهم، زيارات ودية لممارسة الضغوط المهذبة، لكسبهم لصفه»⁽⁷⁷⁾، غير أن قليلين من القضاة يقومون بهذا العمل على نحو منتظم. وهناك عوامل أخرى لا تساعد على تفاعل القضاة وجهاً لوجه، إذ يتبع كل قاض مجموعة من الموظفين يناقش معهم القضايا، كما أن التطور التكنولوجي قد سهل مهمة اتصال القضاة بعضهم ببعض عن طريق الكتابة⁽⁷⁸⁾. غير أن ضيق الوقت، ربما كان العامل الرئيسي لعزلة القضاة.

كما يحد من قدرة القضاة على التأثير على بعضهم البعض، تمسكهم بأرائهم في قضايا عديدة. فعندما يطبق القضاة مواقفهم العامة على قضية بعينها، فإن حكمهم في هذه القضية قد يكون من الثبات بحيث لا يمكن لزملائهم أن يزعجواهم عنه. وفيما يتصل بتحضير القضاة لأرائهم، يشير كبير القضاة رينكويسست إلى أنه عندما «يجتمع القضاة حول طاولة الاجتماع يوم الجمعة لإصدار حكم في قضية هامة، تتصل بمسائل دستورية ناقشوها من قبل، وكتبوا عنها، فإن النتيجة قد تكون تحصيل حاصل»⁽⁷⁹⁾.

ومن ناحية أخرى، فإن هناك مجال للتفاعل بين القضاة بما يسمح بالتأثير على أحكام المحكمة العليا. فبغض النظر عن عزلة القضاة الكبيرة بعضهم عن بعض، فإن هناك من الحوافز ما يشجع القضاة على التفاعل والعمل سوياً لإصدار الأحكام. فهناك الهدف المشترك للحصول على موافقة الأغلبية على رأى من

الآراء، والرغبة العامة في الحصول على أكبر عدد من الأصوات، في كل قضية من القضايا، الأمر الذي يتطلب تفاعل القضاة بعضهم مع بعض. وعلى مستوى آخر، فإن القضاة الذين يعتقدون آراء ثابتة فيما يتصل ببعض القضايا، كثيراً ما يحاولون أن يحثوا زملائهم على قبول وجهات نظرهم. وحتى القضاة الذين يعتقدون هذه الآراء الثابتة في إحدى القضايا، قد يستجيبون لزملائهم فيما يتصل بالنتيجة النهائية والمسائل المبدئية في قضايا معينة.

وبالفعل، فإن التفاعل بين أعضاء الجماعة يفسر جانباً كبيراً مما يسميه ج. وودفورد هوارد «مرونة الاختيار القضائي»⁽⁸⁰⁾. أى التحول في أصوات القضاة والأحكام الجماعية، بعد التوصل إلى أحكام مؤقتة في الاجتماعات. وقد وجد سول برنر أنه فيما بين عامي ١٩٥٦ و١٩٦٧، تحولت ١٠٪ من الأصوات الفردية للقضاة من جانب إلى آخر في الفترة ما بين اجتماع القضاة وإعلان المحكمة العليا لحكمها، كما أن تحولاً واحداً على الأقل قد تم في حوالي نصف عدد القضايا. وقد أدى التحول في أصوات القضاة إلى زيادة حجم الأغلبية الأصلية في الاتجاه نحو إجماع الآراء. غير أن مجموعة القضاة التي كانت تمثل الأقلية في بادئ الأمر، وذلك في خمس وثمانين قضية نظرت خلال تلك الفترة (حوالي ٩٪ من إجمالي القضايا) تحولت إلى أغلبية، كنتيجة للتحول في الأصوات، أو تحول القضاة ما بين المشاركة في التصويت وعدم المشاركة فيه⁽⁸¹⁾. وعندما لا يطرأ تغيير على نتيجة القضايا بالنسبة للمتقاضين، فإن التفاعل بين القضاة، ينتج عنه في بعض الأحيان تغيرات هامة في المبادئ القانونية التي تعلنها المحكمة⁽⁸²⁾.

ويمكننا القول إن أسلوب العمل الجماعي بالمحكمة العليا، يؤثر على أحكامها، على نحو أدق وأشمل من تغيير القضاة لمواقفهم في كل قضية على حدة. وينتج عن التفاعل ما بين القضاة نمطاً عاماً من التأثيرات داخل المحكمة العليا، وتتأثر قدرة المحكمة في التوصل إلى إجماع على مدى الخلاف بين الأعضاء. وكلا هذين العاملين يستحق الدراسة.

أنماط التأثير

انضم فيليكس فرانكفورت وويليام أ. بوجلاس كلاهما للمحكمة العليا في عام ١٩٣٩. وقد كان فرانكفورت أستاذاً للقانون بجامعة هارفارد، وقد عرف بأنه أشهر علماء القانون في الولايات المتحدة. أما بوجلاس الذي كان يعمل أستاذاً بجامعة كولومبيا وبييل، فقد ذاع صيته لما اتسم به من براعة فائقة. وقد اتسع المجال لهما للعمل لفترة طويلة بالمحكمة العليا – فقد ظل فرانكفورت قاضياً بالمحكمة العليا على مدى اثنين وعشرين عاماً، وسجل بوجلاس زمناً قياسيماً إذ ظل قاضياً بالمحكمة العليا لمدة ستة وثلاثين عاماً. وقد

ورد ذكر القاضيين فى قوائم أعظم القضاة، ومع ذلك فلم يمارس أى منهما تأثيراً كبيراً على زملائه بالمحكمة العليا.

أما ويليام برينان، فقد أتم دراسته القانونية بجامعة هارفارد، حيث تخرج بدون الحصول على تقديرات مرتفعة. ويشير كاتب سيرته إلى أنه «متوسط الذكاء على نحو تسهل ملاحظته»⁽⁸³⁾. وعندما عين برينان قاضياً بالمحكمة العليا فى عام ١٩٥٦ اشتهر بالكفاءة، ولكنه لم ينظر إليه كمفكر قانونى له وزنه. ومع ذلك، فخلال الفترة التى عمل بها بالمحكمة، والتى امتدت إلى أربعة وثلاثين عاماً، ربما كان أكثر القضاة تأثيراً على زملائه - وربما كان أكثر تأثيراً من رؤساء المحكمة، الذين توالوا على رئاستها، فى أثناء فترة عمله بها. وإذا نظرنا من هذه الزاوية على الأقل، فإن برينان يعد أكثر نجاحاً من فرانكفورتر أو دوجلاس. فكيف يمكننا تفسير هذا الأمر.

ويتسم أفضل تفسير لحالة دوجلاس بالبساطة، فلم يكن دوجلاس مهتماً بممارسة أى تأثير على زملائه. فبعكس بعض القضاة الآخرين، الذين كان يطلق عليهم «المبشرون»⁽⁸⁴⁾، كان برينان يفضل أن يحتفظ بأرائه لنفسه. وقد أشار أحد زملائه، فى قول يشوبه المبالغة، إلى أن «بيل دوجلاس يشعر بالحرج إذا ما اتفق معه أحد القضاة»⁽⁸⁵⁾.

وتعد حالة فرانكفورتر أكثر تعقيداً. فقد انضم إلى المحكمة العليا وهو يتوقع أن يلعب دوراً قيادياً كبيراً، وكان واحداً مما وصفهم دوجلاس بـ «المبشرين». غير أن جهوده فى ذلك المجال لم تؤت ثمارها بسبب ضعف قدرته على التواصل مع القضاة الآخرين. وقد صرح القاضى بوتر ستيرورات أن فرانكفورتر قد «حاول التقرب إليه»، غير أن «فيلكس كان يفتقد إلى اللباقة والحدق على نحو أفسد مهمته»⁽⁸⁶⁾. أضف إلى ذلك، أن عجرفة فرانكفورتر دفعته لإلقاء المحاضرات على زملائه وللتعبير الساخر على الآراء التى يخالفها. وقد أدى موقفه ذلك إلى تباعد أعضاء المحكمة عنه، الأمر الذى ترك أثراً لا مفر منه على تأثير فرانكفورتر داخل المحكمة العليا.

وقد اتسمت جهود برينان فى التأثير على أعضاء المحكمة بنجاح أكبر. فعند ما كان يعمل تحت رئاسة وارين، عمل جنباً إلى جنب معه، وساهم فى تكوين أغلبية ليبرالية تستهدف التوسع فى الحريات المدنية. وفى فترة رئاسة كل من برجر وريנקويست، ساهم برينان بقدر كبير فى تشكيل أحكام المحكمة، الأمر الذى حد من تحولها للاتجاه المحافظ. وعلى عكس دوجلاس، فقد كان برينان يرغب فى كسب مساندة الأغلبية لمواقفه، وكان يعمل بجد ليحصل على هذه المساندة. وقد لعب برينان دور السياسى داخل المحكمة العليا بدرجة تفوق معظم القضاة⁽⁸⁷⁾. وقد تميز أدائه لهذا الدور بمزية أسلوبه الخاص، الذى اتسم بدرجة من الود لم تتوافر لفرانكفورتر. ويقول أحد المراقبين «الكل يحبونه حتى هؤلاء الذين يعارضونه بشدة، على

أساس مبدئي»⁽⁸⁸⁾. كما كان برينان يتميز بحسن الإدراك لما يتصل بأسلوب كسب الأغلبية؛ وقد أشار أحد المعلقين إلى أنه «يمكنه الحكم على زملائه بدقة وفهم ما يمكن عمله»⁽⁸⁹⁾. وقد عبر ثيرجود مارشال عن رأيه في برينان بقوله «إن برينان لا يجارى فى قدرته على الإقناع»⁽⁹⁰⁾.

ويصعب تقدير ما للقضاة من تأثير على بعضهم البعض فى التسعينيات، لأن المعلومات عن الحياة الجماعية للمحكمة غالباً ما يتطلب مرور فترة من الزمن حتى تتضح. ويبدو أن جون بول ستيفنز هو أبرز القضاة فى هذا المجال. وقد أشار أحد المراقبين أن ستيفنز، مثله مثل بوجلاس، «لا يجد صعوبة فى كسب أعضاء المحكمة الآخرين إلى صفه»⁽⁹¹⁾. لأن ستيفنز كثيراً ما يحرر الآراء بنفسه، بدلا من الاشتراك مع زملائه، فقد وصف بأنه «فارس المحكمة العليا الوحيد»⁽⁹²⁾.

ويصلح موقف القاضى أنتونين سكاليا مثلاً لصعوبة تحديد ما للقضاة من تأثير على بعضهم البعض بالنسبة للمراقبين من خارج المحكمة⁽⁹³⁾. وقد أظهر سكاليا مهارة فذة فى التحليل القانونى، غير أن سيطرته على الحجج الشفوية لعدة سنوات يبدو أنها أزجت القضاة الآخرين، وكثيراً ما حرر سكاليا آراء شديدة اللهجة يسخر فيها من آراء القضاة الآخرين. ومثال ذلك هجومه على الرأى المشترك للقضاة أوكونور وكينيدى وساوتر فى قضية تنظيم الأسرة ضد كيسى (١٩٩٢)؛ وفى فترة لا تتجاوز الأسبوعين من إصداره لهذا الرأى، احتوت آراء سكاليا الأخرى على هجمات ضد آراء ساوتر وستيفنز وكينيدى وأوكونور وبلاكمن⁽⁹⁴⁾. ويحتمل أن يكون سكاليا قد تسبب بأسلوبه هذا فى حدوث تباعد بينه وبين زملائه.

غير أن سكاليا يتسم بشخصية اجتماعية، ويرتبط بعلاقات حميمة مع زملائه. كما أنه من الواضح أن قدراته الذهنية تتيح له ممارسة التأثير على زملائه. فعلى سبيل المثال، فقد تمكن من كسب تأييد زملائه لموقفه الذى يدعو ألا تلقى المحكمة العليا اهتماماً بالتاريخ التشريعى عند تفسيرها للقوانين. ويرى القاضى الفيدرالى ألكس كورنيسكى، أن سكاليا «يضع شروط المناقشة» فيما يتصل بالمسائل التى تنظرها المحكمة العليا، وأنه يرسى قواعد التأثير على تطور القوانين على المدى الطويل⁽⁹⁵⁾. وهكذا فإننا نجد أن درجة التأثير الفعلى لسكاليا على زملائه ليست واضحة تمام الموضوع.

ويشير ما سبق إلى أن القضاة يختلفون إلى درجة بعيدة فى تأثيرهم على الأحكام الجماعية الصادرة عن المحكمة العليا. غير أننا لا ينبغي أن نبالغ فى تقدير حجم هذه الخلافات. فمن إحدى الزاويا، لا يمكن لقاض واحد أن يسيطر على القضاة نوى الآراء الثابتة؛ ولذلك فإن أكثر القضاة تأثيراً لا يحقق نجاحاً معظم الوقت، تحت مثل هذه الظروف الصعبة. وقد كان جون مارشال هارلان، الذى شغل منصب القضاء بالمحكمة العليا. من عام ١٩٥٥ إلى عام ١٩٧١، محبوباً من زملائه، وموضع احترامهم، لما تميز به من مهارات قانونية. غير أن هارلان كان قاضياً محافظاً فى محكمة تتجه اتجاهاً مطرداً نحو الليبرالية. وقد وجد نفسه،

فى نهاية المطاف، فى جانب الأقلية فيما يتصل بعدد كبير من القضايا⁽⁹⁶⁾. وقد حظى برينان بقدر كبير من النجاح فى عمله بالمحكمة العليا، نظراً لاتجاهها إلى المحافظة فى السبعينيات والثمانينيات، غير أنه بدأ يخسر معركة تلو الأخرى، عندما تسببت التعيينات الجديدة فى تباعد آراء هيئة المحكمة عن آرائه.

أضف إلى ذلك، أن السلطة التى يتمتع بها كل قاض على حدة، تعتمد ببساطة على سيطرته على صوت واحد من تسعة أصوات. وبغض النظر عما يفتقده القاضى من مهارة أو شعبية، فإنه لا يزال لصوته تأثير فى الإقرار أو النقص، وفى مساندة أحد الآراء أو الرأى الآخر. والقاضى الذى يحتل الوسط الأيديولوجى للمحكمة، يسيطر على درجة أكبر من السلطة، لأن كثيراً ما يكون صوته ذا قيمة أساسية. أما القاضى الذى يعين، فى فترة تكون المحكمة فيها منقسمة انقساماً دقيقاً، فمن المحتمل أن يتقرب إليه القضاة المتنافسون، بغض النظر عن آرائهم فى الوافدين الجدد⁽⁹⁷⁾.

رئيس القضاة

رئيس القضاة هو الرئيس الرسمى للمحكمة العليا، غير أن هناك حدود هامة تحد من قدرته على التأثير على هيئة المحكمة. ويتمثل أحد هذه الحدود فى الأعباء المتزايدة لواجباته الإدارية، الأمر الذى لا يتيح له الوقت الكافى لدراسة القضايا. بل إن رئيس القضاة يواجه مشكلة أساسية، تتمثل فى صعوبة قيادة زملائه الذين يقاومون سيطرته على نحو كبير. وقد عبر عن ذلك رئيس القضاة رينكويسست بقوله: إن رئيس القضاة «لا يترأس اجتماعاً مكوناً من ثمانية من الرؤوسين الذين يمكن أن يخضعوا لتوجيهاته، وإنما ثمانية من الزملاء، الذين يشغلون مناصبهم على الأساس نفسه الذى شغل به منصبه، فلا تنتهى فترة خدمتهم بالمحكمة عند سن معينة، طالما التزموا بحسن المسلك، كما يتميز كل منهم بالاستقلال التام. وأقصى ما يمكن لرئيس القضاة أن يفعله هو أن يحاول إقناعهم أو تملقهم»⁽⁹⁸⁾. غير أن رئيس القضاة يتمتع بسلطات رسمية واسعة داخل المحكمة العليا، وهى سلطات توفر له إمكانيات هامة لممارسة زعامته.

سلطات رئيس القضاة: يعد أهم مصدر لسلطة رئيس القضاة، الدور الذى يلعبه فى رئاسة الاجتماعات والمرافعات فى المحكمة العليا. فمن هذا المنطق يمكن له أن يوجه المناقشات وأن يحدد الخيارات، الأمر الذى يساعد على تشكيل نتيجة المناقشات. وعلى درجة أكبر من الأهمية، فإن رئيس القضاة عادة ما يكون أول المتحدثين عند مناقشة القضايا فى الاجتماعات.

كما يلعب رئيس القضاة دوراً هاماً فى إعداد قائمة المناقشة، وهى القائمة التى تحوى التماسات نظر القضايا التى ستدرسها المحكمة على نحو كامل. ويقوم رئيس القضاة بمعاونة كتبة المحكمة بإعداد النسخة المبدئية لقائمة المناقشة. وتمنح هذه المهمة رئيس القضاة الدور الأكبر فى تحديد القضايا التى تنحى جانبا،

دون الحاجة إلى الرجوع لرأى بقية القضاة.

تكليف القضاة بتحرير الآراء: وتستحق سلطة رئيس القضاة بشأن تكليف القضاة بتحرير آراء المحكمة دراسة مفصلة. فقد جرت العادة أن يكلف رئيس القضاة زملاءه بتحرير آراء المحكمة، إذا كان رئيس القضاة أحد الذين أدلوا بصوتهم في صف الأغلبية. (وفي الحالات الأخرى، يقوم أقدم القضاة من بين الأغلبية، بتكليف من يحرر رأى المحكمة). ونتيجة لذلك، فإن رئيس القضاة يقوم بمهمة تكليف العدد الأكبر من القضاة⁽⁹⁹⁾.

وعادة ما يعهد رئيس القضاة بعدد متساو من الآراء لكل قاض، الأمر الذى يساعد على توزيع عبء العمل، ويساهم فى الحفاظ على الروح المعنوية للقضاة. كما أن رئيس القضاة يلجأ لعدة معايير عند تكليفه القضاة بتحرير الآراء، أخذاً فى الاعتبار الشرط السابق. وتؤثر أغلب هذه المعايير فى أحكام المحكمة وآرائها.

وعلى نحو مباشر، فإن السياسة التى تعلنها المحكمة العليا قد تعتمد جزئياً على القاضى الذى يحرر الآراء. ولهذا السبب، فإن رئيس القضاة يفضل أن يقوم هو بنفسه، أو أحد حلفائه الأيديولوجيين، بتحرير الآراء للقضايا الهامة؛ بينما يتلقى القضاة، الذين تباعد مواقفهم الأيديولوجية ما بينهم وبين رئيس القضاة، مهمة تحرير الآراء فى القضايا التى يعدها رئيس القضاة أقل أهمية. ولذلك فإن ويليام رينكويست غالباً ما يتولى بنفسه تحرير الآراء فى القضايا الكبرى، أو يعهد بهذه المهمة لزملائه من القضاة المحافظين أكثر مما يعهد بها إلى القضاة الأكثر ليبرالية.

أضف إلى ذلك، أن اختيار محرر الرأى قد يساهم فى تحديد ما إذا كانت الأغلبية الأصلية ستظل محتفظة بعددها. ويشير أحد المراقبين إلى أنه عندما تتسم الأغلبية المبدئية بعدم الثبات، فإن «رينكويست عادة ما يعهد بتحرير الرأى لأقل أعضاء الأغلبية ثباتاً، أو يحرر رأى المحكمة بنفسه، بحيث يعكس آراء الحليف المتردد»⁽¹⁰⁰⁾.

وعلى مستوى مختلف، فإن سلطة رئيس القضاة فى تكليف القضاة بتحرير الآراء تسمح له بمكافأة زملائه ومعاقبتهم، وهى بذلك تمثل درجة أعلى من التأثير عليهم. ويبدو أن رئيس القضاة برجر قد لجأ لاستخدام هذه الفرصة على نحو منتظم. ويقول القاضى بلاكمين إن القاضى الذى «يتعرض لغضب برجر» قد يكلف بتحرير الآراء «التي لا يرغب فى تحريرها أحد»⁽¹⁰¹⁾. ويبدو أن العلاقة غير الودية التى ربطت ما بين برجر وثيرجود مارشال هى السبب الذى يفسر تكليف ثيرجود لمارشال بتحرير الآراء التى وصفها مارشال بأنها خاصة بقضايا «لا يحتمل أن يذكرها أى شخص، لأى غرض، تحت أية ظروف»⁽¹⁰²⁾. ولذلك يمكننا القول إن تلك السلطة التى يتمتع بها رئيس القضاة، تدفع القضاة الآخرين لأن يضعوها فى

اعتبارهم . وعندما سئل دافيد ساوتر عن السبب في اشتراكه مع رينكويسست في ترديد ترنيحات الكريسماس في حفل المحكمة العليا، أجاب «لأننى مضطر وإلا فإن رينكويسست سيعهد إلى بكل قضايا الضرائب»⁽¹⁰³⁾. وعلى الرغم من أن ساوتر كان يمزح، غير أن كلماته تمس واقعاً له أهميته.

تنوع أساليب الزعامة: يختلف القضاة اختلافاً كبيراً في استخدامهم لسلطاتهم الرسمية، كما يختلفون في أسلوب الزعامة الذى يتبعونه. وتنتج هذه الاختلافات عن عدة عوامل، تتضمن مدى اهتمام كبير القضاة بتولى منصب الزعامة، ومهاراته كزعيم، ومدى استعداد القضاة المحكمة للانقياد له.

ويهمنا، فى هذا المقام، التعرض للقاضيين اللذين توليا رئاسة المحكمة العليا قبل ويليام رينكويسست وهما إيرل وارين، ووارين برجر. فلم تتوافر لإيرل وارين القدرة على منافسة بعض زملائه فى مجال الدراسات القانونية. فقد رأس المحكمة العليا فى فترة ضمت فيها عدداً من القضاة الذين يتصفون بالبراعة وثبات الرأى، مثل بوجلاس، وفرانكفورت، كما كانت هيئة المحكمة منقسمة انقساماً دقيقاً ما بين الليبراليين والمحافظين خلال الفترة الأطول من رئاسته. وتحت هذه الظروف لم يتح لوارين أن يفرض سيطرته على هيئة المحكمة العليا.

غير أن وارين توافرت له بعض المزايا الهامة، ولعل أهمها البراعة التى اتصف بها كزعيم، وقد كانت هذه السمة نتاجاً لشخصيته وخبرته كزعيم سياسى. فقد توافر له الحس السليم فى ضمان حصوله على أغلبية الآراء لمساندة مواقفه، كما كان ناجحاً فى إقناع زملائه بأرائه، وقد صرح عدد من زملائه لأحد المراقبين أنه من الصعب أن يقاوم كبير القضاة ، لما تميز به من قدرة على التعامل مع كل منا على حدة⁽¹⁰⁴⁾. وهكذا تمكن وارين من لعب دور زعامى هام فى المحكمة العليا. على الرغم من أن هذا الموقف شاركه فيه بعض زملائه، وعارضه فيه البعض الآخر. أما وارين برجر فقد توافر له طموح الزعامة. وقد أحرز بعض النجاح فى تحقيق بعض التغييرات الإدارية فى المحاكم الفيدرالية، والتغييرات الإجرائية فى المحكمة العليا نفسها. وقد مارس تأثيراً كبيراً على أحكام المحكمة العليا بصفته كبيراً للقضاة. غير أن تأثيره كان أقل فاعلية، مقارنة بتأثير إيرل وارين.

ويعد أحد الأسباب الواضحة التى تفسر تأثير برجر المحدود على أحكام المحكمة العليا، هو افتقاده لمهارات الزعامة الفعالة. وقد صرح كاتب محكمة سابق من كتبة القاضى بول أن برجر «لا تتوافر لديه ملكة الزعامة أو القدرة على تحقيق المصالحة»⁽¹⁰⁵⁾. وقد اتهم برجر بممارسة ضغوط غير لائقة على زملائه، بمحاولة السيطرة على إصدار الأحكام من خلال أساليب غير شرعية. ويقول أحد القضاة إنه «فى مرات كثيرة كان كبير القضاة يصوت مع الأغلبية حتى يتمكن من ممارسة حقه فى تكليف القاضى الذى يحذر الرأى، ثم بعد ذلك يعلن عن مخالفته للأغلبية»⁽¹⁰⁶⁾. وقد اتسم رد فعل بعض زملائه تجاه محاولاته لفرض

زعامته بالعداء، فقد صرح أحد الدراسين أن بوتر ستيورات كان «يكره» برجر⁽¹⁰⁷⁾، وأن كراهية بلاكمن لأسلوب برجر في الزعامة ربما قد باعدت بين مواقفه ومواقف برجر المحافظة.

غير أن برجر واجه عقبات لم يكن له يد فيها. ولعل أهمها، أنه كقاضٍ محافظ، وجد نفسه في موقع غير مناسب بالقرب من أحد طرفي الاتجاهين الأيدولوجيين بالمحكمة. وعلى أى حال، فإن مثال برجر يوضح أنه حتى كبير القضاة الذي يرغب في أن يكون زعيماً قوياً لا يحقق دائماً هذا الهدف.

وعندما رقى ويليام رينكويسست لمنصب كبير القضاة في عام ١٩٨٦، قام بأعمال دعمت من قوة ذلك المنصب⁽¹⁰⁸⁾. وقد ساهمت قدراته الفكرية التي تثير الاحترام في قيامه بدور الزعيم المؤثر في الاجتماعات. ويتميز رينكويسست باتخاذ مواقف واضحة في القضايا التي تنظرها المحكمة. وهو وود يحب زملاؤه، حتى الذين يخالفونه الرأي في مجالى السياسية والقانون. ويتضح أسلوبه الخاص في صورة له نشرت بالصحف، تصويره وقد وقف مع بعض كتبة المحكمة خارج مبنى المحكمة، في أثناء إحدى المسيرات السنوية التي تنظمها الجماعات المناهضة للإجهاض إلى المحكمة العليا. وبينما بدا رينكويسست وكأنه يقدر حجم المسيرة، فإنه في حقيقة الأمر كان يقدر عمق الجليد من أجل تسوية بعض الرهانات التي كان قد عقدها مع زملائه⁽¹⁰⁹⁾.

ويتسم رينكويسست بدرجة أكبر من المحافظة مقارنة ببرجر. كما أنه بدأ يمارس منصبه ككبير للقضاة وهو يحتل الطرف الأقصى لإحدى الاتجاهين الأيدولوجيين بالمحكمة العليا. وقد أدت التعيينات التالية بالمحكمة إلى تقارب رينكويسست مع القضاة المعتدلين، الأمر الذي عزز من إمكانيته كزعيم للمحكمة العليا. وقد أشار القاضى برينان منذ عام ١٩٨٩، إلى أن رينكويسست «أكثر القضاة الثلاثة السابقين نجاحاً بمختلف المقاييس»⁽¹¹⁰⁾. ومنذ ذلك الحين وموقف رينكويسست يزداد قوة. وبالطبع فإن النمط الذي ستتبعه التعيينات التالية سيساهم في تأكيد نجاحه خلال بقية الفترة التي سيقضيها ككبيراً للقضاة.

الوفاق والخلاف

يعد الخلاف في الرأي ظاهرة معتادة عند إصدار قضاة المحكمة العليا لأحكامهم، إذ ينظر القضاة إلى القضايا والمسائل القانونية من زوايا مختلفة، وتعكس آراؤهم الموافقة وآراؤهم المخالفة هذه الخلافات. ولا تدل الخلافات بشأن الأحكام المحددة أو السياسات العامة، على وجود خلافات شخصية بين القضاة، كما أن هذه الخلافات في الرأي لا ينتج عنها خلافات شخصية. غير أن إمكانية حدوث مثل هذه الصراعات وارد دائماً، تماماً مثلما يحدث بين أعضاء الجماعات الأخرى الذين يعملون جنباً إلى جنب. وقد وصل الصراع بين القضاة في بعض الفترات إلى درجات عالية. ففي أواخر الأربعينيات، على سبيل المثال، كان

هناك قدراً كبيراً من العداء ما بين القضاة في المحكمة العليا . وكانت أسوأ الخلافات هي التي درات ما بين هوجو بلاك وروبرت جاكسون؛ بل إن جاكسون اتهم بلاك بتخريب تعيينه المحتمل كقاضي للقضاة.

ولا يصعب علينا ملاحظة ما يدل على وجود خلافات بين قضاة المحكمة العليا في التسعينيات، إذ قد يبرز اسم أنتوين سكاليا، لاعتياده تحرير الآراء التي تهاجم مواقف زملائه بلهجة عنيفة، غير أنه ليس الوحيد في ذلك المجال، ففي إحدى الآراء المخالفة، كتب القاضي بلاكم أن لا يمكنه أن يتفق مع المحكمة «فيما يمكن وصفه بأنه حملة تخريبية لقانون الأحوال البيئية»⁽¹¹¹⁾. كما شكك القاضي توماس في إحدى القضايا الجنائية من «تجاهل المحكمة لمبادئ التفسير القانوني الثابتة، وهو أمر يوازي في خطورته تجاهل المحكمة العليا للتاريخ»⁽¹¹²⁾. وقد هاجم بعض القضاة في خطبهم والحوارات التي تجرى معهم بعض الأحكام والاتجاهات السياسية التي لا يتفقون معها⁽¹¹³⁾، كما شكوا من وقت لآخر من مسلك الزملاء. وفي هذا الصدد، نجد أن ملاحظة هاري بلاكم عن دافيد ساوتر، وهي الملاحظة التي أبدأها في اجتماع قضائي عقد في عام ١٩٩٢، يمكن تفسيرها على عدة أوجه. فقد وجه بلاكم حديثه لمستمعيه قائلاً إنه وزوجته دوتى «قد توصلا إلى أنه ربما يكون ساوتر هو الشخص السوي الوحيد بالمحكمة العليا، لكنني لن أتوسع في التفسير»⁽¹¹⁴⁾. وقد لاحظ بعض المراقبين وجود قدر كبير من العداءات بين القضاة. وقد وصف روبرت بورك، الذي رفض ترشيحه قاضياً بالمحكمة العليا في عام ١٩٨٧، المحكمة العليا في عام ١٩٩١ بأنها «وكر للأفاعى». ويقول بورك، «إن القضاة يغلقون على أنفسهم الأبواب في ذلك المبنى ويتشاجرون طوال الوقت»⁽¹¹⁵⁾. غير أنه من السهل أن نبالغ في عمق الخلافات بين القضاة. وقد حذر القاضي رينكويسست من أن «حدة الآراء قد تعكس الصراع بين كتبة المحكمة وليس حدة طبع القضاة أنفسهم أو افتقارهم لاحترام بعضهم البعض»⁽¹¹⁶⁾. وقد صرح القاضي سكاليا أن لهجته العنيفة التي يستخدمها في تحرير آرائه لا تدل على خلافات شخصية، ويقول سكاليا إنه من العدل أن أقول «إننا كلنا أصدقاء وبعضنا تربطه صداقة حميمة»⁽¹¹⁷⁾. وهكذا فإننا نجد أن دلائل الخلافات في المحكمة العليا توازنها دلائل العلاقات الطيبة بين القضاة.

ويغض النظر عن مستوى الخلاف، فإن بعض الصراع يبدو لا مفر منه. فكثيراً ما يمتلك القضاة مشاعر قوية بشأن المسائل التي يختلفون بشأنها، كما أنهم ربما يعملون تحت ضغوط كبيرة. أضف إلى ذلك، أنه قد يحدث في أي وقت من الأوقات أن تنشأ الكراهية بين القضاة على أسس شخصية.

غير أن الحوافز تتوافر للقضاة لوضع حد للخلافات فيما بينهم. فبطبيعة الحال فإن المحكمة التي يسودها الوفاق تصبح مكاناً أفضل للعمل. كما أن العلاقات الشخصية قد تؤثر على عملية إصدار الأحكام. ولذلك فإن هيئة المحكمة التي يقل حجم خلافاتها تجد سهولة في تحقيق الإجماع لإصدار الأحكام، إذ أن

أعضاؤها يعملون بسلاسة جنباً إلى جنب، ويتوافر لديهم الاستعداد للتوصل لحلول وسط. ومثل هذه المحكمة قد تعمل على نحو أكثر كفاءة، لأن العلاقات الطيبة بين القضاة تزيد من سرعة إصدار الأحكام وتسوية الخلافات الداخلية. ولهذه الأسباب، ولأسباب أخرى غيرها، فإن القضاة يبذلون بعض الجهد لتخفيف حدة التوتر، والتوصل إلى بناء علاقات طيبة فيما بينهم. وعلى سبيل المثال، يبدو أن كبير القضاة رينكويست مدرك تماماً لقيمة الحفاظ على الوفاق بين قضاة المحكمة. وحتى إذا كان هناك قدراً غير قليل من الخلاف، فإن هيئة المحكمة العليا في يومنا هذا، تكاد تكون بالتأكيد جماعة أسعد حالاً من الهيئات السابقة في الماضي.

خاتمة

من بين كافة الاعتبارات التي قد تؤثر على أحكام المحكمة العليا، سلط الفصل السابق الأضواء بصفة خاصة على توجهات القضاة السياسية. فنظراً لأن تطبيق القانون عادة ما يشوبه اللبس، ولأن العوامل المحيطة بالمحكمة غالباً تكون ضعيفة، فإن القضاة يتمتعون بحرية كبيرة في اختيار مواقفهم بما يتفق وتصورهم للسياسة السليمة. وإذا فإن عضوية المحكمة وعملية اختيار القضاة يعدان عاملين حاسمين في تحديد اتجاه المحكمة العليا. وإذا قدمت توجهات القضاة السياسية تفسيرات للعديد من المسائل، فإنه لا تقدم تفسيرات للمسائل جميعها. فإن القوانين والبيئة السياسية عاملان قادران على إلغاء بعض الخيارات المتاحة للمحكمة في وقت معين، وفيما يخص قضية معينة، كما أنهما يؤثران على خيارات القضاة المتبقية. ويمكن للحياة الجماعية للقضاة بالمحكمة العليا أن تؤثر على مسلكهم، وبالتالي على أحكامهم الجماعية. وتنعكس هذه العوامل في النتائج التي قد تبدو مفاجئة: فنجد أحكاماً ليبرالية تصدر عما يبدو أنها هيئة محكمة محافظة، وحالات من الالتزام بالأحكام السابقة، حتى عندما لم تعد السياسات التي تجسدها موضع قبول من القضاة.

وقد بدأت مناقشة التأثيرات على الأحكام بنظرة إلى قضية تنظيم الأسرة ضد كيسى، وهي القضية التي أصدرت بشأنها المحكمة العليا حكمها الخاص بتنظيم الولايات لعمليات الإجهاض. ويوضح هذا الحكم العوامل المتعددة التي تحدد ما يمكن للمحكمة أن تقوم به، فضلاً عن تشابك هذه العوامل. ويمكننا أن نناقش هذه العوامل المحددة كل على حدة، ولكن في نهاية المطاف نجد أنها تعمل سوياً على نحو معقد لتشكيل أحكام المحكمة العليا. فعلى من يرغب فهم الأسباب التي تدعو المحكمة إلى القيام بأعمالها على الصورة التي تبدو بها، أن يتقبل ما تتسم به العملية، التي يمر بها القضاة عند تحديد اختياراتهم من تعقيد.

ملحوظات

1. Tony Mauro, "Much Ado about Nothing in Takings Case," *Legal Times*, March 28, 1994, 10.
2. Tony Mauro, "Those Justices Just Won't Stop Talking," *Legal Times*, December 6, 1993, 10.
3. Al Kamen, "Thomas Is Seen But Not Heard in Court," *Washington Post*, April 29, 1994, A25.
4. The examples in this paragraph are taken primarily from Joan Biskupic, "Separating the Yakkers from the Silent Types on the Court," *Washington Post*, April 30, 1993, A23.
5. Sandra Torry, "And the Chief Is Not Pleased," *Washington Post*, April 6, 1992 (Washington Business section), 5.
6. William H. Rehnquist, *The Supreme Court: How It Was, How It Is* (New York: William Morrow, 1987), 277.
7. David G. Savage, *Turning Right: The Making of the Rehnquist Supreme Court* (New York: John Wiley & Sons, 1992), 338.
8. David G. Savage, "Defining Sex Harassment Splits Justices," *Los Angeles Times*, October 14, 1993, A1, A19. The case was *Harris v. Forklift Systems* (1993).
9. Fred Graham, *Happy Talk: Confessions of a TV Newsmen* (New York: W. W. Norton, 1990), 110.
10. This discussion of the conference is based in part on Rehnquist, *The Supreme Court*, 289-295.
11. *Ibid.*, 295.
12. Linda Greenhouse, "Name-Calling in the Supreme Court: When the Justices Vent Their Spleen, Is There a Social Cost?" *New York Times*, July 28, 1989, B10. The case was *Johnson v. Transportation Agency* (1987).
13. *Nordlinger v. Hahn*, 120 L. Ed. 2d 1, 24 (1992).
14. *U.S. Department of Justice v. Reporters Committee for Freedom of the Press*, 489 U.S. 749, 780 (1989). This discussion of concurring opinions is drawn from Laura Krugman Ray, "The Justices Write Separately: Uses of the Concurrence by the Rehnquist Court," *U. C. Davis Law Review* 23 (Summer 1990): 777-831.
15. Tony Mauro, "Souter's Majority," *Legal Times*, March 29, 1993, 13.
16. Linda Greenhouse, "Supremely Sheltered," *New York Times Magazine*, March 7, 1993, 84.
17. Tony Mauro, "Words from White," *Legal Times*, June 21, 1993, 10.
18. Savage, *Turning Right*, 328.
19. Robert L. Stern, Eugene Gressman, and Stephen M. Shapiro, *Supreme Court Practice*, 6th ed. (Washington, D.C.: Bureau of National Affairs, 1986), 624.
20. Linda Greenhouse, "Court Is Urged to Rehear Case on Ritual Drugs," *New York Times*, May 11, 1990, A8. The case was *Employment Division v. Smith* (1990).
21. *United States v. Butler*, 297 U.S. 1, 62-63 (1936).
22. Joan Biskupic, "Court Reluctantly Affirms 'Reasonable Doubt' Jury Instruction," *Washington Post*, March 23, 1994, A3. The case was *Victor v. Nebraska* (1994).
23. Don J. DeBenedictis, "The Reasonable Man: A Conversation with Justice Lewis F. Powell, Jr.," *American Bar Association Journal* 76 (October 1990): 69; and Barbara Reynolds, "It's Best to Be a Judge—Not a Philosopher,"

- USA Today*, January 10, 1984, 9A.
24. *Texas v. Johnson*, 491 U.S. 397, 420-421 (1989).
 25. Richard C. Reuben, "A Jurist in Transition," *Los Angeles Daily Journal*, August 12, 1992, 1.
 26. Deborah L. Rhode, "Letting the Law Catch Up," *Stanford Law Review*, 44 (Summer 1992): 1259.
 27. Bernard Schwartz, *A History of the Supreme Court* (New York: Oxford University Press, 1993), 315.
 28. Cass R. Sunstein, "The Spirit of the Laws," *New Republic*, March 11, 1991, 32.
 29. Joan Biskupic, "Skirmish over Spin," *Congressional Quarterly Weekly Report*, November 2, 1991, 3204.
 30. Savage, *Turning Right*, 223-224. The case was *Patterson v. McLean Credit Union* (1989).
 31. On the disagreement between Scalia and Stevens, see *Conroy v. Aniskoff* (1993).
 32. The cases were *R.A.V. v. City of St. Paul* (1992) and *Wisconsin v. Mitchell* (1993).
 33. Congressional Research Service, *The Constitution of the United States of America: Analysis and Interpretation*, 2117-2127; and 1990 Supplement, 265-266 (Washington, D.C.: Government Printing Office, 1987, 1991).
 34. *Maryland v. Wirtz* (1968); *National League of Cities v. Usery* (1976); *Garcia v. San Antonio Metropolitan Transit Authority* (1985).
 35. *Lamb's Chapel v. Center Moriches School District*, 124 L. Ed. 2d 352, 365-366 (1993).
 36. *Arizona v. Rumsey*, 467 U.S. 203, 212 (1984).
 37. Mary Frances Berry, *Stability, Security, and Continuity: Mr. Justice Burton and Decision-Making in the Supreme Court, 1945-1958* (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1978), 27.
 38. *Department of Revenue of Oregon v. ACF Industries* (1994).
 39. Tamar Jacoby, "A Fight for Old Glory," *Newsweek*, July 3, 1989, 18; Michelle Battle, "Poll: 69% Want Flag Protected," *USA Today*, June 23, 1989, 1A.
 40. *R.A.V. v. City of St. Paul*, 120 L. Ed. 2d 305, 326 (1992).
 41. On drunk driving, see *Michigan Department of State Police v. Sitz* (1990); on child abuse, see *Maryland v. Craig* (1990).
 42. *Skinner v. Railway Labor Executives' Association*, 489 U.S. 602, 654 (1989).
 43. An example is *United States v. James Daniel Good Real Property* (1993).
 44. William H. Rehnquist, "Constitutional Law and Public Opinion" (talk presented at Suffolk University School of Law, Boston, April 10, 1986), 40-41.
 45. Tony Mauro, "The Highs and Lows of the 1992 Court," *Legal Times*, December 28, 1993, 14.
 46. This discussion of the mass media is based in part on Richard Davis, *Decisions and Images: The Supreme Court and the Press* (Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1994).
 47. *Ibid.*, 112.
 48. Anthony Lewis, "A Public Right to Know about Public Institutions: The First Amendment as Sword," in *The Supreme Court Review 1980*, ed. Philip B. Kurland and Gerhard Casper (Chicago: University of Chicago Press, 1981), 2.
 49. Susan R. Estrich and Kathleen M. Sullivan, "Abortion Politics: Writing for an Audience of One," *Columbia Law Review* 138 (November 1989): 119-155;

- and A. Leon Higginbotham, "An Open Letter to Justice Clarence Thomas from a Federal Judicial Colleague," *University of Pennsylvania Law Review* 140 (January 1992): 1005-1028.
50. Lee Epstein and Joseph F. Kobylka, *The Supreme Court and Legal Change: Abortion and the Death Penalty* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1992).
 51. This figure is based on data provided by the Office of the Solicitor General. Cases decided without oral argument are included; cases in which the result could not be classified as a win or a loss for the government are excluded.
 52. Sandra Torrey, "At 87, Erwin N. Griswold Is the Dean of Supreme Court Observers," *Washington Post*, July 15, 1991 (Washington Business section), 5. The case was *Freylag v. Commissioner* (1991).
 53. Bernard Schwartz, *Behind Bakke: Affirmative Action and the Supreme Court* (New York: New York University Press, 1988), 53.
 54. Virginia Lamp Thomas, "Breaking Silence," *People Magazine*, November 11, 1991, 112; Richard Cohen, "What's Thomas Doing in People Magazine?" *Washington Post*, November 12, 1991, A21.
 55. See William N. Eskridge, Jr., "Reneging on History? Playing the Court/Congress/President Civil Rights Game," *California Law Review* 79 (May 1991): 613-684.
 56. Walter F. Murphy, *Congress and the Court* (Chicago: University of Chicago Press, 1962), 246.
 57. Tinsley E. Yarbrough, *John Marshall Harlan: Great Dissenter of the Warren Court* (New York: Oxford University Press, 1992), 204.
 58. *Nixon v. United States* (1993).
 59. Juan Williams, "The Triumph of Thurgood Marshall," *Washington Post Magazine*, January 7, 1990, 19.
 60. Quoted in Alpheus Thomas Mason, *The Supreme Court from Taft to Burger* (Baton Rouge: Louisiana State University Press, 1979), 293.
 61. Savage, *Turning Right*, 381-382. The 1991 case was *Arizona v. Fulminante*.
 62. Jeffrey A. Segal and Albert D. Cover, "Ideological Values and the Votes of U.S. Supreme Court Justices," *American Political Science Review* 83 (June 1989): 557-565; and Jeffrey A. Segal, Lee Epstein, Charles M. Cameron, and Harold J. Spaeth, "Ideological Values and the Votes of Justices Revisited" (Paper presented at the annual conference of the Midwest Political Science Association, Chicago, April 1994).
 63. Jeffrey A. Segal and Harold J. Spaeth, *The Supreme Court and the Attitudinal Model* (New York: Cambridge University Press, 1993).
 64. John A. Jenkins, "The Partisan: A Talk with Justice Rehnquist," *New York Times Magazine*, March 3, 1985, 31.
 65. Savage, *Turning Right*, 260.
 66. *Gregg v. Georgia*, 308 U.S. 238, 405 (1976); and *Woodson v. North Carolina* (1976).
 67. *Callins v. Collins*, 127 L. Ed. 2d 435, 438 (1994).
 68. Figures on agreement between Blackmun and his colleagues are taken from the annual statistics on the Supreme Court term in the November issues of *Harvard Law Review*, vols. 85-100 (1972-1987). See also "The Changing Social Vision of Justice Blackmun," *Harvard Law Review* 96 (1983): 717-736.
 69. Joseph F. Kobylka, "The Judicial Odyssey of Harry Blackmun: The Dynamics of Individual-Level Change on the U.S. Supreme Court" (Paper presented at the annual conference of the Midwest Political Science Association).

- tion, Chicago, April 1992); Stephen L. Wasby, "Justice Harry A. Blackmun: Transformation from 'Minnesota Twin' to Independent Voice," in *The Burger Court: Political and Judicial Profiles*, ed. Charles M. Lamb and Stephen C. Halpern (Urbana: University of Illinois Press, 1991), 63-99.
70. Richard A. Posner, "A Tribute to Justice William J. Brennan, Jr.," *Harvard Law Review* 104 (November 1990): 13.
 71. Arthur Selwyn Miller, *Toward Increased Judicial Activism: The Political Role of the Supreme Court* (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1982), 127.
 72. Charles P. Curtis, *Law as Large as Life* (New York: Simon & Schuster, 1959), 156-157.
 73. These figures were calculated by the author from the lists of overturnings in Congressional Research Service, *The Constitution of the United States*, 2123-2127, and 1990 Supplement, 265-266.
 74. See Richard Kluger, *Simple Justice: The History of Brown v. Board of Education and Black America's Struggle for Equality* (New York: Alfred A. Knopf, 1976), 582-699. The quotation is from William O. Douglas, *The Court Years 1939-1975: The Autobiography of William O. Douglas* (New York: Random House, 1980), 115.
 75. See David J. Garrow, *Liberty and Sexuality: The Right to Privacy and the Making of Roe v. Wade* (New York: Macmillan, 1994), 473-599.
 76. Greenhouse, "Name-Calling in the Supreme Court."
 77. Jeffrey Toobin, "The Burden of Clarence Thomas," *New Yorker*, September 27, 1993, 43.
 78. Bernard Schwartz, *The Ascent of Pragmatism: The Burger Court in Action* (Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1990), 398-399.
 79. William H. Rehnquist, "Chief Justices I Never Knew," *Hastings Constitutional Law Quarterly* 3 (Summer 1976): 647.
 80. J. Woodford Howard, Jr., "On the Fluidity of Judicial Choice," *American Political Science Review* 62 (March 1968): 43-56. See also Saul Brenner and Robert H. Dorff, "The Attitudinal Model and Fluidity Voting on the United States Supreme Court: A Theoretical Perspective," *Journal of Theoretical Politics* 4 (1992): 195-205.
 81. Saul Brenner, "Fluidity on the Supreme Court: 1956-1967," *American Journal of Political Science* 26 (May 1982): 388-390.
 82. See Bernard Schwartz, *The Unpublished Opinions of the Warren Court* (New York: Oxford University Press, 1985); and Bernard Schwartz, *The Unpublished Opinions of the Burger Court* (New York: Oxford University Press, 1988).
 83. Kim Isaac Eisler, *A Justice for All: William J. Brennan, Jr., and the Decisions That Transformed America* (New York: Simon & Schuster, 1993), 28.
 84. Douglas, *The Court Years*, 18.
 85. "The Court's Uncompromising Libertarian," *Time Magazine*, November 24, 1975, 69. See also Melvin I. Urofsky, "Getting the Job Done: William O. Douglas and Collegiality in the Supreme Court," in *He Shall Not Pass This Way Again: The Legacy of Justice William O. Douglas*, ed. Stephen L. Wasby (Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1990), 33-37.
 86. James F. Simon, *The Antagonists: Hugo Black, Felix Frankfurter and Civil Liberties in Modern America* (New York: Simon & Schuster, 1989), 249.
 87. See Eisler, *A Justice for All*, 189.
 88. Alexander Wohl, "What's Left," *American Bar Association Journal* 77 (February 1991): 42.
 89. Nina Totenberg, "A Tribute to Justice William J. Brennan, Jr.," *Harvard*

- Law Review* 104 (November 1990): 37.
90. David O. Stewart, "The Great Persuader," *American Bar Association Journal* 76 (November 1990): 61.
 91. Schwartz, *A History of the Supreme Court*, 318.
 92. Bradley C. Canon, "Justice John Paul Stevens: The Lone Ranger in a Black Robe," in *The Burger Court*, ed. Lamb and Halpern, 373.
 93. See Christopher E. Smith, *Justice Antonin Scalia and the Supreme Court's Conservative Moment* (Westport, Conn.: Praeger, 1993).
 94. See, respectively, *American National Red Cross v. S.G. and A.E.* (1992); *Cipollone v. Liggett Group* (1992); *Lee v. Weisman* (1992); *United States v. Fordice* (1992); and *Lucas v. South Carolina Coastal Council* (1992).
 95. Alex Kozinski, "My Pizza with Nino," *Cardozo Law Review* 12 (June 1991): 1583-1591. The quotation is on 1588.
 96. See Yarbrough, *John Marshall Harlan*.
 97. James F. Simon, *In His Own Image: The Supreme Court in Richard Nixon's America* (New York: David McKay Co., 1973), 176.
 98. Rehnquist, "Chief Justices I Never Knew," 637.
 99. The following discussion of patterns in opinion assignment makes use of the data in Elliot E. Slotnick, "Who Speaks for the Court? Majority Opinion Assignment from Taft to Burger," *American Journal of Political Science* 23 (February 1979): 60-77; and Segal and Spaeth, *The Supreme Court and the Attitudinal Model*, 262-275.
 100. Savage, *Turning Right*, 221.
 101. Ruth Marcus, "Alumni Brennan, Blackmun Greet Harvard Law Freshmen," *Washington Post*, September 6, 1986, 2.
 102. Rhode, "Letting the Law Catch Up," 1265.
 103. Mauro, "The Highs and Lows of the 1992 Court," 14.
 104. Schwartz, *Behind Bakke*, 99.
 105. "Inside the High Court," *Time Magazine*, November 5, 1979, 63.
 106. Schwartz, *The Ascent of Pragmatism*, 14.
 107. Garrow, *Liberty and Sexuality*, 558.
 108. This discussion of Rehnquist is based in part on Schwartz, *A History of the Supreme Court*, 364-367; Savage, *Turning Right*; and David G. Savage, "The Rehnquist Court," *Los Angeles Times Magazine*, September 29, 1991, 12-16, 38, 40.
 109. Savage, *Turning Right*, 306.
 110. Henry J. Abraham, *Justices and Presidents: A Political History of Appointments to the Supreme Court*, 3d ed. (New York: Oxford University Press, 1992), 351.
 111. *Lujan v. Defenders of Wildlife*, 119 L. Ed. 2d 351, 393 (1992).
 112. *Evans v. United States*, 119 L. Ed. 2d 57, 84-85 (1992).
 113. See John Paul Stevens, "The Bill of Rights: A Century of Progress," *University of Chicago Law Review* 59 (Winter 1992): 13-38.
 114. Mauro, "The Highs and Lows of the 1992 Court," 12.
 115. Scott Winokur, "Justice and Balance," *San Francisco Examiner*, March 3, 1991, E-5.
 116. "Rehnquist Holds Court," *Harvard Law School Bulletin* (Winter 1986): 29.
 117. Joan Biskupic, "'All Friends' on Court, Scalia Says," *Washington Post*, March 27, 1993, A5.

الفصل الخامس

المخرجات السياسية

عرض الفصل السابق للأسباب التي تدعو قضاة المحكمة العليا للتوصل لاختياراتهم السياسية، وأساليب العمل التي تؤدي بهم إلى هذا الهدف. ويسلط هذا الفصل الضوء على السياسات محل الاختيار. ويبدأ الفصل بعرض لمجالات نشاط المحكمة، والسياسات التي تهتم بها. وفي القسمين التاليين، يناقش الفصل محتوى هذه السياسات، في تلك المجالات، وذلك عن طريق دراسة الاتجاه النشط للمحكمة، واتجاهها الأيديولوجي. وفي القسم الأخير من هذا الفصل تفسير للأنماط التاريخية التي نلاحظها في سياسات المحكمة العليا.

مجالات نشاط المحكمة العليا

النشاط الحالي للمحكمة العليا

اهتمامات المحكمة: تعالج المحكمة العليا، في أية دورة من دوراتها، عدداً متنوعاً من القضايا، في مجالات مختلفة، كقضايا الاحتكار، وحماية البيئة، وحرية التعبير. ومن هذا المنظور، فإننا نجد أن جدول المحكمة العليا يتميز بالتنوع الكبير؛ غير أن المحكمة العليا غالباً ما تخصص الجانب الأكبر من جهودها، لعدد محدود من مجالات السياسات. ولذلك تعد المحكمة العليا محكمة متخصصة إلى حد بعيد. ويمكننا أن نقدر مدى تخصص المحكمة العليا، بالنظر إلى عدد القضايا التي تصدر بشأنها أحكاماً في مجالات السياسة المختلفة. وبطبيعة الحال، فإن الأرقام وحدها يمكن أن تكون مضللة. وتصدر المحكمة العليا أحكامها في عدد قليل نسبياً من القضايا، بشأن الفصل الدستوري للسلطات ما بين الكونجرس والرئيس، غير أن مثل هذه القضايا مثلت في السنوات الأخيرة تحديات لأربعة من المجالات الرئيسية

للسياسات، وهى: النظام الجديد لإصدار الأحكام على المدعى عليهم جنائياً، والاستعانة «بمدعين خصوصيين» للتحقيق مع كبار المسؤولين، وقانون خفض العجز المالى لجرام - ردمان - هولنجز، ونقض السلطة التشريعية للقرارات الصادرة عن السلطة التنفيذية^(١). ومع ذلك، فإن توزيع القضايا يقدم لنا صورة المحكمة العليا كمحكمة متخصصة، وتتسم صفة التخصص هذه بأوجه عديدة.

وتنشأ الأغلبية العظمى من القضايا، التى تصدر المحكمة بشأنها أحكاماً، من النشاط الحكومى. وفى الفترة ما بين دورتى عام ١٩٨٨ و ١٩٩٢، فإن ٧٣٪ من أحكام المحكمة ارتبطت بهيئة حكومية واحدة على الأقل، كطرف من طرفى النزاع^(٢). أضف إلى ذلك أن معظم الخلافات بين الأطراف غير الحكومية، تتصل اتصالاً مباشراً بالسياسات الحكومية، مثل تنظيم علاقات العمل بين العمال والإدارة، ومنح حقوق المؤلف.

ويعد المجال الرئيسى لنشاط المحكمة الذى يرتبط بالحكومة هو مجال الحريات المدنية. وكما ورد سابقاً، فإن مصطلح «الحريات المدنية» يشير إلى ثلاثة أنواع من الحقوق: الحقوق الإجرائية للمدعى عليهم جنائياً ولغيرهم من الأشخاص فيما يتصل بالإجراءات الحكومية؛ وحقوق الجماعات المحرومة من المساواة فى المعاملة، إلى جانب بعض الحقوق «الجوهرية»، وأهمها حرية التعبير وحرية العقيدة. وفى الفترة ما بين دورتى عام ١٩٨٩ وعام ١٩٩٢، تشير إحدى الإحصاءات إلى أن ٤٦٪ من أحكام المحكمة تصدر فيما يتصل بهذه الفئات الثلاث. وعلى الرغم من أن قضايا الحريات المدنية تتسم بالتنوع، فإن إصدار المحكمة لنصف أحكامها بشأنها، يعد دليلاً على ما تتصف به المحكمة العليا من تخصص.

ويتصل بالاهتمام الكبير الذى توليه المحكمة العليا للحريات المدنية، اهتمامها بالقانون الجنائى وإجراءاته. وينشأ جانب كبير من أعمال المحكمة من الدعاوى الجنائية. وفى الفترة من ١٩٨٨ إلى ١٩٩٢، أصدرت المحكمة ٢٨٪ من أحكامها فى مجال الدعاوى الجنائية المستأنفة، أو فى الدعاوى الأخرى التى تقدم بها بعض المحكوم عليهم بالسجن لمعارضة الأحكام بإدانتهم. وتتطلب بعض القضايا الجنائية تفسيرات قانونية، غير أن الغالبية العظمى تتعلق بالحقوق الدستورية المتصلة بالإجراء القانونى الواجب، وبالتالى بقضايا الحريات المدنية.

وإذا نحينا قضايا الحريات المدنية جانباً، فإن أكبر عدد من القضايا يتعلق بالمسائل الاقتصادية. وبينما تعتمد معظم قضايا الحريات المدنية على مسائل دستورية، فإن القضايا الاقتصادية بصفة عامة تتطلب تفسيراً قانونياً، وتنشأ معظم هذه القضايا من قيام الحكومة بتنظيم الأنشطة الاقتصادية، مثل العلاقات بين أصحاب العمل والعمال، ومقاومة الاحتكار، وحماية البيئة. كما تشيع القضايا ذات الصلة بقانون الضرائب.

وبعد النظام الإتحادي أحد الموضوعات الكبرى التي يشملها نشاط المحكمة، وتوجه المحكمة اهتمامها إلى الفصل بين سلطة الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات. وتتداخل المسائل الفيدرالية مع فئات أخرى من القضايا، وتتعلق أغلب القضايا الفيدرالية بمسائل اقتصادية. وتعد أكثر المسائل شيوعاً في هذه الفئة هي ما إذا كان القضاء الفيدرالي، في المسائل الاقتصادية، سابقاً على قانون الولايات. ففي قضية سيبولوني ضد مجموعة ليجت Cipollone v. Liggett Group (١٩٩٢)، كان الخلاف حول ما إذا كانت القوانين الفيدرالية التي تنظم الإعلان عن السجائر وكتابة البيانات على عبواتها، لها الأولوية في القضايا التي ينظر فيها بموجب قانون الولايات، والتي تقام ضد شركات التبغ بسبب الأضرار الصحية التي يسببها التدخين. (وقد قضت المحكمة بأن القانون الفيدرالي له الأولوية على قانون الولايات في بعض النواحي، بينما يكون لقانون الولايات الأولوية في نواحٍ أخرى). وفي مثل هذه القضايا، التي تتصل بأولوية القوانين، فإن الخلاف بين الحكومة الفيدرالية وحكومات الولايات كثيراً ما يدور على نحو غير مباشر؛ وفي بعض القضايا المتعلقة بالنظام الفيدرالي تدور على نحو مباشر تماماً. ونجد مثلاً لذلك في قضية بربيش ضد وزارة الدفاع Perpich v. Department of Defence (١٩٩٠)، والتي قضت فيها المحكمة بأن حكام الولايات لا يجوز لهم منع الرئيس من إرسال قوات الحرس الوطني إلى بلاد أخرى لأغراض التدريب.

دورة عام ١٩٩٣: ويمكننا أن نفهم توزيع نشاط المحكمة، على صورة أفضل، إذا ما ألقينا نظرة على جدول أعمالها خلال أحد الأعوام، وذلك في دورة عام ١٩٩٣. وقد يكون من الأفضل في بادئ الأمر، أن نقدم المسائل القانونية من خلال عينة من القضايا المثلة التي صدر بشأنها أحكام خلال هذه الدورة:

١- الخلاف حول ما إذا كان الاختبار الذي يجريه مجلس العلاقات العمالية القومي لتحديد ما إذا كانت الممرضات يعتبرن مشرفات، يتسق وقانون العلاقات العمالية القومي (مجلس العلاقات العمالية القومية ضد هيئة الرعاية الصحية والتقاعد National Labor Relations Board v. Health Care Retirement (١٩٩٤)).

٢- الخلاف حول انتهاك القضاة في ولايتي نبراسكا وكاليفورنيا لمبدأ الإجراء القانوني الواجب في التعديل الرابع عشر للدستور، وذلك عند توجيههم للمحلفين في القضايا الجنائية لتعريف مصطلح «الشك المعقول». (فيكتور ضد ولاية نبراسكا Vector v. Nebraska (١٩٩٤)).

٣- الخلاف حول ما إذا كانت القواعد الجديدة التي أرساها قانون الحقوق المدنية لعام ١٩٩١، تنطبق على قضايا الحقوق المدنية التي كانت تنظر في الاستئناف عند تبني هذا القانون (لاند جراف ضد يو. إس. أي لمنتجات الأفلام Landgraf v. USI Film Products (١٩٩٤)).

٤- الخلاف حول إمكانية إقامة الأفراد لدعوى مدنية، بموجب الفقرة ١٠ (ب) من قانون استبدال

الضمانات ضد من يُعتقد أنهم «يشاركون بالعون ويتواطؤون» في تزوير الضمانات. (البنك المركزي ضد فرست انترستيت بنك Central Bank v. First Interstate Bank (١٩٩٤)).

٥- الخلاف حول انتهاك ولاية أوريجون للنص التجارى فى الدستور الأمريكى، بفرضها رسوماً للتخلص من القمامة خارج الولاية، تزيد عن الرسوم المفروضة على التخلص من القمامة بداخلها. (هيئة نظافة أوريجون ضد وزارة تحسين البيئة Oregon Waste Systems v. Department of Environmental Quality (١٩٩٤)).

٦- الخلاف حول ما إذا كانت بعض العناصر التى يأخذها مطلقو كاليفورنيا فى اعتبارهم عند النظر فى توقيع حكم الإعدام، قد صنعت صياغة يشوبها اللبس على نحو لا يمكن قبوله بموجب التعديل الثامن والتعديل الرابع عشر (تيوليبا ضد ولاية كاليفورنيا Tuilaepa v. California (١٩٩٤)).

٧- الخلاف حول ما إذا كانت اتفاقية راتب المجموعة ما بين إحدى شركات التأمين وأمين أحد خطط التقاعد تخضع للمعايير الائتمانية الواردة فى قانون تأمين دخل التقاعد للموظفين لعام ١٩٧٤. (شركة جون هانكوك للتأمين علي الحياة ضد هاريس بنك John Hancock Life Insurance Co. v. Harris Bank (١٩٩٣)).

٨- الخلاف حول ما إذا كان القانون الفيدرالى أو قانون الولاية هو القانون المعمول به بشأن تحديد مسئولية أحد مكاتب المحاماة عن الإهمال والإخلال بالواجب الائتماني، فيما يتصل بإفلاس جمعية للإيداع وتقديم القروض. (أو ملفني ومايرز ضد هيئة تأمين الإيداعات الفيدرالية O'Melveny & Myers v. Federal Deposit Insurance Corp. (١٩٩٤)).

٩- الخلاف حول ما إذا كان قانون إحدى المدن الذى يحظر وضع الإشارات على الأماكن السكنية ينتهك حرية التعبير التى ينص عليها التعديل الأول والتعديل الرابع عشر. (مدينة لاديو ضد جيليو City of Ladue v. Gilleo (١٩٩٤)).

١٠- الخلاف حول ما إذا كان يجب على الإدعاء أن يبين أن الشخص الذى حاول التهرب من تقديم إقرار للحكومة الفيدرالية بخصوص إحدى المعاملات المالية بموجب قانون سرية البنوك، على علم بأن هذا التهرب غير قانونى (راتسلاف ضد الولايات المتحدة Ratzlaf v. United States (١٩٩٤)).

ويقدم الجدول ٥ - ١ نموذجاً أكثر انتظاماً لجدول أعمال المحكمة فى دورة ١٩٩٣، وذلك بتلخيص السمات الخاصة بستة وثمانين حكماً أصدرتها المحكمة فى تلك الدورة، بالإضافة إلى تحريرها آراء كاملة بشأنها. ويتشابه توزيع القضايا على أساس فئاتها، مع توزيعها فى الدورات الأخيرة. ونجد أن الحكومة الفيدرالية أو إحدى هيئاتها طرف فى عدد ليس بالقليل من القضايا. وفى عدد كبير آخر من القضايا،

يكون أحد الأطراف إحدى الولايات أو الحكومات المحلية. وتشيع القضايا الجنائية، بينما تشيع قضايا الحريات المدنية على نحو أكبر. وهناك عدد متساوٍ من القضايا الدستورية، والقضايا غير الدستورية. ومثل هذا النمط من التوزيع، وعينة القضايا التي صدرت بشأنها أحكاماً في عام ١٩٩٣، تؤكد وجهين من عمل المحكمة، هما: تنوع القضايا التي تتناولها، وتخصصها في الفترة الحالية.

التغير في جدول أعمال المحكمة

هناك عدة عوامل تساهم في تشكيل جدول أعمال المحكمة. ويعد العامل الأكثر مباشرة، هو اهتمامات القضاة أنفسهم، ولا يقل أهمية عن هذا العامل، عوامل التشريع الفيدرالي، وأنماط التقاضي، والاتجاهات الاجتماعية. ويتغير جدول أعمال المحكمة بتغير هذه العوامل، فقد يزيد اهتمام المحكمة العليا بفئات معينة من القضايا على مر السنوات. وعلى مر سنوات طوال، قد يتعرض جدول أعمال المحكمة لتغيرات أساسية. تغيرات في مجالات محددة: ولعل أكثر مصادر التغيرات شيوعاً في جدول أعمال المحكمة، هو إصدار المحكمة حكماً، أو إصدار الكونجرس تشريعاً، يفتح الباب أمام نشاط المحكمة في مجال ما⁽³⁾ إذ يوجد هذا التغير القانوني مسائل جديدة ينتهي بها المطاف إلى المحكمة العليا حين تختار تناولها.

وفي العقود القليلة الماضية، أصدرت المحكمة العليا أحكاماً تفتح المجال للعديد من الموضوعات الجديدة. وتعد أبرز الأمثلة لهذه الموضوعات: تنظيم الأقاليم التشريعية، والتعريف القانوني للمواد المنافية للآداب العامة، وتنظيم الولايات للإجهاض، والأساس الدستوري لعقوبة الإعدام. وفي كل مجال من تلك المجالات، أدى الحكم الابتدائي إلى إيجاد عدد كبير من الأحكام التالية مع تعديل المحكمة العليا لمواقفها، وتناولها لمسائل ذات صلة بهذه الأحكام. وفي النورات التي امتدت من عام ١٩٨٨ إلى عام ١٩٩٢، على سبيل المثال، أصدرت المحكمة حكمها في حوالي أربع وعشرين قضية تتناول عقوبة الإعدام. وكان أحد الأحكام الذي صدر مؤخراً، وأدى إلى إصدار أحكام أخرى، هو حكم المحكمة في عام ١٩٨٦ بشأن التفرقة العنصرية في استخدام المعارضة القاطعة - والتي يمكن تقديمها دون ذكر أي مبررات - لاستبعاد من يحتمل اختيارهم من المحلفين. ويوضح الشكل ٥-١ تطور القضايا في هذا المجال منذ عام ١٩٨٦، مما يبين تأثير الأحكام على جدول أعمال المحكمة العليا.

كما تفتح بعض النصوص التشريعية المجال لموضوعات جديدة⁽⁴⁾. فقد أرسى القسم السابع من قانون الحريات المدنية لعام ١٩٦٤، القاعدة فيما يتصل بعلاج جديد للتفرقة في استخدام الموظفين، الأمر الذي تسبب في إقامة عدد كبير من الدعاوى، وإثارة بعض المسائل القانونية أمام المحاكم الفيدرالية. وقد أصدرت المحكمة العليا أحكاماً في حوالي مائة قضية تتصل بموضوعاتها بالقسم السابع. كما أثار قانون

الجدول ٥ - ١

وصف الأحكام التي أصدرتها المحكمة العليا
مصحوبة بآراء كاملة، في دورة ١٩٩٣

| وصف الأحكام | العدد | النسبة المئوية |
|--|-------|----------------|
| عدد الأحكام | ٨٦ | - |
| القضايا المحولة من المحاكم الفيدرالية الأدنى | ٦٤ | ٧٤ |
| القضايا المحولة من محاكم الولايات | ٢٢ | ٢٦ |
| قضايا أصلية | - | - |
| القضايا التي دخلت فيها الحكومة الفيدرالية طرفاً ^(١) | ٢٩ | ٣٤ |
| القضايا التي دخلت فيها الولايات أو الحكومات المحلية طرفاً ^(٢) | ٣٦ | ٤٢ |
| القضايا التي لم تكن الحكومة أحد أطرافها | ٢١ | ٢٤ |
| القضايا التي تشتمل على مسائل دستورية (ب) | ٤٣ | ٥٠ |
| القضايا التي لا تشتمل على مسائل دستورية | ٤٣ | ٥٠ |
| القضايا التي تشتمل على مسائل خاصة بالحريات المدنية (ب) | ٤٨ | ٥٦ |
| القضايا التي لا تشتمل على مسائل خاصة بالحريات المدنية | ٣٨ | ٤٤ |
| القضايا الجنائية (ج) | ٢٤ | ٢٨ |
| القضايا المدنية | ٦٢ | ٧٢ |

ملحوظة: تعتمد البيانات على قوائم القضايا المسجلة في تقارير المحكمة العليا الأمريكية، نسخة المحامين. وتعد القضايا المدمجة التي صدر بشأنها مجموعة واحدة من الآراء، قضية واحدة.

أ- يشار إلى القضايا التي تدخل فيها الحكومة الفيدرالية أو أية جهة حكومية طرفاً، بوصفها قضايا الحكومة الفيدرالية، وتشمل الحكومة، بوصفها طرفاً، الهيئات والمسؤولين الحكوميين.

ب- تعد القضايا ذات صلة بمسائل الحريات الدستورية أو المدنية، إذا ما أثارت أطراف النزاع هذه المسائل، وحتى إذا أصدرت المحكمة العليا أحكاماً بشأنها على أساس مسائل أخرى.

ج- تشمل هذه القضايا الدعاوى التي يقيمها المسجونون للاعتراض على الأساس القانوني لإدانتهم، ولا تشمل القضايا ذات الصلة بحقوق المسجونين.

الشكل ٥ - ١

إحكام المحكمة العليا في المعارضات القاطعة المبنية على أساس عنصري ضد من يحتمل اختياره من المحلفين، ١٩٨٦-١٩٩٤.

الحكم الابتدائي: إن لجزء المدعى إلى استخدام المعارضة القاطعة، لاستبعاد السود على أساس عنصري فقط من بين المحلفين الذين يحاكمون متهماً من السود، ينتهك فترة الحماية المتساوية الواردة بالتعديل الرابع عشر (باتسون ضد ولاية كنتاكي Batson v. Kentucky، متهماً من السود، ينتهك فترة الحماية المتساوية الواردة بالتعديل الرابع عشر (باتسون ضد ولاية كنتاكي Batson v. Kentucky،

الدليل على ممارسة التفرقة: يعتد اعتداداً كبيراً بحكم قاضي محكمة الوضوح الخاص بنواقع استبعاد أعضاء هيئة المحلفين. (هيرنانديز ضد نيويورك Hernandez v. New York، ١٩٩١).

الأثر الرجعي: يتعلق الحكم في قضية باتسون على القضايا المنظورة عند إصداره.. (جريفيث ضد ولاية كنتاكي Griffith v. Kentucky، ١٩٨٧) لا ينطبق الحكم في قضية باتسون على القضايا التي انتهت نظرها عند إصداره. (تيغ ضد لين Teague v. Lane، ١٩٨٩)

لم تمنع أحد قوانين ولاية جورجيا الإجرائية، بشأن توقيت المعارضة ضد هيئة المحلفين، إجراء مراجعة قضائية فيدرالية لإحدى الدعاوى القديمة على أساس الحكم في قضية باتسون الذي استند بدوره على محاكمة تمت قبل صدور الحكم في باتسون (فورد ضد ولاية جورجيا Ford v. Georgia، ١٩٩١).

لقد كان اعتراض المدعى عليه قبل قضية باتسون على المعارضة القاطعة على أساس عنصري كافياً لتمكينه من الاستمرار في هذه المعارضة بعد قضية باتسون. (تريفيو ضد ولاية تكساس Trevino v. Texas، ١٩٩٢).

الأمثلة التي تفرض التفرقة على ممارستها للمعارضة: لا يجوز للأطراف المتنازعة غير الحكومية أن تلجأ للمعارضة القاطعة لاستبعاد هيئة المحلفين على أساس عرقي. (ادمونسون ضد شركة ليزفيل لالسمنت Edmonson v. Leesville Concrete Company، ١٩٩١). لا يجوز للمدعى عليه جنائياً أن يلجأ إلى المعارضة القاطعة لاستبعاد المحلفين على أساس عرقي. (ولاية جورجيا ضد ماك كولوم Georgia v. McCollum، ١٩٩٢).

من الذي يملك حق الاتهام بالتفرقة: لا ينتهك استبعاد المدعين للسود من هيئة المحلفين المشكلة فيما يتصل بقضايا المدعى عليهم من البيض، على أساس عرقي، الحق الذي يضمنه التعديل السادس بشأن حيدة هيئة المحلفين. هو لاند ضد إينوي Holland v. Illinois، ١٩٩٠. يعد استبعاد المدعين للسود، على أساس عرقي، من هيئة محلفين المدعى عليهم من البيض، انتهاكاً للفترة الحماية المتساوية (باورز ضد ولاية أوهايو Powers v. Ohio، ١٩٩١). تحظر فترة الحماية المتساوية على أطراف النزاع الحكومية اللجوء إلى المعارضة القاطعة لاستبعاد هيئة محلفين محتملين، على أساس من جنسهم. (ج.أ.ب ضد ولاية ألاباما فيما يتعلق ب.ت.ب. J.E.B. v. Alabama ex rel. T.B.، ١٩٩٤).

حقوق الانتخاب لعام ١٩٦٥، وقوانين حماية البيئة فى عقدى الستينيات والسبعينيات، عدداً كبيراً من القضايا التى نظرتها المحكمة العليا.

كما يمكن أن يتناقص الاهتمام بموضوعات معينة فى جدول أعمال المحكمة العليا، وغالباً ما يحدث ذلك كنتيجة لما تتخذه المحكمة من أحكام بشأن هذه الموضوعات. وعلى سبيل المثال، فقد اتفق أغلبية القضاة على تعريف المواد المنافية للأداب العامة فى حكمها الصادر فى قضية ميللر ضد ولاية كاليفورنيا (١٩٧٣). وقد كان لتسوية هذا الموضوع الشائك وتناقص أحكام المحكمة بفحص القوانين الخاصة بالمواد المنافية للأداب، أثرهما فى انخفاض عدد الأحكام الصادرة فى ذلك المجال.

وتوضح قضايا التفرقة بين الجنسين المؤثرات المركبة الناشئة عن التطورات الاجتماعية على جدول أعمال المحكمة العليا. فلم يحدث أن نظرت المحكمة أية قضايا فى هذا المجال حتى عام ١٩٧١. ولكنها نظرت العشرات من هذه القضايا منذ ذلك العام، وتعزى الأسباب الجوهرية لهذا التغير إلى تطور الحركة النسائية وما صاحبها من تغيير فى المواقف تجاه دور المرأة. وعلى نحو أكثر مباشرة نشأ عن بعض التشريعات الفيدرالية الجديدة مسائل قانونية فى حاجة إلى الحسم، وقد قامت جماعات المصالح بإعداد المزيد من القضايا فى هذا المجال لتقديمها أمام المحكمة العليا. كما أن القضاة أنفسهم أصبحوا أكثر اهتماماً بقضايا التفرقة بين الجنسين.

التغييرات التى تطرأ على جدول أعمال المحكمة بصفة عامة: وإذا ما نحينا التغييرات التى تطرأ على مجالات معينة جنائياً، فإن النمط العام لجدول أعمال المحكمة قد يتغير على مر فترات زمنية تصل إلى عشرات السنين. وبالفعل فإذا ما قارنا جدول أحكام المحكمة فى عام ١٩٩٢، بجدول أعمالها فى أوائل الثلاثينيات، نجد أن تغيراً جوهرياً قد تم فيما يتصل بنوع المسائل والقضايا التى تتناولها المحكمة العليا. وقد سجل ريتشارد باسل فى دراسته لجدول أعمال المحكمة من عام ١٩٣٣ إلى ١٩٨٨، هذه التغييرات التى يلخصها الجدول ٥ - ٢. كما يلقي باسل الضوء على العملية التى تنتج هذا التغير. وتعتمد المناقشة التالية على تحليلات باسل اعتماداً جوهرياً.

فى الثلاثينيات، لم تمثل القضايا التى تتناول القواعد الموضوعية للإجراء القانونى الواجب إلا نسبة ضئيلة من جدول أعمال المحكمة العليا، كما لم تكن المحكمة تنظر فى قضايا الحريات المدنية الأخرى. وكان العدد الغالب الذى تنظره المحكمة من القضايا يتصل بالمسائل الاقتصادية، التى تنشأ بصفة أساسية عن السياسات الاقتصادية للحكومة. كما كانت القضايا التى تتصل بالنظام الفيدرالى تتسم بالأهمية، ولكن من الواضح أنها كانت لا توازى المسائل الاقتصادية فى أهميتها.

وبحلول عقد الستينيات، حلت المسائل المتعلقة بالحريات المدنية محل المسائل الاقتصادية فى اهتمام

الجدول ٥ - ٢

النسب المئوية الخاصة بمجالات مختارة من القضايا المدرجة بجدول أعمال المحكمة العليا
في عدد من العقود المختارة ما بين عامي ١٩٣٣ و ١٩٨٨

| الفترة الزمنية | | | | مجالات القضايا |
|----------------|-----------|-----------|-----------|------------------------|
| ١٩٨٧-١٩٧٨ | ١٩٧٢-١٩٦٣ | ١٩٥٧-١٩٤٨ | ١٩٤٢-١٩٣٣ | |
| ٥٢,١ | ٥٣,٣ | ٢٨,٩ | ١٠,٠ | الحريات المدنية (١) |
| ٤,٦ | ٦,٣ | ١,٨ | ٠,٥ | المساواة العرقية (ب) |
| ٢٢,٦ | ٢٣,٤ | ١٤,٢ | ٤,٨ | الإجراءات الجنائية (ب) |
| ٢,٨ | ٤,٠ | ٧,٤ | ١٦,٨ | نظام الضرائب الفيدرالى |
| ٠,٦ | ١,٠ | ١,١ | ٥,١ | الإفلاس |
| ١٠,٦ | ٦,٢ | ١٠,٨ | ١٣,٩ | النظام الفيدرالى |

المصدر : Richard Pacelle, *The Transformation of the Supreme Court's Agenda from the New Deal to the Reagan Administration* (Boulder, Colo.: Westview, 1991), 60-61, 127, 159, 172.

ملحوظة : القضايا التى صدر بشأنها آراء كاملة هى التى شملها الجدول فقط.

١ - بما فى ذلك قضايا الإجراء القانونى الواجب، والمساواة، والحقوق الأساسية، كحرية التعبير وحرية العقيدة..

ب - تتضمن تحت فئة الحريات المدنية.

المحكمة العليا ومنذ ذلك الحين، صارت تلك الفئة العريضة مسيطرة على اهتمام قضاة المحكمة. وقد تناقص الاهتمام سريعاً بمعظم فئات القضايا الاقتصادية، بما فى ذلك القضايا التى تعارض نصوص الضرائب الفيدرالية، والسياسات التنظيمية للولايات. فقد تقلص حجم القضايا ذات الصلة بالتنظيم الاقتصادى الفيدرالى، على الرغم من زيادة القضايا التى تتناول الضمانات، والتنظيمات البيئية. كما أن قضايا النظام الفيدرالى قد أصبحت أقل شيوعاً، مقارنة بأعدادها فى الثلاثينيات، غير أن هذه الفئة بالذات قد برزت ثانية منذ السبعينيات. وإذا نحينا مسائل النظام الفيدرالى جانباً، فإن الاتجاه الرئيسى للمحكمة يتسم بالوضوح: فقد تطورت المحكمة العليا من كونها هيئة تهتم بالقضايا الاقتصادية بصفة أساسية، إلى هيئة تعطى اهتمامها الأساسى للحريات الفردية.

وهناك العديد من العوامل التى ساهمت فى حدوث ذلك التغيير فى جدول المحكمة العليا. وتتراوح هذه

العوامل ما بين تأثير الرأى العام إلى التشريعات الفيدرالية. غير أن ما تتخذه المحكمة العليا من أحكام كان له أكبر الأثر فى هذا التغير. ولعل أهم العوامل هو تزايد اهتمام القضاة بحماية الحريات المدنية، ولذلك فإنهم يتوجهون لنظر القضايا التى تعارض السياسات الحكومية على أساس تعديها على الحريات. ونظراً لأن الحاجة قد نشأت لإفساح مساحة من جدول المحكمة العليا لقضايا الحريات المدنية، ونظراً لأن القضاة أصبحوا أقل اهتماماً بفحص السياسات الاقتصادية، لذلك فإن اهتمام هيئة المحكمة بالمجالات الأخرى عدا مجال الحريات المدنية، قد أصبح محدوداً.

غير أن الانتقال من الاهتمام بالمسائل الاقتصادية إلى الاهتمام بمسائل الحريات المدنية تم على نحو تدريجى دونما إسراع. فقد كانت المحكمة العليا ملتزمة بالنظر فى القضايا الاقتصادية الهامة، وخاصة تلك القضايا التى أثارت الخلاف على مستوى المحاكم الأدنى. كما أن المتقاضين كانوا فى حاجة لبعض الوقت، كى يستجيبوا لمساندة المحكمة العليا المتزايدة للحريات المدنية، وذلك بإقامتهم للدعوى أمامها. وجدير بالذكر أنه لا مفر من مرور فترة من الزمن كى يحدث تغيراً كبيراً أو جوهرياً فى جدول أعمال المحكمة العليا. فلم يكن ممكناً أن تتجه المحكمة فى الوقت نفسه لنظر كافة المجالات المتصلة بالحريات المدنية التى احتلت جانباً من جدول أعمالها منذ الستينيات. وبطبيعة الحال، فإن التحول لم يكن كاملاً: فلا تزال المحكمة العليا تنظر عدداً كبيراً من القضايا التى تتناول المسائل الاقتصادية، حتى وهى تولى الحريات المدنية جانباً هاماً فى جدول أعمالها.

مقارنة المحكمة العليا بمؤسسات أخرى

ومثلما يختلف جدول أعمال المحكمة العليا الحالى عن جداول أعمالها السابقة، فإن دور المحكمة كصانع للسياسات يختلف عن الأنوار التى يلعبها صانعو السياسات الآخرون. ويمكننا أن نعقد مقارنة بين عمل المحكمة العليا وعمل محاكم الاستئناف، وسلطتى الحكم الآخريين.

محاكم الاستئناف: هناك نوعان من المحاكم يمكن مقارنتهما بصورة أكبر بالمحكمة العليا هما محاكم الاستئناف الفيدرالية، والمحاكم العليا بالولايات، وتحتل محاكم الاستئناف المرتبة الأدنى التالية للمحكمة العليا؛ ومعظم القضايا التى تصدر المحكمة العليا بشأنها أحكاماً، تحول إليها من هذه المحاكم. وتشارك المحاكم العليا بالولايات المحكمة العليا الأمريكية موقعها على رأس النظام القضائى. غير أن هذين النوعين من المحاكم لا يمكن مقارنتهما، على نحو كامل، بالمحكمة العليا: فهذه المحاكم لا تتوافر لها السيطرة الكاملة على جدول أعمالها، كما أن المحاكم العليا بالولايات تتناول المسائل القانونية الخاصة بالولايات فى المقام الأول.

وإحدى النتائج المترتبة على ذلك الوضع هي عدم سيطرة الأطراف الحكومية والسياسات الحكومية على جدول أعمال هذه المحاكم الاستثنائية. ويصدق ذلك بصفة خاصة على المحاكم العليا بالولايات، وهي التي تصدر أحكاماً عديدة تنشأ عن الخلافات بين الأفراد حول مسائل معينة مثل العقود، والأضرار الشخصية، والعلاقات الأسرية. ولا تكاد المحكمة العليا الأمريكية تتناول هذه الموضوعات التي عادة ما تكون مقطوعة الصلة بالقانون الفيدرالي.

كما ينتج عن ذلك الوضع أن قضايا الحريات المدنية، فيما عدا تلك المتصلة بالقضايا الجنائية، نادراً ما تعرض في هذه المحاكم الأدنى مرتبة. وعلى مر السنين، أصبحت قضايا المساواة في المعاملة وحرية التعبير أكثر شيوعاً في هذه المحاكم، غير أنها لا تزال تحتل نسبة ضئيلة في جدول أعمالها.

وهكذا يتضح لنا أن جدول أعمال المحكمة العليا فريد من نوعه، من بعض الزوايا الهامة. فلا توجد محكمة أخرى في الولايات المتحدة تسلط الضوء على المصالح والسياسات الحكومية، مثلما تفعل المحكمة العليا. كما أن المحكمة العليا ليس لها نظير في اهتمامها بالحريات المدنية.

الرئيس والكونجرس؛ ويمكننا القول أن رئيس الولايات المتحدة، مثله مثل المحكمة العليا، يلعب دوراً متخصصاً، غير أن اهتمامات الرئيس الرئيسية مختلفة؛ إذ يبرز دور الرئيس في القرارات الخاصة بالسياسة الخارجية، ويخصص الرؤساء الجهد والوقت الكثير في هذا المجال. وقد اكتشف الرئيس كلينتون أنه على الرغم من تفضيله للسياسات المحلية، فإنه يتحتم عليه أن يعطى قدراً كبيراً من الاهتمام بقضايا السياسات الخارجية. ومن بين اهتمامات الرئيس الأخرى حفاظه على قوة البلاد الاقتصادية من خلال بعض الوسائل مثل الميزانية، وقانون الضرائب، ومن جهة أخرى، فإن المحكمة العليا تصدر أحكاماً قليلة فيما يتصل بالسياسة الخارجية، وأحكامها بشأن السياسات الاقتصادية لا تكاد تمس مهام الإدارة الاقتصادية.

ويعالج الرؤساء، مثلهم مثل المحكمة العليا، عدداً متنوعاً من قضايا السياسات خارج نطاق تخصصهم. إذ يتناول جانب من جدول أعمال الرئيس مسائل الحريات المدنية، التي تهتم بها المحكمة العليا اهتماماً كبيراً. وقد اقترح الرئيس كلينتون، بصفة خاصة، وعدد آخر من الرؤساء المحدثين، تشريعات في مجال القانون الجنائي، تنعكس آثارها على حقوق المدعى عليهم. ولكن يمكننا القول، بصفة عامة، أن هناك تداخل محدود بين مجالات اهتمام الرئيس ومجالات اهتمام المحكمة العليا.

وإذا ما قارنا دور الكونجرس بدور الرئيس والمحكمة العليا، فإنه يبدو كمؤسسة عامة يمتد نشاطها عبر عدد كبير من القضايا، وينتج عن ذلك أن الكونجرس يعطى اهتماماً خاصاً لكافة أنواع السياسات

التي تتناولها المحكمة العليا. ولذلك، فإن التداخل بين اهتمامات الكونجرس والمحكمة العليا لا مفر منه، إذ أن عدداً كبيراً من أحكام المحكمة العليا يتعلق بتفسيرات التشريعات الفيدرالية.

غير أن الكونجرس يعطى أهمية كبيرة للعديد من المجالات التي تتراوح ما بين السياسة الخارجية إلى مجال الزراعة، وهي مجالات لا تعرها المحكمة العليا نفس القدر من الأهمية. ومن ناحية أخرى فإن الكثير من القضايا التي تهتم بها المحكمة العليا اهتماماً خاصاً، تلقى اهتماماً أقل من الكونجرس. فعلى سبيل المثال، فإن مسائل الحريات المدنية التي تشغل بال المحكمة العليا، لا يفسح لها الكونجرس في جدول أعماله إلا مساحة محدودة.

ملخص: موقف المحكمة العليا

تقدم لنا تلك المقارنات السابقة رؤية لدور المحكمة العليا. فبادئ ذي بدء، فإن هذه المقارنات توضح المجال المحدود لعمل المحكمة العليا. فعلى الرغم من أن اختصاصاتها تتسم بالرحابة، فإن أحكامها تصدر في مجالات سياسية محدودة.

ويؤثر تخصص المحكمة العليا على دورها في صناعة السياسات. وحتى في مجال الحريات المدنية، فإن المحكمة العليا لا يمكنها إلا أن تتناول جانباً محدوداً من القضايا السياسية التي ترفع أمامها. غير أن المحكمة العليا، حين تصدر أحكامها في عدد كبير من القضايا في هذا المجال، فإنها تزيد من فرصها لصياغة القانون والسياسة العامة فيما يتصل بالحريات المدنية إلى أقصى حد.

وعلى العكس من ذلك، فإن عدم النشاط النسبي للمحكمة العليا في عدد من المجالات السياسية، يحد بدرجة كبيرة من إمكانياتها للتأثير على هذه المجالات. ولا يمكن للمحكمة العليا أن يكون لها أثر يذكر في تطور القوانين في مجالات مثل العقود والأضرار الشخصية. وفي يومنا هذا، لا تتمتع المحكمة بأثر يذكر في مجال الإدارة الحكومية للاقتصاد، بل إن تأثيرها أقل في مجال السياسة الخارجية⁽⁵⁾؛ وجدير بالذكر أن كثيراً من الناس يعتبرون هذين المجالين أهم مجالات السياسة الحكومية.

وتدعو هذه الحقائق هؤلاء الذين يعتقدون أن المحكمة العليا هي أهم صانعي السياسات في الولايات المتحدة، تدعوهم إلى التمهّل. فبدون شك تعد المحكمة العليا إحدى صانعي السياسات التي تتمتع بقدر كبير من الأهمية، غير أننا لا ينبغي أن نتصور أن تكون ذات أهمية كبرى، إذ أن مجال أنشطتها محدود. ولهذا فليس من الممكن أن يكون للمحكمة العليا السيطرة كصانعة للسياسات، إلا في النظام الفيدرالي والحريات المدنية وبعض المجالات المحدودة في السياسات الاقتصادية. وحتى في هذه المجالات، فإن سيطرة المحكمة العليا لا ترقى إلى المستوى المطلق، وذلك للأسباب التي ترد فيما يلي من هذا الفصل وفي الفصل السادس.

الاتجاه النشط للمحكمة العليا: المراجعة القضائية

وفى نهاية المطاف، لا يعتمد دور المحكمة العليا كصانعة للسياسات، على القضايا التي تنظرها وتصدر أحكاماً بشأنها فحسب، ولكن على محتوى هذه الأحكام أيضاً. ويعد الاتجاه النشط للمحكمة العليا، إحدى السمات الأساسية لمحتوى الأحكام.

ومن بين الأشكال المتباينة للاتجاه القضائي النشط، يبرز على وجه الخصوص، الأحكام التي تتعارض مع سياسات السلطتين التنفيذية والتشريعية. وكثيراً ما يتم قياس هذا الاتجاه بالرجوع إلى المراجعات القضائية للمحكمة العليا، وسلطتها في نقض القوانين التي يصدرها صانعو السياسات الآخرون، على أساس أنهم ينتهكون الدستور. وعلى الرغم من أن تفسيرات المحكمة للتشريعات قد تختلف مع السياسات التنفيذية والتشريعية، فإن المحكمة العليا تتدخل في عملية صناعة السياسات على نحو أكثر مباشرة وأكثر وضوحاً من خلال استخدامها للمراجعة القضائية. ومن السهل تقدير استخدام المحكمة للمراجعة القضائية على نحو لا يتاح لنا بالنسبة لأشكال الاتجاه النشط الأخرى، ولهذا السبب، فإن القسم التالي يتناولها تناولاً دقيقاً.

نقض القوانين التي يصدرها الكونجرس

تتمثل أكثر الاستخدامات شيوعاً للمراجعة القضائية في الأحكام التي تقضى بعدم دستورية بعض التشريعات الفيدرالية. وتمثل هذه الأحكام تأكيداً قوياً من جانب المحكمة العليا لسلطتها. فعندما تنقض المحكمة العليا قانوناً فيدرالياً على أسس دستورية، فإنها تلغى قراراً تتخذه سلطة أخرى من سلطات الحكومة الفيدرالية على نحو مباشر.

وقد قضت المحكمة العليا بعدم دستورية إحدى قوانين الكونجرس للمرة الأولى، في حكمها الصادر في قضية ماربوري ضد ماديسون (١٨٠٣). وتشير إحدى الإحصاءات إلى أنه ما بين عامي ١٨٠٣ و ١٩٩٣، نقضت المحكمة العليا ١٢٧ قانوناً فيدرالياً على نحو كلي أو جزئي^(٦). ولهذا العدد دلالة، فمن إحدى النواحي، يشير العدد إلى أن المحكمة العليا قد تكرر استخدامها لسلطتها في المراجعة القضائية بمتوسط يزيد على المرة الواحدة كل عامين. ومن ناحية أخرى، فإن القوانين التي ألغتها المحكمة العليا تمثل نسبة ضئيلة من أكثر من ستين ألفاً من القوانين التي أصدرها الكونجرس. غير أننا إذا أردنا أن نفهم دلالة أحكام المحكمة التي صدرت لنقض القوانين الفيدرالية، فإنه ينبغي علينا أن نفحص هذه الأحكام على نحو دقيق^(٧).

ويتعلق أحد جوانب البحث بأهمية التشريعات التي نقضتها المحكمة العليا. وقد ألغت المحكمة العليا بعض التشريعات ذات الأهمية الكبرى، نذكر من بينها تسوية ميزورى فى عام ١٨٢٠ بشأن العبيد المقيمين فى تلك المنطقة، وقد قضت المحكمة بعدم دستورية هذه التسوية فى قضية درد سكوت Dred v. Scott فى عام ١٨٥٧؛ كما نقضت المحكمة القوانين التى تحظر عمل الأطفال فى عامى ١٩١٨ و ١٩٢٢، وتشريعات البرنامج الجديد للاقتصاد، وقد نقضته المحكمة العليا فى عامى ١٩٣٥ و ١٩٣٦^(٨). وعلى العكس من ذلك، فإن العديد من أحكام المحكمة التى تقضى بعدم دستورية بعض التشريعات، لم يكن لها أهمية تذكر بالنسبة للأهداف السياسية للكونجرس والرئيس، وذلك لأن هذه التشريعات كانت غير هامة، أو لأنها لم تلغ إلا عند تطبيقها فى ظروف خاصة. ومثال ذلك الحكم فى قضية الولايات المتحدة ضد جريس United States v. Grace (١٩٨٣) وقد قضت المحكمة فيها بأن التشريع الذى يحظر التحريض على الإضراب وتوزيع المنشورات على أرض المحكمة العليا ينتهك التعديل الأول إذا ما شمل الأرصفة العامة. وبطبيعة الحال فإن هناك العديد من الأحكام التى تلغى نصوصاً لا تتسم بأهمية كبيرة، أو لا تتسم بالأهمية على الإطلاق. ومثال ذلك الحكم فى قضية نيويورك ضد الولايات المتحدة New York v. United States (١٩٩٢)، وقد أصدرت المحكمة العليا حكمها بإلغاء أحد نصوص التشريع الصادر فى ١٩٨٥، والذى منح الولايات مسئولية أكبر للتخلص الأمن من النفايات الذرية.

ويتصل توقيت المراجعة القضائية بالمسألة السابقة. ففى كثير من القضايا، نقضت المحكمة العليا التشريعات بعد فترة طويلة من إصدارها. وقد صدرت أكثر من نصف أحكام المحكمة العليا، التى تنقض هذه التشريعات بعد أكثر من أربعة أعوام من تاريخ إصدارها، كما أن فترة السنوات الأربع قد تسبب فى إضعاف الأغلبية التى ساندت التشريع أو اختفائها تماماً. وقد صدر حوالى ثلث الأحكام التى تنقض تشريعات الكونجرس بعد ثلاثة عشر عاماً على الأقل من إصدارها – وهناك بعض الأحكام التى صدرت بخصوص تشريعات أقدم من ذلك. وفى بعض الأحيان، يحافظ الكونجرس على التزام ثابت بتشريعاته التى تنتمى لفترة سابقة، ولكن فى كثير من الأحيان لا يبدى الكونجرس اهتماماً كبيراً إذا نقضت المحكمة العليا قوانينه القديمة.

ونظراً للأسباب السابقة، فإن تكرار استخدام المحكمة العليا لسلطتها لنقض القوانين التى يصدرها الكونجرس، يحتاج إلى توضيح. وقد يبدو أن صدور أى حكم بنقض تشريع فيدرالى قد يتسبب فى صراع كبير بين المحكمة العليا والكونجرس، غير أن مثل هذه الأحكام لا تجذب اهتمام العامة أو الكونجرس. وبصفة عامة، فإن نقض المحكمة العليا لقوانين الكونجرس يكون له أكبر الدلالة عندما تكون القوانين نفسها مهمة، وعندما يتم نقضها على وجه السرعة – ولا تنطبق هذه المعايير إلا على عدد قليل من القضايا.

الجدول ٥ - ٣

عدد التشريعات الفيدرالية التي قضت المحكمة العليا بعدم دستورها
من عام ١٧٩٠ إلى عام ١٩٩٣

| الفترة | العدد | الفترة | العدد |
|-------------|-------|-------------|-------|
| ١٧٩٠ - ١٧٩٩ | — | ١٩٠٠ - ١٩٠٩ | ٩ |
| ١٨٠٠ - ١٨٠٩ | ١ | ١٩١٠ - ١٩١٩ | ٦ |
| ١٨١٠ - ١٨١٩ | — | ١٩٢٠ - ١٩٢٩ | ١٥ |
| ١٨٢٠ - ١٨٢٩ | — | ١٩٣٠ - ١٩٣٩ | ١٣ |
| ١٨٣٠ - ١٨٣٩ | — | ١٩٤٠ - ١٩٤٩ | ٢ |
| ١٨٤٠ - ١٨٤٩ | — | ١٩٥٠ - ١٩٥٩ | ٥ |
| ١٨٥٠ - ١٨٥٩ | ١ | ١٩٦٠ - ١٩٦٩ | ١٦ |
| ١٨٦٠ - ١٨٦٩ | ٤ | ١٩٧٠ - ١٩٧٩ | ٢٠ |
| ١٨٧٠ - ١٨٧٩ | ٧ | ١٩٨٠ - ١٩٨٩ | ١٦ |
| ١٨٨٠ - ١٨٨٩ | ٤ | ١٩٩٠ - ١٩٩٣ | ٣ |
| ١٨٩٠ - ١٨٩٩ | ٥ | المجموع | ١٢٧ |

المصدر: Congressional Research Service, *The Constitution of the United States of America: Analysis and Interpretation and 1990 Supplement* (Washington D.C.: Government Printing Office, 1987, 1991), updated by the author.

وثمة طريقة أخرى لقياس مدى أهمية المراجعة القضائية نجدها في النمط التاريخي لاستخدامها. وكما يوضح الجدول ٥ - ٣، فإن المحكمة العليا لم تقم بإلغاء التشريعات الفيدرالية على أساس معدل متسق. فلم تنقض إلا تشريعين قبل عام ١٨٦٥. غير أنه، منذ ذلك التاريخ، بدأت المحكمة العليا في ممارسة سلطاتها في المراجعة القضائية على نحو أكثر نشاطاً، فقد نقضت خمسة وثلاثين قانوناً فيدرالياً في الفترة ما بين عام ١٨٦٥ وعام ١٩١٩. وتلت تلك الفترة فترتان أخرتان تتميزان بقدر أكبر من الإثارة: فقد نقضت المحكمة خمسة عشر قانوناً فيدرالياً خلال العشرينيات، واثنى عشر قانوناً في الفترة من عام ١٩٣٤ إلى عام ١٩٣٦. وعلى مدى الأعوام الخمسة والعشرين التالية، استخدمت المحكمة العليا حقها في المراجعة القانونية على نحو محدود. ولكن منذ عام ١٩٦٣ إلى ١٩٩٣، قامت المحكمة العليا بنقض خمسة

وخمسين تشريعاً، وهو رقم قياسي في فترة قصيرة، ويمثل أكثر من ثلث إجمالي الأحكام التي أصدرتها المحكمة لنقض القوانين في تاريخها كله.

وقد شهدت الفترة ما بين عام ١٩١٨ وعام ١٩٣٦ أكبر الصراعات ما بين المحكمة العليا والكونجرس. فخلال تلك الفترة نقضت المحكمة تسعة وعشرين نصاً؛ والأهم من ذلك، أن التشريعات التي أعلنت المحكمة عدم دستوريته في تلك الفترة كانت على درجة من الأهمية. وفي الفترة من عام ١٩١٨ وعام ١٩٢٨، نقضت المحكمة قانونين بشأن عمالة الأطفال والحد الأدنى للأجور، بالإضافة إلى عدد من التشريعات الأقل أهمية. ثم شارك أغلب القضاة، في الفترة من عام ١٩٣٣ إلى عام ١٩٣٦، فيما يمكن تسميته بهجوم مباشر على برنامج الإصلاح الجديد، وهو هجوم انتهى بانسحاب المحكمة العليا في عام ١٩٣٧.

وعلى الرغم من أن المحكمة العليا نقضت التشريعات من عام ١٩٦٣ إلى عام ١٩٩٣ على نحو غير مسبوق، فإن عدداً قليلاً من القوانين التي ألغتها كان على جانب كبير من الأهمية، وكثير منها كان قوانين قديمة. فقد نقضت المحكمة، بما يتفق وأسلوبها في تلك الفترة، قوانين لا تتسم بالأهمية، أو نصوصاً غير جوهرية في إحدى القوانين الهامة.

ومن الواضح أن بعض النصوص التي ألغتها المحكمة منذ عام ١٩٦٣ كانت على درجة من الأهمية. فقد نقضت المحكمة بعض النصوص الأساسية من قانون الحملات الانتخابية الفيدرالي، فيما يتصل بتمويل الحملات، وذلك في قضية باكلي ضد فاليو (Buckley v. Valeo (١٩٧٦)، وفي حكمين تالينين^(٩). وقد أصدرت المحكمة حكماً نقضت به قانون جرام - ردمان - هولنجر لتخفيض عجز الموازنة، في حكمها الصادر في قضية باوشر ضد سينار (Bowsher v. Synar (١٩٨٦)، وبذلك غيرت من كيفية عمل القانون. أما حكم المحكمة العليا في قضية مصلحة الهجرة والجنسية ضد تشادها (١٩٨٣)، فقد نقض أحد النصوص الأقل أهمية نسبياً من قانون الهجرة، غير أن ذلك الحكم أشار إلى البطلان العام لما يمارسه الكونجرس من نقض قرارات السلطة التنفيذية، وهو إجراء يستخدمه الكونجرس على نطاق واسع لممارسة رقابته على السلطة التنفيذية. وعلى الرغم من أن قلة من الناس قد تأثرت بإصدار قانون يحظر حرق العلم الأمريكي في عام ١٩٨٩، فإنه اتسم بقدر كبير من الأهمية بالنسبة لأعضاء الكونجرس لأسباب رمزية وسياسية. ولذلك فقد كان نقض المحكمة العليا لذلك القانون، في حكمها الصادر في قضية الولايات المتحدة ضد أيكمان (١٩٩٠)، يتسم بالأهمية. ولكن بصفة عامة، يُمكن القول إن التشريعات التي نقضتها المحكمة العليا منذ أوائل الستينيات لم تكن بنفس درجة أهمية التشريعات الاقتصادية التي قضت بعدم دستوريته في الثلاثينيات.

وقد نقضت المحكمة العليا، في فترات أخرى، نصوصاً تشريعية على درجة كبيرة من الأهمية، الأمر الذي كان له أكبر الأثر، في بعض الأحيان، على الساحة السياسية والسياسة الفيدرالية^(١٠). ولكن هذه كانت أحكاماً متفرقة. وقد كانت الفترة من عام ١٩١٨ حتى عام ١٩٣٦ هي الفترة الوحيدة التي استخدمت فيها المحكمة العليا سلطتها في مراجعة التشريع الفيدرالي على نحو مستمر، مستهدفة التأثير على خطوط أساسية للسياسة الفيدرالية.

نقض القوانين المحلية وقوانين الولايات

وتتسم ممارسة المحكمة العليا للمراجعة القضائية، فيما يتصل بقوانين الولايات والقوانين المحلية، بقدر أقل من العنصر النشط، الذي يبدو في استخدامها لسلطاتها، بشأن القوانين الفيدرالية. فعندما تنقض المحكمة العليا إحدى قوانين الولايات، فإنها لا تضع نفسها في موضع خلاف مع سلطتي الحكومة الفيدرالية الآخرين، بل إنها قد تكون قد ساندت، بحكمها هذا، سلطات الحكومة الفيدرالية على الولايات. ومع ذلك، فإن المحكمة العليا بنقضها أحد القوانين المحلية، أو قوانين الولايات، تطعن في سلامة الإجراءات التي اتخذها صانع آخر للسياسة. ولهذا السبب، فإن لهذا النوع من المراجعة القضائية أهمية.

وتشير إحدى الإحصائيات إلى أن المحكمة العليا فيما بين عام ١٧٩٠ وعام ١٩٩٣، قد نقضت ١٢١٢ قانوناً من القوانين المحلية وقوانين الولايات. وقد نقضت المحكمة العليا معظم هذه القوانين على أساس أنها تنتهك الدستور انتهاكاً مباشراً، ونقضت البعض الآخر لأن القانون الفيدرالي قد ألغى هذه القوانين وذلك بموجب المبدأ الدستوري الذي يعطى السيادة للقوانين الفيدرالية. وعلى العكس من ذلك، نقضت المحكمة ١٢٧ قانوناً فيدرالياً فقط في الفترة نفسها (انظر الجدول ٥ - ٣). بل إن الاختلاف يزيد عما تشير إليه هذه الأرقام، وذلك لأن نقض المحكمة العليا للقوانين المحلية وقوانين الولايات ينطبق أيضاً على القوانين المشابهة في الولايات الأخرى.

وكما هو واضح بالجدول ٥ - ٤، فقد ازدادت نسبة نقض المحكمة العليا للقوانين المحلية وقوانين الولايات ازدياداً مطرداً على مر الزمن. فأكثر من أربعة أخماس القوانين التي نقضتها المحكمة تم نقضها منذ ١٩١٠. وقد وصل استخدام المحكمة العليا لهذا النمط من المراجعة القضائية إلى أقصاه في العقود الثلاثة الأخيرة: بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٩٠. حكمت المحكمة العليا بعدم دستورية ستة عشر قانوناً من قوانين الولايات والقوانين المحلية، في المتوسط، سنوياً.

وقد نقضت المحكمة العليا، قبل عام ١٨٦٠، عدداً قليلاً نسبياً من القوانين المحلية وقوانين الولايات. غير أن أحكامها خلال تلك الفترة اتسمت بالأهمية، لأنها وضعت حدوداً لسلطات الولايات بموجب الدستور.

فعلى سبيل المثال، أضعفت المحكمة العليا، تحت رئاسة جون مارشال، من سلطات الولايات بأحكامها الصادرة في قضية مثل ماك كالتوش ضد ولاية ماريلاند (١٨١٩)، ويسلب هذا الحكم الولايات حقها في فرض الضرائب على الهيئات الفيدرالية، وكذلك في قضية جيبونز ضد أوجدن (١٨٢٤) التي صدر بشأنها حكم حد من سلطة الولايات في مجال تنظيم التجارة.

وتختلف القوانين المحلية وقوانين الولايات، التي نقضتها المحكمة العليا، في الفترة الأخيرة، من حيث أهميتها. وعلى نحو إجمالي، فإن أحكام المحكمة العليا قد اتسمت بالقدر الكافي من الأهمية، لتكتسب دوراً هاماً في صياغة سياسة الولايات. وخلال أواخر القرن التاسع عشر والثلاث الأول من القرن العشرين، نقضت المحكمة عدداً كبيراً من التشريعات الاقتصادية الهامة، بما في ذلك الكثير من القوانين التي تنظم الممارسات التجارية والعلاقات العمالية. وكانت النتيجة الخالصة هي وقف تيار متزايد من السياسة العامة. كما تركت أحكام المحكمة العليا منذ منتصف الخمسينيات أثرها على عناصر هامة من سياسة الولايات. فقد ساهمت بسلسلة من الأحكام في تحطيم الأساس القانوني لسياسة الفصل العنصري والفرقة العنصرية في ولايات الجنوب. وفي عام ١٩٧٣، نقضت المحكمة العليا القوانين التي تحظر الإجهاض والموجودة في معظم الولايات، الأمر الذي تطلب تقنياً عاماً للإجهاض. كما أن المحكمة العليا وضعت حداً لسلطات الولايات فيما يتصل بالتنظيم الاقتصادي في المجالات التي كان للكونجرس فيها الأسبقية بموجب السيادة الدستورية، وقد تم للمحكمة ذلك من خلال سلسلة طويلة من الأحكام. وقد أدت هذه الأحكام إلى انتقال السلطة من أيدي الولايات إلى يد الحكومة الفيدرالية.

أهداف أخرى للمراجعة القضائية

ويجوز للمحكمة العليا أن تحكم بعدم دستورية أية سياسة أو ممارسة حكومية، وليس فقط القوانين التي تسنها الهيئات التشريعية. وقد نقضت المحكمة في السنوات الأخيرة بعض السياسات، مثل إجراءات التعيين الخاصة بحكومات الولايات، والأحكام الصادرة عن أحد مقدرى الضرائب في إحدى المقاطعات، والقواعد التي وضعتها إحدى الإدارات التعليمية لاستخدام الممتلكات المدرسية. وقد أعلنت المحكمة العليا، منذ الستينيات، مراراً، عدم دستورية إجراءات الشرطة الخاصة بجمع الأدلة، والإجراءات التي تلجأ إليها محاكم الموضوع بالولايات في القضايا الجنائية. وربما تخطى عدد الممارسات غير القانونية التي نقضتها المحكمة عدداً أكبر بكثير من الـ ١٣٠٠ قانون التي قامت المحكمة العليا بنقضها منذ ذلك الحين.

ويعد فحص المحكمة العليا للأوامر التي يصدرها الرئيس وأفعاله، على جانب خاص من الأهمية. إذ يجوز معارضة قرارات الرؤساء أو المسؤولين الذين ينيبونهم لافتقادهم للأساس الدستوري، أو لأنهم

الجدول ٥ - ٤

عدد القوانين المحلية وقوانين الولايات التي حكمت المحكمة العليا

بعد دستوريته ١٧٩٠ - ١٩٩٣

| الفترة | العدد | الفترة | العدد |
|-------------|-------|----------------|-------|
| ١٧٩٩ - ١٧٩٠ | — | ١٩٠٠ - ١٩٠٩ | ٤٠ |
| ١٨٠٠ - ١٨٠٩ | ١ | ١٩١٠ - ١٩١٩ | ١١٨ |
| ١٨١٠ - ١٨١٩ | ٧ | ١٩٢٠ - ١٩٢٩ | ١٣٩ |
| ١٨٢٠ - ١٨٢٩ | ٨ | ١٩٣٠ - ١٩٣٩ | ٩٣ |
| ١٨٣٠ - ١٨٣٩ | ٣ | ١٩٤٠ - ١٩٤٩ | ٥٧ |
| ١٨٤٠ - ١٨٤٩ | ٩ | ١٩٥٠ - ١٩٥٩ | ٦١ |
| ١٨٥٠ - ١٨٥٩ | ٧ | ١٩٦٠ - ١٩٦٩ | ١٤٩ |
| ١٨٦٠ - ١٨٦٩ | ٢٣ | ١٩٧٠ - ١٩٧٩ | ١٩٣ |
| ١٨٧٠ - ١٨٧٩ | ٣٦ | ١٩٨٠ - ١٩٨٩ | ١٦٢ |
| ١٨٨٠ - ١٨٨٩ | ٤٦ | ١٩٩٠ - ١٩٩٣ | ٢٤ |
| ١٨٩٠ - ١٨٩٩ | ٣٦ | العدد الإجمالي | ١٢١٢ |

المصدر: Congressional Research Service, *The Constitution of the United States of America: Analysis and Interpretation and 1990 Supplement* (Washington, D.C.: Government Printing Office, 1987, 1991), Updated by the author.

ينتهكون قاعدة دستورية انتهاكاً مباشراً. ومن الصعب أن نحدد عدد المرات التي أُلغيت فيها المحكمة العليا أفعالاً رئاسية على أساس عدم دستوريته، لأنه كثيراً ما لا يتضح ما إذا كانت ما تقوم به السلطات التنفيذية من أعمال، ينبغي اعتباره أعمالاً رئاسية. ولكن يبدو أن مثل هذه الأحكام التي تصدرها المحكمة نادرة نسبياً^(١١).

ومع ذلك، فقد أبطلت المحكمة العليا بعض الأفعال الهامة للرؤساء الأمريكيين. فقد أعلنت المحكمة من جانب ميليجان (١٨٦٦)، أن الرئيس لينكولن لم تكن له سلطة تعليق أوامر الإحضار لسجناء الحرب في أثناء الحرب الأهلية. وفي قضية شركة يونجزتاون للمصفاة والأنابيب ضد سويار Youngstown Sheet and Tube Co. v. Sawyer (١٩٥٢)، أعلنت المحكمة العليا أن الرئيس ترومان قد انتهك القانون عندما

أصدر أمراً للحكومة الفيدرالية بالاستيلاء على مصانع الصلب التي أضرب عمالها خلال الحرب الكورية. كما قضت المحكمة العليا مؤخراً في قضية الولايات المتحدة ضد نيكسون (١٩٧٤)، بأن الرئيس نيكسون لا يستند إلى سلطة دستورية في احتجازه لتسجيلات محادثاته، ورفضه تسليمها لإحدى المحاكم الفيدرالية. وقد أدى ذلك إلى مساهمة المحكمة العليا في التسبب في استقالة نيكسون. ويدل هذا الحكم في حد ذاته على أهمية سلطة المحكمة فيما يتصل بفحص أفعال الرؤساء.

المراجعة القضائية: الصورة العامة

يصعب تحديد السمات الخاصة باستخدام المحكمة العليا للمراجعة القضائية، وأحد أسباب هذه الصعوبة يعود إلى أن سجل المحكمة غير متسق. فقد تباين مدى الدور النشط الذي لعبته المحكمة خلال تاريخها، غير أن هذا الاتجاه قد زاد، بصفة عامة، على مر السنين. ويكمن أحد أسباب هذه الزيادة في زيادة عدد القوانين والأنشطة الحكومية موضع المعارضة. كما اختلف استخدام المحكمة العليا للمراجعة القضائية باختلاف المستوى الحكومي. فقد نقضت المحكمة عدداً أكبر من السياسات المحلية وسياسات الولايات بالمقارنة بالسياسات الفيدرالية، كما سعت على نحو أكبر للحد من حرية حركة الحكومات المحلية وحكومات الولايات، فيما يتصل بالقضايا الهامة.

ويتسم سجل المحكمة على نحو عام بعدم الوضوح. فقد استخدمت القضاة سلطاتهم في المراجعة القضائية استخداماً واسعاً، وأكدت المحكمة العليا مكانتها كمشارك رئيسي في عملية صناعة السياسة، بنقضها العديد من القرارات الحكومية التي شملت بعض القرارات الهامة.

ومع ذلك، فمن ناحية أخرى نجد أن استخدام المحكمة العليا للمراجعة القضائية يبدو محدوداً؛ إذ تلجأ المحكمة العليا، بصفة عامة، إلى التدقيق في الاختيار عندما تمارس سلطاتها في نقض القوانين، ولذلك فإن عدداً كبيراً من السياسات العامة، على كافة المستويات الحكومية، لم تشهد تدخلاً من المحكمة العليا. وهناك بعض المجالات الهامة من النشاط الحكومي، مثل السياسة الخارجية، لم تتأثر إلا قليلاً بالأحكام الدستورية التي أصدرتها المحكمة العليا. وبينما تسمح المراجعة القضائية للمحكمة العليا أن تلعب دوراً رئيسياً في صنع السياسة، فإنها بالتأكيد لم تجعل من المحكمة العليا صانع السياسة القومي المسيطر.

التفسير التشريعي

لا تعد المراجعة القضائية الشكل الأوح لاتباه المحكمة العليا النشط. وأغلب أحكام المحكمة العليا

تتناول التشريعات لا الدستور، والعديد من هذه الأحكام التشريعية يحوى عناصر نشطة. فمن إحدى النواحي، نجد أن تفسيرات المحكمة العليا لبعض التشريعات يُلغى، فى بعض الأحيان، سياسات للسلطة التنفيذية الفيدرالية. وكثيراً ما تلغى المحكمة العليا قرارات اتخذتها بعض الهيئات الإدارية على أساس أنها لا تستند إلى تشريع ما، وهى تهاجم، بعملها هذا، مبادرات الرئيس السياسية فى بعض الأحيان. وعلى سبيل المثال، استخدمت إدارتا الرئيس ريجان والرئيس بوش مصلحة الإدارة والميزانية لوضع حد للقواعد المنظمة للممارسات التجارية، وذلك بمراجعة الأحكام التنظيمية للهيئات الإدارية قبل سريانها. وكانت إحدى الوسائل المستخدمة لهذا الغرض هو قانون تخفيض الأعمال الكتابية لعام (١٩٨٠)، والذي يتطلب موافقة مصلحة الإدارة والميزانية على ما تطلبه الهيئة من أعمال كتابية من الجمهور. وقد قامت مصلحة الإدارة والميزانية بتفسير ذلك الشرط تفسيراً واسعاً. فعندما تبنت وزارة العمل لائحة تشترط توافر كشوف المعلومات الخاصة بالكيماويات الخطرة، للموظفين بأماكن عملهم، استخدمت مصلحة الإدارة والميزانية سلطتها فيما يتصل بالأوراق المكتبية، لنقض ثلاثة نصوص من هذه اللائحة. وقد قضت المحكمة العليا فى حكمها بشأن قضية دول ضد عمال الصليب المتحددين (١٩٩٠)، أن هذا الفعل خارج عن نطاق سلطات المصلحة فيما يتصل بقانون تخفيض الأوراق المكتبية. وبالتالي، فقد وضعت المحكمة العليا حداً لاستخدام مصلحة الإدارة والميزانية كوسيلة للتحكم الرئاسى فى التنظيم التجارى.

وعلى نحو عام، تلعب أحكام المحكمة العليا فيما يتصل بالتشريعات، دوراً كبيراً فى تشكيل السياسة الفيدرالية فى إطار الخطوط العامة التى يضعها الكونجرس، والتى غالباً ما تفتقد للوضوح. ومثال ذلك التفسيرات التى قدمتها المحكمة للقسم السابع من قانون الحريات المدنية لعام ١٩٦٤، وهو أهم قانون فيدرالى يحظر التفرقة فى التوظيف. وقد حددت المحكمة العليا، ضمن أمور أخرى، الإجراءات التى يمكن للمحاكم من خلالها أن تقرر ما إذا كانت التفرقة قد وقعت، كما أنها أرست القواعد الخاصة بمدى قانونية الإجراء الإيجابى، بموجب القسم السابع، وقضت المحكمة أن هذا القسم يحظر التحرش الجنسى. وقد لعبت المحكمة العليا الدور نفسه فى مجالات، مثل علاقات الإدارة بالعمال، والقوانين المضادة للاحتكار، ومجال حماية البيئة. وحتى عندما لا تتسبب أحكام المحكمة التشريعية فى وقوع خلاف مباشر مع صانعى السياسة الآخرين، فإن المحكمة العليا فى كثير من الأحيان تؤكد دورها كصانع سياسة مستقل، من خلال تفسيراتها للغة التشريعات.

اتجاه السياسات

يعد العنصر النشط فى المحكمة العليا مقياساً لأهمية المحكمة العليا فى صياغة السياسة العامة، غير

أن هذا العنصر لا يوضح لنا أنواع السياسات التي تساندها المحكمة. ويفحص القسم التالي من هذا الفصل بعض الأنماط العامة فيما يتصل بمحتوى السياسات التي وضعتها المحكمة العليا خلال القرن الماضي، مع الاهتمام بالمحتوى الأيديولوجي والمنتفعين بتلك السياسات.

من تسعينيات القرن التاسع عشر إلى ثلاثينيات القرن العشرين

تمحيص القوانين الاقتصادية: في عام ١٩١٥، أصدرت المحكمة العليا حكمها في قضية شركة ساوث كوفنجتون وسينسيناتي للترام ضد مدينة كوفنجتون. فقد عارضت الشركة التي تقوم بتشغيل عربات الترام ما بين كوفنجتون بولاية كنتاكي وسينسيناتي بولاية أوهايو، عدة نصوص من القانون المحلي لمدينة كوفنجتون، تضع تنظيمًا لأعمالها. وقد ألغت المحكمة العليا بعض هذه النصوص، على أساس أنها تمثل عبئاً على العلاقات التجارية ما بين ولايتي أوهايو وكنتاكي. كما أعلنت المحكمة عدم سلامة القوانين التي تنص على أن درجة الحرارة في الترام لا ينبغي أن تقل عن ٥٠ درجة فهرنهايت. «ولذلك فإننا نعتقد أن هذا الجانب من القانون غير معقول ولا يمكن قبوله» - ويبدو أن المحكمة العليا قد استندت في حكمها إلى انتهاك هذا النص للتعديل الرابع عشر، وذلك بحرمان الشركة من ممتلكاتها دون اتخاذ الإجراءات القانونية الواجبة.

وتمثل قضية ساوث كوفنجتون بعض الأنماط الهامة في أحكام المحكمة العليا منذ تسعينيات القرن التاسع عشر إلى ثلاثينيات القرن العشرين. وفي تلك الفترة، تناولت المحكمة العليا على نحو رئيسي المسائل الاقتصادية، وخاصة السياسات الحكومية المؤثرة على الأعمال التجارية الخاصة، والأهم من ذلك، إصدار المحكمة العليا لأحكام تتصل بالمعارضة للتنظيم الحكومي المتزايد للممارسات التجارية.

وقد حكمت المحكمة العليا في الكثير من القضايا لصالح الحكومة، ورفضت أغلب الاعتراضات الموجهة ضد سلامة السياسات الفيدرالية وسياسات الولايات، وقامت بتقديم تفسير واسع لبعض السلطات الحكومية. غير أنها وضعت أيضاً حدوداً هامة لسلطات الحكومة التنفيذية، بموجب الدستور، وتناقض وفاقها مع تلك السلطات على مر الزمن. وقد نقضت المحكمة العليا عدداً متزايداً من القوانين ذات الصلة بالسياسة الاقتصادية من عقد لآخر: فنقضت أربعة وأربعين قانوناً من ١٩٠٠ إلى ١٩٠٩، ومائة واثنى عشر قانوناً من ١٩١٠ إلى ١٩١٩، ومائة وثلاثة وثلاثين قانوناً من ١٩٢٠ إلى ١٩٢٩^(١٢). وفي الثلاثينيات، شنت المحكمة العليا هجوماً مباشراً على التنظيم الحكومي، فنقضت معظم التشريعات الفيدرالية الهامة التي كانت تشكل جانباً من «البرنامج الجديد» الذي وضعه الرئيس روزفلت لمعالجة حالة الكساد الكبير.

وقد عكست المبادئ الدستورية المحكمة العليا - بضموع الحد من السلطات التنظيمية للحكومة - وعلى

المستوى القومى، قدمت المحكمة تفسيرات ضيقة لسلطات الكونجرس فيما يتصل بفرض الضرائب، والتجارة ما بين الولايات. وعلى العكس من ذلك، فسرت المحكمة العليا الحدود العامة للسلطات الفيدرالية الواردة فى التعديل العاشر على نحو واسع، وذلك لحظرها لبعض الأعمال الفيدرالية على أساس من تعديدها للحقوق الخاصة بالولايات. وعلى مستوى الولايات، حكمت المحكمة فى عام ١٨٨٦ أن الهيئات تعد «أشخاصاً» يحمى التعديل الرابع عشر حقوقها^(١٣). بل إنها قدمت تفسيراً للشرط الوارد بالتعديل الرابع عشر، الذى ينص على توفير الحكومة «للإجراء القانونى الواجب» عند اتخاذ القرارات، لإيجاد حظر مطلق ضد القوانين التى تتعدى على حرية الشركات التجارية وحقوق ملكيتها على نحو غير مقبول. وقد كان حكم المحكمة العليا ضد قانون الحرارة فى قضية كوفنجنجتون مثلاً للعديد من هذه الأحكام.

المنتفعون بأحكام المحكمة العليا: وبصفة عامة، يمكن القول إن رجال الأعمال هم المستفيدون من سياسات المحكمة العليا خلال تلك الفترة؛ وقد حصلت الشركات الكبرى على النفع الأكبر. وقد كانت أغلب التشريعات التنظيمية التى نقضتها المحكمة، أو وضعت حدوداً لها، موجهة لأنشطة الأعمال التجارية الضخمة، التى كان المشرعون يعتبرونها تسيء استغلال سلطاتها الاقتصادية. وتعد شركات السكك الحديدية أفضل مثال على ذلك؛ ففي العقد الممتد من ١٩١٠ إلى ١٩١٩، نقضت المحكمة العليا واحداً وأربعين قانوناً من قوانين الولايات، فى الدعاوى التى أقامتتها شركات السكك الحديدية. ولذا يمكن اعتبار الشركات الكبرى مثل شركات السكك الحديدية «زبائن» المحكمة العليا من تسعينيات القرن التاسع عشر إلى ثلاثينيات القرن العشرين.

ولم تستفد الشركات الكبرى من سياسات المحكمة العليا فحسب، بل إنها ساهمت فى إخراج هذه السياسات إلى حيز الوجود^(١٤). فمنذ أواخر القرن التاسع عشر، استعان مجتمع رجال الأعمال بأفضل المحامين ذوى المواهب القانونية فى الولايات المتحدة، للطعن فى سلامة التشريعات التنظيمية. وقد أرسى الدفاع المؤثر لهؤلاء المحامين بعض الأسس التى قامت عليها سياسات المحكمة المنحازة للأعمال الحرة. وقد لجأت الشركات ذات المصالح، التى أقامت دعاواها أمام المحكمة العليا، إلى القضاء لأنها لاقت الهزيمة فى دوائر الحكومة الأخرى. ولم تكن المجالس التشريعية بالولايات والكونجرس تظهر العداء بصورة منتظمة تجاه مصالح الشركات التجارية، ولكن كان هناك مساندة تشريعية قوية لتنظيم الأعمال الخاصة. وقد قامت المحكمة العليا بدور «محكمة الملاذ الأخير» للشركات على المستويين السياسى والقانونى، وذلك بقبولها موقف رجال الأعمال مراراً وتكراراً.

اهتمام محدود بالحريات المدنية: كانت الحريات المدنية، كما سبق تعريفها، تشكل إحدى الاهتمامات الأقل أهمية بالنسبة للمحكمة العليا فيما بين ١٨٩٠ ومنتصف الثلاثينيات. فلم تنظر المحكمة، إلا

بين حين وآخر، القضايا المتعلقة ببعض المسائل مثل الحقوق الإجرائية للمدعى عليهم جنائياً، والفرقة ضد الجماعات المحرومة.

وقد أصدرت المحكمة عدداً من الأحكام المحددة التي ناصرت الحريات المدنية في تلك الفترة⁽¹⁵⁾. غير أن القضاة لم يبسطوا حمايتهم على الحقوق الفردية بالدرجة التي منحوا بها حمايتهم للحقوق الاقتصادية للأعمال الحرة. وتعد قضية بلسي ضد فرجسون Plessy v. Ferguson (١٨٩٦)، مثلاً لغياب المساندة القوية للمساواة العرقية والتي أقرت فيها المحكمة العليا في حكمها، بشرعية سياسة الفصل العنصري، فنصت على معاملة الأجناس معاملة «منفصلة ولكن متساوية». وفي عام ١٩٠٨ قضت المحكمة بأن مجموعة محدودة من الحقوق الإجرائية للمدعى عليهم جنائياً والواردة في وثيقة الحقوق، تعد «مدمجة» في مبدأ الإجراء القانوني الواجب للتعديل الرابع عشر، ولذلك يمكن تطبيقها فيما يتصل بالإجراءات الخاصة بمحاكم الولايات⁽¹⁶⁾ وفي وقت متأخر من تلك الفترة، حكمت المحكمة بأن مبدأ الإجراء القانوني الواجب يحمي حرية التعبير وحرية الصحافة من انتهاكات الولايات. ولكنها قضت، في سلسلة من الأحكام، بأنه يجوز للحكومة الفيدرالية أن تقيم الدعوى بمن يوقع ضرراً من خلال تعبيره بالتعبئة العسكرية وأية مصالح أمنية قومية أخرى⁽¹⁷⁾.

نظرة عامة: كانت المحكمة العليا في تلك الفترة تتسم أساساً بالمحافظة، إذا ما استخدمنا المصطلحات الأيديولوجية. فقد قدمت تفسيرات للقانون بأساليب توفر الحماية لأصحاب المصالح المتميزين في المجتمع، مثل الشركات التجارية. ولم تقدم إلا القليل لحماية الجماعات المحرومة، مثل الأقليات العرقية. ولم تكن تلك السمة المحافظة سمة جديدة، فقد كانت الموضوعات الرئيسية لعمل المحكمة في تلك الفترات المبكرة تتجه اتجاهاً محافظاً. وقد قدمت المحكمة العليا، وبصفة خاصة تحت رئاسة جون مارشال، مساندة هامة لحقوق الملاك. أما مساندة القيم الليبرالية، مثل الحريات المدنية، فكانت أقل شيوعاً بكثير. ولذلك توافرت الأسباب لأحد مراقبي المحكمة العليا خلال تلك الفترة، ليتوصل إلى أن المحكمة العليا كانت مؤسسة محافظة بالدرجة الأولى. وبالفعل فقد كان ذلك موقف مراقبين بارزين منذ أوائل الأربعينيات. ويقول هنري ستيل كوماجر في عام ١٩٤٢: إن سجل المحكمة.

لا يحوى قضية واحدة على مدى قرن ونصف قامت المحكمة العليا فيها بحماية حرية التعبير، أو الصحافة، أو الاجتماع، أو تقديم الالتماسات، أو حرية الدين، ضد هجمات الكونجرس. كما لا يكشف السجل عن حالة واحدة [وربما كان هناك استثناءً وحيداً] قامت المحكمة فيه بالتدخل لصالح الفئات المحرومة مثل السود، والأجانب، والنساء، والأطفال، والعمال، والمستأجرين، والمزارعين – بل على العكس، يكشف سجل المحكمة أنها قد تدخلت تدخلاً فعالاً – مرة بعد مرة – لهزيمة محاولات الكونجرس

لتحرير العبيد، ومنح الحقوق المدنية للزنج، وحماية العمال، وتجريم عمل الأطفال، ومساعدة المزارعين المطحونين، ووضع نظام الضرائب على أساس ديمقراطي. ويبدو من هذا التحليل أن الكونجرس، وليست المحاكم، يبرز كدعاة لتحقيق ضمانات وثيقة الحقوق⁽¹⁸⁾.

وفي عام ١٩٤١، عبر النائب العام روبرت جاكسون، الذي أصبح قاضياً بالمحكمة العليا بعد ذلك، عن ذلك الأمر بأسلوب بسيط، فقال: «لم يحدث قط في تاريخ المحكمة العليا بأسره، أن مثلت المحكمة العليا، ولو لساعة واحدة، شيئاً عدا القوى المحافظة نسبياً في زمانها»⁽¹⁹⁾.

من ثلاثينيات القرن العشرين إلى عام ١٩٦٩

ومنذ أواخر الثلاثينيات، بدأ الاتجاه المحافظ للمحكمة العليا وكأنه ضارب بجذوره إلى الأعماق. غير أنه بعد بضع سنين من مواجهة المحكمة العليا للبرنامج الجديد، غيرت المحكمة العليا من موقفها الأيديولوجي على نحو كبير. وقد انعكس هذا التغيير في معالجتها للمسائل الاقتصادية ولقضايا الحريات المدنية. وقد استمر موقف المحكمة العليا الجديد الأكثر ليبرالية لعدة عقود.

قبول السياسة الاقتصادية للحكومة: ومنذ عام ١٩٣٧، غيرت المحكمة العليا موقفها من سلطة الحكومة الاقتصادية. ففي سلسلة من الأحكام، أقر أغلبية القضاة بالسلطة الدستورية للحكومة، وبخاصة الحكومة الفيدرالية، في مجال تنظيم الاقتصاد وإدارته. وبذلك أسقطت المحكمة العليا معارضتها للتدخل الحكومي في الأمور الاقتصادية.

وقد اتضح أن هذا التغيير الجماعي في الاتجاه وجد ليبقى فترة طويلة. فقد أقرت المحكمة العليا، على نحو متسق، التشريعات الاقتصادية الكبرى، في مواجهة المعارضة الدستورية، ولم تنقض إلا نصاً على جانب قليل من الأهمية، ورد بأحد القوانين الفيدرالية التي تنظم الأعمال التجارية في الفترة من الأربعينيات إلى الستينيات⁽²⁰⁾. وفي عام ١٩٤٢، أصدرت المحكمة حكمها بأن السلطة الفيدرالية الخاصة بتنظيم التجارة ما بين الولايات، يتسع نطاقها لتطبق على المزارع الذي يزرع القمح لاستخدام ماشيته⁽²¹⁾. ومنذ ذلك التاريخ، لم تفرض المحكمة العليا إلا بعض القيود القليلة على التنظيم الاقتصادي الفيدرالي. وفي دعمها للسيادة الفيدرالية في الشؤون الاقتصادية، نقضت المحكمة العليا العديد من قوانين الولايات على أساس أنها تتعدى على السلطات الدستورية للحكومة الفيدرالية، أو لأن التشريعات الفيدرالية تجبها. ولكن من نواح أخرى، منحت المحكمة العليا حكومات الولايات قدراً أكبر من الحرية لصنع السياسة الاقتصادية.

وقد استمر تناول المحكمة العليا للمسائل الاقتصادية غير الدستورية الناشئة من قرارات الهيئات

التنظيمية الفيدرالية، مثل لجنة التجارة ما بين الولايات، ومجلس علاقات العمل القومى . وفى بعض الأحوال، قضت بأن سياسات هذه الهيئات انتهكت نصوصاً من التشريعات الفيدرالية. وقد اتسمت بعض هذه التدخلات بالأهمية، غير أن المحكمة العليا لم تعارض البرامج الاقتصادية الأساسية للحكومة الفيدرالية. مساندة الحريات المدنية: وفى الوقت الذى تخلت فيه المحكمة العليا عن معارضتها للسياسات الاقتصادية الحكومية، بدأت فى تبني موقف نشط جديد يساند الحريات المدنية. وقد انطلقت شرارة هذا الموقف فى رأى المحكمة العليا الذى حرره القاضى هارلان ستون فى قضية الولايات المتحدة ضد شركة منتجات كارولين United States v. Carolene Products Co. (١٩٣٨). وقد كانت هذه القضية إحدى قضايا عديدة أقرت فيها المحكمة العليا السياسات الاقتصادية الفيدرالية. غير أن ستون عرض، فيما أصبح حاشية شهيرة فيما بعد، رأيه الذى يبرر موقف المحكمة العليا فى اتخاذ وجهة نظر متسامحة تجاه السياسات الاقتصادية الحكومية، بينما تقوم فى الوقت ذاته «بالتدقيق القضائى الملزم» للسياسات التى تتعدى على الحريات المدنية.

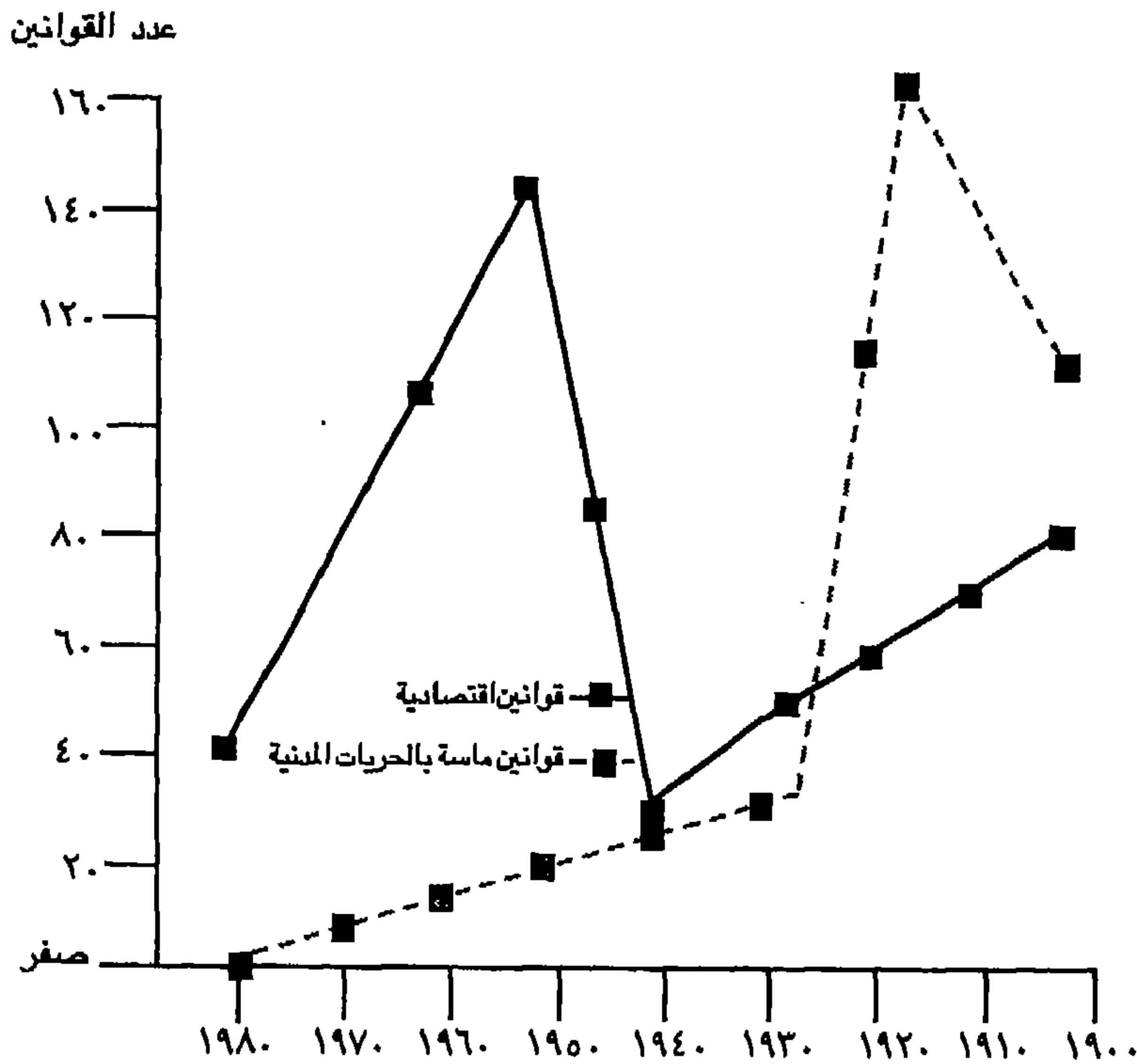
وقد تبنت المحكمة تدريجياً الموقف الذى عرضه ستون. فقد احتلت قضايا الحريات المدنية الجانب الأكبر من جدول أعمال المحكمة. وقد منحت المحكمة العليا أهمية كبرى للحقوق المدنية، عند نظرها للخلاف بينها وبين القيم الأخرى.

ومع ذلك، فإن التزام المحكمة العليا بالحريات المدنية لم يكن التزاماً متسقاً. ففي الأربعينيات، منحت المحكمة العليا مساندتها القوية للحريات المدنية، غير أنها لم تتناول إلا عدداً محدوداً من القضايا فى ذلك المجال. وبعد فترة اتسمت بالمحافظة فى أوائل الخمسينيات، اتخذت المحكمة العليا، تحت رئاسة وارن، فى السنوات التالية من ذلك العقد، مواقف أكثر مساندة للحريات المدنية. وربما كان الحكم فى قضية براون ضد مجلس التعليم (١٩٥٤)، من أهم الأحكام التى انحازت فيها المحكمة إلى الحريات المدنية حتى ذلك الوقت. وقد وصلت ليبرالية المحكمة العليا إلى ذروتها فى الستينيات. فقد وسعت أحكام المحكمة العليا من نطاق الحريات فى ذلك العقد فى مجالات كثيرة، من الحريات المدنية لجماعات الأقليات العرقية، إلى حقوق المدعى عليهم جنائياً فى حرية التعبير.

وقد انعكس الموقف السياسى للمحكمة العليا، مثمناً حدث فى العهد السابق، فى المبادئ الدستورية التى تبنتها. وقد قضت المحكمة العليا، بالمخالفة لرأى سابق، بأن حقوق المدعى عليهم جنائياً كلها على وجه التقريب، والتى وردت فى «وثيقة الحقوق»، يتضمنها التعديل الرابع عشر، ولذا تطبق على إجراءات الولايات. وفى تفسيرها لنص الحماية المتساوية الوارد بالتعديل الرابع عشر، قضت المحكمة أن بعض السياسات الحكومية التى تعارض على أساس أنها تؤدي إلى ممارسة التفرقة، سيتم نظرها على نحو «بالغ التدقيق»،

الشكل ٥ - ٢

عدد القوانين الاقتصادية والقوانين التي تمس الحريات المدنية
(قوانين فيدرالية، وقوانين ولايات، وقوانين محلية) والتي نقضتها المحكمة العليا
منذ ١٩٠٠ إلى ١٩٨٠ (مدرجة على أساس العقود)



المصدر: Congressional Research Service, *The Constitution of the United States of America: Analysis and Interpretation and 1990 Supplement* (Washington, D.C: Government Printing Office, 1987, 1991).

ملحوظة: لا يتضمن بند الحريات المدنية القوانين التي تدعم الحريات المدنية.

إذا ما كانت الجماعات التي عوملت على نحو مختلف عرضة للتفرقة بصفة خاصة، أو كانت الحقوق التي مستها هذه السياسات على جانب خاص من الأهمية. ولا يحوى الدستور ما يشير إلى الحماية الواضحة ضد التفرقة التي تمارسها الحكومة الفيدرالية، غير أن المحكمة العليا قامت بتفسير مبدأ الإجراء القانوني الواجب الوارد بالتعديل الخامس في قضية بولنج ضد شارب *Bolling v. Sharpe* (١٩٥٤)، مستهدفة

حظر التفرقة الفيدرالية، وهى بذلك الحكم أرست قواعد الحماية التى لم تكن موجودة من قبل. وقد أوجدت المحكمة العليا فى قضية جريزولد ضد كونتيكيكيت Griswold v. Connecticut (١٩٦٥)، حقاً دستورياً جديداً يحمى الخصوصية، وأصدرت آراء أسست هذا الحق على نصوص عديدة من الدستور.

يوضح نمط الأحكام التى أصدرتها المحكمة بشأن عدم دستورية بعض القوانين، اتجاه المحكمة بعد عام ١٩٣٧. ويوضح الشكل ٥ - ٢ عدد التشريعات الاقتصادية، والتشريعات التى تحد من الحريات المدنية، والتى نقضتها المحكمة فى عقود متتالية من عام ١٩٠٠ إلى ثمانينيات القرن العشرين. وقد تناقص عدد القوانين الاقتصادية التى نقضتها المحكمة على نحو كبير ما بين العشرينيات والأربعينيات، وظلت منخفضة نسبياً فى الخمسينيات والستينيات. وعلى العكس من ذلك، فقد زاد عدد القوانين التى تم نقضها لتعارضها مع الحريات المدنية فى الأربعينيات والخمسينيات، كما زاد ذلك العدد زيادة كبيرة فى الستينيات. وقد عكست هذه الزيادة الاتجاه الليبرالى المتزايد للمحكمة العليا. ويجدر ملاحظة الانقلاب الذى طرأ على هذه الاتجاهات فى الثمانينيات. ويتناول الجزء التالى من هذا القسم دراسة لأصداء هذا الانقلاب.

المستفيدون من أحكام المحكمة: بطبيعة الحال، كانت الجماعات التى تقدمت بدعاوى تتصل بالحريات المدنية للمحكمة العليا، هى الأكثر استفادة من سياسات المحكمة، وقد كان من بين هذه الجماعات جماعات محرومة على المستويين الاقتصادى والاجتماعى، والمدعى عليهم جنائياً، وأصحاب المواقف السياسية التى لا تلقى تأييداً شعبياً. وفى عام ١٩٦٧، خلال الفترة التى شهدت ذروة الدور النشط للمحكمة العليا، تحت رئاسة وارين، وصف أحد رسامى الكاريكاتير غير المتعاطفين مع المحكمة العليا وكأنها «بابا نويل» يوزع هداياه على الشيوعيين، وناشرى المواد المناهضة للآداب، والمتطرفين، ومروجى المخدرات، والمجرمين، والشواذ⁽²²⁾. وبغض النظر عما قد يعنيه هذا التصوير، فهو يؤكد التغير الذى طرأ على المحكمة العليا. وقد لخص أحد المؤرخين ذلك التغير فى عام ١٩٦٩ قائلاً: «بينما كان المنتفعون بأحكام المحكمة العليا قبل عام ١٩٣٧ هم رجال الأعمال وأصحاب المصالح من الملاك، فقد أصبح المنتفعون بعد عام ١٩٣٧ هم الجماعات الأقل حظاً فى أمريكا»⁽²³⁾.

وقد كان المواطنون السود هم القطاع السكانى الذى ساندته المحكمة العليا مساندة قوية، وخاصة فى مجالى حق التعليم وحق الانتخاب. كما بذلت المحكمة العليا جهداً كبيراً لحماية حركة الحريات المدنية عندما تعرضت لهجوم ولايات الجنوب فى أواخر الخمسينيات وخلال الستينيات، ومثلما شهدت الفترة السابقة دفاعاً عن الشركات الكبرى، فإن هذه المساندة عكست جهوداً فعالة فى مجال التقاضى، وخاصة تلك التى قام بها صندوق الدفاع القانونى التابع للجمعية الوطنية لتقدم الملونين.

ولم تساند المحكمة العليا كافة دعاوى الحقوق المدنية التى قدمت إليها، غير أنها عادة ما اتخذت

مواقف أكثر انحيازاً للحقوق المدنية، مقارنةً بدوائر الحكومة الأخرى. وجدير بالذكر أن الكونجرس لم يتبن وثيقة للحقوق المدنية تتسم بالقوة حتى عام ١٩٦٤. كما أن مساندة المحكمة العليا لبعض الجماعات الأخرى تباينت تبايناً كبيراً مقارنةً بمواقف الدوائر الحكومية الأخرى. فلم يكن للمدعى عليهم جنائياً إلا قليل من المناصرين في السلطتين التنفيذية والتشريعية. وقد شن الكونجرس هجوماً كبيراً على الجماعات السياسية اليسارية، مثل الحزب الشيوعي. ومثلما انحازت المحكمة العليا إلى مصالح رجال الأعمال، فإنها وفرت العون للجماعات التي لم تلق الاهتمام في الجهات الحكومية الأخرى.

المحكمة العليا تحت رئاسة برجر وريנקويست

ولقد افتقدت المحكمة العليا في الأعوام الخمسة والعشرين التي تلت عام ١٩٦٩ الاتجاه والموضوع السياسى الواضح. فقد ظلت الحريات المدنية محط اهتمام المحكمة العليا الأول، غير أن مواقفها فيما يتصل بقضايا الحريات المدنية لا يمكن وصفها بالإسراف في الليبرالية، أو الإسراف في المحافظة. وقد أصدرت المحكمة العليا الكثير من الأحكام الهامة في هذه القضايا، غير أنه لم يصدر عنها إلا القليل من التحديث المفاجئ للمبادئ القانونية. وكنتيجة لذلك، يختلف المعلقون إلى حد بعيد حول وصف المحكمة العليا تحت رئاسة وارن برجر وويليام رينكويس.

وقد اتسمت الأحكام الخاصة بالحريات المدنية خلال السبعينيات بالتنوع. ففي بعض القضايا، تباعدت المحكمة العليا عن مواقفها الليبرالية التي اتخذتها تحت رئاسة وارن، وخاصة في قضايا الإجراءات الجنائية. فقد ضيقت المحكمة العليا من قوانين ميراندا التي تحكم استجواب الشرطة للمشتبه فيهم، ولقانون ماب الذي لا يسمح باستخدام الأدلة التي تم الحصول عليها من خلال التفتيش غير القانوني⁽²⁴⁾. كما اتخذت المحكمة العليا اتجاهاً محافظاً في قضايا أخرى، ومنحت الحكومة سلطات أوسع لتنظيم المواد المنافية للآداب، وحدت من استخدام التعديل الرابع عشر كأساس للهجوم على انتهاكات الحريات المدنية من قبل المؤسسات الخاصة ذات الصلة بالحكومة. ويتضح التغير في اتجاه المحكمة العليا في الجدول ٤ - ٥ (راجع صفحة ١٩٥) الذي يبين تناقص نسبة الأحكام المنحازة للمتقاضين أصحاب المصلحة في دعاوى الحريات المدنية من عام ١٩٥٨ إلى عام ١٩٩٢.

غير أن المحكمة العليا لم تتخلص تماماً من إرثها السابق في أثناء رئاسة وارن لها. فلم تنقض الأحكام الكبرى المنحازة للحريات المدنية إلا في القضايا الخاصة بالمواد المنافية للآداب العامة. كما أن المحكمة العليا توسعت في الحريات في بعض القضايا. فقد كانت المحكمة العليا، تحت رئاسة برجر، هي أول من اتخذ موقفاً يقضى بعدم دستورية التفرقة على أساس الجنس، وذلك بموجب مبدأ الحماية

المتساوية. ومع نهاية فترة السبعينيات، بدا واضحاً أنه لن يسمح لقانون يفرق ما بين الرجال والنساء، على نحو واضح، بالبقاء. وكما هو واضح في الشكل ٥ - ٢، فإن المحكمة العليا نقضت في هذا العقد عدداً أكبر من القوانين، على أساس انتهاكها للحريات المدنية التي يقرها الدستور، مقارنة بأى عقد سابق. بل إن العدد كان أكبر بكثير من القوانين التي نقضتها في الستينيات، وهي الفترة التي شهدت ذروة الاتجاه النشط للمحكمة العليا تحت رئاسة وارن.

وقد تسارعت حركة المحكمة العليا في الاتجاه المحافظ فيما يتصل بقضايا الحريات المدنية خلال الثمانينيات، وأوائل التسعينيات. فقد أصدرت المحكمة العليا المزيد من الأحكام الكبرى، وكشفت عن اتجاهات في أحكامها تضيق من الحماية الخاصة بالحريات المدنية. وكما حدث في السبعينيات، كان أكثر التغيرات وضوحاً في مجال الإجراءات الجنائية. وفي حكم المحكمة العليا الصادر في قضية الولايات المتحدة ضد ليون عام ١٩٨٤، أرسيت المحكمة العليا للمرة الأولى «استثناء على أساس من حسن النية» سمح باستخدام بعض الأدلة التي تم الحصول عليها على نحو غير قانوني في المحاكمات الجنائية. وقد تزايدت مساندة المحكمة العليا لعقوبة الإعدام عندما أصدرت أحكامها في الدعاوى المعارضة لهذه الأحكام. وفي عدد من الأحكام التي أصدرتها، حددت المحكمة العليا من قدرة المدعى عليهم جنائياً، في قضايا الولايات، على معارضة إدانتهم التي قررتها المحاكم الفيدرالية. وفي إحدى القضايا التي نظرتها المحكمة في عام ١٩٩١، أسقطت المحكمة العليا معارضة لحكم بالإعدام لأن المدعى عليه تقدم بطلبه للمحكمة العليا بولاية فرجينيا بعد الموعد المقرر بثلاثة أيام. وقد عقد أحد المعلقين مقارنة بين ذلك القرار وقرار آخر صدر عام ١٩٩٣، فكتب يقول: «إن تأخر محاميك قد يكون قاتلاً إذا ما كنت من المدعى عليهم جنائياً، غير أنه يمكن اعتباره إهمالاً يمكن التجاوز عنه إذا ما كنت داتناً «في إحدى قضايا الإفلاس»⁽²⁵⁾. وقد امتد الاتجاه المحافظ للمحكمة العليا في مجالات أخرى أيضاً، فعلى سبيل المثال، قدمت المحكمة العليا تفسيرات ضيقة للتشريعات التي تحمي الحقوق المدنية الخاصة بالنساء، وجماعات الأقليات العرقية، كما زادت من سلطة حكومات الولايات والحكومة الفيدرالية في مجال تنظيم الإجهاض.

وقد انعكس التغير الذي طرأ على المحكمة في استجابة الكونجرس لأحكامها. ففي الخمسينيات والستينيات، جاءت الجهود المبذولة لإلغاء أحكام المحكمة العليا أو للحد من آثارها من جانب المحافظين أساساً، وقد كانوا يستنكرون ما استحدثته المحكمة من اتجاهات ليبرالية بشأن الحريات المدنية. أما في الثمانينيات وأوائل التسعينيات، فقد بذل أعضاء الكونجرس الليبراليون الجهود لإلغاء أحكام المحكمة المحافظة، وفي العديد من الحالات تمكن الكونجرس من إلغاء هذه الأحكام.

نير أنه لا ينبغي أن نبالغ في تقدير انتقال المحكمة العليا إلى الاتجاه المحافظ. فحتى الفترة

المبكرة من محكمة رينكويست التي امتدت من عام ١٩٨٦ إلى عام ١٩٩٤، أظهرت المحكمة انحيازاً لدعوى الحريات المدنية في عدد غير قليل من أحكامها. وقد فسرت معظم الأحكام الكبرى للمحكمة العليا حماية الحريات الفردية تفسيراً ضيقاً، غير أن لهذه الظاهرة استثناءات. ففي عام ١٩٩٢، على سبيل المثال، أرست المحكمة العليا قواعد، بموجب قانون الحقوق المدنية لعام ١٩٦٤، خففت من عبء التحرش الجنسي في مكان العمل⁽²⁶⁾.

وقد كانت العلاقة الرئيسية في بدايات القرن العشرين للاتجاه المحافظ للمحكمة العليا هو تفسيرها الضيق لسلطات الحكومة فيما يتصل بتنظيم النشاط الاقتصادي، غير أن المحكمة العليا، تحت رئاسة برجر أو في الفترة المبكرة من رئاسة رينكويست، لم تشر إلى مثل هذه التفسيرات الضيقة إلا في عدد قليل من الأحكام. وبصفة عامة، استمر قضاء المحكمة العليا في إقرارهم للسلطات التنفيذية الواسعة. وقد نقضت المحكمة العليا عدداً متزايداً من التشريعات الاقتصادية، غير أن أغلبها كانت من قوانين الولايات التي تعارضت مع القوانين والسلطات الفيدرالية.

ومنذ السبعينيات، اتخذت المحكمة العليا بالفعل موقفاً يتسم بدرجة أكبر من المحافظة في تفسيرها للتشريعات التنظيمية الفيدرالية. فعلى سبيل المثال، أرست المحكمة قواعد تعزز من مركز الشركات التي يوجه إليها الاتهام بانتهاك القوانين التي تحظر الاحتكار، مما باعد بينها وبين القواعد التي وضعتها محكمة وارين، التي اعتبرت بعض الممارسات التجارية غير قانونية على نحو مباشر⁽²⁷⁾. وفي مجال قوانين علاقة العمال بالإدارة، منحت المحكمة العليا مساندة أكبر لأصحاب الأعمال، مقارنة بمواقف محكمة وارين، وكانت معظم تفسيراتها لقوانين حماية البيئة تفسيرات ضيقة. غير أن المحكمة العليا لم تكن منحازة انحيازاً دائماً لمجتمع رجال الأعمال. فعلى سبيل المثال، لم تستجب المحكمة العليا للجهود التي بذلت للحد من فرض التعويضات الجزائية ضد الأعمال الحرة⁽²⁸⁾.

ولا تبدو الاتجاهات المستقبلية للمحكمة العليا تحت رئاسة رينكويست واضحة، وخاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار تعيينات الرئيس كلينتون في عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٤. غير أن التغييرات التي طرأت على سياسات المحكمة منذ عام ١٩٦٩، مثلها مثل التغييرات السابقة، أوضحت أن موقف المحكمة العليا الأيديولوجي يمكن أن يتطور على مر الزمن. فقد كانت المحكمة العليا، بصفة عامة، مؤسسة محافظة حتى أواخر الثلاثينيات، ثم أصبحت مسانداً ليبرالياً للحريات المدنية، ويعد موقفها في يومنا هذا موقفاً محافظاً معتدلاً.

ويشير تاريخ المحكمة العليا أسئلة تلقى إجاباتها الضمنية في هذا الشأن. فما الذي يفسر وجود

بعض الأنماط فى سياسات المحكمة العليا، وكيف يتسنى لنا فهم التغير فى هذه الأنماط؟ ويعالج القسم التالى هذه الأسئلة.

شرح سياسات المحكمة العليا

تعد البيئة المحيطة بالمحكمة العليا، والتوجهات السياسية لأعضاء هيئة المحكمة العليا، قوتين من ضمن القوى التى تشكل أحكام المحكمة العليا، وهما يتميزان بصفة خاصة بفائدتهما فى شرح الأنماط العامة لسياسة المحكمة العليا.

البيئة المحيطة بالمحكمة العليا

التحرر من الضغوط الخارجية: إن أهم ما يميز البيئة المحيطة بالمحكمة العليا هو تأثيرها المحدود على الأحكام التى تصدرها. فقضاة المحكمة العليا، إذا ما قورنوا بغيرهم من المشرعين وقضاة الموضوع، يتمتعون بقدر غير عادى من الحرية تسمح لهم بتأييد السياسات التى يفضلونها، دونما اعتبار للضغوط الخارجية.

وتسمح هذه الحرية للقضاة باتخاذ مواقف تختلف مع رأى أغلبية الأمريكيين. ومثال ذلك الأحكام التى أصدرتها المحكمة بشأن المساواة العرقية فى الخمسينيات وأوائل الستينيات، فخلال تلك الفترة، منعت المعارضة القوية للدوائر الانتخابية صانعى السياسة من ولايات الجنوب، الذين ينتمون للمؤسسات الأخرى، من مساندة الحريات المدنية. ولم يكن متوقعاً من أعضاء الكونجرس فى أقصى الجنوب أن يظلوا شاغلين لمقاعدهم إذا ما صوتوا لصالح تشريعات الحقوق المدنية، وحتى الأعضاء الليبراليين من بينهم، وجدوا أنفسهم مضطرين لمعارضة مثل هذه التشريعات. وعلى الرغم من أن قضاة الأقاليم الفيدراليين فى الجنوب كانوا يتمتعون بفترة خدمة تمتد مدى الحياة، إلا أنهم كانوا يواجهون احتمال نبذ أصدقائهم لهم، أو تعرضهم للعنف من جانب جيرانهم، إذا ما ساندوا المساواة العرقية، وقد تجنب معظمهم هذه المخاطرة. وعلى العكس من ذلك، فإن قضاة المحكمة العليا المنتميين لولايات الجنوب كانوا يتمتعون بفترة خدمة مدى حياتهم إلى جانب انفصالهم الجغرافى عن الجنوب، وكنتيجة لذلك، فقد توافرت لديهم حرية أكبر نسبياً لمساندة الحقوق المدنية، وهو الأمر الذى أقدموا عليه مراراً. فقد اتفقت آراؤهم، بما فى ذلك آراء أعضاء المحكمة من كنتاكى وتكساس وألاباما، فى الحكم فى قضية براون ضد مجلس التعليم (١٩٥٤).

كما استند القضاء إلى حريتهم في اتخاذ مواقف لا تتسم بالشعبية. فقد تمكنت المحكمة العليا من مقاومة المد القومي للرأى الذى انحاز لتنظيم الأعمال التجارية فى مطلع القرن العشرين. كما أصدرت أحكاماً، فى يومنا هذا، تضعها فى موقف مضاد للأغلبية الكبيرة من بين صانعى السياسات وعموم الشعب؛ ومثال ذلك أحكامها التى تحمى حق التعبير لمن يقومون بإحراق العلم الأمريكى، والأحكام التى تمنع رجال الدين من أداء الصلوات فى حفلات التخرج بالمدارس العامة.

تأثير البيئة: وعلى الرغم من الحرية التى تتمتع بها المحكمة العليا، فإنها لا تتحرر تماماً من تأثير البيئة المحيطة بها. فالمجتمع الأوسع يؤثر على سياسات المحكمة بأساليب تتسم بالدقة والأهمية. وعلى الرغم من استقلال القضاء، فإنهم يجدون صعوبة فى اتخاذ موقف معين من قضية هامة، إذا لم يلق هذا الموقف إلا موافقة محدودة خارج نطاق المحكمة العليا. وقد تواجه مثل هذه المواقف بعضيان عام وتعرض المحكمة العليا للهجوم. وبصفة عامة، يتأثر القضاء بالرأى العام فى المجتمع، وفى القطاعات الأكثر قرباً منهم.

كما تمارس البيئة تأثيراً مباشراً آخر؛ إذ تتعامل المحكمة العليا مع الدعاوى التى ترفع أمامها، وعادةً ما تتطلب الدعاوى المتصلة بمجموعة من المسائل، نشاطاً واسع النطاق تمارسه جماعات المصالح. وكلما زادت المساندة لأحد المواقف السياسية فى المجتمع، تزايد احتمال تقدم الجماعات بقضايا تعطى المحكمة العليا الفرصة لمساندة ذلك الموقف.

وقد كان للمحكمة خلال القرن العشرين موقفان سياسيان متميزان، لا يتمتعان إلا بمساندة أقلية من المجتمع فى معظم النواحي، ولكن هذا المستوى من المساندة كان كافياً لى تتبنى المحكمة العليا هذين الموقفين. وقد ساند مجتمع رجال الأعمال والكثير من العاملين فى مجال المهن القانونية مقاومة المحكمة العليا للتنظيمات الحكومية للاقتصاد قبل عام ١٩٣٧، على نحو نشط. وقد وجه أفراد وجماعات يتمتعون بمكانة عالية مديحاً كثيراً للمحكمة العليا لما أصدرته من أحكام فى مجال الاقتصاد. كما قدمت الشركات وممثلوها أمام المحكمة العليا سلسلة مستمرة من القضايا والحجج القانونية القوية التى تطعن فى السياسات الاقتصادية الحكومية.

وقد حصل توسع المحكمة العليا فى الحريات المدنية منذ الأربعينيات حتى السبعينيات على مساندة قوية. فقد استحسن العديد من المعلقين القانونيين وعدد لا بأس به من القادة الاجتماعيين والسياسيين هذه السياسة من جانب المحكمة العليا. وقد تقدمت الجمعية الوطنية لتقدم الملونين ومجموعة أخرى من الجماعات المهتمة بقضايا الحريات المدنية إلى المحكمة العليا، عارضة حججها الداعية إلى تفسيرات أكثر شمولاً للحماية القانونية للحريات المدنية. وقد حظت بعض التوسعات فى الحريات المدنية، مثل أحكام المحكمة

العليا التي تضمن تكليف محامين بالدفاع عن المدعى عليهم من الفقراء، بمساندة شعبية واسعة النطاق. ولم يكن لهذه المساندة للحريات المدنية وجود في مطلع القرن العشرين إلا بدرجة محدودة. ففي ذلك الوقت، كان من الصعب على المحكمة العليا أن تتخذ مواقف قوية تتحاز فيها إلى جانب المساواة العرقية أو حقوق المدعى عليهم جنائياً. والسبب ذاته، فإن المحكمة العليا في يومنا هذا تجد صعوبة في الحد من سلطة الحكومة على الاقتصاد، مثلما كان الحال في العشرينيات والثلاثينيات، حتى لو رغب معظم القضاة في تبني هذه السياسة. ويعود السبب ببساطة إلى ضالة المساندة الشعبية لمثل هذا الموقف. إذ يوجد رأي المجتمع بالفعل حدوداً دقيقة تحد من مدى السياسات التي يمكن للمحكمة العليا أن تتبناها.

عقوبات الكونجرس: وتعد سلطة الكونجرس فيما يتصل ببعض المسائل مثل ميزانية المحكمة العليا وحدود اختصاصها، أحد القيود الأكثر وضوحاً على المحكمة العليا. ونادراً ما يستخدم الكونجرس سلطاته هذه للهجوم على المحكمة العليا، غير أن أعضاء الكونجرس كثيراً ما يهددون باللجوء إليها. وتدفع هذه التهديدات القضاة إلى الإقلال من الصراعات المباشرة مع الكونجرس.

وعادة ما يكون للتهديد بتوقيع العقوبات من جانب الكونجرس تأثير واضح على سياسات المحكمة العليا. ومثال ذلك تراجع المحكمة العليا عن معارضتها للبرنامج الجديد في عام ١٩٣٧، وبعض توسعاتها في مجالات الحقوق المدنية في أواخر الخمسينيات. وحتى عندما لا يكون هناك تهديداً مباشراً، فإن القضاة قد يفضلون عدم معارضة اتجاه السياسة القومية، وذلك لتجنب إثارة غضب الكونجرس.

وربما انعكس هذا الحذر في استخدام المحكمة العليا المصنود للمراجعة القضائية على المستوى القومي. وكما رأينا، فلم يحدث أن نقضت المحكمة العليا سياسات الكونجرس الكبرى إلا في الفترة ما بين ١٩١٨ و ١٩٣٦؛ غير أن المحكمة العليا كانت أكثر نشاطاً في نقض القوانين المحلية وقوانين الولايات. وأحد أسباب هذا الاختلاف هو أن السلطة التي يستند إليها الكونجرس للهجوم على المحكمة العليا كمؤسسة، تفوق بكثير سلطة صانعي السياسات على المستوى المحلى ومستوى الولايات⁽²⁹⁾.

التوجهات السياسية وسلطة التعيين

أهمية التوجهات السياسية: وعلى الرغم من أن الحرية التي تتمتع بها المحكمة العليا من الضغوط الخارجية ليست حرية كاملة، إلا أنها على درجة كبيرة من الأهمية. وكنتيجة لذلك، فإن أهم عامل مؤثر على اتجاه المحكمة هي القيم التي يؤمن بها أعضاء المحكمة، وبصفة خاصة اتجاهاتهم إزاء المسائل السياسية التي تفحصها المحكمة.

ومن هذا المنظور، يمكن ببساطة تفسير الكثير مما يخص الأنماط السياسية لسياسات المحكمة العليا. فخلال أية فترة محددة من تاريخ المحكمة العليا، تعكس سياساتها التوجهات الجماعية لأعضائها. وقد كان معظم القضاة الذين خدموا بالمحكمة العليا منذ تسعينيات القرن التاسع عشر إلى ثلاثينيات القرن العشرين، من نوى الاتجاهات السياسية المحافظة؛ وقد قبلوا القيود الحكومية على الحريات المدنية، غير أنهم أبنوا شكوكاً حول السياسات الاقتصادية التي تمس حرية الأعمال التجارية. وعلى العكس من ذلك، فإن معظم القضاة الذين عملوا بالمحكمة العليا منذ أواخر الثلاثينيات إلى أواخر الستينيات كانوا ليبراليين منحازين إلى جانب الحريات المدنية، ولتولى الحكومة إدارة الاقتصاد.

ولا يعد هذا الشرح مرضياً تماماً، لأنه لا يبين لنا السبب في سيطرة بعض التوجهات على المحكمة العليا خلال فترات محددة. ويذهب أحد التفسيرات إلى أن بعض القيم القومية كانت مهيمنة خلال الفترات التي كُون فيها القضاة موافقهم. ويذهب تفسير آخر إلى القول بأن خلفية القضاة، وخاصة سيطرة الخلفية الاجتماعية للطبقة العليا خلال معظم تاريخ المحكمة، هي السبب. بالإضافة إلى ذلك، فإن الأيديولوجية المسيطرة في قطاعات الصفوة من رجال المهن القانونية، تشكل آراء أعضائها بما في ذلك من سيتولون مناصب القضاء في المحكمة العليا مستقبلاً. غير أن التفسير الأكثر اتصالاً للتوجهات الجماعية للمحكمة العليا، يعود إلى القرارات التي يتخذها الرؤساء عند تعيينهم للقضاة.

تأثير التعيينات: يعكس النمط السائد لسياسات المحكمة العليا، في أية فترة محددة من الزمن، تعيينات الرؤساء للقضاة. فإذا اتسم عدد متتال من القضاة بسمة المحافظة السياسية، فإنه من المحتمل أن تصبح المحكمة العليا هيئة محافظة. ولأنه توجد فرصة للرؤساء لملء الأماكن الشاغرة مرة واحدة كل عامين في المتوسط، فإن لمعظم الرؤساء تأثيراً هاماً على اتجاهات المحكمة.

ويرى روبرت دال أنه لهذا السبب «فإن الآراء السياسية السائدة في المحكمة العليا لا تخرج، على المدى الطويل، عن خط الآراء السياسية السائدة بين أغلبية المشرعين بالولايات المتحدة»⁽³⁰⁾. ويرى دال أن سلطة الرئيس في تعيين القضاة قد حدت من عدد التشريعات الفيدرالية الكبرى التي تنقضها المحكمة العليا. فعادة ما يتبنى القضاة الرأي السياسي ذاته الذي يتبناه أعضاء الكونجرس والرئيس، ولذلك فإنهم نادراً ما يشيرون الاضطراب في سياسات هاتين السلطتين. وأعتقد أن رأى دال على جانب من الأهمية، غير أن سلطة التعيين لا ينتج عنها إلا سيطرة «الأغلبية» من واضعي القوانين، سيطرة ناقصة، وذلك لعدة عوامل تتسم بالتعقيد.

ويعد التأخر الزمني واحداً من هذه العوامل. فمعظم القضاة يشغلون مناصبهم لسنوات عديدة، ولذلك فإن المحكمة العليا غالباً ما تعكس آراء رؤساء سابقين، ومجالس شيوخ سابقة، على الأقل بالدرجة

نفسها التي تعكس بها آراء الرؤساء الحاليين، ومجلس الشيوخ الحالى. ولذلك السبب، اقترح فريد رودل تعديل القول بأن «المحكمة العليا تتبع نتائج الانتخابات» كى يُشار إلى نتائج «عشرة أو اثني عشر عاما سابقة»⁽³¹⁾.

وتتباين فترة التأخير الزمنى، ويعود ذلك أساساً إلى اختلاف فرص الرؤساء فى إجراء التعيينات. فقد تمكن الرئيس نيكسون من اختيار أربعة قضاة فى فترة رئاسته الأولى، بينما لم يتمكن الرئيسان فرانكلين روزفلت وجيمى كارتر من إجراء أى تعيين فى السنوات الأربع التى أمضياها فى الرئاسة. وقد أدى سوء حظ روزفلت، فى هذا الصدد، إلى صراعه مع المحكمة العليا حول التعامل مع تشريع البرنامج الجديد. ولو أنه استطاع أن يبدل قاضيين محافظين فى فترة مبكرة من رئاسته، ما كانت المحكمة العليا ستصبح، فى غالب الأمر، معوقاً أساسياً لبرنامجهم. ولم يكن كارتر أفضل حظاً، فإن عدم وجود أماكن شاغرة خلال رئاسته، بالإضافة إلى فشله فى الفوز بفترة رئاسة ثانية، جعلاً منه أول رئيس أكمل فترة رئاسة واحدة على الأقل دون أن يجرى تعيينات بالمحكمة العليا. وكنتيجة لذلك، لم تتح لكارتر الفرصة ليتجه بالمحكمة العليا اتجاه أكثر ليبرالية. وبالطبع فإن تأثير الرئيس على اتجاه المحكمة يعتمد، من إحدى نواحيه، على عدد التعيينات التى يجريها، كما يعتمد على تركيبة المحكمة العليا الأيديولوجية، وعلى القضاة الذين يتركون المحكمة.

وتعد مخالفة القضاة لتوقعات الرؤساء عاملاً آخر يضاف إلى تعقيد الأمر. وعادةً ما يحصل الرؤساء على ما يريدونه من معينهم، غير أن هذا ليس أمراً مؤكداً. إذ يعود السبب وراء ليبرالية المحكمة العليا غير المسبوقة فى الستينيات، بدرجة كبيرة، إلى إساءة أيزنهاور التقدير عند ترشيحه لإيرل وارين وويليام برينان.

وفى نهاية الأمر، فإن التعيينات لا تعكس آراء الأغلبية من واضعى القوانين فحسب، بقدر ما تعكس آراء الرؤساء. فإن الرئيس المحافظ الذى يسعى لاختيار مرشحين يوافقونه فكراً بالمحكمة العليا، كما فعل ريتشارد نيكسون، سيكون هيئة أكثر محافظة للمحكمة العليا، حتى إذا ما غلب على الكونجرس الاتجاه الديمقراطي الليبرالى. كما لا تعكس كافة التعيينات إجماعاً قومياً حول المسائل السياسية. فقد فاز جون كينيدي فى عام ١٩٦٠، وريتشارد نيكسون فى عام ١٩٦٨، بالرئاسة بفارق ضئيل، ولذلك لم يعكس انتخابهما تأييداً عاماً لأرائهما. غير أن فوزهما بفارق ضئيل لم يمنعهما من إعادة تشكيل المحكمة العليا.

ولهذه الأسباب فإن رأى دال لا يصلح إلا كوصف لاتجاه عام. فعملية التعيين تضع حداً بالفعل للخلاف ما بين المحكمة العليا وسياسات الكونجرس والرئيس. غير أن فترة التأخير التى تتضمنها عملية

الاختيار، تضعف من الصلة بين المحكمة العليا والأغلبية من واضعى القوانين فى الوقت الحاضر. أضف إلى ذلك أن عنصر الحظ فيما يتصل بالاماكن الشاغرة بالمحكمة العليا، بالإضافة إلى أداء المعينين، يجعلان من تعبير المحكمة العليا عن الأغليات السابقة أمراً مختلطاً إلى حد ما. وقد عكس الاتجاهان السياسيان اللذان سادا المحكمة العليا ما بين تسعينيات القرن التاسع عشر وستينيات القرن العشرين، وجود أغلبية قوية لواضعى القوانين خلال فترتين هما: الحكومات الجمهورية المحافظة التى سيطرت على معظم الفترة من الحرب الأهلية حتى فترة الكساء الكبير، وفترة الرئاسة غير المسبوقة لفرانكلين روزفلت التى امتدت اثنى عشر عاماً. ومع ذلك فإن هذين الاتجاهين يعكسان أيضاً أنماط الاستقالة والوفاة، والسلوك غير المتوقع من جانب القضاة، وعوامل أخرى لا تتسم بالاتساق. ولهذا السبب فمن الممكن إذا ما استعنا بأحد الأمثلة، أن نتخيل سلسلة مختلفة من الأحداث لا تجعل من المحكمة العليا مسانداً للحريات المدنية على الإطلاق⁽³²⁾. فالقوى التى تشكل دور المحكمة، كصانع للسياسة، مثلها مثل العديد من الأمور الخاصة بالمحكمة العليا، تتسم بالتعقيد الشديد.

خاتمة

تناول هذا الفصل بالدراسة موضوعات متنوعة تتعلق بالمخرجات السياسية للمحكمة العليا. وتستحق بعض النتائج إلقاء الضوء عليها:

أولاً: اتسم دور المحكمة العليا كصانع للسياسة فى بعض الفترات بتناول موضوعات واضحة. وفى مطلع القرن العشرين كان الموضوع الأساسى هو فحص سياسات الحكومة الاقتصادية. ثم أصبح الموضوع الرئيسى بعد ذلك هو فحص الممارسات التى تتعدى على حريات الأفراد المدنية. وفى كل حالة من الحالات كان الموضوع واضحاً فى جدول أعمال المحكمة، ومحتوى أحكامها.

ثانياً: تعكس هذه الموضوعات عمل المحكمة بصفة عامة، وتوجهات القضاة السياسية، وتأثير البيئة المحيطة بالمحكمة العليا. وتعد سياسات المحكمة بدرجة كبيرة هى نتاج إرادة القضاة، غير أن المحكمة العليا تخضع لمؤثرات بيئية تحد من الخلاف بين أحكامها والسياسات التى تتبناها دوائر الحكومة الأخرى. ومن ناحيه أخرى، فإن سلطة التعيين التى يمارسها الرؤساء تعقد صلة مباشرة بين توجهات القضاة السياسية وبيئتهم السياسية.

وفى النهاية، يعد دور المحكمة العليا كصانع للسياسة، على الرغم من أهميته، دوراً محدوداً. إذ توجه المحكمة العليا اهتماماً كبيراً ببعض مجالات السياسة، غير أن هناك العديد من مجالات السياسة الرئيسية التى لا تكاد تتعرض لها. وهناك بعض الأمور الهامة، مثل السياسة الخارجية، تتناولها السلطان التنفيذية

والتشريعية تناولاً كاملاً بالتقريب. وحتى في المجالات التي توليها المحكمة العليا اهتمامها الكبير، نادراً ما تؤثر المحكمة على السمات الأساسية للسياسة القومية. تعتمد أهمية المحكمة العليا كصانع للسياسة، في نهاية الأمر، على تأثير أحكامها. ويتناول الفصل السادس هذا الموضوع. وبعد دراسة تأثير أحكام المحكمة العليا، يمكننا أن نقدم تقويماً أكثر شمولية لدور المحكمة العليا في عملية صناعة السياسات.

ملحوظات

1. The cases were, respectively, *Mistretta v. United States* (1989); *Morrison v. Olson* (1988); *Bowsher v. Synar* (1986); and *Immigration and Naturalization Service v. Chadha* (1983).
2. This figure and the figure on criminal cases were calculated from data in the summaries of Supreme Court business in the November issues of the *Harvard Law Review*, vols. 103-107 (1989-1993).
3. This discussion of changes in specific areas is drawn in large part from Richard L. Pacelle, Jr., *The Transformation of the Supreme Court's Agenda from the New Deal to the Reagan Administration* (Boulder, Colo.: Westview, 1991); and Arthur D. Hellman, "Case Selection in the Burger Court: A Preliminary Inquiry," *Notre Dame Law Review* 60 (1985): 947-1055.
4. This discussion is based in part on Pacelle, *The Transformation of the Supreme Court's Agenda*; and Lee Epstein, Jeffrey A. Segal, Harold J. Spaeth, and Thomas G. Walker, *The Supreme Court Compendium: Data, Decisions and Developments* (Washington, D.C.: CQ Press, 1994), 553-556.
5. On the Court and foreign policy, see Thomas M. Franck, *Political Questions/Judicial Answers: Does the Rule of Law Apply to Foreign Affairs?* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1992).
6. Because of ambiguities, different observers have obtained different numbers of laws overturned. The numbers of federal and state laws struck down by the Court that are presented in this chapter are based on data in Congressional Research Service, *The Constitution of the United States of America: Analysis and Interpretation*, and 1990 Supplement (Washington, D.C.: Government Printing Office, 1987, 1991), updated by the author. There appear to be some inconsistencies of two types in the compilation of laws struck down in the book by the Congressional Research Service. First, although the count is of statutes, when the Court overturned different sections of the same statute in different decisions, the book counts these as two different statutes. The second inconsistency concerns decisions that nullify state laws on the ground that they are preempted by federal laws: some, but not all, of these decisions are treated as declarations that the state law is unconstitutional. Successive editions of this publication differ slightly in the numbers of overturnings for particular decades, in part because additional overturnings from earlier eras are identified.
7. The distinctions made in the paragraphs that follow are drawn chiefly from Robert A. Dahl, "Decision-Making in a Democracy: The Supreme Court as a National Policy-Maker," *Journal of Public Law* 6 (Fall 1957): 279-295.
8. *Scott v. Sandford* (1857); *Hammer v. Dagenhart* (1918); *Bailey v. Drexel Furniture Co.* (1922). Decisions overturning New Deal economic legislation

- include *United States v. Butler* (1936) and *Schechter Poultry Corp. v. United States* (1935).
9. *Federal Election Commission v. National Conservative Political Action Committee* (1985); *Federal Election Commission v. Massachusetts Citizens for Life* (1986).
 10. See William Lasser, "The Supreme Court in Periods of Critical Realignment," *Journal of Politics* 47 (1985): 1174-1187.
 11. Glendon A. Schubert, Jr., *The Presidency in the Courts* (Minneapolis: University of Minnesota Press, 1957); Robert Scigliano, "The Presidency and the Judiciary," in *The Presidency and the Political System*, 3d ed., ed. Michael Nelson (Washington, D.C.: CQ Press, 1990), 471-499.
 12. To obtain these figures and others to be presented later in the chapter, I categorized decisions that struck down laws according to whether they pertained to economics, civil liberties, or other subjects. The criteria that I used were necessarily arbitrary; other criteria would have resulted in slightly different totals.
 13. *Santa Clara County v. Southern Pacific Railroad Co.* (1886).
 14. Benjamin Twiss, *Lawyers and the Constitution* (Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1942).
 15. John Braeman, *Before the Civil Rights Revolution: The Old Court and Individual Rights* (Westport, Conn.: Greenwood Press, 1988).
 16. *Twining v. New Jersey* (1908).
 17. See *Schenck v. United States* (1917).
 18. Henry Steele Commager, "Judicial Review and Democracy," *Virginia Quarterly Review* 19 (Summer 1943): 428.
 19. Robert H. Jackson, *The Struggle for Judicial Supremacy* (New York: Alfred A. Knopf, 1941), 187.
 20. *United States v. Cardiff* (1952).
 21. *Wickard v. Filburn* (1942).
 22. *San Francisco Examiner*, December 14, 1967, 42.
 23. William E. Leuchtenburg, "Franklin D. Roosevelt's Supreme Court 'Packing' Plan," in *Essays on the New Deal*, ed. Harold M. Hollingsworth and William F. Holmes (Austin: University of Texas Press, 1969), 108.
 24. The decisions were *Miranda v. Arizona* (1966) and *Mapp v. Ohio* (1961). For examples of narrowing decisions, see, respectively, *Harris v. New York* (1971) and *United States v. Calandra* (1974).
 25. Daniel Novak, "Liberty, Bankruptcy and Death at the High Court," *National Law Journal*, August 16, 1993, 15. The decisions were *Coleman v. Thompson* (1991) and *Pioneer Investment Co. v. Brunswick* (1993).
 26. *Harris v. Forklift Systems* (1993).
 27. Martin Shapiro, "The Supreme Court from Early Burger to Early Rehnquist," in *The New American Political System*, 2d ed., ed. Anthony King (Washington, D.C.: AEI Press, 1990), 69-70.
 28. See *TXO Production Corp. v. Alliance Resources Corp.* (1993).
 29. See William Lasser, *The Limits of Judicial Power: The Supreme Court in American Politics* (Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1988), 262-270.
 30. Dahl, "Decision-Making in a Democracy," 285.
 31. Fred Rodell, *Nine Men* (New York: Random House, 1955), 9. The original aphorism was coined by author Finley Peter Dunne and put in the mouth of his character Mr. Dooley in 1901. See Finley Peter Dunne, *Mr. Dooley on Everything and Everybody*, selected by Robert Hutchinson (New York: Dover Publications, 1963), 160.
 32. Lawrence Baum, "On the Unpredictability of the Supreme Court," *P.S.: Political Science & Politics* 25 (December 1992): 683-688.

الفصل السادس

تأثير المحكمة العليا

قضت المحكمة العليا فى حكمها الصادر فى قضية لي ضد وايزمان Lee v. Weisman (١٩٩٢)، بأن نص الفقرة الدينية بالتعديل الأول تحظر على المدارس العامة جعل الصلوات التى يؤمها رجال الدين جزءاً من حفلات التخرج. وقد ألغت المحكمة بحكمها هذا إحدى الممارسات واسعة الانتشار فى المدارس الأمريكية.

غير أن هذا الحكم لم يحل مشكلة الصلوات التى تقام فى حفلات التخرج^(١). فقد استجابت بعض المدارس وألغت هذه الصلوات، ولكن مدارس أخرى استمرت فى ممارستها على الرغم من حكم المحكمة. وقد صرح عضو مجلس إدارة بإحدى مدارس نيو مكسيكو بأنه «إلى أن يأتى هؤلاء القضاة إلينا ويطلبون منا تغيير ما نقوم به، فإننا سنمضى فيما نفعله بأسلوبنا الخاص»^(٢). ولم يجد هذا العصيان فى العديد من المناطق التعليمية أية معارضة، ولكن فى مناطق أخرى تقدم الطلاب أو أولياء أمورهم بشكاوى، ومن ثم تدخل اتحاد الحريات المدنية الأمريكى لتقديم المساعدة لهم، وذلك بالتهديد باتخاذ الإجراءات القانونية إذا ما استمرت المدارس فى ممارستها.

وبعد مضى فترة قصيرة على صدور الحكم فى قضية وايزمان، قضت محكمة الاستئناف بالدائرة الفيدرالية الخامسة بنيو أورليانز بأنه يمكن لمجالس إدارات المدارس أن تجعل الصلوات التى يؤمها الطلاب جزءاً من حفلات التخرج، إذا ما صوتت أغلبية الطلاب لإقامتها. وقد احتوى رأى المحكمة على ما يشير إلى بعض الاتجاه المعادى للحكم الصادر فى قضية وايزمان، وقد أشار أحد الدارسين إلى أنه «يبدو أن الدائرة الخامسة تتحدى المحكمة العليا»^(٣). وقد ضمّن المركز الأمريكى للقانون والعدالة - وهى جماعة قانونية ارتبطت باسم القس بات روبرتسون - نص هذا الحكم فى خطاب أرسله المركز إلى جميع مشرفى المدارس العامة فى الولايات المتحدة، لتشجيعهم على السماح بأداء الصلوات فى حفلات التخرج. وقد أبدى المركز

الأمريكي للقانون والعدالة استعداده لتقديم المساعدة القانونية للطلاب الذين يريدون جعل الصلوات جزءاً من حفلات تخرجهم. وكان رد اتحاد الحريات المدنية الأمريكي بأن أرسل خطاباً إلى المشرفين عرض فيه الرأي بعدم دستورية هذه الصلوات سواء أمها رجال الدين أو الطلاب.

وفي يونيو من عام ١٩٩٣، أصدرت محكمة الاستئناف بالدائرة الثالثة في فيلادلفيا حكماً بأن الإجراء الذي أقرته الدائرة الخامسة غير دستوري. وبعد بضعة أيام رفضت المحكمة العليا نظر القضية التي تقدمت بها الدائرة الخامسة. وقد تمسك المركز الأمريكي للقانون والعدالة بهذا الرفض كدليل على موافقة المحكمة العليا على الصلوات مثار الجدل، غير أن الإتحاد الأمريكي للحريات المدنية وهيئات أخرى اختلفت مع هذا الرأي. واستمرت المعركة في المناطق التعليمية في طول الولايات المتحدة وعرضها، ومضى أكثر من عام ولم يتم التوصل إلى حل. وفي الوقت نفسه استمر الصراع حول أداء الصلوات في منتديات مدرسية أخرى في المناطق التعليمية، وحكومات الولايات، وحتى في الكونجرس.

ويُفترض في كثير من الأحيان أن حكم المحكمة العليا في قضية من القضايا، يؤدي ببساطة إلى حلها. غير أن المحكمة العليا لا تتمتع بهذه القوة. فعندما تصدر المحكمة حكمها، فإن استجابة الأفراد والمؤسسات لهذا الحكم تحدد تأثير ذلك الحكم. ويعد موضوع صلوات التخرج مثلاً جيداً لهذه القضية. وكثيراً ما ينتج عن هذه الاستجابة نتائج تختلف اختلافاً كبيراً عما يمكن توقعه. فقد يكفى ما يبدو أنه تفسير هام لأحد القوانين الهامة المضادة للاحتكار، بإصدار تشريع جديد. وقد تتجاهل هيئات المعونة العامة الأحكام الإجرائية التي أصدرتها المحكمة بشأنها. كما أن التأثير طويل المدى لأحكام المحكمة العليا في بعض المسائل مثل علاقات العمال بالإدارة، ووضع المرأة، يتم تشكيلها وغالباً تحددها مجموعة متباينة من العوامل القوية داخل الحكومة وخارجها. ويتناول هذا الفصل بالدراسة تأثير أحكام المحكمة العليا، لمتتبع ما يحدث للمتقاضين أنفسهم، كما يتتبع بعد ذلك الآثار واسعة المدى لسياسات المحكمة من ناحية تنفيذ هذه الأحكام، والاستجابة التي تبديها المجالس التشريعية وكبار مسئولى الهيئة التنفيذية تجاهها، بالإضافة إلى آثارها على المجتمع ككل.

النتائج بالنسبة للمتقاضين

يعد أكثر الأجزاء تحديداً في أحكام المحكمة العليا معالجتها لموقف المتقاضين. ولكن عندما تعلن المحكمة العليا عن فوز أحد الأطراف وخسارة الطرف الآخر، فإن حكمها لا يحدد بالضرورة النتيجة النهائية للطرفين، فهناك الكثير مما يمكن أن يحدث للمتقاضين بعد أن تصدر المحكمة حكمها في القضايا الخاصة بهم.

عمل المحاكم الأدنى

عندما تقر المحكمة العليا حكماً أصدرته محكمة من المحاكم الأدنى، فإن هذا الحكم عادةً ما يكون نهائياً. أما إذا نقضت المحكمة حكماً، أو عدلته، أو ألغته، فيجوز تناول القضية بأحد أسلوبيين. ففي بعض الأحيان، تعيد المحكمة العليا القضية ببساطة إلى المحكمة الأدنى - وعادةً ما تكون محكمة استئناف فيدرالية، أو المحكمة العليا بإحدى الولايات - وذلك للتوصل إلى حكم جديد يمليه عليها حكم المحكمة العليا. وفي الكثير من الأحيان، ترسل المحكمة العليا القضية إلى محكمة أدنى لإعادة دراستها. وهي بهذا الإجراء توجه المحكمة الأدنى إلى «المزيد من الإجراءات المتسقة مع هذا الرأي»، أو ما شابه ذلك. وفي بعض الحالات، تعيد محكمة الاستئناف التي أعيدت إليها القضية من قبل المحكمة العليا القضية إلى محكمة الموضوع الأصلية لإعادة المحاكمة. ويعد هذا هو الأسلوب المعتاد عندما تنقض المحكمة العليا حكماً بالإدانة الجنائية على أساس من الأخطاء الإجرائية.

وعندما تعيد المحكمة العليا إحدى القضايا إلى المحاكم الأدنى، فإنها كثيراً ما تمنح المحكمة الأدنى قدراً كبيراً من حرية التصرف لإعادة دراسة القضية. وينتج عن ذلك أن المحكمة قد تحكم لصالح الطرف نفسه الذي حكمت لصالحه في حكمها الأساسي الذي نقضته المحكمة العليا. ولا تعد مثل هذه النتيجة بالضرورة غير قانونية؛ فربما أخذ القضاة في اعتبارهم حكم المحكمة العليا، غير أنهم انتهوا إلى أن النتيجة ذاتها لا يزال من الممكن تبريرها. وكثيراً ما تتوافر في القضايا الجنائية أدلة كافية للحكم بالإدانة، حتى بعد استبعاد الأدلة غير القانونية، وتصحيح الإجراءات غير السليمة. فقد أصدرت المحكمة العليا حكماً هاماً في قضية أرنستو ميراندا، أضاف إلى حقوق المشتبه فيهم الذين يستجوبهم ضباط الشرطة، غير أن ميراندا نفسه أدين بعد ذلك للمرة الثانية، وحكم عليه بالسجن.

وفي بعض الأحيان يتعامل قضاة المحاكم الأدنى مع القضايا المحولة إليهم بأساليب تثير الشكوك، مستغلين حرية التصرف التي تمنحها لهم المحكمة العليا، ويتوصلون بذلك إلى نتيجة تتعارض مع ما استهدفته المحكمة العليا. ويمكن للمتقاضى الذي يشعر أن المحكمة الأدنى لم تلتزم باتباع توجيهات المحكمة العليا بعد تحويلها القضية إليها، أن يقدم القضية مرة أخرى أمام المحكمة العليا ليحصل على حكم ثان. ويمكن للمحكمة أنذاك أن تصدر حكماً وتأمّر بإرجاع القضية مرة أخرى، مع توجيهات أكثر تحديداً، إلى المحكمة الأدنى، أو يجوز لها أن تصدر بشأنها حكماً نهائياً. وقد أعادت المحكمة العليا قضية بوردين ضد زانت (١٩٩١، ١٩٩٤)، إلى محكمة استئناف فيدرالية، مصحوبة بتوجيهات للاهتمام بما اكتشفتته إحدى محاكم الولايات من أدلة لصالح أحد المدعى عليهم جنائياً. ولم تلتزم محكمة الاستئناف بما طلبته المحكمة

العليا. فأعاد المدعى عليه تقديم القضية إلى المحكمة العليا التي أصدرت حكماً ثانياً، أوضح على نحو واضح ما يجب أن تقوم محكمة الاستئناف بعمله، وباتخاذها هذا الإجراء، استخدمت المحكمة العليا وسيلة أخرى متاحة لها، وهي توجيه النقد لمحكمة الاستئناف بقولها إن حكم المحكمة «أسس على خطأ»⁽⁴⁾.

ويعد إصدار أمر امتثال يوجه إلى المحكمة الأدنى لتتخذ إجراء محدد خطوة أكثر تشدداً من جانب المحكمة العليا. وإذا لم تلتزم المحكمة الأدنى بأمر الامتثال فيمكن توجيه اتهام للقضاة بإهانة المحكمة العليا. غير أن المحكمة العليا لا ترحب باتخاذ هذه الخطوات. وبالفعل، فلم يحدث أن وجهت إلى أحد القضاة تهمة إهانة المحكمة العليا. ويمكن لقضاة المحاكم الأدنى الذين يعارضون موقف المحكمة العليا في إحدى القضايا معارضة قوية، أن يرفضوا الالتزام بشروط إرجاع القضية إليهم، وهم يعلمون أنهم سيتلقون تحذيراً كافياً إذا ما رأت المحكمة العليا استخدام إجراءات مشددة للتعامل مع ما يبدو أنه من مقاومة.

ويمكن أن تستسلم المحكمة العليا، أو يستسلم المتقاضى الذي تسعى المحكمة العليا لإصدار حكم لصالحه، إذا ما استمرت المقاومة، مما يضمن الفوز للمحكمة الأدنى. وخير مثال على ذلك قضية فلوريدا المتعلقة بهوكنز ضد مجلس المراقبة Florida ex rel. Hawkins v. Board of Control (١٩٥٤)، (١٩٥٦، ١٩٥٧). فقد أصدرت المحكمة العليا لولاية فلوريدا في عام ١٩٥٢ حكماً ضد فيرجيل هوكنز، أحد المتقدمين السود إلى كلية الحقوق بجامعة فلوريدا. وقد تقدم بدعوى مفادها أن نظام الجامعة الذي لا يقبل إلا الطلاب البيض غير دستوري. وفي عام ١٩٥٤ طالبت المحكمة العليا محكمة فلوريدا بإعادة النظر في حكمها على ضوء الحكم في قضية براون ضد مجلس التعليم. وفي عام ١٩٥٦، طالبت محكمة فلوريدا، على نحو مباشر، بالأمر بإلحاق هوكنز بكلية الحقوق. غير أن المحكمة الأدنى تحدثت كلا الحكيم، وتوقفت المحكمة العليا في نهاية المطاف عن محاولاتها للتغلب على هذا التحدي. وكنتيجة لذلك، لم يتمكن هوكنز من الالتحاق بجامعة فلوريدا⁽⁵⁾.

وقد لاقت المحكمة نجاحاً أكبر في عام ١٩٩٢ في خلافها القصير، والذي تميز على الرغم من ذلك بالحدة، مع محكمة الاستئناف للدائرة التاسعة بسان فرانسيسكو. ففي الليلة التي حُددت لتنفيذ أول حكم إعدام بولاية فلوريدا منذ خمسة وعشرين عاماً، أصدر القضاة بمحكمة الاستئناف أربعة أوامر لوقف التنفيذ، وبادرت المحكمة العليا بإلغائها جميعاً. وقد حظر حكم المحكمة العليا الأخير على أية محكمة فيدرالية أن تصدر أي إيقاف آخر للحكم في تلك القضية بدون الرجوع إلى حكم المحكمة العليا، وقد تم تنفيذ حكم الإعدام⁽⁶⁾.

الأحداث خارج نطاق المحكمة العليا

وكثيراً ما تتحدد النتيجة النهائية للخلاف بين المتقاضين خارج أسوار المحكمة العليا. ففي بعض الأحيان يلجأ المتقاضون للتسوية، فيلجأ الطرف الذي أصدرت المحكمة حكماً لصالحه باستخدام هذا الحكم للضغط على الطرف الآخر. وهذا هو ما حدث في قضية سيلكوود ضد شركة كرماجي Silkwood v. Kerr-McGee Corporation (١٩٨٤)، وهي القضية التي ذاع صيتها عندما قدمت في فيلم يروي قصة عامل في مجال الطاقة الذرية، تسببت وفاته في رفع هذه الدعوى. وقد تلقى ورثة سيلكوود ١,٢٨ مليون دولار في تلك التسوية. غير أن من يصدر الحكم لصالحه في المحكمة العليا لا تستقيم أموره بالضرورة. فعلى الرغم من صدور حكم من المحكمة العليا يسمح باستمرار أسرة روز كيبلوني في قضيتها ضد شركات التبغ، وهي الدعوى التي قدمت على أساس من تسبب تلك الشركات في وفاة روز كيبلوني متأثرة بسرطان الرئة، فقد أثرت الأسرة إسقاط الدعوى. وأغلب الظن أن أسرة روز كيبلوني اعتقدت أن الفوز في قضيتهم سيكون أمراً صعباً⁽⁷⁾.

وترد بعض القضايا إلى الهيئات الإدارية لاتخاذ المزيد من الإجراءات على أساس من حكم المحكمة العليا. غير أن الإداريين، مثل القضاة، يقاومون في بعض الأحيان أحكام المحكمة العليا. فبعد أن حكمت المحكمة العليا ضد ولاية هامبشاير في عام ١٩٧٧، تباطأت الولاية في سداد تكاليف التقاضي التي تدين بها لزوجين. وسعى الزوجان لاسترداد مستحققاتهما وذلك بإرسال مارشال فيدرالي إلى أحد محال الخمور المملوكة للولاية، والحجز على بعض محتوياته. وقد امتنع المارشال عن الحجز على الأصول المملوكة للولاية في ذلك المكان، عندما وعد الحاكم بسداد التكاليف بأسلوب معتاد⁽⁸⁾.

ويمكن حتى للكونجرس أن يصبح طرفاً، ففي حكم المحكمة العليا بشأن قضية شركة ووردز كوف للتعبئة ضد أنتونيو Wards Cove Packing Company v. Antonio (١٩٨٩)، حكمت المحكمة لصالح شركة كانت قد اتهمت بممارسة التفرقة العرقية في إجراءات التعيين بها. وفي عام ١٩٩١، أصدر الكونجرس تشريعاً جديداً ينقض تفسير المحكمة العليا للقانون في قضية ووردز كوف، غير أن التشريع احتوى نصاً يعفى قضية ووردز كوف من تطبيق القانون الجديد عليها. وهكذا احتفظت الشركة بفوزها في المحكمة العليا بعد استعانتها بمكتب محاماة بواشنطن لممارسة الضغوط على الكونجرس للحصول على إعفاء من تطبيق القانون الجديد عليها⁽⁹⁾.

وتتأخر نتيجة بعض القضايا لفترة طويلة. ففي عام ١٨٣٢ تجاهلت ولاية جورجيا حكماً للمحكمة العليا، ونفذت حكم السجن في اثنين من الدعاة الذين كانوا يساندون حقوق شعب الشيروكي. وفي عام

١٩٩٢ أصدرت الولاية عفواً رسمياً عن الإثنيين⁽¹⁰⁾.

تنفيذ سياسات المحكمة العليا

وتعد الآثار بعيدة المدى للقواعد القانونية التي ترسيها المحكمة العليا في آرائها أهم بكثير من نتيجة القضايا بالنسبة للمتقاضين. ويتعين على الإداريين والقضاة أن يضعوا هذه القواعد موضع التنفيذ، مثلها مثل التشريعات والأوامر الرئاسية. فمهمة القضاة هي تطبيق تفسيرات المحكمة العليا للقانون في مواضع تطبيقها في أية قضية؛ ومهمة الإداريين من المسؤولين بالوزارات إلى ضباط الشرطة هي اتباع المتطلبات التي تصدرها المحكمة لعملهم.

ويمكن أن ندرس استجابات القضاة والإداريين لأحكام المحكمة العليا من زاوية امتثالهم لهذه الأحكام أو عدم امتثالهم لها. غير أن أحكام المحكمة يمكن أن تثير استجابات تتراوح ما بين الرفض التام إلى القبول المصحوب بالحماس، وامتداد التطبيق. ولا يشمل مفهوم الامتثال كافة التنبؤات الممكنة.

فاعلية التنفيذ

وكما أوضح مثال أداء الصلوات في حفلات التخرج، فإن التنفيذ يعد عملية ينقصها الكمال. ويفترض الناس في بعض الأحيان أنه عندما يسن الكونجرس تشريعاً، أو تصدر المحكمة العليا حكماً، فإن صانعي السياسة الآخرين يقومون بما يجب عمله على الفور لوضع التشريع أو الحكم موضع التنفيذ. وواقع الأمر أن التنفيذ لا يتم بصورة أوتوماتيكية. بل إن كثيراً من السياسات لا تحقق أهدافها لأنها لاقت تنفيذاً سيئاً. ولا يعني ذلك أن التنفيذ دائماً ما يكون سيئاً. بل إنه من المحتمل أن يجمع صانع السياسة ما بين أساليب مختلفة في تنفيذ تلك السياسات. ويصدق ذلك بصفة خاصة على المحكمة العليا. إذ يتم تطبيق بعض أحكامها على نحو أكثر كفاءة مقارنة بغيرها من الأحكام. وقد يحظى حكم معين بتنفيذ أفضل في بعض الأماكن والمواقف المعينة.

وبصفة عامة، فإنه يبدو أن المحكمة العليا تتمتع بمستوى عال من النجاح فيما يتصل بتنفيذ المحاكم الأدنى لسياساتها، وخاصة محاكم الاستئناف. وعندما تتخذ المحكمة العليا موقفاً مبدئياً جديداً، فإن القضاة عامة يبذلون ما في وسعهم لتتبع خطاها. فعلى سبيل المثال، بعد أن صدر حكم المحكمة العليا في قضية قسم التوظيف ضد سميث (١٩٩٠)، وهو الحكم الذي خفضت المحكمة العليا بموجب الحماية الدستورية للممارسات الدينية التي تتعارض مع القوانين الفيدرالية وقوانين الولايات، أصدرت المحاكم الأدنى أحكامها ضد دعاوى الحريات المدنية في العديد من القضايا. ويوضح أسلوب كتابة الرأي في إحدى

هذه القضايا، استعداد الكثير من القضاة لتتبع خطا المحكمة العليا، حتى عندما يظنون أنها على خطأ. وقد حكم أحد القضاة الفيدراليين في رود أيلاند لصالح أحد الأسر التي لجأت للقضاء لأنه تم توقيع التشريع لمعرفة سبب الوفاة على أحد أبنائها دون الحصول على موافقتها، بما ينتهك معتقداتها الدينية الثابتة. ومع ذلك، فقد كتب القاضي بعد صدور حكم المحكمة العليا:

إنه لمن شديد الأسف أنني قررت أن قضية قسم التوظيف أظهرت أنني قد أعدت رأي الذي سبق أن أبديته، وبينما أجد نفسي مضطراً لأن أطبق رأي الأغلبية [بالمحكمة العليا] على القضية الحالية، فإنه لا يسعني إلا أن أعبر عن عميق أسفى وعن اتفاقى الشخصى مع الرأى المخالف الذى أبداه القاضى بلاكمن، والذى يتسم بقوة الإقناع⁽¹¹⁾.

وحتى فى القضايا التى تثير الجدل مثل قضية الإجهاض، فإن القضاة عادة ما يطبقون أحكام المحكمة العليا بقدر ما يستطيعون.

وبالطبع، فإن الرفض الصريح لاتباع المبادئ التى ترسيها المحكمة العليا يعد أمراً غير عادى. وقد صرح أحد القضاة الفيدراليين فى ولاية ألاباما فى عام ١٩٨٣، أن المحكمة العليا كانت قد أخطأت فى تفسير الدستور، ورفض أن يتبع أحكامها فيما يتصل بالصلوات التى تقام فى المدارس⁽¹²⁾. وقد جذب حكمه، الذى نُقض فى مرحلة الاستئناف، اهتماماً كبيراً لندرة حدوثه. ويشيع إلى حد ما تجاهل المحاكم للمبادئ التى ترسيها المحكمة العليا على نحو ضمنى. ففي عام ١٩٩٣، أقرت محكمة الاستئناف التابعة للدائرة التاسعة حق مذيعة التلفزيون فانا وايت، التى تقدم برنامج «عجلة الحظ Wheel of Fortune» فى مقاضاة شركة كانت قد استخدمت إنساناً ألياً ليلعب دوراً مشابهاً لدورها، فى حملة إعلانية. وقد أبدى أحد القضاة، الذين اختلفوا فى الرأى، اعتراضاً لأن الأغلبية «لا تتوى حتى أن تطبق» ما يراه حكماً من أحكام المحكمة العليا، فابلاً للتطبيق. «لا ينبغي لنا أن نتحدى المحكمة العليا بمجرد رفضنا تطبيق اختيارها»⁽¹³⁾.

غير أنه فى كثير من الأحيان يتمتع القضاة بقدر كبير من الحرية فى تطبيق مبادئ المحكمة فى مواقف مختلفة، وكثيراً ما يستخدمونها لتضييق المدى الذى تغطيه هذه المبادئ. فعلى سبيل المثال، تعفى سلسلة متصلة من أحكام المحكمة العليا، يعود تاريخها إلى عام ١٩٢٢، أندية دورى البيزبول الكبرى من القوانين المضادة للاحتكار. ولكن فى عام ١٩٩٣، حلل قاضى فيدرالى بفيلا دلفيا أحكام المحكمة السابقة، وانتهى إلى أن الإعفاء لا ينطبق على أندية دورى البيزبول الكبرى فيما يتصل بملكية الفرق الرياضية⁽¹⁴⁾.

وتشيع مشكلات التنفيذ بين الإداريين عنها بين القضاة. وتتضح المشكلات على المستوى الفيدرالى فى الفترة الطويلة التى امتنع فيها مكتب البراءات والعلامات التجارية عن تنفيذ أحكام المحكمة العليا فيما يتصل بالأسس المستخدمة فى تقديم براءات الاختراع إلى طالبيها أو منعها عنهم. وعلى مستوى الولايات،

فإن أكثر الأمثلة وضوحاً هو عدم امتثال المدارس العامة لحظر المحكمة العليا الخاص بأداء الصلوات وتدريبات القراءة في الكتاب المقدس. فبعد صدور أحكام المحكمة بهذا الشأن في عامي ١٩٦٢ و ١٩٦٣، استمرت الكثير من المدارس ببساطة في تلك الممارسات التي حظرتها المحكمة العليا. وفي السنوات الأخيرة، ظهرت من جديد موجة من الالتزام بالشعائر الدينية بالمدارس، وهي موجة تشجعها حكومات الولايات على الرغم من التزام المحكمة العليا بموقفها^(١٥). كما تنتشر مشكلات التنفيذ في الأمور الإجرائية في محاكم الموضوع بالولايات، والتي تشبه الهيئات الإدارية في بعض النواحي. وقد كان امتثال الكثير من المحاكم للعديد من أحكام محكمتي وارين وبرجر امتثالاً جزئياً فيما يتعلق بالإجراءات الجنائية، ومثال ذلك الحكم بأن المدعى عليهم من الأحداث يمنحون الحقوق الإجرائية الأساسية.

دراسة لحالتين من حالات التنفيذ

إلغاء التفرقة العنصرية في المدارس: قبل صدور حكم المحكمة العليا في عام ١٩٥٤ في قضية براون ضد مجلس التعليم، كانت هناك مدارس منفصلة للسود والبيض في جميع أرجاء أقصى الجنوب الأمريكي، وفي معظم المناطق في ولايات الحدود مثل أوكلاهوما ومارييلاند. وقد تطلب حكم المحكمة أن يلغى هذا النظام المدرسي المزدوج. وقد استغرق إلغاء التفرقة العنصرية في ولايات الحدود بعض الوقت، غير أن الامتثال لحكم المحكمة تم على نحو كبير في خلال بضع سنوات. وعلى العكس من ذلك، فإن تغييراً بطيئاً طرأ على سياسات الجنوب؛ فحتى عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ لم يحدث في أية ولاية من ولايات الجنوب أن التحقت نسبة ١٠٪ من الطلاب السود في المدارس جنباً إلى جنب مع الطلاب البيض، وقد كان ذلك هو الحد الأدنى لتعريف إلغاء التفرقة العنصرية في المدارس^(١٦). وتتطلب هذه المقاومة نظرة أكثر دقة.

استجاب القضاة ومسئولو المدارس في ولايات الجنوب للحكم في قضية براون، في جو اتسم بالعداء لسياسة إلغاء التفرقة العنصرية في المدارس. وكان رأي المواطنين البيض الواضح معارضاً بشدة لسياسة إلغاء التفرقة العنصرية. أما رأي المواطنين السود فقد كان أقل أهمية بكثير، لأن نسبة كبيرة منهم لم تكن تتمتع بحق التصويت. وقد شجع المسئولون العموميون، في كافة أرجاء الجنوب، المقاومة ضد حكم المحكمة العليا. وفي عام ١ٹ٥٦، وقع ستة وتسعون عضواً من أعضاء الكونجرس «البيان الجنوبي» الذي هاجم الحكم في قضية براون. وقد عبر حكام الولايات والمجالس التشريعية بها عن استيائهم من إلغاء التفرقة العنصرية، واتخذوا خطوات رسمية لمنعها. فعلى سبيل المثال، تدخل الحاكم أورفال فوبوس، حاكم ولاية أركانسو، لوقف إلغاء التفرقة العنصرية في ليتل روك في عام ١٩٥٧.

وفي مثل هذا الجو، سعى المسئولون في المدارس للحفاظ على الوضع القائم بصفة عامة. وقد انحاز

معظم الإداريين، بصفة شخصية، إلى سياسة الفصل العنصرى، وعملوا كل ما فى وسعهم للحفاظ عليها. أما الإداريون الذين أرادوا الامتثال لحكم المحكمة العليا، فقد منعهم من ذلك تعرضهم للضغوط من مسئولى الولايات والمواطنين المحليين.

وفى المناطق التى لم تبادر المدارس فيها بالامتثال لقرار المحكمة العليا بنفسها، فإنه كان فى إمكان الآباء أن يتقدموا بدعاوى أمام محاكم الإقليم الفيدرالية للطعن فى استمرار نظام الفصل العنصرى. غير أنه لم ترفع أية دعاوى فى الكثير من المناطق؛ وكان الخوف من الانتقام هو أحد الأسباب.

وحتى فى الحالات التى قُدمت فيها دعاوى أمام المحاكم، فإن نجاح هذه الدعاوى لم يكن مضموناً. ففى حكمها الثانى فى قضية براون فى عام ١٩٥٥، منحت المحكمة العليا قضاة الأقاليم قدراً كبيراً من الحرية لتحديد الجدول الزمنى المناسب لإلغاء الفصل العنصرى فى المناطق التعليمية. وقد اختلف الكثير من القضاة مع الحكم فى قضية براون، وقد شعروا كلهم بوجود الضغط المحلى الذى كان يمضى ببطئاً على أقل تقدير. وكنتيجة لذلك، فإن عدداً قليلاً هم الذين طالبوا بسرعة إلغاء التفرقة العنصرية فى المدارس، وكثيرون أيدوا مسئولى المدارس فى مقاومتهم للتغيير. وعلى سبيل المثال، كافح قاضيان من قضاة الأقاليم بدالاس كفاحاً مستميتاً للحفاظ على سياسة الفصل العنصرى.

وقد ساند بعض القضاة المحكمة العليا عن اقتناع، غير أنهم وجبوا أنه من الصعب أن يتغلبوا على الخطط التى وضعها إداريو المدارس والمسئولون المنتجون لتأجيل إلغاء التفرقة العنصرية. وفى ولاية نيو أورليانز عمل القاضى ج. سكيللى جاهداً لتنفيذ تلك السياسة، غير أن حاكم لويزيانا ومجلسها التشريعى حاربا جهوده وحققا نجاحاً كبيراً.

وبعد فترة طويلة من المقاومة، بدأ المسئولون فى ولايات الجنوب فى الامتثال لحكم المحكمة العليا. وفى العقد التالى لصدر الحكم فى قضية براون، تم فى نهاية المطاف، حل أنظمة المدارس المزبوجة فى الجنوب. وعلى الرغم من أن التفرقة العنصرية فى المدارس لم تلغ تماماً، فإن نسبة الطلاب السود الملتحقين بالمدارس جنباً إلى جنب مع الطلاب البيض ازدادت زيادة كبيرة، كما يوضح الجدول ٦ - ١.

وقد صدر الدافع الأول والأكثر أهمية لهذا التغير من جانب الكونجرس. فقد سمح قانون الحقوق المدنية لعام ١٩٦٤ بمنع التمويل الفيدرالى عن المؤسسات التى تمارس التفرقة العنصرية. وفى تنفيذ هذا المطلب طالبت وزارة الصحة، والتعليم، والشئون الاجتماعية المدارس أن تقدم على «خطوة تدل على حسن النوايا» تجاه إلغاء التفرقة العنصرية حتى يمكنها الحصول على المعونة الفيدرالية. وإزاء هذا التهديد للمصالح المالية الهامة، أحس المسئولون فى المدارس بضرورة تنفيذ هذه السياسة. كما أجاز قانون عام ١٩٦٤ لوزارة العدل أن تقدم الدعاوى الخاصة بإلغاء التفرقة فى الحالات التى لا يتمكن فيها السكان

الجدول ٦-١

نسبة التحاق الطلاب السود بالمدارس الابتدائية والثانوية التي تضم أية طلاب بيض
في إحدى عشرة ولاية من ولايات الجنوب
١٩٥٤-١٩٧٣

| السنة الدراسية | النسبة المئوية |
|----------------|----------------|
| ١٩٥٥-١٩٥٤ | ٠,٠٠١ |
| ١٩٥٦-١٩٥٧ | ٠,١٤ |
| ١٩٥٨-١٩٥٩ | ٠,١٣ |
| ١٩٦٠-١٩٦١ | ٠,١٦ |
| ١٩٦٢-١٩٦٣ | ٠,٤٥ |
| ١٩٦٤-١٩٦٥ | ٢,٢٥ |
| ١٩٦٦-١٩٦٧ | ١٥,٩ |
| ١٩٦٨-١٩٦٩ | ٣٢,٠ |
| ١٩٧٠-١٩٧١ | ٨٥,٦ |
| ١٩٧٢-١٩٧٣ | ٩١,٣ |

المصادر: Southern Education Reporting Service, *A Statistical Summary, State by State, of School Segregation-Desegregation in the Southern and Border Area from 1954 to the Present* (Nashville: Southern Education Reporting Service, 1967) (for 1954-1967); U.S. Bureau of the Census, *Statistical Abstract of the United States* (Washington, D.C.: Government Printing Office, 1971 and 1975) (for 1968-1973).

ملحوظة: الولايات هي: أركانسو، فلوريدا، جورجيا، لويزيانا، مسيسيبي، نورث كارولينا، ساوث كارولينا، تينيسي، تكساس، وفرجينيا.

المحليون من تقديمها. وقد زاد هذا النص من إمكانية التقاضي ضد المناطق التعليمية التي رفضت تغيير سياستها بدرجة كبيرة. وقد كان لقانون حقوق الانتخاب لعام ١٩٦٥ تأثيره أيضاً على نحو غير مباشر، لأنه زاد من عدد الناخبين السود في الجنوب، مما شكل خطورة أكبر على المسؤولين إذا اتخذوا مواقف مضادة للحقوق المدنية. وقد أكدت المحكمة العليا تحرك الكونجرس بإصدارها لأحكامها في عامي ٦٨ و٦٩ التي طالبت بإلغاء فعال بدون إبطاء للتفرقة العنصرية^(١٧).

وقد وجهت المحكمة العليا، في أثناء السبعينيات، اهتمامها إلى الشمال، ففي الكثير من مدن الشمال الأمريكي، تسببت مجموعة من العوامل المتصلة بالتوزيع السكاني وسياسات المجالس التعليمية في إيجاد

موقف التحق بسببه الطلاب البيض وغير البيض، بصفة عامة، بمدارس مختلفة. وفي إحدى القضايا في ولاية دنفر، وهي قضية كيز ضد المنطقة التعليمية رقم ١ Keyes v. School District No.1 لعام ١٩٧٣، رأت المحكمة أن الفصل العنصرى الذى تسببت فيه الحكومة فى تلك المدن، ينتهك التعديل الرابع عشر ويتطلب علاجاً. وفى سلسلة من الأحكام على مدى العقد التالى، حددت المحكمة العليا القواعد التى يُمكن من خلالها التعرف على المشكلات الدستورية، وإيجاد الحلول لسياسة التفرقة العنصرية التى تجرى على أسلوب الشمال الأمريكى.

وبصفة عامة، فإن قضاة الأقاليم الفيدراليين بالشمال أبدوا مساندة للمحكمة العليا تفوق مساندة نظرائهم فى الجنوب. وقد كان الكثير منهم على استعداد لأن يصدرُوا الأوامر التى تحقق حلولاً جذرية للتفرقة، فى مواجهة المعارضة المحلية القوية لهذه الحلول، وخاصة سيارات نقل تلاميذ المدارس. وقد أمر أحد القضاة بفرض قدر أعلى من الضرائب العقارية لإدخال تحسينات على المدارس التى تسهل إلغاء التفرقة العنصرية فى كانساس سيتى. وقد أصدر قاضى آخر حكماً بإدانة إحدى المدن بولاية نيويورك وبعض أعضاء مجالسها لإهانتهم المحكمة لعدم موافقتهم على إنشاء مجمع سكنى جديد لفرض مشابهة⁽¹⁸⁾. ومما يثير السخرية، أن المحكمة العليا رأت أن بعض هذه الحلول اتسم بالمبالغة.

ولم يقدم إلا عدد قليل من المناطق التعليمية بالشمال على اتخاذ خطوات هامة لإلغاء سياسة الفصل العنصرى حتى ووجهت بأوامر صابرة عن المحاكم، أو بضغوط من جانب الإداريين الفيدراليين. ومع ذلك، ففى الأغلب الأعم امتثلت المناطق التعليمية بالشمال بأوامر إلغاء الفصل العنصرى، ولم تبد مقاومة تجاهها. وقد زاد الامتثال للأحكام عندما أبدى بعض قضاة الأقاليم استعدادهم للإشراف على إلغاء التفرقة العنصرية فى المدارس على نحو مباشر ودقيق.

ولم يساند الكونجرس إلغاء التفرقة العنصرية فى شمال الولايات المتحدة. فمنذ عام ١٩٦٨ سن الكونجرس العديد من النصوص القانونية التى تحظر على الوكالات الفيدرالية اتخاذ إجراءات للمطالبة بمنع التفرقة العنصرية فى سيارات المدارس، كما لم يتخذ إلا بعض الخطوات المحدودة غير المؤثرة للحد من إصدار الأوامر التى أصدرتها المحاكم الفيدرالية بشأن سيارات المدارس. وقد اتخذ مختلف الرؤساء مواقف مختلفة، فبعضهم فضل ألا يلجأ إلى التقاضى والضغط المالى لمساندة إلغاء التفرقة العنصرية. وقد سعت إدارة الرئيس ريجان لتقييد المجال الذى تفرضه المحاكم لسياسة الفصل العنصرى.

والخلاصة أن سجل تنفيذ إلغاء التفرقة العنصرية عن المدارس لا يتسم بالاتساق. فقد تم تنفيذ أحكام المحكمة العليا فى جنوب الولايات المتحدة فى نهاية المطاف، غير أن ذلك لم يتم إلا بمساهمة كبيرة من جانب السلطتين التنفيذية والتشريعية. أما فى ولايات الحدود، فإن المحكمة العليا حققت تغييراً هاماً حتى

قبل تلقيها لعون خارجي. وفي الشمال تمكنت المحكمة العليا من تحقيق تغييرات كبرى في الممارسات المدرسية، على الرغم من بعض المعارضة من سلطات الحكومة التنفيذية والتشريعية.

تحقيقات الشرطة: فرضت المحكمة العليا برئاسة وارين على رجال الشرطة متطلبات إجرائية هامة في مجالين من مجالات التحقيقات الجنائية، وذلك بإصدارها حكماً هاماً في كليهما. ففي الحكم الصادر في قضية ماب ضد ولاية أوهايو (١٩٦١)، بشأن إجراءات التفتيش والضبط، طبقت المحكمة العليا على الولايات «قاعدة الاستبعاد» التي تقضى بعدم جواز استخدام الأدلة التي تم الحصول عليها بأساليب غير قانونية، ضد المدعى عليه في المحاكم. وعلى هذا الأساس، فقد قدم الحكم في قضية ماب دافعاً للشرطة لاتباع قواعد البحث القانونية التي أرست المحكمة العليا قواعدها في أحكام أخرى. وفي مجال الاستجواب، طالبت المحكمة العليا في حكمها الصادر في قضية ميراندا ضد ولاية أريزونا (١٩٦٦)، أن تقدم الشرطة عدداً من التحذيرات المتتالية للمشتبه فيهم، قبل استجوابهم، إذا ما كانت أقوالهم ستستخدم كأدلة. وقد وضعت المحكمة العليا برئاسة برجر وريנקويست، حدوداً لقاعدة الاستبعاد القائمة على الحكم في قضية ماب، كما وضعت قيوداً أقل على الحكم في قضية ميراندا. غير أن القواعد الأساسية لكلا الحكمين مازالت قائمة. فكيف استجاب القضاة وضباط الشرطة لهذين الحكمين؟

وقد اتسمت استجابة المحاكم الأدنى في قضيتي ماب وميراندا بعدم الاتساق. فقد وجهت بعض المحاكم العليا بالولايات النقد لهذين الحكمين وفسرتهما في حدود ضيقة. ونقلًا عن أحد المعلقين، فإن الآراء التي ظهرت بعد الحكم في قضية ميراندا، اتخذت حججاً شبيهة بما يلي: «لقد أصدرت المحكمة العليا الأمريكية في واشنطن حكمها بأن يعلن السيد ميراندا بهذه التحذيرات، لكن اسم المدعى عليه في القضية التي نحن بصددتها هو سميث»^(١٩). وعلى مستوى محاكم الموضوع، فإن الكثير في القضاة الذين يتعاطفون مع رجال الشرطة لم يبدوا استعداداً للتخلي عن الأدلة على أساس من أحكام المحكمة العليا. غير أن بعض قضاة المحاكم الأدنى أيدوا استعدادهم لتنفيذ أحكام المحكمة العليا لصالح المدعى عليهم.

خففت المحكمة العليا في السنوات الأخيرة من حماية المشتبه فيهم جنائياً فيما يختص بالبحث والاستجواب من جانب الشرطة. وقد نتجت العديد من المحاكم الأدنى خطأ المحكمة العليا بحماس، غير أن بعض المحاكم العليا بالولايات التي تؤيد أحكام الستينيات قد توصلت إلى سبل شرعية لإرساء قواعد الحماية العريضة للحقوق الإجرائية، وذلك بإعلانها أن الحقوق التي تنكرها المحكمة العليا بمقتضى دستور الولايات المتحدة تتمتع بالحماية المستقلة على أساس من دساتير الولايات. وعلى سبيل المثال، فقد رأت المحكمة العليا في عام ١٩٨٨ أن الدستور يسمح بتفتيش قمامة المنازل بون الحاجة إلى تصريح. وفي عام ١٩٩٠، رأت المحكمة العليا بنيوجيرسي أن دستورها يحظر هذا النوع من التفتيش^(٢٠).

وكان من المحتم ألا يرحب المسئولون عن تطبيق القانون بحكم المحكمة فى قضيتى ماب وميراندا. فمعظم ضباط الشرطة يودون التمتع بأكبر قدر من الحرية لممارسة أنشطتهم فى مجال التحرى، ولا يرحبون بأحكام المحاكم التى تفرض عليهم القيود. غير أنهم يريدون أيضاً أن تلقى أدلتهم قبولاً فى المحاكم. وقد نتج عن هذا الموقف نمط معقد فى سلوك الشرطة.

وفى قضية ميراندا شكى القاضى السابق توم كلارك فى عام ١٩٧١ من أن «الشرطة لا تعطى التحذيرات المطلوبة». وقد أيدت الدراسات السابقة فى نيوهافن وكونتريكت وواشنطن العاصمة، ما توصل إليه كلارك⁽²¹⁾. وعلى الرغم من أن الانتهاكات لا تزال مستمرة، يبدو أن الامتثال الحرفى لقواعد ميراندا يتمتع بممارسة ثابتة⁽²²⁾. غير أن الضباط فى كثير من الأحيان يمارسون الضغوط على المشتبه فىهم للتنازل عن حقوقهم، والإجابة على أسئلتهم، وحتى بدون التعرض لهذه الضغوط، فإن معظم المشتبه فىهم يتجاهلون التحذيرات المؤسسة على الحكم فى قضية ميراندا ويتحدثون إلى الشرطة، ويقول أحد المحامين إن «تحذيرات ميراندا تأتى فى المرتبة التالية للتحذيرات المكتوبة على عبوات السجائر، لكونها أكثر النصائح الرسمية التى يقابلها مجتمعنا بالإهمال»⁽²³⁾. وبالتالي فإن الضباط وجدوا أنهم يمكنهم التعايش مع هذا الحكم، بل إنهم على حد تعبير أحد المدافعين العموميين، يمكنهم الاستفادة من هذا الحكم:

إن رجال الشرطة يحبون الحكم فى قضية ميراندا، فهم يقرأون على المشتبه فيه حقوقه بسرعة ويطلبون منه ملء استمارة تنازل مطبوعة وتوقيعها. ويشعر المشتبه فيه بالخوف؛ ولا يفهم ما تلى عليه؛ ويخشى أن يبدو بمظهر المذنب إذا لم يوقع؛ فيوقع، وينتهى الأمر. وبعد التنازل الموقع عقبه يستحيل على الدفاع تقريباً أن يتخطاها⁽²⁴⁾.

وتتسم استجابة رجال الشرطة لأحكام المحكمة فيما يتصل بالبحث والضبط بالغموض وعدم الاتساق⁽²⁵⁾. وهناك بعض الأدلة التى تشير إلى أن الحكم فى قضية ماب قد أحدث تغيرات فى سلوك الشرطة، بما فى ذلك حدوث زيادة كبيرة فى اللجوء إلى أوامر البحث فى بعض الأقسام⁽²⁶⁾. ولكن يبدو أنه هناك درجة أكبر من عدم الامتثال مقارنة بمجال الاستجواب، وذلك لأن الشرطة تجد أن متطلبات البحث التى تطالب بها المحكمة، يصعب التوفيق بينها وبين حاجاتها: فالامتثال للقواعد الخاصة بالبحث كثيراً ما يمثل صعوبة أكبر للحصول على الأدلة التى تحتاجها الشرطة، بل وحتى استحالة الحصول عليها. وقد قدم مراقبو أنشطة الشرطة فى مدن مثل أوكلاه ونويويورك، تقارير بعد صدور الحكم فى قضية ماب عن شيوع إجراءات البحث غير القانونية⁽²⁷⁾. وتشير الدراسات إلى أن أعضاء النيابة يسقطون بعض الاتهامات على أساس من الحصول على الأدلة بطرق غير شرعية، أو أن القضاة يوافقون على الدعاوى التى تطالب بعدم الاعتداد بالأدلة غير القانونية، فى عدد قليل نسبياً من القضايا ولكنه يتسم بالأهمية. ومثل هذه الإجراءات

تحدث في كثير من الأحيان في قضايا تتعلق بجرائم «تجرى فيها إجراءات البحث بأسلوب مكثف» مثل جرائم المخدرات⁽²⁸⁾، إن عدم توافر الالتزام بالقواعد التي ترسيها المحاكم لإجراءات البحث من جانب الشرطة قد يثير الدهشة، إذ أن عدم الامتثال يُعرض استخدام الأدلة في المحكمة للخطر. ويعود أحد أسباب انتهاك تلك القواعد إلى أن الضباط لا يشغلون بالهم دائماً بالحصول على أحكام بالإدانة، وخاصة في القضايا الصغرى. أضف إلى ذلك أن إجراءات البحث غير القانونية قد لا تمنع الإدانة، وكثير من المدعى عليهم يقرون بذنبهم، وهم بذلك يتنازلون بصفة عامة عن حقهم في الطعن في قانونية إجراءات البحث. وكثيراً ما يفترض قضاة الموضوع حسن النية في ضباط الشرطة. في المسائل المتصلة بالأدلة التي قد يثور الجدل حول مدى قانونيتها، بينما قد لا يحتاج الإدعاء في تقديمه للقضايا إلى الأدلة التي يُحكم بعدم قانونيتها. وكل هذه العوامل تجعل من انتهاك قواعد البحث مسألة أقل خطورة، غير أنه لا تزال هناك بعض المخاطر التي تساعد على تفسير التغيرات الأساسية في ممارسات الشرطة، التي نتجت عن الأحكام التي أصدرتها المحكمة العليا.

شرح عملية التنفيذ

تعتمد فاعلية تنفيذ أحكام المحكمة العليا على عدة شروط: إعلام هذه السياسات للمسؤولين المختصين، والدوافع التي تتوافر لهؤلاء لإبداء المقاومة لسياسات المحكمة العليا، وما تتمتع به المحكمة العليا من سلطة، والعقوبات التي يمكن أن تلجأ إليها لردع عدم الامتثال لسياساتها.

الإعلام: لا يمكن للقضاة والإداريين أن ينفذوا أحكام المحكمة العليا تنفيذاً فعالاً إلا إذا علموا بتوجيهات المحكمة العليا. وتبدأ عملية الإعلام بإصدار المحكمة العليا لآرائها التي غالباً ما تفتقد إلى الوضوح. ولا مفر من وجود الكثير من اللبس في هذه الآراء، فهي تعلن مبادئ قانونية عامة في سياق قضايا محددة. ولا يمكن للآراء أن تغطي كل الحالات الطارئة التي تنشأ من مواقف أخرى. ويصدق ذلك بصفة خاصة عندما يعتمد تطبيق قواعد المحكمة على حقائق محددة تتصف بالخصوصية، مثل محتوى ما يُزعم أنه كتاب فاضح، أو الظروف التي تم فيها دمج شركتين.

وتزيد عملية إصدار المحكمة العليا لأحكامها من إمكانية وقوع اللبس. فقد يتخذ القاضي الذي يحرر رأى المحكمة مواقف لا تتسم بالاتساق في قضية من القضايا، فيلجأ إلى التعبير بأسلوب غير حاسم ليحصل على موافقة القضاة الآخرين. كما أن وجود آراء متعددة في قضية من القضايا يُمكن أن يتسبب أيضاً في حدوث اضطراب، وبصفة خاصة، عندما «تفسر» الآراء الموافقة أو المخالفة رأى الأغلبية. وبالطبع فإن الاضطراب واقع في الأغلب الأعم عندما لا تتوصل المحكمة إلى رأى للأغلبية.

وفى أفضل الأحوال، تصدر المحكمة العليا سلسلة من الأحكام حول قضية من القضايا تزيد من وضوحها، وذلك بتحديد موقف المحكمة تحديداً قاطعاً. غير أنه إذا اتسمت الأحكام بعدم الاتساق، فإن تعدد الأحكام يمكن أن يزيد الاضطراب بدلاً من أن يخففه. ويقع عدم الاتساق، فى أغلب الأحوال، عندما تتغير وجهة النظر الجماعية للمحكمة على مر الزمن، كما حدث فى القضايا المتعلقة باستجواب رجال الشرطة المشتبه فيهم.

وقد لا ينفذ المسئولون الذين لا يتوافر لديهم اليقين ما تقصده المحكمة العليا على نحو سليم، حتى وإن أرادوا ذلك، لأنهم لم يفهموا قصد المحكمة فهماً سليماً. إذ تنقسم قواعد المحكمة الخاصة بالبحث والضبط بدرجة من التعقيد واللبس، يصعب معها على أى ضابط شرطة أن يطبقها تطبيقاً سليماً فى أثناء ممارسته لعمله⁽²⁹⁾. وعندما لا يرغب المسئولون فى تنفيذ قصد المحكمة العليا، فإنهم يجدون متسعاً فى ذلك اللبس لتفسير الأحكام كما يرون. ولذلك فإن الجدول الزمنى غير الواضح الذى أعدته المحكمة العليا لإلغاء التفرقة العنصرية، سمح للقضاة فى ولايات الجنوب وإدارى المدارس بتأجيل التمييز العنصرى بما يتفق وهوام، والضغط الاجتماعية فى مجتمعهم.

وسواء اتصف الحكم بالوضوح أو اللبس، فإنه يجب أن ينقل إلى المسئولين الذين تتأثر أعمالهم به. ولا تنقسم هذه العملية بالآلية. فحتى القضاة يندر أن يتابعوا إنتاج المحكمة العليا على نحو متسق للتعرف على الأحكام التى تهمهم. وكبديل عن ذلك، فإن الأحكام يجب أن تصل إلى المسئولين من خلال قنوات أخرى.

وتعد وسائل الإعلام إحدى هذه القنوات. فهناك عدد محدود من أحكام المحكمة العليا يتسم بإثارة لاهتمام الجمهور، مما يجعلها موضوعاً مفضلاً لتناوله الصحف والتلفزيون. ولا شك أن مثل هذا الانتشار الجماهيرى نبه معظم صانعى السياسة لحكم المحكمة العليا الذى أصدرته فى عام ١٩٩٢ فى قضية كيسى، بشأن تنظيم الإجهاض. غير أن معظم الأحكام لا تحظى إلا بقدر قليل من الأهمية فى وسائل الإعلام.

كما أن ما تقدمه وسائل الإعلام من معلومات حول الأحكام يمكن أن يكون مضللاً أو غير صحيح. ففي عام ١٩٥٦، نشرت معظم الصحف أن المحكمة العليا قد حظرت التفرقة العرقية فى خطوط الحافلات العاملة ما بين الولايات، بينما كانت المحكمة قد رفضت بالفعل أن تنظر فى قضية بشأن هذه المسألة. وقبل اكتشاف هذا الخطأ، كانت إحدى عشرة شركة فى المدن الجنوبية قد ألغت التفرقة العنصرية عن خطوط الحافلات الخاصة بها، فيما اعتقدت أنه امتثال لحكم المحكمة العليا⁽³⁰⁾. وبينما طرأ تحسن على تغطية وسائل الإعلام لأحكام المحكمة العليا، فيما يتصل بدقة التغطية، مقارنة بذلك الوقت، فلا تزال هناك أخطاء⁽³¹⁾.

ويقوم المحامون بإعلام بعض المسؤولين بأحكام المحكمة العليا، فهم يوجهون أنظار القضاة والإداريين إلى حالات سابقة تتفق وحججهم التي يعرضونها في المحاكمات والتحقيقات الإدارية. وفي كثير من الأحيان، يحيط المحامون العاملون بالهيئات الإدارية العاملين في تلك الهيئات بالأحكام التي تخصهم، غير أن معظم صانعي السياسة لا يتوافر لديهم اتصال منتظم مع المحامين الذين يحيطونهم علماً بأحكام المحكمة العليا التي تخصهم. ويصدق ذلك بالتأكيد على معظم فئات الإداريين، مثل المدرسين والعاملين في مجال الشئون الاجتماعية.

وتعد التنظيمات المهنية إحدى قنوات الاتصال الأخرى. ففي كثير من الأحيان تصل أحكام المحكمة العليا إلى علم قضاة الموضوع بالولايات عندما تشير إليها محاكم الاستئناف بالولايات، ويتلقى ضباط الشرطة في كثير من الأحيان معرفتهم بالأحكام من الرؤساء الإداريين. وفي ذلك المجال أيضاً يبرز احتمال عدم فهم المعلومات فهماً صحيحاً، خاصة عندما لا يتفق القائمون على نقل الأحكام معها. فقد نقلت العديد من المحاكم العليا بالولايات ومعظم مسئولى الشرطة آراء سلبية فيما يتصل بأحكام القضاء الجنائي الليبرالية التي أصدرتها المحكمة العليا برئاسة وارين، عندما قاموا بتبليغها لرؤسائهم.

ويعتمد الإعلام الفعال للأحكام على المتلقين، مثلما يعتمد على قنوات الاتصال، فالمسؤولون الذين تلقوا تدريباً قانونياً هم الأقدر على فهم الأحكام ومضمونها، أما العاملون في مجال القانون من غير المحامين، مثل ضباط الشرطة، فيتمتعون أيضاً بقدرة على تفسير الأحكام. ومن المحتمل أن يواجه الإداريين الذين يعملون خارج الحقل القانوني، أكبر صعوبة في تفسير ما أحيطوا به علماً من أحكام المحكمة العليا. وقد يتغير العلم بما أصدرته المحكمة العليا من أحكام على مر الزمن. فعادة ما يكون هناك تأخيراً ما بين إصدار المحكمة العليا لحكمها ونقله لمن يهمهم معرفته من القضاة والإداريين. وبمرور الزمن يحتمل أن يضعف الوعي بالأحكام، فقد حظى حكم المحكمة العليا الذي أصدرته في عام ١٩٤٣ بشأن حظر المشاركة الإجبارية لطلاب المدارس العامة في تحية العلم بتغطية إعلامية واسعة في ذلك الوقت، غير أن العاملين بالمدارس الذين وقعوا مؤخراً عقوبات على بعض الطلاب لرفضهم تحية العلم، لا يبدو في غالب الأمر أنهم يعلمون بصور هذا الحكم⁽³²⁾. وعندما تطرأ مشكلات في نقل الأحكام، فإنه يكون لها تأثير واضح وهام. فصانعو السياسة الذين لا يعلمون بصور حكم ما لا يمكنهم وضعه موضع التنفيذ. وبالمثل، فإن هؤلاء الذين لا يفهمون متطلبات المحكمة العليا فهماً صحيحاً، لن يتبعوها على النحو الذي قصده المحكمة. ففي إحدى الدراسات، لم يحقق ضباط الشرطة إلا نتيجة «أفضل قليلاً مما يمكنهم تحقيقه بالمصادفة» في إجاباتهم لأسئلة تتصل بأحكام المحكمة العليا الستة، حول مدى قانونية إجراءات البحث⁽³³⁾. وعلى أساس تلك النتيجة، فإننا لا نتوقع أن يتبع الضباط قواعد المحكمة العليا الخاصة بالبحث على نحو تام. وننتهي إلى

أن النقل الفعال لسياسات المحكمة العليا، مثله مثل وضوح السياسات نفسها، أمر لازم لتحقيق التنفيذ الفعال.

دوافع المقاومة: ما أن يحاط صانعو السياسات علماً بسياسة أقرتها المحكمة العليا في مجال اختصاصهم، فإنهم يجب أن يحدوا استجاباتهم لها. وكما هو متوقع، فإنه من المحتمل أن ينفذ المسؤولون تلك السياسة تنفيذاً مخلصاً إذا اعتقدوا أنها سياسة جيدة، وأن النفع سيعود عليهم عند تطبيقها. ولكن إذا تعارضت هذه السياسة مع توجهاتهم السياسية، أو مصالحهم الخاصة، فقد يقاومون مبادرة المحكمة العليا.

وعندما يرفض القضاة في محاكم الاستئناف تنفيذ أحكام المحكمة العليا تنفيذاً كاملاً، فإن أكثر الأسباب شيوعاً لذلك الموقف هو التضارب بين هذه الأحكام وتوجهاتهم السياسية. وعندما تتبنى المحكمة العليا، بصفة خاصة، سياسة جديدة تثير الجدل، فإن قضاة المحاكم الأدنى قد ينتهون إلى أن المحكمة العليا قد ارتكبت خطأ جسيماً.

وفي بعض الأحيان يتمرد هؤلاء القضاة على هذه السياسة، سراً أو علناً.

وعادة ما يتبع الخلاف حول السياسة القضائية خطوطاً أيديولوجية. فقد واجهت المحكمة العليا في فترة الثمانينيات والتسعينيات، وهي فترة اتسمت فيها بالمحافظة، أقوى مقاومة من محاكم الاستئناف الليبرالية. وأفضل مثال لذلك هو المقاومة التي أبدتها محكمة الاستئناف التابعة للدائرة التاسعة بسان فرانسيسكو⁽³⁴⁾، فقد منحت تعيينات الرئيس جيمي كارتر للدائرة التاسعة أغلبية ليبرالية كبيرة، وكثيراً ما تناقضت مواقف هذه المحكمة مع الخط السياسي العام الذي أرسته المحكمة العليا. ففي منتصف الثمانينيات، نقضت المحكمة العليا أحكاماً بصورة متكررة أصدرتها الدائرة التاسعة، بما في ذلك سبع وعشرين قضية من مجموع ثمان وعشرين قضية راجعتها المحكمة العليا في عام ١٩٨٤. ويعكس هذا السجل الخلافات العميقة في وجهتي نظر المحكمتين. وقد أدت تعيينات ريجان وبوش في الدائرة التاسعة إلى تضيق تلك الخلافات، غير أنها لم تلغها تماماً، خاصة فيما يتصل بالإجراءات الجنائية. ويعد الخلاف الحاد بين المحكمة العليا وبعض قضاة الدائرة التاسعة بشأن حالة إعدام في ولاية كاليفورنيا في عام ١٩٩٢، جانباً من الخلاف الدائر حول عقوبة الإعدام، وقد انعكس هذا الخلاف على ما صرح به الجانبان في بيانات ينتقد فيها كل منهما الطرف الآخر.

وبالطبع يمكن للقضاة والإداريين أيضاً أن يختلفوا مع أحكام المحكمة العليا. فقد اختلف عدد كبير من المدرسين مع أحكام المحكمة العليا التي تضع حدوداً لممارسة الشعائر الدينية بالمدارس. وبالمثل، فإن معظم ضباط الشرطة نظروا إلى أحكام المحكمة التي تحد من سلطاتهم في مجال التحري بوصفها تعبيراً

عن سياسة سيئة. وقد أضعف هذا المستوى من الخلاف من تنفيذ أحكام المحكمة العليا في كلا المجالين. وقد تتعارض سياسات المحكمة العليا مع المصالح الخاصة بالمسؤولين، إذا ما هددت ممارستهم القائمة التي تستهدف أغراضاً هامة. فمن المتوقع أن يقاوم رجال الإدارة المنتخبون الذين يدعمون قدراتهم السياسية من خلال منح الوظائف الحكومية لمؤيديهم، أحكام المحكمة العليا التي تضع قيوداً على سلطاتهم في منح هذه الوظائف⁽³⁵⁾. وقد يقتنع المسؤولون في الهيئات الإدارية بأن الامتثال لأحكام المحكمة العليا سيدمر علاقاتهم الهامة بجماعات المصالح الخاصة. وقد يتجنب قضاة محاكم الموضوع بالولايات، الذين يتحتم عليهم الانتهاء من القضايا الجنائية على وجه السرعة، أحكام المحكمة العليا التي تزيد من الحقوق الإجرائية للمدعى عليهم، مما يبطئ من مهمتهم في إنهاء القضايا.

وفي بعض الأحيان يتوافر للمسؤولين المنتخبين أسباب جيدة لتجنب تنفيذ الأحكام التي لا تتمتع بترحيب كبير. وقد حظيت الجماعات المحافظة ببعض النجاح في حملاتها ضد القضاة المختارين، الذين يقدمون تفسيرات واسعة لحقوق المدعى عليهم جنائياً. وقد يتبنى بعض القضاة تفسيرات ضيقة لهذا السبب. والسبب نفسه فإن أعضاء مجالس إدارات المدارس في المناطق المحافظة لا يحتمل أن يتخذوا مواقف مشددة ضد أداء الصلوات في المدارس.

وقد يبدو أن القضاة القيدراليين، الذين يعينون مدى الحياة، يتمتعون بحصانة تجاه تلك المخاوف السياسية، غير أنهم يودون أيضاً أن يتجنبوا إثارة الغضب العام. فالامتثال التام للحكم في قضية براون ضد مجلس التعليم قد يفسد حياة قضاة الأقاليم بسبب ردود أفعال أصدقائهم وجيرانهم.

وقد وجد ج. سكيللي رايت، القاضي بولاية لويزيانا، والذي التزم بالحكم في قضية براون، أن حياته قد تأثرت على نحو بعيد: «يستحيل معرفة ما إذا كان الناس يرغبون في تبادل الحديث معك، ولم أعد أرى الكثير من الناس»⁽³⁶⁾. كما اضطر رايت إلى تحمل الهجمات العامة بما في ذلك مظاهرة أعد فيها أولياء الأمور من البيض وأبنائهم من مدارس نيو أورليانز المختلطة، تمثالاً لرايت وضعوه في تابوت وساروا به إلى المجلس التشريعي بالولاية، حيث استقبلوا أعضاء المجلس التشريعي بالتصفيق⁽³⁷⁾. ويقول روبرت تايلور القاضي بولاية تينيسي «انقلب ضدي بعض أفضل أصدقائي بسبب المنهج الذي اتبعته في الحكم في قضايا التفرقة العنصرية. فلم يبدو أي تسامح معي، وإن يسامحوني أبدأ. لقد كان الأمر فظيلاً ومشحوناً بالعاطفة»⁽³⁸⁾.

وقد كان هؤلاء القضاة على استعداد أن يتحملوا ضريبة المساندة التي أبدوها لأحكام المحكمة العليا، كما أن العديد من القضاة الفيدراليين بولايات الشمال أصدروا أحكامهم بإلغاء الفصل العنصري عن المدارس، على الرغم من احتمالات النقد العنيف من جانب العامة. غير أن هؤلاء القضاة يمثلون استثناء من

القاعدة. فإن قليلين من المسؤولين من يقدم على تنفيذ هذه الأحكام تنفيذاً كاملاً إذا ما جرت عليهم نتائج وخيمة.

ويعود الاختلاف في تنفيذ سياسات المحكمة العليا، بصفة أساسية، إلى اختلاف التوجهات السياسية والمصالح الخاصة للمنفذين. وعادة ما تقاوم أقسام الشرطة أحكاماً تحد من سلطاتها، وتتبع بحماس تلك الأحكام التي توسع منها. ولذلك فإن رجال الشرطة ينفذون ما قضى به الحكم في قضية ميراندا تنفيذاً أميناً، يفوق تنفيذهم للأحكام التي تضع قيوداً على إجراءات البحث، وذلك لأن قضية ميراندا سببت لرجال الشرطة صعوبات قليلة في أثناء ممارستها لعملهم. وقد استجابت ولايات أقصى الجنوب ولايات الحدود على نحو مغاير تجاه الحكم في قضية براون، لشيوع مواقف مختلفة بها تجاه سياسة التفرقة العرقية في هذين الإقليمين.

سلطة المحكمة العليا: اعتقد قاضي الإقليم الفيدرالي أدريان دويلانتية اعتقاداً جازماً أن المحكمة العليا قد أخطأت في حكمها في قضية روضد ويد. ولكن عندما تبنت ولاية لويزيانا قانوناً يجرم معظم حالات الإجهاض في ١٩٩١، أصدر دويلانتية حكماً بعدم دستورية هذا القانون، وقد شرح حكمه قائلاً إن «كل قضاة الولايات المتحدة يقسمون على الدفاع عن الدستور كما تفسره المحكمة العليا الأمريكية»⁽³⁹⁾. وقد أقر القاضي دويلانتية بحكمه هذا سلطة المحكمة العليا في اتخاذ أحكام مرجعية فيما يتعلق بالقانون، كما أقر بالتزامه بواجبه في الامتثال لأحكام المحكمة العليا. وبعد هذا القبول عاملاً هاماً للتنفيذ الأمين لسياسات المحكمة العليا، لأنه يدفع بالمسؤولين العموميين لتنفيذ الأحكام التي قد لا يوافقون عليها.

وأكثر الفئات قبولاً لسلطة المحكمة العليا هم القضاة، لأنهم يعملون في مجال تُقبل فيه قيادة المحاكم الأعلى للمحاكم الأدنى، وهم بصفتهم قضاة، يستفيدون أيضاً من مبدأ قبول ما يصدر عن السلطة القضائية. ويعكس قول أحد أعضاء إحدى المحاكم الفيدرالية للاستئناف موقف معظم القضاة: «إن مهمتنا أن نتبع المحكمة العليا سواء رضينا عن أحكامها أم لا»⁽⁴⁰⁾. ولكن حتى القضاة الذين يؤمنون بوجهة النظر هذه قد يقدمون تفسيرات ضيقة لأحكام المحكمة العليا التي يختلفون معها اختلافاً كبيراً، وبذلك فهم يضعون حداً لتأثير هذه الأحكام، بينما يقرون بسلطة المحكمة العليا في الوقت ذاته. وهناك من القضاة من لا يعتبرون أن أحكامها تتمتع بمرجعية كاملة، لأنهم لا يرحبون بتبعيتهم للمحكمة العليا، أو يشعرون أن منهجها القانوني الأساسي يفتقر إلى الصحة. وعلى حد قول أحد القضاة في إحدى المحاكم الفيدرالية المتخصصة، التي اختلف أعضاؤها مع المحكمة العليا في تفسيرها للقانون على نحو أساسي: «إننا نتبع أحكام المحكمة العليا عندما لا يمكننا أن نتحايل عليها»⁽⁴¹⁾.

وتمتد سلطة المحكمة العليا إلى المسؤولين الإداريين. وقد أبدى بعض مسئولى المدارس استعداداً لإلغاء الشعائر الدينية التى كانوا يودون الاحتفاظ بها، لأنهم أقروا بواجبهم تجاه اتباع أحكام المحكمة العليا⁽⁴²⁾. غير أن سلطة المحكمة العليا تتسم بالضعف بين مجموعة الإداريين مقارنة بالقضاة. فالهيئات الإدارية بعيدة بعض الشيء عن النظام القضائى وما يقتضيه من امتثال للمحاكم الأعلى، كما أن عدداً قليلاً من الإداريين تلقى تعليماً قانونياً يؤيد مبدأ الامتثال هذا، ونتيجة لذلك فإنه يسهل على المسؤولين الإداريين، إلى حد ما، تبرير انحرافهم عن سياسات المحكمة العليا، إذا ما قارنا موقفهم بموقف القضاة. وبالتأكيد، فإن عدم الامتثال الصريح لأحكام المحكمة العليا يصدر، بصفة أساسية، عن الإداريين، لا عن القضاة.

وتتجه سلطة المحكمة العليا إلى التناقص كلما بعدت المسافة الإدارية عنها. وقد لا يشعر المسئولون فى المستويات الأدنى البعيدون كل البعد عن الاتصال المباشر بالمحكمة العليا، بضرورة تعديل سياستهم بما يتفق وأحكام المحكمة العليا. ومثال ذلك التجربة التى مر بها أحد دارسى القانون الذى ارتكب مخالفة سرعة بينسلفانيا، ومثل أمام قاضى الأمن المحلى. وقد أوضح الدارس أن ما يمارسه القاضى المحلى من خصم للمصروفات الخاصة من الغرامات يعد أمراً غير دستورى، وعندما سأل القاضى عن مصدر هذه المعلومة وجاءت الإجابة أنها المحكمة العليا الأمريكية، هز القاضى كتفيه وقال «حقاً ما كنت أتصور أن يصدر ذلك عن أية محكمة بينسلفانيا»⁽⁴³⁾.

وتعد سلطة المحكمة العليا دافعاً هاماً لقبول سياساتها. إذ تقلل السلطة التى ترتبط بأحكام المحكمة العليا وخاصة بين رجال القضاء، من عدم الامتثال لهذه الأحكام. غير أن سلطة المحكمة لا تتمتع بالقوة الكافية التى تؤدى إلى امتثال المسؤولين الكامل الذين تتوافر لديهم أسباب قوية لهذا الامتثال.

عقوبات عدم الامتثال: وبعد استخدام المحكمة العليا المحتمل للعقوبات فى حالات عدم الامتثال أكثر تأثيراً من سلطة المحكمة كدافع لتحقيق الامتثال. وقد يلجأ القضاة والإداريون إلى اتباع خطى المحكمة حتى يتجنبوا هذه العقوبات.

وبالنسبة للقضاة، تعد أكثر العقوبات شيوعاً هى نقض أحكامهم، فإذا لم يلتزم القضاة بسياسات المحكمة العليا واجبة التطبيق، فإن الطرف الخاسر يجوز له أن يستأنف الحكم فى القضية، ويحصل على نقض لحكم القاضى. وتتسم هذه العقوبة بالأممية، وتعود أحد أسباب أهميتها إلى أنه فى كثير من الأحيان يقوم الشعب الأداء القضائى بعدد الأحكام التى تعرضت للنقض. وتختلف مواقف القضاة حول النقض، ولكن قليلين هم القضاة الذين يبدون اللامبالاة تجاهها. وعلى حد قول أحد القضاة: «هل أتأثر عندما تنقض محكمة للاستئناف حكماً كنت قد أصدرته؟ بالتأكيد هذا هو ما يحدث»⁽⁴⁴⁾.

كما يدفع احتمال إصدار المحكمة العليا أحكاماً بنقض أحكام المحاكم الأدنى، قضاة تلك المحاكم

لاتتبع الخط السياسى العام للمحكمة العليا . وإذا بدأت المحكمة العليا فى تبني سياسات تتجه نحو المحافظة فى مجال من المجالات، فإنه يحتمل أن تزيد نسبة الأحكام المحافظة التى تصدرها المحاكم الأدنى، إذ يغير القضاة من مواقفهم للتقليل من فرص تعرض أحكامهم للنقض. وبالفعل، فإن الدراسات تشير إلى أن اتجاهات إصدار الأحكام فى المحاكم الفيدرالية الأدنى كثيراً ما تتبع نفس اتجاه سياسة المحكمة العليا⁽⁴⁵⁾.

غير أن استخدام النقض كوسيلة من أساليب توقيع العقوبات له حدوده، فالقاضى الذى يؤمن إيماناً قوياً بقضية ما، يبدى استعداداً لتقبل بعض أحكام النقض لتلك القضية كتمن لاتباع معتقداته الخاصة. وقد صرح أحد قضاة محكمة الاستئناف بالدائرة التاسعة فى إشارة منه لزملائه الذين اختلفوا مع المحكمة العليا اختلافاً كبيراً بشأن عقوبة الإعدام: «أشعر أنهم لن يهتموا إذا ما قوبلت أحكامهم بالنقض. فهم سيستمرون فى فعل ما يعتقدون أنه الصواب»⁽⁴⁶⁾. كما أن عدم اتباع خطى المحكمة العليا لا يؤدي دائماً إلى النقض. فالطرف الخاسر قد لا يستأنف الحكم. بالإضافة إلى ذلك، فإن محاكم أخرى بخلاف المحكمة العليا، تراجع أحكام أغلبية القضاة، وربما تشارك المحكمة التى تقوم بالمراجعة القضاة معارضتهم لسياسات المحكمة العليا.

أما بالنسبة للإداريين، فإن أكثر العقوبات التى توقع عليهم شيوعاً هو صدور أمر من المحكمة يطلب الامتثال لأحد الأحكام. فإذا لم تتبع إحدى هيئات الرعاية الاجتماعية العامة سياسة واجبة التطبيق أرسنها المحكمة العليا، فإنه يجوز لمن يقع عليه الضرر نتيجة لذلك، أن يقيم دعوى ليفرض على تلك الهيئة الامتثال لحكم المحكمة العليا. وتضر مثل هذه الدعوى فى حد ذاتها بالهيئة لما ستتكلفه من جهد ومصروفات. وإذا نجح الشاكي فى دعواه، فإن الأمر يكون أسوأ، لأن صدور أمر بالامتثال لأحكام المحكمة العليا يضع الهيئة تحت الرقابة القضائية، وقد يسبب حرجاً لمسئولى الهيئة. كما يجوز أن يُطلب إلى الهيئة سداد تعويضات مالية للشخص الذى أقام الدعوى.

ومع ذلك، فلتلك العقوبة نقاط ضعفها. وتعد أهم هذه النقاط أن توقيع العقوبة يتطلب أن يتقدم الأشخاص بدعوى ضد ممارسات الهيئات، وهم لا يفعلون ذلك دائماً. فعلى سبيل المثال، فقد استمرت الشعائر الدينية بالمدارس دون معارضة فى الكثير من المجتمعات، على الرغم من انتهاكها لأحكام المحكمة العليا. كما أنه فى حالة التهديد بإقامة دعوى، أو عند إقامة الدعوى نفسها، فإن الهيئات يمكنها أن تغير ممارستها فى الوقت المناسب لتجنب التكاليف الجسيمة. ولذلك فإن احتمال إقامة دعوى، كفكرة مجردة، لا تشكل دائماً عامل ردع قوياً ضد عدم الامتثال.

ومع ذلك، فإن اتباع سياسة تتناقض مع أحكام المحكمة العليا تتضمن مخاطر يفضل معظم

المسؤولين تجنبها. وإلى حد ما، يفسر هذا الموقف المرات العديدة التي تلجأ فيها الهيئات الإدارية بمبادرة خاصة، إلى إلغاء ممارسات تحظرها المحكمة العليا. كما أن الإداريين الذين تتطلب أعمالهم مساندة المحاكم، مثل ضباط الشرطة، وبعض المسؤولين التنظيميين الفيدراليين، تتوافر لديهم أسباب أكثر لتجنب عدم الامتثال الذي قد يكلفهم فقدان الدعم القضائي. ولا يتسبب توقع عدم الاعتداد بالأدلة في محكمة من المحاكم في امتثال الشرطة التام بأحكام المحكمة العليا، غير أنه عامل يساعد على تحقيق هذا الامتثال.

وتشير هذه المناقشة إلى وجود شرطين يؤثران على عملية التنفيذ. ويتمثل الشرط الأول في تحدى الجماعات لعدم الامتثال للأحكام، مما يعزز من تطبيق الأحكام التي تصدرها المحكمة العليا. ولا تقتصر أهمية صندوق الدفاع القانوني التابع للجمعية الوطنية لتقدم الملونين، واتحاد الحريات المدنية الأمريكي، على رفع الدعاوى أمام المحكمة العليا، بل إن هاتين الهيئتين تقيمان الدعاوى ضد صانعي السياسة الذين لا يمتثلون لأحكام المحكمة العليا. وغالباً ما تكون المدارس أكثر استعداداً لتطبيق أحكام المحكمة العليا في القضايا ذات الصلة بأداء الشعائر الدينية وإجراءات وقف الطلاب عن الدراسة، عندما يكون لاتحاد الحريات المدنية الأمريكي دور نشط في المدن.

ويتمثل الشرط الثاني في وجود عدد محدود من صانعي السياسة يتسمون بظهور واضح، فقد اتسمت مراقبة المحكمة العليا لحكومات الولايات الخمسين، فيما يتصل بتحديد الأقاليم التشريعية، بالسهولة النسبية. إذ يمكن لجماعات المصالح بسهولة أن تقيم دعاوى قانونية ضد أى مجلس تشريعى يرفض اتباع متطلبات المحكمة العليا، ويمكن للمحكمة العليا نفسها أن تنظر كل القضايا. غير أن المحكمة العليا تواجه موقفاً أصعب بكثير إزاء محاولة الإشراف على الأنشطة اليومية لآلاف من ضباط الشرطة المسؤولين عن تحرى الجرائم.

وبصفة عامة، يمكن القول: إن العقوبات المتاحة للمحكمة العليا لا تتسم بالقوة. إذ لا يتسع المجال أمام المحكمة العليا للتغلب على المقاومة التي تنشأ ضد سياساتها، ولذلك فإن المساعدة التي تتلقاها من الكونجرس والرئيس تكون على درجة كبيرة من الأهمية عندما تواجه المحكمة العليا حركة عدم امتثال واسعة لأحكامها. وقد كانت هذه المساعدة ضرورية في تطبيق الأحكام الخاصة بإلغاء التفرقة العنصرية عن المدارس.

خلاصة: يعتمد نجاح المحكمة العليا في تنفيذ سياساتها تنفيذاً فعالاً على عدة عوامل، وعادة ما يضع القضاة سياسات المحكمة العليا موضع التنفيذ بدرجة تفوق تطبيق الإداريين لها، ذلك لأن وسائل إعلام القضاة بأحكام المحكمة وسائل جيدة نسبياً، وأن معظم القضاة يعترفون بمرجعية المحكمة العليا وسلطتها، كما أن مصالحهم الخاصة لا يحتمل أن تتناقض مع تنفيذ أحكام المحكمة العليا. ولبعض الأسباب

الجدول ٦-٢

تشريعات مختارة صادرة عن الكونجرس تلغى أحكام المحكمة العليا القانونية،

١٩٩٢-١٩٩١

-
- قانون تفويض العلاقات الخارجية، للسنتين المائيتين ١٩٩٢ و ١٩٩٣ (سُن عام ١٩٩١)، ألغى الحكم فى قضية هيج ضد آجي Haig v. Agee (١٩٨١) وذلك بتوضيح حقيقة أن الكونجرس لا يسمح بإلغاء جواز السفر الأمريكى من أى مواطن على أساس التعبير، أو العقيدة، أو الانتماء إلى جماعات.
- قانون رسوم الشهود المسجونين (١٩٩١).
- ألغى الحكم فى قضية ديمارست ضد مانسبيكر Demarest v. Manspeaker (١٩٩١)، بأن منع تقديم رسوم للشهود المحتجزين بالسجون فى قضايا فيدرالية.
- قانون الامتثال للمرافق الفيدرالية (١٩٩٢).
- ألغى الحكم فى قضية وزارة الطاقة ضد ولاية أوهايو U.S. Department of Energy v. Ohio (١٩٩٢) وذلك بالسماح بتقويم العقوبات ضد الحكومة الفيدرالية فى حالات انتهاك القوانين البيئية.
- قانون التوضيح الخاص بتصحيح العلامات التجارية. (سُن عام ١٩٩٢).
- ألغى الحكم فى قضية مستشفى ولاية ألتاسكايرو ضد سكانلون Atascadero State Hospital v. Scanlon (١٩٨٥)، فيما يتصل بتطبيقه على قانون العلامات التجارية، وذلك بإرساء قاعدة جواز مقاضاة حكومات الولايات لانتهاكها براءات الاختراع والعلامات التجارية.
-

ذاتها، فإن القضاة الفيدراليين والإداريين ربما كانوا أفضل منفذين للأحكام مقارنة بنظرائهم فى الولايات. فأحكام المحكمة العليا تصلهم على نحو أكثر فعالية، كما أنهم يتأثرون على نحو أكثر مباشرة بسلطة المحكمة العليا والعقوبات التى تفرضها.

وبصفة عامة، فإن سياسات المحكمة العليا يتم تنفيذها على نحو جيد، غير أن الفجوة ما بين القواعد القانونية التى ترسيها المحكمة والخطوات التى يتخذها القضاة والإداريون كثيراً ما تكون كبيرة. وإلى حد ما، تعكس هذه الفجوة نقاط ضعف المحكمة العليا كصانع للسياسة، فهى لا تمارس إلا درجة قليلة من السيطرة على عملية التنفيذ. والأهم من ذلك، أن العقوبات التى يمكن أن تفرضها على المسؤولين الذين لا يمتثلون لأحكامها تعد ضعيفة نسبياً مقارنة بالعقوبات المتاحة للكونجرس أو الرئيس. ولكن بغض النظر عن هذا الفارق، فإن ما يثير الانتباه هو التشابه فى المواقف الأساسية للمحكمة العليا، والكونجرس، والرئيس:

فكل من هذه الهيئات يقدم سياسات لا يتوافر لها اليقين، وكثيراً ما تنتهى نهاية غير طيبة فى أثناء عملية التنفيذ.

ردود فعل المجالس التشريعية وكبار التنفيذيين

بعد إعلان المحكمة العليا لأحكامها، يمكن للكونجرس والرئيس ونظرائهم فى الولايات أن يستجيبوا لهذه الأحكام بأساليب مختلفة. فقد يساعدون على تنفيذ هذه الأحكام، أو يعوقون تنفيذها، كما يجوز لهم العمل على تغيير التفسير الذى تقدمه المحكمة العليا للقانون، وقد يهاجمون المحكمة أو أعضائها. ولربود الفعل هذه أهميتها، كما أنها توضح علاقة المحكمة العليا بهيئات الحكومة الأخرى.

الكونجرس

التفسير التشريعى: الكونجرس هو المرجع الأخير فى القانون التشريعى: إذ يمكن للكونجرس أن ينقض تفسيراً أصدرته المحكمة العليا لأحد القوانين، وذلك بتبنى قانون جديد يصاغ صياغة جديدة، ويحل محل تفسير المحكمة العليا للقانون القديم. كما يمكن للكونجرس أن يصدق على تفسير المحكمة العليا لقانون من القوانين، أو يتوسع فى تطبيقه، غير أن إلغاء الكونجرس للأحكام التشريعية يتسم بأهمية خاصة. ويتولى الكونجرس مراقبة الأحكام التشريعية بصفة خاصة من خلال أعضاء اللجان التابعة له، وينظر أعضاء الكونجرس فى أمر إلغاء نسبة كبيرة من كافة الأحكام. وفى أثناء دورات المحكمة الممتدة من عام ١٩٧٧ إلى عام ١٩٨٣، أصدرت المحكمة العليا مائتين وخمسة وسبعين حكماً تشريعياً وقعت تحت اختصاص اللجان القضائية. وقد أجرت اللجان تحقيقات فيما يزيد عن ثلث هذه الأحكام⁽⁴⁷⁾. وحتى عندما ينظر الكونجرس فى أمر إلغاء أحد الأحكام التشريعية، فإنه فى معظم الأحيان لا يتم اتخاذ إجراء فى نهاية المطاف. غير أن مثل هذا الإجراء لا يندر وقوعه: فقد وجد ويليام إسكريدج أن خمسة أحكام تشريعية فى المتوسط يتم إلغاؤها فى كل عام ما بين ١٩٦٧ و ١٩٩٠⁽⁴⁸⁾. وكما يوضح الجدول ٦ - ٢، فإن الكونجرس استمر فى إلغاء أحكام المحكمة العليا منذ عام ١٩٩٠.

وتتسم سياسة ردود الأفعال فى الكونجرس تجاه الأحكام التشريعية التى تصدرها المحكمة العليا، فى معظم نواحيها، بالتشابه مع سياسات الكونجرس بصفة عامة⁽⁴⁹⁾. فكثيراً ما تصدر المباشرة لتقديم مشروعات القوانين التى تستهدف إلغاء أحكام المحكمة العليا من جماعات المصالح. ومثلما تتجه الجماعات التى تفشل فى تحقيق أهدافها فى الكونجرس إلى المحاكم للحصول على مطالبها، فإن الجماعات التى تتأثر مصالحها بأحكام المحكمة العليا تتجه فى كثير من الأحيان إلى الكونجرس.

وقد تشير المحكمة العليا نفسها على الكونجرس أن ينظر في إلغاء أحد أحكامها. ففي حكم أصدرته المحكمة العليا في عام ١٩٩٤، فسرت المحكمة العليا قانون الخصوصية لعام ١٩٧٤ على أساس أنه يحظر الكشف عن عناوين الموظفين الفيدراليين لنقابات العمال. وقد أبدى القاضي توماس ملاحظة حول هذا الحكم الذي «يضع اتحادات القطاع العام في موقف يختلف عن موقف نظرائها في القطاع الخاص». «فكتب رأياً» للمحكمة يقول فيه «إنه يجوز للكونجرس أن يصحح هذا التفاوت»؛ وقد كررت القاضية جنسبرج هذا الاقتراح في رأيها الموافق لرأي توماس⁽⁵⁰⁾.

ويعتمد نجاح الجهود المبذولة لإلغاء الأحكام التشريعية على العوامل المتنوعة نفسها التي تؤثر على مصير مشروعات القوانين الأخرى في الكونجرس. وتعد القوة السياسية التي تتمتع بها الجماعات التي تحبذ الإلغاء أو تعارضه عاملاً هاماً. ولا يثير الدهشة أن السلطة التنفيذية الفيدرالية تتمتع بنجاح كبير في دفع الكونجرس إلى إلغاء الأحكام التي لا تلقى تأييداً، بينما تبقى كافة الأحكام تقريباً التي تضر بالمدعى عليهم جنائياً قائمة كما هي⁽⁵¹⁾. وعندما تحبذ جماعة من الجماعات الهامة إجراء ما في أثناء غياب المعارضة المنظمة، فإن الكونجرس قد يقوم بإلغاء الحكم بسرعة وسهولة، وتتسم المواقف السياسية للمحكمة العليا والكونجرس بالأهمية. وعندما يتسم الكونجرس بدرجة من الليبرالية تفوق المحكمة العليا، كما هو الأمر في يومنا هذا في بعض القضايا، فإن الأحكام المحافظة تكون أكثر عرضة للتدخل من جانب الكونجرس. التفسير الدستوري: عندما تتوصل المحكمة العليا إلى إصدار حكم على أساس دستوري، فإن الأسلوب الأكثر حسماً ومباشرة لإلغاء هذا الحكم يكون من خلال إجراء تعديل دستوري. غير أن ذلك الأسلوب يتسم بالصعوبة، نظراً لصعوبة عملية التعديل وعدم الاستعداد واسع النطاق لتناول الدستور بالتغيير والتبديل. ولذلك فإنه من الأسهل تبني قانون جديد، غير أن الحكم الدستوري لا يمكن إلغاؤه مباشرة بواسطة إصدار قانون. ومع ذلك فتحت ظروف معينة، يمكن أن يلغى القانون أثراً لحكم الدستور أو يخفف منها.

وإذا ما قامت المحكمة العليا بإلغاء قانون على أساس دستوري، يجوز للكونجرس أن يصدر قانوناً ثانياً يحاول من خلاله أن يدخل في الاعتبار اعتراضات المحكمة العليا. وقد حاول الكونجرس أن يتخذ مثل هذا الإجراء، على الرغم من عدم نجاحه في نهاية المطاف، كرد فعل للحكم الصادر في قضية ولاية تكساس ضد جونسون (١٩٨٩)، وهو الحكم الذي نقض قانوناً من قوانين ولاية تكساس يحظر حرق العلم الأمريكي، لأنه يوقع عقاباً على من يعبرون عن آرائهم السياسية. وقد لقي هذا الحكم معارضة شديدة في الكونجرس وفي أنحاء الولايات المتحدة بصفة عامة، وقد أبدى أعضاء الكونجرس تأييداً كبيراً لإجراء تعديل دستوري لإلغاء هذا الحكم. وقد رأى أعضاء الكونجرس الذين يعارضون مثل هذا التعديل أن الحكم

فى قضية جونسون يمكن إلغاؤه، وبالتالي يمكن حظر حرق العلم الأمريكى من خلال إصدار تشريع جديد يركز على التعدى على حرمة العلم الأمريكى، لا على التعبير السياسى المصاحب لذلك الفعل. وقد أصدر الكونجرس هذا القانون بعد أربعة أشهر من حكم المحكمة. ولكن المحكمة العليا أصدرت حكماً فى قضية الولايات المتحدة ضد أيكمان (١٩٩٠)، رأت فيه أن القانون الجديد غير دستورى هو الآخر لأنه مثله مثل سابقه ينتج عنه توقيع العقاب على أساس من التعبير السياسى.

وعندما تعلن المحكمة عن رأيها بعدم توافر الحماية الدستورية لحق من الحقوق، فإنه يجوز للكونجرس أن يقوم بحماية هذا الحق عن طريق تشريع قانونى. ففى حكمها الصادر فى قضية قسم التوظيف ضد سميث (١٩٩٠)، قدمت المحكمة العليا رؤية محدودة للحماية التى يوفرها نص الحرية الدينية بالتعديل الأول للدستور، مما سهل مهمة الحكومة لتبرير إصدار أحد القوانين الذى يتعامل بحياد مع الأديان، غير أنه يضع قيوداً على إحدى الممارسات لجماعة دينية بعينها. (وقد كانت الممارسة الدينية مثار الجدل هى استخدام «البيوت»، وهو مخدر غير قانونى، فى طقوس الكنيسة الأمريكية الأصلية). وقد هاجم هذا الحكم قطاع عريض من الجماعات الدينية، كما ساند الليبراليون والمحافظون فى الكونجرس إصدار تشريع فيدرالى مقترح لتوفير حماية أوسع للممارسات الدينية. وقد تأخر إصدار القانون بسبب الخلافات حول قضايا الإجهاض وحقوق المسجونين، غير أنه تم التصديق عليه فى نهاية المطاف فى عام ١٩٩٣، وأطلق عليه قانون عودة الحريات الدينية. ومازال الحكم فى قضية سميث يتمتع بمرجعية كتفسير للدستور، غير أن تأثيره العملى قد تناقص بدرجة كبيرة بصور القانون الجديد.

وفى المواقف التى لا يجوز فيها إلغاء الأحكام الدستورية بواسطة إصدار قانون، فإن أعضاء الكونجرس كثيراً ما يتقدمون بقرارات تستهدف إلغاء هذه الأحكام عن طريق تعديل دستورى. وفى السنوات الأخيرة، قدم أعضاء الكونجرس قرارات فى قضايا مثل الصلوات المدرسية، وسيارات تلاميذ المدارس، وسلطة القضاة الفيدراليين فى مجال الحكم بزيادة الضرائب.

ولا يعد نجاح القليل من هذه الجهود مدعاة للعجب. فلم يتقدم الكونجرس إلا بخمسة اقتراحات تستهدف التوصل إلى تعديل موجه على نحو مباشر، لأحكام المحكمة العليا. وقد كانت إحدى هذه التعديلات التى اقترحها الكونجرس فى عام ١٩٢٤ تمنح الكونجرس سلطة تنظيم عمالة الأطفال، غير أن هذا التعديل لم تصدق عليه الولايات. (لم يبلغ إلا عدد قليل من التعديلات أحكام المحكمة العليا على نحو غير مباشر). ومنذ تقديم الاقتراح الخاص بعمالة الأطفال، كان التعديل الوحيد الذى اقترحه الكونجرس مستهدفاً إلغاء حكم من أحكام المحكمة العليا، هو التعديل السادس والعشرون الذى تبناه الكونجرس فى عام ١٩٧١. وفى عام ١٩٧٠ أصدرت المحكمة العليا حكماً فى قضية ولاية أوريجون ضد ميتشل Oregon v.

Mitchell، ورأت فيه أن الكونجرس لا يجوز له تحديد سن الانتخاب في الانتخابات الخاصة بمناصب الولايات. وقد تحرك الكونجرس على وجه السرعة ليقترح تعديلاً يلغى هذا الحكم، وبأدركت الولايات بالتصديق عليه.

ويعكس ما تم بشأن التعديل السادس والعشرين، فإن أهم الحملات التي استهدفت تعديل الدستور مؤخراً وباعت بالفشل، كانت موجهة ضد أحكام زادت من الحماية القانونية للحريات المدنية. وحتى الأحكام التي لم تلق ترحيباً واسعاً مثل حظر الصلوات المدرسية، أبدت مقاومة في مواجهة إلغائها. وفي مثل هذه الحالات، فإن عدم توافر الرغبة العامة في تعديل الدستور تحالفت مع الفروق عن وضع حدود لحماية الحقوق الواردة في وثيقة الحقوق.

ويعد فشل التعديل الخاص بانتهاك حرمة العلم الأمريكي مثلاً على عدم الرغبة في إدخال تعديلات على الدستور. وكما أوضحنا سابقاً فإن الكونجرس لم يضع التعديل المقترح في عام ١٩٨٩، بل إنه اقترح بديلاً لقانون فيدرالي. وعندما نقضت المحكمة هذا القانون، بدا وكأن الواقع السياسي يفرض تعديلاً دستورياً. وعلى الرغم من أن التوتر العام بشأن حرق العلم قد خبا، فإن صوتاً واحداً ضد التعديل قد يكون في صالح الخصوم. وقد شعر الكثير من الأعضاء أن التعديل أمر مرغوب فيه، غير أن مجلس النواب رفض التعديل بأغلبية أربعة وثلاثين صوتاً، كما رفضه مجلس الشيوخ بأغلبية تسعة أصوات. وربما كان تفسير هذه الهزائم واضحاً فيما صرح به نائب ولاية نبراسكا: «لم أرغب في أن يكتب على شاهد قبري أنني ساندت تعديلاً لإضعاف الدستور»⁽⁵²⁾.

التأثير على "تنفيذ الأحكام: يمكن للكونجرس عن طريق إصدار التشريعات أن يؤثر على تنفيذ المؤسسات الأخرى لأحكام المحكمة العليا، وبعد التحكم في الميزانية أهم وسيلة يلجأ إليها الكونجرس. إذ يجوز للكونجرس أن يقدم الأموال اللازمة لتنفيذ حكم من الأحكام أو يمتنع عن تقديمها. كما يمكن للكونجرس أن يقدم المساعدة للمحكمة العليا بمنع الأموال الفيدرالية عن حكومات الولايات والحكومات المحلية التي ترفض الامتثال لأحكام المحكمة العليا. وقد كان استخدام الكونجرس لسلطته هذه عاملاً هاماً في تحقيق إلغاء التفرقة العنصرية عن مدارس أقصى الجنوب؛ ومع ذلك، فقد سعى الكونجرس فيما بعد لمهاجمة نقل تلاميذ المدارس لتحقيق التوازن العرقي كأسلوب لتحقيق سياسة إلغاء التفرقة العنصرية في ولايات الشمال، وذلك بوضعه حدوداً لاستخدام الأموال الفيدرالية لهذا الغرض.

وفي بعض الأحيان، يتطلب حكم المحكمة العليا تنفيذ الكونجرس له. وفي مثل هذه المواقف، يقبل الكونجرس بصفة عامة هذا الالتزام بأقل قدر من المقاومة. ولكن عندما رأت المحكمة العليا في عام ١٩٤٦

أنه ما كان ينبغي للكونجرس أن يوقف صرف مرتبات ثلاثة من الموظفين الفيدراليين المتهمين بصلاتهم بأنشطة تخريبية، وافق مجلس النواب على سداد المبلغ المطلوب بأغلبية صوت واحد⁽⁵³⁾.

ويتسم تاريخ حق النقض التشريعي بالتعقيد⁽⁵⁴⁾. ففي حكمها الصادر في قضية هيئة الهجرة والجنسية ضد تشادها (١٩٨٣)، أعلنت المحكمة العليا عدم دستورية النص على حق النقض التشريعي في أحد القوانين الفيدرالية، وأشارت إلى أن تلك النصوص جميعها - التي تسمح للمجلسين، أو لأحدهما، أن «ينقض» إجراءات السلطة التنفيذية المقترحة - لا تقوم على أساس صحيح. وبعد صدور هذا الحكم، ألغى الكونجرس العديد من نصوص النقض التشريعي من قوانينه. غير أن الكونجرس أبقى نصوصاً أخرى، ومنذ عام ١٩٨٣، تبني الكونجرس أكثر من مائتي نص تعطى الحق في «النقض التشريعي» - وأغلب هذه النصوص يتطلب موافقة لجان محددة من الكونجرس على الإجراءات التي تقوم بها الهيئات الإدارية. وعلى الرغم من أن هذه النصوص في الأغلب الأعم غير دستورية، فإن مسئولى الهيئات يبدون استعداداً لقبولها بدلاً من تجاهلها أو الطعن في قانونيتها، وذلك للحفاظ على علاقات طيبة بلجان الكونجرس، ولتجنب إجراءات أكثر تشدداً تدعم من سيطرة الكونجرس عليها. ولذلك فإن الواقع السياسى سمح باستمرار عدم الامتثال للحكم في قضية تشادها.

الهجوم على المحكمة وأعضائها: عندما لا يرضى أعضاء الكونجرس على سلوك المحكمة العليا، فإنهم قد يهاجمون المحكمة العليا أو القضاة على نحو مباشر. وتعد التصريحات الشفاهية أيسر أسلوب للهجوم على المحكمة وقضااتها. وكثيراً ما يعبر أعضاء الكونجرس عن عدم رضائهم عن المحكمة بانتقادها علناً. كما يمكن للكونجرس أن يتخذ خطوات أكثر تحديداً بوضعه تشريعات تختلف في أنواعها.

وتتعلق إحدى الإجراءات التي يتخذها الكونجرس بالاختصاص. إذ يسمح الدستور للكونجرس بتغيير اختصاص المحكمة العليا في مجال الاستئناف من خلال إصدار تشريع، بالرغم من أن هناك بعض الشك حول ما إذا كان في قدرة الكونجرس أن يحد من اختصاص المحكمة العليا لمنعها من حماية الحقوق الدستورية. ولم يستخدم الكونجرس سلطته في مجال الاختصاص للسيطرة على المحكمة العليا إلا مرة واحدة، وكان ذلك في موقف غير عادي: ففي عام ١٨٦٩ سحب الكونجرس حق المحكمة العليا في نظر قضايا الاستئناف المتصلة بأوامر الإحضار، مستهدفاً منها من الحكم في دعوى مقامة ضد تشريع إعادة البناء فيما بعد الحرب الأهلية. وقد قضت المحكمة من وجهة نظر ماك كاردل Ex parte McCardle (١٨٦٩)، أن هذا الإجراء من جانب الكونجرس مقبول من الناحية الدستورية.

وقد ناقش الكونجرس في السنوات الأخيرة عدداً من مشروعات القوانين التي كان من الممكن أن تضع حدوداً لاختصاص المحكمة العليا في مجالات الدعوة النشطة للحريات المدنية. وقد أصدر مجلس

النواب في عام ١٩٦٤ قانوناً يلغى اختصاص كافة المحاكم الفيدرالية فيما يتصل بتحديد الأقاليم التشريعية للولايات، وفي عام ١٩٧٩، وافق مجلس الشيوخ على نص يلغى اختصاص المحاكم الفيدرالية فيما يتصل بالقضايا المتعلقة بصلوات المدارس. غير أن كلا المشروعين اللذين أقرهما مجلس النواب في عامي ١٩٦٤ و ١٩٧٩ لم يلاقيا نجاحاً في مجلس الشيوخ. ومنذ أوائل الثمانينيات، تم تقديم العديد من مشروعات القوانين والتعديلات التي تستهدف الحد من سلطة المحكمة العليا بشأن قضايا مثل الإجهاض وسيارات نقل تلاميذ المدارس، والصلوات المدرسية، غير أن المجلسين لم يقررا أيّاً من هذه المشروعات أو التعديلات.

كما يمكن للكونجرس أن يتحكم في عدد القضاة بالمحكمة العليا. وقد تم تغيير عدد القضاة عدة مرات في القرن التاسع عشر، وقد كانت الرغبة في التأثير على سياسات المحكمة هي الدافع لبعض هذه التغييرات. غير أن عدد قضاة المحكمة العليا لم يتغير منذ عام ١٨٦٩. وقد تمثلت أكثر المحاولات أهمية لتغيير عدد القضاة في القرن العشرين في خطة الرئيس فرانكلين روزفلت في عام ١٩٣٧، والتي استهدفت تعيين عدد كبير من القضاة بالمحكمة العليا، مما يكفل زيادة أعضاء المحكمة العليا إلى خمسة عشر عضواً بصورة مؤقتة على الأقل. وتعود أحد أسباب فشل هذه الخطة إلى تزايد الشعور بالكونجرس وفي أنحاء البلاد، بأن عدد أعضاء المحكمة العليا لا يجوز تغييره للتأثير على المواقف السياسية.

وتعد أكثر الإجراءات المتشددة التي يمكن للكونجرس أن يتخذها ضد القضاة على المستوى الفردي، هي استبعادهم عن طريق المساعة. وكما أشرنا من قبل في الفصل الثاني، فقد قام مجلس النواب بتوجيه المساعة لأحد القضاة في عام ١٨٠٤ – غير أن مجلس الشيوخ لم يقدم على إدانته – كما أن التهديد بتوقيع المساعة قد تم في العديد من الحالات. غير أن إجراء المساعة على أساس من الخلاف السياسي أمر مستبعد إلى حد كبير.

ويسيطر الكونجرس على ميزانية المحكمة العليا، ولا يحد هذه السيطرة إلا الحظر الدستوري الذي لا يسمح بتخفيض مرتبات القضاة. وقد امتنع الكونجرس، عدا في حالات قليلة، عن استخدام سلطته فيما يتصل بميزانية المحكمة في توجيه الهجوم ضدها⁽⁵⁵⁾. غير أنه في عام ١٩٦٤، استثنى الكونجرس قضاة المحكمة العليا عند إضافة العلاوة السنوية إلى مرتباتها، وقد بلغت ٤٥٠٠ دولار، بفارق ثلاثة آلاف دولار أقل من الزيادة الممنوحة للقضاة الفيدراليين الآخرين. وقد كان عدم رضا الكونجرس عن سياسات الحريات المدنية التي تتبعها المحكمة هو الدافع وراء هذا الإجراء. وفي العام التالي، رفض مجلس النواب اقتراحاً بإضافة الفارق إلى مرتبات قضاة المحكمة العليا، وذلك بعد مناقشة هاجم فيها عدة أعضاء المحكمة العليا،

بل إن أحد الأعضاء - وهو روبرت دول من ولاية كانساس - اقترح أن ترتبط الزيادة في المرتب بنقض المحكمة لحكم يتعلق بالأقاليم التشريعية، وهو الحكم الذي لم يرض عنه ذلك النائب (56).

ولعل الهجوم على القضاة من خلال التحكم في مرتباتهم، أكثر الإجراءات المتشددة التي اتخذها الكونجرس ضد المحكمة العليا في القرن العشرين. فلم يلجأ الكونجرس لاستخدام سلطاته الواسعة ضد المحكمة العليا. فلماذا تردد الكونجرس في استخدام سلطاته حتى في تلك الأوقات التي لم يرض فيها أغلب أعضائه عن اتجاهات المحكمة العليا؟.

بادئ ذي بدء، يوجد دائماً بعض أعضاء في الكونجرس يوافقون على سياسات المحكمة العليا، ويبادرون بالدفاع عنها. كما أن أشكال الهجوم الهامة مثل المساواة، والحد من اختصاصها، تبدو غير شرعية للكثيرين. وفي نهاية المطاف، فإن المحكمة العليا تتراجع، في بعض الأحيان، للتقليل من الدافع للإجراءات التي يتخذها الكونجرس، عندما تواجه تهديداً خطيراً. ولهذه الأسباب، فإن تهديدات الكونجرس الموجهة للمحكمة العليا تبدو أسوأ بكثير من الإجراءات التي يتخذها ضدها.

الرئيس

التأثير على استجابة الكونجرس: ويمكن للرئيس أن يؤثر على استجابة الكونجرس لأحكام المحكمة العليا، وذلك باتخاذ مواقف تجاه المقترحات المعروضة للتنفيذ. وفي بعض الأحيان، يبادر الرئيس باقتراح إجراءات يتم اتخاذها ضد المحكمة العليا. ولعل أكثر الأمثلة إثارة في القرن العشرين هي خطة الرئيس روزفلت لشغل مناصب القضاة بالمحكمة العليا بالمؤيدين لسياسته.

ولم تلاق العديد من أحكام المحكمة العليا التي صدرت بشأن الحريات المدنية، والتي اتسمت بالليبرالية، ترحيب بعض أعضاء إدارة الرئيس ريجان وبوش، بما في ذلك الرئيسين نفسيهما. وقد شجع الرئيسان جهود الكونجرس للحد من هذه الأحكام أو إلغائها. وقد ساند الرئيس ريجان المبادرات للهجوم على أحكام المحكمة العليا بشأن الإجهاض والصلوات المدرسية. ولم يكتب لهذه المبادرات النجاح، وقد اشتكى بعض المحافظين أن الرئيس ريجان لا يضعهم ضمن الأولويات في جدول أعماله. وقد تضمن التشريع الذي اقترحه الرئيس بوش على الكونجرس لمكافحة الجريمة، نصاً يضع حداً لقاعدة الاستبعاد التي تطبق على الأدلة التي يتم الحصول عليها بأساليب غير شرعية. وقد لاقى هذا النص مساندة كبيرة في الكونجرس؛ غير أن الخلاف بين إدارة الرئيس بوش والكونجرس حول عدد من القضايا منع الكونجرس من تبني تشريعات كبرى لمكافحة الجريمة خلال فترة رئاسة الرئيس بوش. كما تزعم بوش الهجوم على أحكام المحكمة العليا بشأن حرق العلم الأمريكي في عامي ١٩٨٩ و ١٩٩٠. وكان يرى أن إجراء تعديل دستوري

أمر ضروري بما يسمح بحظر انتهاك حرمة العلم الأمريكي، غير أن كلا المجلسين صوت ضد اقتراح مثل هذا التعديل. وتدل هذه الهزائم على صعوبة الحصول على إجراء يوافق عليه الكونجرس فيما يتصل بالمسائل الخلافية، وخاصة تلك المسائل التي تتطلب تعديلات دستورية.

التأثير على عملية التنفيذ: ويمكن للرؤساء أن يؤثرُوا على استجابة المسؤولين العموميين لأحكام المحكمة العليا. فعلى نحو مباشر يتعين على الرئيس أن يقرر ما إذا كان سيمنح المحكمة العليا مساندة الحكومة الفيدرالية عندما تواجه أحكامها بمقاومة علنية من جانب المسؤولين عن تنفيذها.

وبعد نشر القوات العسكرية أكثر أشكال السلطة الفيدرالية قسراً. وقد أصدرت المحكمة العليا حكماً بشأن قضية *ورسستر ضد ولاية جورجيا* (Worcester v. Georgia) (١٨٣٢)، الذي يقضى بعدم جواز إصدار ولاية من الولايات لقوانين تسرى على أبناء شعب الشيروكي، الذي يعيش على أرض تلك الولاية. وقد رفض الرئيس أندرو جاكسون بعد ذلك أن يقدم القوة العسكرية لمقاومة عدم امتثال ولاية جورجيا لأمر المحكمة العليا. وقد ذاع رفضه لأنه نقل عنه القول: «لقد أصدر جون مارشال حكمه، فلينفذه بنفسه». وبغض النظر عن صحة هذا القول، فإنه يؤكد اعتماد المحكمة العليا على مؤسسات أخرى تقدم لها المساعدة فيما يتصل بتنفيذ أحكامها.

وعندما بدأت ولايات الجنوب في تحدى الحكم في قضية براون ضد مجلس التعليم، أوضح الرئيس أيزنهاور أنه لن يلجأ لاستخدام القوة العسكرية لتنفيذ الحكم. ولكن في عام ١٩٥٧، عندما تسبب تدخل ولاية أركانسو وأعمال الشغب في تعطيل تنفيذ حكم المحكمة الخاص بإلغاء سياسة التفرقة العنصرية عن المدارس في ليتل روك بالولاية نفسها، تخلى أيزنهاور عن موقفه السابق وسمح باستخدام القوة العسكرية. وفي عام ١٩٦٢، استخدم الرئيس كينيدي القوات الفيدرالية لإلغاء التفرقة العنصرية عن جامعة مسيسيبي. كما يمكن للرؤساء أن يقرروا كيفية استخدام السلطات الممنوحة لهم وإجراءات التقاضي فيما يتصل بالأرصدة الفيدرالية. وقد كان الاستخدام النشط من جانب إدارة الرئيس جونسون لهاتين الوسيلتين، الأثر المباشر في انهيار أنظمة المدارس التي تقوم على الفصل العنصري في أقصى جنوب الولايات المتحدة. وقد اختلف استعداد الرؤساء في الفترة الأخيرة فيما يتصل باستخدام الأرصدة الفيدرالية، ورفع الدعاوى القانونية في الصراعات الدائرة حول إلغاء الفصل العنصري عن المدارس.

وقد لجأ الرئيس بوش لنوع آخر من أنواع السلطة الرئاسية في مساندته لحكم بشأن قوانين العمل. إذ يمكن للاتحاد أن يتوصل إلى اتفاقيات مع أصحاب الأعمال، ويتعين في الوقت نفسه على الموظفين الذين لا ينتمون للاتحاد سداد رسومه. وفي حكمها الصادر في قضية *عمال الاتصالات الأمريكيين ضد بيك* (Communication Workers of America v. Beck) (١٩٨٨)، قضت المحكمة بأن غير المنتمين

للإتحاد غير مطالبين بسداد ذلك الجزء من رسوم الإتحاد الذى يستخدم فى أغراض أخرى عدا المساومة الجماعية، ومثال ذلك الأنشطة السياسية. وقد مارست الجماعات المحافظة الضغوط على الرئيس بوش لتطبيق هذا الحكم تطبيقاً تاماً. وفى عام ١٩٩٢، أمر الرئيس بوش الشركات التى تؤدى أعمالاً للحكومة الفيدرالية أن تخطر العاملين بها الذين لا ينتمون للإتحاد بحقهم فى الحصول على استرداد جزء من الرسوم التى سددها. وقد ألقى الرئيس كلينتون، الذى انتخب بمساندة الاتحاد، أمر الرئيس بوش بعد أسبوعين من توليه الرئاسة⁽⁵⁷⁾.

ويمكن للرئيس أن يؤثر على تنفيذ الأحكام على نحو غير مباشر، وذلك بتأثيره على رأى العام. وفى إحدى الحالات أتيح للرئيس أن يلعب دوراً حاسماً. فقد بدا أن الرئيس أيزنهاور غير راض عن الحكم فى قضية براون ضد مجلس التعليم، وأنه لا يشجع الامتثال لهذا الحكم. بل إنه نشر تصريحات تفتقر إلى الوضوح، تشير إلى تعاطفه مع الجنوبيين البيض الذين عارضوا الحكم. ولا شك أن هذا الموقف أضر بالمحكمة العليا. فإن الحصول على تأييد كامل للحكم من رئيس يتمتع بشعبية واسعة، ربما كان قد خفف بعض المعارضة لسياسة إلغاء التفرقة العنصرية. وقد صرح القاضى فوم كلارك فيما بعد أنه «لو استجاب الرئيس أيزنهاور لكانت الأمور قد تغيرت كثيراً»⁽⁵⁸⁾.

امتثال الرئيس لأحكام المحكمة: فى بعض الأحيان، يتطلب حكم المحكمة العليا امتثال الرئيس، بوصفه طرفاً فى قضية، أو - وهذا هو الأغلب - كرئيس للسلطة التنفيذية. ويرى بعض الرؤساء والمعلقين أنه ليس على الرئيس أن يمتثل لأوامر المحكمة العليا التى تمثل هيئة مساوية للرئاسة أكثر من كونها هيئة قانونية عليا. وبالفعل، فقد أوضح الرؤساء فى عدد قليل من الحالات أنهم لن يمتثلوا لأحكام المحكمة العليا، إذا صدرت فى غير صالحهم. وقد صرح بذلك الرئيس فرانكلين روزفلت مرتين، وذلك فى تحديه لتشريع البرنامج الجديد فى عام ١٩٣٥، وهو التشريع الذى وضع حدوداً للتغطية الذهبية للدولار الأمريكى، وفى تحديه عام ١٩٤٢ لتأسيس محكمة عسكرية لمحاكمة ثمانية من الألمان المتهمين بالتخريب⁽⁵⁹⁾. وفى كلا القضيتين تم تجنب المواجهة، عندما حكمت المحكمة فى صالح الرئيس.

وقد يبدو أن الرؤساء يتمتعون بدرجة كافية من القوة تسمح لهم بعدم الامتثال لأحكام المحكمة العليا، دون أن يلحقهم ضرر، ولكن فى واقع الأمر، لا يتسم موقفهم بهذه الدرجة من القوة، إذ تعتمد سلطة الرئيس السياسية بدرجة كبيرة على قدرته فى الحصول على المساندة من صانعى السياسة الآخرين. وتعتمد هذه القدرة بدورها جزئياً على صورة الشرعية الرئاسية، ولأن عدم الامتثال لأحكام المحكمة العليا قد يهدد هذه الشرعية، فإن صمويل كريسلوف يرى أن الرؤساء «لا يملكون أن يتحدوا المحكمة العليا»⁽⁶⁰⁾.

ويؤيد هذا الرأي الاستجابة الرئاسية لحكمين من أحكام المحكمة العليا نالا تغطية واسعة. فقد أصدرت المحكمة حكمها في قضية شركة يونجرتاون للصفائح والأنابيب ضد سوير (١٩٥٢)، الذي يقضى بأن الرئيس ترومان قد تصرف تصرفاً غير قانوني باستيلائه على مصانع الصلب، كي تستمر في عملها على الرغم من الإضراب الذي قام به العمال خلال فترة الحرب، وقد أصدرت المحكمة حكمها برفع يد الحكومة عن هذه المصانع، وقد امتثل ترومان على الفور لحكم المحكمة.

وربما كان الحكم في قضية الولايات المتحدة ضد نيكسون، والذي عرضناه في الفصل الأول، أكثر الأمثلة وضوحاً للامتثال الرئاسي لأحكام المحكمة العليا. فقد احتجز الرئيس نيكسون، في أثناء التحقيق في فضيحة ووترجيت، تسجيلات لبعض المحادثات التي أجراها في مكتبه، وهي التسجيلات التي كان المدعى الخاص ليون جاروسكى يسعى للحصول عليها. وقد حكمت إحدى المحاكم الفيدرالية أنه يتعين على نيكسون أن يسلم هذه التسجيلات. وانتقلت القضية في يوليو ١٩٧٤ من خلال استئناف سريع إلى المحكمة العليا. وفي وقت لاحق من الشهر نفسه، حكمت المحكمة العليا بإجماع الأصوات ضد الرئيس نيكسون.

وقد أوضح محامى الرئيس في مرافعته أمام المحكمة العليا أن نيكسون قد لا يمتثل للحكم إذا ما صدر ضده. وبعد صدور الحكم مباشرة، بدا أن نيكسون يفكر في عدم الامتثال. ومع ذلك، ففي نهاية اليوم تقدم نيكسون بتصريح يشير إلى نيته للامتثال لحكم المحكمة. وقد أدى ذلك الامتثال إلى سرعة خروج نيكسون من منصبه: فقد أفرج عن وثائق تحتوي على تفريغ لهذه التسجيلات التي كشفت عن أدلة دامغة لما قام به الرئيس من أعمال غير قانونية، وقد نتج عن ذلك إلغاء توجيه المساءلة للرئيس. وقدم نيكسون استقالته بعد خمسة عشر يوماً من صدور حكم المحكمة.

لماذا إذن امتثل الرئيس نيكسون لحكم المحكمة عندما علم أن نتيجة هذا الامتثال قد تؤدي بالتاكيد إلى استبعاده من منصبه؟ من الواضح أنه لم يدرك مدى الضرر الذي ستلحقه به الأدلة الواردة في التسجيلات. ولعل العامل الأكثر أهمية يتمثل في أن عدم الامتثال كان سيضر بما تبقى له من شرعية، على نحو نهائي. فبالنسبة للكثيرين من أعضاء الكونجرس، كان عدم الامتثال سيمثل جرماً يتطلب المساءلة، وما كان الخلاف سيثور حول أدلة هذا الجرم. وتحت هذه الظروف، فلعل الامتثال كان أهون الشرين.

المجالس التشريعية بالولايات وحكام الولايات

لا تملك حكومات الولايات سلطة مباشرة على المحكمة العليا بوصفها مؤسسة من مؤسسات الدولة. ومع ذلك، فمجالس الولايات التشريعية وحكام الولايات، مثلهم مثل الكونجرس والرئيس، يمكنهم أن يؤثر

على تنفيذ أحكام المحكمة؛ والجدير بالذكر تلك الحالات التي سعوا فيها للحد من تأثير هذه الأحكام أو نقضها.

ويمكن للمجالس التشريعية بالولايات، مثلها مثل الكونجرس، أن تعيد صياغة القوانين، في محاولة منها لأخذ الاعتراضات الدستورية للمحكمة العليا في الاعتبار. وقد ألغت المحكمة العليا التشريعات القائمة والخاصة بعقوبة الإعدام في حكمها الصادر في قضية فرمان ضد ولاية جورجيا (١٩٧٢)، بينما أكد بعض أعضاء المحكمة، الذين ينتمون للأغلبية المكونة من خمسة قضاة، على وجود العنصر التعسفي في استخدام العقوبة. وفي السنوات التالية، تبنت خمس وثلاثون ولاية قوانين تنص على عقوبة جديدة للإعدام، تمت صياغتها لتجنب الحكم التعسفي. وفي سلسلة من الأحكام أقرت المحكمة العليا منذ عام ١٩٧٦ وما بعدها، بعض القوانين الجديدة ونقضت البعض الآخر. وقد تبنت الولايات التي رفضت المحكمة العليا قوانينها الصيغ التي وافقت عليها المحكمة. وكنتيجة لذلك فإن تأثير الحكم في قضية فرمان قد اختفى تماماً على وجه التقريب.

ولم تحقق الولايات إلا نجاحاً جزئياً في منع الانتقال المعادي للشركات العاملة ما بين الولايات، على الرغم من صدور حكم المحكمة العليا ضد هذه المحاولات. فقد أصدرت المحكمة العليا حكمها في قضية إدجار ضد شركة MITE (١٩٨٢)، الذي يقضى بأن تلك القوانين القائمة في سبع وثلاثين ولاية بشأن الإجراءات المضادة لانتقال الملكية، تعد غير دستورية، لأنها تتعارض وسلطة الحكومة الفيدرالية لتنظيم التجارة ما بين الولايات. وقد استجابت بعض الولايات لهذا الحكم بأن تبنت قوانين جديدة لمنع هذا الانتقال. وقد ألغت المحاكم الفيدرالية الأدنى هذه القوانين على نحو منتظم، ولكن المحكمة العليا أصدرت حكمها في قضية شركة CTS ضد شركة ديناميक्स الأمريكية - CTS Corporation v. Dynamis، الذي قضى بقبول أحد هذه القوانين الجديدة. وقد تبنت معظم الولايات إلى يومنا هذا قوانين مشابهة، غير أن فعاليتها في منع انتقال الملكية المعادي وُصف بأنه «إشكالي»⁽⁶¹⁾.

وفي بعض الأحيان، تتبنى المجالس التشريعية قوانين يبدو بوضوح أنها تنتهك أحكام المحكمة العليا، مستهدفة بذلك الحد من تأثير المحكمة العليا، والتعبير عن معارضتها لأحكامها. ويعد أوضح مثال تلك التشريعات التي سنتها ولايات الجنوب لمنع إلغاء التفرقة العنصرية في المدارس في السنوات العشر التي تلت الحكم في قضية براون ضد مجلس التعليم. ففي خلال بضعة أسابيع في عام ١٩٦٠، أقر المجلس التشريعي بولاية لويزيانا أكثر من أربعين قانوناً للحفاظ على الفصل العنصري في نيو أورليانز، وقد نقضت المحاكم الفيدرالية هذه القوانين جميعها. كما تتسم بعض الاستجابات التشريعية للقيود التي تفرضها المحكمة العليا على ممارسة الشعائر الدينية بالمدارس بعدم الوضوح، فهي استجابات تستهدف

استمرار هذه الممارسات تحت شكل مختلف. ومثال ذلك قانون ولاية تينيسى الصادر عام ١٩٩٢، والذي يسمح بأداء الصلوات التي يبادر بإقامتها الطلاب في المناسبات المدرسية التي لا يكون الحضور فيها إجبارياً. وقد سمح الحاكم لمشروع القانون أن يصبح قانوناً دون أن يوقعه، بعد أن أعلن النائب العام للولاية أنه قانون غير دستوري⁽⁶²⁾.

ويمكن للمجالس التشريعية أن تعبر عن عدم رضاها عن أحكام المحكمة العليا بأساليب أخرى. وقد صرح جوزيف جرودين القاضي السابق بالمحكمة العليا، وهو من ولاية كاليفورنيا، أنه ترافع ذات مرة أمام المحكمة العليا بولاية نيفادا في يوم عاصف مطير. وكانت الأمطار «تتدفق بغزارة داخل قاعة المحكمة... مما كون ستاراً من الماء بين محامى الطرف الآخر وبينى وبين هيئة المحكمة. وبعد أن نقل رئيس القضاة الجلسة إلى مكتبه، حتى يمكن للأطراف أن تسمع بعضها البعض، صرح بأن المحكمة طالبت المجلس التشريعى بالأموال اللازمة لإصلاح الثقب في قاعة المحكمة. غير أن المجلس التشريعى رفض تقديم الأموال اللازمة لاستيائه من التزام المحكمة بأحكام المحكمة العليا التي تحمى حقوق المدعى عليهم جنائياً»⁽⁶³⁾.

وبدون شك يمكن للمجالس التشريعية بالولايات حماية الحقوق من خلال إصدار التشريعات، عندما ترفض المحكمة العليا منح الحماية الدستورية لهذه الحقوق. وقد وقعت حالات عديدة لمثل هذا العمل في السنوات الأخيرة. ففي عام ١٩٨٨، حكمت المحكمة العليا بأن الإتحاد الرياضى الجامعى القومى هيئة خاصة، ولذلك فإن الإتحاد ليس ملزماً بتقديم «الإجراء القانونى الواجب» فى تحرياته حول البرامج الرياضية الجامعية. وقد سنت ثلاث ولايات كاستجابة لهذا الحكم تشريعات تفرض متطلبات الإجراء القانونى الواجب على الإتحاد، وربما تصادف أنه فى كل ولاية من هذه الولايات الثلاث، كانت هناك جامعة يتحرى الإتحاد برامجها الرياضية⁽⁶⁴⁾. وبعد مرور عام من إصدار المحكمة لحكمها فى قضية قسم التوظيف ضد سميث، وهو الحكم الذى رأت فيه المحكمة أن الدستور لا يحمى الاستخدام الدينى لمخدر «البيوت» من توقيع العقوبات القانونية، أرسى المجلس التشريعى لولاية أوريجون - وهى الولاية التى نشأت فيها قضية سميث - تشريعاً يحمى استخدام هذا المخدر⁽⁶⁵⁾.

ويمكن للولايات أن تلعب أحد دورين فى تعديل الدستور. فعندما يقترح الكونجرس إجراء تعديلات دستورية، فإنه يجب أن يحصل على تصديق ثلاثة أرباع الولايات. وكإجراء بديل، يسمح الدستور أيضاً للولايات بلعب دور فى مرحلة الاقتراح. فإذا ما قدمت ثلث الولايات التماساً، يمكنها أن تدعو الكونجرس إلى عقد مؤتمر لدراسة التعديلات المقترحة. ولم يحدث أن تم هذا الإجراء بنجاح، غير أن ثلاثاً وثلاثين ولاية - أقل ولاية من العدد المطلوب - تقدمت بالتماس فى الستينيات لعقد مؤتمر للنظر فى إلغاء أحكام المحكمة

الجدول ٦-٣

تشريعات مختارة ألغت تفسيرات المحكمة العليا لتشريع الحقوق المدنية ١٩٨٢-١٩٩١

أهداف الأنظمة الانتخابية وأثارها

أصدرت المحكمة العليا حكمها في قضية مدينة موبيل ضد بولدن (City of Mobile v. Bolden) (١٩٨٠)، الذي قضى بأن النظام الحر لاختيار مفتشى المدينة لا ينتهك قانون حقوق الانتخاب لعام ١٩٦٥، لأن ما يترتب عليه من منع المرشحين السود من الفوز بالانتخابات، لم يكن مستهدفاً. وقد أضاف الكونجرس عند تجديده لقانون حقوق الانتخاب عام ١٩٨٢، فقرة تنص على عدم قانونية القواعد الانتخابية التي ينتج عنها آثاراً تؤدي إلى التفرقة، سواء توافر هدف التفرقة أو لم يتوافر. وعلى الرغم من أن الرئيس ريجان عارض التغيير في بادئ الأمر، غير أنه منح تأييده لصياغة مخففة للقانون ووقع بالموافقة عليه.

حظر التفرقة في البرامج التي تتلقى تمويلاً فيدرالياً

تحظر أربعة قوانين للحريات المدنية التفرقة على أساس العرق، والجنس، والسن، والإعاقة، في البرامج التي تتلقى أموالاً فيدرالية. وقد أصدرت المحكمة العليا حكمها في قضية كلية جروف سيتي ضد بل (Grove City College v. Bell) (١٩٨٤)، الذي يعرف «البرنامج» بأنه ذلك الفرع المحدد من إحدى المؤسسات الذي يتلقى أموالاً فيدرالية (قسم من الأقسام الجامعية على سبيل المثال، وليس المؤسسة ككل). وقد بدأت الجهود لإلغاء هذا الحكم مباشرة على الرغم من معارضة الرئيس ريجان. وفي عام ١٩٨٧ أقر الكونجرس قانون عودة الحريات المدنية، الذي عرف «البرنامج» بأنه يعنى المؤسسة ككل. وقد استخدم الرئيس ريجان حق النقض ضد مشروع القانون، غير أنه تم تخطي نقض الرئيس للقانون في عام ١٩٨٨.

القواعد الخاصة بالتفرقة في التوظيف

في عام ١٩٨٩، توصلت المحكمة العليا إلى عدة أحكام أثارت تفسيراتها للتشريعات الفيدرالية الخاصة بالتفرقة في التوظيف قلق جماعات الحقوق المدنية. وكان الحكم الذي أثار أكبر معارضة هو حكم المحكمة في قضية شركة وورلدز خوف للتعيشة ضد إتونيو، وهو الحكم الذي زاد من أعباء الإثبات المفروضة على من يتقدم بقضايا تتصل بالتفرقة العنصرية والتأثير الفارقي» بموجب القسم السابع من قانون الحقوق المدنية لعام ١٩٦٤. وقد عرض مشروع القانون لمراجعة عدد من الفقرات في قوانين التفرقة في التوظيف، وذلك لإلغاء هذه الأحكام بالإضافة إلى أحكام المحكمة العليا الأخرى التي صدرت منذ عام ١٩٨٥. وفي عام ١٩٩٠، أقر الكونجرس مشروع قانون يلغى العديد من هذه الأحكام، غير أن الرئيس بوش لجأ لاستخدام حق النقض ضد القانون، وقد باءت محاولة تخطي نقض الرئيس للقانون بالفشل. وقد أقر الكونجرس مشروع قانون مشابه وهو قانون الحريات المدنية لعام ١٩٩١، فألغى خمسة من أحكام المحكمة العليا صدرت منذ ١٩٨٩، وأربعة أحكام صدرت قبل ذلك العام. وقد وقع الرئيس بوش بالموافقة على هذا القانون.

العليا بشأن تحديد الأقاليم التشريعية. وقد حظيت حملات الالتماس ضد بعض أحكام المحكمة العليا الأخرى بمساندة كبيرة غير أنها لم تحقق نجاحاً.

ويمكن لحكام الولايات، مثلهم مثل الرؤساء، أن يؤثروا على استجابة المجالس التشريعية لأحكام

المحكمة العليا وتنفيذ هذه الأحكام. وقد ساعد حكام الولايات الجنوبية، مثل جورج والاس حاكم ألاباما، في الامتناع عن تنفيذ الحكم بإلغاء التفرقة العنصرية في المدارس في الخمسينيات والستينيات، وذلك من خلال جهودهم لإثارة المقاومة. وفي السنوات الأخيرة، برز دور الحكام في الخلافات التي دارت بالولايات حول قضايا مثل الصلوات المدرسية والإجراءات الجنائية، فأيدوا أحكام المحكمة العليا في بعض الأحيان، وعارضوها في أحيان أخرى.

وتواجه المجالس التشريعية بالولايات، وحكام الولايات، أحكام المحكمة العليا في تحد مباشر في حالات تفوق الحالات التي يواجه فيها الكونجرس والرئيس هذه الأحكام. وقد يعود الفارق بصفة أساسية إلى عدد الولايات الكبير، لا لخلاف في أسلوب عمل مسئولى الولايات والمسئولين الفيدراليين، ومع ذلك، فإن هذا الأمر يشير إلى أن المحكمة العليا قد تواجه صعوبات خاصة عندما تسعى لتحقيق تغييرات أساسية في سياساتها.

لا ينبغي المبالغة في تقدير مقاومة حكومات الولايات للمحكمة العليا. فلا شك أن الامتثال هو أكثر الاستجابات شيوعاً. كما أن الجانب الأكبر من عمل الحكام والمجالس التشريعية في مجال الحد من تأثير المحكمة العليا، مثل إعادة صياغة عقوبة الإعدام، تعد جهداً يستهدف الحفاظ على السياسات التي يرغبون في اتباعها، في حدود الأحكام الصادرة عن المحكمة العليا.

مجالان من مجالات السياسة

ويمكن فحص أنماط استجابة سلطات الحكومة الآخرين لأحكام المحكمة العليا فحصاً دقيقاً بمراجعة مجالين شهدا قدراً كبيراً من التفاعل بين المحكمة العليا وصانعي السياسة الآخرين.

تشريعات الحقوق المدنية: تبنى الكونجرس منذ عام ١٩٥٧ سلسلة من التشريعات حظرت التفرقة القائمة على أساس عرقى وعلى أسس أخرى. وقد كان أهم تشريعين هما قانون الحقوق المدنية لعام ١٩٦٤، وقانون حقوق الانتخاب لعام ١٩٦٥. وقد أقيم عدد كبير من الدعاوى على أساس من تشريعات الحقوق المدنية. وأصدرت المحكمة العليا عدة أحكام كبرى والعديد من الأحكام الصغرى لتفسير هذين القانونين.

وقد أصدرت المحكمة العليا تحت رئاسة برجر وريנקويست بعض الأحكام التي تضمنت تفسيرات واسعة لهذه التشريعات، مما أعطاها أثراً واسع المدى. غير أن المحكمة العليا أصدرت أحكاماً أخرى ضيقت من معنى هذه التشريعات، على نحو هام، في بعض الأحيان، وفي الوقت نفسه، حافظ الكونجرس على موقف ليبرالى نسبي فيما يتصل بقضايا الحقوق المدنية، ويعود ذلك في جانب منه إلى الضغط

الناجحة لجماعات الحقوق المدنية. وكنتيجة لذلك، فقد تبني الكونجرس عشرة تشريعات على الأقل لإلغاء تفسيرات المحكمة العليا الضيقة⁽⁶⁶⁾، ويوضح الجدول ٦ - ٣ ثلاثة من هذه القوانين وخلفياتها.

وكما يوضح الجدول، فإن إدارني الرئيس ريجان وبوش كانتا أكثر استعداداً من الكونجرس لقبول تفسيرات المحكمة العليا الضيقة لقوانين الحقوق المدنية. فلم يتم التصديق على مشروع قانون استهدف إلغاء حكماً للمحكمة العليا، إلا بعد أن تخطى الكونجرس نقض الرئيس ريجان في عام ١٩٨٨. كما أن قانون الحقوق المدنية الشامل لعام ١٩٩١ لم يتم التصديق عليه إلا بعد أن استخدم الرئيس بوش حق النقض ضد نص سابق له. وعندما وقع الرئيس بوش مشروع قانون في عام ١٩٩١، أعلن تفسيراً لأحد النصوص الهامة الواردة به أفرغه من محتواه إلى حد كبير، مما اعتبر استمراراً لاختلافه مع مؤيدي مشروع القانون من أعضاء الكونجرس.

وفي عام ١٩٩٤ أصدرت المحكمة العليا حكماً الذي يقضى بأن قانون الحقوق المدنية لعام ١٩٩١ لا ينطبق على القضايا المنظورة عندما تم سنّه⁽⁶⁷⁾. وبدأت جهود الكونجرس مباشرة لإلغاء هذا الحكم. وسواء نجحت هذه الجهود أم لم تنجح في نهاية المطاف، فإنها تؤكد التفاعل المستمر بين محكمة عليا محافظة وكونجرس يتميز بليبرالية أكبر فيما يتصل بقوانين الحقوق المدنية.

الإجهاض: بعد أن نقضت المحكمة العليا قوانين الولايات التي تحظر الإجهاض في حكمها الصادر في قضية رو ضد ويد (١٩٧٣)، سنت معظم الولايات قوانين لتنظيم عملية الإجهاض⁽⁶⁸⁾. وقد اتسمت معظم هذه القوانين بالتنظيم المحايد. مما يسمح للمحكمة العليا بقبولها، ومثال ذلك، اشتراط قيام أطباء مرخص لهم بمزاولة المهنة لعمليات الإجهاض. غير أن الدافع وراء الكثير من القوانين الأخرى التي سنتها الولايات كان الاختلاف مع حكم المحكمة العليا، والرغبة في وضع حدود لهذا الحكم، وذلك بوضع صعوبات في طريق السماح بعمليات الإجهاض. وقد تبنت بعض الولايات عدة تشريعات مختلفة من ذلك النوع. وقد سعت رود أيلاند لتفريغ حكم المحكمة العليا من محتواه تماماً بإصدارها تشريعاً جديداً.

وقد طعنن الجماعات التي عارضت القيود القانونية على الإجهاض في قوانين الولايات التي تقيد حرية إجراء هذه العملية. وقد نقضت المحكمة العليا في سلسلة من أحكامها من عام ١٩٧٦ إلى عام ١٩٨٦ عدداً من هذه القوانين، لعدم اتساقها مع الحكم في قضية رو. غير أن المحكمة العليا أقرت القيود الفيدرالية والقيود التي فرضتها الولايات على تمويل عمليات الإجهاض في برنامج المساعدة الطبية لمحدودي الدخل. (ومع ذلك، فقد ألغت العديد من محاكم الولايات القيود على التمويل الذي تقدمه الولايات على أساس من نصوص وردت بدساتيرها).

ومع تحول اتجاه المحكمة العليا إلى المحافظة بسبب التعيينات الجديدة، تضاعلت مساندتها للمبادئ

الواردة في الحكم في قضية رو. فقد فسر الكثيرون حكم المحكمة في قضية ويبستر ضد خدمات الصحة الإنجابية (١٩٨٩)، استعداد المحكمة لفرض قيود متشددة على الإجهاض، وحتى نقض الحكم في قضية رو، عندما تسنح الفرصة لإصدار حكم في قضية مناسبة. ونتيجة لذلك فقد سعت جماعات المصالح والمشرعون في كل ولاية على وجه التقريب لإعداد تشريع جديد يضع قيوداً مشددة على عملية الإجهاض. وقد فشلت معظم هذه المحاولات في العامين التاليين لإصدار الحكم في قضية ويبستر، غير أن ولاية بنسلفانيا سنت تشريعات هامة فيما يتصل بالإجهاض، وحظرت ولايات يوتا، ولويسيانا، وجوام عمليات الإجهاض في معظم الظروف. وعلى العكس من ذلك، فإن ولايتي كونيتيكت وماريلاند أصدرتا تشريعات تحمي الحق في الإجهاض بموجب قانون الولاية.

وقد أوضح حكم المحكمة في قضية تنظيم الأسرة ضد كيسي (١٩٩٢)، وهو الحكم الذي أكد الحكم في قضية رو، في أغلب جوانبه، أن المحكمة العليا ستنقض التشريعات التي تحظر الإجهاض في الولايات. غير أن هذا الحكم شجع الولايات أيضاً على تبني بعض القيود، مثل فترات الانتظار الإجبارية التي قد تتسق مع القواعد الجديدة التي أرستها المحكمة العليا لتنظيم الإجهاض. وستوضح الأحكام التي ستصدرها المحكمة العليا في المستقبل مدى قبولها لهذه القيود.

وعلى المستوى الفيدرالي، أرست إدارتا الرئيسين ريجان وبوش، قيوداً على عمليات الإجهاض في مجالات النشاط الفيدرالي كالجيش. وفي أوائل التسعينيات، اتخذ الكونجرس خطوات لإلغاء بعض هذه القيود، غير أن الرئيس بوش استخدم حق النقض لوضع حد لهذه المبادرات. ومثال ذلك مجموعة من القواعد التنظيمية التي وضعتها وزارة الصحة والخدمات البشرية، والتي تحظر على عيادات تنظيم الأسرة الممولة من قبل الحكومة الفيدرالية الاشتراك في أنشطة تشجع الإجهاض أو تسهل إجراءه. وقد أقرت المحكمة العليا هذه القواعد التنظيمية في حكمها الصادر في قضية رست ضد سوليفان Rust v. Sullivan (١٩٩١). وفي وقت لاحق من هذا العام، أقر الكونجرس مشروع قانون استهدف إلغاء هذه التنظيمات، غير أن الرئيس بوش استخدم حق النقض ضده، كما استخدم حق النقض ضد تشريع مماثل في عام ١٩٩٢.

وقد ألغى الرئيس بيل كلينتون، بعد يومين من توليه الرئاسة، القيود المفروضة على عيادات تنظيم الأسرة، كما ألغى العديد من القيود الأخرى المفروضة على عملية الإجهاض. وعندما أصدرت المحكمة العليا حكمها في عام ١٩٩٣ والذي يقضي بأن عيادات الإجهاض لا يجوز لها اللجوء إلى قانون الحقوق المدنية لمقاضاة المشاركين في مظاهرات الاحتجاج التي تسد مداخل هذه العيادات، شجعت إدارة الرئيس كلينتون الكونجرس لإصدار تشريع يستهدف كبح هذه المظاهرات⁽⁶⁹⁾. فقد أصدر الكونجرس ذلك التشريع في عام

١٩٩٤ بما يسمح بإقامة الدعاوى الجنائية والقضايا المدنية ضد المشتركين فى سد مداخل عيادات الإجهاض.

وتمثل قضية الإجهاض أهمية الاستجابات التشريعية لأحكام المحكمة العليا. فعلى الرغم من إصدار المحكمة العليا لما يبدو أنه حكم قاطع فى قضية رو ضد ويد، فإن ذلك لم يمنع الكونجرس ومجالس الولايات التشريعية من سن قوانين للحد من اللجوء إلى عمليات الإجهاض. وقد بذلت المجالس التشريعية جهداً كبيراً لصياغة قوانين الإجهاض بما يتمشى والجهود التى فرضتها أحكام المحكمة العليا. كما تؤكد القضية دور كبار المسؤولين. فقد شجع الحكام فى بعض الولايات فرض القيود على عملية الإجهاض، بينما منع حكام آخرون سن القوانين التى تقيد الإجهاض. كما يؤكد الخلاف بين إجراءات إدارتى الرئيس بوش وكلينتون أهمية دور الرئيس فيما يتصل بالتأثير على الاستجابة الفيدرالية لأحكام المحكمة العليا بشأن الإجهاض.

التأثير على المجتمع

نظرة عامة

إن أحكام المحكمة العليا موجهة لصانعى السياسة الآخرين، فهى ترسى القواعد القانونية التى تحكم القرارات السياسية داخل الحكومة. غير أن الأهمية الكبرى لهذه الأحكام تعتمد فى المقام الأول على تأثيرها خارج نطاق الحكومة، أى على المجتمع الأمريكى ككل. فأحكام المحكمة العليا فى مجال قوانين العمالة تعد على جانب من الأهمية، على أساس تأثيراتها المحتملة على العلاقة بين العمال وأصحاب الأعمال. كما تعد أحكامها بشأن التفرقة على أساس الجنس على جانب من الأهمية، لما لها من تأثير على وضع المرأة.

ويمكن لأى سياسة حكومية أن يكون لها تأثير واسع النطاق على المجتمع، بما فى ذلك بعض السياسات المباشرة وغير المتوقعة على الإطلاق. ويصدق ذلك بالتأكيد على أحكام المحكمة العليا، فكثيراً ما يكون من الصعب التفرقة بين تأثير المحكمة العليا، وتأثير القوى الأخرى التى تؤدى إلى النتيجة نفسها. ولهذا السبب، فإنه يندر أن نصل إلى أحكام ثابتة بشأن تأثير المحكمة العليا على المجتمع.

تقويم ما للمحكمة العليا من تأثير على المجتمع: كثيراً ما ينسب مراقبو المحكمة العليا، وخاصة هؤلاء الذين يختلفون معها فى أحكامها، تأثيراً قوياً لأحكام المحكمة العليا على المجتمع. وعلى سبيل المثال، فإن بعض معارضى أحكام المحكمة العليا بشأن ممارسة الطقوس الدينية، يرون أن هذه الأحكام كان لها آثار سلبية كبيرة. وقد صرح جيس هيلمز، عضو مجلس الشيوخ عن ولاية نورث كارولينا فى

عام ١٩٩٤ بما يلي: «أعتقد أنه في الإمكان أن نحدد متى بدأ تدهور هذه البلاد» وذلك «مع الدعوى التي نتج عنها أول حكم للمحكمة العليا لحظر الصلوات، فمنذ ذلك الوقت بدأت أمريكا في السقوط في الهاوية، وصارت الأخلاقيات في طي النسيان»⁽⁷⁰⁾.

ويجدر بنا ألا نسلم تسليماً كاملاً بهذه الأقوال، لأنها فيما يبدو تتجاهل الحدود الخاصة بتأثير المحكمة العليا على المجتمع. ففي واقع الأمر، يعد تأثير أحكام المحكمة العليا على المجتمع مقيدة إلى حد كبير بالسياق الذي تتفاعل فيه السياسات المتصلة بها.

وبعد السياق الحكومي جانباً من ذلك السياق العام. فكما ورد سابقاً، يضع صانعو السياسة حدوداً لأثار الأحكام في كثير من الحالات، فلا ينفذونها تنفيذاً كاملاً، أو يتخفون من الإجراءات ما يقيدوها. وعلى سبيل المثال، فإن قول السناتور هيلمز يبدو أنه يعكس افتراضاً بأن المدارس العامة أوقفت الصلوات والتدريبات على قراءة الكتاب المقدس بعد أن حظرت المحكمة العليا هذه الممارسات. ولكن في واقع الأمر أن هذه الممارسات استمرت في الانتشار على الرغم من أحكام المحكمة العليا.

وبصفة عامة، فإن المحكمة العليا يندر أن تكون الهيئة الحكومية الوحيدة التي تتناول مجموعة محددة من القضايا. بل إن المحكمة العليا هي أحد صانعي السياسة المسؤولة عن إصدار الأحكام واتخاذ المبادرات جنباً إلى جنب مع صانعي السياسة الآخرين. ففي مجال علاقة العمالة بالإدارة على سبيل المثال، يضع الكونجرس القواعد القانونية الأساسية، وتطور الهيئات الإدارية هذه القواعد وتطبقها على حالات محددة، بينما تتولى المحاكم الأدنى حل معظم الخلافات الخاصة بأحكام الهيئات. ويقتصر اشتراك المحكمة العليا على تقديم الحلول في قليل من المسائل القانونية التي تنشأ في المحاكم الأدنى. ومع ذلك يمكن للمحكمة العليا أن يكون لها تأثير هام، غير أنها لا تستطيع وحدها أن تحدد طبيعة علاقات العمالة بالإدارة.

كما تتفاعل سياسات المحكمة العليا من خلال سياق العمل غير الحكومي. وحتى التأثير المباشر لمعظم الأحكام، يعتمد اعتماداً كبيراً على استجابة الناس خارج نطاق الحكومة. وتعد أفعال المؤسسات والأشخاص الذين تمنحهم المحكمة العليا درجة كبيرة من الحرية، ذات أهمية خاصة. ومثال هؤلاء، مستحقو الإعانات الاجتماعية الذين يكتسبون حقوقاً إجرائية، أو الصيدليات التي يُسمح لها بالإعلان عن أسعار مستحضراتها الطبية. وقد لا يستفيد المنتفعون بسياسات المحكمة هذه استفادة كاملة من الحرية التي تمنحها لهم المحكمة العليا، ويعود أحد الأسباب إلى أنهم قد لا يكونون على علم بالأحكام الصادرة لصالحهم. ولكن حتى هؤلاء الذين يعرفون هذه الأحكام لا يتصرفون دائماً على أساسها. فعلى سبيل المثال، فقد لا يصبر المتلقون للإعانات الاجتماعية على حقوقهم الإجرائية لأنهم لا يريدون أن يفضيوا المسؤولين

الذين يقعون تحت سيطرتهم. كما أن مالكي الصيدليات قد يقررون عدم الإعلان عن أسعار مستحضراتهم الطبية، لأن التنافس مع الصيدليات الأخرى، على أساس السعر، لا يبدو مربحاً. كما تضع القوى غير الحكومية قيوداً على التأثير العام لأحكام المحكمة العليا، إذ تتأثر بعض المظاهر، مثل معدلات الجريمة ومستوى التعليم، بالوسط الاجتماعي للأسر، ووسائل الإعلام، والاقتصاد. وربما مارست هذه القوى تأثيراً أقوى على الاتجاه لارتكاب الجرائم، أو على أداء الطلاب، بالمقارنة بتأثير سياسات المحكمة العليا. أضف إلى ذلك أن أى تأثير تمارسه المحكمة العليا يتم من خلال سياق هذه القوى. وتعد هذه الحدود شائعة في كافة السياسات العامة، بغض النظر عن السلطة التي تصدرها، غير أن موقف المحكمة العليا يُعد ضعيفاً لأنها لا تملك السيطرة على مسلك القطاع الخاص، لأنها نادراً ما تضع سياسة شاملة في مجال محدد.

ولا يعنى كل ذلك أن أحكام المحكمة العليا لا يمكن أن يكون لها تأثير هام على المجتمع. ففي كثير من الأحيان، يكون تأثيرها المباشر على قدر كبير من الأهمية، كما يمكن للمحكمة العليا أن تساهم في تشكيل مظاهر اجتماعية هامة. ويؤكد القليل من الأمثلة الدور الذي يمكن أن تلعبه المحكمة العليا:

١ - أصدرت المحكمة العليا حكمها في عام ١٩٣٨ الذي قضى بأنه بموجب قانون العمالة الفيدرالي، يجوز للشركات أن تعين موظفين جدداً يحلون محل العمال المضربين بصفة دائمة. وقد مرت عدة عقود ولم تطبق الشركات حكم المحكمة إلا في القليل من الحالات. ولكن منذ أوائل الثمانينيات، أبدى أصحاب العمل استعداداً أكبر لاستبدال العمال المضربين بعمال جدد. وقد نتج عن ذلك تدهور سريع في قوة العمالة المنظمة⁽⁷¹⁾.

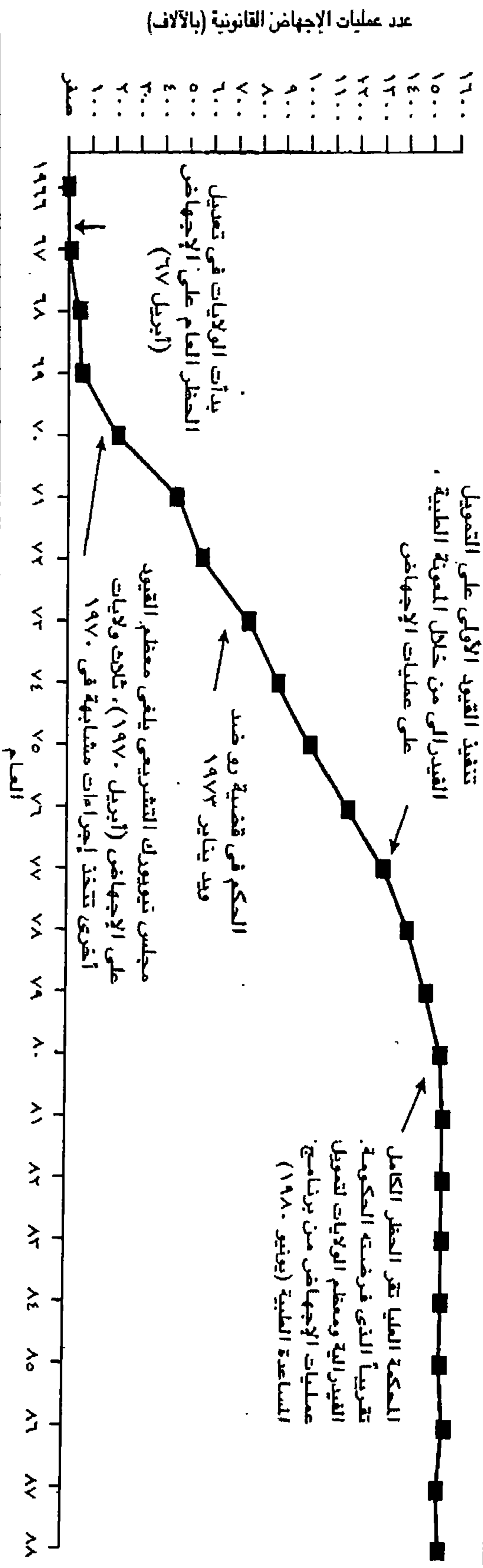
٢ - أصدرت المحكمة العليا حكمها في عام ١٩٨٩ بعدم دستورية النظام الذي يسمح بتمثيل المقاطعات الخمس بمدينة نيويورك، من خلال ممثل واحد، في هيئة قوية يطلق عليها اسم مجلس التقدير Board of Estimate. وقد أدى حكم المحكمة إلى تناقص قوة ستاتن أيلاند السياسية، وهي أقل المقاطعات سكاناً، وقد أدى ذلك بدوره إلى تجدد ضغط سكان هذه المقاطعة للانفصال عن المدينة. وفي عام ١٩٩٣ صوتت ستاتن أيلاند لصالح الانفصال، مطالبة حكومة الولاية أن تعلنها مدينة مستقلة⁽⁷²⁾.

٣ - وقد قامت المحكمة العليا في عامي ١٩٨٤ و ١٩٨٨، بتوسيع سلطة رجال الصناعة في السيطرة على أسعار التجزئة لمنتجاتهم، وذلك بتعديلها لبعض مبادئ قانون الاحتكار التي مضى عليها زمن طويل. وقد سهلت أحكام المحكمة العليا الاستخدام المتزايد للتسعير غير المباشر من جانب رجال الصناعة، مما نتج عنه زيادات كبيرة في أسعار العديد من المنتجات⁽⁷³⁾.

٤ - وقد نقضت المحكمة العليا في حكمها في قضية باكلي ضد فالينو (١٩٧٦) نصوصاً من قانون

الشكل ٦ - ١

أرقام تقديرية لعمليات الإجهاض القانونية وما يتصل بها من إجراءات السياسة الحكومية ١٩٨٨ - ١٩٦٦



المصدر : University of Chicago Press, 1991). 180 (for 1968 Estimated numbers of abortions taken from Gerald N. Rosenberg, The Hollow Hope: Can Courts Bring About Social Change? (Chicago: University of Chicago Press, 1987 and Stanley K. Henshaw and Jennifer Van Curen, "Abortion Services in The United States, 1987 and 1988," Family Planning Perspectives 22 (May/June 1990): 103 (for 1986 - 1988).

الحملة الانتخابية الفيدرالية، وهي النصوص التي وضعت حدوداً للإنفاق في الانتخابات الرئاسية وانتخابات الكونجرس. وقد سمح حكم المحكمة للمرشحين بالكونجرس أن ينفقوا من الأموال ما يمكنهم جمعه، وأعاد للمرشحين المؤسرين إمكانية تمويل حملاتهم، ومكن الجماعات المستقلة من مساندة الحملات الرئاسية من خلال إنفاق مبالغ ضخمة عليها. وقد أثر هذا الحكم على مجرى الحملات ونتائج الانتخابات على مدى عقدين من الزمان. وعلى سبيل المثال، فإن الإعلانات التي مولتها الجماعات المستقلة، والتي هاجمت مرشح الحزب الديمقراطي مايكل دوكاكيس، ساهمت في إضعاف موقفه، وضمان الفوز لجورج بوش في عام ١٩٨٨.

بعض مجالات نشاط المحكمة العليا

يمكننا أن نحصل على فهم أوضح لتأثير المحكمة العليا على المجتمع، والقوى التي تحدد هذا التأثير، إذا ما فحصنا بعض مجالات معودة من أنشطة المحكمة. وتوضح هذه الأمثلة أن تأثير المحكمة العليا تأثيراً معقداً ومتنوعاً بدرجة عالية، وفي بعض الأحيان يتعذر قياسه.

الإجهاض: في عام ١٩٧٣، عندما ألغت المحكمة العليا القيود التي فرضتها المحكمة على الإجهاض، كان يسرى في معظم الولايات حظر عام على الإجهاض. كما أن الولايات جميعها على وجه التقريب كانت تطبق قيوداً متشددة. ولذلك فإننا قد نتوقع أن هذا الحكم كان له تأثير كبير على عدد عمليات الإجهاض القانونية، على الرغم من أن ذلك لم يكن بالضرورة هدف المحكمة العليا. وقد تحقق هذا التوقع على نحو كبير، غير أن واقع الأمر يعد أكثر تعقيداً مما يعتقد الكثيرون⁽⁷⁴⁾. وكما يوضح الشكل ٦ - ١، فإن عدد عمليات الإجهاض القانونية زاد بحوالي ١٥٠٪ ما بين عامي ١٩٧٢ و ١٩٩٧، ويوحى هذا التغيير الجذري أن المحكمة العليا ساهمت إلى حد بعيد في ذلك التغيير. غير أن معدل التغيير كان بالفعل زائداً ما بين عامي ١٩٦٩ و ١٩٧٢، مما يعكس التغيرات في قوانين الولايات قبل تلك الفترة وخلالها. وبحلول عام ١٩٧٣، عدلت ثمانى عشرة ولاية الحظر الذي فرضته على مدى فترة طويلة، على نحو كبير. كما ألغت أربع من هذه الولايات القيود المفروضة على الإجهاض. ولو أن المحكمة العليا لم تصدر حكمها في قضية رو ضد ويد، فمن المحتمل أن معدل الإجهاض كان سيزيد بنسبة أكبر كنتيجة للتشريعات الجديدة للولايات، غير أنه ما كان يصل للمستوى الذي بلغه.

وأحد العوامل الأخرى التي أضافت تعقيدات لهذه القضية، هو عدم ضمان الحكم في قضية رو للاستجابة لرغبة النساء كلهن الذين يسعين لإجراء عملية الإجهاض. فقد يتوافر الدافع للنساء لأنهن المستفيدات من هذا الحكم، ولأنهن يرغبن في إجراء عمليات إجهاض قانونية للاستفادة من الحرية التي

منحتها لهم المحكمة العليا، غير أنهم لم ينجحوا جميعاً في تحقيق رغبتهم، فقد فقدت النساء محدودات الدخل مصدراً هاماً للدعم المالي لعمليات الإجهاض، عندما وضعت الحكومة الفيدرالية ومعظم الولايات حدوداً لتمويل برنامج المساعدة الطبية لعمليات الإجهاض. وعلى نحو عام، فإن معظم المستشفيات قررت ألا تجرى عمليات الإجهاض، وبذلك أصبحت هذه العمليات تجرى في العيادات الخاصة؛ غير أن الكثير من المناطق تفتقر لمثل هذه العيادات. ويعكس العدد المحدود لأماكن إجراء عمليات الإجهاض الآراء الخاصة فيما يتصل بالإجهاض من جانب القائمين المحتملين لهذه الخدمة، فضلاً عن الضغوط المحلية المضادة لتقديم هذه الخدمة، والقوانين المقيدة لعملية الإجهاض. ويعود التنوع الكبير في نسب الإجهاض بين الولايات إلى هذه القوى إلى حد كبير. كما أن هذه القوى ساهمت في تفسير عدم حدوث زيادات أكبر لعدد عمليات الإجهاض القانونية منذ عام ١٩٧٩، كما يوضح الشكل ٦ - ١. وهكذا توضح قضية الإجهاض التأثير الكبير الذي يمكن للمحكمة العليا أن تحدثه، فضلاً عن الدور الرئيسى للمؤسسات الحكومية الأخرى والقطاع الخاص، لتحديد هذا الأمر.

كما اتسم الحكم في قضية رو ضد ويد بتأثيره السياسى الهام وغير المتوقع. فقد دعم الحكم، على نحو كبير، المعركة المتنامية ضد الإجهاض القانونى، وذلك بخلق حاجة واضحة للعمل ضده، وهدف للهجوم عليه. وعلى الأساس نفسه، فقد وجدت الجماعات التى سعت لتقنين الإجهاض، أنه من الصعب أن يحافظوا على قواهم، بعد أن حققوا هدفهم الرئيسى، وكنتيجة لذلك فقد تمتع معارضو الإجهاض القانونى بمزية التأثير على الانتخابات والتشريع لعدة سنوات تالية. وقد ساعدت هذه المزية على وضع مجموعة القيود الفيدرالية، والقيود التى فرضتها الولايات، على الإجهاض فى الفترة التالية للحكم فى قضية رو.

الانشقاق السياسى: كثيراً ما تقوم المحكمة العليا بمراجعة الإجراءات الحكومية التى يقصد بها توقيع العقاب على أشخاص يدلون ببيانات سياسية لا تلقى تأييداً شعبياً، أو يشاركون فى أنشطة تخريبية. ويتوافر للمحكمة العليا سجل مختلط لهذه القضايا، ولكن منذ الستينيات قامت المحكمة العليا بتقديم الكثير لحماية المنشقين السياسيين من قيود الرقابة، ومن توقيع العقوبات عليهم. وفى الستينيات، نقضت المحكمة العليا عدداً من سياسات الحكومة الموجهة ضد أصحاب الانتماءات الشيوعية. وقد صدرت خلال حرب فيتنام عدة أحكام احتمى بها معارضو السياسة الأمريكية الرسمية من العقوبات المفروضة على أنشطتهم. كما أن أحكام المحكمة العليا فى عامى ١٩٨٩ و ١٩٩٠ ضد حرق العلم الأمريكى، كان لها وقع المفاجأة، لحمايتها شكلاً غير شائع من أشكال التعبير السياسى.

ومن الصعب قياس تأثير هذه الأحكام، لكن لا شك أن المحكمة العليا قد أحدثت بعض التأثير. فعلى سبيل المثال، فإن حمايتها لمعارضى الحرب فى فيتنام، وخاصة أحكامها التى منعت نظام الخدمة

الاختياري من الانتقام من معارضييه المحتجين الذين يعارضون الحرب⁽⁷⁵⁾، غالباً ما شجعت على التعبير العلني عن الانشقاق.

غير أن المحكمة العليا، على وجه التأكيد، لم تحقق زيادة كبيرة في مستوى الانشقاق السياسى بالولايات المتحدة. ويعود أحد الأسباب إلى ما يتسم به دعم المحكمة العليا من اختلاط ونقص فى دعمها للانشقاق السياسى. غير أن هناك وضعان هامان يرتبطان بالقطاع الخاص على وجه الخصوص، فأولاً، لا يتبنى معظم الناس الآراء السياسية غير الشعبية حول المسائل السياسية التى يودون التعبير عنها. ولهذا السبب فإن حرية التعبير عن هذه الآراء لا تعنيهم فى شيء.

ثانياً، فإن الناس يدركون أن المحكمة العليا لا يمكنها أن تمنع كل النتائج السلبية للانشقاق السياسى. فقد يمتنع الناس عن التعبير عما يفكرون فيه، لأنهم يخشون اعتزال أصدقائهم وجيرانهم لهم، وهجوم الجماعات الاجتماعية ضدهم، ونبذ عملائهم لهم، أو طردهم من وظائفهم. بل إن من يعبرون عن آراء بالغة الشنوء، قد يعانون من نتائج أسوأ. فكثيراً ما يعانى معارضو الأنشطة الدينية التى ترعاها الحكومة من إتلاف ممتلكاتهم، وتوجيه المضايقات لهم، فضلاً عن التهديد بالقتل. ولذلك، فليس مستغرباً أن يختار الكثيرون أن يحتفظوا بصمتهم بدلاً من مواجهة هذه النتائج. وتؤكد مثل هذه النتيجة الحدود التى تقف عندها قدرات المحكمة العليا لتغيير الواقع الاجتماعى الأساسى.

المساواة العرقية

يستحق تأثير المحكمة العليا على أوضاع المواطنين السود بحثاً أكثر تفصيلاً، لأهمية هذا التأثير وقيمه كمثال. فقد فتحت المحكمة العليا دعمها القوى والمطرد للمساواة العرقية فيما بين الأربعينيات والستينيات من هذا القرن. فقد هاجمت التفرقة فى مجالات مثل التعليم والتصويت، كما تولت حماية حركة الحقوق المدنية من الهجمات القانونية فى الجنوب خلال الخمسينيات والستينيات، وفى السبعينيات والثمانينيات تضاضل دعم المحكمة العليا للمساواة العرقية على نحو واضح، غير أنه لم يختلف تماماً. فعلى سبيل المثال، ساندت المحكمة العليا استخدام برامج العمل الإيجابى فى مجال واسع من المواقف.

وقد كان الهدف الضمنى من هذه الأحكام هو تحسين وضع الأمريكيين السود، فإلى أى مدى تمكنت المحكمة العليا من خلال سياستها من تحقيق هذا الهدف.

التغيير فى مركز الأمريكيين السود: اتسمت عملية إجراء تغييرات فى مركز الأمريكيين السود بالبس والتعقيد. ومن المفهوم أن يختلف المعلقون حول مدى التغيير الذى تم. ولعل أفضل الأقوال عامة يشير إلى أن التغيير قد تم على نحو متنوع ما بين المجالات الكبرى للتفرقة العرقية⁽⁷⁶⁾.

وقد كان التغيير السياسى أوضح مجال تم فيه التغيير. فقد تنامت القوة السياسية للسود على نحو كبير فى العقود الثلاثة الماضية، ويعود أحد الأسباب الرئيسية فى ذلك إلى التغلب على القيود العرقية للتصويت فى الجنوب. ففي إحدى عشرة ولاية جنوبية، تم تسجيل ٢٩٪ من البالغين من غير البيض بجدول الانتخاب عام ١٩٦٠، وبحلول عام ١٩٨٨ تم تسجيل ٦٤٪ من السود البالغين⁽⁷⁷⁾. ويعكس تزايد أعداد المسؤولين المنتخبين من السود من حوالى ٣٠٠ فى عام ١٩٦٥، إلى حوالى ٧٥٠٠ فى عام ١٩٩٢⁽⁷⁸⁾. تنامى قوتهم السياسية، ويبدو ذلك أيضاً فى حملات جيس جاكسون للحصول على ترشيح الحزب الديمقراطى فى عامى ١٩٨٤ و ١٩٨٨، وكذلك فى استعداد المسؤولين البيض المتزايد للاستجابة لمشاكل السود، كما أن دعاة سيادة الجنس الأبيض السابقين، مثل عضو مجلس الشيوخ عن ولاية ساوث كارولينا ستروم ثرموند، يعتقدون حالياً أنه من المناسب سياسياً أن يسعوا للحصول على أصوات السود.

ومن وجهة النظر الاجتماعية، فإن ممارسة التفرقة فى الحياة الأمريكية قد انهارت إلى درجة محدودة. وقد تضاعلت التفرقة فى الفنادق والمطاعم على نحو كبير، كما أن النظام المدرسى المزدوج لم يعد له وجود فى الجنوب ولايات الحدود. غير أن التعليم لا يزال معرضاً للتفرقة العرقية فى أنحاء كثيرة من الولايات المتحدة. ويبدو ذلك فى الشمال أكثر منه فى الجنوب. ففي العام الدراسى ١٩٩١-١٩٩٢، انتظم ٣٤٪ من كافة الطلاب السود بالمدارس التى يشكل الطلاب فيها أقل من ١٠٪، وفى ذلك تدهور كبير عن نسبة الـ ٦٤٪ فى العام الدراسى ١٩٦٨-١٩٦٩، ولكنه يزيد قليلاً عن النسبة فى عام ١٩٨٦-١٩٨٧⁽⁷⁹⁾. وبعد ما يقرب من مرور أربعين عاماً على صدور حكم المحكمة العليا فى قضية براون، وهى القضية التى نشأت فى توبىكا بولاية كانساس، حكمت إحدى محاكم الاستئناف بأن مدارس توبىكا لا تزال تخضع لممارسة التفرقة العرقية على نحو غير قانونى⁽⁸⁰⁾. ويعكس مدى ممارسة التفرقة العرقية فى المدارس مستوى عال من التفرقة السكنية، ولم يتم التخفيف من ممارسة هذه التفرقة إلا بقدر ضئيل فيما بين عامى ١٩٧٠ و ١٩٩٠⁽⁸¹⁾. كما أن استمرار ممارسة التفرقة فى المناطق السكنية ينتج عن عدة عوامل، بما فيها التفرقة فى مبيعات المنازل.

ولعل الوضع الاقتصادى للسود هو القضية الأكثر أهمية، وذلك لأهميتها فى حد ذاتها، ولتأثيرها الاجتماعى والسياسى. وتختلط الصورة فى هذا المجال، وتصبح موضوعاً للمناقشات الحادة. فقد طرأ تحسن فى مجال المساواة الاقتصادية إذا ما أخذنا بعض المقاييس فى الاعتبار. غير أن هناك قدر كبير من عدم المساواة فى الدخل. ففي عام ١٩٩١، كان متوسط الدخل السنوى للأسرة من السود ١٨,٨٠٠ دولار، مقارنة بـ ٣١,٦٠٠ دولار للأسرة من البيض⁽⁸²⁾. وتعكس الأرقام الإجمالية الاختلاف فى مجتمع السود. فقد حققت أعداد متزايدة من عائلات السود مركزاً يرقى بها إلى الطبقة المتوسطة من الناحية

الاقتصادية، بينما لا يزال عدد غير متناسب وكبير من المواطنين السود يعانون من الفقر. وفي عام ١٩٩٢، عانى ٧٤٪ من الأطفال السود من الفقر. وهي نسبة تبلغ ثلاثة أضعاف نسبة الأطفال البيض⁽⁸³⁾. ولا شك أن نسبة ممارسة التفرقة في التوظيف قد تضاعفت، غير أن إحدى الدراسات التي أجريت في شيكاغو وواشنطن العاصمة في عام ١٩٩١، أظهرت بوضوح أن التفرقة في هذا المجال لم تختف⁽⁸⁴⁾.

دور المحكمة: نظراً لأن التقدم تجاه تحقيق المساواة العرقية كان محدوداً، فمن الواضح أن أكثر توقعات المحكمة العليا تفاؤلاً لم يتحقق بعد. ويقول القاضي الفيدرالي روبرت كارتر، الذي عمل محامياً مع الاتحاد القومي لتقدم الملونين في ١٩٥٤، إنه عندما أصدرت المحكمة حكمها في قضية براون ضد مجلس التعليم «تصورت بالفعل أننا توصلنا إلى الحل، وأن في ذلك الحكم النهاية للكفاح من أجل تحقيق الحقوق المدنية». ولم يمض وقت طويل قبل أن يدرك أنه كان مخطئاً⁽⁸⁵⁾.

ولكن إلى أي مدى يمكن نسبة التقدم نحو المساواة العرقية لدور المحكمة العليا. فبال تأكيد كانت هناك مصادر هامة أخرى للتغيير الذي طرأ، وخاصة خلال الستينيات عندما ساهم الكونجرس والسلطة التنفيذية الفيدرالية مساهمة هامة لتحقيق الحقوق المتساوية، كما قام بذلك أيضاً العديد من حكومات الولايات والحكومات المحلية، وتشمل القوى غير الحكومية وسائل الإعلام، بل وعلى درجة أكبر من الأهمية، حركة الحقوق المدنية نفسها.

وتبدو الحدود التي لا يتخطاها تأثير المحكمة واضحة في مجال التعليم والتصويت. وهما المجالان اللذان شهدا معظم نشاطها. فعلى الرغم من صدور الحكم في قضية براون ضد مجلس التعليم (١٩٥٤)، فإن سياسة التفرقة العنصرية في مدارس الجنوب لم تتحسر حتى نص قانون الحريات المدنية لعام ١٩٦٤ على حوافز مادية لرفع هذه السياسة عن المدارس. وقد ألغت أحكام المحكمة العليا بعض العقوبات في سبيل تصويت السود، غير أن هذه الأحكام لم تحقق التصويت الكامل للسود في الجنوب. وقد تحقق ذلك بعد صدور قانون حقوق الانتخاب لعام ١٩٦٥، الذي أوجد آليات إدارية للتطبيق الفعال لحق التصويت.

ونظراً لأن الحماية الدستورية لا تنطبق مباشرة على ممارسة التفرقة على المستوى الشخصي، فإنه ليس في مقدور المحكمة وحدها مهاجمة التفرقة في مجال التوظيف والتعليم. ولذلك فقد أخذت السلطتان الأخريان زمام المبادرة عوضاً عن المحكمة العليا. فقد سن الكونجرس تشريعات توجب المعاملة المتساوية، وتولت السلطة التنفيذية وضع هذه التشريعات في حيز التنفيذ. غير أن المحكمة العليا قدمت تفسيرات هامة لهذه القوانين، فحتى نهاية الثمانينيات، قدمت المحكمة العليا تفسيرات واسعة لهذه التشريعات مما عزز من تأثيرها المحتمل. وهناك دلائل تشير إلى التأثير الهام للقوانين الفيدرالية ضد التفرقة في مجال التوظيف،

على مركز المواطنين السود. ويمكن أن يعزى ذلك التأثير، في المقام الأول، لدور السلطتين التنفيذية والتشريعية، غير أن المحكمة العليا قد ينسب إليها قدر من المسؤولية في هذا المجال.

ومن الصعوبة التيقن ما إذا كانت أحكام المحكمة العليا المبكرة في مجال الحريات المدنية قد ساهمت في الإسراع بتمرير التشريعات الفيدرالية في ذلك المجال، وتقوية حركة الحقوق المدنية. وقد انتهى جيرالد روزنبرج في تحليله الدقيق لهذه المسألة، إلى أن تأثير المحكمة في كلا المجالين كان ضئيلاً⁽⁸⁶⁾. غير أنه يمكن إيراد الحجج التي تثبت التأثير الفعال للمحكمة العليا.

وقد كان تطور الحركة الجماعية للحقوق المدنية في الجنوب أمراً لا مفر منه، ولم تكن المحكمة العليا هي العامل الأكبر الذي ساهم في تناميها. غير أن المحكمة العليا ربما ساهمت في الإسراع بنمو الحركة. فقد أوجدت أحكامها في مجال التعليم والمجالات الأخرى أملاً في التغيير، وأرست القواعد لحقوق تولي العمل السياسي الدفاع عنها. ويصدق ذلك بصفة خاصة على الحكم في قضية براون، وهو الحكم الذي حمل أهمية رمزية خاصة لبعض الناس⁽⁸⁷⁾. ولم تضع حماية المحكمة العليا لحركة الحقوق المدنية حداً للمضايقات التي تعرضت لها جماعات الحقوق المدنية في الجنوب، أو للعنف الموجه ضد أعضائها، غير أن المحكمة العليا ساهمت في تأكيد قدرة الحركة في تحمل الضغوط الموجهة ضدها.

وقد يعود بعض الفضل للمحكمة العليا فيما يتصل بسلسلة القوانين الخاصة بالحقوق المدنية التي صدرت منذ ١٩٥٧. فقد أهابت المحكمة العليا، في مجالي التعليم والانتخاب، بالحكومة لاتخاذ إجراءات ضد التفرقة، وساهمت في إيجاد توقعات تعرض الكونجرس والسلطة التنفيذية لضغوط لتحقيقها. وعلى الرغم من صحة القول بأن إجراءات الكونجرس كانت مسئولة مسئولية مباشرة عن تنفيذ سياسة رفع التفرقة العرقية في أقصى الجنوب، غير أنه لو لم تصدر المحكمة العليا حكمها في قضية براون، فما كان يتوافر للكونجرس الدافع الكافي للتحرك ضد التفرقة على الإطلاق.

تقويم: توضح قضية المساواة العرقية نقاط قوة الحكومة وضعفها فيما يتصل بالتغيير الاجتماعي. وقد ساهمت السياسة العامة في تحقيق انخفاض كبير فيما يتعرض له الأمريكيون السود من مظالم. غير أن هذه المظالم لم تختف تماماً، ومع ذلك فحتى الالتزام الحكومي الأقوى بالمساواة ما كان ليضع حداً لهذه المظالم تماماً.

وفيما يتعلق بالمحكمة العليا بصفة خاصة، فإن التقويم يشويه الاختلاط، فلم يكن للمحكمة العليا إلا أقل تأثير مباشر على القطاع الخاص. وحتى في القطاع العام، اتسمت المحكمة العليا بالضعف في مجال تطبيق الحقوق. غير أنها ساهمت في المبادرات الخاصة بالتغيير ودعمتها، وغالباً ما يمكن أن ينسب الفضل

لقضائها للتقدم فى اتجاه المساواة العرقية. وإذا كان تأثير المحكمة لم يف بأمال الناس على نحو كبير، فإن المحكمة العليا ساهمت، إلى يومنا هذا، فى مجالات هامة من التغيير الاجتماعى.

خاتمة : المحكمة العليا، والسياسة العامة، والمجتمع

يمكننا الآن أن نتوصل إلى بعض النتائج العامة حول دور المحكمة العليا كصانع للسياسة العامة. وكما يشير هذا الفصل والفصل السابق، فإن هذا الدور محدود بصفة أساسية من بعض جوانبه، غير أنه لا يزال يتسم بالأهمية.

ويعد أكثر القيود وضوحاً فيما يتصل بدور المحكمة هو معالجتها لعدد قليل من القضايا. ويعد أفضل مثال على ذلك الدور الصغير الذى يتاح للمحكمة العليا فى مجال السياسة الخارجية. كما أن المحكمة العليا لا تلعب إلا دوراً بسيطاً فى العديد من مجالات النشاط الهامة بالنسبة للمحاكم الأخرى، مثل مجال قانون العقود وقانون الأسرة.

وحتى فى مجال تخصصها، تحد القيود من تدخل المحكمة فى عملية صنع السياسة. فالمحكمة العليا تصدر أحكامها فى عدد قليل من القضايا التى تؤثر على حقوق المدعى عليهم جنائياً، أو على حرية التعبير. ويحد من تدخل المحكمة العليا أيضاً حرصها ألا يحل حكمها محل رأى الكونجرس أو الرئيس. وعندما تقوم المحكمة العليا بالتدخل، فإن تأثيرها غالباً ما يتأثر سلباً بالإجراءات التى يتخذها الأفراد والمؤسسات الأخرى. فالحكم الذى يحتم على المدارس إلغاء الشعائر الدينية لا يضمن وقف ممارستها. وقد تعطل الظروف الاجتماعية، التى لا سلطان للمحكمة العليا عليها، الجهود لتوسيع دائرة حرية الرأى.

غير أنه يتعين علينا موازنة هذه الحدود مقابل نقاط قوة المحكمة العليا. فقد كان لعدد كبير من أحكام المحكمة العليا، على وجه التأكيد، آثار مباشرة هامة. فالأحكام المضادة للاحتكار تحدد الظروف التى يمكن فى ظلها للشركات أن تندمج. وتحدد أحكام رفع التفرقة العنصرية عن التعليم، والمدارس التى ينتظم بها الطلاب. ويشكل قانون حق الانتخاب مجرى السياسة المحلية. كما أن الأحكام الخاصة بعقوبة الإعدام تعد مسألة حياة أو موت بالمعنى الحرفى لبعض الأشخاص.

كما تساعد المحكمة العليا فى تشكيل التغيير السياسى والاجتماعى. وقد تم التغلب على معارضتها لبعض التنظيمات الحكومية للعمل الخاص فى نهاية المطاف، غير أنها أبطلت من التغيير الأساسى فى دور الحكومة. وإذا كان الحكم فى قضية رو ضد ويد، غير ذى أهمية كما يعتقد معظم الناس، فقد كان مثار مناظرة قومية واسعة، وكفاح دام أكثر من عقدين. ولم تحقق أحكام المحكمة العليا بعد المساواة العرقية،

حتى مع اتحادها مع قوى أخرى، غير أنها ساهمت بالكثير للإسراع بالتغيير فيما يتصل بعلاقة الأجناس بعضها ببعض.

ويشير مثالا الإجهاض والحقوق المدنية، إلى أنه ربما كانت المحكمة العليا ذات أهمية كبرى في إيجاد ظروف العمل للآخرين. فأنحكامها تضع القضايا على جدول الأعمال القومي بما يسمح لصانعي السياسة والجمهور العام بتدبرها. ولا تتسم المحكمة العليا بالفاعلية في تطبيق الحقوق، غير أنها كثيراً ما تضيف الشرعية على تحقيقها، وبذلك تقدم الدافع للناس كي يلجأوا إلى العمل السياسى أو القضاء، وتؤثر أحكام المحكمة العليا على مواقف جماعات المصالح والحركات الاجتماعية، فتعزز بعضها وتضعف البعض الآخر. ولذلك كله، فإن المحكمة العليا لا تتمتع بالسلطة المطلقة، كما أنها لا تخلو من أهمية. بل إنها واحدة من العديد من المؤسسات العامة والخاصة التي تشكل الحياة الأمريكية على نحو هام. وهو دور محدود بالمقارنة بالدور الذي يدعيه البعض للمحكمة. غير أن الدور الذي تلعبه المحكمة العليا بالفعل هو دور غير عادى، إذا ما أخذنا فى الاعتبار أنها مؤسسة واحدة محدودة لا تملك من السلطة الملموسة إلا أقل القليل. ومن هذه الزاوية ربما أمكن لنا القول إن المحكمة العليا مؤسسة جديرة بالإعجاب.

ملحوظات

1. This discussion of the aftermath of the *Weisman* decision is based in part on Martha M. McCarthy, "Much Ado over Graduation Prayer," *Phi Delta Kappan* 75 (October 1993): 120-125; and on materials provided by the ACLU and the ACLJ.
2. Bob Cohn, "Supreme But Not Final," *Newsweek*, October 12, 1992, 78.
3. Michael deCourcy Hinds, "Robertson Trying Again to Put Prayer in Schools," *New York Times*, April 16, 1993, A8. The decision was *Jones v. Clear Creek Independent School District* (5th Cir. 1992).
4. *Burden v. Zant*, 126 L. Ed. 2d 611, 614 (1994).
5. Darryl Paulson and Paul Hawkes, "Desegregating the University of Florida Law School: Virgil Hawkins v. The Florida Board of Control," *Florida State University Law Review* 12 (Spring 1984): 59-71.
6. The case was *Vasquez v. Harris* (1992). See Katherine Bishop, "After Long Night of Legal Battles, California Carries Out Execution," *New York Times*, April 22, 1992, A1, C23.
7. "Cipollone Family Drops Landmark Cigarette Suit," *Washington Post*, November 6, 1992, B1, B2. The case was *Cipollone v. Liggett Group* (1992).
8. The case was *Wooley v. Maynard* (1977). The outcome is described in "Marshals Seek Costs for Motto Lawsuit," *Valley News* (West Lebanon, N.H.), December 3, 1977, 1, 24.
9. See Ruth Marcus, "Job Discrimination Bill Would Not Apply to Case against Seattle-Based Cannery," *Washington Post*, October 31, 1991, A14.
10. "Georgia to Pardon Missionaries Jailed in 1830s," *Washington Post*, November 23, 1992, A5. The case was *Worcester v. Georgia* (1832).

11. *Yang v. Sturmer*, 750 F. Supp. 558, 558-559 (D. R.I. 1990).
12. *Jaffree v. Board of School Commissioners*, 554 F. Supp. 1104, 1128 (S.D. Alab. 1983).
13. *White v. Samsung Electronics America, Inc.*, 989 F.2d 1512, 1520-1521 (9th Cir. 1993).
14. *Piazza v. Major League Baseball* (E.D. Pa. 1993).
15. See William Booth, "Crusade for Prayer in School Wins Converts," *Washington Post*, April 1, 1994, A1, A4. The Court's rulings were in *Engel v. Vitale* (1962) and *Abington School District v. Schempp* (1963).
16. Harrell R. Rodgers, Jr., and Charles S. Bullock III, *Law and Social Change: Civil Rights Laws and Their Consequences* (New York: McGraw-Hill, 1972), 75.
17. *Green v. School Board* (1968); *Alexander v. Holmes County Board of Education* (1969).
18. *Missouri v. Jenkins* (1990); *Spallone v. United States* (1989).
19. Remarks of Justice John Dooley of the Vermont Supreme Court, in Lawrence Baum and David Frohnmayer, eds., *The Courts: Sharing and Separating Powers* (New Brunswick, N.J.: Eagleton Institute, Rutgers University, 1989), 19.
20. The cases were *California v. Greenwood* (1988) and *State v. Hempele* (N.J. Sup. Ct. 1990); see Stanley H. Friedelbaum, "Refuse Disposal, Search and Seizure, and Privacy Rights in New Jersey: A Counteractive Response to a Federal Precedent," *State Constitutional Commentaries and Notes* 2 (Fall 1990): 17-20.
21. *United States v. Jackson*, 429 F.2d 1368, 1372 (7th Cir. 1970). The studies were Michael Wald, et al., "Interrogations in New Haven: The Impact of *Miranda*," *Yale Law Journal* 76 (July 1967): 1519-1648; and Richard J. Medalie, Leonard Zeitz, and Paul Alexander, "Custodial Police Interrogation in Our Nation's Capital: The Attempt to Implement *Miranda*," *Michigan Law Review* 66 (May 1968): 1347-1422.
22. Stephen J. Schulhofer, "Reconsidering *Miranda*," *University of Chicago Law Review* 54 (Spring 1987): 435-461; Patrick A. Malone, "'You Have the Right to Remain Silent': *Miranda* after Twenty Years," *American Scholar* (Summer 1986): 367-380; and H. Richard Uviller, *Tempered Zeal* (Chicago: Contemporary Books, 1988), 198-212.
23. Malone, "'You Have the Right to Remain Silent,'" 368.
24. James S. Kunen, "How Can You Defend Those People?" *The Making of a Criminal Lawyer* (New York: Random House, 1983), 132.
25. See Richard Van Duizend, L. Paul Sutton, and Charlotte A. Carter, *The Search Warrant Process: Preconceptions, Perceptions, and Practices* (Williamsburg, Va.: National Center for State Courts, 1984).
26. Bradley C. Canon, "Is the Exclusionary Rule in Failing Health? Some New Data and a Plea against a Precipitous Conclusion," *Kentucky Law Journal* 62 (1974): 702-725; and Myron W. Orfield, Jr., "The Exclusionary Rule and Deterrence: An Empirical Study of Chicago Narcotics Officers," *University of Chicago Law Review* 54 (Summer 1987): 1024-1049.
27. Jerome H. Skolnick, *Justice without Trial: Law Enforcement in Democratic Society* (New York: John Wiley & Sons, 1966), 164-181; David Heilbroner, *Rough Justice: Days and Nights of a Young D.A.* (New York: Dell, 1991), 36-38.

28. Thomas Y. Davies, "A Hard Look at What We Know (and Still Need to Learn) about the 'Costs' of the Exclusionary Rule: The NIJ Study and Other Studies of 'Lost' Arrests," *American Bar Foundation Research Journal* (Summer 1983): 611-690.
29. Craig M. Bradley, *The Failure of the Criminal Procedure Revolution* (Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1993).
30. Stephen L. Wasby, *The Impact of the United States Supreme Court: Some Perspectives* (Homewood, Ill.: Dorsey Press, 1970), 94-95.
31. Elliot E. Slotnick and Jennifer A. Segal, "'The Supreme Court Decided Today . . .,' or Did It?," *Judicature* 78 (September-October 1994), 89-95.
32. Peter Irons, *The Courage of Their Convictions: Sixteen Americans Who Fought Their Way to the Supreme Court* (New York: Penguin Books, 1990), 417-418.
33. William C. Heffernan and Richard W. Lovely, "Evaluating the Fourth Amendment Exclusionary Rule: The Problem of Police Compliance with the Law," *University of Michigan Journal of Law Reform* 24 (1991): 333.
34. Katherine Bishop, "When an Appeals Court Becomes the Big Issue in Death Penalty Cases," *New York Times*, May 22, 1992, B9.
35. E. J. Dionne, Jr., "For the Bureaucracy, Additional Insulation," *Washington Post*, June 22, 1990, A16; and Dirk Johnson, "Court Ruling on Patronage Gets Some Mixed Reviews," *New York Times*, June 23, 1990, 6. The major decision was *Rutan v. Republican Party of Illinois* (1990).
36. J. W. Peltason, *Fifty-eight Lonely Men: Southern Federal Judges and School Desegregation* (Urbana: University of Illinois Press, 1971), 9.
37. "Parents Stage Demonstration," *New Orleans Times Picayune*, November 24, 1960, quoted in Robert Coles, *Children of Crisis: A Study of Courage and Fear* (Boston: Little, Brown, 1967), 385 n. 2.
38. "Judge Robert L. Taylor Recalls School Integration Cases, Efforts to Reduce Huge Docket Backlog," *The Third Branch* 17 (August 1985): 6.
39. *Sojourner T. v. Roemer*, 772 F. Supp. 930, 932 (E.D. La. 1991).
40. Sheldon Goldman, "Conflict and Consensus in the United States Courts of Appeals," *Wisconsin Law Review* (1968): 477.
41. Interview by the author with a federal appellate judge, October 1972.
42. William K. Muir, Jr., *Prayer in the Public Schools: Law and Attitude Change* (Chicago: University of Chicago Press, 1967); and Richard Johnson, *The Dynamics of Compliance* (Evanston, Ill.: Northwestern University Press, 1967).
43. George D. Braden, "Legal Research: A Variation on an Old Lament," *Journal of Legal Education* 5 (1952): 41 n. 1.
44. Robert Satter, *Doing Justice: A Trial Judge at Work* (New York: Simon & Schuster, 1990), 227.
45. See Donald R. Songer, "The Impact of the Supreme Court on Trends in Economic Policy Making in the United States Courts of Appeals," *Journal of Politics* 49 (August 1987): 830-841; and Donald R. Songer and Reginald S. Sheehan, "Supreme Court Impact on Compliance and Outcomes: Miranda and New York Times in the United States Courts of Appeals," *Western Political Quarterly* 43 (June 1990): 297-316.
46. Harriet Chiang and William Carlsen, "Appeals Court Judges React to Harris Case," *San Francisco Chronicle*, April 24, 1992, A1, A24.
47. William N. Eskridge, Jr., "Overriding Supreme Court Statutory Interpretation Decisions," *Yale Law Journal* 101 (November 1991): 342-343. See also Richard A. Paschal, "The Continuing Colloquy: Congress and the Finality of the Supreme Court," *Journal of Law & Politics* 8 (Fall 1991): 199-203.
48. Eskridge, "Overriding Statutory Decisions," 338.

49. Beth M. Henschen and Edward I. Sidlow, "The Supreme Court and the Congressional Agenda-Setting Process" (Paper presented at the annual meeting of the Midwest Political Science Association, Chicago, April 1988); and Michael E. Solimine and James L. Walker, "The Next Word: Congressional Response to Supreme Court Statutory Decisions," *Temple Law Review* 65 (1992): 425-458.
50. *Department of Defense v. Federal Labor Relations Authority*, 127 L. Ed. 2d 325, 339, 343 (1994).
51. Eskridge, "Overriding Statutory Decisions," 348, 351, 359-367.
52. Susan F. Rasky, "For Flag Vote, History Won over Political Risk," *New York Times*, June 23, 1990, 6.
53. The decision was *United States v. Lovett* (1946).
54. Louis Fisher, "The Legislative Veto: Invalidated, It Survives," *Law and Contemporary Problems* 56 (Autumn 1993): 273-292.
55. Dean L. Yarwood and Bradley C. Canon, "On the Supreme Court's Annual Trek to the Capitol," *Judicature* 63 (February 1980): 324.
56. U.S. Congress, House, *Congressional Record*, 89th Cong., 1st sess., 1965, 111, pt. 4, 5275. See John R. Schmidhauser and Larry L. Berg, *The Supreme Court and Congress: Conflict and Interaction, 1945-1968* (New York: Free Press, 1972), 8-12.
57. Ann Devroy, "Bush Moves to Enforce Union Curb," *Washington Post*, April 14, 1992, A1, A6; Michael Kelly, "President Moves in Favor of Labor," *New York Times*, February 3, 1993, A12. See *Weekly Compilation of Presidential Documents* 28 (April 20, 1992): 644-645 and 29 (February 8, 1993): 119-120.
58. Richard Kluger, *Simple Justice: The History of Brown v. Board of Education and Black America's Struggle for Equality* (New York: Alfred A. Knopf, 1976), 753.
59. *Norman v. Baltimore and Ohio Railroad Co.* (1935); *Ex parte Quirin* (1942).
60. Samuel Krislov, *The Supreme Court in the Political Process* (New York: Macmillan, 1965), 140.
61. Roy W. Tucker and Christopher W. Angius, "Control-Share Laws May Miss the Mark," *National Law Journal*, March 23, 1992, 19.
62. *Tennessee Code Annotated, 1993 Supplement*, 49-6-1004. See "Tennessee OKs School Prayer Bill," *Chicago Tribune*, May 23, 1993, sec. 1, 8.
63. Baum and Frohnmyer, *The Courts*, 35.
64. Rick Pearson, "State Senate Votes for NCAA to Apply Due Process," *Chicago Tribune*, June 20, 1991, sec. 4, 3. The decision was *NCAA v. Tarkanian* (1988).
65. David Fidanque, "Religious Freedom Makes Comeback in Oregon, with Passage of Peyote Bill," *Civil Liberties*, Fall 1991, 5.
66. See William N. Eskridge, Jr., "Reneging on History? Playing the Court/Congress/President Civil Rights Game," *California Law Review* 79 (May 1991): 613-684.
67. *Landgraf v. USI Film Products* (1994); *Rivers v. Roadway Express* (1994).
68. Glen A. Halva-Neubauer, "The States after *Roe*: No 'Paper Tigers,'" in *Understanding the New Politics of Abortion*, ed. Malcolm L. Goggin (Newbury Park, Calif.: Sage Publications, 1993), 167-189.
69. The decision was *Bray v. Alexandria Women's Health Clinic* (1993).
70. U.S. Congress, Senate, *Congressional Record*, daily ed., 103d Congress, 2d session, February 3, 1994, S725.
71. The Court's decision was *National Labor Relations Board v. Mackay Radio & Telegraph Company* (1938).
72. The decision was *Board of Estimate v. Morris* (1989). On the aftermath, see

- Chip Brown, "Escape from New York," *New York Times Magazine*, January 30, 1994, 20-25, 42-44, 50, 60.
73. The decisions were *Monsanto Company v. Spray-Rite Service Corp.* (1984) and *Business Electronics Corp. v. Sharp Electronics Corp.* (1988). On their impact, see Michael Arndt, "Consumers Pay More as Price-Fixing Spreads," *Chicago Tribune*, August 18, 1991, sec. 7, pp. 1, 5.
 74. This discussion of abortion is based in part on Gerald N. Rosenberg, *The Hollow Hope: Can Courts Bring about Social Change?* (Chicago: University of Chicago Press, 1991), 175-201; Robert B. Albritton and Matthew E. Wetstein, "Determinants of Abortion Use in the American States" (Paper presented at the annual conference of the Midwest Political Science Association, Chicago, April 1991); and Susan B. Hansen, "State Implementation of Supreme Court Decisions: Abortion Rates since *Roe v. Wade*," *Journal of Politics* 42 (May 1980): 372-395.
 75. *Oestereich v. Selective Service System* (1968); *Gutknecht v. United States* (1970).
 76. This discussion is based in part on Gerald David Jaynes and Robin M. Williams, Jr., *A Common Destiny: Blacks and American Society* (Washington, D.C.: National Academy Press, 1989).
 77. *Ibid.*, 233.
 78. *Ibid.*, 238; and U.S. Bureau of the Census, *Statistical Abstract of the United States, 1993* (Washington, D.C.: Government Printing Office, 1993), 280.
 79. Gary Orfield, *The Growth of Segregation in American Schools: Changing Patterns of Separation and Poverty since 1968* (Report of the Harvard Project on School Desegregation to the National School Boards Association, Washington, D.C., December 1993), 7. See Mary Jordan, "Segregation in Schools Increases," *Washington Post*, December 14, 1993, A1, A5.
 80. *Brown v. Board of Education* (10th Cir. 1992).
 81. Douglas S. Massey and Nancy A. Denton, *American Apartheid: Segregation and the Making of the Underclass* (Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1993).
 82. U.S. Bureau of the Census, Current Population Reports, Series P-60, no. 180, *Money Income of Households, Families, and Persons in the United States: 1991* (Washington, D.C.: Government Printing Office, 1992), xiii.
 83. U.S. Bureau of the Census, Current Population Reports, Series P-60, no. 185, *Poverty in the United States: 1992* (Washington, D.C.: Government Printing Office, 1993), 4-5.
 84. Margery Austin Turner, Michael Fix, and Raymond J. Struyk, *Opportunities Denied, Opportunities Diminished: Discrimination in Hiring* (Washington, D.C.: Urban Institute, 1991).
 85. Ron Grossman and Charles Leroux, "Brown vs. Segregation: Landmark Case at 40," *Chicago Tribune*, May 15, 1994, sec. 1, p. 1.
 86. Rosenberg, *The Hollow Hope*, 107-156.
 87. Jesse H. Choper, *Judicial Review and the National Political Process* (Chicago: University of Chicago Press, 1980), 93-94; and Bradley C. Canon, "The Supreme Court as a Cheerleader in Politico-Moral Disputes," *Journal of Politics* 54 (August 1992): 637-653.

المصطلحات

المصطلحات القانونية المتعلقة بالمحكمة العليا

التصديق Affirm : فى محكمة استئناف، من أجل الوصول إلى قرار يتطابق مع النتيجة التى توصلت إليها المحكمة الأدنى فى القضية.

صديق المحكمة Amicus curiae: شخص أو جماعة خاصة أو مؤسسة أو هيئة حكومية، ليست طرفاً فى القضية، يشارك فى القضية (عادة عن طريق تقديم مذكرة) بدعوة من المحكمة أو بمبادرة شخصية منه.

استئناف Appeal: رفع الدعوى إلى محكمة أعلى للمراجعة بوجه عام. وفى المحكمة العليا يشار إلى عدد قليل من القضايا كاستئناف طبقاً للقانون الفيدرالى؛ وهذه القضايا يجب أن تنظرها المحكمة العليا.

مستأنف Appellant: الطرف الذى يستأنف قرار محكمة أدنى فى محكمة أعلى.

مستأنف ضده Appellee: الطرف الذى يرغب فى التمسك بقرار المحكمة الأدنى فى الاستئناف والذى يستجيب عندما تستأنف القضية.

مذكرة Brief: وثيقة يقدمها محام للمحكمة يدون فيها وقائع القضية والمراجع القانونية التى تدعم الطرف الذى يمثلها المحامى.

أمر تحويل الدعوى للمراجعة Certiorari, writ of : أمر تصدره المحكمة العليا طبقاً لتقديرها وتأمراً فيه محكمة أدنى بصياغة الأوراق المتعلقة بالقضية وتحويلها إلى المحكمة العليا للمراجعة، ومعظم القضايا ترسل إلى المحكمة العليا كطلب لأمر تحويلى لدعوى.

قضايا مدنية Civil cases: جميع القضايا القانونية عدا القضايا الجنائية.

دعوى جماعية Class action : دعوى يقيمها شخص أو مجموعة باسم جميع الأشخاص الذين

يكونون في منزلة واحدة.

رأى مسائر Concurring opinion: رأى عضو من أعضاء المحكمة يتطابق مع النتيجة التي توصلت إليها المحكمة في القضية ولكنه يخالف مبررات المحكمة لاتخاذ القرار.
الآراء Dicta : انظر آراء القاضى.

الاختصاص القضائي الاختيارى Discretionary jurisdiction : مدى حق المحكمة في قبول أو رفض القضايا والمنازعات المعروضة عليها. والمحكمة العليا اختصاص قضائي اختياري في أغلب القضايا التي تعرض عليها.

رأى منشق Dissenting opinion : رأى عضو في المحكمة يخالف النتيجة التي توصلت إليها المحكمة بشأن القضية.

أمر بالمثل Habeas corpus : أمر صادر من المحكمة للتعرف عما إذا كان الشخص قد تم احتجازه أو سجنه بطريقة قانونية. ويتطلب الأمر من الأشخاص الذين يحتجزون سجيناً أن يبرروا الحجز أو يطلقوا سراح السجين.

السند Holding : في رأى الأغلبية هو الحكم القانوني اللازم للفصل في القضية. وهذا الحكم يكون ملزماً في قضايا المستقبل.

شان الفقير In forma pauperis : في المحكمة العليا، تعفى القضايا التي تعرض عليها بشأن الفقير عن طريق أشخاص معوزين من الرسوم الاعتيادية للمحكمة ومن بعض المتطلبات الرسمية.
مراجعة قضائية Judicial review : مراجعة التشريع أو أى إجراء حكومي آخر لتحديد ملاءمته للدستور الفيدرالي أو دستور الولاية. وتشمل المراجعة القضائية سلطة إلغاء سياسات تتعارض مع نص دستوري. تراجع المحكمة العليا إجراء الحكومة بمقتضى الدستور الفيدرالي فقط وليس بمقتضى دساتير الولاية.

اختصاص قضائي Jurisdiction : سلطة المحكمة في نظر قضية محل نزاع.

المتقاضون Litigants : الأطراف المتنازعون في قضية أمام المحكمة.

رأى الأغلبية Majority opinion : هو رأى في قضية يتفق عليه أغلبية القضاة المشاركين في اتخاذ القرار. ويعرف أيضاً بأنه رأى المحكمة.

أمر امتثال Mandamus : «نأمر»: أمر صادر من محكمة إلى محكمة أدنى أو هيئة رسمية أخرى لأداء إجراء معين.

اختصاص ملزم Mandatory jurisdiction : هو اختصاص يجب أن تقبله المحكمة. ويجب أن

يحكم فى القضايا التى تقع فى إطار الاختصاص الملزم للمحكمة رسمياً بطريقة موضوعية، وإن كان للمحكمة ألا تأخذها تماماً فى الاعتبار.

يعدل Modify : فى محكمة استئناف، للوصول إلى قرار يختلف فى جزئية مع النتيجة الصادرة فى القضية من محكمة أدنى.

قضية جدلية Moot : هى القضية التى أصبحت نظرية، ولذا لا تحتاج المحكمة إلى إصدار حكم فيها.

آراء القاضى Obiter dictum : أقوال القاضى التى ليست ضرورية لاتخاذ القرار فى القضية، وهذه الآراء ليست ملزمة فى قضايا المستقبل.

اختصاص ابتدائى Original jurisdiction : اختصاص قضائى كما فى محكمة الموضوع.

من المحكمة بكامل هيئتها Per curiam : رأى غير موقع للمحكمة، غالباً مختصر جداً.

المدعى Petitioner : الشخص الذى يقدم طلباً للمحكمة لاتخاذ إجراء أو رفع ضرر مثل أمر تحويل الدعوى.

يعيد Remand : عندما تعاد الدعوى، فهى تُرد من المحكمة الأعلى إلى المحكمة التى أتت منها لاتخاذ إجراء إضافى.

المدعى عليه Respondent : الطرف المقابل للمدعى أو المستأنف والذى يجيب على ادعاءات هذا الطرف.

ينقض Reverse : فى محكمة استئناف، للوصول إلى قرار يختلف مع النتيجة الصادرة فى القضية من محكمة أدنى.

حق رفع الدعوى Standing : هو المطالبة بأن يكون الطرف الذى يرفع دعوى قضائية له مصلحة قانونية فى نتيجة الدعوى.

مراعاة السوابق القانونية Stare decisis : «فليظل القرار نافذاً أو سارى المفعول». من واجب المحكمة أن تراعى السوابق القانونية وتطبق الأحكام الصادرة من المحاكم المختصة فى القضايا اللاحقة المشابهة.

قانون Statute : تشريع مكتوب سنته هيئة تشريعية.

الإيقاف Stay : وقف أو تعليق تنفيذ إجراءات قضائية أخرى. تصدر المحكمة العليا فى بعض الأحيان أمراً بإيقاف أو تعليق اتخاذ أى إجراء فى محكمة أدنى فى أثناء نظر المحكمة العليا فى القضية.

يلغى / يبطل Vacate : تلغى المحكمة العليا أحياناً حكم محكمة أدنى طالبة منها إعادة النظر فى القضية.

أمر قضائى Writ : أمر كتابى من المحكمة يأمر الطرف المستهدف باتخاذ أو عدم اتخاذ إجراء معين فى الأمر.

ترشيحات المحكمة العليا

١٧٨٩ - ١٩٩٤

| الاسم | رئيس الجمهورية الذي قام بالترشيح | مدة الخدمة |
|-------------------------------|----------------------------------|-------------|
| جون جاى | واشنطن | ١٧٨٩ - ١٧٩٥ |
| جون راتلج | واشنطن | ١٧٨٩ - ١٧٩١ |
| وليام كوشينج | واشنطن | ١٧٨٩ - ١٨١٠ |
| روبرت هـ. هاريسون | واشنطن | (أ، ١٧٩٠) |
| جيمس ويلسون | واشنطن | ١٧٨٩ - ١٧٩٨ |
| جون بلير | واشنطن | ١٧٨٩ - ١٧٩٦ |
| جيمس إريدل | واشنطن | ١٧٩٠ - ١٧٩٩ |
| توماس جونسون | واشنطن | ١٧٩١ - ١٧٩٣ |
| ويليام باترسون | واشنطن | (س، ١٧٩٣) |
| ويليام باترسون ^(١) | واشنطن | ١٧٩٣ - ١٨٠٦ |
| جون راتلج ^(ب) | واشنطن | (ر، ١٧٩٥) |
| ويليام كوشينج ^(ب) | واشنطن | (أ، ١٧٩٦) |
| صمويل تشيز | واشنطن | ١٧٩٦ - ١٨١١ |
| أوليفر إل سويرث | واشنطن | ١٧٩٦ - ١٨٠٠ |
| بوشرود واشنطنجتون | ج. آدامز | ١٧٩٨ - ١٨٢٩ |
| ألفريد مور | ج. آدامز | ١٧٩٩ - ١٨٠٤ |
| جون جاى ^(ب) | ج. آدامز | (أ، ١٨٠١) |
| جون مارشال | ج. آدامز | ١٨٠١ - ١٨٣٥ |
| ويليام جونسون | جيفرسون | ١٨٠٤ - ١٨٣٤ |
| هـ. بروكهولست ليفنجستون | جيفرسون | ١٨٠٦ - ١٨٢٣ |

| الاسم | رئيس الجمهورية الذي قام بالترشيح | مدة الخدمة |
|-----------------------------|----------------------------------|---------------|
| توماس تود | جيفرسون | ١٨٠٧ - ١٨٢٦ |
| ليفى لينكولن | ماديسون | (١، ١٨١١) |
| ألكسندر وولكوت | ماديسون | (٢، ١٨١١) |
| جون كوينسى أدامز | ماديسون | (١، ١٨١١) |
| جوزيف ستورى | ماديسون | ١٨١١ - ١٨٤٥ |
| جبرييل بوفال | ماديسون | ١٨١١ - ١٨٣٥ |
| سميث تومسون | مونرو | ١٨٢٣ - ١٨٤٣ |
| روبرت ترمبل | ج. ك. أدامز | ١٨٢٦ - ١٨٢٨ |
| جون ج. كرتيندن | ج. ك. أدامز | (٣، ١٨٢٩) |
| جون ماك لين | جاكسون | ١٨٢٩ - ١٨٦١ |
| هنرى بولدين | جاكسون | ١٨٣٠ - ١٨٤٤ |
| جيمس م. وين | جاكسون | ١٨٣٥ - ١٨٦٧ |
| روجر ب. تانى | جاكسون | (٤، ١٨٣٥) |
| روجر ب. تانى ^(١) | جاكسون | ١٨٣٦ - ١٨٦٤ |
| فيليب ب. باربر | جاكسون | ١٨٣٦ - ١٨٤١ |
| ويليام سميث | جاكسون | (١، ١٨٣٧) |
| جون كاترون | جاكسون | ١٨٣٧ - ١٨٦٥ |
| جون ماك كينلى | فان بيرن | ١٨٣٧ - ١٨٥٢ |
| بيتر ف. دانيال | فان بيرن | ١٨٤١ - ١٨٦٠ |
| جون س. سبنسر | تايلر | (٢، ١٨٤٤) |
| روبن هـ. وولورث | تايلر | (٣، ١٨٤٤) |
| إدوارد كينج | تايلر | (٤، ١٨٤٤) |
| إدوارد كينج ^(١) | تايلر | (٥، ١٨٤٥) |
| صمويل نلسون | تايلر | ١٨٤٥ - ١٨٧٢ |
| جون م. ريد | تايلر | لم يتخذ إجراء |
| جورج و. وودورد | بولك | (٢، ١٨٤٦) |
| ليفى وود برى | بولك | ١٨٤٦ - ١٨٥١ |
| روبرت ج. جراير | بولك | ١٨٤٦ - ١٨٧٠ |
| بنجامين ر. كيرتس | فيلمور | ١٨٥١ - ١٨٥٧ |
| إدوارد أ. برادفورد | فيلمور | لم يتخذ إجراء |

| الاسم | رئيس الجمهورية الذي قام بالترشيح | مدة الخدمة |
|------------------------------|----------------------------------|---------------|
| جورج أ. بادجر | فيلمر | (ت، ١٨٥٣) |
| ويليام س. ميكو | فيلمر | لم يتخذ إجراء |
| جون أ. كامبل | بيرس | ١٨٥٣ - ١٨٦١ |
| ناثان كليفورد | بوكانن | ١٨٥٨ - ١٨٨١ |
| جيرميا س. بلاك | بوكانن | (ر، ١٨٦١) |
| نوا ه. سواين | لينكولن | ١٨٦٢ - ١٨٨١ |
| صمويل ف. ميللر | لينكولن | ١٨٦٢ - ١٨٩٠ |
| دافيد ديفز | لينكولن | ١٨٦٢ - ١٨٧٧ |
| ستيفن ج. فيلد | لينكولن | ١٨٦٣ - ١٨٩٧ |
| سالمون ب. تشيز | لينكولن | ١٨٦٤ - ١٨٧٣ |
| هنري ستانبري | جونسون | لم يتخذ إجراء |
| ايبينزير ر. هور | جرانت | (ر، ١٨٧٠) |
| إدوين م. ستانتون (ج) | جرانت | ١٨٦٩ |
| ويليام سترونج | جرانت | ١٨٧٠ - ١٨٨٠ |
| جوزيف ب. برادلي | جرانت | ١٨٧٠ - ١٨٩٢ |
| وارد هانت | جرانت | ١٨٧٢ - ١٨٨٢ |
| جورج ه. ويليام | جرانت | (س، ١٨٧٤) |
| كاليب كوشنج | جرانت | (س، ١٨٧٤) |
| موريسون ر. ويت | جرانت | ١٨٧٤ - ١٨٨٨ |
| جون م. هارلان | هايز | ١٨٧٧ - ١٩١١ |
| ويليام ب. وودز | هايز | ١٨٨٠ - ١٨٨٧ |
| ستانلي ماثيوز | هايز | لم يتخذ إجراء |
| ستانلي ماثيوز ^(١) | جارفيلد | ١٨٨١ - ١٨٨٩ |
| هوراس جراي | آرثر | ١٨٨١ - ١٩٠٢ |
| روسكو كولنج | آرثر | (١، ١٨٨٢) |
| صمويل بلاتشفورد | آرثر | ١٨٨٢ - ١٨٩٣ |
| لوتشوز ك. س. لامار | كليفلاند | ١٨٨٨ - ١٨٩٣ |
| ميلفيل و. فولر | كليفلاند | ١٨٨٨ - ١٩١٠ |
| دافيد ج. بروير | هاريسون | ١٨٨٩ - ١٩١٠ |
| هنري ب. براون | هاريسون | ١٨٩٠ - ١٩٠٦ |

| الاسم | رئيس الجمهورية الذي قام بالترشيح | مدة الخدمة |
|---------------------|----------------------------------|-------------|
| جورج شيراس، الابن | هاريسون | ١٨٩٢ - ١٩٠٢ |
| هويل إ. جاكسون | هاريسون | ١٨٩٣ - ١٨٩٥ |
| ويليام ب. هورنبلوير | كليفلاند | (ر، ١٨٩٤) |
| ويلر ه. بكهام | كليفلاند | (ر، ١٨٩٤) |
| إداورد د. وايت | كليفلاند | ١٨٩٤ - ١٩٢١ |
| روغوس و. بكهام | كليفلاند | ١٨٩٥ - ١٩٠٩ |
| جوزيف ماك كينا | ماك كينلي | ١٨٩٨ - ١٩٢٥ |
| أوليفر و. هولز | ت. روزفلت | ١٩٠٢ - ١٩٣٢ |
| ويليام ر. داي | ت. روزفلت | ١٩٠٣ - ١٩٢٢ |
| ويليام ه. مودي | ت. روزفلت | ١٩٠٦ - ١٩١٠ |
| هوراس ه. ليرتون | تافت | ١٩٠٩ - ١٩١٤ |
| إداورد د. وايت (ب) | تافت | ١٩١٠ - ١٩٢١ |
| شارلز أ. هيوز | تافت | ١٩١٠ - ١٩١٦ |
| ويليز فان ديفنز | تافت | ١٩١٠ - ١٩٣٧ |
| جوزيف ر. لامار | تافت | ١٩١٠ - ١٩١٦ |
| مالون بتنى | تافت | ١٩١٢ - ١٩٢٢ |
| جيمس ماك رينولدز | ويلسون | ١٩١٤ - ١٩٤١ |
| لويس د. برانديز | ويلسون | ١٩١٦ - ١٩٣٩ |
| جون ه. كلارك | ويلسون | ١٩١٦ - ١٩٢٢ |
| ويليام ه. تافت | هاردينج | ١٩٢١ - ١٩٣٠ |
| جورج سوثر لاند | هاردينج | ١٩٢٢ - ١٩٣٨ |
| بيرس باتلر | هاردينج | ١٩٢٢ - ١٩٣٩ |
| إدوارد ت. سانفورد | هاردينج | ١٩٢٣ - ١٩٣٠ |
| هارلان ف. ستون | كوليدج | ١٩٢٥ - ١٩٤٦ |
| شارلز أ. هيوز (ب) | هوفر | ١٩٣٠ - ١٩٤١ |
| جون ج. باركر | هوفر | (ر، ١٩٣٠) |
| أوين ج. روبرتس | هوفر | ١٩٣٠ - ١٩٤٥ |
| بنجامين ن. كارديزو | هوفر | ١٩٣٢ - ١٩٣٨ |
| هوجول. بلاك | ف. روزفلت | ١٩٣٧ - ١٩٧١ |
| ستانلي ف. ريد | ف. روزفلت | ١٩٣٨ - ١٩٥٧ |

| الاسم | رئيس الجمهورية الذي قام بالترشيح | مدة الخدمة |
|-------------------------|----------------------------------|---------------|
| فيليكس فرانكفورتر | ف. روزفلت | ١٩٣٩-١٩٦٢ |
| ويليام أ. بوجلاس | ف. روزفلت | ١٩٣٩-١٩٧٥ |
| فرانك ميرفي | ف. روزفلت | ١٩٤٠-١٩٤٩ |
| هارلان ف. ستون (ب) | ف. روزفلت | ١٩٤١-١٩٤٦ |
| جيمس ف. بايرنس | ف. روزفلت | ١٩٤١-١٩٤٢ |
| روبرت ه. جاكسون | ف. روزفلت | ١٩٤١-١٩٤٥ |
| وايلي ب. راتلدج | ف. روزفلت | ١٩٤٣-١٩٤٩ |
| هارولد ه. برتون | ترومان | ١٩٤٥-١٩٥٨ |
| فريد م. فنسون | ترومان | ١٩٤٦-١٩٥٣ |
| توم س. كلارك | ترومان | ١٩٤٩-١٩٦٧ |
| شيرمان مينتون | ترومان | ١٩٤٩-١٩٥٦ |
| إيرل وراين | أيزنهاور | ١٩٥٣-١٩٦٩ |
| جون م. هارلان | أيزنهاور | ١٩٥٥-١٩٧١ |
| ويليام ج. برينان، الابن | أيزنهاور | ١٩٥٦-١٩٩٠ |
| شارلز أ. ويتاكر | أيزنهاور | ١٩٥٧-١٩٦٢ |
| بوتر ستيوارت | أيزنهاور | ١٩٥٨-١٩٨١ |
| بايرون ر. وايت | كنيدي | ١٩٦٢-١٩٩٣ |
| آرثر ج. جولدبرج | كنيدي | ١٩٦٢-١٩٦٥ |
| آب فورتاس | جونسون | ١٩٦٥-١٩٦٩ |
| ثيرجود مارشال | جونسون | ١٩٦٧-١٩٩١ |
| آب فورتاس (ب) | جونسون | (س، ١٩٦٨) |
| هومر ثورنبري | جونسون | لم يتخذ إجراء |
| وارين أ. برجر | نيكسون | ١٩٦٩-١٩٨٦ |
| كليمنت هاينزورث، الابن | نيكسون | (ر، ١٩٦٩) |
| ج. هارولد كارسويل | نيكسون | (ر، ١٩٧٠) |
| هاري أ. بلاكمين | نيكسون | ١٩٧٠-١٩٩٤ |
| لويس ف. باول، الابن | نيكسون | ١٩٧١-١٩٨٧ |
| ويليام ه. رينكويس | نيكسون | ١٩٧١-١٩٧١ |
| جون بول ستيفنز | فورد | ١٩٧٥-١٩٧٥ |
| ساندرا داي أوكونور | ريجان | ١٩٨١-١٩٨١ |

| الاسم | رئيس الجمهورية الذي قام بالترشيح | مدة الخدمة |
|------------------------------------|----------------------------------|------------|
| ويليام هـ. رينكويست ^(ب) | ريجان | ١٩٨٦ - |
| أنتونين سكاليا | ريجان | ١٩٨٦ - |
| روبرت هـ. بورك | ريجان | (ر، ١٩٨٧) |
| لوجلاس هـ. جينزبرج ^(د) | ريجان | (س، ١٩٨٧) |
| أنتوني م. كنيدى | ريجان | ١٩٨٨ - |
| ديفيد هـ. ساوتر | بوش | ١٩٩٠ - |
| كلارنس توماس | بوش | ١٩٩١ - |
| روث بادر جنزبرج | كلينتون | ١٩٩٣ - |
| ستيفن بريير | كلينتون | ١٩٩٤ - |

١- الترشيحات السابقة لم يتم تأكيدها. ب - خدمة سابقة في المحكمة العليا.

ج - توفي بعد أربعة أيام من التصديق على الترشيح. د - انسحب قبل الترشيح الرسمي.

الاسماء المكتوبة بالحروف السوداء تدل على الترشيح كرئيس قضاة.

(١) - اعتذر (ب) تأجل (ر) رفض (س) سحب الترشيح

المصادر: Leon Friedman and Fred L. Israel, eds., *The Justices of the United States Supreme Court, 1789-1969* (New York: R.R. Bowker Co., 1969) Executive Journal of the U.S. Senate, 1789-1975., Elder Witt, *Congressional Quarterly's Guide to the U.S. Supreme Court*, 2d ed. (Washington, D.C.: Congressional Quarterly Inc., 1990); updated by author.

مراجع مختارة

إن الكتب المبونة فيما بعد قد تكون مفيدة للقراء الذين يرغبون في زيادة البحث في الموضوعات التي تم مناقشتها في هذا الكتاب ، وقد تم تدوين الكتب التي تتناول الموضوعات التي تم تغطيتها في عدة فصول أولا ، وأتبعناها بالكتب الوثيقة الصلة بوجه خاص بما جاء في فصول معينة .

General

- Brigham, John. *The Cult of the Court*. Philadelphia: Temple University Press, 1987.
- Savage, David G. *Turning Right: The Making of the Rehnquist Supreme Court*. New York: John Wiley & Sons, 1992.
- Schmidhauser, John R., and Larry L. Berg. *The Supreme Court and Congress: Conflict and Interaction, 1945-1968*. New York: Free Press, 1972.
- Schwartz, Bernard. *A History of the Supreme Court*. New York: Oxford University Press, 1993.
- Scigliano, Robert. *The Supreme Court and the Presidency*. New York: Free Press, 1971.
- Shapiro, Martin. *The Supreme Court and Administrative Agencies*. New York: Free Press, 1968.
- Witt, Elder. *Congressional Quarterly's Guide to the U.S. Supreme Court*, 2d ed. Washington, D.C.: Congressional Quarterly, 1990.

Chapter 2: The Justices

- Abraham, Henry J. *Justices and Presidents: A Political History of Appointments to the Supreme Court*, 3d ed. New York: Oxford University Press, 1992.

- Bronner, Ethan. *Battle for Justice: How the Bork Nomination Shook America*. New York: W. W. Norton, 1989.
- Eisler, Kim Isaac. *A Justice for All: William J. Brennan, Jr., and the Decisions That Transformed America*. New York: Simon & Schuster, 1993.
- Gitenstein, Mark. *Matters of Principle: An Insider's Account of America's Rejection of Robert Bork's Nomination to the Supreme Court*. New York: Simon & Schuster, 1992.
- Jeffries, John C. *Justice Lewis F. Powell, Jr.* New York: Charles Scribner's Sons, 1994.
- Kalman, Laura. *Abe Fortas: A Biography*. New Haven, Conn.: Yale University Press, 1990.
- McGuigan, Patrick B., and Dawn M. Weyrich. *Ninth Justice: The Fight for Bork*. Washington, D.C.: Free Congress Research and Education Foundation, 1990.
- Pertschuk, Michael, and Wendy Schaetzel. *The People Rising: The Campaign against the Bork Nomination*. New York: Thunder's Mouth Press, 1989.
- Phelps, Timothy M., and Helen Winternitz. *Capitol Games: Clarence Thomas, Anita Hill, and the Story of a Supreme Court Nomination*. New York: Hyperion, 1992.
- Schmidhauser, John R. *Judges and Justices: The Federal Appellate Judiciary*. Boston: Little, Brown, 1979.
- Yarbrough, Tinsley E. *John Marshall Harlan: Great Dissenter of the Warren Court*. New York: Oxford University Press, 1992.

Chapter 3: The Cases

- Epstein, Lee. *Conservatives in Court*. Knoxville: University of Tennessee Press, 1985.
- Fried, Charles. *Order and Law: Arguing the Reagan Revolution—A Firsthand Account*. New York: Simon and Schuster, 1991.
- Garrow, David J. *Liberty and Sexuality: The Right to Privacy and the Making of Roe v. Wade*. New York: Macmillan, 1994.
- Kluger, Richard. *Simple Justice: The History of Brown v. Board of Education and Black America's Struggle for Equality*. New York: Alfred A. Knopf, 1976.
- Kobylka, Joseph F. *The Politics of Obscenity: Group Litigation in a Time of Legal Change*. Westport, Conn.: Greenwood Press, 1991.

- Lawrence, Susan E. *The Poor in Court: The Legal Services Program and Supreme Court Decision Making*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1990.
- McGuire, Kevin T. *The Supreme Court Bar: Legal Elites in the Washington Community*. Charlottesville: University Press of Virginia, 1993.
- O'Connor, Karen. *Women's Organizations' Use of the Courts*. Lexington, Mass.: Lexington Books, 1980.
- Perry, H. W., Jr. *Deciding to Decide: Agenda Setting in the United States Supreme Court*. Cambridge, Mass.: Harvard University Press, 1991.
- Provine, Doris Marie. *Case Selection in the United States Supreme Court*. Chicago: University of Chicago Press, 1980.
- Salokar, Rebecca Mae. *The Solicitor General: The Politics of Law*. Philadelphia: Temple University Press, 1992.
- Sorauf, Frank J. *The Wall of Separation: The Constitutional Politics of Church and State*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1976.
- Tushnet, Mark V. *Making Civil Rights Law: Thurgood Marshall and the Supreme Court, 1936-1961*. New York: Oxford University Press, 1994.
- Walker, Samuel. *In Defense of American Liberties: A History of the ACLU*. New York: Oxford University Press, 1990.

Chapter 4: Decision Making

- Davis, Sue. *Justice Rehnquist and the Constitution*. Princeton, N.J.: Princeton University Press, 1989.
- Epstein, Lee, and Joseph F. Kobylka. *The Supreme Court and Legal Change: Abortion and the Death Penalty*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1992.
- Lamb, Charles M., and Stephen C. Halpern, eds. *The Burger Court: Political and Judicial Profiles*. Urbana: University of Illinois Press, 1991.
- Marshall, Thomas R. *Public Opinion and the Supreme Court*. Winchester, Mass.: Unwin Hyman, 1989.
- Murphy, Walter F. *Elements of Judicial Strategy*. Chicago: University of Chicago Press, 1964.
- Schwartz, Bernard. *The Ascent of Pragmatism: The Burger Court in Action*. Reading, Mass.: Addison-Wesley, 1990.

- Segal, Jeffrey A., and Harold J. Spaeth. *The Supreme Court and the Attitudinal Model*. New York: Cambridge University Press, 1993.
- Spaeth, Harold J., and Saul Brenner. *Studies in U.S. Supreme Court Behavior*. New York: Garland Publishing, 1990.

Chapter 5: Policy Outputs

- Casper, Jonathan D. *The Politics of Civil Liberties*. New York: Harper and Row, 1972.
- Gates, John B. *The Supreme Court and Partisan Realignment: A Macro- and Microlevel Perspective*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1992.
- Halpern, Stephen C., and Charles M. Lamb, eds. *Supreme Court Activism and Restraint*. Lexington, Mass.: Lexington Books, 1982.
- McCloskey, Robert G. *The American Supreme Court*. Rev. 2d ed. Chicago: University of Chicago Press, 1994.
- Miller, Arthur Selwyn. *The Supreme Court and American Capitalism*. New York: Free Press, 1968.
- Pacelle, Richard L., Jr. *The Transformation of the Supreme Court's Agenda from the New Deal to the Reagan Administration*. Boulder, Colo.: Westview Press, 1991.
- Wiecek, William M. *Liberty under Law: The Supreme Court in American Life*. Baltimore: Johns Hopkins University Press, 1988.
- Wolfe, Christopher. *Judicial Activism: Bulwark of Freedom or Precarious Security?* Pacific Grove, Calif.: Brooks/Cole, 1991.

Chapter 6: The Court's Impact

- Bradley, Craig M. *The Failure of the Criminal Procedure Revolution*. Philadelphia: University of Pennsylvania Press, 1993.
- Bullock, Charles S. III, and Charles M. Lamb, eds. *Implementation of Civil Rights Policy*. Monterey, Calif.: Brooks/Cole, 1984.
- Davis, Richard. *Decisions and Images: The Supreme Court and the Press*. Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall, 1994.
- Johnson, Charles A., and Bradley C. Canon. *Judicial Policies: Implementation and Impact*. Washington, D.C.: CQ Press, 1984.
- Keynes, Edward, with Randall K. Miller. *The Court vs. Congress: Prayer, Busing, and Abortion*. Durham, N.C.: Duke University Press, 1989.

- Lasser, William. *The Limits of Judicial Power: The Supreme Court in American Politics*. Chapel Hill: University of North Carolina Press, 1988.
- Murphy, Walter F. *Congress and the Court*. Chicago: University of Chicago Press, 1962.
- Peltason, J. W. *Fifty-eight Lonely Men: Southern Federal Judges and School Desegregation*. 2d ed. Urbana: University of Illinois Press, 1971.
- Rosenberg, Gerald N. *The Hollow Hope: Can Courts Bring about Social Change?* Chicago: University of Chicago Press, 1991.
- Wasby, Stephen L. *The Impact of the United States Supreme Court: Some Perspectives*. Homewood, Ill.: Dorsey Press, 1970.

قائمة القضايا

- Ankenbrandt v. Richards, 119 L. Ed. 2d 468 (1992), أنكنبراند ضد ريتشارد ص ١٦٣
- Atascadero State Hospital v. Scanlon, 473 ٢٧٧ مسكانلون ضد سكاتاديرو مستشفى ولاية أتاسكاديرو ص ٢٣٤ (1985),
- Austin v. United States, 125 L.Ed. 2d 488 (1993) أوستن ضد الولايات المتحدة ص ٢١
- Baker v. Carr, 369 U.S. 186 (1962) بيكر ضد كار ص ٤٣
- Batson v. Kentucky, 476 U.S. 79 (1986) باتسون ضد كنتاكي ص ٢٢١
- Bolling v. Sharpe, 347 U.S. 497 (1954) بولنج ضد شارب ص ٢٤١
- Booth v. Maryland, 482 U.S. 496 (1987) بوث ضد ولاية ماريلاند ص ١٤١
- Bowsher v. Synar, 478 U.S. 714 (1986) باوشر ضد ساينار ص ٢٣٠
- Brown v. Board of Education, 347 U.S. 483 (1954), 349 U.S. 294 (1955). براون ضد مجلس التعليم ص ٢٠١، ٢٨٥، ٢٧٢، ٢٦٢، ٢٥٨، ١٩٩، ١٢٢، ٩٤، ٤٣
- Brown v. Board of Education, 978 F. 2d 585 (10th Cir. 1992). براون ضد مجلس التعليم ص ٢٨٨، ٢٤٠
- Buckley v. Valeo, 424 U.S. 1 (1976) باكلي ضد فاليو ص ٢٩٦، ٢٣٠
- Burlington Northern Railroad Co. v. Ford, 119 L. Ed. 2d 432 (1992). شركة برلنجتون نورثرن للسكك الحديدية ضد فورد ص ١١٠
- Callins v. Collins, 127 L. Ed. 2d 435 (1994) كالينز ضد كولينز ص ١٣٤
- Cavanaugh v. Roller, 126 L. Ed. 2d 409 (1993) كافانو ضد رولر ص ١٣١
- Central Bank v. First Interstate Bank, 128 L. Ed. 2d 119 (1994) البنك المركزي ضد فرست انترستيت بنك ص ٢١٨

- Cipollone v. Liggett Group, 120 L. Ed. 2d 407 (1992) ٢١٧ سيبولوني ضد مجموعة ليجت ص
- City of Ladue v. Gilleo, 129 L. Ed. 2d 36 (1994) ٢١٨ مدينة لاديو ضد جيليو ص
- City of Mobile v. Bolden, 446 U.S. 55 (1980) ٢٩٠ مدينة موبيل ضد بولدن ص
- Communications Workers of America v. Beck, ٢٨٥ عمال الاتصالات الأمريكيين ضد بيك ص
487 U.S. 735 (1988).
- CSX Transportation v. Easterwood, 123 L. ١٠٧ شركة سي إس إكس للنقل ضد إيستروود ص
Ed. 2d 387 (1993).
- CTS Corporation v. Dynamics ٢٨٨ شركة CTS ضد شركة ديناميكس الأمريكية ص
Corporation of America, 481 U.S. 69 (1987).
- Dalton v. Specter, 128 L. Ed. 2d 497 (1994) ١٢٨ دالتون ضد سبكتر ص
- Daubert v. Merrell Dow Pharmaceuticals, ١٣٠ ، ١١٨ دوبرت ضد ميريل دو للمنتجات الدوائية ص
125 L. Ed. 2d 469 (1993).
- Demarest v. Manspeaker, 498 U.S. 184 ٢٧٧ ديمارست ضد مانسبيكر ص
(1991)
- Dole v. United Steelworkers of America, ٢٣٥ ، ١١١ دول ضد اتحاد عمال الصلب المتحدين ص
494 U.S. 26 (1990).
- Edgar v. MITE Corporation, 457 U.S. 624 (1982) ٢٨٨ إيجار ضد شركة MITE ص
- Edmonson v. Leesville Concrete Company, 114 ٢٢١ إدمونسون ضد شركة ليزفيل للأسمنت ص
114 L. Ed. 2d 660 (1991).
- Employment Division v. Smith, 494 U.S. 872 ٢٨٠ ، ٢٦٠ ، ١٧٧ قسم التوظيف ضد سميث ص
(1990).
- Ex parte McCardle, 7 Wallace 506 (1869) ٢٨٢ من وجهة نظر ماك كاردل ص
- Ex parte Milligan, 4 Wallace 2 (1866) ٢٢٣ من جانب ميليجان ص
- Florida ex rel. Hawkins v. Board of ٢٥٨ فلوريدا المتعلقة بهوكنز ضد مجلس المراقبة ص
Control, 347 U.S. 971 (1954), 350 U.S. 413 (1956), 355 U.S. 839 (1957).
- Ford v. Georgia, 112 L. Ed. 2d 935 (1991) ٢٢١ فورد ضد ولاية جورجيا ص
- Franklin v. Gwinnett County Public ١١٠ فرانكلين ضد مدارس مقاطعة جوينت العامة ص

- Schools, 117 L. Ed. 2d 208 (1992).
- فرمان ضد جورجيا ص ٤٥، ٢٨٨
Furman v. Georgia, 408 U.S. 238 (1972)
- جانيت ضد دي باسكال ص ١٧٨
Gannett v. DePasquale, 443 U.S. 368 (1979)
- ولاية جورجيا ضد ماك كولم ص ٢٢١
Georgia v. McCollum, 120 L. Ed. 2d 33 (1992)
- جيبونز ضد أوجدن ص ٤٠، ٢٣٢
Gibbons v. Ogden, 9 Wheaton 1(1824)
- جيدون ضد واينرايت ص ٤٣
Gideon v. Wainwright, 372 U.S. 335 (1963)
- جريفث ضد ولاية كنتاكي ص ٢٢١
Griffith v. Kentucky, 479 U.S. 314 (1987)
- جريزولد ضد كونتيكت ص ٢٤٢
Griswold v. Connecticut, 381 U.S. 479 (1965)
- جروف سيتي ضد بل ص ٢٩٠
Grove City College v. Bell, 465 U.S. 555 (1984)
- جروفز ضد مصانع رينج سكرو ص ١١٠ (1990)
Groves v. Ring Screw Works, 498 U.S. 168 (1990)
- هيج ضد أجي ص ٢٧٧
Haig v. Agee, 453 U.S. 280 (1981)
- هارملين ضد ميشيغن ص ١٧٧
Harmelin v. Michigan, 501 U.S. 957 (1991)
- شركة هازن للورق ضد بيجنز ص ١٠٢ (1993)
Hazen Paper Company v. Biggins, 123 L. Ed. 2d 338 (1993)
- هيرنانديز ضد نيويورك ص ٢٢١
Hernandez v. New York, 114 L. Ed. 2d 395 (1991)
- هولاند ضد إيلنوي ص ٢٢١
Holland v. Illinois, 107 L. Ed. 2d 905 (1990)
- مصلحة الهجرة والجنسية ضد تشادها ص ١٢٨، ٢٣٠
Immigration and Naturalization Service v. Chadha, 462 U.S. 919 (1983)
- آيفي ضد شركة كيماويات دياموند شامروك ص ١٢١ (1994)
Ivy v. Diamond Shamrock Chemicals Co., 127 L. Ed. 2d 434 (1994)
- ج.إب.ب ضد ولاية ألاباما فيما يتعلق ب.ت.ب ص ٢٢١ (1994)
J.E.B. v. Alabama ex rel. T.B., 128 L. Ed. 2d 89 (1994)
- جون هانكوك للتأمين على الحياة ضد هاريس بنك ص ٢١٨
John Hancock Life Insurance Co. v. Harris Bank, 126 L. Ed. 2d 524 (1993)
- شركة كين ضد الولايات المتحدة ص ١٠٩ (1993)
Keene Corporation v. United States, 124 L. Ed. 2d 118 (1993)
- كيز ضد المنطقة التعليمية رقم ١ ص ٢٦٥
Keyes v. School District No. 1, 413 U.S. 189 (1973)

(1973).

Landgraf v. USI Film Products, 128 L. Ed. ٢١٧ ص ٢١٧
2d 229 (1994).

Lee v. Weisman, 120 L. Ed. 2d 467 (1992) لي ضد وايزمان ص ١٦٢ ، ٢٥٥

Lemon v. Kurtzman, 403 U.S. 602 (1971) ليمون ضد كورتسمان ص ١٧٣

Mapp v. Ohio, 367 U.S. 643 (1961) ماب ضد أوهايو ص ٤٣ ، ١٠٥ ، ٢٦٦

Marbury v. Madison, 1 Cranch 137 (1803) ماريوري ضد ماديسون ص ٣٩ ، ٤٠ ، ٢٢٧

McCardle, Ex parte, 7 Wallace 506 (1869) من وجهة نظر ماك كاردل ص ٢٨٢

McCulloch v. Maryland, 4 Wheaton 316 (1819) ماك كالوتش ضد مارييلاند ص ٤٠ ، ٢٣٢

Michael H. v. Gerald D., 491 U.S. 110 (1989) مايكل ضد جيرالد د. ص ١٦٣

Miller v. California, 413 U.S. 15 (1973) ميللر ضد كاليفورنيا ص ٤٤ ، ٢٢٢

Milligan, Ex parte, 4 Wallace 2 (1866) من جانب ميليجان ص ٤١ ، ٢٣٣

Minnesota v. Dickerson, 124 L. Ed. 2d 334 ١٩٠ ، ١٧٧ ص ١٩٠
(1993)

Mobil Oil v. United Distribution Companies, ١١١ ص ١١١
498 U.S. 211 (1991,

Montana v. Imlay, 121 L. Ed. 2d 310 (1992) مونتانا ضد إيملاي ص ١٣٧

National Collegiate Athletic Association v. ١١١ ص ١١١
Tarkanian, 488 U.S. 179 (1988).

National Labor ٢١٧ ص ٢١٧
Relations Board v. Health Care & Retirement Corp., 128 L. Ed. 2d 586 (1994).

National Organization for Women v. Scheidler, 127 ١١٥ ص ١١٥
L. Ed. 2d 99 (1994).

National Treasury Employees Union v. ١٧٧ ص ١٧٧
Von Raab, 489 U.S. 656 (1989).

- New York v. United States 129 L. Ed. 2d 120 (1992). نيويورك ضد الولايات المتحدة ص ٢٢٨
- Nixon v. United States, 122 L. Ed. 2d 1 ١٥٦، ١٣٩، ٦٣، الولايات المتحدة ضد نيكسون ص (1993)
- Nordlinger v. Hahn, 120 L. Ed. 2d 1 (1992) نورد لينجر ضد هان ص ١١١
- O'Melveny & Myers v. Federal ٢١٨ أوميلفني ومايرز ضد هيئة تأمين الإيداعات الفيدرالية ص (1994). Deposit Insurance Corp., 129 L. Ed. 2d 67
- Oregon v. Mitchell, 400 U.S. 112 (1970) ولاية أوريجون ضد ميتشل ص ٢٨٠
- Oregon Waste Systems v. Department of ٢١٨ هيئة نظافة أوريجون ضد وزارة تحسين البيئة ص (1994). Environmental Quality, 128 L. Ed. 2d 13
- Payne v. Tennessee, 501 U.S. 808(1991) باين ضد ولاية تينيسي ص ١٤١
- Perpich v. Department of Defense, 496 U.S. 334 (1990) بريش ضد وزارة الدفاع ص ٢١٧
- Planned Parenthood v. Casey, 120 ١٢٠ اتحاد تنظيم الأسرة جنوب شرق بنسلفانيا ضد كيسى ص (1992). L. Ed. 2d 674
- Plessy v. Ferguson, 163 U.S. 537 (1896) بلسى ضد فرجسون ص ٢٣٨
- Powers v. Ohio, 113 L. Ed. 2d 411 (1991) باورز ضد ولاية أوهايو ص ٢٢١
- Ratzlaf v. United States, 126 L. Ed. 2d 615 (1994), ٢١٨ رانسلاف ضد الولايات المتحدة ص (1992). 192
- R.A.V. City of St. Paul, 120 L. Ed. 2d 305 (1992) ر.أ.ف. ضد مدينة سانت بول ص ١٧٥
- Regents of the University of California v. Bakke 438 U.S. 265 ١٨٠ ريجنتس ضد باكى ص (1978)
- Richmond Newspapers, Inc. v. Virginia, 448 ١٧٨ صحف ريتشموند ضد ولاية فرجينيا ص (1980). U.S. 555
- Roe, ٢٩٢، ٢٩٢، ١٩٩، ١٩٣، ١٦٦، ١٦٥، ١٢٠، ١١٧، ١٠٩، ٦٥، ٦٤، ٥٩، ٣٦، ١٨، ١٧ رو ضد ويد ص (1973). v. Wade, 410 U.S. 113
- Rust v. Sullivan, 500 U.S. 173 (1991) رست ضد سوليفان ص ٢٩٣
- Saudi Arabia v. Nelson, 123 L. Ed. 2d 47 (1993) المملكة العربية السعودية ضد نلسون ص ١٦٣
- Scott v. Sandford, 19 Howard 393 (1857) سكوت ضد ساندفورد ص ٤٠

- Shaw v. Reno, 125 L. Ed. 2d 511 (1993) شو ضد رينو ص ١٦٣
- Silkwood v. Kerr-McGee Corporation, 464 U.S. 238 ٢٥٩ ص ٢٥٩ شركة كرماجي ص ٢٥٩ (1984).
- Smith v. United States [Antarctica case], 122 L. ١٧٠، ١٣٨ ص ١٣٨ سميت ضد الولايات المتحدة ص ١٣٨ Ed. 2d 548 (1993).
- Smith v. United States [criminal case], 124 L. Ed. ١٧١ - ١٧٠ ص ١٧٠ سميت ضد الولايات المتحدة ص ١٧٠ - ١٧١ 2d 138 (1993), 146-147
- South Covington & ٢٣٦ شركة ساوث كوفنجتون وسينسيناتي للترام ضد مدينة كوفنجتون ص ٢٣٦ Cincinnati Street Railway Co. v. City of Covington 235 U.S. 537 (1915)
- Teague v. Lane, 489 U.S. 288 (1989) تيج ضد لين ص ٢٢١
- Texas v. Johnson, 491 U.S. 397 (1989) تكساس ضد جونسون ص ١٧٥، ٢٧٩
- Trevino v. Texas, 118 L. Ed. 2d 193 (1992) تريفينو ضد ولاية تكساس ص ٢٢١
- Tuilaepa v. California, 129 L. Ed. 2d 750 (1994) تيوليبا ضد ولاية كاليفورنيا ص ٢١٨
- Turner Broadcasting System v. Federal ١٦١ هيئة ترنر الإذاعية ضد لجنة الاتصالات الفيدرالية ص ١٦٠ Communications Commission, 129 L. Ed. 2d 497 (1994).
- United States v. Alvarez-Machain, 119 L. Ed. ١٧٧ ص ١٧٧ الولايات المتحدة ضد ألفاريز-ماكايين ص ١٧٧ 2d 441 (1992).
- v. Carolene Products Co., 304 U.S. ٢٤٠ الولايات المتحدة ضد شركة منتجات كارولين ص ٢٤٠ 144 (1938).
- v. Dixon, 125 L. Ed. 2d 556 (1993) الولايات المتحدة ضد ديكسون ص ١٧٣
- v. Eichman, 496 U.S. 310 (1990) الولايات المتحدة ضد أيكمان ص ١٧٥، ٢٣٠، ٢٨٠
- v. Grace, 461 U.S. 171 (1983) الولايات المتحدة ضد جريس ص ٢٢٨
- v. Leon, 468 U.S. 897 (1984) الولايات المتحدة ضد ليون ص ٤٤
- v. Nixon, 418 U.S. 683 (1974) الولايات المتحدة ضد نيكسون ص ٦٣، ٢٣٤، ٢٨٧
- U.S. Department of Energy v. Ohio, 118 L. Ed. 2d ٢٧٧ وزارة الطاقة ضد ولاية أوهايو ص ٢٧٧ 255 (1992)
- Victor v. Nebraska, 127 L. Ed. 2d 583 (1994) فيكتور ضد ولاية نبراسكا ص ٢١٧

Wards Cove Packing Company v. Atonio, 490 ٢٩٠، ٢٥٩،
U.S. 642 (1989).

Webster v. Reproductive Health ٢٩٢، ١٦٥، ١١٦،
Services, 492 U.S. 490 (1989).

Wisconsin v. Mitchell, 124 L. Ed. 2d 436(1993) ويسكونسين ضد ميتشل ص ١١٨

Worcester v. Georgia, 6 Peters 515 (1832) ورسستر ضد ولاية جورجيا ص ٢٨٥

Wright v. West, 120 L. Ed. 2d 225 (1992) رايت ضد ويست ص ١٦٢

Wyoming v. Oklahoma, 117 L. Ed. 2d 1(1992) ويومنج ضد أوكلاهوما ص ٢٧

Youngstown Sheet and Tube Co. ٢٨٧، ٢٣٣،
v. Sawyer, 343 U.S. 579 (1952).

Zobrest v. Catalina Foothills School ١٥٦،
District, 125 L. Ed. 2d 1 (1993).

- 5-2 Percentages of Supreme Court Agenda Devoted to Selected Issue Areas, in Selected Ten-Year Periods, 1933-1988
- 5-3 Number of Federal Statutes Held Unconstitutional by the Supreme Court, 1790-1993
- 5-4 Number of State Laws and Local Ordinances Held Unconstitutional by the Supreme Court, 1790-1993
- 6-1 Percentages of Black Elementary and Secondary Students Going to School with Any Whites, in Eleven Southern States, 1954-1973
- 6-2 Selected Congressional Legislation Overturning Supreme Court Statutory Decisions, 1991-1992
- 6-3 Selected Legislation Overturning Supreme Court Interpretations of Civil Rights Legislation, 1982-1991

Figures

- 1-1 Most Common State Court Structures
- 1-2 Basic Structure of the Federal Court System
- 3-1 Cases Filed in the Supreme Court per Term, by Five-Year Averages, 1954-1993
- 4-1 Scalogram of Justices' Votes in Cases Arising from Criminal Prosecutions, 1992 Term
- 5-1 Supreme Court Decisions on Discrimination in Peremptory Challenges to Potential Jurors, 1986-1994
- 5-2 Number of Economic and Civil Liberties Laws (Federal, State, and Local) Overturned by the Supreme Court, by Decade, 1900s-1980s
- 6-1 Estimated Numbers of Legal Abortions and Related Government Policy Actions, 1966-1988

Boxes

- Careers of the Supreme Court Justices (1994)
- Profiles of Three Lawyers Who Participate Frequently in Cases before the Supreme Court
- Selected Groups Participating in Amicus Curiae Briefs Submitted to the Supreme Court in Two 1993 Cases

Tables, Figures, and Boxes

Tables

- 1-1 Summary of Supreme Court Jurisdiction
- 1-2 Sources of Supreme Court Cases in Recent Periods
- 2-1 Nominations to the Supreme Court since 1921
- 2-2 Senate Votes on Supreme Court Nominations, 1949-1994
- 2-3 Selected Characteristics of Justices Appointed since 1937
- 2-4 Reasons for Leaving the Court, 1965-1994
- 3-1 Prior Oral Arguments (1988-1991 terms) by Lawyers Arguing One or More Cases in the 1992 Term
- 4-1 Selected Characteristics of Supreme Court Decisions, 1992 Term
- 4-2 Selected Supreme Court Decisions Favoring the Government on Issues Related to Illegal Drugs, 1989-1993
- 4-3 Proportion of Liberal Votes Cast by Justices, in All Cases in Which Votes Can Be Classified as Liberal or Conservative, 1992 Term
- 4-4 Average Percentage of Cases in Which Pairs of Justices Supported the Same Opinion, 1991-1992 Terms
- 4-5 Proportions of Supreme Court Decisions Favoring Parties with Civil Liberties Claims and Changes in Court Membership, 1958-1992 Terms
- 5-1 Characteristics of Decisions by the Supreme Court with Full Opinions, 1993 Term

Group Interaction
Conclusion

5. Policy Outputs

Areas of Activity
Supreme Court Activism: Judicial Review
The Direction of Policy
Explaining the Court's Policies
Conclusion

6. The Court's Impact

Outcomes for the Parties
Implementation of Supreme Court Policies
Responses by Legislatures and Chief Executives
Impact on Society
Conclusion: The Court, Public Policy, and Society

Glossary

Supreme Court Nominations, 1789-1994

Selected Bibliography

Case Index

Index

Contents

Tables and Figures

Preface

1. The Court

A Perspective on the Court

The Court in the Judicial System

A First Look at the Court

The Court's History

2. The Justices

The Process of Selection

Who Is Selected

Leaving the Court

Conclusion

3. The Cases

A General View

Reaching the Court:

Litigants, Attorneys, and Interest Groups

Deciding What to Hear: The Court's Role

Caseload Growth and the Court's Burdens

Conclusion

4. Decision Making

Decisions and the Decisional Process

Influences on Decisions: Introduction

The State of the Law

The Court's Environment

Justices' Values

رقم الإيداع : ١٧٠٩ / ٩٨

THE SUPREME COURT

Lawrence Baum

هذا الكتاب

لا يغيب عن ذهن أى مواطن أمريكى يهتم بشئون الحكم ما للمحكمة العليا من أهمية . ويحظى الكثير من أحكام المحكمة العليا باهتمام كبير ، وكثيراً ما تكون محل مناقشات حامية الوطيس . فقد أثارت الأحكام الصادرة مؤخراً بشأن التنظيم الحكومى للإجهاض ، وأداء الصلوات فى حفلات التخرج بالمدارس ، جدلاً واسع النطاق . غير أن معظم الذين يمتدحون المحكمة العليا ، لإصدارها أحكامها ، أو يهاجمونها ، لا يتوافر لديهم إلا معرفة محدودة بكيفية توصل المحكمة العليا لهذه الأحكام ، والأسباب التى استندت إليها لإصدارها . وقد توافر للأمريكيين المزيد من المعرفة عن المحكمة العليا مؤخراً . غير أنه لا تزال هناك فجوة كبيرة بين اهتمام الناس بالمحكمة العليا ومعرفتهم بها . ويعد هذا الكتاب محاولة لتضييق هذه الفجوة ، إذ يقدم الكتاب دراسة للمحكمة العليا بوصفها مؤسسة سياسية ، ويصف أسلوب عملها ، ويقدم تفسيرات لمسلكها . ويهدف الكتاب أن يكون دليلاً مختصراً ولكنه شامل للمحكمة العليا ، ومصدراً عاماً لمن أراد الإلمام بالمزيد من المعلومات عن المحكمة العليا .

Bibliotheca Alexandrina



0338556



الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية
١٠٨١ شارع كورنيش النيل جاردن سيتى - القاهرة